

جامع الدروس العقديّة

في شمس

العقيدة الطحاوية

لإبي جعفر الطحاوي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٩/١٤٣٠ هـ

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٤٥١٩

حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٩ م لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو جزء منه أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو جزء منه .
ولا يسمح بترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

جمهورية مصر العربية
٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
القاهرة ٢٠٢٢

تليفون: ٠٠٢٠٢٥١٤٣١٤١

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٥١١١٧٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب ابن حزم

للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

جَامِعُ الدُّرُوسِ الْعَقَدِيَّةِ

فِي شَرْحِ

الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ

لِإِبْنِ جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ

شَرْحُ أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ

عَلِيِّ ابْنِ أَبِي الْعَزْزِ الْحَنْفِيِّ عَبْدُ الْغَيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَانِعٍ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ الْبَرَكِ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِ
صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْغَيْزِ زَلَّ الشَّيْخُ

وَبِهَامِشِهِ تَعْلِيقَاتُ أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَاكِرٌ عَبْدُ الْغَيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ
مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِيُّ

إِعْدَادُ

مَكْتَبَةُ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

لِلْإِسْلَامِ الْعِلْمِيِّ وَتَحْقِيقِ التَّرَاثُ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

بَنَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدٍ

الْفَتْهَاءُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّوْهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [ص: ٧]. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وإن شر الأمور محدثاتها، وإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. وبعد:
 فقد تشرف مركز العروة الوثقى للدراسات والأبحاث العلمية بإصدار «سلسلة جامع الدروس العلمية»، وذلك بالتعاون مع دار ابن حزم - القاهرة، وقد صدر من هذه السلسلة ما يلي:

- ١- جامع الدروس النحوية في شرح المقدمة الآجرومية لأبي عبد الله ابن أجروم.
- ٢- شرح الأصول الثلاثة للإمام محمد بن عبد الوهاب.
- ٣- جامع أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية.
- ٤- شرح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- ٥- شرح الورقات لإمام الحرمين الجويني، ومعه شرح نظم الورقات للعمريطي.
- ٦- الجامع الفريد في شرح كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب.
- والذي نحن بصده الآن هو إصدار درتين جميلتين تنضم إلى ماسبقهما وهما:
- ٧- جامع الدروس العقدية في شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- ٨- جامع الدروس العقدية في شرح العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي.

هذا، وقد اجتهدنا في ذلك حسب الطاقة، والله تعالى يغفر لنا زللنا وتقصيرنا وكل ذلك عندنا، كما نسأله سبحانه أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، ونسأله أن يعيننا على مواصلة طلب العلم وخدمة أهله وطلابه حتى الممات، وأن يعيننا من فتنه المحيا والممات، وأن يوفقنا لخدمة كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وإننا ندعو إخواننا من طلبة العلم ومشايخنا العلماء الأفاضل بأن لا يترددوا في إبداء أي ملاحظة من شأنها إتقان العمل في هذه السلسلة، فإن في ذلك تحقيقاً للتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله سبحانه وتعالى به في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝٢﴾ [المائدة: ٢]. وفيه تحقيق التواصل العلمي الذي سار عليه أسلافنا في مختلف العصور، وقد تيسرت -والحمد لله- سبله، وتعددت قنواته، ومن شكر الله على ذلك؛ القيام بما ينبغي أن يكون بين العلماء وطلاب العلم من النصيح والمشورة، وإبداء الرأي والملاحظة في المسائل العلمية، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها.



مقدمة عامة حول مباحث علم العقيدة

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً فيه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد:

فنحمد الله ظاهراً وباطناً، حالاً وقالاً، على نعمه العظيمة وآلائه الكثيرة؛ ﴿وَإِنْ نَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ ﴿٣٤﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ومن أعظم هذه النعم نعمة الإسلام، ونعمة سلوك طريق سيد الأنام، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، ونعمة طلب العلم النافع، والعمل به، والدعوة إليه، فنسأل الله أن يرزقنا تذكر هذه النعم وغيرها، وشكر المنعم علينا بها.

وكما يقال: شرف العلم بشرف المعلوم، فأشرف العلوم علم العقيدة؛ لأنه يدرس ما يجب اعتقاده في الله وملأنكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. وجزى الله علماءنا -المتقدمين والمتأخرين- خير الجزاء، فقد قاموا بخدمة هذا العلم، وألفوا فيه المؤلفات الكثيرة.

فأثروا المكتبة الإسلامية بما كتبوه في العقيدة من كتب مختصرات يسهل على الجميع -طلاب العلم وغيرهم- حفظها، أو على الأقل فهمها واستيعابها، وأخر مطولات رُدَّ فيها على أهل البدع والضلالات، وعُرِضَ العلم فيها بتأصيل وتعمق.

أسباب استحباب تأليف الكتب المختصرة:

تأليف العلماء رحمهم الله تعالى للمختصرات يكون لأمر عدة:
منها: أن يسهل على طالب العلم حفظها؛ وذلك نظراً لأن المختصرات تعتبر كالقاعدة لطالب العلم، ويجعلونها هي المنطلق لبداية الطلب.
ولذلك دل قول العلماء -رحمهم الله تعالى-: «مَنْ حَفَظَ الْمَتُونَ حَازَ الْفُنُونَ»، على أن أول ما يُقَعَّد به طالب العلم هو حفظ المتون، مع العلم أن أصل العلوم كلها وقاعدتها هو حفظ كتاب الله تعالى، ثم بعد ذلك حفظ سنة محمد ﷺ، وحفظ ما تيسر من المتون العلمية التي تعتبر تأصيلاً لطالب العلم.

ومنها: أن تصبح مرجعاً لطالب العلم على مر العصور كلها، فمهما بلغ العالم رتبة عالية فلا يستغني عن هذه المتون التي حفظها، ولذلك نجد كثير من العلماء يستشهد بـ«النخبة»، ويستشهد بـ«البلوغ»، ويستشهد بـ«ألفية ابن مالك»، ويستشهد بـ«الواسطية»، ويستشهد بـ«كتاب التوحيد» وغيرها؛ لأنها قواعد.

ونجد مثلاً الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ أَلَفَ كتبه في الفقه، أولاً: «العمدة»، ثم انطلق بعد ذلك إلى «المقنع»، ثم إلى «الكافي»، ثم إلى «المغني»، بالتدرج، جعل «العمدة» قاعدة لطالب العلم لحفظه، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الروايتين والثلاث، ثم ينتقل إلى الموسوعة الضخمة وهو كتاب «المغني»، الذي قال فيه العز بن عبد السلام رَحِمَهُ اللهُ: «من لم يكن عنده أو لم يقرأ كتابي «المغني» لابن قدامة، و«المحلى» لابن حزم فلا يحق له أن يفتي في مسائل العلم الشرعي»، هذا فيما يتعلق بقضية المتون والمختصرات.

ولقد كان سلفنا الصالح رحمهم الله تعالى لا يحفظون المختصرات فقط، بل يحفظون المطولات.

ونجد الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ حين نقرأ له في «البداية والنهاية» أو في «تفسيره» لا نجد حديثاً من الأحاديث، بل لا نجد آية من الآيات فسرّها إلا وروى لنا فيها أحاديث عن «المسند»، مما يدل على حفظه لكتاب «المسند» مع أنه اشتمل على أربعين ألف حديث.

وإننا لتأمل ما كتبه الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة كتابه «إعلام الموقعين»: «أن الإمام أحمد سئل: أيفتي طالب العلم إذا حفظ مئة ألف حديث؟ قال: لا، قال: أيفتي إذا حفظ مئتي ألف حديث؟ قال: لا، قال: أيفتي إذا حفظ ثلاث مئة ألف حديث؟ قال: إني لأرجو أن يفتي هنا».

ولسنا بذلك نضعف الهمم في قضية الطلب، ولكن هذا من باب شحذ الهمم لحفظ ما استطاع الإنسان من المتون العلمية.

أسباب تأليف كتب المطولات:

أولاً: نشر العلم والتوسع فيه.

ثانياً: بيان مسائل الخلاف فيه.

ثالثاً: عرض العلم بتأصيل وتعمق.

ونجد عجباً في كتب أهل العلم أن شخصاً واحداً يشرح حديثاً ويستخرج منه ألف مسألة علمية، ومن ذلك ما يوجد في كتابات العراقي كما في «طرح الثريب»، وكذلك نجد ابن حجر مثلاً في «فتح الباري»، ومثلها كتابات شيخ الإسلام ابن تيمية، وكتابات الإمام ابن القيم -رحمهم الله تعالى- فقد تكون مسألة واحدة يُسأل عنها العالم فيؤلف مجلدات بسبب هذه المسألة.

فلا بد لطالب العلم: أن يقرأ في المطولات بعد أن يؤسس نفسه بمسائل المتون وقراءة المختصرات، ونجد عجباً في حال بعض الأحبة من طلاب العلم، فتجده في حال الطلب ربما لم يطلب العلم إلا بعد أن خرجت لحيته، وربما شعر بأنه قد وصل إلى رتبة لا حاجة إلى أن يقرأ في متن صغير، ويبدأ بالكتب المطولة، ويقول: إني أفهم وأعرف ما يقوله هؤلاء العلماء، فلست بحاجة إلى أن أبدأ بالمختصرات التي لصغار طلاب العلم، ولكن نقول: أخطأت الطريق، ولو بلغت ما بلغت من السن فلا بد أن تبدأ بالمتون الصغيرة؛ لأنها قاعدة لطالب العلم ينطلق بعدها إلى ما بعده.

تعريف العقيدة:

١- في اللغة:

العقيدة: مأخوذة من مادة «عقد»، ومعاني عقد في اللغة تأخذ معنى: الشد والحزم والربط، ولذلك قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وجاء عقد البيع وعقد الإجارة؛ لأنه قوي، فإذا عقدت مع شخص عقداً لا يجوز لك أن تخلفه، مما يدل على أنه مشدود مقوى، ولذلك نفهم أنه إذا ربط الإنسان حبله سميت عقدة مشدودة، ويقال عن الرجل المنطوي عن الناس: فلان هذا معقد، وإن كان هذا المصطلح أصبح الناس يطلقونه على أهل الصلاح والإيمان والاستقامة!

٢- في الاصطلاح:

هي حكم الذهن الجازم؛ يقال: اعتقدت كذا؛ يعني: جزمت به في قلبي؛ فهو حكم الذهن الجازم؛ فإن طابق الواقع؛ فصحيح، وإن خالف الواقع؛ ففاسد، فاعتقادنا أن الله إله واحد صحيح، واعتقاد النصاري أن الله ثالث ثلاثة باطل؛ لأنه مخالف للواقع ووجه ارتباطه بالمعنى اللغوي ظاهر؛ لأن هذا الذي حكم في قلبه على شيء ما كأنه عقده عليه وشده عليه بحيث لا ينفلت منه.

مصادر العقيدة الإسلامية:

أولاً: القرآن الكريم:

هو أول المصادر، وهو العمدة لمن أراد النجاة والوضوح والاعتماد في كل جزئياته صغيرها وكبيرها، الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، واعتبر الكتاب هو الموصل لنا للأمور الغيبية التي لا تطلع عليها العقول، فمسائل الاعتقاد فيما يتعلق بذات الرب ﷻ، أو فيما يتعلق بالأصول الإيمانية الستة: كالإيمان بالله، واليوم الآخر، والملائكة، والكتب، والرسول، لا نستطيع الوصول إليها بعقولنا، وإنما بخبر صادق، ولا شك بأن أعظم تلك الأخبار هو كتاب الله تعالى.

ثانياً: السنة النبوية:

وهي المصدر الثاني وهي سنة محمد ﷺ، ورسولنا محمد ﷺ لا ينطق عن الهوى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، والله قد بين في كتابه أن محمداً: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَيْنًا بِعَظْمٍ أَلَّا قَوْلِيلٍ﴾ [الأقاول: ٤٤] لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦]، دل على أنه لا يمكن أن يأتي بشيء من هواه، وإنما يأتي مبلغاً عن ربه ﷻ، ولذلك ما جاءنا عن الله أخذنا به، وما جاءنا عن رسول الله ﷺ أخذنا به؛ لأنه أعلم الخلق بربه ﷻ، ولذلك أصبح هو المصدر الثاني عندنا في الاعتماد عليه في مسائل الاعتقاد.

ثالثاً: فهم السلف الصالح:

وهنا يتميز أهل السنة والجماعة بخصيصة: أنهم يأخذون عقيدتهم على ضوء فهم أصحاب رسول الله ﷺ لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لا يأتون بفهومهم هم، وإنما يأخذون بفهم الصحابة، وفهم الصحابة هو العمدية؛ نظراً لأنهم عاصروا التنزيل، وأدركوا بمقاصد الشرع، ولأن الرسول ﷺ قد بين لهم كل شيء، ولم يترك شيئاً من أمور الدين في مسائل الاعتقاد أو الفروع إلا وقد وضحها لهم، وقد قال فيهم النبي ﷺ: «تركتمكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك»^(١) وبذلك كان اعتمادنا على فهم أصحاب رسول الله ﷺ اعتماداً قوياً في مصادر التلقي.

ذكر في مسائل الإمام أحمد رحمه الله أنه كتب في رسالته لعبيد الله بن يحيى بن خاقان قال: «لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا، إلا ما كان في كتاب أو حديث عن رسول الله ﷺ أو عن أصحابه رضي الله عنهم»، أما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود».

وبهذا نعلم أن العقيدة هي ما يدين الإنسان به ربه، ويؤمن به في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته.

مزايا العقيدة الإسلامية:

١- أنها من الأمور الغيبية:

تعتبر العقيدة من الأمور الغيبية، إذ لا نعلم حقائقها وإن كنا نعلم مدلول اللفظ، وأما ما يتعلق بكيفيةها فلا يعلمها إلا الله.

منها: فيما يتعلق بالرب ﷻ، نحن نعلم بأن الله موجود، ونعلم بأن له الأسماء الحسنى والصفات العلى، لكن كيفية تلك الصفات الله أعلم بها، كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» وتصبح هذه الأصول من مسائل الاعتقاد غيبية لا يمكن إطلاقاً أن ندركها إلا على ضوء الكتاب والسنة.

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد (١٢٦/٤)، والحاكم (٩٦/١)، وغيرهم من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه».

٢- أنها توقيفية:

ويقصد بالتوقيفية؛ أنه يتبع فيها الكتاب والسنة، فلم يجعل الله للعقول فيها مجالاً، ولذلك نقول: إنها ليست موضع لاجتهاد أحد من العلماء، وليس لأحد أن يغير مسائل الاعتقاد بوجه من الوجوه.

٣- أنها تنتهج الوسطية فلا إفراط ولا تفريط:

فهي عقيدة وسط، وتتميز وسطية هذه العقيدة بأمر كثيرة، والوسط هنا يقصد به أنها عقيدة بين الإفراط والتفريط، وبين الغلو والتقصير، فليست كالعقائد الأخرى التي فيها نوع من الانحراف والتغيير والزيادة والنقص، ولذلك نجد أن عقيدة أهل السنة والجماعة وسطاً بين الأديان كلها، فاليهود هم الذين وصفوا الله ﷻ بالنقائص وقالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقالوا قبحهم الله: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

ونجد أنها في المقابل وسط بين طائفة النصاري الذين غلوا في عيسى عليه السلام، ووصفوه بأن أعطوه صفات الرب ﷻ، وجعلوا له حق التصرف في الإحياء والإماتة، وله حق التصرف في الكون كله، وأصبح أهل السنة وسطاً بين هؤلاء، فأثبتوا لله الأسماء الحسنى والصفات العلى.

وهكذا في مسألة العبودية، فهم وسط بين الدهريين الذين ينكرون وجود الله تعالى بالكلية -وكذلك في عصرنا الشيوعيين الذين يقولون: لا إله والحياة مادة- والدهريون الذين قالوا: ﴿مَاهِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الحاثية: ٢٤]، وبين طوائف المشركين الذين عبدوا آلهة متعددة، فقرش عبدت عند الكعبة ثلاث مئة وستين صنماً من دون الله، وجاءت هذه العقيدة -عقيدة أهل السنة والجماعة- لتعلن للناس أن لا إله إلا هو ﷻ، وعجبت قرش!! ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا آخِلُنُّ﴾ [ص: ٧] وقالوا: ﴿أَجْعَلِ لِلْإِلَهِ إِلَهاً وَاحِداً إِنْ هَذَا الشَّيْءُ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥] مستكرين لهذه الألوهية.

وهم كذلك وسط في أمور متعددة، ولقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله على وسطية أهل السنة والجماعة بكلام نفيس، بيّن فيه أنهم وسط بين الملل السابقة، كما أنهم وسط بين الطوائف التي تعيش بين ظهراي المسلمين، فهم وسط في أسماء الله وصفاته بين المشبهة والمعتلة، فالمعتلة نفت الصفات كلياً، وقالوا: إن الله ليس له الأسماء الحسنى ولا الصفات العلى.

وكذلك وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الذين يكفرونهم ويجعلونهم خارجين من الإسلام، وبين طوائف تؤله بعض الصحابة وتعظمهم، وتجعل لهم تصريفاً في الكون وتديراً، ولذلك أصبح أهل السنة والجماعة وسطاً بين الطوائف المنحرفة، ولسنا بصدد الحصر لوسطية أهل السنة في كثير من مسائل الاعتقاد.

٤- أنها ثابتة لا تتغير على مرّ العصور والدهور:

وعقيدة الإسلام لا تتغير على مرّ العصور والدهور أبداً، فمن عهد نبينا محمد ﷺ كان يأتيه الرجل يريد أن يسلم فيقول له: اشهد بأن لا إله إلا الله وأني رسول الله، ونحن في عصرنا من أراد الإسلام نامره بقضية الشهادتين، ونجد عقيدتنا التي كانت في حياة النبي ﷺ هي عقيدتنا الآن، بل إن من تمسك بها سيستمر إلى قيام الساعة لا زيادة هناك ولا نقص، ونجد في هذا مقتضى الثبات؛ بمعنى: أنه لا يجوز تطويرها بما يناسب العصور أبداً.

ولذلك قال النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة إلى قيام الساعة»^(٢) وذكر شيئاً من خصائصها ومن صفاتها، ونسأل الله أن نكون من هؤلاء.

٥- أنها لا تتعارض مع العقل السليم:

فهي لا تتعارض مع العقل السليم أبداً، ولذلك نجد في القرآن آيات تأمر العقل بالتدبر: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ۝١﴾ [الحشر: ٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ ۝٢٤﴾ [طه: ٥٤]، إلى غير ذلك لفئة للعقل بأن يتأمل في هذه الأمور، وأن يتمسك بها، وليس هناك نص يخالف العقل في مسائل الاعتقاد إطلاقاً، ولذلك قلنا: إن الشريعة تأتي بما تُحار فيه العقول، لا بما تستحيله العقول.

(٢) أخرجه البخاري (٣١١٦)، ومسلم (١٧٥/١٠٣٧)، من حديث معاوية رضي الله عنه.

٦- أنها مبرهن على كل جزئية من جزئياتها:

فهي عقيدة مبرهنة، فما من جزئية من جزئياتها إلا ويوجد لها نص من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وإذا قيل لأحد منا: اعتقد بهذا الشيء دون أن يوجد نص من كتاب وسنة فلا بد ألا يقبله أبداً؛ ولذلك لما ذكر الله في سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١] جاءت: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿١١٣﴾ [البقرة: ١١١]؛ أي: أعطونا دليلاً على ذلك؟ ونحن نعلم أن دخول الجنة ودخول النار لا يكون إلا على مسائل الاعتقاد، ولهذا ذكر الله عن اليهود عندما قالوا: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا الْكَارُ إِلَّا أَسَآمًا مَعْدُودَةً قُلْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ قُلُوبُكُمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨٠﴾ [البقرة: ٨٠] أي: أنه لا دليل لكم ولا حجة، بل إنكم مفترون على الله، فلذلك تتميز العقيدة الإسلامية بأنها عقيدة مبرهنة، تتبع قضايها وجزئياتها بالحجة الدامغة وبالدليل الناصع الصحيح الثابت الوارد في كتاب الله: أو في سنة النبي ﷺ.

٧- أنها سالمة من التناقض والتعارض:

فهي ليس فيها شيء من التناقض والتعارض أبداً، ولذلك لا نجد تعارضاً بين آيات القرآن، ولا بين أحاديث النبي ﷺ، ولا بين جزئيات العقيدة فلا ينقض بعضها بعضاً، بل بعضها يوافق ويؤيد بعضاً، وتسير في بيان معتقد صحيح ثابت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

٨- أنها واضحة ومبينة لجميع الناس:

وتتميز وضوح هذه العقيدة في أن النبي ﷺ قال: «تركتم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك»^(٣) ولذلك لا نجد في مسائل الاعتقاد شيئاً من الغموض، ولئن وجد عند بعض الناس شيئاً من الغموض، فلعل السبب في ذلك جهل هذا الإنسان بمعتقدده وعدم معرفته له، وإلا فإن مسائل العقيدة لا غموض فيها

أبداً، كيف يكون فيها نوع من الغموض وهي معتمدة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟! ونحن في مسائل الاعتقاد لا نكتُم على أحد، ولا يقال لأحد: إنك لم تبلغ الرتبة، فلا يمكن أن تصل إليك هذه المسائل الاعتقادية.

لقد كان النبي ﷺ يعرض هذه العقيدة على أبي بكر وعمر كما يعرضها على الأعرابي الذي يتبع الإبل يرعاها وغيره، وهو قد يكون من أقل الناس معرفة ودراية، لم يكتُم النبي ﷺ عقيدته على أحد، بل لم يكن النبي ﷺ يقول لمن ليس له علم: إنك لم تبلغ الرتبة..

والعجب أننا نجد في الديانة النصرانية مسائل غامضة، وكم نجد من الناس الذين دخلوا في دين الله تعالى من النصاري وكان سبب إسلامهم: أنهم لا يجدون من الوضوح -ولله الحمد- كما في مسألة التوحيد والعقيدة عندنا، ويجدون إشكالات وغموضاً في مسائل الاعتقاد عندهم، ولو سألوا أسأفتهم عُبِّ عليهم، ولم يقبل منهم أن يسألوا نظراً لأنها مراتب عندهم.

ويشابه النصاري غلاة الصوفية الذين يقولون: إن من سأل منع أو سحبت منه بركة العلم، ولم يستفد من الشيخ، ويقال: إنك لم تصل إلى رتبة، فانتظر حتى يريك الشيخ إلى هذا المستوى، وهذا ليس في عقيدة أهل السنة والجماعة، وليس في عقيدة سلف الأمة، بل تعرض العقيدة ناصعة واضحة كالشمس في رابعة النهار لكل من أراد أن يستفيد منها، فهي -ولله الحمد- واضحة وبينة بياناً كاملاً، ولقد مكث النبي ﷺ يُرسي معالم العقيدة، ويؤصلها في نفوس الصحابة (رضي الله عنهم)، ولم يكن -ولله الحمد- فيها شيء من الغموض.

٩- أنها تقبلها الفطر السليمة:

العقيدة فطرية، ويقصد بفطرية هذه العقيدة: أنها لا تعرض على صاحب فطرة سليمة إلا قبل هذه العقيدة قبولاً تاماً ورضي بها، ولم يجد شيئاً من المعارضة في نفسه لهذه العقيدة، بخلاف العقائد الأخرى فكم تجد فيها من الغموض، وكم تجد أن النفوس تنفر منها ولا تقبلها، كما قال جعفر بن أبي طالب (رضي الله عنه) لما حدثت

المنافشة مع النجاشي رحمه الله ورضي عنه، قال: كنا قومًا أهل جاهلية نعبد الأصنام، ونؤثد البنات، ونأتي الفواحش، ونأكل الربا، ونسيء الجوار إلخ، ولكن أتانا الله بهذا الدين بما جاء به محمد ﷺ بأمر التوحيد، وبحسن الجوار، وبر الوالدين، وبصدق الحديث والأمانة، فقال النجاشي بعد ذلك -قابلاً لهذا الدين لأنه على الفطرة، قال:- «إن هذا الذي أمر به محمد لهو الذي أمر به عيسى وأمر به موسى ﷺ».

١٠- أنها شاملة لجوانب الحياة:

العقيدة شاملة، ويقصد بها: أنها عقيدة شاملة لجميع جوانب الحياة، وتغذي نفس الإنسان واحتياجه، وأن الإنسان يجد في نفسه فراغاً، ويحتاج إلى شيء من الإجابات على أمور كثيرة، يحتاج إلى الإجابة عن:

لماذا خُلِق في هذه الحياة الدنيا؟ وإلى أين ينتقل إذا مات؟ وما مصيره بعد الموت؟ أسئلة ملحة تحتاج إلى إجابات، والله الحمد توجد في عقيدة الإسلام واضحة بينة، ولذلك يقول الله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، إلى غير ذلك مما تتميز به العقيدة الإسلامية من النصوص والوضوح.

تميّز منهج السلف عن غيره في تقرير العقيدة:

يتميز سلف الأمة بمنهج فريد على سائر الطوائف كلها، ونجد أن هناك مناهج عديدة فللمعتزلة مناهج، وللخوارج مناهج، ولكل طائفة منحرفة منهج في تقرير مسائل اعتقادها.

أول ما يميز به منهج سلف الأمة في تقرير العقيدة:

هو تحكيم الكتاب والسنة في كل قضية من قضايا الاعتقاد، وعدم رد شيء من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ولذلك يقول الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وجعل الله الكتاب والسنة باقين إلى قيام الساعة يستفيد الناس منهما في مسائل النزاع والاختلاف، وقد قال الله ﷻ: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، جاء الأمر بالرد إلى الله والرسول في مسائل الاختلاف.

ومنها: الأخذ بما ورد عن أصحاب رسول الله ﷺ في مسائل العقيدة، بل في المسائل كلها في الفروع وفي مسائل الأصول؛ أي: في أصول الإيمان، وفي مسائل التشريع التي وردت من صلاة وزكاة وغيرها.

منها كذلك: عدم الخوض في مسائل الاعتقاد مما ليس للعقل فيه مجال، وهي فيما يتعلق بالمسائل الغيبية، فإن العقل له حدود معينة، ومن منهجهم رحمهم الله ورضي عنهم أنهم لا يقحمون العقل فيما لا يقدر عليه أبداً، ولا يجعلون العقل يتجاوز الحدود التي جعلها الله له، فلا يجاوزون الحد الذي حده الله لهم، ولذلك انضبطت عقولهم، وانضبطت قلوبهم وجوارحهم، فلم يوجد عندهم شيء من الانحراف.

ومنها كذلك: عدم مجادلة أهل البدع، ويقصد بالمجادلة لأهل البدع في الحدود التي لا يستفاد منها، وليس المعنى: ألا يرد على المبتدعة، وألا يبين بطلانهم، فلقد وقف أئمة أهل السنة رحمهم الله تعالى في وجوه المبتدعة، وألقمهم الحجر، فشيخ الإسلام ابن تيمية كم له من الصولات والجولات، وقبله الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللهُ، وكثير من أئمة أهل السنة وقفوا في وجوه المبتدعة مبينين بطلان ما هم عليه، وانحرفهم عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ولقد نقل عن الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللهُ أنه قيل له: ألا تناظر المعتزلة؟ -وكان للمعتزلة صولات وجولات في عهده-، فقال: «ليس من نقص في قضية المناظرة والمجادلة، وإنما أخشئ أن أرد ردّاً فلا يفهمه بعض الحاضرين فيكون لبعضهم فتنة»؛ أي: أنه يُوجَدُ في قلبه نوعاً من الشكوك، وإلا فإن أئمة أهل السنة قد ألفوا الكتب، وقد ناظروا هؤلاء المبتدعة، وبينوا عوارهم وفضحوهم.

ومنها كذلك: عدم مجالسة المبتدعة، ويقصد بالمجالسة: تلك المجالس التي يُطمئن إليها، بل الواجب أن يكون الإنسان بعيداً عن هؤلاء المبتدعة مخافة أن يتأثر بهم، وكم من الناس من تأثر بمجالستهم للمبتدعة، بل أعظم ما يكون من ذلك: ضعف قضية الولاء والبراء في النفوس، مما يؤدي إلى محبة المبتدعة والأنس بهم، والبشاشة في وجوههم، وعند ذلك يضعف في نفسه النصيح لهم، ودلاتهم إلى الحق

ومناظرتهم، وبيان الحق الذي قد تمسك به، ولقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يَنْهَى عَنْ
حضور مجالس الحارث المحاسبي وغيره؛ نظرًا لأن لديه شيئًا من مذهب الكَلَّابية،
وكان السلف يمنعون من حضور مجالس المبتدعة، مخافة أن يتأثر الناس بفكرهم.
كذلك من منهج أهل السنة في تقرير العقيدة: الحرص على جماعة المسلمين
ووحدتهم، ولعل ذلك يدل على أن الشيطان إلى الواحد أقرب، لكن من كان مع
جماعة المسلمين من علماء الأمة وكبارهم وموجهيهم، ومن المنقادين للحق من
العلماء والدعاة وغيرهم كان على الحق، خاصة إذا كان منهج هؤلاء هو الحرص
على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ



مقدمة عن الطحاوية

لقد أَلَّفَ الإمام: أبو جعفر أَحْمَدُ بن محمد الطحاوي المتوفى سنة (٣٢٢هـ) رسالة ضَمَّنَهَا ما يحتاج المُكَلَّف إلى معرفته، واعتقاده، والتصديق به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله، وما يمتُّ إليها بسبب، على طريقة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح، وقد تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول والرضا، ونالت شهرة واسعة، وتصدَّى لشرحها غير واحد من أهل العلم.

[نكتفي بهذا ونترك الأمر لما ذكره العلماء في مقدماتهم لشرح الكتاب وسيأتي ذكرها]



تراجم العلماء

ترجمة المصنف الإمام الطحاوي:

هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الفقيه الحنفي.

كان ثقة نبيلاً فقيهاً إماماً ولد في سنة تسع وعشرين، وقيل: تسع وثلاثين ومائتين، صاحب المزني وتفقه به، ثم ترك مذهبه وصار حنفي المذهب.

خرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين فلقى بها أبا خازم عبد الحميد بن جعفر فتفقه عليه وسمع منه.

وذكر أبو يعلى الخليلي في كتاب «الإرشاد» في ترجمة المزني أن الطحاوي كان ابن أخت المزني وأن محمد بن أحمد الشروطي قال: «قلت للطحاوي: لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة؟ فقال: إني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة فانتقلت إليه.»

وكانت وفاته في سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة^(٤).

ومن مؤلفاته:

- كتاب أحكام القرآن.
- كتاب معاني الآثار.
- بيان مشكل الآثار.
- المختصر في الفقه ومصنفاته كثيرة جداً

(٤) انظر ترجمته في: «طبقات المفسرين».

تراجم الشراح:

١- ترجمة العلامة ابن أبي العز:

هو صدر الدين أبو الحسن علي بن علاء الدين علي بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن عز الدين أبي العز صالح بن أبي العز بن وهيب بن عطاء بن جبير بن جابر بن وهب الأذري الأصل، الدمشقي الصالحي الحنفي المعروف بابن أبي العز، ولد سنة ٧٣١ هـ وتوفي عام ٧٩٢ هـ.

كان له منزلة عظيمة في العلم أتاح له التدريس والخطابة والتأليف وتولي مناصب علمية رفيعة، وقد تولى منصب التدريس وعمره ١٧ عامًا.

ومن مؤلفاته:

- التنبيه على مشكلات الهداية.

- الاتِّباع، وقد طبع مرتين.

- الشرح الذي بين أيدينا.

٢- ترجمة العلامة ابن مانع:

محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن مانع ابن شبرمة الوهبي التيمي، فقيه، غزير المعرفة بالأدب، ملم بتاريخ نجد الحديث. ولد ونشأ في عنيزة من القصيم بنجد سنة ١٣٠٠ هـ ورحل في طلب العلم إلى بريدة، فالبصرة ١٣١٨ هـ فبغداد، واستقر في الأزهر، بمصر، فلام درس الشيخ محمد عبده، وعاد بعد وفاة الشيخ إلى دمشق فقرأ على شيخنا جمال الدين القاسمي. وانتقل إلى بغداد فأكثر من ملازمة محمود شكري الآكوسي.

ورجع إلى بلده عنيزة سنة ١٣٢٩ هـ.

ودعاه الملك عبد العزيز آل سعود سنة ١٣٥٨ فدرس في الحرم المكي، وولي رئاسة محكمة التمييز بمكة، ثم عين مديرًا للمعارف بها، ورئيسًا لهيئة تمييز القضاء الشرعي.

وطلب حاكم قطر من السعودية انتدابه للعمل فيها سنة ١٣٧٧ فأقام في قطر إلى أن مرض وسافر إلى بيروت، مستشفياً فتوفي بها سنة ١٣٩٥ هـ ونقل إلى قطر.

ومن مؤلفاته:

- مختصر عنوان المجدد في تاريخ نجد.
- سبل الهدى في شرح شواهد شرح قطر الندى.
- الكواكب الدرية على الدرّة المضية للسفاري.
- ورسالة في تحريم الإجارة على تلاوة القرآن.
- إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب.

٣- ترجمة العلامة أحمد شاكر:

هو الأستاذ العلامة المحدث أبو الأشبال الشيخ أحمد بن محمد شاكر بن أحمد ابن عبد القادر.

ولد رَحِمَهُ اللهُ بعد فجر يوم الجمعة في التاسع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٠٩ هـ الموافق ١٨٩٢ م بمنزل والده بالقاهرة.

وتوفي في السادس والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ١٩٥٨ م. أهم المصنفات التي حققها وعلق عليها:

- تحقيق (الجامع) للترمذي عن عدة نسخ ، وصل فيه إلى نهاية الجزء الثالث.
- تحقيق صحيح ابن حبان : حقق الجزء الأول منه فقط.
- شرح ألفية السيوطي في علم الحديث ، وطبع الكتاب في مجلدين.
- الباعث الحثيث شرح «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير.
- تحقيق كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم.

٤- ترجمة العلامة عبد الرزاق عفيفي:

هو الشيخ عبد الرزاق بن عفيفي بن عطية بن عبد البر بن شرف النوبي المصري أصلاً ومنشأً والنجدي موطنًا ووفاة .

ولد رَحِمَهُ اللهُ في مصر في قرية تسمى «شنشور» في محافظة المنوفية سنة ١٣٢٣ هـ ونشأ رَحِمَهُ اللهُ نشأة دينية علمية فحفظ القرآن صغيرًا وأقبل علي المتون العلمية في

العقيدة والحديث والفقه واللغة ونحوها فاستظهرها لما من الله عليه بالذكاء وقوة الحافظة وكان مجتمع القرية الصغير المحافظ والجو الأسري المترابط خير معين له علي هذه النشأة الدينية العلمية .

قدَّر الله علي الشيخ رَحْمَةُ اللهِ الإصابة بأمراض في آخر حياته وفي يوم الخميس الخامس والعشرين من الشهر الثالث سنة ١٤١٥ هـ أدخل المستشفى إثر تردي حالته الصحية وبقي فيه مدة وجيزة حتى فاضت روحه إلى بارئها عن عمر يناهز التسعين عامًا قضاها مجاهدًا بقلمه ولسانه معلمًا مدرسًا مفتيًا مرشدًا.

ومن مؤلفاته:

- مذكرة في التوحيد.
- حاشية علي تفسير الجلالين.
- تعليقًا علي كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي.

٥- ترجمة العلامة ابن باز:

هو العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز. ولد بمدينة الرياض عام ١٣٣٠ هـ، فحفظ القرآن الكريم دون البلوغ، وبدأ في تلقي العلوم الشرعية، وفي العشرين من عمره عام ١٣٥٠ هـ كُفَّ بصره، ولكن لم يثنه ذلك عن طلب العلم، وقد تولى الشيخ عددًا من المناصب، حتى عُيِّن رئيسًا عامًا لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

وتوفي رَحْمَةُ اللهِ صباح الخميس الموافق ٢٧ محرم ١٤٢٠ هـ. نسأل الله أن يدخله فسيح جناته، وأن يرفع درجاته في العليين. آمين.

ومن مؤلفاته:

- شرح كتاب التوحيد.
- التحذير من البدع.
- العقيدة الصحيحة وما يضادها، وغيرها.

٦- ترجمة العلامة الألباني:

هو المحدث العلامة الإمام البارِع المصنّف المجدد القدوة ريحانة الشام شيخ أهل السنة محمد ناصر الدين بن نوح بن آدم نجاتي الألباني. ولد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني عام ١٣٣٣هـ الموافق ١٩١٤م في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا - حينئذ - عن أسرة فقيرة متدينة يغلب عليها الطابع العلمي، فكان والده مرجعًا للناس يعلمهم ويرشدهم. هاجر صاحب الترجمة بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها بعد أن انحرف أحمدُ زاغو (ملك ألبانيا) ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانية. أخذ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات فأجادها حتى صار من أصحاب الشهرة فيها، وأخذ يتكسب رزقه منها، وقد وفرت له هذه المهنة وقتًا جيدًا للمطالعة والدراسة، وهيات له هجرته للشام لمعرفة باللغة العربية والاطلاع على العلوم الشرعية من مصادرها الأصلية.

توفي قبيل يوم السبت في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ، الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م، ودفن بعد صلاة العشاء. ومن مؤلفاته:

السلسلة الصحيحة في أكثر من ثمانية مجلدات.
والسلسلة الضعيفة.
تحقيق الكلم الطيب.
تحقيق وتخريج شرح الطحاوية للحنفي بن أبي العز.
كتاب صفة الصلاة.

٧- ترجمة العلامة البراك:

هو عبد الرحمن بن ناصر بن براك البراك، يرجع نسبه إلى العرينات من سبيع. ولد في عام ١٣٥٢هـ من شهر ذي القعدة في بلدة البكيرية، إحدى مدن منطقة القصيم.

وللشيخ عدد كثير من التلاميذ الذين طلبوا العلم على يديه، كما أن له مشاركات في الإفتاء والإصلاح.

نسأل الله تعالى أن يمد في عمره على طاعته، وأن يبارك في علمه وعمله، وأن يحسن له الختام، إنه على كل شيء قدير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ومن مؤلفاته:

- شرح الرسالة التدمرية.
- توضيح مقاصد الواسطية.
- التعليقات على المخالفات العقيدية في فتح الباري.

٨- ترجمة العلامة الفوزان:

هو فضيلة الشيخ الدكتور: صالح بن فوزان بن عبد الله، ولد عام ١٣٥٤هـ، تعلم القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم تدرج في مراحل التعليم المختلفة حتى نال درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بالرياض في تخصص الفقه، ثم تدرج في المناصب العلمية حتى أصبح عضواً في اللجنة الدائمة للإفتاء والبحوث العلمية، ولا يزال على رأس العمل.

ومن مؤلفاته:

- أحكام الأطعمة في الشريعة الإسلامية، وهو رسالته في الدكتوراه.
- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد، شرح العقيدة الواسطية.

٩- ترجمة العلامة صالح آل الشيخ:

هو صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ولد في مدينة الرياض سنة ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م، نبغ في العلوم الشرعية منذ صغره، والتزم الأخذ من أكابر العلماء، مع اهتمامه بالبحث والاطلاع والتأليف.

منح إجازات علمية عالية من عدد من علماء المملكة العربية السعودية، وتونس، والمغرب، وباكستان، والهند.

عملنا في الكتاب:

- ١- عمل مقدمة عامة حول مباحث علم العقيدة.
 - ٢- عمل ترجمة مختصرة للماتن والشرح.
 - ٣- تم ضبط متن الكتاب وذلك لصحة القراءة، ووضع في أول الكتاب ليسهل الرجوع إليه. وذكر بعض فروق النسخ المخطوطة والمطبوعة، وراعينا عدم الإطالة في ذلك؛ لأن من أهم ما يجب على من يتصدى لنشر الكتب أن يُعنى بسلامة نص الكتاب وإخراجه في أقرب صورة لما كان عليه الأصل المخطوط كما أراد مؤلفه.
 - ٤- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف بذكر اسم السورة ورقم الآية.
 - ٥- تخريج الأحاديث النبوية مع بيان الحكم عليها بالصحة أو الضعف.
 - ٦- ترتيب شروح العلماء على طريقة الدروس، ثم نُفصل بين الشرح والتمن بكلمة «الشرح»، ثم نضع شرح العلماء مبتدئين بـ«قال العلامة...» في بداية شرحه؛ ليسهل على طالب العلم تناولها.
 - ٧- بيان بالنسخ المعتمدة في العمل:
- أ- العلامة ابن أبي العز: شرح العقيدة الطحاوية/ دار عالم الكتب: للطباعة والنشر والتوزيع - الرياض، المملكة العربية السعودية/ الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ - تحقيق وتعليق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط.
 - ب- العلامة محمد بن عبد العزيز بن مانع: حاشية على العقيدة الطحاوية/ دار أضواء السلف، المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - اعتنى بها: أشرف بن عبد المقصود.
 - ج- العلامة ناصر الدين الألباني: العقيدة الطحاوية: شرح وتعليق/ مكتبة المعارف: للنشر والتوزيع - الرياض، المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
 - د- العلامة أحمد محمد شاكر: تحقيق شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز/ وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

هـ- العلامة ابن باز: طبعة تعليقات الشيخ مع حاشية العلامة ابن مانع -رحم الله الجميع- على العقيدة الطحاوية/ دار أضواء السلف، المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - اعتنى بها: أشرف بن عبد المقصود.

و- العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك: شرح العقيدة الطحاوية/ دار التدمرية للنشر- المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - إعداد عبد الرحمن بن صالح السديس.

ز- العلامة صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان: التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية/ دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

ح- العلامة عبد الرزاق عفيفي: أخذت تعليقات^(٥) الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز/ المكتب الإسلامي، بيروت/ الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ.

ح- العلامة صالح آل الشيخ: شرح العقيدة الطحاوية/ تسجيلات ابن رجب الإسلامية.

وقد استغرق العمل في هذا الكتاب أوقاتاً طويلة، وروجع ضبطه مراجعة تلو مراجعة. والله -وحده- الفضل والمن، فما كان فيه من صواب فهو من نعمة الله وعطائه، وما كان من خطأ فهو منا ومن الشيطان والله تعالى ورسوله ﷺ منه بريان.

نسأل الله تعالى أن ينفع بهذا مؤلفه وشارحيه ومحققيه والناظرين فيه والساعين في نشره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(٥) وهي عبارة عن إحالات على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم -رحمهما الله- مما هو مثبت في هذا الشرح.

مَتْنُ الْعَقِيدَةِ الظَّحَاوِيَّةِ

مَكْتَنُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ

[الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ]

قَالَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ الطَّحَاوِيُّ - بِمِصْرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :
هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ
بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ
الشَّيْبَانِيِّ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ -؛ وَمَا يَتَقَدُّونَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبُّ
الْعَالَمِينَ^(٦).

١- نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ - مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ -: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ.

٢- وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ.

٣- وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ.

٤- وَلَا إِلَهٌ غَيْرُهُ.

٥- قَدِيرٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ.

٦- لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ.

٧- وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

٨- لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ.

(٦) زيادة من نسخة (خ) وغيرها. [الألباني].

٩- وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ .

١٠- حَتَّى لَا يَمُوتُ، فَيَوْمٌ لَا يَنَامُ .

١١- خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُوْتَةٍ .

١٢- مُحِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ .

١٣- مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ دِكْرَهُمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَاتِهِ ^(٧)، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَرْثًا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا .

١٤- لَيْسَ مُنْذُ ^(٨) خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتِفَادَ اسْمَ «الْخَالِقِ»، وَلَا بِإِحْدَاثِ ^(٩) الْبَرِيَّةِ اسْتِفَادَ اسْمَ «الْبَارِئِ» .

١٥- لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مُرْبُوبٌ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٌ .

١٦- وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا؛ اسْتَحَقَّ هَذَا الْإِسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ .

١٧- ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ . ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ^(١١) [الشورى: ١١] .

١٨- خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ .

١٩- وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا .

٢٠- وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا .

(٧) فِي نَسَخَةٍ: «صِفَّتِهِ» .

(٨) فِي نَسَخَةٍ: «بَعْدُ» !

(٩) فِي بَعْضِ النُّسخِ: «بِإِحْدَاثِهِ» !

٢١- وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ [مِنْ أَفْعَالِهِمْ] (١٠٩) قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.

٢٢- وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

٢٣- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَتَّقَدُّ، لَا مَشِيئَةٌ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَيْشَأَ لَمْ يَكُنْ.

٢٤- يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَنْتَلِي عَدْلًا.

٢٥- وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

٢٦- وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ.

٢٧- لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لَأَمْرِهِ.

٢٨- أَمْتَابِدُ لِكُلِّهِ، وَأَيَقْنَأَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

٢٩- وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى.

٣٠- وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

٣١- وَكُلُّ دَعْوَى نُبُوَّةٍ بَعْدَهُ فَنِيٌّ وَهَوَى.

٣٢- وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ، وَكَافَّةِ الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالتَّوَرِّ وَالْضِيَاءِ.

٣٣- وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَقَهُ

الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَقْنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِّيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ،

فَمَنْ سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ [عَذَابَهُ] بِسَقَرٍ، حَيْثُ

قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِحَ سَقَرٌ﴾ (المدر: ٢٦)، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (المدر: ٢٥) عَلِمْنَا وَأَيَقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

٣٤- وَمَنْ وَصَفَ اللَّهُ بِمَعْنَى مَنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعِلْمُ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

٣٥- وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بغيرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وَرُوحُهُ يُؤَمِّدُ نَاصِرُهُ﴾ (٢٢) إِلَى رَحْمَتِهَا نَاطِرُهُ (٢٣) [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَيْهِ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، [وَعَنْ أَصْحَابِهِ^(١١١)]: فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا؛ فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلِمَ لِلَّهِ ٥ وَلِرَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وَرَدَّ عِلْمُ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

٣٦- وَلَا تُثَبِّتْ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ^(١١٢)، فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمَّهُ؛ حَبَّه مَرَامُهُ عَنِ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَذَبَّذُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصَدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَّوسًا تَائِهًا، شَاكًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاهِدًا مُكْذِبًا.

٣٧- وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ، وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ - بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلَزُومِ

(١١١) زيادة من بعض النسخ.

(١١٢) هذه الفقرة مقدمة على الفقرة السابقة في المخطوطات الثلاثة، وكذا في نسخة شيخنا

الطباخ رحمه الله، ولعلها أولى. [الألباني].

التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُرْسَلِينَ^(١٣). وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ التَّقِيَّ وَالنَّشِيبَةَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّزْيِيهَ؛ فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنَعُوتٌ بِعُيُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ.

٣٨- وَتَعَالَى^(١٤) عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُ كَسَائِرِ الْمُتَبَدَّعَاتِ.

٣٩- وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ ﴿١١﴾ [النجم: ١١] فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.

٤٠- وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ - غِيَاثًا لَأَمَّتِهِ - حَقٌّ.

٤١- وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُ حَقٌّ، كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ.

٤٢- وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

٤٣- وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ.

٤٤- وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْحَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ.

٤٥- وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطْلَعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.

(١٣) وفي بعض النسخ: «المسلمين»!

(١٤) في المخطوطات الثلاث وسائر المطبوعات: «تعالى» بدون الواو ولعله أصح. [الألباني].

وَالْتَعَمُّقُ وَالتَّنْظُرُ فِي ذَلِكَ ذَرْيَعَةُ الْحِذْلَانِ، وَسَلَّمُ الْحِزْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ
الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرٌ أَوْ فِكْرٌ أَوْ سَوْسَةٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ
مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (٢٣) ﴿الْأَنْبِيَاءُ: ٢٣﴾ فَمَنْ
سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدَرَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

٤٦- فَهَذَا أَجْمَلُهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُتَوَرِّقُ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ
فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ فَإِنْ كَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودُ
كُفِّرَ، وَإِدْعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَصِحُّ^(١٥) الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ
الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

٤٧- وَنُومُنٌ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدَرُ قَمٍ، فَلَوْ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَبَّهُ اللَّهُ
تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ؛ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ؛ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتَبْهُ اللَّهُ
تَعَالَى فِيهِ؛ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَا أَخْطَأَ
الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

٤٨- وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَبَقَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، قَدَرُ ذَلِكَ [بِمَشِيئَتِهِ]^(١٦)
تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا، لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ وَلَا مُعَقِّبٌ، وَلَا مُزِيلٌ وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا مُحَوِّلٌ، وَلَا نَاقِصٌ وَلَا زَائِدٌ
مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ، وَلَا يَكُونُ مَكُونٌ إِلَّا بِتَكْوِينِهِ، وَالتَّكْوِينُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَسَنًا جَمِيلًا، وَذَلِكَ
مِنْ عَقْدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ:

(١٥) هكذا في أغلب النسخ. وفي بعضها: «يُسْأَلُ».

(١٦) زيادة في بعض النسخ.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بَقَدِيرٍ﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [٥٨] ﴿[الأحزاب: ٣٨].

فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا وَأَحْضَرَ لِلنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدْ التَّمَسَّ بِوَهْمِهِ فِي فَخْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَيْمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفْكَأ كَأَيْمًا.

٤٩- وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ [كَمَا يَنْبَغِي فِي كِتَابِهِ].

٥٠- وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَادُونَهُ.

٥١- مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقَهُ.

٥٢- وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اخْتَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيْمَانًا وَتَصَدِيقًا وَتَسْلِيمًا.

٥٣- وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى

الْحَقِّ الْمُبِينِ.

٥٤- وَنُتَسَبَّى أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ.

٥٥- وَلَا نَخْضُصُ فِي اللَّهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللَّهِ.

٥٦- وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ ^(١٧)، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ،

فَعَلَّمَهُ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٌ أَصْلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ

(١٧) وقع في نسخة: «وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ حَدِيثٌ، أَوْ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْرَاتِ»!!

مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

٥٧- وَلَا نَكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ.

٥٨- وَلَا نَقُولُ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ.

٥٩- وَتَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ، وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمُرُ

عَلَيْهِمْ، وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ، وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقْطِئُهُمْ.

٦٠- وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يُقْتَلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا أَهْلُ الْقِبْلَةِ.

٦١- وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

٦٢- وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدِّيقُ بِالْجَنَانِ.

٦٣- [وَأَنَّ جَمِيعَ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ -تَعَالَى- فِي الْقُرْآنِ] ^(١٨)، وَجَمِيعَ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْيَمَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

٦٤- وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ ^(١٩) وَالتَّقَى،

وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةِ الْأَوَّلَى.

٦٥- وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَاتَّبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

٦٦- وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ [وَالْبَعْثِ

بَعْدَ الْمَوْتِ] ^(٢٠)، وَالْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَحُلُوهُ وَمُرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

(١٨) الفقرة الأولى -هنا- زيادة في عدد من النسخ المخطوطة.

(١٩) وفي عدة نسخ: «بِالْحَقِيقَةِ».

(٢٠) زيادة من بعض النسخ.

٦٧- وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاءُوا بِهِ.

٦٨- وَأَهْلُ الْكِبَارِ^(٢١) فِي النَّارِ لَا يَخْلُدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحَّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ،

بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ [مُؤْمِنِينَ]^(٢٢)، وَهُمْ فِي مَسِئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ - عز وجل - فِي كِتَابِهِ: ﴿وَنُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]،

وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ - بِقَدْرِ جَنَائِبِهِمْ^(٢٣) - بَعْدَ لَهُ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَلَّى أَهْلَ طَاعَتِهِ^(٢٤)، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ، وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ. اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، تُبَسِّتْ عَلَى الْإِسْلَامِ^(٢٥) حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

٦٩- وَزَيَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.

٧٠- وَلَا تُنْزِلْ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا تَشْهَدْ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا شِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَتَذَرُ سِرَّائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

٧١- وَلَا تَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا مَن وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

٧٢- وَلَا تَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَيْمَتِنَا وَوَلَاةَ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا، وَلَا تَدْعُو عَلَيْهِمْ [بِالشَّرِّ]^(٢٦)،

(٢١) وقع في بعض النسخ -هنا- زيادة: «مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ»! وقد قال العلامة الألباني: «أن حذفها أصح».

(٢٢) زيادة من مخطوطة (أ، ب، غ)، وهي زيادة هامة لم تثبت في بعض النسخ. [الألباني].

(٢٣) ما بين المعترضتين زيادة من بعض النسخ.

(٢٤) وقع في عدد من النسخ: «مَعْرِفَتِهِ»!

(٢٥) في نسخة: «مَتَّكِنًا بِالْإِسْلَامِ».

(٢٦) زيادة من بعض النسخ.

وَلَا تَنْزِعْ يَدَا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَزَيَّ طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَرِيضَةً، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدُّ عَوْلَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ.

٧٣ - وَتَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَتَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ وَالْخِلَافَ وَالْفِرْقَةَ.

٧٤ - وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْحِيَانَةِ.

٧٥ - وَتَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عَلَيْهِ.

٧٦ - وَزَيَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

٧٧ - وَالْحُجَّ وَالْجِهَادَ مَا ضَيَّانَ مَعَ أَوْلَى الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بَرِّهْمَ وَفَاجِرِهِمْ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

٧٨ - وَتُؤْمِنُ بِالْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ؛ وَأَنَّ^(٧٧) اللَّهُ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

٧٩ - وَتُؤْمِنُ بِمَلِكِ الْمَوْتِ، الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

٨٠ - يَبْعَذَابِ الْقَبْرِ لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا، وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ فِي قَبْرِهِ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، عَلَى

مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

٨١ - وَالْقَبْرِ رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةً مِنْ حُفْرِ النَّارِ.

٨٢ - وَتُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ^(٢٨)، وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ

الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيرَانِ.

(٢٧) فِي بَعْضِ النُّسخ: «فَإِنَّ!» وَفِي نَسْخَةٍ: «وَتَعْلَمُ أَنَّ».

(٢٨) وَرَدَ فِي بَعْضِ النُّسخ زِيَادَةٌ - فِي آخِرِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ -: «الْبَعْثُ، وَهُوَ: حَشْرُ الْأَجْسَادِ وَإِحْيَاؤُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقًّا».

٨٣- وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَقْنِيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ، وَإِنْ لِلَّهِ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَذَابًا مِنْهُ، وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدَفُوعُهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

٨٤- وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

٨٥- وَالْإِسْطَاعَةُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: الْإِسْطَاعَةُ الَّتِي يُوجَدُ^(٢٩) بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، فَهِيَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الْإِسْطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ وَالْوُسْعِ وَالتَّمَكُّنِ وَسَلَامَةِ الْأَلَاتِ فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٨٦- وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ هِيَ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

٨٧- وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ، وَهُوَ تَقْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالتَّيَّابِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ.

٨٨- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَعَلَيْهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، غَلَبَتْ مَشِيئَةُ الْمَشِئَاتِ كُلِّهَا^(٣٠)، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحَيْلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا. [تَقْدَسَ عَنْ كُلِّ سُوءٍ وَحِينَ، وَتَنَزَّاهُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ]^(٣١). ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٢٩) في بعض النسخ: «يَجِبُ».

(٣٠) هنا في متن «الشرح» عبارة لم ترد في النسخ التي لدينا فحذفناها. [الألباني].

(٣١) ما بين المعكوفتين زيادة من مخطوطة (غ) ومطبوعة (خ). [الألباني].

٨٩- وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنَفَعَةٌ^(٣٢) لِلْأَمْوَاتِ .

٩٠- وَاللَّهُ - تَعَالَى - يَسْتَجِيبُ الدُّعَوَاتِ وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ .

٩١- وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ، وَلَا غِنَى عَنِ اللَّهِ - تَعَالَى - طَرَفَةٌ عَيْنٍ، وَمَنْ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرَفَةٌ عَيْنٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ .

٩٢- وَاللَّهُ يَغْضَبُ وَيَرْضَى، لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى .

٩٣- وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا تَتَّبِعُ أَمِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِعَیْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ .

٩٤- وَنُبْنِثُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أَوَّلًا لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عليه السلام ثُمَّ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ عليه السلام ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَهُمْ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ^(٣٣) .

٩٥- وَنُحِبُّ^(٣٤) الْعَشْرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَنَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ،

(٣٢) سقطت من نسخة الشارح، وهي ثابتة في سائر النسخ، والسياق يقتضيها. [الألباني].

(٣٣) في نسخة: «المُهْتَدُونَ».

(٣٤) في نسخة: «وَأَنَّ الْعَشْرَةَ... نَشْهَدُ لَهُمْ...» .

وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَبُو عَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

٩٦- وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلِ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَأَزْوَاجِهِ الظَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُتَقَدِّسِينَ مِنْ كُلِّ رَجَسٍ؛ فَقَدْ بَرَى مِنَ النِّفَاقِ.

٩٧- وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّالِعِينَ - أَهْلُ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلُ الْفَقْهِ وَالنَّظَرِ -، لَا يَذْكُرُونَ إِلَّا بِالْحَمْدِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ سُوءٌ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

٩٨- وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيُّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ.

٩٩- وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ، وَصَحَّ عَنِ الثَّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ.

١٠٠- وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مِنْ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَزُورِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِظُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

١٠١- وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يَخْلُفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَاجْتِمَاعَ الْأُمَّةِ.

١٠٢- وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفِرْقَةَ زَيْغًا وَعَدَابًا.

١٠٣- وَدِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ

١٠٤- وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالْتَقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ

الْأَمْنِ وَالْإِيَّاسِ.

١٠٥- فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا بَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَاءٌ إِلَى اللَّهِ مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي

ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَحْتَمِلَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ

الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِّيَّةِ، مِثْلَ: الْمُسَيِّبَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ

وَالْجَبَرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَخَالَفُوا الضَّلَالََةَ، وَنَحْنُ

مِنْهُمْ بُرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضَلَالٌ وَأَرْدِيَاءٌ (٣٥).



(٣٥) بعد هذا في المخطوطة (أ): «والله سبحانه وتعالى الهادي للحق. وهذا آخر ما أردنا، وإليه

أشرنا، والحمد لله رب العالمين». [الألباني].

مُقَدِّمَاتُ

أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ الْعُلَمَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة العلامة ابن أبي العز

حسبي الله ونعم الوكيل

الحمد لله، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع؛ ولهذا سمي الإمام أبو حنيفة -رحمة الله عليه- ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين: «الفقه الأكبر» وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة؛ لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة، إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله. ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه.

ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل؛ فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرّفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزُبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه ^(٣٦) بأسمائه وصفاته وأفعاله؛ إذ على هذه المعرفة تُبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها.

(٣٦) قَالَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

لو قال: «معرفة المعبود بآلهيته وأسمائه...» إلخ، لكان أحسن.

ثم يتبع ذلك إعلان عظيم:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم.

فأعَرَفُ الناس بالله ﷻ أَتَبِعُهُمُ للطريق الموصل إليه، وأَعَرَفُهُمُ بحال السالكين عند القدوم عليه.

ولهذا سَمَّى الله ما أنزله على رسوله رُوحًا؛ لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونورًا؛ لتوقف الهداية عليه؛ فقال الله تعالى: ﴿يَلْقَى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [المؤمنون: ١٥]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٥٢ صِرَاطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ٥٣﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. فلا روح إلا فيما جاء به الرسول، ولا نور إلا في الاستضاءة به، وهو الشفاء، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً﴾ [فصلت: ٤٤]. فهو - وإن كان هدى وشفاء مطلقًا - لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين، خصوا بالذكر.

والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ فلا هدى إلا فيما جاء به.

ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًا مجملًا، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر، والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم.

وأما ما يجب على أعيانهم: فهذا يتنوع قَدَرِهِمْ^(٣٧)، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أمر به أعيانهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك

(٣٧) قَالَ الْقَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

بضم القاف وفتح الدال جمع «قدرة».

ويجب على مَنْ سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك. وينبغي أن يُعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصول إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هُدًى فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۖ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ۚ﴾ (١٢٢) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١٢٣) قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ إِنْ تَنْتَهِ فَنَسِينَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْشِئُ

قال ابن عباس (رضي الله عنه): تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه، أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة. ثم قرأ هذه الآيات.

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن»، قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل، ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تتلفي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أُجِرَ، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم» (٣٨) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، الدالة على مثل هذا المعنى.

ولا يقبل الله من الأولين والآخرين ديناً يدينون به، إلا أن يكون موافقاً لدينه الذي شرعه على السنة رسوله ﷺ.

وقد نزه الله تعالى نفسه عما يصفه به العباد، إلا ما وصفه به المرسلون بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۚ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ۚ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

(٣٨) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦)، والدارمي (٣٣٣١)، وأبو يعلى (٣٦٧)، وغيرهم من حديث علي (رضي الله عنه)، وضعفه العلامة الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٢٠٨١)، و«المشكاة»، برقم (٢١٣٨).

فَنَزَّهَ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ؛ لِسَلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنَ النِّقَاطِ وَالْعُيُوبِ، ثُمَّ حَمَدَ نَفْسَهُ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا كَمَالَ الْحَمْدِ.

وَمَضَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرُّسُولُ ﷺ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، يَوْصِي بِهِ الْأَوَّلُ الْآخَرَ وَيَقْتَدِي فِيهِ الْلاحِقُ بِالسَّابِقِ.

وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَنِيهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مُنْهَاجِهِ سَالِكُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ مُعْطَوْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿أَدْعُو﴾؛ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ الدَّعَاةُ إِلَى اللَّهِ (٣٩).

وَإِنْ كَانَ مُعْطَوْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ فِيمَا جَاءَ بِهِ دُونِ غَيْرِهِمْ، وَكُلَا الْمَعْنَيْنِ حَقٌّ.

وَقَدْ بَلَغَ الرُّسُولُ ﷺ الْبَلَاحَ الْمُبِينِ، وَأَوْضَحَ الْحُجَّةَ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَسَلَكَ سَبِيلَ خَيْرِ الْقُرُونِ.

ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَافْتَرَقُوا، فَأَقَامَ اللَّهُ لَهُذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ يَحْفَظُ عَلَيْهَا أَصُولَ دِينِهَا، كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ ﷺ بِقَوْلِهِ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مِنْ خَذَلَهُمْ» (٤٠).



(٣٩) قَالَ الْعَلَمَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيْفِي:

انْظُرْ «مُوافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧/١ - ٣٠، ٩٥). كل تعليقات أستاذنا الشيخ عبد الرزاق عفيفي محالة على طبعة «السنَّة النبوية» بتحقيق الشيخ حامد الفقي رحمه الله ولكن الكتاب طبع بتحقيق جديد متقن من قِبَلِ الدكتور محمد رشاد سالم بأحد عشر مجلدًا باسم «درء تعارض العقل والنقل» [زهير الشاويش].

(٤٠) هذا الحديث ورد عن جمع من الصحابة، ومن ذلك حديث المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه)، أخرجه البخاري (٧٣١١)، ومُسْلِمٌ (١٩٢١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة العلامة ابن مانع

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن اتبع هداة:

و بعد:

فهذه حواشٍ مفيدة نكتبها على العقيدة السلفية الجليلة التي أَلَّفها الإمام العلامة أحمد بن محمد الطحاوي - رحمه الله تعالى - تُفيد الطالبين وتبهر السبيل للمسترشدين.

وقد رأينا أن نذكر قبل ذلك كلمات مفيدة كالمقدمة لهذه الحاشية مأخوذة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ؛ قال:

«ومن شأن المصنفين في العقائد المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة أن يذكروا ما يُمَيِّز به أهل السنة والجماعة عن الكفار والمبتدعين فيذكرون إثبات الصفات، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه تعالى يُرى في الآخرة خلافاً للجهمية من المعتزلة وغيرهم، ويذكرون أن الله خالق أفعال العباد، وأنه مريد لجميع الكائنات، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن خلافاً للقدرية من المعتزلة وغيرهم، ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، وأن المؤمن لا يُكْفَر بمجرد الذنب. ولا يُخْلَد في النار خلافاً للخوارج والمعتزلة، ويحققون القول في الإيمان، ويثبتون الوعيد لأهل الكبائر مجملاً خلافاً للمرجئة، ويذكرون إمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم خلافاً للشيعة من الرافضة وغيرهم» انتهى.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: «ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام» مراده كما بيَّنه في موضع آخر: «أن الناس تنازعوا في الأسماء والأحكام، أي: أسماء الدين مثل: مسلم، ومؤمن، وكافر، وفاسق، وفي أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة، فالمعتزلة وافقوا

الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا، فلم يستحلوا من دمائهم على حكمهم في الآخرة دون الدنيا، فلم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج، وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم».

مؤلف هذه العقيدة السلفية المفيدة:

هو الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي، إمام جليل القدر مشهور في الآفاق، وذكره الجميل مملوء في بطون الأوراق، ولد سنة ٢٩٠ هـ وقيل: سنة ٢٣٠ هـ.

تفقه أولاً على خاله المزني صاحب الإمام الشافعي على مذهب الإمام الشافعي، ثم تحول حنفياً فتفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، وهو رحمه الله كسائر الأئمة الكبار الذين لم يسلكوا مسلك المقلدين الذين لا بصيرة لهم، في مدارك الأحكام، ولكن الأصول الشرعية التي مشى عليها وافقت أصول الإمام أبي حنيفة التي بنى عليها مذهبه. ولهذا لما ذكر ابن القيم جماعة من أهل العلم في «النونية» قال:

ما في الذين حكيتُ عنهم أنفاً من حنبلي واحد بضمان

بل كلهم والله شيعة أحمد فأصوله وأصولهم سيان

ألف رحمه الله مؤلفات كثيرة شهيرة: كـ«معاني الآثار» و«مشكل الآثار» وغير ذلك، مات سنة ٣٢١ هـ، وهو منسوب إلى قرية «طحا» بأسفل أرض مصر. رحمه الله تعالى.

شروح هذه العقيدة:

ذكر صاحب «كشف الظنون» لهذه العقيدة عدة شروح منها:

«شرح العلامة صدر الدين علي بن علي بن محمد بن محمد بن العز الأذري

الدمشقي الحنفي» المتوفي سنة ٧٩٢ هـ. وهو أحد تلامذة الحافظ ابن كثير.

وهذا الشرح هو الذي أصدر جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل

رحمته الله أمره بطبعه.

وقد انتفع المسلمون بهذا الشرح المبارك المفيد الذي دل على غزارة علم مؤلفه،
وسعة اطلاعه، وحسن مُعْتَقَدَه. رَحِمَهُ اللهُ.

وقد رأينا أن نعلق على المتن ببعض الكلمات التي تفيد المستفيد وتعينه على فهم
المراد من هذا المتن المفيد، وتحقق له بعض المواضع التي تحتاج إلى تحرير وتحقيق،
وبالله التوفيق.

كتبه

محمد بن عبد العزيز بن مانع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة العلامة البراك

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله عليه وسلم وبارك على عبده ورسوله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فالعقيدة المعروفة بـ «الطحاوية» -نسبة إلى مؤلفها الإمام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله- من المؤلفات المختصرة في عقيدة أهل السنة والجماعة، وأهل العلم درجوا على التأليف في أصناف علوم الشريعة على مناهج متنوعة؛ فمنهم من ينهج نهج البسط والتفصيل والتدليل، ومنهم من ينهج طريق الاختصار، ولكل منهج خصائصه ومزاياه.

والمختصرات تتميز بأنها ميسورة الحفظ، ويمكن للإمام بها في وقت قصير، فيُلمُّ الطالبُ بجُلِّ المسائل على سبيل الاختصار في وقت وجيز، فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يمدنا وإياكم بالتوفيق والفتح منه، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن يهدينا سواء السبيل.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة العلامة الفوزان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه تعليقات يسيرة على متن «العقيدة الطحاوية»، فُرِغَتْ من أشْرطة الدروس التي أَلْقَيْتُهَا عَلَى هَذَا الْمَتْنِ فِي الطَّائِفِ، وَقَدْ رَاجَعْتُهَا وَأَجَرَيْتُ عَلَيْهَا بَعْضَ التَّصْحِيحَاتِ وَالتَّعْدِيلَاتِ، وَأَذْنْتُ بِطَبْعِهَا وَنَشَرِهَا؛ رَجَاءُ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَمَنْ أَدْرَكَ فِيهَا خَطَأً حَصَلَ مِنِّي فَأَرْجُو أَنْ يَنْبَهَنِي عَلَيْهِ، وَلَهُ مِنَ اللَّهِ الثَّوْبَةُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي هَذَا الْعَمَلِ مَا يَنْفَعُ الْمُسْلِمِينَ. وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

كتبه

صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

١٤٢١/٦/١٣ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة العلامة صالح آل الشيخ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، هو الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه سبحانه وتعالى وتقدس وتعظم ربنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فهذا الدرس شروع في شرح مختصر في العقيدة، مختصر مهم لأن أهل العلم يُحِبُّونَ إقراءه وشرحه، ويؤكدون على أهمية ما اشتمل عليه من مسائل الاعتقاد بلفظ موجز وبيان حسن.

وهذه العقيدة التي نبتدئ شرحها في هذه الدروس هي عقيدة العالم المحدث أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، المتوفى سنة (٣٢١هـ)، وهي المسماة بـ«العقيدة الطحاوية» نسبةً إليه.

وهي عقيدة موافقة في جُلِّ مباحثها لما يعتقدُه أهل الحديث والأثر، أهل السنة والجماعة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وهذه العقيدة الطحاوية ذَكَرَ عددٌ من أهل العلم أن أتباع أئمة المذاهب الأربعة ارتضوها؛ وذلك لأنها اشتملت على أصول الاعتقاد المُتَّفَقِ عليه بين أهل العلم، وذلك في الإجمال؛ لأنَّ ثمَّ مواضع اُنْتُقِدَتْ عليه كما سيأتي بيانه.

وأبو جعفر الطحاوي من علماء الحديث المعروفين ومن الفقهاء المشهورين أيضاً، وكان شافعيّاً تَفَقَّهَ على المُزَنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَلَمِذَ الشَّافِعِيِّ، ثم انتقل في الفروع من

مذهب الشافعية إلى مذهب الحنفية فصار في المذهب حنفي المذهب إلا أنه لا يتعصب لقول أبي حنيفة ولا يُقَلِّدُهُ، بل صنيع العلماء المحققين أن يتابعه فيما ظهر فيه الدليل، وأن يأخذ بالدليل إذا خالف قول الإمام.

وجرت مناظرة في ذلك، أو جرى حوار في ذلك بين الطحاوي وبين أحد العلماء في مصر من الحنفية، فقال الطحاوي في مسألة بغير قول الإمام أبي حنيفة، فذاك قال له: ألسنت من أتباع أبي حنيفة؟

قال: بلى، ولكنني لا أقُلِّدُهُ؛ لأنَّهُ لا يُقَلِّدُ إلا عصبي. يعني: متعصباً.
فقال الآخر: وسبب أيضاً. يعني: لا يقلد من أهل العلم إلا عصبي أو غبي.
فصارت الكلمة مثلاً في مصر تداولها الناس في مقولة هذين العالمين، وذلك يدل على تحرّي أبي جعفر الطحاوي للحق وعلى ابتغائه له.

وهو في الفروع كما ذكرنا حنفي المذهب، وأما في الأصول ففي الجملة هو على مذهب أهل السنة والجماعة أتباع أهل الحديث والأثر إلا في مسائل تبع فيها مرجئة الفقهاء.

وفي جُمَلِ كلامه في هذه العقيدة يوافق معتقد السلف إلا في المواضع التي ذكر فيها مسألة الإيمان في تعريفه، حيث قال: «والإيمان: قول باللسان وتصديق بالجنان»، وقال: «وأهله في أصله سواء»، وهذه من مقالة المرجئة، وقد ذكر هو في صدر عقيدته هذه أن هذا المعتقد الذي كتبه هو اعتقاد أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وهذا ظاهر فيما ذكر من مسألة الإيمان.

فنقول: هذا الكتاب - كما سيأتي - كتابٌ مشتملٌ على أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة بعبارة حسنة جيدة وبتقرير لها طيب، إلا في مسائل انتقدت عليه.

ولهذا كان بعض مشايخنا عافاهم الله وختم لهم برضاه يقول: هذه عقيدة الطحاوي ولا يقال: هذه عقيدة أهل السنة والجماعة إذا أُريدَ الجميع؛ لأنه ثمّ مسائل خالف فيها معتقد أهل السنة والجماعة أتباع الحديث والأثر في الأصول وفي التعبير عن الاعتقاد كما سيأتي بيانه.

وهذه العقيدة اهتمَّ بها علماؤنا لأجلِ شَرْحِهَا الْعَظِيمِ، وهو شَرْحُ ابن أبي العز الحنفي -من تلامذة الحافظ ابن كثير- صاحب «شرح العقيدة الطحاوية» المشهور بينكم. على أَنَّ هذه العقيدة لها شُرُوحٌ كثيرة، فالماتريدية شَرَّحُوهَا بِشُرُوحٍ متنوعة، ووجَّهُوا الكلامَ فيها على معتقد أتباع أبي منصور الماتريدي.

ولكن شرح ابن أبي العز وجَّهَهَا تَوْجِيهًا سَلَفِيًّا تَابِعًا فِيهِ طَرِيقَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَطَرِيقَةُ ابْنِ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى- وَأَجَادَ فِي ذَلِكَ بِحَيْثُ صَارَ هَذَا الشَّرْحُ مَرْجَعًا فِي عِلْمِ الْإِعْتِقَادِ بِعَامَةٍ، وَدَافَعَ الشَّارِحُ عَنِ الْمَصْنُفِ الطَّحَاوِيِّ فِي مَوَاضِعَ مِمَّا عَبَّرَ فِيهِ بِغَيْرِ مَا يَنْبَغِي مِنَ التَّعْبِيرِ، أَوْ فِيمَا قَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ، بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَوْطِنِهِ، وَسَيَأْتِي بَحْثُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ التَّعَرُّضِ لِعِبَارَاتِ الْمَصْنُفِ.

هَذَا الْكِتَابُ أَوْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ وَالنُّبْذَةُ، الْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا ذِكْرُ الْإِعْتِقَادِ بِعَامَةٍ، وَلَكِنَّهُ أُخِذَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُرْتَبَ؛ وَلِهَذَا وَقَعَ الْكَلَامُ عَلَى الصِّفَاتِ مُفَرَّقًا، وَوَقَعَ الْكَلَامُ عَلَى الْقَدَرِ مُفَرَّقًا، وَوَقَعَ الْكَلَامُ عَلَى الْإِيمَانِ مُفَرَّقًا، وَهَكَذَا فِي نِظَائِرِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

فَهِيَ كَانَتْ شَبِيهَةً بِالْإِمْلَاءِ عَلَى مَا جَاءَ فِي قَلْبِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَجْزَلَ لَهُ الْمَثُوبَةُ دُونَ تَرْتِيبٍ عِلْمِيٍّ يَجْمَعُ الْمَسَائِلَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، يَجْمَعُ النَّظِيرَ إِلَى نَظِيرِهِ، وَالشَّبِيهَةَ إِلَى شَبِيهَةٍ.

ولِهَذَا وَقَعَ كَلَامُ الشَّارِحِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيِّ وَقَعَ كَذَلِكَ تَبَعًا لِلْأَصْلِ غَيْرِ مَرْتَّبٍ.

وَذَكَرَ فِي أَوَاخِرِ شَرْحِهِ أَنَّهُ تَمَنَّى أَنْ لَوْ رَتَّبَ هَذَا الشَّرْحَ عَلَى تَرْتِيبِ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ، ثُمَّ مَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ؛ لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي الْإِنْتِفَاعِ، فَيَجْعَلُ الْكَلَامَ فِي الْأُلُوهِيَةِ مُتَتَابِعًا، وَالْكََلَامَ فِي الصِّفَاتِ مُتَتَابِعًا، وَالْكََلَامَ فِي الْإِيمَانِ مُتَتَابِعًا، وَفِي الْقَدَرِ مُتَتَابِعًا، وَفِي النُّبُوَاتِ مُتَتَابِعًا... إِلَى آخِرِ ذَلِكَ.

وهذا لو حصل لكان أنفع وأدعى لاستحضار شرح تلك المسائل.

هذه العقيدة أيضًا على جلالتهَا وَوَجَازَةِ أَلْفَاظِهَا تَحْتَمِلُ شَرْحًا طَوِيلًا كَمَا صَنَعَ الشَّارِحُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيِّ، وَتَحْتَمِلُ شَرْحًا مُتَوَسِّطًا، وَتَحْتَمِلُ شَرْحًا مُخْتَصَرًا، وَلَمَّا كُنَّا قَدْ شَرَحْنَا عِدَدًا مِنْ كُتُبِ الْعَقِيدَةِ فِي سِنِينَ الَّتِي مَرَّتْ، رَأَيْتُ -وَالْتَوْفِيقُ

بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ - أن أجعل الكلام عليها ليس على طريقة الشارح في الاستطراد في ذكر الشرح وإدخال المسائل بعضها في بعض، ولكن على طريقة مرتبة متعلقة:
أولاً: بألفاظ المصنّف.

ثانياً: بالمسائل التي أوردَهَا المصنّف.
وثالثاً: بتحقيق القول في أن ما ذكرَهُ هو مذهب أهل السنة والجماعة.
ورابعاً: في أدلة ما ذكره من المسألة.

خامساً: في ذكرِ تفرّعاتِ تلك المسألة على اعتقاد أهل الحديث والأثر.
وسادساً: في ذكر الأقوال المخالفة، أقوال أهل الفرق، وأدلتها والرد عليها.
وكما تنظر في هذا التقسيم يحتمل تطويلاً كبيراً، ويحتمل توسّطاً، ويحتمل اختصاراً.
فأسأل الله ﷻ أن يوفّقني لما ينفعكم وأن ينفعكم بما أقول إن شاء الله وأرجو أن يكون منكم الاجتهاد في متابعة الشرح والتّفرّيع على هذه المسائل من جهة النظر في الشروح، وكلام شيخ الإسلام وابن القيم وأئمة الدعوة رحمهم الله تعالى جميعاً؛ لأنّ في بحثك بعد الدرس ومراجعتك للدرس ما يُؤكّد هذه المسائل ويبيّنُها؛ لأنّ التطويل والتفصيل قد يُذهِبُ بَعْضُهُ بَعْضاً عند المبتدئ والمتوسط، لكن إذا راجعت وأكدت على نفسك بالمراجعة المستمرة الأسبوعية كان في ذلك إن شاء الله تعالى خير كثير واستحضاراً لتلك المسائل.

اللهم لا حول لنا ولا قوة إلا بك فهَيِّئْ لنا من أمرنا رشداً، اللهم لا يسير إلا ما يَسَّرْتَ، ولا سَهْلَ إلا ما جعلته سَهْلاً، أنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً.
اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وسدّدنا في القول والفهم والعمل إنك على كل شيء قدير.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرس الأول:

[مقدمة الإمام الطحاوي]

[الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ الطَّحَاوِيُّ -بِمَضَر- رَحِمَهُ اللَّهُ:
هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ
النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ- وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أَصُولِ
الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(١)].

الشرح

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قوله: «قَالَ الْعَلَّامَةُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ الطَّحَاوِيُّ -بِمَضَر- رَحِمَهُ اللَّهُ»:

● وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد
بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته، بعد المئتين، فإن مولده سنة تسع
وثلاثين ومئتين، ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.
فأخبر رَحِمَهُ اللَّهُ عما كان عليه السلف، ونَقَلَ عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت
الكوفي، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري، ومحمد بن
الحسن الشيباني رحمهم الله ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدِينون به رب العالمين.
وكلما بَعُدَ العهد، ظهرت البدع، وكثر التحريف، الذي سماه أهله تأويلاً لِيُقْبَلَ،
وَقَلَّ من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل.

(١) قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَبَّانِيُّ:

زيادة من نسخة (خ) وغيرها.

إذ قد سُمِّيَ صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله اللفظ في الجملة تأويلًا، وإن لم يكن ثَمَّ قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد، فإذا سموه تأويلًا قُبِلَ وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشُّبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغاؤهم إلى شُبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم، الذي عابه السلف، ونهوا عن النظر فيه والاشتغال به والإصغاء إليه؛ امتثالًا لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءَ آيِنِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨] فإن معنى الآية يشملهم.

وكل من التحريف والانحراف على مراتب: فقد يكون كفرًا، وقد يكون فسقًا، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ، فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمنا على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين الجن والإنس - باقية إلى يوم القيامة، وانقطعت به حجة العباد على الله.

وقد بيَّن الله به كل شيء، وأكمل له ولأمته الدين خبرًا وأمرًا^(١٧)، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكِّموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنهم إذا دُعوا إلى الله والرسول - وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله - صَدُّوا صدودًا، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحسانًا وتوفيقًا.

وكما يقوله كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نُحس الأشياء بحقيقتها؛ أي: ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل التي يسمونها العقليات

(٤٢) قَالَ الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

تال العلامة الشيخ عبد الله بن حسن: الخبر هو توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات. والأمر هو توحيد الألوهية. انتهى من تقرير شيخنا والدنا حسن بن حسين.

-وهي في الحقيقة جهليات- وبين الدلائل الثقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة.

وكما يقوله كثير من المبتدعة، من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن، والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدعونه من الباطل، الذي يسمونه: حقائق وهي جهل وضلال.

وكما يقوله كثير من المتملكمة والمتأمرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة... ونحو ذلك.

وكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه فله نصيب من ذلك، بل ما جاء به الرسول كافٍ كامل، يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه، فلم يعلموا ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا في كثير من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة الرسول، بظنهم وتقليدهم، ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيراً مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودرَسَ كثير من علم الرسالة.

بل البحث التام، والنظر القوي، والاجتهاد الكامل، فيما جاء به الرسول ﷺ، ليُعلم ويُعتقد، ويُعمل به ظاهراً وباطناً فيكون قد تلى حق تلاوته، وأن لا يُهمَل منه شيء.

وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به، فلا يَنْهَى عما عجز عنه مما جاء به الرسول، بل حَسْبُه أن يَسْقِطَ عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون قائماً به، وأن لا يؤمن ببعضه ويترك بعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن يُصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأي، أو يتبع ما ليس من عند الله، اعتقاداً أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُتُوا الْحَقَّ

بِالْبَاطِلِ وَتَكُنْهُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة. وأولهم السلفُ القديم من التابعين الأولين، ثم مَنْ بعدهم. ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط بالإمامة.

فعن أبي يوسف -رحمه الله تعالى- أنه قال لبِشْر المَرِيسِي: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأسًا في الكلام قيل: زنديق، أو رُمي بالزندقة.

أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه وترك الالتفات إلى اعتباره؛ فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علمًا بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضًا أنه قال: من طلب العلم بالكلام ترندق، ومن طلب المال بالكيماة أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب.

وقال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

وقال أيضًا -رحمه الله تعالى- شعراً:

كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مَشْغَلَةٌ إِلَّا الْحَدِيثَ وَإِلَّا الْفَقْهَ فِي الدِّينِ
الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا وَمَا سِوَى ذَاكَ وَسِوَأُسُ الشَّيَاطِينِ

وذكر الأصحاب في الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده: لا يدخل المتكلمون، ولو أوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوى الظهيرية».

فكيف يُرام الوصول إلى علم الأصول، بغير اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أَيُّهَا الْمَغْتَدِي لِطَلَبِ عِلْمًا كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرَّسُولِ
تَطْلُبُ الْفُرْعَ كَيْ تَصَحَّحَ أَصْلًا كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أَصْلِ الْأُصُولِ

ونبينا ﷺ أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه، فُبِعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والآخرية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها؛ فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرًا، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة، لا كما يقوله ضلّال المتكلمين وجهلهم: إن طريقة القوم أسلم، وإن طريقتنا أحكم وأعلم! وكما يقوله من لم يُقدّرهم قَدْرَهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرغوا لاستنباط الفقه وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاَ منهم بغيره! والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه!

فكل هؤلاء محبوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم.

وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشدّ معاقدها، وهمهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء.

فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قَدْرًا. وقد شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر والجسم والعرض ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحًا جديدًا على معانٍ صحيحة، كاصطلاح على ألفاظ لعلومٍ صحيحة، ولا كرهوا أيضًا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة؛ ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلًا عن علمائهم.

ولا اشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولّد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال.

وسأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «فمن رام علمَ ما حُظر عنه علمه...».

وقد أحببت أن أشرحها سالكا طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلا عليهم، لعلني أنظّم في سلكهم، وأدخل في عدادهم، وأحشر في زمرتهم ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار، أثرته على التطويل والإسهاب، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وهو حسبنا ونعم الوكيل».

قال العلامة ابن مائع:

□ قوله: «على مذهب فقهاء الملة...» إلخ:

● اعلم أن ما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذه العقيدة ليس مختصا بهؤلاء الأئمة المذكورين فقط؛ فإن أهل السنة والجماعة من الأولين والآخرين عقيدتهم واحدة؛ لأنهم معتمضون بالكتاب والسنة.

ومن خالفهم في معتقداتهم صار مبتدعا ضالّا، ولا يُعَدَّرُ باجتهاده؛ لأن العذر مقبول في الاجتهاد في فروع الأحكام لا في أصول الدين.

فالعقائد الدينية ليس فيها تعدد مذاهب، بل الصواب مذهب «أهل السنة والجماعة» وما عداه باطل، فتنبه.

□ قوله: «أبي حنيفة...»:

● هو الإمام النعمان بن ثابت الكوفي، ولد سنة ٨٠ هـ، وأدرك جماعة من الصحابة. قال الخطيب: إنه رأى أنس بن مالك^(٤٣).

وكان رَحِمَهُ اللهُ عالما عاملا زاهدا عابدا، ورعا تقيا، كثير الخشوع، دائم التضرع إلى الله تعالى. مات سنة ١٥٠ هـ، وهي السنة التي وُلِدَ فيها الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ^(٤٤).

(٤٣) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٣٢٣/١٣)، وما بعدها، ط/ دار الكتب العلمية.

(٤٤) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال»، للمزي (١٧/٢٩)، و«تهذيب التهذيب»، لابن حجر (٨١٩/٤٠١/١٠)، و«الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم (٦٥٢/١٦٩/٣)، و«معرفة الثقات»، للعجلي (١٨٥٣/٣١٤/٢)، و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة»، للذهبي (٥٨٤٥/٣٢٢/٢).

□ وقوله: «وَأَبِي يُوسُفَ...»:

● أبو يوسف هو الإمام المتقن المجتهد المطلق أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري البجلي، وُلد سنة ١١٣ هـ، أخذ العلم عن الإمام أبي حنيفة وغيره، وأخذ عنه العلم جماعة منهم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وولاه الرشيد القضاء، وظل عليه إلى أن مات سنة ١٨٣ هـ، ولما مات أبو يوسف أقر هارون الرشيد ابنه يوسف على القضاء إلى أن مات يوسف ^(٤٥)، ولما خرجت جنازة أبي يوسف جعل الناس يقولون: مات الفقه.

يا ناعي الفقه إلى أهله إن مات يعقوب وما تدري

لم يمت الفقه ولكنه حَوَّلَ مِنْ صَدْرٍ إِلَى صَدْرٍ

□ وقوله: «وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ...»:

● هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني.

كان الرشيد ولّاه القضاء، وخرج مع الرشيد في سفره إلى خراسان فمات بالري، ودفن بها.

كان أبوه من جند أهل الشام فقدم واسطاً فولد بها محمداً سنة ١٣٢ هـ. ونشأ بالكوفة وأخذ العلم عن أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف وغيرهم، وكان له مجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة.

قال إبراهيم الحربي: قلت للإمام أحمد: من أين لك هذه المسائل الدقيقة؟! قال: من كُتِبَ محمد بن الحسن.

مات رَحِمَهُ اللهُ بالري سنة ١٨٩ هـ.

قال السمعاني: «مات محمد بن الحسن والكسائي في يوم واحد بالري» وقيل: إن الرشيد كان يقول: «دَفِنْتُ الفقه والعربية بالري».

ومحمد بن الحسن المذكور ابن خالة الفراء الإمام المشهور بالنحو واللغة ^(٤٦) رحم الله الجميع.

(٤٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٢٩٦/١٤)، ط/ دار الكتب العلمية.

(٤٦) انظر: «البداية والنهاية»، لابن كثير (٢٦١/١٠)، ط/ مكتبة المعارف، و«الموافقات في

أصول الفقه»، للشاطبي (٨٤/١)، ط/ دار المعرفة.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَرَّاكُ:

❑ قوله: «هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ»:

● هذه مقدمة مختصرة تناسب المضمون والمؤلف المختصر.

قوله: «هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»: أي: ذكر ما يعتقده أهل السنة والجماعة، وأكثر ما يعبر أهل العلم بالاعتقاد، والمراد بالعقيدة والاعتقاد: نفس عقد القلب، أي ما يعقد عليه قلبه ويجزم به ويوقن.

وتارة يطلق الاعتقاد على نفس الشيء المعتقد المعلوم.

فتقول في الأول: إن فلاناً اعتقاده قوي، واعتقاده سليم، واعتقاده جازم.

ويقال في الثاني مثلاً: اعتقاد أهل السنة والجماعة: هو الإيمان بالله وملائكته ... كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ: «فَهَذَا عَقِيدَةُ الْفِرَقَةِ النَّاجِيَةِ الْمَنْصُورَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ - أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ -: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَرُسُلِهِ...». ففسر الاعتقاد بالإيمان بالله وملائكته ورسله إلخ.

وكذلك العقيدة أي: الشيء المعتقد فعيلة بمعنى مفعولة، فتقول هذا اعتقاد أهل السنة والجماعة، يقول الإمام الطحاوي: «عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ» لو قال: على مذهب فقهاء الملة منهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن كان أولى؛ لأن هؤلاء الأئمة لا شك أنهم من فقهاء الأمة، لكن ليست الإمامة والفقہ محصورة فيهم، ولكنه نظر إلى كونه ينتمي إلى أبي حنيفة، وقد ذكر في ترجمته أنه كان شافعيًا، ثم تمذهب على مذهب أبي حنيفة وتفقه على فقه أبي حنيفة، وهو فقيه محدث، كما يدل على ذلك كتاباه: «معاني الآثار»، و«شرح مشكل الآثار»، فرحمه الله، ورحم أئمة الدين، وجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا.

يقول: «وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ» هذا هو المقصود: بيان ما يعتقدونه في أصول الدين، ويدينون به لرب العالمين، وغلب على تعبير كثير من أهل العلم إطلاق أصول الدين على مسائل الاعتقاد.. والواقع أن أصول الدين لا تختص بأمور الاعتقاد، بل أصول الدين منها: اعتقادية؛ كأصول الإيمان الستة، ومنها: عملية؛ كأصول الإسلام الخمسة.

والإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، هذه من أصول الدين الاعتقادية العلمية؛ لأن مسائل الدين نوعان: مسائل علمية، ومسائل عملية، فكل من القسمين له أصول وله فروع.

إذا؛ لا يختص اسم أصول الدين في مسائل الاعتقاد، ولا يختص اسم الفروع بالمسائل العملية، كما حرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وأنكر على من يجعل جميع مسائل الاعتقاد من أصول الدين، بل الدين له أصول وله فروع علمية اعتقادية، وعبادات عملية.

قَالَ الْعَلَمَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: « هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ... »:

● فَإِنَّ الْعَقِيدَةَ هِيَ أَسَاسُ الدِّينِ، وَهِيَ مَضْمُونُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، والركن الأول من أركان الإسلام؛ فيجب الاهتمام بها والعناية بها ومعرفتها، ومعرفة ما يخل بها؛ حتى يكون الإنسان على بصيرة، وعلى عقيدة صحيحة؛ لأنه إذا قام الدين على أساس صحيح صار ديناً قيماً مقبولاً عند الله، وإذا قام على عقيدة مهزوزة ومضطربة، أو عقيدة فاسدة؛ صار الدين غير صحيح، وعلى غير أساس، ومن ثَمَّ كان العلماء -رحمهم الله- يهتمون بأمر العقيدة ولا يفترقون في بيانها في الدروس وفي المناسبات، ويروونها المتأخر عن المتقدم.

كان الصحابة رضي الله عنهم ليس عندهم أي شك فيما جاء به القرآن وما جاءت به سنة رسول الله ﷺ، فكانت عقيدتهم مبنية على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولا يعترفهم في ذلك شك ولا توقف، فما قاله الله وقاله رسوله ﷺ اعتقدوه ودانوا به، ولم يحتاجوا

إلى كتابة تأليف؛ لأن هذا مُسَلَّمٌ به عندهم ومقطوع به، وكانت عقيدتهم الكتاب والسنة، ثم درج على ذلك تلاميذهم من التابعين الذين أخذوا عنهم، فلم يكن هناك أخذٌ وردٌّ في العقيدة، كانت قضية مُسَلَّمة، وكان مرجعهم الكتاب والسنة.

فلما ظهرت الفرق والاختلافات، ودخل في الدين من لم ترسخ العقيدة في قلبه، أو دخل في الإسلام وهو يحمل بعض الأفكار المنحرفة، ونشأ في الإسلام من لم يرجع إلى الكتاب ولا إلى السنة في العقيدة، وإنما يرجع إلى قواعد ومناهج أصْلها أهل الضلال من عند أنفسهم، عند هذا احتاج أئمة الإسلام إلى بيان العقيدة الصحيحة وتحريرها وكتابتها وروايتها عن علماء الأمة، فدونوا كتب العقائد، واعتنوا بها، وصارت مرجعاً لمن يأتي بعدهم من الأمة إلى أن تقوم الساعة.

وهذا من حفظ الله تعالى لهذا الدين، وعنايته بهذا الدين، أن قبض له حَمَلَةً أَمَناء يبلغونه كما جاء عن الله وعن رسوله، ويردون تأويل المبطلين وتشبيه المشبهين، وصاروا يتوارثون هذه العقيدة خلقاً عن السلف.

ومن جملة السلف الصالح الذين كانوا على الاعتقاد الثابت عن رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين، من جملتهم الأئمة الأربعة الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وغيرهم من الأئمة الذين قاموا بالدفاع عن العقيدة وتحريرها، وبيانها وتعليمها للطلاب.

وكان أتباع الأئمة الأربعة يعتنون بهذه العقيدة، ويتدارسونها ويَحْفَظُونَهَا لتلاميذهم، وكتبوا فيها الكتب الكثيرة على منهج الكتاب والسنة، وما كان عليه المصطفى ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، والتابعون، وردُّوا العقائد الباطلة والمنحرفة، وبينوا زيفها وباطلها، وكذلك أئمة الحديث، كإسحاق بن راهويه، والبخاري، ومسلم والإمام ابن خزيمة، والإمام ابن قتيبة، ومن أئمة التفسير، كالإمام الطبري، والإمام ابن كثير، والإمام البغوي، وغيرهم من أئمة التفسير.

وألَّفوا في هذا مؤلفات يسمونها بكتب السنة، مثل كتاب «السنة» لابن أبي عاصم، وكتاب «السنة» لعبدالله بن أحمد بن حنبل، و«السنة» للخلال، و«الشرعية» للآجري، وغير ذلك.

ومن جملة هؤلاء الأئمة الذين كتبوا في عقيدة السلف: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاي، من علماء القرن الثالث بمصر، وسُمي بالطحاي نسبة لبلدة في مصر، فكتب هذه العقيدة المختصرة النافعة المفيدة. وكتبت عليها شروح، حوالي سبعة شروح، ولكن لا تخلو من أخطاء؛ لأن الذين ألفوها كانوا على منهج المتأخرين، فلم تخلُ شروحهم من ملاحظات ومخالفة لما في عقيدة الطحاي إلا شرحاً واحداً - فيما نعلم -، وهو شرح العز بن أبي العز رحمته الله، المشتهر بشرح الطحاوية، وهذا من تلاميذ ابن كثير فيما يظهر، وقد ضَمَّنَ شرحه هذا منقولات من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن كتب ابن القيم، ومن كتب الأئمة، فهو شرح حافل، وكان العلماء يعتمدون عليه، ويعتنون به؛ لنقاوته وصحة معلوماته، فهو مرجع عظيم من مراجع العقيدة.

والمؤلف - كما ذَكَرَ - أَلَفَ هذه العقيدة على مذهب أهل السنة عموماً، ومنهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، فهو أقدم الأئمة الأربعة، وأدرك التابعين وروى عنهم.

وكذلك صاحبه أبو يوسف، ومحمد الشيباني، وأئمة المذهب الحنفي. ذكر عقيدتهم، وأنها موافقة لمذهب أهل السنة والجماعة، وفي هذا ردُّ على المنتسبين إلى الحنفية في الوقت الحاضر أو في العصور المتأخرة، ينتسبون إلى الحنفية ويخالفون أبا حنيفة في العقيدة، فهم يمشون على مذهبه في الفقه فقط، ويخالفونه في العقيدة، يأخذون عقيدة أهل الكلام والمنطق، وكذلك حدث في الشافعية المتأخرين منهم يخالفون الإمام الشافعي في العقيدة، وإنما ينتسبون إليه في الفقه، كذلك كثير من المالكية المتأخرين ليسوا على عقيدة الإمام مالك، لكنهم يأخذون من مذهب مالك الفقه فقط، أما العقيدة فهم أصحاب طرق وأصحاب مذاهب متأخرة.

ففي هذه العقيدة ردُّ على هؤلاء وأمثالهم ممن ينتسبون إلى الأئمة، ويتمذهبون بمذاهب الأئمة الأربعة، ويخالفونهم في العقيدة، كالأشاعرة: ينتسبون إلى الإمام أبي

الحسن الأشعري في مذهبه الأول، ويتركون ما تقرر واستقر عليه أخيراً من مذهب أهل السنة والجماعة، فهذا انتساب غير صحيح؛ لأنهم لو كانوا على مذهب الأئمة لكانوا على عقيدتهم.

قَالَ الْعَلَامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

❑ قوله: «قَالَ الْعَلَامَةُ حُجَّةُ الْإِسْلَام أَبُو جَعْفَرِ الْوَرَّاقُ الطَّحَاوِيُّ - بِمَصْرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ:

هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ التُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتِ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيَّ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - وَمَا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ»:

● هذه المقدمة اشتملت على مسائل:

المسألة الأولى:

أن هذه عقيدة، والعقيدة فِعْلِيَّةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ؛ يعني: مَعْقُودًا عَلَيْهِ.

والمسائل منقسمة إلى أخبار وأحكام كما قال ﷺ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

تمت كلمة الله على هذين القسمين: صدقاً في الأخبار، وعدلاً في الأوامر والنواهي. والأخبار يجب تصديقها.

فما كان مرجعه إلى التصديق والإيمان به ولا دخل للعمليات به فإنه يُسَمَّى عقيدة؛ لأنَّ مرجعه إلى علم القلب.

فُسِّمِيَ هذا عقيدة؛ لأنه معقودٌ عليه القلب؛ يعني: كأنَّه دخل إلى القلب فُعِقِدَ عليه فلا يخرج منه من شدة الاستمساك به ومن شدة الحرص عليه لأن لا يخرج أو ينفلت.

وهذا اللفظ لفظ «العقيدة» كما ذكرت راجعٌ إلى علم القلب؛ لأنه هو الذي يُعَقَّدُ الشيء الذي فيه، وأمَّا العمليات فهذه من الإيمان - كما هو معروف - لكن مورِدُهَا عمل الجوارح؛ لذلك لم تدخل في العقيدة.

وهناك ألفاظ مرادفة للعقيدة للدلالة على ما ذكرنا وهي: التوحيد، السنة، الشريعة،

وأشباه ذلك:

- فمنها ما يكون مختصاً بالعقيدة كالتوحيد.

- ومنها ما يكون لها ولغيرها كالسنة والشرعة؛ فإنَّ لفظ الشريعة يشمل العقيدة

أيضاً؛ لأنَّ الله ﷻ بيَّن لنا أنَّ الأنبياء اجتمعوا على شريعة واحدة فقال ﷻ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، فهذه شريعة أجمع عليها بين المرسلين، والمقصود بها: التوحيد والعقيدة الواحدة.

وتأتي الشريعة ويراد منها العمليات، كما قال ﷻ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وكما ثبت في الصحيح أنه ﷺ قال: «الأنبياء إخوة لعلات، الدين واحد والشرائع شتى»^(٤٧).

نخلصُ من ذلك إلى أنَّ التصانيف في العقيدة قد تكون باسم: العقيدة أو باسم التوحيد أو باسم السنة أو باسم الشريعة كما هو موجودٌ فعلاً في تصانيف أئمة أهل السنة والجماعة.

المسألة الثانية:

قوله: «أهل السنَّة والجماعة» أهل السنة والجماعة، هذا لفظٌ أُطلق في أواخر القرن الثاني الهجري على أتباع الأثر والمخالفين للفِرَق المختلفة الذين خرجوا عن طريقة الصحابة والتابعين.

وأول من استعمله بعض مشايخ البخاري -رحمهم الله تعالى- وجمع بين لفظين: بين «السنة» و«الجماعة»؛ لأنَّ هناك من يدَّعي اتِّباع السنة، ولكنه لا يكون مع الجماعة، وهناك من يدعو إلى الجماعة بلا اتِّباع سنة.

فصارت طريقة أهل الحديث والأثر أتباع السلف الصالح مشتملة على شيئين: اتِّباع السنة والجماعة.

(٤٧) أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومُسْلِم (٢٣٦٥)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكلُّ منهما في الحقيقة لازمٌ للآخر، فاتِّباعُ السنة هو اتِّباعُ الجماعة، واتِّباعُ الجماعة هو اتِّباعُ السنة؛ وذلك لأنَّ النبي ﷺ صحَّ عنه في الحديث الذي في السنن أنه قال: «وَسَتَفْتَرُقُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ» ^(٤٨).

فصارت الفِرَقُ في النار، يعني مُتَوَعَّدَةٌ بدخولها في النار، والناجية فرقة واحدة هي الجماعة، وهم المتبعون للسنة الممثلون لقول النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» ^(٤٩) الحديث. وإذا أُفِرِدَ أهل السنة فقد يُطْلَقُ ويُرادُّ بهم ما يقابل الرافضة والشيعة؛ لأنَّ لفظ «أهل السنة» يطلق ويراد به ما يخالف التَّشْيِيعَ، ويُطلق ويراد به أهل الحديث والأثر؛ ولهذا زادوا على السنة «الجماعة»، مع أنَّ كلاً منهما ملازمٌ للآخر لأجل أن يكون هناك تحديد في الإطلاق، فيكون المراد بالإطلاق ما يخالف الفرق كلها: الرافضة والخوارج والجهمية، والمرجئة والقدرية، والجبرية... إلى آخر أصول الفرق. وقد ذكرنا لكم في أول شرح الواسطية تفصيل معنى أهل السنة والجماعة، ومعنى الجماعة، وجماعة الدين وجماعة الأبدان بما يُرجع في ذلك إليه.

المسألة الثالثة:

أَنَّ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بُنِيَتْ عَلَى مَذْهَبِ فَهْمِ الْمَلَةِ:

أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ.

وهؤلاء عند أهل الحديث والأثر وافقوا السنة والجماعة في أكثر المسائل، لكنَّهم خالفوه في أصلٍ عظيمٍ من أصول الدين ألا وهو الإيمان؛ ولهذا أُطْلِقَ عليهم مرجئة الفقهاء.

(٤٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٤٠)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ».

(٤٩) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢، ٤٣، ٤٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦)، وَأَحْمَدُ (١٢٦/٤)،

وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٩٣٧).

فهم مرجئة؛ لأنّ كلامهم في الإيمان كلام المرجئة؛ لأنهم أرجؤوا العمل عن مسمى الإيمان، وقالوا: «إنّ أهله في أصله سواء»، وقيل لهم: مرجئة الفقهاء؛ لأنهم فقهاء اشتهروا بذلك.

فإذا يظهر من هذا التقديم أنّ هذا المؤلّف مبنيّ على كلام أهل السنة والجماعة بعامة، وعلى مذهب مرجئة الفقهاء في الإيمان بخاصة.

وهذا هو الواقع فعلاً؛ فإنّ كلامه في الإيمان هو كلام المرجئة؛ فإذا قوله: «أهل السنة والجماعة» يُدخل فيهم المرجئة مرجئة الفقهاء.

وهذا منه يدل على أنّ مدلول «أهل السنة والجماعة» يشمل أهل الحديث والأثر ويشمل المأثرية والأشاعرة، وهذا باطل.

وهذا القول صرّح به بعض الشّراح من المتقدمين ومن المتأخرين كالسّفاريني في «لوامع الأنوار» حيث قال في فصل له: «اعلم أنّ أهل السنة والجماعة ثلاث طوائف: أهل الحديث والأثر والأشاعرة والمأثرودية»، وهذا باطل؛ لأنّ أهل السنة والجماعة هم الذين أخذوا بالسنة والجماعة في كل أصول المسائل.

وأعظم المسائل التي حصل فيها الاختلاف أولاً هي مسألة الإيمان ومسائل الأسماء والأحكام، فخالّف فيها الخوارج، كما هو معلوم، ثم تبع ذلك ظهور المرجئة إلى آخر ما حصل.

فإذا هذه المسألة -مسألة الإيمان- من مسائل الأصول العظيمة فلا يكون من نفاها، يعني: من نفى دخول العمل في مسمى الإيمان على طريقة أهل السنة والجماعة -اتباع الحديث والأثر؛ لمخالفة قولهم للنصوص الكثيرة الدالة على أنّ العمل من الإيمان، كما سيأتي تقريره في موضعه إن شاء الله تعالى.

المسألة الرابعة:

قوله: «وما يعتقدون من أصول الدّين» هذه الكلمة «أصول الدّين» يُعبرُ بها عن العقيدة؛ لأنّ التعبير عن العقيدة صار فيه اشتراك.

فُعَبِّرَ عنها - عن العقيدة - عند أهل الحديث بما ذكرنا لك من العبارات: العقيدة، السنة، التوحيد، الشريعة، وعَبَّرَ عنها المخالفون بِعِلْمِ الكلام. والذين تركوا الفلسفة وما أَصْلَهُ علماء الكلام في بيان العقيدة إلى ما دَلَّ عليه كلام مُعْظَمِهِم كالأشعري والماتريدي عَدَّلُوا عن «علم الكلام» إلى «أصول الدين»؛ لأنَّ كلمة أصول الدين فيها مخالفة للفظ علم الكلام المذموم، وفيها تَوَسُّطٌ ما بين الألفاظ الشرعية «السنة، العقيدة، التوحيد، الشريعة» وما بين قولهم: علم الكلام؛ فَأَتُوا بهذا اللفظ الذي هو بين اللفظين؛ ولهذا نقول: هذا اللفظ إن كان دليلاً وَمَأْخِذُهُ هو مَأْخِذُ التوحيد والسنة والعقيدة والشريعة فلا بأس باستعماله؛ ولهذا يستعمله أهل السنة والجماعة، ويريدون به المعنى الصحيح وهو أنَّ «أصول الدين» المقصود بها أصول الإيمان الستة وما يَنْدَرِجُ في ذلك من المسائل الأصلية والتَّبَعِيَّة. فكلمة «أصول الدين» كلمة مُرَكَّبَةٌ مُضَافَةٌ؛ ولذلك يقولون: هي مُرَكَّبٌ إِضافي؛ أَضيف فيه الأصل إلى الدين.

و«أصول الدين» كلمة معناها العقيدة.

يريدون بكلمة «أصول» ما يخالف الفروع وهي العمليات. وإذا كان اللفظ محدثاً أو مُصْطَلَحاً عليه فنقول لا مُشَاحَةً في الاصطلاح إذا كان لم يختص به أهل البدع، فاستعمله طائفة من علماء الحديث والسنة ويعنون به ما دلت عليه الألفاظ الشرعية؛ العقيدة، السنة، التوحيد، الشريعة. فإذا «وما يعتقدون من أصول الدين»؛ يعني: المقصود بها أصول الإيمان المعروفة، وما يتصل بذلك من مباحث، وما خالف فيه أهل السنة أهل البدعة.



الدرس الثاني:

الإيمان بالله تعالى أولاً: توحيد الألوهية

١ - نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ - مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ (٥٠) -

(٥٠) قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ بَازٍ:

□ قوله: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ... إلخ:

● اعلم أن التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب - ينقسم إلى أقسام ثلاثة حسب استقراء النصوص من الكتاب والسنة وحسب واقع المكلفين:
القسم الأول: توحيد الربوبية: وهو توحيد الله بأفعاله سبحانه.
وهو الإيمان بأنه الخالق الرازق المدير لأموال خلقه، المتصرف في شئونهم في الدنيا والآخرة، لا شريك له في ذلك.

كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]. وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبِّكُمْ أَلَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣] الآية.
وهذا النوع قد أقر به المشركون عبادة الأوثان، وإن جحد أكثرهم البعث والنشور ولم يدخلهم في الإسلام؛ لشركهم بالله في العبادة وعبادتهم الأصنام والأوثان معه سبحانه، وعدم إيمانهم بالرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

القسم الثاني: توحيد العبادة: ويسمى توحيد الألوهية وهي العبادة.

وهذا القسم هو الذي أنكره المشركون فيما ذكر الله عنهم سبحانه بقوله: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ وَقَالَ الْكُفَرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ ﴿١﴾ أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٢﴾ [ص: ٤، ٥] وأمثالها كثير.

وهذا القسم يتضمن: إخلاص العبادة لله وحده، والإيمان بأنه المستحق لها، وأن عبادة ما سواه باطلة، وهذا هو معنى لا إله إلا الله، فإن معناها: لا معبود حق إلا الله، كما قال الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا كُنْتَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو الإيمان بكل ما ورد في كتاب الله العزيز، وفي السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من أسماء الله وصفاته، وإثباتها لله سبحانه على الوجه الذي يليق به من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

كما قال الله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ ﴿٣﴾ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ ﴿٤﴾ وَلَمْ

إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ^(٥١).

= يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿الإخلاص: ١ - ٤﴾.

وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقال ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال سبحانه في سورة النحل: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

والمثل الأعلى: هو الوصف الأعلى الذي لا نقص فيه.

وهذا هو قول أهل السنة والجماعة من أصحاب الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأتباعهم بإحسان؛ يُمرون آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، ويثبتون معانيها لله سبحانه إثباتاً بريئاً من التمثيل، وينزهون الله سبحانه عن مشابهة خلقه تنزيهاً بريئاً من التعطيل، وبما قالوا تجتمع الأدلة من الكتاب والسنة، وتقوم الحجة على من خالفهم وهم المذكورون في قوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَٰئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ تَبَعُواهُمْ يَلْحَقُونَ بِحَسَنِ رَّضَىٰ اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. جعلنا الله منهم بمنه وكرمه، والله المستعان.

(٥١) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءِيُّ:

□ قوله: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»:

● إن نفي الشريك عن الله - تعالى - لا يتم إلا بنفي ثلاثة أنواع من الشرك:

الأول: الشرك في الربوبية: وذلك بأن يعتقد أن مع الله خالقاً آخر - سبحانه وتعالى - كما هو اعتقاد المجوس القائلين بأن للشرك خالقاً غير الله سبحانه، وهذا النوع في هذه الأمة قليل والحمد لله، وإن كان قريباً منه قول المعتزلة: إن الشر إنما هو من خلق الإنسان، وإلى ذلك الإشارة بقوله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة...» الحديث، وهو مخرج في مصادر عدة عندي أشرت إليها في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» رقم (٤٤٤٢).

الثاني: الشرك في الألوهية أو العبودية: وهو أن يعبد مع الله غيره من الأنبياء والصالحين، كالاستغاثة بهم وندائهم عند الشدائد ونحو ذلك، وهذا مع الأسف في هذه الأمة كثير، ويحمل وزره الأكبر أولئك المشايخ الذين يؤيدون هذا النوع من الشرك باسم التوسل «يسمونها بغير اسمها»!

الثالث: الشرك في الصفات: وذلك بأن يصف بعض خلقه تعالى ببعض الصفات الخاصة به ﷺ، كعلم الغيب مثلاً، وهذا النوع منتشر في كثير من الصوفية، ومن تأثر بهم، مثل قول بعضهم في مدحه النبي ﷺ:

ومن علومك علم اللوح والقلم!!

فإن من جودك الدنيا وضرتها

٢- وَلَا شَيْءَ مِثْلِهِ ^(٥٢).

٣- وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ.

٤- وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

= ومن هنا جاء ضلال بعض الدجالين الذين يزعمون أنهم يرون رسول الله ﷺ اليوم يقظة، ويسألونه عما خفي عليهم من بواطن نفوس من يخالطونهم، ويريدون تأميرهم في بعض شئونهم، ورسول الله ﷺ ما كان ليعلم مثل ذلك في حال حياته ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. فكيف يعلم ذلك بعد وفاته وانتقاله إلى الرفيق الأعلى؟!

هذه الأنواع الثلاثة من الشرك مَنْ نفاها عن الله في توحيده إياه، فوحَّده في ذاته، وفي عبادته، وفي صفاته، فهو الموحَّد الذي تشمله كل الفضائل الخاصة بالموحدين، وَمَنْ أَخْلَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فهو الذي يتوجه إليه مثل قوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فاحفظ هذا؛ فإنه أهم شيء في العقيدة، فلا جرم أن المصنف رحمه الله بدأ به، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح هذا الكتاب، وكتب شيوخ الإسلام: ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، وغيرهم ممن حذا حذوهم واتبع سبيلهم: ﴿رَبَّنَا آغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

(٥٢) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبَّانِيُّ:

□ قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ»:

● هذا أصل من أصول التوحيد: وهو أن الله -تعالى- ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن المبتدعة، والمتأولة قد اتخذوه أصلاً لإنكار كثير من صفات الله -تبارك وتعالى- فكلما ضاقت قلوبهم عن الإيمان بصفة من صفاته ﷻ، سَلَطُوا عليها معاول التأويل والهدم، فأنكروها، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ متجاهلين تمام الآية: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فهي قد جمعت بين التنزيه والإثبات، فمن أراد السلامة في عقيدته فعليه أن ينزه الله -تعالى- عن مشابهته للحوادث دون تأويل أو تعطيل، وأن يثبت له ﷻ من الصفات كل ما أثبتته لنفسه في كتابه أو حديث نبيه دون تمثيل، وهذا هو مذهب السلف وعليه المصنف رحمه الله تبعاً لأبي حنيفة وسائر الأئمة، كما تراه مفصلاً في الشرح ﴿فِيهِدْنَاهُمْ أَقْتَدِ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٥- قَدِيمٌ ^(٥٣) بِلَا اِبْتِدَاءٍ ^(٥٤) دَائِمٌ بِلَا اَنْتِهَاءٍ.

٦- لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ.

٧- وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

٨- لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ.

(٥٣) قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَبْنَانِي:

□ قوله: «قَدِيمٌ»:

● اعلم أنه ليس من أسماء الله تعالى: (القديم)، وإنما هو من استعمال المتكلمين؛ فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم، للعتيق، وهذا جديد، للحديث، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول قديم، وإن كان مسبوقاً بغيره، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٤٥/١) والشارح في «شرحه»، لكن أفاد الشيخ ابن مانع هنا فيما نقله عن ابن القيم في «البدائع» أنه يجوز وصف الله سبحانه بالقدم، بمعنى: أنه يخبر عنه بذلك، وباب الأخبار أوسع من باب الصفات التوقيفية.

قلت: ولعل هذا هو وجه استعمال شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الوصف في بعض الأحيان، كما سيأتي فيما علّقته على الفقرة (٤٥).

(٥٤) قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ بَار:

□ قوله: «قَدِيمٌ بِلَا اِبْتِدَاءٍ»:

● هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى كما نبه عليه الشارح رحمه الله، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام؛ ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء.

وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبات شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي، كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح.

ولفظ القديم لا يدل على المعنى الذي أراده أصحاب الكلام؛ لأنه يقصد به في اللغة العربية المتقدم على غيره وإن كان مسبوقاً بالعدم، كما في قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وإنما يدل على المعنى الحق بالزيادة التي ذكرها المؤلف وهو قوله: «قديم بلا ابتداء».

ولكن لا ينبغي عده في أسماء الله الحسنى؛ لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه سبحانه (الأول). كما قال ﷺ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] والله ولي التوفيق.

٩- وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ^(٥٥).

١٠- حَيٍّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ.

١١- خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤَنَةٍ^(٥٦).

١٢- مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.

١٣- مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ

صِفَاتِهِ^(٥٧)، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

١٤- لَيْسَ مُنْذُ^(٥٨) خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْخَالِقِ»، وَلَا يَأْخُذَاتِ^(٥٩) الْبَرِيَّةِ

اسْتَفَادَ اسْمَ «الْبَارِي».

الشرح

قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قَوْلُهُ: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ - مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ - إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»:

● اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه

السالك إلى الله ﷻ.

(٥٥) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبَّانِي:

□ قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ»:

● فِيهِ رَدٌ لِقَوْلِ الْمَشْبَهَةِ، الَّذِينَ يَشْبَهُونَ الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - قَالَ ﷻ: «لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١].

وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ»: لَا

يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يَشْبَهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ صِفَاتِ

الْمَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤَيْتِنَا. انْتَهَى.

(٥٦) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبَّانِي:

□ قَوْلُهُ: «رَازِقٌ بِلَا مُؤَنَةٍ»:

● أَيْ: بِلَا ثَقُلٍ وَكَلْفَةٍ كَمَا فِي شَرْحِ «الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ١٢٥، الطبعة الرابعة).

(٥٧) فِي نَسَخَةٍ: «صِفَتُهُ».

(٥٨) فِي نَسَخَةٍ: «بَعْدُ»!

(٥٩) فِي بَعْضِ النُّسخِ: «يَأْخُذَاتِهِ»!

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَفْقَهُمُ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾

[الأعراف: ٥٩].

وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣].

وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾

[النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾

[الأنبياء: ٢٥].

وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله» [١].

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميز عند من يرى ذلك.

ولم يوجب أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدنى هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فَمَنْ صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

(٦٠) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فالتوحيد أول ما يُدخل به في الإسلام، وآخر ما يُخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٦١).

فهو أول واجب وآخر واجب.

فالتوحيد أول الأمر وآخره؛ أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع: أحدها: الكلام في الصفات (٦٢).

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعبد وحده لا شريك له.

أما الأول: فإن نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، كالجهنم بن صفوان ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب. وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة؛ فإن إثبات ذاتٍ مُجردة عن جميع الصفات لا يُتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله، وهذا غاية التعطيل.

وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول أو الاتحاد، وهو أقبح من كفر النصاري، فإن النصاري خصّوه بالمسيح، وهؤلاء عمّوا جميع المخلوقات.

ومن فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة.

ومن فروعه: أن عبّاد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق

بين الماء والخمر، والزنى والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيقوا على الناس.

تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً!!

(٦١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١١٦)، وَأَحْمَدُ (٢٣٣/٥)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ

الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِي فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» بِرَقْمِ (٦٤٧٩).

(٦٢) قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

انظر (١٤٠/١) من «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول».

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنه خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية.

وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل ﷺ فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهر من عُرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى ﷺ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًا﴾ [النمل: ١٤].

ولهذا لما قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ ٢٤ ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ﴾ ٢٥ ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ ٢٦ ﴿قَالَ إِنْ رَسُولُكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ ٢٧ ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤-٢٨].

وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسئول عنه لما لم تكن له ماهية عجز موسى عن الجواب، وهذا غلط.

وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحداً لله نافيةً له، لم يكن مثبتاً له طالباً للعلم بماهيته.

فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يُسأل عنه بما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل، بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف.

ولم يُعرف عن أحدٍ من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان متماثلان في

الصفات والأفعال، فإن الثنوية من المجوس، والمانوية القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة، هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يثبتوا ربَّين متماثلين.

وأما النصارى القائلون بالتثليث، فإنهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل هم متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد.

وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه؛ ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه، لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم! والأقنوم يفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص. وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام. وبالجمله فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين.

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يُتلقى من السمع.

والمشهور عند أهل النظر لإثباته بدليل التمانع، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما - مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته -؛ فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما.

والأول ممتنع؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع؛ لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز

لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية. وتام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرره هو توحيد الإلهية الذي بيّنه القرآن، ودعت إليه الرسل ﷺ، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرّون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (القصص: ٢٥)، ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٨٤) ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (المؤمنون: ٨٤). ومثل هذا كثير في القرآن.

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب، قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (نوح: ٢٣) وقد ثبت في «صحيح البخاري»، وكتب التفسير، وقصص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوّروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما قبيلة قبيلة.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي الهيثاج الأسدي قال: «قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ؟ أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تماثلاً إلا طمسته» (٦٣).

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٦٤) يحذر ما فعلوا، قالت عائشة (رضي الله عنها): «ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً» (٦٥).

وفي «الصحيحين» أنه ذكر في مرض موته كنيسة بأرض الحبشة، وذكر له من حُسْنِهَا وتصاوير فيها، فقال: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة» (٦٦).

وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد؛ ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك» (٦٧).

ومن أسباب الشرك عبادة الكواكب واتخاذ الأصنام بحسب ما يُظن أنه مناسب للكواكب من طبايعها.

وشرك قوم إبراهيم عليه السلام كان - فيما يقال - من هذا الباب.

وكذلك الشرك بالملائكة والجن، واتخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء كانوا مقرّين بالصانع، وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هذه الوسائط شفعاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٢٥). وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتُمُوهُ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ، وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (يونس: ١٨).

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرسل.

كما حكى الله تعالى عنهم في قصة صالح عليه السلام عن التسعة رهط الذين تقاسموا بالله - أي: تحالفوا بالله - لنبيتهن وأهله.

(٦٤) أخرجه البخاري (٣٤٥٤)، ومسلم (٥٣١)، وغيرهما من حديث ابن عباس وعائشة (رضي الله عنهما).

(٦٥) أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩)، وغيرهما من حديث عائشة (رضي الله عنها).

(٦٦) أخرجه البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨)، وغيرهما من حديث عائشة (رضي الله عنها).

(٦٧) أخرجه مسلم (٥٣٢)، وغيره من حديث جندب (رضي الله عنه).

فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا يبين أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.

فَعَلِمَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الْمَطْلُوبَ هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ.
قال تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٠-٣٦].

وقال تعالى: ﴿إِنِّي اللَّهُ شَكَ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» (٦٨) ولا يقال: إن معناه: يولد ساذجاً لا يعرف توحيداً ولا شركاً - كما قاله بعضهم - لما تلونا، ولقوله ﷺ فيما يروي عن ربه ﷻ: «خلقت عبادي حنفاء، فاجتالهم الشياطين» (٦٩) الحديث.

وفي الحديث المتقدم ما يدل على ذلك، حيث قال: «يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» ولم يقل: ويُسلمانه، وفي رواية: «يولد على الملة» وفي أخرى: «على هذه الملة». وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تشهد الأدلة العقلية بصدقه:

منها: أن يقال: لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارة ما يكون باطلاً، وهو حساس متحرك بالإرادات، فلا بد له من أحدهما، ولا بد له من مرجح لأحدهما.

ونعلم أنه إذا عُرِضَ على كل أحد أن يصدق ويتنفع وأن يكذب ويتضرر، مال بفطرته إلى أن يصدق ويتنفع، وحينئذٍ فالاعتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحق أو نقيضه، والثاني فاسد قطعاً، فتعين الأول، فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به.

(٦٨) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦٩) أخرجه مسلم (٢٨٦٥)، وابن حبان (٦٥٣/إحسان)، وغيرهما من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه.

وبعد ذلك: إما أن تكون محبته أنفع للعبد أو لا.

والثاني فاسد قطعاً، فوجب أن يكون في فطرته محبة ماينفعه.

ومنها: أنه مفطور على جلب المنافع ودفع المضار بحسبه.

وحينئذٍ وإن لم تكن فطرة كل واحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وجد الشرط وانتفى المانع استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو عُلِمَ الجماد والبهايم وحُضِّضُوا لم يقبلوا.

ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائماً في النفس وقُدِّرَ عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعُلمَ أن الفطرة (٧٠) السليمة إذا لم يحصل لها من يفسدها، كانت مقرة بالصانع عابدة له.

ومنها: أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج ولا المصلح الخارج، كانت الفطرة مقتضية للصالح؛ لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع مُنتَفٍ.

ويحكى عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن قومًا من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبدًا! فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسُفْلُهُ!! وتحكى هذه الحكاية أيضًا عن غير أبي حنيفة.

(٧٠) قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيَنِي:

انظر الباب الثلاثين من كتاب «شفاء العليل» لابن القيم، فإنه نقل أقوال العلماء في تفسير الفطرة، وفي المقام حقه.

فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية، الذي يُقر به هؤلاء النُّظار، ويفنى فيه كثير من أهل التصوف، ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب «منازل السائرين» وغيره، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده، ويتبرأ من عبادة ما سواه كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين.

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيان، وضرب الأمثال له.

ومن ذلك: أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يُعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثاني، إذ كانوا يُسلمون الأول وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟!

قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ﴾ (٥٩) **﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَبَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا ۗ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بِلَ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾** (النمل: ٥٩، ٦٠) الآيات.

يقول الله تعالى في آخر كل آية: ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾ أي: أليس مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفي ذلك، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى استفهام هل مع الله إله؟ كما ظنه بعضهم؛ لأن هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ (الأنعام: ١٩) وكانوا

يقولون: ﴿أَجْعَلِ لِلْإِلَهِاتِ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ (ص: ٥)

لكنهم ما كانوا يقولون: إن معه إلهاً ﴿جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ (النمل: ٦١) بل هم مقرون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] ، وكذلك قوله في سورة «الأنعام»: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] . وأمثال ذلك.

وإذا كان توحيد الربوبية، الذي يجعله هؤلاء النظار، ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد - داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرسل ﷺ، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج كانت أدلته أظهر؛ رحمة من الله بخلقه.

والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استُدل بها، ولم يُحتج إلى الاستدلال عليها.

والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهَّال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية، بخلاف ما قد يشتهه ويقع فيه نزاع، فإنه يبينه ويدل عليه.

ولما كان الشرك في الربوبية معلومَ الامتناع عند الناس كلهم، باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثمَّ خالقاً خلق بعضَ العالم، كما يقوله الثنوية في الظلمة، وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدهرية في حركة الأفلاك أو حركات النفوس، أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يشتون أموراً مُحدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئاً من نفع أو ضرر، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجوداً في الناس، بين القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً، يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يَشْرِكُهُ في ملكه، لكان له خَلْقٌ وفعل، وحينئذٍ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرد بالملك والإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك، انفرد بخلقه، وذهب بذلك الخلق، كما انفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بممالكه، إذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه.

فلا بد من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

وإما أن يكونوا تحت قهر ملكٍ واحد يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه. وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره - من أدل دليل على أن مدبره إله واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه.

كما قد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد، لا رب غيره فلا إله سواه؛ فذلك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في العبادة والإلهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان. فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين - ممتنع لذاته، مستقر في الفطر معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين.

فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية.

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان... إلخ، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل: أرباب.

وأيضاً: فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما - وهما موجودتان - آلهة سواه لفسدتا.

وأيضاً: فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجد. ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا واحداً، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، وأن فساد السموات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإله الواحد غير الله، وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غيره، فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السموات والأرض.

وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد.

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس^(٧١)، فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، كذا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيها للمتأخرين قولان:

أحدهما: لاتخذوا سبيلاً إلى مغالبتة.

(٧١) قَالَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

قال العلامة الشيخ عبد الله بن حسن قوله: «وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس» وقد تقدم من كلامه أن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية؛ فالمعنى أن الاستلزام غير التضمن فمن لازم الإقرار بتوحيد الربوبية، وأن الله هو الذي تفرد بالخلق والرزق والأحياء والإماتة، الإقرار بتوحيد الألوهية وأنه هو المعبود المرجو المسئول وحده دون سواه، وأمّا التضمن فلا يقال: إن الإقرار بتوحيد الربوبية يتضمن الإقرار بتوحيد الألوهية لا بالعكس. انتهى من تقرير شيخنا ووالدنا حسن بن الحسين.

والثاني - وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة وغيره وهو الذي ذكره ابن جرير ولم يذكر غيره-: لاتخذوا سبيلاً بالتقرب إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٩] ، وذلك أنه قال: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] وهم لم يقولوا: إن العالم له صانعان، بل جعلوا معه آلهة اتخذوهم شفعاء، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَىٰ اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٢٣] ، بخلاف الآية الأولى.

أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل:

ثم التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ .
وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، كما في أول «الحديد» و«طه» وآخر «الحشر» وأول «الم تنزيل» السجدة، وأول «آل عمران» وسورة «الإخلاص» بكمالها، وغير ذلك.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تضمنته سورة ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ ، و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ ڪَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] ، وأول سورة «تنزيل الكتاب» وآخرها، وأول سورة «يونس» وأوسطها وآخرها، وأول سورة «الأعراف» وآخرها، وجملة سورة «الأنعام».
وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن، فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري.
وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي.

وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده.

وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب ^(٧٢) فهو جزاء مَنْ خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ توحيد، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ توحيد، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ توحيد، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ توحيد، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد، الذين أنعم عليهم، ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبيأؤه ورسله، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩]، فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجلاً شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجل شاهد، بأجل مشهود به. وعبارات السلف في «شهد» تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار، وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها؛ فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه.

فلها أربع مراتب:

فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تكلمه بذلك، وإن لم يُعلم به غيره، بل يتكلم بها مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها.

(٧٢) قَالَ الْعَلَمَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

عبر بقوله: «وما فعل» بصيغة الماضي؛ لأن ما توعد الله به أهل الشرك متحقق ثابت بموتهم مشركين. فكانه وقع فعلاً، وذلك التعبير - بصيغة الماضي الواقع عما سيكون يوم القيامة - كثير في القرآن.

وثالثها: أن يُعلم غيره بما يشهد به ويخبره به ويبينه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع:

علمه سبحانه بذلك، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

فأما مرتبة العلم: فإن الشهادة تضمنتها ضرورة^(٧٣)، وإلا كان الشاهد شاهداً بما

لا علم له به.

قال تعالى: ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقال ﷺ: «على مثلها

فاشهد»^(٧٤)، وأشار إلى الشمس.

وأما مرتبة التكلم والخبر: فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِندَ الرَّحْمَنِ

إِنشَاءً أَشْهَادُوا خَلَقَهُمْ سَتَكُنُّبُ شَهَدَاتِهِمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، فجعل ذلك منهم

شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة ولم يؤدوها عند غيرهم.

وأما مرتبة الإعلام والإخبار فنوعان: إعلام بالقول، وإعلام بالفعل، وهذا شأن

كل مُعلم لغيره بأمر: تارة يعلمه به بقوله، وتارة بفعله.

ولهذا كان من جعل داره مسجداً وفتح بابها وأفرزها بطريقها، وأذن للناس

بالدخول والصلاة فيها -مُعَلِّماً أنها وقف، وإن لم يتلفظ به.

وكذلك مَنْ وُجد متقرباً إلى غيره بأنواع المسار، يكون مُعَلِّماً له ولغيره أنه يُحبه،

وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادة الرب ﷻ وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارة، وبفعله أخرى.

فالقول: ما أرسل به رسله وأنزل به كتبه، وأما بيانه وإعلامه بفعله فكما قال ابن

كَيْسَانَ: شهد الله بتدبيره العجيب وأموره المحكمة عند خلقه: أنه لا إله إلا هو، وقال آخر:

(٧٣) قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي:

ما ذكره الشارح من قوله: أنواع التوحيد.

(٧٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٠٩٧٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حَلِيِّ الْأَوْلِيَاءِ» (١٨/٤)،

وَضَعَفَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «تَخْرِيجِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٩٠).

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

ومما يدل على أن الشهادة تكون بالفعل: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]، فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه.

والمقصود: أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته المخلوقة دالة عليه، ودالاتها إنما هي بخلقه وجعله.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به، وأن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذا الموضع تدل عليه وتتضمنه؛ فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به، وقضى وأمر، وألزم عباده به، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَخَّرُوا لِلَّهِ إِنِّي أَنْتَنِي﴾ [النحل: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]، والقرآن كله شاهد بذلك.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر ويين وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذ وحده إلهًا، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلًا يستفتي رجلًا أو يستشهادة أو يستطبه وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفتٍ ولا شاهد ولا طيب، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضًا: فالآية دلت على أنه وحده المستحق للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة، تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحقه الرب تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم.

وأيضاً: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يُستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية: قضية، وحُكم، وقد حُكم فيها بكذا، قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الصافات: ١٥١-١٥٤]، فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكماً، وقال تعالى: ﴿فَأَنْجَعْلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿١٥٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦] لكن هذا حكم لا إلزام معه. والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمن الإلزام، ولو كان المراد مجرد شهادة، لم يتمكنوا من العلم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تقم عليهم بها الحجة، بل قد تضمنت البيان للعباد ودلائتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها بل كتمها، لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة. وإذا كان لا يُنتفع بها إلا ببيانها، فهو سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل.

أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبينة لما عرفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها، غاية البيان، لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة ومعتلة بعض الصفات من دعوى احتمالات توقع في الحيرة، تنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالى: ﴿حَمَّ ﴿١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾﴾ [الزخرف: ١، ٢] ﴿الرَّتِّلْكَ ءَايَتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾﴾ [يوسف: ١] ﴿الرَّتِّلْكَ ءَايَتُ الْكِتَابِ وَقُرْءَانِ مُبِينِ ﴿١﴾﴾ [الحجر: ١] ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾﴾ [آل عمران: ١٣٨] ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴿١﴾﴾ [المائدة: ٩٢] ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]

وكذلك السنة تأتي مبينة أو مقررة لما دل عليه القرآن، لم يحوجنا ربنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان، ولا إلى ذوق فلان ووجده في أصول ديننا.

ولهذا نجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين، بل قد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿٣﴾﴾ [المائدة: ٣]

فلا يحتاج في تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ فيما يأتي من كلامه بقوله: «لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا؛ فإنه ما سلم في دينه إلا من سلمَ لله رَحِمَهُ اللهُ ولرسوله رَحِمَهُ اللهُ».

وأما آياته العينية الخَلْقِيَّة: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية.

والعقل يجمع بين هذه وهذه، ويجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعدول وإقامة الحجة - لم يبعث نبياً إلا ومعه آية تدل على صدقه فيما أخبر به، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٧] وبالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ [النحل: ٤٣، ٤٤] وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ رَبِّكُمْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي قُلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣] وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أُنْزِلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧].

حتى إن من أخفى آيات الرسل آيات هود، حتى قال له قومه: ﴿كَذَّاهُودٌ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] ومع هذا فبينته من أوضح البينات لمن وفقه الله لتدبرها، وقد أشار إليه بقوله: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٥٤] مِنْ دُونِهِ. فَيَكْذِبُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا نَنْظُرُونَ [٥٥] إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ [هود: ٥٤-٥٦].

فهذا من أعظم الآيات: أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب، غير جَزَعٍ وَلَا فَرَعٍ وَلَا خَوَّارٍ، بل هو واثق بما قاله، جازم به، فأشهد الله أولاً على براءته من دينهم وما هم عليه، إَشْهَادَ وَاثِقٍ بِهِ مُعْتَمِدٍ عَلَيْهِ، مُعْلِمٍ لِقَوْمِهِ أَنَّهُ وَلِيُّهُ وَنَاصِرُهُ وَغَيْرُ مُسَلِّطٍ لَهُمْ عَلَيْهِ.

ثم أشهدهم إظهار مجاهر لهم بالمخالفة أنه بريء من دينهم وآلهتهم التي يوالون عليها ويعادون عليها، ويذلون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها، ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة بهم واحتقارهم وازدراؤهم، ولو يجتمعون كلهم على كيد وشفاء غيظهم منه، ثم يعاجلون ولا يمهلونه.

ثم قرر دعوتهم أحسن تقرير، ويُنَّ أن ربه تعالى وربهم الذي نواصيهم بيده هو وليُّه ووكيله القائم بنصره وتأييده، وأنه على صراط مستقيم، فلا يخذل من توكل عليه وأقر به، ولا يُشمت به أعداءه.

فأي آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء ﷺ وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادة من الله سبحانه لهم بيَّنها لعباده غاية البيان.

ومن أسمائه تعالى ﴿الْمُؤْمِنُ﴾ وهو في أحد التفسيرين: المصدِّق الذي يصدق الصادقين بما يقيم لهم من شواهد صدقهم؛ فإنه لا بد أن يُرى العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحي الذي بلغته رسله حق، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، أي: القرآن، فإنه هو المتقدم في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٥٢]، ثم قال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

فشهد سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حق، ووعد أن يُرى العباد من آياته الفعلية الخلقية ما يشهد بذلك أيضًا، ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجل، وهو شهادته سبحانه على كل شيء، فإن من أسمائه «الشهيد» الذي لا يغيب عنه شيء، ولا يعزب عنه، بل هو مطلع على كل شيء مشاهد له، عليم بتفاصيله.

وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته، واستدلال بالآيات الأفقية والنفسية استدلال بأفعاله ومخلوقاته.

فإن قلت: كيف يُستدل بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلال بذلك لا يُعهد في

الاصطلاح؟

فالجواب: أن الله تعالى قد أودع في الفطر التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه. ومن كماله المقدس شهادته على كل شيء وإطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السموات ولا في الأرض باطنًا وظاهرًا.

وَمَنْ هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره ويجعلوا معه إلها آخر؟! وكيف يليق بكمالهِ أن يُقَرَّرَ مَنْ يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبر عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصره على ذلك ويؤيده، ويعلي شأنه، ويجيب دعوته ويهلك عدوه، ويظهر على يديه من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر، وهو مع ذلك كاذب عليه مفترٍ؟!

ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكمالهِ المقدس - يأبى ذلك، ومن جَوَزَ ذلك فهو من أبعد الناس عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص، يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعله ولا يفعله، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا يَنْكُرُونَ لِمَلْعَنَهُ حَزْرَيْنِ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]، وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

ويُستدل أيضًا بأسمائه وصفاته على وحدانيته، وعلى بطلان الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحشر: ٢٣]، وأضعاف ذلك في القرآن.

وهذه الطريق قليلٌ سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواص، وضرورة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة؛ لأنها أسهل تناولًا وأوسع، والله سبحانه يُفَضِّلُ بعض خلقه على بعض.

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره؛ فإنه الدليل والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له.

قال تعالى لمن طلب آية تدل على صدق رسوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ^{٥١}﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿[العنكبوت: ٥١] الآيات.

وإذا عُرف أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذي أرسلت به الرسل، وأنزلت به الكتب، كما تقدمت إليه الإشارة، فلا يُلْتَفَت إلى قول من قَسَمَ التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوع: توحيد العامة، والنوع الثاني: توحيد الخاصة، وهو الذي يَبْتُ بالحقائق، والنوع الثالث: توحيد قائم بالقدم، وهو توحيد خاصة الخاصة؛ فإن أكمل الناس توحيداً الأنبياء صلوات الله عليهم، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

وأكملهم توحيداً الخيلان: محمد وإبراهيم، صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً، ومعرفة، وحالاً، ودعوة للخلق وجهاداً. فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرسل، ودعوا إليه، وجاهدوا الأمم عليه؛ ولهذا أمر سبحانه نبيه ﷺ أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالى، بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ^{٩٠}﴾ [الأنعام: ٩٠]. فلا أكمل من توحيد مَنْ أمر رسول الله ﷺ أن يقتدي بهم.

وكان ﷺ يُعَلِّم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين»^(٧٥).

(٩٥) أخرجه أحمد (٤٠٦/٣)، والدارمي (٢٦٨٨)، وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن أبيزى (رضي الله عنه)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٤٦٧٤).

فملة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد ﷺ: ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً، وكلمة الإخلاص: هي شهادة أن لا إله إلا الله، وفطرة الإسلام: هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام له عبوديةً وذلّاً وانقياداً وإنابة.

فهذا هو توحيد خاصة الخاصة، الذي مَنْ رَغِبَ عَنْهُ فَهُوَ مِنْ أَسْفَهِ السَّفَهَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ١٣٠ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِربِّ الْعَالَمِينَ ﴿البقرة: ١٣٠، ١٣١﴾، وكل من له حِسٌّ سليم وعقل يميز به، لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل واصطلاحهم وطرقهم ألبتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة؛ فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به.

ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة - ينتهي إلى الفناء الذي يشمّر إليه غالب الصوفية، وهو درب خَطَرٍ، يفضي إلى الاتحاد.

انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول:

| | |
|----------------------------|--------------------------|
| ما وَحَّدَ الواحدَ من واحد | إذ كل مَنْ وَحَّده جاحدٌ |
| توحيدٌ مَنْ ينطق عن نعته | عارية أبطلها الواحدُ |
| توحيدُهُ إياه توحيدُهُ | ونعتٌ مَنْ ينعتُهُ لاحدٌ |

وإن كان قائله رَحِمَهُ اللهُ لم يُرد به الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبه به الاتحاديّ إليه، وأقسم بالله جهْدَ إيمانه أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوباً منا، لنبّه الشارع عليه ودعا الناس إليه وبَيَّنَّه، فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة؟ أو ما يقرب من هذا المعنى؟ أو أشار إليه؟! هذه النقر والعقول حاضرة، فهذا كلام الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه

سنة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذكر الفناء فيها، وهذا التقسيم عن أحد منهم؟ وإنما حصل هذا من زيادة الغلو في الدين، المشبه لغلو الخوارج، بل لغلو النصاري في دينهم.

وقد ذم الله تعالى الغلو في الدين ونهى عنه، فقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال ﷺ: «لا تشددوا فيشدد الله عليكم، فإن من كان قبلكم شددوا فشدد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات، رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم»^(٧٦) رواه أبو داود.

□ قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ»:

● اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، رد على الممثلة المشبهة ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصاري في كفرهم.

ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير؛ لأن العبد يُسمى بهذه الأسماء، وكذا كلامه وسمعه وبصره وإرادته وغير ذلك.

(٧٦) أخرجه أبو داود (٤٩٠٤)، وغيره من حديث أنس رضي الله عنه، وضعفه العلامة الألباني في «ضعيف

وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم، قدير، حي، والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سَمَّى نفسه بأسماء، وسَمَّى بعض عباده بها، وكذلك سَمَّى صفاته بأسماء، وسَمَّى ببعضها صفات خلقه، وليس المسمَّى كالمسمَّى فسمَّى نفسه: حيًّا، عليمًا، قديرًا، رءوفًا، رحيمًا، عزيزًا، حكيمًا، سميعًا، بصيرًا، ملكًا، مؤمنًا، جبارًا، متكبرًا، وقد سَمَّى بعض عباده بهذه الأسماء فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ (الأنعام: ٩٥)، و﴿الرُّومُ: ١٩﴾، و﴿يُشْرُوهُ بِغُلَامٍ عَالِمٍ﴾ (الذاريات: ٢٨)، ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ (الصافات: ١٠١)، و﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة: ١٢٨)، ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (الإنسان: ٢٠)، ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ (يوسف: ٥١)، ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ (الكهف: ٧٩)، ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ (السجدة: ١٨)، ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ﴾ (غافر: ٣٥)، ومعلوم أنه لا يماثل الحيُّ الحي، ولا العليمُ العليم، ولا العزيزُ العزيز، وكذلك سائر الأسماء.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، ﴿أَنزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ (النساء: ١٦٦)، ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ (فاطر: ١١)، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات: ٥٨)، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (السجدة: ١٥).

وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري -أو قال: عاجل أمري وآجله- فاقدره لي، ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري -أو قال: عاجل أمري وآجله- فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رَضِّنِي بِهِ» ^(٧٧)، قال: ويسمي حاجته. رواه البخاري.

وفي حديث عمار بن ياسر الذي رواه النسائي وغيره، عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الغنى والفقر، وأسألك نعيماً لا ينفد، وقرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وأسألك بَرَدَ العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرّة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين» (٧٨).

فقد سمى الله ورسوله صفات الله علماً وقدره وقوة، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ (الروم: ٥٤)، ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ (يوسف: ٦٨)، ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة، وهذا لازم لجميع العقلاء.

فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه، كالرضا والغضب، والمحبة والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيت وأثبت الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتته؛ إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات!

قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنی، مثل: حي، عليم، قدير، والعبد يُسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنی، بل أقول: هي مجاز، وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة!

(٧٨) أخرجه النسائي (١٣٠٥)، وأحمد (٢٦٤/٤)، وغيرهما من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٣٠١).

قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه موجود حق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غني عما سواه. وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين:

أحدهما واجب، والآخر: ممكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير، أحدهما خالق، والآخر مخلوق، وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً.

ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته؛ إذ لو كان كذلك لتماثلاً فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

فلو تماثلاً للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني، فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما، فعلم أن تماثلهما منتفٍ بصريح العقل، كما هو منتفٍ بنصوص الشرع.

فَعَلِمَ بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلًا قائلًا للباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهًا قائلًا للباطل، والله أعلم.

وذلك؛ لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشاركه في شيء من ذلك، والعبد أيضًا مختص بوجوده وعلمه، وقدرته، والله تعالى منزّه عن مشاركة العبد في خصائصه.

وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه.

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد.

وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي، وكابروا عقولهم؛ فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك، كلفظ «المشتري» الواقع على المبتاع والكوكب - لا ينقسم معناه، ولكن يقال: لفظ «المشتري» يقال على كذا وعلى كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في موضعه.

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتًا في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقًا كليًا، بل لا يوجد إلا معيّنًا مختصًا، وهذه الأسماء إذا سُمي الله بها كان مسماها معيّنًا مختصًا به، فإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصًا به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشاركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟ ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلًا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

فالفئة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساءوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر.

والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساءوا بزيادة التشبيه.

واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينهما قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يُعَلَّم البيان واللغة، يُنطق له باللفظ المفرد، ويشار له إلى معناه إن كان مشهودًا بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمًى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر أول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل.

فدلالة اللفظ على المعنى هي بواسطة دلالاته على ما عناه المتكلم وأرادته، وإرادته وعنايته في قلبه، فلا يُعرف باللفظ ابتداء، ولكن لا يُعرف المعنى بغير اللفظ حتى يُعلم أولاً أن هذا المعنى المراد هو الذي يراد بذلك اللفظ ويعنى به، فإذا عَرَفَ ذلك ثم سمع اللفظ مرة ثانية، عرف المعنى المراد بلا إشارة إليه.

وإن كانت الإشارة إلى ما يُحس بالباطن، مثل الجوع والشبع والرّي والعطش والحزن والفرح، فإنه لا يعرف اسم ذلك حتى يجده من نفسه، فإذا وجده أشير له إليه، وعرف أن اسمه كذا.

والإشارة تارة تكون إلى جوع نفسه أو عطش نفسه، مثل أن يراه أنه قد جاع فيقول له: جعت، أنت جائع، فيسمع اللفظ ويعلم ما عيّنه بالإشارة أو ما يجري مجراها من القرائن التي تُعَيِّن المراد، مثل نظر أمه إليه في حال جوعه، وإدراكه بنظرها أو نحوه أنها تعني جوعه، أو يسمعونهم يعبرون بذلك عن جوع غيره.

إذا عُرف ذلك؛ فالمخاطب المتكلم إذا أراد بيان معانٍ، فلا يخلو إما أن يكون مما أدركها المخاطب المستمع بإحساسه وشهوده، أو بمعقوله، وإما أن لا يكون كذلك. فإن كانت من القسمين الأولين لم يَحْتَجْ إلا إلى معرفة اللغة، بأن يكون قد عرف معاني الألفاظ المفردة ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾ (٨) ﴿وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨، ٩]، أو قيل له: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، ونحو ذلك، ففهم المخاطب بما أدركه بحسه.

وإن كانت المعاني التي يراد تعريفه بها ليست مما أحسه وشهده بعينه، ولا بحيث صار له معقول كلي يتناولها حتى يفهم به المراد بتلك الألفاظ، بل هي مما لم يدركه بشيء من حواسه الباطنة والظاهرة، فلا بد في تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار بما بينه وبين معقولات الأمور التي شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوى، كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

فالرسول صلوات الله وسلامه عليه لما بيّن لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتى بالألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها، فيكون بينها قدر مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر.

وكذلك لما أخبرنا بأمور تتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يعرفونها، وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يُعَلِّمُ به حقيقة المراد، كتعليم الصبي، كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: الناس في حجور علمائهم كالصبيان في حجور آبائهم.

وأما ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة، فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأن الريح قد أهلكت عاداً، فإن عاداً من جنسهم، والريح من

جنس ريحهم، وإن كانت أشد، وكذلك غرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية، ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف: ١١١).

وقد يكون الذي يخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنى مشتركاً، وشبهاً بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات ما علموه في الدنيا بحسبهم وعقلهم.

فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهده بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه مشاهدة كاملة ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكاية له وشبهاً، به يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة.

فينبغي أن تُعرف هذه الدرجات:

أولها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة.

وثانيها: عقله لمعانيها الكلية.

وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية.

فهذه المراتب الثلاث لا بد منها في كل خطاب.

فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة فلا بد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، ثم إن كانت مثلها لم يُحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها يبين ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك، وإذا تقدّر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع منه وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط.

□ قوله: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»:

● لكمال قدرته، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٠)، ﴿وَكَانَ

اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾، ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ ﴿فاطر: ٤٤﴾، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ ﴿البقرة: ٢٥٥﴾.
﴿وَلَا يَئُودُهُ﴾؛ أي: لا يكرهه ولا يثقله ولا يعجزه.

فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ ﴿الكهف: ٤٩﴾؛ لكمال عدله، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿سبا: ٣﴾؛ لكمال علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُثُوبٍ﴾ ﴿ق: ٣٨﴾؛ لكمال قدرته، ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ﴿البقرة: ٢٥٥﴾؛ لكمال حياته وقِيُومِيته، ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْآَبْصَارُ﴾ ﴿الأنعام: ١٠٣﴾؛ لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصِّرف لا مدح فيه، ألا يَرَى أن قول الشاعر:

قَبِيلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله: «قبيلة» علم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم، وقول الآخر:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرَفِيِّ شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم، علم أن المراد عجزهم وضعفهم أيضاً.

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عَرَض، ولا بذِي لون ولا طعم، ولا رائحة، ولا مَجَسَّة، ولا بذِي حرارة، ولا برودة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يَسْكُن، ولا يتبعض، وليس بذِي أبعاد وأجزاء وجوارح

وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين، ولا شمال، وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماساة ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار... إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ عن المعتزلة.

وفي هذه الجملة حق وباطل، ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة، وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال، ولا كَسَّاح، ولا حجام، ولا حائك! لأدَبَك على هذا الوصف وإن كنت صادقاً، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل، فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب.

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة، والمعتزلة يُعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المُحكَم الذي يجب اعتقاده واعتماده.

وأما أهل الحق والسنة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده.

والذي قاله هؤلاء إما أن يُعرضوا عنه إعراضاً جُملياً، أو يبينوا حاله تفصيلاً، ويُحكَم عليه بالكتاب والسنة، لا يُحكَم به على الكتاب والسنة.

والمقصود: أن غالب عقائدهم السُّلوب، ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات فهو قليل، وهي أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التي سلكها غيرهم من مُثبتة الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿الشورى: ١١﴾، ففي هذا الإثبات ما يقرر معنى النفي، ففهم أن المراد انفراده سبحانه بصفات الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، ليس كمثله شيء في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يطلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق عليه السلام في دعاء الكرب: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي» ^(٧٩)، وسيأتي التنبيه على فساد طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى.

وليس قول الشيخ رحمه الله تعالى: «ولا شيء يعجزه» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَتْ لَإِلَهِ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ ﴿فاطر: ٤٤﴾، فنبه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يريد الفاعل، وإما من عدم علمه به، والله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة، وهو على كل شيء قدير، وقد علم ببدائه العقول والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفى العجز، لما بينه وبين القدرة من التضاد؛ ولأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

□ قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»:

● هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلها، كما تقدم ذكره.

وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال؛ ولهذا - والله أعلم - لما قال تعالى: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(١٦٣)، قال بعده: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، فإنه قد يخطر ببال أحد

(٧٩) أخرجه أحمد (٣٩١/١)، وابن حبان (٩٧٢/إحسان)، وغيرهما من حديث ابن مسعود ،

وصححه العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم (١٩٩).

خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾.

وقد اعترض صاحب «المنتخب» على النحويين في تقدير الخبر في «لا إله إلا هو» فقالوا: تقديره: لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفيًا لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصّرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وأجاب أبو عبدالله محمد بن أبي الفضل المُرسي في «رئي الظمان»^(٨٠) فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم «لا»، وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد.

وأما قوله: «إذا لم يضرر يكون نفيًا للماهية» فليس بشيء؛ لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تُتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لا ماهية»، و«لا وجود». وهذا مذهب أهل السنة، خلافًا للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية من الوجود، و«إلا الله» مرفوع، بدلًا من «لا إله» لا يكون خبرًا لـ «لا»، ولا للمبتدأ، وذكر الدليل على ذلك.

وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد دَفْعُ الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة، وهو فاسد، فإن قولهم: «في الوجود» ليس تقييدًا؛ لأن العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]، ولا يقال: ليس قوله: «غيره» كقوله: «إلا الله»؛ لأن «غير» تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا»، فيكون التقدير للخبر فيهما واحدًا؛ فلهذا ذكرت هذا الإشكال وجوابه هنا.

(٨٠) أخرجه أحمد (٣٩١/١)، وابن حبان (٩٧٢/إحسان)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم (١٩٩).

□ قوله: «قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ»:

● قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وقال ﷺ: «اللهم أنت الأول

فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(٨١).

فقول الشيخ رحمه الله: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء» هو معنى اسمه الأول والآخر. والعلم بشئ هذين الوصفين مستقر في الفطر؛ فإن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته، قطعاً للتسلسل، فإننا نشاهد حدوث الحيوان، والنبات، والمعادن، وحوادث الجو، كالسحاب، والمطر، وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجوبها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. يقول سبحانه: أحدثوا من غير مُحدث أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المُحدث لا يوجد بنفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم - لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حصل ما يوجد ولا كان معدوماً، وكل ما أمكن وجوده بدلاً عن عدمه وعدمه بدلاً عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له.

وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق، ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]. ولا نقول: لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة النظرية؛ فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفي على غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرى.

(٨١) أخرجه الترمذي (٣٤٠٠)، وابن ماجه (٣٨٣١)، وأحمد (٤٠٤/٢)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٤٤٢٤).

وأيضاً: فالمقدمات وإن كانت خفية فقد يسلمها بعض الناس وينازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرح النفس بما علمته من البحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة، ولا شك أن العلم بإثبات الصانع ووجوب وجوده أمر ضروري فطري، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشُّبه ما يُخرجه إلى الطرق النظرية.

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى «القديم»، وليس هو من الأسماء الحسنی؛ فإن «القديم» في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم، للعتيق، وهذا حديث، للجديد. ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿وَحَتَّىٰ عَادَ الْغَرْجُونَ الْأَقْدِيمَ﴾ [يس: ٣٩]. والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول: قديم، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِيَّاكَ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]؛ أي: متقدم في الزمان. وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]. فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه: القول القديم والجديد للشافعي رحمه الله تعالى، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]؛ أي: يتقدمهم.

ويستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذني ما قُدم وما حُدت، ويقال: هذا قدم هذا وهو يُقَدِّمه. ومنه سميت القدم قدماً؛ لأنها تُقَدِّمُ بقية بدن الإنسان وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام. وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم.

ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنی التي تدل على خصوص ما يُمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنی. وجاء الشرع باسمه الأول، وهو أحسن من «القديم»، لأنه يُشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف «القديم» والله تعالى له الأسماء الحسنی، لا الحسنیة.

□ قوله: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ»:

● إقرار بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧].

والفناء واليبْد متقاربان في المعنى، والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضًا مُقَرَّر ومؤكد لقوله: «دائم بلا انتهاء».

□ قوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ»:

● هذا رد لقول القدرية والمعتزلة؛ فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلهم والكافر أراد الكفر.

وقولهم فاسد مردود؛ لمخالفته الكتاب والسنة والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

وسُموا قدرية لأنكارهم القدر، وكذلك تُسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضًا، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

أما أهل السنة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدرًا فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يُبغضها ويسخطها ويكرها وينهى عنها.

وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لم يحنث إذا لم يفعله وإن كان واجبًا أو مستحبًا.

ولو قال: إن أحبَّ الله، حنث إذا كان واجبًا أو مستحبًا.

المحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية.

فالإرادة الشرعية: هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية: هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات.

وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْإِسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [٢٧]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلُقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٧، ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريد الله؛ أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به. وأما الإرادة الكونية فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المرید أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة معلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا يريد ذلك، وإن كان مریداً منه فعله.

وتحقيق هذا مما يبين فصل النزاع في أمر الله تعالى: هل هو مستلزم لإرادته أم لا؟ فهو سبحانه أمر الخلق على السن رسله عليه السلام بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم،

ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاً له، ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله.

فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات -غير جهة أمره للعبد على وجه البيان لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة، وهو سبحانه إذ أمر فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان، كان قد بين لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يُعينهم، بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعل له، فإنه يخلق ما يخلق لحكمة، ولا يلزم إذا كان الفعل الأمور مصلحة للأمور، إذا فعله أن يكون مصلحة للأمر إذا فعله هو أو جعل الأمور فاعلاً له، فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟

فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً لنصحه ومبيناً لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يُعينه على ذلك الفعل؛ إذ ليس كل ما كان مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاده، فجبهة أمره لغيره نصحاً غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله أولى بالإمكان.

والقدرة تضرب مثلاً بمن أمرَ غيره بأمره؛ فإنه لا بد أن يفعل ما يكون الأمور أقرب إلى فعله، كالإبر والطلاقة وتهينة المساند والمقاعد ونحو ذلك.

فيقال لهم: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلى الأمر، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيد عبده بما يصلح ملكه، وأمر الإنسان شركاءه بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون الأمر يرى الإعانة للأمور مصلحة له، كالأمر بالمعروف، وإذا أعان الأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن الله يُشبهه على إعانتته على الطاعة، وأنه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

فأما إذا قُدِّرَ أن الأمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود على الأمر من فعل المأمور، كالتأصح المشير، وقُدِّرَ أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحة للأمر، وأن في حصول مصلحة المأمور مضرّة على الأمر، مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى وقال لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّكَ أَلَمَلًا تَأْتِمُرُونَ بِكَ لِتَقْتُلُوهُ فَأَخْرَجْتُ إِيَّكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]. فهذا مصلحة في أن يأمر موسى عليه السلام بالخروج، لا في أن يعينه على ذلك؛ إذ لو أعانه لضره قومه، ومثل هذا كثير.

وإذا قيل: إن الله أمر العباد بما يصلحهم، لم يلزم من ذلك أن يُعينهم على ما أمرهم به، لا سيما وعند القدريّة لا يقدر أن يُعين أحداً على ما به يصير فاعلاً، وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها. فلا يلزم إذا كان في نفس الأمر له حكمة في الأمر أن يكون في الإعانة على فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للأمر أن لا يعينه على ذلك، فإمكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى.

والمقصود: أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه؛ فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته، فَمَنْ أمره وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره نشأة وخلقاً ومحبةً، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر. وَمَنْ لم يُعنه على فعل المأمور؛ كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره ولم يتعلق به خلقه؛ لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده. وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر، فإن خلق المرض -الذي يحصل به ذل العبد لربه ودعاؤه وتوبته وتكفير خطاياها ويرقُّ به قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان- يضاد خلق الصحة التي لا تحصل معها هذه المصالح؛ ولذلك كان خلق ظلم الظالم -الذي يحصل به للمظلوم من جنس ما يحصل بالمرض- يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح، وإن كانت مصلحة هو في أن يعدل.

وتفصيل حكمة الله ﷻ في خلقه وأمره، -يَعْجِزُ عن معرفتها عقول البشر، والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة، مثَّلوا الله فيها بخلقه، ولم يثبتوا حكمة تعود إليه.

□ قوله: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ»:

● قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، قال في «الصحاح»: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته. فمراد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم. قيل: الوهم ما يرجى كونه؛ أي: يُظَنُّ أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به، والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤].

□ قوله: «وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامُ»:

● هذا رد لقول المشبهة، الذين يشبهون الخالق بالمخلوق، سبحانه وتعالى، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ في «الفتاوى الكبرى»: لا يشبه شيئاً من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرويتنا. انتهى.

وقال نعيم بن حماد: مَنْ شَبَّهَ الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم.

وقال: علامة جهنم وأصحابه: دعواهم على أهل السنة والجماعة ما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة، بل هم المعطلة.

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهًا، فمن أنكر أسماء الله بالكلية من غالية الزنادقة: القرامطة والفلاسفة، وقال: إن الله لا يقال له: عالم ولا قادر، يزعم أن من سماه بذلك فهو مشبه، لأن الاشتراك في الاسم يوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز، كغالية الجهمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة: فهو مشبه، ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم، ولا قدرة ولا كلام، ولا محبة ولا إرادة، قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه مجسم.

ولهذا كُتِبَ نفاة الصفات، من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، -كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قومًا يقال لهم: المالكية، يُنسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس! وقومًا يقال لهم الشافعية، يُنسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس! حتى الذين يفسرون القرآن منهم، كعبد الجبار، والزمخشري، وغيرهما، يسمون كل من أثبت شيئًا من الصفات وقال بالرؤية مشبهًا، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف.

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات؛ بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنفي المثل، وأثبت الصفة.

وسياتي في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهًا على أنه ليس بنفي التشبيه مستلزمًا لنفي الصفات.

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفرادها، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يُمثل بغيره، ولا يجوز أن يُدخَلَ هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها؛ ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب؛ لما يروونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولي، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]. مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه، فالواجب القديم أولى به.

وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب المدبر، فإنما استفاده من خالقه وربّه ومدبره، فهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات، فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولي.

ومن أعجب العجب: أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة على نفي الصفات أو الأسماء، ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا، ولا يكون كذا، ثم يقولون: أصل الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة، ويجعلون هذا غاية الحكمة ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم على ذلك بعض من يطلق هذه العبارة.

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «تخلّقوا بأخلاق الله»^(٨٢)، فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأي شيء يتخلّق العبد على زعمهم؟! وكما أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته تعالى، لا يشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف في هذا النصارى والحلولية والاتحادية لعنهم الله.

(٨٢) قال العلامة الألباني في «السلسلة الضعيفة»، برقم (٢٨٢٢): «لا أصل له».

ونفي مشابهة شيء من مخلوقاته له، -مستلزم لنفي مشابهته لشيء من مخلوقاته؛
فلذلك اكتفى الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ بِقَوْلِهِ: «ولا يشبه الأنام» والأنام: الناس، وقيل: الخلق
كُلُّهُمْ، وقيل: كل ذي روح، وقيل: الثقلان. وظاهر قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا
لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] يشهد للأول أكثر من الباقي، والله أعلم.

□ قوله: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ»:

● قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،
فنفي السَّنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْلَمْ اللَّهُ لَا
إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [٢] نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ ﴿آل عمران: ١-٣﴾، وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ
الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ
بِحَمْدِهِ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، وقال رَحْمَةُ اللَّهِ:
«إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام...» (٨٣) الحديث.

لما نفى الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ التَّشْبِيهَ، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما
يتصف به تعالى دون خلقه: فمن ذلك: أنه حي لا يموت؛ لأن صفة الحياة الباقية
مختصة به تعالى، دون خلقه، فإنهم يموتون.

ومنه: أنه قَيُّومٌ لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسَّنة، دون خلقه، فإنهم ينامون.
وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه ليس المراد به نفي الصفات، بل هو سبحانه
موصوف بصفات الكمال؛ لكمال ذاته، فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة
زائلة؛ ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾
[العنكبوت: ٦٤] فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، ولا يقال: فهذه الحياة
الآخرة كاملة، وهي للمخلوق؛ لأننا نقول: الحي الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة
لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة؛ فهي دائمة بإدانة الله لها، لا أن
الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى، وكذلك سائر صفاته،
فصفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

واعلم أن هذين الاسمين - أعني: الحي القيوم - مذكوران في القرآن معاً في ثلاث سور كما تقدم، وهما من أعظم أسماء الله الحسنی، حتى قيل: إنهما الاسم الأعظم، فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن وأصدق، ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ القديم، ويدل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود.

والقيوم أبلغ من «القيَام»؛ لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة، وهل يُفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحابهما: أنه يفيد ذلك، وهو يفيد دوام قيامه وكل قيامه؛ لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول ولا يأفل، فإن الأفل قد زال قطعاً؛ أي: لا يغيب ولا ينقص ولا يفنى ولا يعدم، بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال، موصوفاً بصفات الكمال.

واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبداً؛ ولهذا كان قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، أعظم آية في القرآن، كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ. فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنی كلها، وإليهما يرجع معانيها.

فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نقيضه كمال الحياة، وأما القيوم فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، المقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته، فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

□ قوله: «خَالِقُ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقُ بِلَا مُؤَنَةٍ»:

● قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥١) مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا (٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ (الذاريات: ٥٦-٥٨)، ﴿وَتَأْتِيهَا

النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ [فاطر: ١٥] ، ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨] ، ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ أَخِيذُ وَلِيَا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤] .

وقال ﷺ ، من حديث أبي ذر رضي الله عنه : «يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم، ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر...» ^(٨٤) الحديث. رواه مسلم. وقوله «بلا مؤنة»: بلا ثقل ولا كلفة.

□ قوله: «مُمِيتٌ بِلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلا مَشَقَّةٍ»:

● الموت صفة وجودية، خلافاً للفلاسفة ومن وافقهم.

قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] ، والعدم لا يوصف بكونه مخلوقاً، وفي الحديث: أنه «يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح، فيذبح بين الجنة والنار» ^(٨٥) .

وهو وإن كان عَرَضًا فالله تعالى يقلبه عيناً، كما ورد في العمل الصالح: «أنه يأتي صاحبه في صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة» ^(٨٦) . وورد في القرآن: «أنه يأتي على صورة الشاب الشاحب اللون...» ^(٨٧) الحديث؛ أي: قراءة

(٨٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٩٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٢٥٧)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه.

(٨٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٤٩)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه.

(٨٦) يَشِيرُ إِلَى حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٥٣)، وَأَحْمَدُ (٢٨٧/٤)،

وغيرهما، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٦٧٦).

(٨٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٢/٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٨١)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ رضي الله عنه، وَضَعَفَهُ الْعَلَّامَةُ

الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ»، بِرَقْم (٦٤١٦)، وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه رَوَاهُ =

القارئ وورد في الأعمال: «أنها توضع في الميزان»^(٨٨)، والأعيان هي التي تقبل الوزن دون الأعراض.

ورد في سورة «البقرة» و«آل عمران»: أنهما يوم القيامة «يُظَلَّانِ صاحبهما كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صَوَافٍ»^(٨٩)، وفي «الصحيح»: «أن أعمال العباد تصعد إلى السماء»^(٩٠) وسيأتي الكلام على البعث والنشور إن شاء الله تعالى.

□ قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِّيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا»:

● أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات، وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وُصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدتها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده، ولا يَرِدُ على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض، والبسط، والطي، والاستواء، والإتيان، والمجيء، والنزول، والغضب، والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال

الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥١/٦)، وَحَسَنَةُ الْعَلَّامَةِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ»، بِرَقْم (٢٨٢٩).
(٨٨) وَمِنْ ذَلِكَ: حَدِيثُ الْبُطَاقَةِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٣/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٣٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٣٠٠)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، وَصَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» بِرَقْم (١٧٧٦).

(٨٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٠٤)، وَأَحْمَدُ (٢٤٩/٥)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه.
(٩٠) وَمِنْ ذَلِكَ: الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩٩)، مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نَصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ... رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ... قَالَ: «رَأَيْتُ بَضْعَةَ ثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلَ»؛ وَمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٥/٤)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَنَحْنُ فِي الصَّفِّ... فَقَالَ -أَيُّ: النَّبِيِّ ﷺ -: «لَقَدْ رَأَيْتُ كَلَامَكَ يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ...».

الإمام مالك رحمته الله، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ **[الأعراف: ٥٥]** وغيرها: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله» **[١٩]**؛ لأن هذا الحدث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم؛ لآفة كالصغر، والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام؛ فالسأكت لغير آفة يسمى متكلماً بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتباً في حال عدم مباشرته الكتابة.

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال، فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثه، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح.

وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته؛ فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو غير لازم له، وإنما أتى السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم يتقطع معه.

وكذا مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ

(٩١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«الغير»، فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقتة له. ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره؛ لأن إطلاق الإثبات قد يُشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يُشعر بأنه هو هو، إذ كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتًا مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها - فهذا غير صحيح، وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة - فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها - لا تفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتًا وصفة، كلاً وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة؛ فإن هذا محال.

ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الوجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتًا ووجودًا، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج. وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

والتحقيق أن يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل؛ لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته بخلاف مسمى الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات؛ لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبتته الميثتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة؛ ولهذا قال الشيخ رحمه الله: «لا زال بصفاته» ولم يقل: لا زال وصفاته؛ لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية: لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى.

فإذا قلت: أعوذ بالله؛ فقد عُدت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال

المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه.

وإذا قلت: أعوذ بعزة الله، فقد عُذت بصفة من صفات الله تعالى، ولم أعذ بغير الله. وهذا المعنى يُفهم من لفظ الذات، فإن «ذات» في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة؛ أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات، ف«ذات كذا» بمعنى صاحبة كذا: تأنيث ذو، هذا أصل معنى الكلمة. فعلم أن الذات لا يُتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال، وقد قال ﷺ: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»^(٩٢)، وقال ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»^(٩٣).

ولا يعوذ ﷺ بغير الله، وكذا قال ﷺ: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»^(٩٤)، وقال ﷺ: «ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا»^(٩٥)، وقال ﷺ: «أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات»^(٩٦).

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو غيره؟

وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه، فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك - فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله: اسم عربي، والرحمن: اسم عربي، والرحيم: من أسماء الله تعالى، ونحو ذلك - فالاسم هاهنا

(٩٢) أخرجه مُسْلِمٌ (٢٢٠٢)، وابنُ مَاجَه (٣٥٢٢)، وغيرهما من حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه.

(٩٣) سبق تخريجه.

(٩٤) أخرجه مُسْلِمٌ (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٩٥) أخرجه أبو داود (٥٠٧٤)، وابنُ مَاجَه (٣٨٧١)، وأحمد (٢٥/٢)، وغيرهم من حديث ابن

عمر رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»، برقم (٦٥٩).

(٩٦) قال الألباني: رواه ابن إسحاق بسند ضعيف معضل، وانظر «السلسلة الضعيفة»، برقم (٢٩٣٣).

للمسمى، ولا يقال غيره؛ لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سَمَّاهُ خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى.

والشيخ رحمه الله أشار بقوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه...» إلى آخر كلامه إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه؛ لكونه صار الفعل والكلام ممكنًا بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي! وعلى ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكنًا له بعد أن كان ممتنعاً منه.

وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته. وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ؛ لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون الباري عز وجل لم يزل فاعلاً متكلمًا بمشيئة، بل يمتنع أن يكون قادراً على ذلك؛ لأن القدرة على الممتنع ممتنعة! وهذا فاسد، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث، والحوادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثاً فلا بد أن يكون ممكنًا، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يُقَدَّرُ إلا والإمكان ثابت فيه، فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه؛ فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنًا جائزاً صحيحاً، فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها.

قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبقة بالعدم لا بداية له؛ وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع، بل يجب حدوث نوعها وامتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبقة بالعدم لا

أول له، بخلاف جنس الحوادث.

فيقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك، لكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية؛ فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكان من غير حدوث شيء.

ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث، أو جنس الحوادث، أو جنس الفعل، أو جنس الأحداث، أو ما أشبه هذا من العبارات من الامتناع إلى الإمكان، هو يصير ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع في صريح العقل.

وهو أيضاً انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصوير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة، وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين، فإنه ما من وقت يُقدَّر إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكناً، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً! وهذا أبلغ في الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكناً، فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه! فإنه يُعقل كون الحادث ممكناً، ويُعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكناً فهو ممتنع في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع؟! وهذا مبسوط في موضعه.

فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا؟ أو في المستقبل فقط؟ أو الماضي فقط؟

فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم:

أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف.

وثانيها: قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمة الحديث، وهي من المسائل الكبار. ولم يقل أحد: يمكن دوامها في الماضي دون

المستقبل.

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارناً لفاعله لم يزل ولا يزال معه -ممتنع محال، ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال يفعل ما يشاء ويتكلم إذا يشاء، قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ١٥ ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [القلم: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحيثُ إذا كان النوع دائماً فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام كمال.

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة؛ ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن.

والتسلسل في المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون، كل واحد منهم استفاد تأثيره مما قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع، من دوام أفعال الرب تعالى في

الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيمًا آخر لا نفاذ له. وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر؛ فهذا واجب في كلامه، فإنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام في وقت، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت بالفعل؛ ولهذا قال غير واحد من السلف: الحي الفعال، وقال عثمان بن سعيد: كل حي فعال، ولم يكن ربنا تعالى قط في وقت من الأوقات مُعْطَلًا عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسل في طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حيًّا قادرًا مريدًا متكلمًا، وذلك من لوازم ذاته، فالفعل ممكن له بوجوب هذه الصفات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدمًا لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يردده ويقضي بطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادرًا على الفعل لزمه أحد أمرين، لا بد له منهما: إما أن يقول: بأن الفعل لم يزل ممكنًا، وإما أن يقول: لم يزل واقعًا، وإلا تناقض تناقضًا بيّنًا، حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادرًا على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراد له لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له، وهذا قول ينقض بعضه بعضًا.

والمقصود: أن الذي دل عليه الشرع والعقل أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، أما كون الرب تعالى لم يزل مُعْطَلًا عن الفعل ثم فعل؛ فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبت، بل كلاهما يدل على نقيضه.

وقد أورد أبو المعالي في «إرشاده» وغيره من النُّظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهمًا إلا أعطيك بعده درهمًا، كان هذا ممكنًا، ولو

قلت: لا أعطيك درهمًا حتى أعطيك قبله درهمًا، كان هذا ممتنعًا.

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهمًا إلا أعطيتك قبله درهمًا، فتجعل ماضيًا قبل ماضي، كما جعلت هناك مستقبلًا بعد مستقبل. وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله، فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله، فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع، لم ينف الماضي حتى يكون قبله ماضي، فإن هذا ممكن، والعطاء المستقبل ابتداءه من المعطي والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع.

❑ قوله: «لَيْسَ مُنْذُ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةِ اسْتِفَادَ

اسم الباري»:

● ظاهر كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان»، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم، ولا شك في فساد قول من منع ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار؛ لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى.

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها، من القائلين بحدوث لا آخر لها؛ فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حيًا، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

والآية تدل على أمور:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثاني: أنه لم يزل كذلك؛ لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات، وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]،

ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله، لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعله؛ فإن «ما» موصولة عامة؛ أي: يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله، وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر: فإن أراد فعل العبد ولم يُرد من نفسه أن يُعينه عليه ويجعله فاعلاً؛ لم يوجد الفعل وإن أراد حتى يريد من نفسه أن يجعله فاعلاً^(٩٧)، وهذه هي النكتة التي خفيت على القدرية والجبرية، وخطبوا في مسألة القدر؛ لغفلتهم عنها، وفرق بين إرادته أن يفعل العبد، وإرادة أن يجعله فاعلاً، وسيأتي الكلام على مسألة القدر في موضعه إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعله فعله، وما فعله فقد أراد، بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريد، فما ثم فعال لما يريد إلا الله وحده. الخامس: إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول في الفطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام ويفعل ما يريد.

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته، جاز فعله، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يُري عباده نفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه، لم يمتنع عليه فعله؛ فإنه تعالى فعال لما يريد، وإنما يتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر وجب التصديق، وكذلك مَحْوُ ما يشاء، وإثبات ما يشاء، كل يوم هو في شأن، سبحانه وتعالى.

والقول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله سبحانه

(٩٧) قَالَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

في الكلام هنا نقص ظاهر. ولعل أصله: «وإن أراد حتى يريد من نفسه أن (يعينه عليه و) يجعله فاعلاً، (وجد الفعل)».

وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً، ولا يلزم من ذلك قَدَمَ العالم؛ لأن كل ما سوى الله تعالى محدث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغنى وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى.

والناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟ واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧].

وروى البخاري وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: «قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لتتفق في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: كان الله ولم يكن شيء قبله»، وفي رواية: «ولم يكن شيء معه» ^(٩٨)، وفي رواية: «غيره»: «وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض» ^(٩٩)، وفي لفظ: «ثم خلق السموات والأرض».

فقوله: «كتب في الذكر»، يعني: اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، يسمى ما يكتب في الذكر ذكراً، كما يسمى ما يكتب في الكتاب كتاباً.

والناس في هذا الحديث على قولين:

منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتداء إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

(٩٨) أخرجه البخاري (٧٤١٨)، وغيره من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٩٩) أخرجه البخاري (٣١٩٢)، وغيره من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أشير القرآن بذلك في غير موضع.

وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «قَدَّرَ اللهُ تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»^(١٠٠)؛ فأخبر ﷺ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذٍ على الماء.

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، وهو^(١٠١) إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كونه الله بأمره، وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات؛ لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السموات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السموات والأرض.

وأيضاً: فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، وقد روي «معه»، وروي «غيره»، والمجلس كان واحداً، فعلم أنه قال أحد الألفاظ والآخراں رُويًا بالمعنى.

ولفظ «القبل» ثبت عنه في غير هذا الحديث، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء...»^(١٠٢) الحديث.

واللفظان الآخراں لم يثبت واحد منهما في موضع آخر؛ ولهذا كان كثير من أهل

(١٠٠) أخرجه مُسْلِم (٢٦٥٣)، وَالتِّرْمِذِي (٢١٥٦)، وَأَحْمَد (١٦٩/٢) وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(١٠١) في الأصل وسائر النسخ: (وهو)، ولعل الصواب حذف الواو كما أثبتناه من الفتاوى (٢١٥/١٨).

(١٠٢) سبق تخريجه.

الحديث إنما يرويه بلفظ «الْقَبْل»، كالحميدي والبغوي وابن الاثير.

وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرُّض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق. وأيضًا: فإنه يقال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» أو «معهُ» أو «غيره»، و«كان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء».

فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، و«خلق السموات والأرض» رُوي بالواو وبثم، فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

وأيضًا: فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يُجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر فهو مخطئ قطعًا، ولم يأت في الكتاب ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يُظن أنه معنى الحديث، ولم يُرد «كان الله ولا شيء معه» مجردًا، وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يُظن أن معناه الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائمًا عن الفعل حتى خلق السموات والأرض.

وأيضًا: فقله عليه السلام: «كان الله ولم يكن شيء قبله، -أو معه، أو غيره- وكان عرشه على الماء» لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً؛ لأن قوله: «وكان عرشه على الماء» يرد ذلك، فإن هذه الجملة وهي «وكان عرشه على الماء» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فَعَلِمَ أن المراد: ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ مَاجٍ:

□ قوله: «قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ»:

● يُوصَفُ سُبْحَانَهُ بِالْقَدَمِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَخْبِرُ عَنْهُ بِذَلِكَ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي

«البدائع»^(١٠٣)، «وباب الإخبار أوسع من باب الصفات التوقيفية»، وأهل العلم لم يذكروا لفظة «القديم» في الأسماء الحسنى، ولكنهم يُخبرون عنه سبحانه بذلك. قال في «النونية»^(١٠٤):

وهو القديم فلم يزل بصفاته
سبحانه متفرداً بل دائم الإحسان
قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَرَّاكُ:

□ قوله: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ - مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ -: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ. وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»:

● يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «نَقُولُ» هذا شروع في بيان ما قصد إليه. «نَقُولُ» نحن أهل السنة، هو يعبر عن نفسه، وعمن ذكر من الأئمة وغيرهم من أئمة الدين «نَقُولُ» بآلِستنا «مُعْتَقِدِينَ» بقلوبنا، فجمع بين الإقرار باللسان، والاعتقاد بالجنان «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ» يعني نقول في موضوع التوحيد، والأصل في معنى التوحيد: جعل الشيء واحداً، واعتقاده واحداً، والمراد بتوحيد الله؛ يعني: في شأن وحدانيته تعالى، واعتقاد تفرد، فهو تعالى واحد، والتوحيد هو: الإيمان بأنه سبحانه وتعالى واحد في ربوبيته وإلهيته وأسمائه وصفاته، وتخصيصه وإفراده بالعباد، هذا هو توحيد الله.

فالتوحيد: اعتقاد العبد وفعله.

أما الوحدانية: فصفة الرب تعالى كما يدل على ذلك اسمه الواحد والأحد فهو واحد في كل شئونه سبحانه وتعالى.

والله تعالى يوحد نفسه بمعنى أنه يثني على نفسه بذلك، ويعلم عباده بأنه واحد، كما قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨] فهذه شهادة منه تعالى لنفسه بالوحدانية تتضمن علمه بأنه واحد، وذكره لنفسه بتفرد بالإلهية، وأمره عباده بذلك، وقد ذكر ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ في الشرح كلاماً مستفيضاً على هذه الآية، وهو منقول من «مدارج السالكين» لابن القيم؛ فليرجع إليه.

(١٠٣) انظر: «بدائع الفوائد»، لابن قيم الجوزية (٢٦/١) مكتبة نزار مصطفى الباز.

(١٠٤) انظر: «النونية» (ص ١٩٨).

يقول: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ»: هذا فيه تنبيه على أنه لا بد من الجمع بين اعتقاد القلب وإقرار اللسان، فلا يكفي أحدهما دون الآخر؛ بل لا بد في التوحيد من اعتقاد القلب وهو: العلم والتصديق الجازم بأنه تعالى واحد، وإقرار اللسان بذلك. ثم يقول: «بِتَوْفِيقِ اللَّهِ»: هذه لها دلالة عظيمة، وهي: أن إيماننا وقولنا واعتقادنا إنما يتحقق لنا بتوفيقه سبحانه وتعالى وهدايته، فنحن نقول ونعتقد ما نعتقده بتوفيقه سبحانه، وهذا يتضمن الإيمان بالشرع والقدر جميعاً.

«أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»: هذا هو ما نقوله وما نعتقده في وحدانية الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ» واحد: اسم من أسمائه تعالى جاء في القرآن مقروناً باسمه القهار ﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ۝١٦٦﴾ [الرعد: ١٦٦]، ﴿أَزْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ۝٣٩﴾ [يوسف: ٣٩]، وجاء غير مقرون به قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ۝١٦٣﴾ [البقرة: ١٦٣] ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

والوحدة تنافي الشريك، وقد أكدها بقوله: «لَا شَرِيكَ لَهُ»، فهو متفرد عن الشركاء، فهو الربُّ ولا ربَّ غيره، فهو رب كل شيء، فهو واحد في ربوبيته، في أفعاله، فلا خالق ولا رازق ولا مدبر لهذا الوجود سواه، وهو واحد في إلهيته فلا إله غيره، ولا شريك له، ولا معبود بحق سواه، وهو واحد في أسمائه وصفاته، فلا شبيه له في شيء من صفاته وأفعاله.

إذا؛ هذه الجملة «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ» ضمنها المؤلف أصل الدين، وهو التوحيد، فالتوحيد بكل معانيه هو أصل دين الرسل من أولهم إلى آخرهم، خصوصاً توحيد العبادة.

وقد أخبر سبحانه وتعالى عن الرسل إجمالاً وتفصيلاً بذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ۝٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وأخبر عن أنبيائه: نوح وهود وصالح وشعيب أنهم قالوا لأقوامهم:

﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٢٣، والأعراف: ٦٥، ٧٣، ٨٥].

فالتوحيد هو أصل دين الرسل، وهو أول واجب على المكلفين مع شهادة أن محمدًا رسول الله، كما قال ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١٠٥)؛ لأن الشهادتين متلازمتان لا تصح إحداهما إلا بالأخرى، فلا بد منهما جميعًا، ولهذا قال النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله»^(١٠٦) فعد هذه الشهادة واحدًا من المباني الخمسة.

فالكافر الأصلي أو النصراني أو اليهودي أو المشرك إنما يدخل في الإسلام بإقراره بالشهادتين: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، مع التزامه بالشرائع الأخرى كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَاحْزَنْكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] وقال بعض أهل الكلام: إن أول واجب هو النظر، ويريدون بالنظر التفكير في الأدلة الكونية مثلاً، فقالوا: إن أول واجب هو النظر، وبعضهم تنطع وقال: بل أول واجب القصد إلى النظر، وأقبح من هذه وذاك قول من قال منهم: إن أول واجب هو الشك! يعني أول واجب أن يشك الإنسان في الحقائق، فيشك في وجود الله وفي إلهيته، ثم بعد ذلك ينظر في الأدلة!

بس ما قالوا أن جعلوا الكفر هو أول واجب؛ لأن الشك بالله كفر. وهذه الأقوال ظاهرة الفساد والبطلان.

والنظر مشروع لكن لا يقال: إنه أول واجب، وقد ندب الله العباد إلى النظر، فمن كان عنده توقف أو شك مثل حال الكفار فعليه أن ينظر ويتأمل في الأدلة، وينظر في الآيات ويتفكر ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾

(١٠٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١٠٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨)، وَمُسْلِمٌ (١٦)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

[الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [الروم: ٨].

والنظر من الأسباب التي يقوى بها إيمان المؤمن، ولهذا أثنى الله على أوليائه أولي الأبواب بالتفكر في المخلوقات ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١] وكان النبي ﷺ إذا قام من الليل يرفع بصره إلى السماء، ويقرأ هذه الآيات ويتفكر، فالتفكر في الآيات الكونية، والتدبر للآيات الشرعية القرآنية هما من روافد الإيمان، ومما يسقي شجرة الإيمان فالإيمان يزيد بالتفكر في آيات الله.

المقصود: أن النظر مشروع، لكن لا يقال: إنه أول واجب، بل أول واجب هو شهادة أن لا إله إلا الله.

وقول المؤلف: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ» فيه تنزيه لله عن الشريك والله تعالى نزه نفسه عن الشركاء في مواضع ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣]، وفي الآية الأخرى ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذَ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ﴾ [الإسراء: ١١١]، أي: لا شريك له في ملكه ولا شريك له في تدبيره، ولا شريك له في إلهيته، ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣] وقد قيل في هذه الآية: «إنها تقطع عروق شجرة الشرك من القلب»، فليس لشرك المشركين أي: شبهة يمكنهم التعويل عليها فكلها باطلة، فشركاؤهم لا يملكون مثقال ذرة، وليس لهم شرك في ذرة من السموات والأرض، وليس أحد منهم معيناً لله، ولا أحد منهم يملك أن يشفع عند الله إلا بإذنه.

حتى الملائكة لا أحد منهم يشفع عند الله إلا بإذنه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

وفي هذا المقام يحسن ذكر أقسام التوحيد، فأهل السنة والجماعة يقسمون التوحيد ثلاثة أقسام، ومنهم من يجعل التوحيد قسمين وهما طريقتان متفتتان لا منافاة بينهما، فمنهم من يقول: إن التوحيد ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات.

فأما توحيد الربوبية، فمعناه: توحيد الله في شئون الربوبية؛ كالخلق والرزق والتدبير والإحياء والإماتة، ولهذا يعبر عنه بتوحيد الرب بأفعاله، وذلك بالإقرار بأنه لا شريك له في أفعاله.

وتوحيد الإلهية: هو إفراد الله بالعبادة، هو الإقرار بأنه لا معبود بحق سواه، فهو الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه، وتحقيق ذلك بالفعل وهو: تخصيصه تعالى بالعبادة.

وتوحيد الأسماء والصفات: هو الإقرار بتفرد سبحانه وتعالى بما له من الأسماء والصفات، وأنه لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

أما من يجعل التوحيد قسمين -والعبارات تختلف لكن المؤدى واحد- فيقول: توحيد في المعرفة والإثبات، وبعبارة أخرى: توحيد في العلم والقول، أو: التوحيد العلمي الخبري، هذه كلها عبارات عن شيء واحد، هو التوحيد الاعتقادي العلمي المعرفي، وهذا القسم يشمل: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فاندرج قسمان من الثلاثة في هذا القسم؛ لأن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات كل منهما توحيد يتعلق بالعلم، فهو اعتقادي علمي فقط، والنصوص الدالة عليهما كلها نصوص خبرية، يعني من نوع الخبر؛ لأن الكلام قسمان: خبر وإنشاء.

القسم الثاني على الطريقة الثانية: توحيد الإلهية، أو توحيد العبادة، أو توحيد الإرادة والقصد والعمل، أو التوحيد الطلبي؛ لأن نصوصه طلبية، انظر سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص: ١-٤] تجدها جملاً خبرية، وكل نصوص

الأسماء والصفات خبرية، لكن الآيات الواردة في توحيد العبادة إنشائية ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] فلا منافاة بين الطريقتين، فمن يجعل التوحيد قسمين يُدرج توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات في توحيد المعرفة والإثبات الذي هو التوحيد العلمي الخبري، فلاحظ هذا ولا يشكل عليك تنوع التقسيم.

وهذا التقسيم مستمد من استقراء النصوص، وبعض أهل البدع يشنع على أهل السنة ويقول: إن هذا التقسيم مبتدع، وهذا تشنيع باطل، نعم العبارات والتقسيمات هي اصطلاح جديد كما قسم الفقهاء مثلاً أفعال الصلاة إلى: أركان وواجبات وسنن، أخذاً من الأدلة؛ لأن أفعال الصلاة ليست على مرتبة واحدة، وكذلك أفعال الحج: أركان وواجبات وسنن، أخذاً من الأدلة، فكذاك مسائل الاعتقاد تقسيمها مستمد من النصوص.

وقد دلت النصوص على وجوب توحيد الله في ربوبيته، وذلك باعتقاد أنه رب كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، هذا حق.

ودلت النصوص على وجوب اعتقاد أنه الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه كما قال تعالى في خطابه لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ كَرِيمٌ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وفي باب الأسماء والصفات قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

إذاً؛ هذا تقسيم مستمد من الكتاب والسنة، دال على أنه تعالى واحد في هذا كله.

وهل لهذا التقسيم ثمرة؟

نعم؛ بهذا عرفنا أن الإقرار بتوحيد الربوبية وحده لا يكفي، فإن المشركين كانوا مقرين بهذا التوحيد قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [القصص: ٢٥] لكنهم جعلوا مع الله آلهة أخرى، وعبدوا مع الله آلهة سواء، إذا؛ الانحراف الذي عندهم هو في توحيد العبادة، ولهذا قال أهل العلم: «إن توحيد العبادة هو الذي وقعت فيه الخصومة بين الرسل وأممهم» كما قال المشركون - لما قال لهم الرسول ﷺ: «قولوا: لا إله إلا الله» (١٠٧)-: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

وهؤلاء المبتدعة الطاعنون على أهل السنة في هذا التقسيم يقسمون التوحيد تقسيمًا مبتدعًا مشتملاً على الباطل، كما ذكر شيخ الإسلام عن كثير من أهل الكلام أنهم يقولون: «إن التوحيد اسم لثلاثة: توحيد الذات، وتوحيد الصفات، وتوحيد الأفعال، فيقولون: إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له»، والكلام على هذا يطول، ولكن خلاصة القول: أنهم أدخلوا في التوحيد على هذا التقسيم ما ليس منه، فأدخلوا في مسمى التوحيد نفي الصفات، وهذا إلحاد، وأخرجوا عن مسمى التوحيد توحيد العبادة فلا ذكر له عندهم، وأحسن ما يذكرون هو توحيد الربوبية، وهو توحيد الرب بأفعاله، فيقولون: هو واحد في أفعاله لا شريك له، وهو أن خالق العالم واحد، وهذا حق.

وقوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ»: نلاحظ أن الجمل التالية كأنها تفصيل للجملة الأولى، فالجملة الأولى فيها نوع من الشمول، والجمل التي تلتها تفصيل لها، من ذلك قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ» هذه الجملة قد دلت على نفي المثل عن الله، وأنه لا مثل له من خلقه، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وهذا نص في

(١٠٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٩٢/٣، ٣٤١/٤)، وَ الطَّبْرَانِيُّ (٤٥٨٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ رِبْعَةَ بْنِ عَبْدِ الدِّيْلِيِّ رضي الله عنه، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٢٠/٦): «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُهُ وَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ بِنَحْوِهِ، وَ «الْأَوْسَطُ» بِإِخْتِصَارِ بَاسَانِيدٍ، وَ أَحَدُ أَسَانِيدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ثِقَاتُ الرِّجَالِ» ١. هـ.

نفي مشابهة المخلوق للخالق، فلا شيء يماثله سبحانه، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]؛ أي: ليس أحد كفواً له، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأنه تعالى لا ند له ولا مثل له، والند والكفو والمثل والسامي ألفاظ متقاربة كلها تفسر بالنظير والتشبيه ونحو ذلك.

فقوله: «لَا شَيْءَ مِثْلُهُ» من اعتقاد أنه سبحانه وتعالى واحد لا شريك له، فمضمون هذه الجملة في الحقيقة يندرج في الجملة الأولى.

فيجب الإيمان بأنه تعالى موصوف بصفات الكمال، وأن إثبات صفات الكمال التي وصف الله بها نفسه ليست من التشبيه في شيء خلافاً للمعطلة من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم؛ فإنهم يزعمون أن إثبات الصفات تشبيه، فيفونها بهذه الشبهة، وبشبه أخرى لكن هذه من أشهر شبههم، فينفون عن الله ما وصف به نفسه زاعمين أن إثبات هذه الصفات يستلزم التشبيه، والله تعالى منزّه عن التشبيه، حقاً إنه منزّه عن التشبيه، ولكن ليس إثبات الصفات من التشبيه في شيء، وتسمية إثبات الصفات تشبيهاً من التلبيس والتمويه، وأصل هذه الشبهة قولهم: المخلوق يوصف بأنه عليم وأنه سميع وأنه بصير وأنه حي وأنه يرضى ويغضب ويحب، فلو أثبتنا هذه الصفات لله كان مماثلاً للمخلوق.

وقد رد عليهم أهل السنة واحتجوا عليهم بما يفحمهم، ومن ذلك أن يقال: يلزمكم أن تقولوا: إن وصفه تعالى بالوجود تشبيه، فالمخلوق موجود، وهذا ظاهر الفساد والبطلان، فالله تعالى موجود والمخلوق موجود، ولكلٍ منهما وجود يخصه، وليس الموجود كالوجود.

وإن كان بين الوجودين قدر مشترك، وهو مطلق الوجود الذي هو ضد العدم، ونقول مثل ذلك في سائر ما سمي ووصف به نفسه سبحانه، فالله تعالى الحي، والمخلوق الحي، قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩] ولكن ليس الحي

كالحي، فالله تعالى الحي بحياة تخصه وهي الحياة التامة الواجبة التي لا يعتريها نقص ولا نوم ولا سنة ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] والمخلوق يوصف بالحياة التي تناسبه وهي الحياة المحدثة بعد موت والمتبوعة بالموت، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] وهي حياة ناقصة موهوبة للمخلوق، فالله هو الذي يحيي ويميت، وأما حياة الرب فليست كحياة المخلوق، بل حياة لازمة لذاته، وهي أكمل حياة.

وإن اتفق الاسمان عند الإطلاق بمعنى أن كلاً من الاسمين يدل على الحياة التي تقابل الموت، فليس الحي كالحي، وقل مثل هذا في بقية الأسماء والصفات. إذا؛ إثبات الأسماء والصفات لله لا يقتضي تشبيهها، والقدر المشترك بين اسم الخالق واسم المخلوق أو بين صفة الخالق وصفة المخلوق ليست من التشبيه في شيء، فإن القدر المشترك لا يمكن نفيه عن الموجودات، فكل الموجودات تشترك في مطلق الوجود، وكل الأحياء تشترك في مطلق الحياة، وكل المحسوسات تشترك في مطلق الحس، كما بين ذلك أهل العلم وبسطوه.

وقوله: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ» فيه نفي العجز عن الله المنافي لكمال قدرته سبحانه، وقد صرح الله سبحانه وتعالى بذلك في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكُنُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذِيهِ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ يعني: لا يتعبه ولا يشق عليه ولا يلحقه كلل ولا تعب ولا إعياء، وذلك لكمال القدرة.

فالله تعالى يوصف بنفي النقائص؛ كالسنة والنوم واللغوب والعجز والظلم والغفلة والنسيان، لكن كل ما يوصف الله به من النفي فإنه متضمن لإثبات كمال، هذه قاعدة،

فالله تعالى لا يوصف بنفي محض لا يدل على ثبوت؛ فإن النفي المحض ليس فيه مدح، وإنما المدح في النفي المتضمن للكمال.

فكل ما جاء في صفات الكمال من النفي فإنه متضمن لإثبات كمال الضد، قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفي السنة والنوم متضمنة لكمال حياته وقيوميته، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] متضمن لإثبات كمال قدرته ونهاية قوته، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبا: ٣] يتضمن كمال العلم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] يتضمن كمال العدل، وقوله تعالى: ﴿وَوَدَّعَلَّ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] يتضمن كمال الحياة، وكذلك نفي العجز يتضمن كمال القدرة.

أما المعطلة فإنهم يصفونه بالنفي المحض؛ لأنهم قد يقولون: إن الله لا يجهل، وقد يقولون: إن الله لا يعجز، فيصفونه بالنفي، لكنهم لا يشبتون الأضداد، فيصفونه بالنفي المحض.

ولهذا جاء في المناظرة التي جرت بين عبدالعزيز الكناني رَحِمَهُ اللهُ وَبَيْنَ بَشَرِ الْمَرْيَسِيِّ أَنَّهُ لَمَّا طَالَبَهُ بِوَصْفِ اللَّهِ بِالْعِلْمِ قَالَ: أَقُولُ: اللَّهُ لَا يَجْهَلُ! لِأَنَّهُ عِنْدَهُ أَنْ نَفْيِ الْجَهْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ عِلْمٍ، فيقول: الله لا يجهل.

فهذه قاعدة لا بد من ملاحظتها، وهي: أن الله موصوف بالإثبات والنفي، إثبات الكمال ونفي النقائص والعيوب والآفات ومماثلة المخلوقات، فإثبات الكمالات يتضمن نفي أضعافها، فوصفه بالعلم يتضمن نفي الجهل عنه ونفي النسيان ونفي الغفلة، ووصفه بالسمع والبصر يتضمن نفي الصمم والعمى عن الله، قال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا»^(١٠٨)، فالتصوص اشتملت على وصف الله بالكمالات، وعلى تنزيهه عن النقائص، فالله تعالى موصوف بالإثبات والنفي، فيجب إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الأسماء والصفات من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وتنزيهه تعالى عن النقائص بنفي ما نفاه عن نفسه ونفاه

(١٠٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٠٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٠٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

عنه رسوله ﷺ.

قال المؤلف: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»: هذه كلمة التوحيد، ولما سبق ذكر الاسم الشريف الذي هو لفظ الجلالة «الله» رد المؤلف الضمائر إلى ذلك الاسم الظاهر، وهذه الكلمة يأتي فيها ذكر الله بالاسم الظاهر، وبضمير المتكلم والمخاطب والغائب، قال تعالى لموسى ﷺ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وقال يونس ﷺ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] فإذا خاطب الإنسان ربه قال: لا إله إلا أنت، وإذا كان يخبر يقول: لا إله إلا الله، أو يقول: لا إله إلا هو، أو يقول: لا إله غيره.

أما إذا أراد أن يذكر ربه فيقول: لا إله إلا الله، سبحان الله، والحمد لله، فيأتي بالاسم الظاهر ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]. وأما الذكر باللفظ المفرد أو بالضمير فهو ذكر مبتدع كما يفعل الصوفية يذكرون الله بالاسم المفرد «الله» ويكررونه، أو «هو» ويكررونه، ويعتبرون هذا ذكراً! وهذا ذكر مبتدع باطل لغّة وعقلاً وشرعاً، فقول: «هو هو» أو «الله الله» ليس فيه ذكر، ولا إيمان، ولا كفر، فكلمة «الله» وحدها لا تفيد حكماً بالنسبة للعبد، فمن سمعناه يقول: «الله» لا نقول: إنه يذكر ربه، ولا نقول: إنه يسبح.

فكلمة «الله» يقولها الموحّد إذا جعلها في كلام مركّب فيقول: «سبحان الله» أو «لا إله إلا الله» أو «الله أكبر»، ويقولها الكافر إذا قال: الله لا وجود له، فيكون بهذا كافراً ملحدًا.

إذاً: يجب أن يكون الذكر بالجملة التامة: لا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، والله أكبر.

«وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» إله على وزن فعال بمعنى: مفعول، مثل كتاب بمعنى: مكتوب، فإله بمعنى: مألوه، من أله يألوه بمعنى: عبد، فمعنى: «لا إله إلا الله» أي: لا معبود إلا الله، أو لا معبود غير الله، لكن يردّ على هذا بأن في الكون معبودات كثيرة مثل آلهة المشركين، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوتُ﴾ ١ ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ٢ ﴿الْكَافِرُونَ: ١، ٢﴾، وقال تعالى: ﴿أَجْعَلِ آلِهَةً إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥] فلهم معبودات، إذاً:

هذا التقدير لا يستقيم، والصواب أن يقدر: لا إله حق، أو: لا معبود بحق، أما المعبودات بباطل؛ فهي منتشرة في الأرض، كل طائفة لهم معبود، ويقول الله تعالى لهم يوم القيامة: «لتتبع كل أمة ما كانت تعبد»^(١٠٩)، فمنهم من يعبد الشمس، ومنهم من يعبد القمر، ومنهم من يعبد البقر، ومنهم من يعبد الأصنام المختلفة، ومنهم من يعبد الصليب، لكن لا معبود بحق إلا الله سبحانه وتعالى.

إذا؛ كلمة التوحيد مركبة من النفي والإثبات، نفي الإلهية بحق عن كل أحد إلا الله، فالله تعالى هو الإله الحق، وكل معبود سواه باطل، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنْتَ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] فالنفي هو الكفر بالطاغوت، والإثبات هو الإيمان بالله قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ف «لا إله إلا الله» تتضمن الإيمان بالله والكفر بالطاغوت، وتتضمن التولي لله ومحبه وإجلاله، والبراءة من كل معبود سواه كما قال الخليل لأبيه وقومه: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [٦] إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ [٧] [الزخرف: ٢٦، ٢٧] وفي آية أخرى يقول: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [٥٥] أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ [٥٦] فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِيَ الْإِلَهِ الْعَلَمِينَ [٥٧] [الشعراء: ٧٥-٧٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ ادْعُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] فما بعث الله به رسله متضمن لمضمون هذه الكلمات، فقله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] هو معنى «لا إله إلا الله» ف«اعبدوا الله» مقتضى الإثبات، و«اجتنبوا الطاغوت» مقتضى النفي، فمعنى هذه الآية آمنوا بالله وخصوه بالعبادة، واجتنبوا عبادة ما سواه واكفروا به.

□ قوله: «قَدِيمٌ بَلَا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بَلَا انْتِهَاءٍ، لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ»:

● لَمَّا ذَكَرَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ بَعْضَ مَا يَجِبُ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ مِنَ الشَّرِيكَ

(١٠٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠٦)، وَمُسْلِمٌ (١٨٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والشبيه والعجز، ذكر أن مما يجب إثباته لله القدم والدوام -أي: دوام الوجود أزلاً وأبداً -، فهو تعالى دائم أزلاً وأبداً، فلا ابتداء ولا نهاية لوجوده.

والقديم في اللغة ضد الحديث، كما قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ ٥٩﴾ [يس: ٣٩]، وقال عن إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ٧٥﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]، وأصل القديم المتقدم على غيره فيشمل التقدم المطلق، والتقدم النسبي؛ فالتقدم النسبي للمخلوقات، فبعضها متقدم على بعض، وأما التقدم المطلق فهو لله تعالى، فهو سابق في وجوده لكل شيء، ولا بداية لوجوده، ولهذا احتاج المؤلف أن يقول: «بِلاَ اِبْتِدَاءٍ». ويقال: أزلي، فالأزل: هو الماضي الذي لا حد له، فالأزل والأبد متقابلان هذا في الماضي، وهذا في المستقبل.

وهذان الوصفان حق؛ فالله تعالى دائم البقاء أزلاً وأبداً، لكن ليس هذا الاسمان من أسمائه الحسنی التي يثنى عليه بها، ويدعى بها، فلا يقال: يا قديم، أو سبحان القديم، كما لا يقال: يا موجود، أو سبحان الموجود؛ فإن هذا لا يحصل به التخصيص والتعيين؛ بل يقال: سبحان الله، سبحان ذي الملك والملكوت، والعزة والجبروت، سبحان الحي الذي لا يموت.

فإن القديم والدائم لم يردا في الكتاب والسنة، وإنما الوارد: الأول والآخر، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٢٠﴾ [الحديد: ٣]، وفي السنة - في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم -: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(١١٠). فهذا الحديث يفسر الآية.

فهذان اسمان من أسمائه الحسنی التي سمى الله بها نفسه، وسماه بها رسوله صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق به.

وغلب على أهل الكلام إطلاق لفظ «القديم» على الله تعالى فيقولون: هذا يجوز

(١١٠) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧١٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٥١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على القديم، وهذا لا يجوز على القديم؛ فجعلوه اسمًا لله تعالى، وهذا من أغلاطهم، والواجب أن يقولوا: هذا يحوز على الله؛ فالله هو اسم رب العالمين.

لكن القديم والدائم يصح الإخبار بهما عن الله، مثل أن تقول: الله موجود، والله شيء، والله له ذات، والله قديم، والله دائم، لكن لا تقل: من أسمائه «قديم» بل من أسمائه «الأول» قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ففي الدعاء إنما يدعى الله بما سمى به نفسه، أو سماه به رسول الله ﷺ.

قوله: «لَا يَفْنَىٰ وَلَا يَبِيدُ»: هذه تأكيد لقوله: «بِلَا انْتِهَاءٍ»، ومن أجل تحصيل السجع مع ما بعده، والفناء والبيد معناهما واحد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، وقال الكافر صاحب الجنة: ﴿مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣٥]، فهو سبحانه وتعالى «لَا يَفْنَىٰ وَلَا يَبِيدُ»، وإنما الذي يفنى الخلق.

□ قوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ»:

● فإنه تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، فهو رب كل شيء، وهو الخالق لكل شيء، ما شاء الله كونه لا بد أن يكون ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وما لم يشأ لا يكون أبدًا. إذا؛ كل ما يجري في الوجود من: حركات الأفلاك، وجريان النجوم، والشمس والقمر، وتقلب الليل والنهار، وأمواج البحار بمشيئة الله، وكل ما يقع من العباد؛ فما تلفظ ولا تحرك شفيتك إلا بمشيئة الله، ولا تفتح عينك إلا بمشيئة الله ولو شاء الله ما فتحت عينك.

والإرادة في قوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ»: هي الإرادة الكونية الشاملة للوجود، ونقول: الإرادة الكونية؛ لأن الإرادة المضافة لله نوعان: إرادة كونية، وإرادة شرعية. فمن شواهد الإرادة الكونية: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ فَمِثْلُ شَيْءٍ يَنْصُرُهُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ فَمِثْلُ شَيْءٍ يَخِلُّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقوله: ﴿هُدًى وَنُورٌ﴾ [هود: ١٠٧] وقوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٦]، وفي معناها المشيئة ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ﴾ [الحج: ١٨] ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣] فالإرادة الكونية بمعنى المشيئة تمامًا.

والإرادة الشرعية من شواهدها: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]. فهذه إرادة شرعية.

والفرق بين الإرادتين من وجوه:

الأول: أن الإرادة الكونية: عامة لكل ما يكون لا يخرج عنها شيء، فتشمل ما يحبه الله وما يبغضه الله.

فإيمان المؤمنين وطاعة المطيعين، وكفر الكافرين ومعصية العاصين، كل ذلك بإرادته الكونية.

وأما الإرادة الشرعية: فإنها تختص بما يحبه الله سبحانه وتعالى.

إذاً؛ الإرادة الكونية عامة، وهذه خاصة.

الإرادة الكونية لا تستلزم المحبة، وأما الإرادة الشرعية فإنها تستلزم المحبة.

والفرق الثاني: أن الإرادة الكونية لا يتخلف مرادها أبداً، وأما الإرادة الشرعية: فإنه لا يلزم منها وقوع المراد.

وتجتمع الإرادتان في إيمان المؤمن، فهو مراد الله كوناً، ومراداً شرعاً، فهو مراداً بالإرادتين.

وتنفرد الإرادة الكونية في كفر الكافر ومعصية العاصي، فهو مراداً بالإرادة الكونية لا الشرعية، إذ ليس ذلك بمحبوب بل مسخوط ومبغوض لله سبحانه.

وتنفرد الإرادة الشرعية في إيمان الكافر الذي لم يقع؛ لأننا نقول: إنه مراد من أبي جهل أن يؤمن بالإرادة الشرعية، لكنه لم يقع.

لكن الإرادة الشرعية لا تفسر بالمشيئة، فلا نقول: إن الله شاء الإيمان من أبي جهل، لكن نقول: إن الله أراد منه الإيمان يعني: الإرادة الشرعية، وأمره بالإيمان: الأمر الشرعي.

وبهذه المناسبة، الصحيح: أن المشيئة لا تنقسم، فلا يقال: إن المشيئة نوعان:

شرعية وكونية.

بل المشيئة كونية فقط، وليس لمن قال: «إن المشيئة نوعان» ما يدل على قوله؛ بل هي عامة «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»^(١١١).

وتقسيم الإرادة إلى كونية وشرعية يجري مثله في معان متعددة في القرآن، فمما يضاف إلى الله الإذن، وهو: شرعي وقدري - والقدري هو الكوني - والقضاء، والتحريم، والبعث، والإرسال، وغيرها كلها يجري فيها هذا التقسيم.

فمثلاً: الإذن منه كوني وشرعي، قال الله تعالى في شأن السحرة: ﴿وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] فالسحرة لا يضرون أحداً بسحرهم إلا بإذنه الكوني.

وأما الإذن الشرعي فكقوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

والقضاء: قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] هذا قضاء كوني، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] هذا القضاء الشرعي.

والتحريم: قال تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: ١٢] هذا تحريم كوني، لكن قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] هذا تحريم شرعي.

المقصود: أن قول الطحاوي: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ» فيه تقرير وإثبات للإرادة الكونية، وفي هذا رد على المعتزلة؛ فإنهم ينفون الإرادة الكونية، ومن أصولهم الباطلة ما يسمونه العدل، ويدرجون فيه نفي القدر، ومن نفهم للقدر: نفهم عموم

(١١١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الدُّعَاءِ» (٣٤٣)، وَابْنُ السَّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٥٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (٤٠١/٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْكَلَمِ الطَّيِّبِ»، بِرَقْمِ (٢٨).

المشيئة، فعندهم أن مشيئة الله ليست عامة، فكل أفعال العباد عندهم ليست بمشيئة الله، فالإنسان يقوم ويعقد، ويذهب ويجيء، ويقاقل. كل ذلك ليس بمشيئة الله! تباً لهم تباً لهم، ما أضلهم، فقد أخرجوا عن ملك الله كثيراً مما في الوجود، ونسبوا رب العالمين إلى العجز، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

بل أفعال العباد لا خروج لها عن حكم سائر الموجودات، وكل الموجودات محكومة بمشيئة الله وقدرته سبحانه وتعالى.

□ قوله: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ»:

● هذا فيه تنزيه: أيضاً، وتقدم بعض ما يجب تنزيه الله تعالى عنه لكنه يشني، فيذكر بعض ما يجب تنزيه الله تعالى عنه، وما يجب إثباته له سبحانه وتعالى.

«لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ»: يعني الظنون والخيالات، فلا تبلغه ظنون الظانين، ولا خيالات المتخيلين، فلا يمكن للعباد أن يدركوا حقيقة ذات الرب أو شيء من صفاته بوههم وتخيّل أبداً.

«وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ»: العباد يعرفون ربهم بما هداهم سبحانه وتعالى به من الوحي، ومن الآيات الكونية، لكنهم لا يحيطون به علماً؛ لذلك قال: «لَا تُدْرِكُهُ»: الإدراك فيه من معنى الإحاطة، ولم يقل لا تعرفه الأفهام أو لا يعرفه العباد! لا، العباد يعرفون ربهم على حسب مراتبهم في معرفة ربهم لكنهم لا يحيطون به علماً، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠] والله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وهذا يتضمن

أن تخيل الإنسان وظنونه إنما هو مرتبط بما يعرفه، والله تعالى ليس كمثله شيء.

ويقول بعض المتكلمين: «كل ما خطر ببالك، فإن الله تعالى بخلاف ذلك»، وهذا كلام مبتدع لم يأت في نص من كتاب ولا سنة، فيجب أن يحكم عليه بحكم الألفاظ المبتدعة المجعولة.

«كل ما خطر ببالك»: إن أراد من الكيفيات فصحيح، والله بخلاف ذلك؛ لأن كل ما يخطر ببالك من الكيفيات فإنه راجع إلى شيء من المخلوقات، والله تعالى بخلاف ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

كيفية ذات الرب وكيفية صفاته لا سبيل للعباد إلى معرفتها. أما ما خطر ببالك من أنه فوق السموات فهذا علم وحق، وليس بخاطر، ويجب الإيمان بأنه فوق السموات، وما يخطر ببالك أنه سبحانه وتعالى ينزل كما أخبر الرسول ﷺ فهذا حق، فكل ما يخطر ببالك من المعاني الثابتة فهو حق. إذاً؛ هذا التعبير لا يصح على الإطلاق، فهو لفظ مبتدع مجمل، فلا بد فيه من التفصيل، فالخواطر إما أن تكون مما يعلم بطلانه، أو مما يعلم صحته، أو مما لا يعلم صحته ولا بطلانه، فيمسك عنه، ولا يقال: إن الله بخلاف ذلك. قوله: «وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنْفَامَ»: أي: لا يشبه الناس، ولا يشبه شيئاً من المخلوقات. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرسالة التدمرية» -في تنزيه نفي المثل عن الله-: «فيعلم قطعاً أنه سبحانه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكة ولا السموات ولا الكواكب، ولا الهواء ولا الماء ولا الأرض، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم، ولا غير ذلك، بل يُعلم أن حقيقته عن مماثلة شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأما مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر؛ لأنه تعالى ليس كمثله شيء.

«لَا يُشَبِّهُ الْأَنْفَامَ»: في حاشية شرح ابن أبي العز أن في بعض النسخ «ولا يشبهه الأنام» وكأن الشارح ابن أبي العز رجح هذه النسخة، وعندي أن الصواب بدون الضمير «ولا يشبه الأنام» لأنك إذا قلت: «ولا يشبهه الأنام» لا يكون في العبارة معنىً جديداً يختلف عن قوله: «لا شيء مثله»، ف«لا شيء مثله» نفى لتمثيل المخلوق بالخالق.

والتمثيل الذي يجب نفيه عن الله نوعان:

تمثيل الخالق بالمخلوق، وتمثيل المخلوق بالخالق، وضابط ذلك: وصف الخالق بخصائص المخلوق هذا تشبيهٌ للخالق بالمخلوق، ووصف المخلوق بخصائص

الخالق تشبيهه للمخلوقين بالخالق.

إِذَا؛ فكل المشركين الذين اتخذوا مع الله آلهة أخرى قد شبهوا المخلوق بالخالق؛ لأنهم شبهوا ما يعبدونه برب السموات والأرض فجعلوا لذلك المخلوق ما هو من خصائص الرب وهو الإلهية.

وَمَنْ وصف الله بالفقر أو العجز والبخل -كما قالت اليهود- فقد شبه الخالق بالمخلوق؛ لأن الفقر والعجز والبخل من خصائص المخلوق.

إِذَا؛ فقول المؤلف: «ولا شيء مثله» هذا نفى لتمثيل المخلوق بالخالق، وقوله: «وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامَ»: نفى لمماثلة الخالق للمخلوق، فاختلف مدلول الجملتين، وأفادت الجملتان نفى التشبيه أو نفى التمثيل بنوعيه، وهذا هو الظاهر من مراد المؤلف.

□ قوله: «حَيٍّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ»:

● يقول رَحِمَهُ اللهُ -في ذكر بعض أسماء الرب وصفاته وتنزيهه عن ما يضادها-: «حَيٍّ»: أي: نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله «حَيٍّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ»: الحي القيوم اسمان من أسمائه الحسنى التي سمى بها نفسه.

فأما «الحي» فقد ورد في مواضع كثيرة في القرآن، وأما «القيوم» فقد ورد في ثلاثة مواضع مقروناً بالحي: في آية الكرسي، وأول سورة آل عمران، وفي سورة طه ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١] حتى قيل: إنهما «الاسم الأعظم».

وأما الحي فقد ورد غير مقرون بهذا الاسم ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥] فمن أسمائه الحسنى أنه الحي القيوم، واسمه الحي يدل على إثبات الحياة له، فهو الحي، والحياة صفته، فله الحياة التامة التي لا تشبه حياة المخلوق، الحياة المتضمنة لكل ما هو كمال للحياة، وهو القيوم، وقيل في معناه: إنه القائم بنفسه، فليس مفتقراً إلى غيره في وجوده، ولا في شيء من صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى، وقيل: بأنه القائم بالمخلوقات، فكل المخلوقات لا قيام لها، ولا وجود لها، ولا بقاء لها، ولا صلاح لها أبداً إلا به سبحانه، فهو المبدع الخالق لها، وهو الممجد لها

بما تحتاج، وهو المبقي لما شاء بقاءه، وهو القائم على كل نفس بما كسبت.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: إن هذين الاسمين يتضمنان جميع الصفات، فاسمه الحي يتضمن جميع الصفات الذاتية من: العلم، والسمع، والبصر، والقدرة، والعزة، والحكمة، والرحمة.

واسمه القيوم يتضمن جميع الصفات الفعلية من: الخلق، والتدبير، والإحياء، والإماتة، والإعزاز، والإذلال، والعطاء والمنع، والخفض والرفع. هذا معنى كلامه. والله تعالى لما ذكر هذين الاسمين أكد مضمونهما بقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فنفي السِنَةِ والنوم عن الله يتضمن ويؤكد كمال الحياة والقيومية؛ لأن النوم أخو الموت، والسِنَةُ التي هي مبادئ النوم نقص، وأكد ذلك في آية أخرى: ﴿وَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] فأثبت لنفسه الحياة، ونفى عنه كل ما يضاد الحياة. يقول المؤلف: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ». وهذا تفريق منه حين ربط نفي الموت بإثبات الحياة، ونفي النوم بإثبات القيوومية، وإلا فالله تعالى ربط نفي النوم بالاسمين جميعاً فقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لأن النوم ينافي كمال الاسمين، والصواب أن نقول: إنه تعالى حيٌّ لا يموت، ولا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم، فالموت والسِنَةُ والنوم كلها تنافي هذين الاسمين.

□ قوله: «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤَنَةٍ»:

● خالقٌ للخلق بدون حاجة إليهم، فالله لم يخلق الخلق ليتكثر بهم من قلة، أو يتعزز بهم من ذلة، أو يستغني بهم من فقر، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٥١ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ٥٢ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ٥٣ [الذاريات: ٥٦-٥٨] فهو الذي يطعم ولا يطعم، وهو الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ٥٣ ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ٥٤﴾ ٥٤ إِنَّ يَسَاءَ يَذْهَبُكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ حَدِيدٍ ٥٥ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ٥٦ [فاطر: ١٥-١٧].

فالخلق كلهم فقراء إليه في وجودهم، وفي جميع أحوالهم، وشئونهم، والله تعالى غني الغنى التام عن كل ما سواه.

«رَازِقٌ بِلَا مُؤُونَةٍ»: فالله هو الخالق الرازق ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠] رازق بلا مؤونة، أي: بلا كلفة ولا مشقة يرزق كل العباد ﴿وَكَايُنَ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [الاسراء: ٣١]، وفي «الصحيحين»: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار».

□ قوله: «مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ»:

● الله تعالى منزّه عن الخوف، فلا يخاف من أحد وهو فعال لما يريد، يميت من يشاء، فلو شاء أن يميت العالم كله؛ فإنه لا يخاف، فليس فوقه أحد؛ بل هو تعالى المالك لكل شيء.

ولعل مما يستشهد به في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَدَمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا﴾ [١٤] وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٥﴾ [الشمس: ١٤، ١٥].

«بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ»: سبيعت الأموات في اليوم الموعود ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ﴾ [١] لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢] [المطففين: ٤ - ٦] ﴿قُلْ إِنَّا لَأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٤٩]. يبعث الأموات من أولهم إلى آخرهم من غير أن تلحقه مشقة، ولهذا يقول سبحانه وتعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ: إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [١٦] [العنكبوت: ١٩] ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَبْعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨] ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ﴾ [الروم: ٢٧] وهذا في الاحتجاج على المكذبين بالبعث بأن الذي بدأ الخلق هو على الإعادة أقدر؛ إنما أريد به أنه أقدر في معقول الناس أن الإعادة أهون من البدء، ولكن بالنسبة إلى الله ليس في الأشياء هين وأهون، ولا يقال: إن الله على كذا أقدر منه على كذا، بل قدرته على كل شيء واحدة،

فقدرته تعالى على خلق السموات والأرض، أو خلقه لذرة من المخلوقات واحدة، بمعنى أنه لا يعجزه شيء، فليس شيء أهون عليه من شيء.

أما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فقد قيل: إن «أهون»؛ بمعنى: هين، وهو هين عليه، فيكون من أفعال التفضيل الذي على غير باب. كما يقول النحاة. أو إن هذا من خطاب العباد بما يعقلونه وما يدركونه، فالناس مفطرون على أن الإعادة أهون من الابتداء، فخطبوا على حسب معقولهم، ومفهومهم.

ولهذا احتج الله تعالى عليهم في إنكارهم للبعث بالنشأة الأولى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ. قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [٧٨] قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] والآيات في هذا كثيرة.

□ قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَّا كَانَ فِي صِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا»:

● «مَا زَالَ» و«لَا يَزَالُ»: فعلان يدلان على الاستمرار والدوام، ما زال يدل على الدوام في الماضي، ولا يزال في المستقبل، فالله تعالى ما زال ولا يزال موصوفًا بصفات الكمال في الأزل والقدم الذي لا نهاية له، ولا يزال كذلك موصوفًا بصفاته سبحانه وتعالى.

«قَبْلَ خَلْقِهِ»: قبل وجود الخلق. «لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ»: يعني لم يزد بوجودهم. الله تعالى لم يزد بوجودهم شيئًا من كماله لم يكن قبل خلقهم ووجودهم؛ بل زال موصوفًا بصفات الكمال، ولا يتوقف في شيء من صفات الكمال على وجود شيء من المخلوقات.

«وَكَمَّا كَانَ فِي صِفَاتِهِ أَزَلِيًّا»: أزلي نسبة للأزل، والأزل: يقابل الأبد، والأبد: المستقبل الدائم الذي لا نهاية له، ويقال: للموصوف: هذا أزلي أبدي.

«وَكَمَّا كَانَ فِي صِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا»: أفاد في هذه الجملة أن الله تعالى موصوف بصفات الكمال أزلاً وأبداً، لا يتجدد له شيء من الكمال لم يكن، ولا يعدم شيئاً

من كماله، فهو سبحانه وتعالى الموصوف بصفات الكمال على الدوام أزلاً وأبداً.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣].

و«كان» في مثل هذا تفيد الاستمرار، كان ولا يزال؛ لأن حدوث الكمال يستلزم سبق النقص، والله تعالى منزّه عن النقص، فحياته لم تسبق بموت -تعالى الله-، وعلمه لم يسبق بجهل، فلا يقال: إنه تعالى علم بعد أن لم يكن عالماً، وكان سميعاً بعد أن لم يكن، أو بصيراً بعد أن لم يكن -تعالى الله-، فهذا شأن المخلوق، فهو الذي كان بعد أن لم يكن، وتكلم بعد أن لم يكن متكلماً، أما الخالق سبحانه وتعالى فلم يزل عالماً، ولم يزل سميعاً بصيراً، عزيزاً حكيماً، غفوراً رحيمًا، حيّاً قيومًا، لم يزل فعلاً لما يريد، ولم يزل على كل شيء قدير، لم يزل متكلماً إذا شاء لما شاء ولا يزال كذلك.

وهذه كلمة عامة من المصنف في كل الصفات «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ»: لم يخص شيئاً من الصفات.

وصفات الله نوعان: صفات ذاتية؛ وهي: اللازمة لذات الرب -التي لا تنفك عن الذات- كالعلم، والسمع، والبصر، والحياة، والقدرة، والعزة، والرحمة، والقيومية، فهي صفات ذاتية.

وصفات فعلية؛ مثل: الاستواء على العرش، والنزول، والمجيء، والغضب.

فكل ما تستطيع أن تقول فيه «ما زال كذا» فهي ذاتية.

وضابط الصفات الذاتية والفعلية: «أن الذاتية لا تتعلق بها المشيئة، وأما الفعلية فتتعلق بها المشيئة».

فتقول: إن الله تعالى ينزل إذا شاء، واستوى على العرش حين شاء، ويحيي يوم القيامة إذا شاء، فهذه فعلية.

ولكن لا يصح أن تقول: إنه يعلم إذا شاء، ويسمع إذا شاء، وهو حيّ إذا شاء؛ لأن هذه الصفات من لوازم ذاته سبحانه وتعالى.

وهناك صفات ذاتية فعلية؛ مثل: الكلام، والخلق، والرزق.

فيصح أن تقول: إنه ما زال متكلمًا إذا شاء؛ لأن الكلام من جهة القدرة عليه معنى ذاتي، فيقال للمتكلم ما زال متكلمًا، وهو يتكلم بمشيئة، خلافًا لمن قال: إن كلام الله قديم مطلقًا.

والمعطلة المبتدعة أنواع:

الجهمية: نفوا كل الصفات -الذاتية والفعلية-، ولم يثبتوا إلا ذاتًا مجردة، وتبعهم المعتزلة في ذلك.

وهناك طوائف لفقوا واضطربوا؛ أخذوا من هذا في جانب، ومن هذا في جانب مثل: الكلائية الذين ينفون الصفات الفعلية، وهي المتعلقة بالمشيئة، وكذلك الأشاعرة ينفون كثيرًا من الصفات -الذاتية والفعلية- فيقولون: إنه تعالى لا تقوم به الأفعال الاختيارية.

والأفعال الاختيارية: هي المتعلقة بالمشيئة؛ مثل: النزول «فعل اختياري» يفعله الرب بمشيئته، والاستواء «فعل اختياري» يفعله الرب بمشيئته، والاستواء «فعل اختياري» يفعله الرب بمشيئته، والغضب والرضا والحب، فيغضب إذا شاء، ويرضى إذا شاء، ويحب من شاء إذا شاء.

ونفاة الأفعال الاختيارية بنوا مذهبهم على شبهة باطلة لا أصل لها.

قالوا: إنه تعالى منزّه عن حلول الحوادث، فيقال لهم: هذا لفظ محدث؛ فليس في القرآن ولا في السنة أن الله تعالى منزّه عن حلول الحوادث.

وهو أيضًا: لفظ مجمل يحتمل حقًا وباطلاً؛ فمن قال: الله منزّه عن حلول الحوادث، نقول له: ما معنى قولك: «منزّه عن حلول الحوادث»؟ فإن قال: الله منزّه أن يحل فيه شيء من المخلوقات.

نقول: نعم؛ هذا حق، الله لا يحل في ذاته شيء من مخلوقاته.

وإن قال: إنه منزّه أيضًا عن أن تقوم به الأفعال الحادثة التي تكون بالمشيئة.

نقول: هذا باطل، الله تعالى يفعل ما يشاء، إذا شاء، كيف شاء، فهو تعالى فعال

لما يريد.

وأهل البدع منهم من نفى الأفعال الاختيارية مطلقاً حَذَرًا مما أصْلَوْه؛ وهو نفي حلول الحوادث.

ومنهم من يثبت الأفعال لكن يقول: إنها لا تتعلق بها المشيئة؛ وهم الكلابية، فيقولون: إنه يتكلم ويغضب ويرضى لا بمشيئة؛ بل هذه الصفات قديمة، فهو لم يزل متكلمًا، وغاضبًا على من هو أهل للغضب، وراضيًا عن من هو أهل للرضا. والأشاعرة ينفون، ولا يثبتون إلا الصفات السبع على ما في إثباتهم من تذبذب واضطراب.

والجهمية والمعتزلة يقولون: إنه صار متكلمًا بعد أن لم يكن، وليس متكلمًا بمعنى أنه يقوم به الكلام، وإنما يريدون أنه خلق كلامًا؛ لأن الكلام عندهم مخلوق، والقرآن مخلوق، وصار فاعلاً بعد أن لم يكن، وليس معنى ذلك أنه يقوم به الفعل، وأنه يفعل فعلاً يقوم بذاته، ولهذا يقول ابن القيم في الشافية الكافية عن الجهم:

وقضى بأن الله ليس بفاعلٍ فعلاً يقوم به بلا برهان

فقضى بأن الله ليس بفاعلٍ فعلاً يقوم به؛ بل الفعل عند جهم، والمعتزلة، والأشاعرة هو نفس المفعول.

والحق المعقول أن الأمور ثلاثة: «فعل، وفاعل، ومفعول»، فالمفعول يقتضي فاعلاً، وفعلاً يقوم به، هذا هو الشيء البدهيُّ المعقول، ولا يعنى عن هذا إلا من لبس عليه، وغرست في قلبه الشبهات، وعاش على التقليد والتبعية.

وهؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم في نفي قيام الأفعال الاختيارية به سبحانه وتعالى قالوا: إنه يجب أن تكون لجنس المخلوقات بداية، وقبل هذه البداية يمتنع دوام الحوادث، أو تسلسل المخلوقات، أو دوام المخلوقات، أو حوادث لا أول لها، قالوا: هذا مستحيل، ممتنع لذاته، وإذا كان دوام الحوادث ممتنعاً؛ فالرب تعالى غير قادرٍ على أن يخلق في الأزل! لأن الممتنع لا تتعلق به القدرة. وكفى بهذا تنقُصاً

لرب العالمين.

ومن يقول: إن دوام الحوادث ممتنع، والرب لم يزل قادرًا عليها؛ فقد جمع بين النقيضين؛ لأن كونه قادرًا يقتضي أن يكون دوام الحوادث ممكنًا، فكأنه يقول: إن دوام الحوادث ممكن ممتنع، وهذا جمع بين النقيضين.

وجمهور المتكلمين على امتناع دوام الحوادث في الماضي.

لكن ينبغي فهم معنى دوام الحوادث، أو تسلسل الحوادث -أي: المخلوقات- أو حوادث لا أول لها، فمعناه: هل يمكن أن يكون ما من مخلوق إلا قبله مخلوق، وقبل المخلوق مخلوق، وقبل المخلوق مخلوق إلى ما لا نهاية له، هل هذا ممتنع؟ هذا هو معنى الكلام.

وفي تسلسل المخلوقات ثلاثة مذاهب:

قال جهم بامتناع دوام الحوادث في الماضي والمستقبل فجنس الحوادث عنده لها بداية، ويمتنع دوامها في المستقبل، ولهذا قال بفناء الجنة والنار.

وجمهور المتكلمين قالوا بامتناع دوام الحوادث في الماضي، وجوازه في المستقبل.

وإقرارهم بدوام الحوادث في المستقبل حجة عليهم، والصواب هو: جواز دوام الحوادث في الماضي والمستقبل؛ لأنه جائز -أي: ممكن لا مانع منه-، فإذا كان الرب لم يزل على كل شيء قديرًا، فلم يزل الفعل ممكنًا، ومن يقول: إنه لم يخلق في الأزل فعليه الدليل.

والأمر الذي نقطع ببطلانه قول من يقول: بامتناع دوام الحوادث في الماضي.

أما إذا قيل: إنه ممكن، والله فعال لما يريد فهذا هو الحق، وأهم شيء أن تعلم أن هذا لا يستلزم محذورًا كما ظنَّ الظانون والجاهلون؛ لأنه على هذا التقدير -دوام الحوادث- معناه: أن كل مخلوق فإنه مسبوق بعدم نفسه. -أي: محدث بعد أن لم يكن- والله تعالى متقدم على كل شيء، مهما يفرض من مخلوقات متسلسلة فالله تعالى سابق لها، فكل مخلوق فالله تعالى خالقه، والمخلوق محدث والله تعالى لم يزل.

وهذه المسألة تُشكِّل على كثير من الناس؛ لكن يجب أن تؤمن بأن الله لم يزل على كل شيء قديرًا، ولم يزل فعالاً لما يريد، وإذا آمنت بأن الله لم تحدث له قدرة -أي: لم يصِر قادرًا بعد أن لم يكن قادرًا، ولم يصِر فعالاً بعد أن لم يكن فعالاً- حصل المطلوب سواء فهمت المسألة أو لم تفهمها.

وإذا استقر هذا في نفسك فهمت أنه يقتضي جواز وإمكان دوام الحوادث في الماضي، ما دام أن ربك لم يزل على كل شيء قديرًا، ولم يزل فعالاً لما يريد. والأصل المهم هو الإيمان بكمال ودوام قدرة وفاعلية الرب، وأنه تعالى لم يزل فعالاً لما يريد، ولم يزل على كل شيء قديرًا، هذا هو الذي يجب أن تستمسك به. والمسلمون هذه فطرتهم، وهذه عقيدتهم، ولا يتكلمون في مسألة التسلسل، لكن ألجأ إلى الكلام في ذلك أهل البدع المعطلة -الجهمية، والمعتزلة، والذين تأثروا بهم- حين تكلموا وقالوا: يمتنع دوام الحوادث!

فلزم بيان الحق، وهو أن الله تعالى لم يزل على كل شيء قديرًا، ولم يزل فعالاً لما يريد، ولم يزل خالقًا، ولم يزل قادرًا، وهكذا «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ». وبعد هذه الجملة العامة المجملة، ذكر الطحاوي جملاً تفصيلية.

قوله: «لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمِ «الْخَالِقِ»، وَلَا بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتِفَادَ اسْمِ «الْبَارِئِ»: هو الخالق والخلق ولو لم يخلق، والخالق البارئ اسمان من أسمائه الحسنين التي سمى بها نفسه ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

و«الْخَلْقِ»: يأتي بمعنى التقدير، وبمعنى الإيجاد.

و«الْبَارِئِ»: هو الذي يحدث الشيء من العدم إلى الوجود.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدًا لَا شَرِيكَ لَهُ»:

● «نَقُولُ»: أي: نعتقد في توحيد الله ﷻ.

والتوحيد لغة: مصدر وَحَدَ: إذا جعل الشيء واحدًا.

وشرعاً: أفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة، وترك عبادة ما سواه.

وأقسامه ثلاثة بالاستقراء من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهذا ما استقر عليه مذهب أهل السنة والجماعة، فمن زاد قسماً رابعاً أو خامساً فهو زيادة من عنده؛ لأن الأئمة قسّموا التوحيد إلى أقسام ثلاثة من الكتاب والسنة.

فكل آيات القرآن والأحاديث في العقيدة لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة:

الأول: توحيد الربوبية، وهو توحيد الله تعالى وإفراده بأفعاله، كالخلق، والرزق، والإحياء والإماتة، وتدبير الكون، فليس هناك رب سواه سبحانه وتعالى، رب العالمين.

القسم الثاني: توحيد الألوهية أو توحيد العبادة؛ لأن الألوهية معناها عبادة الله ﷻ بمحبته وخوفه ورجائه، وطاعة أمره، وترك ما نهى عنه، فهو أفراد الله تعالى بأفعال العباد التي شرعها لهم.

القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات، وهو إثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وتنزيهه عما نزه عنه نفسه، ونزّهه عنه رسوله ﷺ من العيوب والنقائص.

فكل الآيات التي تتحدث عن أفعال الله فإنها في توحيد الربوبية، وكل الآيات التي تتحدث عن العبادة والأمر بها والدعوة إليها فإنها في توحيد الألوهية.

وكل الآيات التي تتحدث عن الأسماء والصفات لله ﷻ فإنها في توحيد الأسماء والصفات.

وهذه الأقسام الثلاثة المطلوب منها هو توحيد الألوهية؛ لأنه هو الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، وقام من أجله الجهاد في سبيل الله، حتى يُعبد الله وحده، وتُترك عبادة ما سواه.

وأما توحيد الربوبية فلم ينكره أحد من الخلق، وذكر الله سبحانه وتعالى ذلك في آيات كثيرة، ذكر أن الكفار مُقرّون بأن الله هو الخالق الرازق، المحيي المميت، والمدبر، فهم لا يخالفون فيه.

وهذا النوع إذا اقتصر عليه الإنسان لا يُدخله ذلك في الإسلام؛ لأن النبي ﷺ قاتل الناس وهم يقرون بتوحيد الربوبية، واستحل دماءهم وأموالهم. ولو كان توحيد الربوبية كافياً لَمَا قاتلهم الرسول عليه الصلاة والسلام، بل ما كان هناك حاجة إلى بعثة الرسل، فدل على أن المقصود والمطلوب هو توحيد الألوهية، أما توحيد الربوبية فإنه دليل عليه، وآية له؛ ولذلك إذا أمر الله بعبادته ذكر خلقه للسموات والأرض، وقيامه سبحانه بشئون خلقه، برهاناً على توحيد الألوهية، وإلزاماً للكفار والمشركين، الذين يعترفون بالربوبية وينكرون الألوهية، ولما قال لهم النبي ﷺ: «قولوا: لا إله إلا الله» قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٣٥] وَيَقُولُونَ إِنَّا لَا تَارِكُونَ آلَ الْهِنَاءِ لِيَسَاعِرِ الْجُنُونَ﴾ [الصافات: ٣٥، ٣٦] فهم لا يريدون توحيد الألوهية، بل يريدون أن تكون الآلهة متعددة، وكلُّ يعبد ما يريد.

فيجب أن يُعلم هذا، فإن كل أصحاب الفرق الضالة الحديثة والقديمة، يركزون على توحيد الربوبية، فإنه إذا أقر العبد عندهم بأن الله هو الخالق الرازق، قالوا: هذا مسلم، وكتبوا بذلك عقائدهم، فكل عقائد المتكلمين لا تخرج عن تحقيق توحيد الربوبية والأدلة عليه.

وهذا لا يكفي، بل لا بد من توحيد الألوهية، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] يأمرهم الناس بعبادة الله وهي توحيد الألوهية. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

كل الآيات تأمر بتوحيد الألوهية، وتدعو إليه، وجميع الرسل دعوا إلى توحيد

الألوهية وأمروا به أمهم، ونهوههم عن الشرك، هذا هو المطلوب والغاية والقصد من التوحيد.

وأما توحيد الأسماء والصفات فأنكره المبتدعة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، على تفاوت بينهم في ذلك.

وقوله: نقول: -أي: يقول معشر أهل السنة والجماعة- في توحيد الله، معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له.

العقيدة والتوحيد بمعنى واحد، سواء سُميت عقيدة أو توحيداً أو إيماناً، فالمعنى واحد وإن اختلفت الأسماء.

قوله: «بتوفيق الله»: هذا تسليم لله ﷻ، وتضرُّع إلى الله، وتبرؤ من الحول والقوة، فالإنسان لا يزكي نفسه، وإنما يقول: بتوفيق الله، بمشيئة الله، بحول الله، هذا أدب العلماء رحمهم الله.

«إن الله واحد لا شريك له» هذا هو التوحيد، واحد في ربوبيته، واحد في ألوهيته، وواحد في أسمائه وصفاته.

□ قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ»:

● مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]؛ أي: شُبُهَاءَ ونُظَرَاءَ.

وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٥٦]؛ أي: مماثلاً يساميه سبحانه وتعالى، فالتمثيل والتشبيه منفيان عن الله ﷻ.

لا يشبهه أحد من خلقه، وهذا هو الواجب أن نثبت ما أثبتته الله لنفسه ونعتقد، ولا نُشَبِّهه بأحد من خلقه، ولا نُمِثِّله بخلقه سبحانه وتعالى، وهذا فيه رد على المشبهة الذين غلوا في الإثبات ويعتقدون أن الله مثل خلقه، ولا يُفَرِّقون بين الخالق والمخلوق، وهو مذهب باطل.

وفي مقابلة مذهب المعطلة الذين غلوا في التنزيه حتى نفوا عن الله ما أثبتته من الأسماء والصفات؛ فرارًا من التشبيه بزعمهم.

فكلتا الطائفتين غلت: المعطلة غلوا في التنزيه ونفي المماثلة، والمشبهة غلوا في الإثبات.

وأهل السنة والجماعة توسَّطوا؛ فأثبتوا ما أثبتته الله لنفسه على ما يليق بجلاله، من غير تشبيه ولا تعطيل على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نفى للتشبيه، وقولُه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ نفى للتعطيل، وهذا هو المذهب الذي يسير عليه أهل السنة والجماعة. ولهذا يُقال: المعطل يعبد عدماً، والمشبّه يعبد صنماً، والموحد يعبد إلهاً واحداً فرداً صملاً.

□ قوله: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»:

● هذا إثبات لكمال قدرته:

قال تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْنَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

والقدير معناه: المبالغ في القدرة، فقدرته سبحانه وتعالى لا يُعجزها شيء، إذا أراد شيئاً فإنما يقول له: كن فيكون.

- فهذا فيه إثبات قدرة الله ﷻ، وإثبات شمولها، وعمومها لكل شيء.

- أما العبارة التي يقولها بعض المؤلفين: «إنه على ما يشاء قدير» فهذه غلط؛

لأن الله لم يقيد قدرته بالمشيئة، بل قال: على كل شيء قدير، فقل ما قاله الله سبحانه وتعالى.

إنما هذه وردت في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]؛

لأن الجمع له وقت محدد في المستقبل، وهو قادر على جمعهم في ذلك الوقت،

أي: أهل السموات وأهل الأرض، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩].
□ قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»:

● هذا هو توحيد الألوهية. «لا إله» أي: لا معبود بحق «غيره». أما إذا قلت: لا معبود إلا هو؛ أو: لا معبود سواه، فهذا باطل؛ لأن المعبودات كثيرة من دون الله ﷻ، فإذا قلت: لا معبود إلا الله، فقد جعلت كل المعبودات هي الله، وهذا مذهب أهل وحدة الوجود، فإذا كان قائل ذلك يعتقد هذا فهو من أصحاب أهل وحدة الوجود، وأما إن كان لا يعتقد هذا، إنما يقوله تقليداً أو سمعه من أحد، فهذا غلط، ويجب عليه تصحيح ذلك، وبعض الناس يستفتح بهذا في الصلاة فيقول: ولا معبود غيرك؛ فيقال: لا معبود بحق؛ لأن الله معبود بحق، وما سواه فإنه معبود بالباطل، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

قوله: «قَدِيمٌ بَلَا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بَلَا انْتِهَاءٍ»:

● كما دل عليه قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(١١٢). لكن كلمة «قديم» لا تُطلق على الله ﷻ إلا من باب الخبر، أما من جهة التسمية فليس من أسمائه: القديم، وإنما من أسمائه: الأول، والأول ليس مثل القديم؛ لأن القديم قد يكون قبله شيء، أما الأول فليس قبله شيء، قال عليه الصلاة والسلام: «أنت الأول فليس قبلك شيء»^(١١٣).

لكن المؤلف رحمه الله احتاط فقال: «قديم بلا ابتداء»، أما لو قال: «قديم» وسكت، فهذا ليس بصحيح في المعنى.

□ قوله: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ»:

● الفناء والبيد بمعنى واحد؛ فالله سبحانه وتعالى موصوف بالحياة الباقية

(١١٢) سبق تخريجه.

(١١٣) سبق تخريجه.

الدائمة، قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

فالله لا يأتي عليه الفناء، قال سبحانه وتعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾

[القصص: ٨٨]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٦٦﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾

[الرحمن: ٢٦، ٢٧].

فله البقاء سبحانه وتعالى، والخلق يموتون ثم يُبعثون، وكانوا في الأول عدماً ثم

خلقهم الله، ثم يموتون ثم يبعثهم الله ﷻ، فالله سبحانه وتعالى ليس له بداية وليس له نهاية.

□ قوله: «ولا يكون إلا ما يُريد»:

● هذا فيه إثبات القدر وإثبات الإرادة؛ فلا يكون في ملكه ولا يحصل في خلقه

من الحوادث والكائنات إلا ما أَرَادَهُ سبحانه وتعالى بالإرادة الكونية: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ

إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فكل خير وكل شر فهو بإرادة الله

الكونية، فلا يخرج عن إرادته شيء.

وهذا فيه رد على القدرية الذين ينفون القدر، ويزعمون أن العبد هو الذي يخلق

فعل نفسه ويوجد فعل نفسه، تعالى الله عما يقولون، وهذا تعجيز لله، وأنه يكون في

خلقه ما لا يريده سبحانه وتعالى؛ فهذا وصف له بالنقص، فجميع ما يكون في الكون

من خير وشر فإنه بإرادته، فيخلق الخير لحكمة، ويخلق الشر لحكمة، فهو من جهة

خلقه له ليس بشر؛ لأنه لحكمة عظيمة، ولغاية عظيمة، وهي الابتلاء والامتحان،

وتمييز الخبيث من الطيب، والجزاء على الأعمال الصالحة، والجزاء على الأعمال

السيئة، له الحكمة في ذلك سبحانه وتعالى، لم يخلق ذلك عبثاً.

□ قوله: «لا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ»:

● فالله سبحانه وتعالى لا يُحاط به؛ فالله أعظم من كل شيء سبحانه وتعالى:

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عَلَمًا﴾ [طه: ١١٠]؛ فالله سبحانه يُعلم

ولكن لا يُحاط به؛ فالله أعظم من كل شيء، فلا يتخيله الفكر، ولا يجوز لإنسان أن

يقول في الله إلا ما قاله سبحانه عن نفسه، أو قاله عنه رسوله عليه الصلاة والسلام.

□ قوله: «وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ»:

● هذه مثل العبارة التي مضت، ولا شيء مثله، والأَنَامُ معناه: الخلق، فالحمد سبحانه وتعالى منزّه عن مشابهة الخلق: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] فهو سبحانه منزّه عن مشابهة خلقه، وإن كان له أسماء وصفات تشترك مع أسماء وصفات الخلق في اللفظ والمعنى، لكن في الحقيقة والكيفية لا تشابه بينهما.

□ قوله: «حَيٍّ لَا يَمُوتُ»:

● حياته كاملة لا يعترينا نقص ولا نوم: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] فنفى عن نفسه السَّيْنَةَ، وهي النوم الخفيف والنوم المستغرق^(١١٤)، ونفى عن نفسه الموت لكمال حياته سبحانه. والنوم والنعاس والموت نقص في الحياة، وهذه من صفة المخلوق، وحياة المخلوق ناقصة فهو ينام ويموت.

فالنوم كمال في حق المخلوق، نقص في حق الخالق؛ لأن المخلوق الذي لا ينام معتل الصحة، فهذا يدل على الفرق بين صفات الخالق وصفات المخلوق، والحي والقيوم: هاتان الصفتان مأخوذتان من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، الحي الذي له الحياة الكاملة، والقيوم صيغة مبالغة.

□ قوله: «قَيُّومٌ لَا يَنَامُ»:

● القيوم: هو القائم بنفسه والمقيم لغيره، القائم بنفسه فلا يحتاج إلى شيء، وغني عن كل شيء، المقيم لغيره، كل شيء فقير إليه يحتاج إلى إقامته له سبحانه

(١١٤) إشارة إلى ما أخرجه مُسْلِمٌ (١٧٩)، من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرْفَعُ إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

وتعالى، فلو لا إقامة الله للسموات والأرض والمخلوقات لتدمرت وفنيت، ولكن الله يقيمها ويحفظها ويمدها بما يصلحها.

فجميع الخلق في حاجة إليه ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا إِذِ انَّمَسَّكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].

□ قوله: «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ»:

● هو الذي خلق الخلق وهو ليس بحاجة إليهم، إنما خلقهم لعبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فخلقهم لا حاجة إليهم بأن ينصروه أو ليعينوه أو ليساعدوه سبحانه أو يحموه، إنما خلقهم لعبادته، وهم المحتاجون للعبادة؛ لتصلهم بالله وتربطهم بربهم، فالعبادة صلة بين العبد وربّه، فتقربه من الله، ويحصل بها من الله على الثواب والجزاء، فالعباد بحاجة للعبادة والله غني عنها ﴿إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨]، ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

□ وقوله: «رَازِقٌ بِلَا مُؤَنَّةٍ»:

● أي: هو القائم بأرزاق عباده، ولا ينقص ذلك مما عنده.

□ قوله: «مُمِيتٌ بِلَا مَحَاقَةٍ»:

● أي: يميت الأحياء إذا كملت آجالهم، لا لأنه خائف منهم ولكن ذلك لحكمته سبحانه وتعالى؛ لأن الحياة في الدنيا لها نهاية، وأما الآخرة فليس للحياة فيها نهاية، فإماتتهم ليس خوفاً منهم أو ليستريح منهم، ولو كانوا يكفرون به فإنه لا يتضرر بكفرهم، وإنما يضررون أنفسهم، لكنه هو يفرح بتوبتهم؛ لأنه يحب -ويريد- لهم الخير، فهو يفرح بتوبتهم وهو ليس في حاجة إليهم، إنما ذلك من لطفه وإحسانه.

□ قوله: «بَاعِثٌ بِلَا مَسْقَةٍ»:

● هذا من عجائب قدرته، أنه يميت الخلق ويفنيهم حتى يتلاشوا ويصيروا تراباً ورُفُفَاتًا، حتى يقول الجاهل: لا يمكن أن يعودوا! ولكن الله ﷻ يبعثهم من جديد

ويعيد خلقهم من جديد، وليس عليه في ذلك مشقة، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَعْسُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [القمان: ٢٨]. ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدُؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧].

فالمشركون أنكروا البعث استبعاداً منهم كما ذكر الله ذلك عنهم: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]. أول مرة، ليس لها وجود أصلاً، فأوجدها من العدم سبحانه وتعالى، فالذي خلقها من العدم أليس بقادر على إعادتها من باب أولى؟ هذا في نظر العقول، وإلا فإن الله سبحانه لا يُقاس بخلقه، إنما ذلك لضرب المثل: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧].

فهذا ردُّ على هذا الجاحد، قال تعالى: ﴿وَوَسَّيْ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨]، نسي أنه في الأول كان لا شيء ولا وجود له ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، نسي أن الله أوجده من عدم.

فهو يجمع هذه العظام المتفرقة، واللحوم الممزقة، والتراب الذي تحلل، وهذه الشعور المتبعثرة يعيدها كما كانت: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُم دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨] وهي نفخة البعث.

فالأولى: نفخة الصعق والموت، والثانية: نفخة البعث.

﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ﴾ أي: القبور ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ ٥١ ﴿قَالُوا يَوَيْلَاَنَا مِمَّنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢، ٥٣].

فالله قادر على كل شيء، وهذا رد على الكفار الذين يُعجزون الله عن إحياء الموتى وإعادتهم كما كانوا.

قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْعَعَ عَظَامَهُ﴾ (٣) ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ﴾ (القيامة: ٣، ٤).

﴿يَوْمَ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ (المعارج: ٤٣).

هذه قدرة الله وإرادته ومشيتته، لا يُعجزه شيء، لكن بعض المخلوقين يقيس الله بخلقه فيستبعد البعث؛ لأنه في نظره مستحيل، ولا ينظر إلى قدرة الله، ولم يقدر الله حق قدره، وهذا من الجهل بالله ﷻ.

□ قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ»:

● تقدم قول المصنف: «قديم بلا ابتداء»، فهو سبحانه وتعالى ليس قبله شيء، ومعنى ذلك: أنه متصف بصفات الكمال، فصفاته تكون أزلاً وأبداً، فكما أنه أَوَّلُ بلا بداية، فكذلك صفاته، فإنها تكون تابعة له سبحانه، فهي أولية بأولية الله سبحانه وتعالى، فلم يكن أولاً بلا صفات ثم حدثت له الصفات بعد ذلك كما يقوله أهل الضلال، الذين يقولون: لم تكن له صفات في الأزل ثم كانت له صفات؛ لئلا يلزم على ذلك تعدد الآلهة - كما يزعمون - أو تعدد القدماء، وتكون الأسماء والصفات شريكة لله في أوليته. فنقول: يا سبحان الله! هذا يلزم عليه أن يكون الله ناقصاً - تعالى الله - في فترة، ثم حدثت له الصفات وكمل بها، تعالى عما يقولون، ولا يلزم من قَدَمِ الصفات قَدَمُ الأرباب؛ لأن الصفات ليست شيئاً غير الموصوف في الخارج، إنما هي معاني قائمة بالموصوف، ليست شيئاً مستقلاً عن الموصوف، فإذا قلت مثلاً: «فلان سميع بصير، عالم فقيه، لغوي نحوي». فهل معنى هذا أن الإنسان صار عدداً من الأشخاص، فلا يلزم من تعدد الصفات تعدد الموصوف، كما يقوله أصحاب الضلال.

فالله سبحانه وتعالى ليس لصفاته بداية كما أنه ليس لذاته بداية، فيوصف بأنه الخالق دائماً وأبداً، وأما أفعاله سبحانه، فهي قديمة النوع حادثة الآحاد. فالله سبحانه وتعالى متكلم قبل أن يصدر منه الكلام، وخالق قبل أن يصدر منه الخلق. وأما أنه يتكلم ويخلق، فهذه أفعال متجددة، وهكذا.

□ قوله: «لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ»:

● أي: خلق الخلق، ولا نقول: لم يصِرْ خالقاً إلا بعد أن خلقهم، بل هو يسمى

خالقًا من الأزل، لا بداية لذلك، أما خلقه إنما هو متجدد.

□ قوله: «وكما كان بصفاته أزليًا، كذلك لا يزال عليها أبدية»:

● كما أنه موصوف بصفاته أزليًا، يعني: لا بداية لذلك، كذلك صفاته تلازمه -سبحانه- في المستقبل، فهو بصفاته أبدي لا نهاية له «أنت الآخر فلا بعدك شيء» بأسمائك وصفاتك، ولا يقال: إن هذه الصفات تنقطع عنه في المستقبل، بل هي ملازمة له سبحانه وتعالى.

□ قوله: «ليس مُنْذُ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ»:

● هذا توضيح وتكرار لما سبق.

□ قوله: «ولا يأخذُ البريةُ استفادَ اسمِ الباري»:

● من أسماء الله ﷻ: الباري؛ يعني: الخالق، برأ الخلق؛ يعني: خلقهم، فهو الباري، وهذا الاسم ملازم لذاته ليس له بداية.

قَالَ الْعَلَامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

□ قوله: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ -مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ-: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ...»:

● قوله: «نَقُولُ» هذا؛ لأنه لا يُكْتَفَى في الاعتقاد باعتقاد القلب، بل لا بد من قول

اللسان.

وأعظم قول اللسان وكافيهِ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ لأنَّ العقيدة الصحيحة اعتقادًا بالجنان، وقولٌ باللسان حتى يكون الإيمان صحيحًا، ثم امثال العمليات في الأمر والنهي.

وقوله: «مُعْتَقِدِينَ» هذه حال من «نَقُولُ»، يعني: أقول حال كوني معتقدًا هذا

الكلام، عاقدًا عليه قلبي، غير متردد فيه ولا مرتاب.

ف«مُعْتَقِدِينَ» ولو تأخرت فهي حال من الضمير في «نَقُولُ».

وقوله: «بتوفيق الله» هذه استعانة بالله ﷻ أن يوفقه في القول الحق في ذلك.

والتوفيق اختلفت فيه التفسيرات بما سيأتي بيانه إن شاء الله مفصلاً في ذكر

مسائل القدر، فأهل السنة لهم تفسير للتوفيق وللخذلان، وأهل البدع كلُّ له مَشْرُبه

في تفسير التوفيق والخذلان.

قال: «نقول في توحيد الله مُعْتَقِدِينَ بتوفيق الله: إِنَّ الله واحدٌ لا شريك له» اشتملت هذه الجملة على ذكر التوحيد وعلى تفسيره.

وكلمة «التوحيد» هذه مصدر: وَحَّدَ، يُوحِّدُ، تَوْحِيدًا، يعني: جَعَلَ الشيءَ واحدًا. قد جاء في السنة عن النبي ﷺ أنه قال في حديث معاذ «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ أَنْ يُوْحِدُوا اللَّهَ» (١١٥)، وجاء أيضًا في قول الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَأَهْلُ رِسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ» (١١٦) في قوله: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ» التلبية المعروفة في أول الحج، «فَأَهْلُ رِسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ»، فإذا كلمة «التوحيد» جاءت في السنة.

ومعنى التوحيد كما ذكرنا: جَعَلَ الشيءَ واحدًا في اللغة، فتوحيد الله معناه: أَنْ تَجْعَلَ اللهَ واحدًا.

واحد فيما وَحَّدَ الله ﷻ نفسه فيه فيما دلت عليه النصوص. والنصوص دَلَّتْ عَلَى أَنَّ اللهَ واحدٌ في ربوبيته، واحدٌ في إلهيته، واحدٌ في أسمائه وصفاته.

فالتوحيد إذاً في الكتاب والسنة راجع إلى توحيد الربوبية، توحيد الإلهية، توحيد الأسماء والصفات، وهذا على التقسيم المشهور.

وَقَسَّمَهُ بعض أهل العلم إلى تقسيم آخر وهو أَنَّ توحيد الله ينقسم إلى قسمين، ينقسم:

- إلى توحيدٍ في المعرفة والإثبات.

- وإلى توحيدٍ في القصد والطلب.

وَعَنَى بقوله: «في المعرفة والإثبات» معرفة الله ﷻ بأفعاله، وهذا هو الربوبية و«الإثبات» له فيما أثبت لنفسه، وهذا هو الأسماء والصفات.

وقوله: «في القصد والطلب» وهو توحيد الإلهية.

(١١٥) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (١٤٥٨)، وَمُسْلِمٌ (١٩)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١١٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٠/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٣٤)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وتقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات- جاء في عبارات المتقدمين من أئمة الحديث والأثر، فجاء عند أبي جعفر الطبري في تفسيره وفي غيره من كتبه، وفي كلام ابن بطة، وفي كلام ابن منده، وفي كلام ابن عبد البر، وغيرهم من أهل العلم من أهل الحديث والأثر، خلافاً لمن زعم من المبتدعة أنَّ هذا التقسيم أحدثه ابن تيمية، فهذا التقسيم قديم يعرفه من طالع كتب أهل العلم التي ذكرنا.

إذا تقرر ذلك:

فمعنى توحيد الربوبية: اعتقاد أنَّ الله واحدٌ في أفعاله سبحانه لا شريك له، وأفعال الله ﷻ منها خَلَقَهُ سبحانه، ومنها رَزَقُهُ وإحياءه وإماتته وتديره للأمر وإغاثة للناس ونحو ذلك، يعني: أنَّ توحيد الربوبية راجعٌ إلى أفراد الربوبية التي هي السيادة والتصرف في الملكوت، فكل ما رَجَعَ إلى السيادة والتصرف في الملكوت رجع إلى توحيد الربوبية.

فالإيمان بتوحيد الربوبية معناه: أَنَّهُ إيمانٌ بأنَّ الله وحده لا شريك له هو المتصرف في هذا الملكوت أمراً ونهيًا، هو الخالق وحده، وهو الرزاق وحده، وهو المحيي المميت وحده، وهو النافع الضار وحده، وهو القابض الباسط وحده في ملكوته... إلى آخر مفردات الربوبية، كما قال ﷻ: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَنْقَوْنَ عِلْمًا﴾ [يونس: ٣١]، فأثبت أَنَّهُم أقروا بالربوبية، وأنكر عليهم أَنَّهُم لم يتقوا الشرك به وتركوا توحيد الإلهية، وتوحيد الإلهية: هو توحيد الله بأفعال العبيد.

التوحيد في القصد والطلب: بأن يُفرد العبد ربه ﷻ في إنابته وخضوعه ومحبته ورجائه، وأنواع عبادته من صلاته وزكاته وصيامه ودعائه وذبحه ونذره... إلى آخر أفراد العبادة بما هو معلوم في توحيد الإلهية.

وتوحيد الأسماء والصفات: هو جعل الله ﷻ واحداً لا مثل له في أسمائه

وصفاته كما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وكما قال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وكما قال ﷺ: ﴿هَلْ نَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [١٥] [مريم: ٦٥].

إذا قوله: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ» هنا ذَكَرَ التَّوْحِيدَ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ قَائِمٌ فِيهِ:

- ففي الربوبية قام الخلاف مع الدُّهْرِيَّةِ والفلاسفة الذين يقولون: إِنَّ هَذَا الْعَالَمَ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ، وَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ خَالِقٌ، بَلْ وُجِدَ هَكَذَا الْعَالَمُ بِاتِّفَاقٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَقَالَاتٍ تُفَاهَةُ الرَّبِّ ﷻ.

وكذلك مخالفة للذين جعلوا الله رَبًّا وَلَكِنْ جَعَلُوا مَعَهُ شَرِيكًا فِي الرَّبُّوبِيَّةِ، وَهُمْ طَوَائِفٌ مِنَ الْمَلَلِ مُخْتَلِفَةٌ، وَفِي هَذِهِ الْأُمَّةِ دَخَلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ غَلَاةِ الْمُتَصَوِّفَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا الْعَالَمَ فِيهِ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَقْطَابِ الَّذِينَ لِكُلِّ بَلَدٍ قُطْبٌ يَمْنَعُ وَيُعْطِي فِيهَا وَيَرْزُقُ وَيُحْيِي وَيُمِيتُ... إِلَى آخِرِ مَا يَعْتَقِدُونَ فِيهِ.

- فِي الْإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ مِنْ خَالَفَ.

- فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، ثُمَّ مِنْ خَالَفَ كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

هنا سؤال: وهو أَنَّهُ قَدَّمَ الْقَوْلَ فِي الْإِعْتِقَادِ فِي اللَّهِ ﷻ، لِمَ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ:

الأمر الأول: أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ، كَمَا قَالَ ﷻ: ﴿وَلَكِنَّ الْآلِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فَقَدَّمَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَأَمَّا الرُّسُلُ، بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ الْمَعْرُوفِ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» (١١٧).

الأمر الثاني: أنَّ الاعتقاد في الله ﷻ هو أصل الإيمان، وبه يصير المرء مؤمناً، بالاعتقاد في الله ﷻ بالوحدانية بما دَلَّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، وأنَّ ذلك هو أول واجب على العبيد.

وفي هذا مخالفة للذين زعموا أنَّ أول واجب على العبد -ويقدمونه في عقائدهم- أن يَعْرِفَ الله، أو أن يستدل على معرفة الله، أو ما يسمونه بالنظر للتوحيد أو للمعرفة، أو بالقصد إلى النظر.

فلما كان أول واجب هو التوحيد قَدَّمَهُ مخالفةً لمن قال: إنَّ أول واجب هو أن تنظر في الدلائل وفي الملكوت لمن كان أهلاً لذلك.

□ قوله: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»:

● «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ»: لفظ «واحدٌ» هذا من أسماء الله الحسنى، كما قال الله ﷻ: ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤]، وأيضاً من أسمائه الحسنى الأحد ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

و«واحدٌ»؛ يعني: أنه لا شريك له؛ ولذلك كانت كلمة «لا شريك له» هذه مؤكدة تأكيداً بعد تأكيد.

قال الحافظ ابن حجر وغيره في قوله: «واحدٌ لا شريك له»: هذا تأكيد بعد تأكيد لبيان عِظَمِ مقام التوحيد، وكلمة «واحدٌ» هذه راجعة عند أهل الاعتقاد إلى أَحَدِيَّتِهِ سبحانه.

ونقول: الصحيح أنه لا فرق بين واحد وأحد. والمتكلمون يُفَرِّقُونَ ما بين الواحد والأحد، أو واحد وأحد، فيرجعون الواحدية للصفات، والأحدية للأفعال.

لكن الصحيح أنَّ اسم الله ﷻ الواحد يرجع إليه أَحَدِيَّتِهِ سبحانه في الذات وفي الصفات وفي الأفعال؛ في الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

قوله: «لا شريك له»: هذا تفسير لـ«واحدٌ» وتأكيده؛ ولهذا دَلَّ قوله: «إِنَّ اللَّهَ

واحدٌ لا شريكَ لَهُ» على أَنَّ التوحيدَ أعظمُ ما يُفسَّرُ به نفيُ الشريكِ عن الله ﷻ، «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ» فالتوحيدُ يُفسَّرُ بِضِدِّهِ وهو نفيُ الشرك، كما قال الشاعر:

فالضد يظهر حسنه الضد وبضدها تتبين الأشياء

فقد لا يستقيم معرفة التوحيد بتفاصيله إلا بالإيقان بنفي الشرك بأنواعه.

لهذا نقول هنا: قوله: «لا شريكَ لَهُ» هذا عام يشمل نفي الشريك في الربوبية، ونفي الشريك في الألوهية، ونفي الشريك في الأسماء والصفات.

النوع الأول من أنواع نفي الشريك في قوله: «لا شريك له»: نفي الشريك لله في

ربوبيته.

والشَّرِكَةُ في الربوبية راجعة إلى جعل المخلوق له من صفات الرب ﷻ في صفات الربوبية؛ يعني: أن يجعلَ للمخلوق تصرفاً.

إذا جعل للمخلوق تصرفاً في الكون مما يختص به الله ﷻ فهذا ادِّعاءٌ للشريك معه في الربوبية، أو أن يعتقد أنَّ الله معه مُعِينٌ أو ظهيرٌ أو وزير.

وهذا كله منفي، وكل هذا داخل في الاشتراك في الربوبية، كما قال ﷻ ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شَرْكِ وَمَالَهُمْ مِنْهُمْ مَنْ ظَهَرَ﴾ (سبأ: ٢٢)، فذكر أنواع الاشتراك في الربوبية:

- إما شَرِكَةٌ مستقلة ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (سبأ: ٢٢)، يعني: استقلالاً.

- أو معاونة.

- أو اتخاذ ظهير ووزير لله ﷻ.

وهذه المعتقدات موجودة في طوائف من هذه الأمة.

والإيمان بتوحيد الربوبية ونفي الشَّرِكَةِ في الربوبية على درجتين:

الدرجة الأولى: واجبة على كل مُكَلَّف، ومن لم يأت بها فليس بموحِّد، بل هو

مشرك، وهو ما ذكرنا من الاعتقاد بأنَّ الله واحدٌ في ربوبيته في أفعاله سبحانه، فهو

الخالق وحده، وهو الرزاق وحده، وهو المحيي المميت وحده، وهو النافع الضار وحده ﷻ، وهو مُدَبِّرُ الأمور وحده، وهو خالق الخلق وحده... إلى آخر أفراد ذلك، وهذه واجبة على كل أحد.

الدرجة الثانية: وهي مرتبة للخاصة وأهل العلم وهي شهود آثار الربوبية في خلق الله ﷻ، وهذه بحيث لا يرى غير الله ﷻ مؤثراً في هذا الملكوت، ولو كان تأثير معلولات عن علل، أو تأثير مُسَبِّبات عن أسباب فإنه يرى أن لا مؤثر في الحقيقة ولا خالق إلا الله ﷻ، وينظر لذلك في الملكوت متفكراً، متدبراً.

وهذه حال الخاصة وهي مستحبة، وهي لأهل العلم ولأهل الإيمان، وليست واجبة على كل أحد، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِيَ الْأَلْبَابِ ۚ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا ۖ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، وكما وصف الله ﷻ بعض عباده بالتفكير والنظر والتدبر في خلق الله ﷻ، بل أمر بذلك في بعض الآيات بقوله: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُعْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ۝﴾ [يونس: ١٠١]، وكقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ۖ﴾ [الروم: ٨]، وكقوله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظِيكُمْ بِيُوحْدِهِ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِمْصٍ ۖ فَرَدَدَىٰ ثُمَّ لِنَفْكَرُوا ۖ﴾ [سبأ: ٤٦]، فهذا التفكير في ربوبية الله ﷻ، في خلق الله يدل على توحيده في الربوبية، وهو حال الخاصة، كما قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «عاملنا القلوب بالتفكر فأورثها التذكر، فرجعنا بالتذكر على التفكير، وحركنا القلوب بهما، فإذا القلوب لها أسمع وأبصار».

وهذه عند أهل البدع وأهل الكلام مطلوبة وواجبة لمن كان أهلاً لها.

فيوجبون النظر، ويوجبون التفكير، ولا يصح إيمان أحد - عند طائفة منهم - ممن كان أهلاً للنظر إلا بالنظر.

فلو مات المتأهل للنظر من غير نظرٍ لم يكن مؤمناً بربوبية الله ﷻ، وإن كانت تجري عليه أحكام أهل الإسلام في الدنيا فإنهم لا يجزؤون عليه أحكام أهل الإسلام في الآخرة على تفصيل مذهب أهل الكلام في ذلك.

النوع الثاني من أنواع نفي الشريك في قوله: «لا شريك له»: نفي الشريك لله في إلهيته. والإلهية معناها: العبادة، يعني: لا شريك له في عبادته، كما دلت عليها كلمة التوحيد «لا إله إلا الله وحده لا شريك له».

فيعتقد أن الله ﷻ ليس معه إله يستحق العبادة، وأن كل من ادَّعى فيه الإلهية وأنه يُعبد، فإنما عبدَ بالبغي والظلم والعدوان والتعدي.

وكل من أشرك بالله ﷻ فهو ظالمٌ أبشع الظلم وأكبر الظلم؛ لأنه سبحانه توعَّد أهل الشرك بالنار، بل أوجب لهم النار في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وكما قال المسيح ﷺ: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ إِسْرَءِيلَ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

لبيان هذا التوحيد وما يتصل به كتب توحيد العبادة المعروفة، ومن أعظمها وأشملها كتاب التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

النوع الثالث من أنواع نفي الشريك في قوله: «لا شريك له»: نفي الشريك لله في الأسماء والصفات.

وذلك بأن يعتقد أن الله ﷻ لا شريك له في كيفية اتصافه بالصفات.

يعني لا مُماثلَ له، ولا مشابه له في كيفية اتصافه بالصفات.

وأنه سبحانه لا شريك له في المعنى المطلق لصفاته سبحانه ولأسمائه، ولا مُشابهَ له في المعنى المطلق لأسمائه وصفاته.

وأن اشتراك بعض خلقه معه سبحانه في الصفات إنما هو اشتراك في مطلق

المعنى وفي أصله لا في المعنى المطلق ولا في كماله ولا في الكيفية.

فيعتقد أنه لا شريك له في صفاته ولا في أسمائه ولا في أفعاله سبحانه، بل

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

لأجل هذا المعنى العام عطف عليها المصنف بقوله: «ولا شيء مثله ولا شيء

يعجزه ولا إله غيره»، كما سيأتي تفصيل الكلام على هذه المسائل في ذكر معنى

هذه الجمل الثلاث.

إذا هذا إجمالٌ لمعنى التوحيد ونفي الشريك، ويأتي تفصيلها مع بيان كل مسألة:

توحيد الربوبية وأبحاثه، توحيد الأسماء والصفات وأبحاثه، توحيد الإلهية

وأبحاث توحيد الإلهية.

بَقِيَ أن نقول: إن في قوله: «في توحيد الله نقولُ مُعْتَقِدِينَ بتوفيق الله: إن الله

واحدٌ لا شريك له» إن هذه العبارة «لا شريك له» تفسيرها على طريقة أهل السنة

ذكرناها.

وأما أهل البدع فيقولون في تفسير «واحدٌ لا شريك له» عبارات مختلفة تجدونها

في التفاسير، ويكثر منها أهل البدع، فيقولون في تفسير «واحدٌ»: واحد في ذاته لا

قسيم له، وواحد في صفاته لا شريك له، وواحد في أفعاله لا ند له.

وفي قولهم في أولها «واحد في ذاته لا قسيم له»: هذه من التعبيرات المحدثه،

وإن كان يمكن أن تحتمل معنى صحيحاً، لكن التوحيد والأحادية تُفسَّرُ بواحديته

سبحانه وأحديته في ربوبيته وإلهيته وفي أسمائه وصفاته.

وأهل البدع في التوحيد اختلفت عباراتهم، وسبب اختلاف عباراتهم في التوحيد

أنهم نظروا في تعريف التوحيد إلى حال النصارى وأهل الملل، ففسَّروا التوحيد بما

يخالِفُ ما عليه بعض الطوائف.

فقالوا: «واحدٌ في ذاته لا قسيم له»؛ يعني: نفياً للأقانيم الثلاثة التي هي صورُ الله ﷻ

مختلفة كما هو اعتقاد النصارى أو طائفة من النصارى، وكذلك اعتقاد السنوية والذين يقولون: إِنَّ ثَمَّ إِلَهَيْنِ، هو إله واحد لكن له أُنُومان: شيءٌ للخير وشيءٌ للشر.

والله واحد في ذاته وأسمائه وصفاته، واحدٌ في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته. وسيأتي إن شاء الله مزيدُ بيانٍ لقول المخالفين في تفسير الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

❑ قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»:

● هذه الجمل الثلاث وهي قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» تفصيلٌ لما يعتقد في توحيد الله ﷻ.

والتوحيد - كما ذكرنا - منقسمٌ إلى الأقسام الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية.

فذكرَ هذه الأقسام الثلاث في قوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ». فتقوله: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ» راجعٌ إلى توحيد الأسماء والصفات والأفعال، وقوله: «وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ» راجعٌ أو مُثَبِّتٌ لتوحيد الربوبية، وقوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» مُثَبِّتٌ لتوحيد العبادة والألوهية.

وقدَّمَ ﷻ ما يدل على توحيد الأسماء والصفات بعد ذكرِ توحيد الألوهية في قوله: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»؛ لأنَّ النزاع كائنٌ في توحيد الألوهية وفي توحيد الأسماء والصفات.

فَمَعَ أهل الشرك النزاع في توحيد الألوهية، وهو الذي كان النزاع فيه ما بين الرسل وبين أقوامهم؛ ولهذا قدَّمَ ما يعتقد به بقوله: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»؛ لأنَّ هذا هو حقيقة النزاع بين الرسل وأقوامهم.

ثم قال: «وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ»؛ لأنَّ هذا هو حقيقة النزاع ما بين أهل السنة والجماعة وبين مخالفينهم من المبتدعة على أصنافهم من المجسمة والمعطلة والنفاة وأشباه هؤلاء.

وأيضاً قرَنَ بينهما؛ لأنَّ البدع بريد الشرك، فَإِنَّ تَرْكَ تَرْيَةِ اللَّهِ ﷻ عن مماثلة

المخلوقين تؤدي إلى الشرك به ﷺ؛ ولهذا قال من قال من السلف: «المعطل يعبد عدماً والممثل يعبد صنماً» (١١٨).

فالتمثيل ثم اقتران بينه وبين الشرك؛ لأن الممثل اتخذ صورةً جعلها على صفات معينة فصارت صنماً له، كما أن المشركين عبدوا الأصنام واتخذوها آلهة. وأما قوله: «ولا شيء يُعجزه» فهو توحيد الربوبية، كما سيأتي ذلك مفصلاً. إذاً فترتيب المصنف الطحاوي رحمه الله لهذه الجمل الأربع ترتيب مناسب، وهو متّفقٌ بهم في أمور الاعتقاد وموقف أهل السنة وأهل الإسلام من مخالفهم. والجملّة الأولى هي قوله: «ولا شيء مثله» والكلام عليها يكون في مسائل:

المسألة الأولى:

أنّ قوله: «ولا شيء مثله» مأخوذ من قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن قوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ومن قوله ﷻ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ومن قوله سبحانه: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، وأشباه هذه الأدلة التي تدل على أنّ الله سبحانه لا يماثله شيء من مخلوقاته.

المسألة الثانية:

أنّ قوله: «لا شيء مثله» راجعٌ لنفي المماثلة. وهذا هو الذي جاء في الكتاب والسنة أن يُنفى عن الله ﷻ أن يماثل أحداً أو شيئاً من خلقه، وكذلك يُنفى عن المخلوق أن يكون مُماثلاً لله ﷻ. وإذا كان كذلك، فالمماثلة أو التمثيل أو المثلية تُعرّف بأنها المساواة في الكيف والوصف:

والمساواة في الكيفية راجعة إلى أن يكون اتصافه بالصفة من جهة الكيفية مُماثلاً لاتصاف المخلوق، كقولهم: يد الله كأيدينا وسمعه كأسماعنا وأشباه ذلك.

وأما المماثلة في الصفات فهي أن يكون معنى الصفة بكماله التام في الخالق كما هو في المخلوق؛ إذا تقررَ ذلك؛ فإنَّ اعتقاد المماثلة في الكيفية أو في الصفات على النحو الذي ذكرتُ - هذا تمثيل يكفر صاحبه.

ولهذا كَفَرَّ أَهْلُ السَّنةِ النَّصَارَى، وَكَفَرَّ أَهْلُ السَّنةِ الْمُجَسِّمَةِ؛ لِأَنَّ النَّصَارَى سَبَّهُوا الْمَخْلُوقَ بِالْخَالِقِ، وَسَبَّهُوا عِيسَى بِاللَّهِ ﷻ، وَالْمُجَسِّمَةُ سَبَّهُوا اللَّهَ ﷻ وَمَثَّلُوهُ بِخَلْقِهِ.

المسألة الثالثة:

الفرق ما بين المماثلة والمثلية وبين التشبيه.

ولتقرير ذلك نتبه إلى أنَّ الذي جاء نفيه في الكتاب والسنة إنما هو نفي المماثلة.

أما نفي المشابهة - مشابهة الله لخلقه - فإنها لم تُنفَ في الكتاب والسنة؛ لِأَنَّ المشابهة تحتمل أن تكون مشابهة تامة، ويحتمل أن تكون مشابهة ناقصة.

فإذا كان المراد المشابهة التامة فإنَّ هذه المشابهة هي التمثيل وهي المماثلة، وذلك منفي؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

فإذا لفظ المشابهة ينقسم:

- إلى مُوَافِقٍ للمماثلة، الشَّيْبِهِ مُوَافِقٍ لِلْمِثْلِ وَلِلْمِثْلِ.

- وإلى غير موافق.

يعني: قد يشترك معنى الشَّيْبِهِ والمِثْلِ ويكون المعنى واحداً، إذا أُريدَ بالمشابهة المشابهة التامة في الكيفية وفي تمام معنى الصفة.

وأما إذا كان المراد بالمشابهة المشابهة الناقصة وهي الاشتراك في أصل معنى الاتصاف، فإنَّ هذا ليس هو التمثيل المنفي، فلا يُنفَى هذا المعنى الثاني، وهو أن يكون ثَمَّ مشابهة بمعنى أن يكون ثَمَّ اشتراك في أصل المعنى.

وإذا كان كذلك فإنَّ لفظ الشَّيْبِهِ والمِثْلِ بينهما فرق - كما قَرَّرْتُ لك - ولفظ المشابهة لفظ مجمل لا يُنفَى ولا يُثَبَّت.

وأهل السنة والجماعة إذا قالوا: إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَمِثْلُهُ شَيْءٌ وَلَا يَشَابَهُهُ شَيْءٌ،

يعنون بالمشابهة المماثلة.

أما المشابهة التي هي الاشتراك في المعنى فنعلم قطعاً أَنَّ الله ﷻ لم ينفها؛ لأنه سبحانه سَمَّى نفسه بالملك ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٤)، ﴿أَمَلِكُ الْحَقِّ﴾ (طه: ١١٤)، وسَمَّى بعض خلقه بالملك ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ﴾ (يوسف: ٤٣)، وأشبه ذلك من الآيات، وكذلك سَمَّى نفسه بالعزیز، وسَمَّى بعض خلقه بالعزیز، وكذلك جَعَلَ نفسه سبحانه سميعاً، وأخبرنا بصفة السمع له، والبصر، والقوة، والقدرة، والكلام، والاستواء، والرحمة، والغضب، والرضا وأشبه ذلك، وأثبت هذه الأشياء للإنسان فيما يناسبه منها.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الاشتراك في اللفظ وفي بعض المعنى ليس هو التمثيل الممتنع؛ لأنَّ كلام الله ﷻ حق وبعبضه يفسر بعضاً.

فَنَقَى المماثلة سبحانه بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، وأثبت اشتراكاً في الصفة.

وإذا قلتُ اشتراكاً ليس معنى ذلك أنها من الأسماء المُشتركة في الصفات، ولكن أثبتت اشتراكاً في الوصف، يعني: شَرِكَةً فيه، فَإِنَّ الإنسان له مُلك والله ﷻ له ملك، والإنسان له سَمْع والله ﷻ له سَمْع، والإنسان له بَصَر والله ﷻ له بَصَر، وهذا الإثبات فيه قَدْرٌ من المشابهة، لكنَّها مُشَابَهَةٌ في أصل المعنى، وليست مشابهة في تمام المعنى ولا في الكيفية.

فَتَحَصَّلَ من ذلك أَنَّ المشابهة ثلاثة أقسام:

الأول: مشابهة في الكيفية، وهذا ممتنع.

الثاني: مشابهة في تمام الاتصاف ودلالة الألفاظ على المعنى لكمالها، وهذا ممتنع.

الثالث: مشابهة في معنى الصفة - في أصل المعنى - وهو مطلق المعنى، وهذا

ليس بمنفي.

ولهذا صار لفظ التمثيل، ونفي التمثيل، ونفي المِثْلِيَّة - شرعيًا؛ لأنه واضح، دلالة غير مجملة.

وأما لفظ المشابهة فإن دلالة مجملة فلم يأت نفيه.

ونحن نقول: إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَمِثْلُهُ شَيْءٌ وَلَا يَشَابَهُهُ شَيْءٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ونعني بقولنا: «لا يشابهه شيء» معنى المماثلة في الكيفية أو المماثلة في تمام الاتصاف بالصفة وتمام دلالة اللفظ على كمال معناه.

المسألة الرابعة:

أَنَّ إثبات الصفات لله ﷻ قاعدته مأخوذة من هذه الجملة «وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ».

فإثبات الصفات مأخوذ من قوله سُبْحَانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ ۝﴾ (الشورى: ١١)، فنفى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَثَبَتْ.

وعند أهل السنة والجماعة أَنَّ النفي يكون مُجْمَلًا «لَا شَيْءٌ مِثْلُهُ»، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ ۝﴾ (الشورى: ١١)، وَأَنَّ الإثبات يكون مُفَصَّلًا ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ (الشورى: ١١).

(الشورى: ١١).

وهذا بخلاف طريقة أهل البدع فإنهم يجعلون الإثبات مُجْمَلًا، والنفي مُفَصَّلًا، فيقولون في صفة الله ﷻ: إن الله ليس بجسم ولا بشبح ولا بصورة ولا بذى أعضاء ولا بذى جوارح ولا فوق ولا تحت ولا عن يمين ولا عن شمال ولا قُدَّام ولا خلف وليس بذى دم ولا هو خارج ولا داخل... إلى آخر تصنيفهم للمنفيات، وإذا أتى الإثبات، إنما أثبتوه مُجْمَلًا.

فصار نفيهم وإثباتهم على خلاف ما دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ (الشورى: ١١).

فطريقة أهل السنة أَنَّ النفي يكون مُجْمَلًا، وَأَنَّ الإثبات يكون مُفَصَّلًا على قوله

سُبْحَانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ (الشورى: ١١).

والنفي المُجْمَل فيه مدح، والإثبات المُفْصَل فيه مدح.

والنفي المُجْمَل والإثبات المُفْصَل من فروع معنى استحقاق الله ﷻ للحمد.

والله سبحانه أثبت أنه مَحْمُودٌ وَمُسَبَّحٌ في سمواته وفي أرضه ﷻ، كما قال سبحانه:

﴿وَلَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وكقوله: ﴿وَلَهُ

الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ١٨]، وكقوله: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ

وَحِينَ تَضِيحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١]،

ونحو ذلك.

والجمع بين التسبيح والحمد هو جَمْعٌ بين النفي والإثبات؛ لأنَّ التسبيح نفي

النقائص عن الله فجاء مُجْمَلًا، والحمد إثبات الكمالات لله ﷻ فجاء مفصلاً.

فإثبات الكمالات من فروع حمده؛ ولهذا صار محمودًا ﷻ على كل أسمائه

وصفاته، وعلى جميع ما يستحقه سبحانه، وعلى أفعاله ﷻ.

وتنزيهه سبحانه بالنفي -يعني: بالتسبيح- أن يكون ثَمَّ مُمَاتِلٌ له سبحانه وتعالى؛

فمعنى: «سبحان الله» تنزيهاً لله ﷻ عن أن يماثله شيء أو عن النقائص جميعاً.

والحمد إثبات الكمالات بالتفصيل.

فإذا من نَفَى مُجْمَلًا وأثبت مُفْصَلًا، فإنه وافق مقتضى التسبيح والحمد الذي

قامت عليه السموات والأرض.

ومن نَفَى مُفْصَلًا وأثبت مُجْمَلًا، فقد نافى طريقة الحمد والتسبيح الذي قامت

عليه السموات والأرض؛ لهذا صارت طريقة القرآن أن يكون النفي مُجْمَلًا والإثبات

مُفْصَلًا، وطريقة أهل البدع بعكس ذلك.

المسألة الخامسة:

أنَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، الذي هو دليل «ولا شيء

مثله»، قد اختلف فيه المفسرون في معنى الكاف في قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

والكاف هنا، على أي شيء تدل؟ على أقوال:

القول الأول: أنَّ الكاف هذه بمعنى: مثل، فيكون معنى قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ» ليس مِثْلَ مِثْلِهِ شَيْءٌ، مبالغة في النفي عن وجودِ مِثْلِ المِثْلِ، فكيف يوجد المِثْلُ، فنَفِيهِ من بابِ أولى، ومجيء الكاف بمعنى الاسم هذا موجود في القرآن وكذلك في لغة العرب.

فأما مجيئه في القرآن مجيء الكاف بمعنى الاسم، وهي حرف كما في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، فقوله: ﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ عَطَفَ الاسم على الكاف التي هي في قوله: ﴿كَالْحِجَارَةِ﴾؛ ﴿كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ﴾، ومعلوم أنَّ الاسم إنما يُعْطَفُ على الاسم فقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ يعني: فهي مثل الحجارة أو أشد قسوة من الحجارة.

ومجيئه في اللغة أيضًا ظاهر ومحفوظ، كقول الشاعر:

لو كان في قلبي كقدر قَلَامَةٍ حُبًّا لغيرك ما أُنْتُكَ رسائلي

فقوله: «لو كان في قلبي كقدر قلامة» هذا جَعَلَ شبه الجملة الجارَّ والمجرور «في قلبي» مُقَدِّمًا، وجَعَلَ الاسم «كقدر» لكون الكاف بمعنى: «مِثْل»؛ يعني: لو كان في قلبي مِثْلُ قدرِ قَلَامَةٍ.

وهذا التوجيه الأول لطائفة من المفسرين في أنَّ الكاف هنا بمعنى: «مِثْل» على ما ذكرنا، وهذا التوجيه لهم وجهٌ وظاهرٌ في اللغة ومستقيمُ المعنى أيضًا في الآية. القول الثاني: أنَّ الكاف في قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» هذه صلة، وهي التي تُسَمَّى عند النحويين زائدة، وزيادتها ليس زيادةً للفظ، وإنما هو زيادةٌ لها لكون المعنى زائدًا؛ فليست زائدة؛ بمعنى: أن وجودها وعدم وجودها واحد، حاشا وكلا أن يكون في القرآن شيء من ذلك، وإنما تُزَادُ ليكون مبالغةً في الدلالة على المعنى.

فقوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» تكون الكاف صلة ومجيء الصلة في مقام تَكَرَّارِ الجملة تأكيدًا، كما حرَّره ابن جني النحوي المعروف في كتابه: «الخصائص» حيث قال: إنَّ الصلة والزيادة تكون في الجمل لتأكيدهما، وتكون مقام تكريرها مرتين أو أكثر. أو كما قال.

فيكون معنى قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، وهو السميع البصير. وهذا تفهمه العرب في كلامها.

وجاءت الزيادة بالصلة في مواضع كثيرة من القرآن، كقول الله ﷻ: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِمْ لَبِثًا إِلَّا يَوْمٌ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِظَ الْقَلْبُ لَا نَفُضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

فقوله: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ يعني: فبرحمة من الله لنت لهم، فبرحمة من الله لنت لهم؛ يعني: ليس من جهتك وإنما هو رحمة من الله سبحانه وتعالى.

وكقوله ﷻ: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]؛ يعني: فبنقضهم ميثاقهم لعناهم، فبنقضهم ميثاقهم لعناهم، وكقوله: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، في أحد وجهي التفسير.

إذا تقرر لك ذلك فإن الوجه الأول من هذين التفسيرين هو الثاني من كون الكاف صلة زائدة في مقام تكرير الجملة؛ يعني: أن النفي أكد فتكون أبلغ من أن يُنفَى مثل المثل؛ لأنه قد يُشكَل في نفي مثل المثل أن يكون نفي المثلية الأولى ليس مستقيماً دائماً، أو ليس مفهوماً دائماً.

أما الثاني فإنه واضح من جهة العربية، وواضح من جهة العقيدة، وواضح من جهة دلالة على تأكيد النفي الذي جاء في الآية.

هذا خلاصة الكلام على قوله: «وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ»، ثم قال ﷻ: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»، ومعنى «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»: يعني أنه سبحانه وتعالى لا شيء مما يصح أن يُطلق عليه أنه شيء يعجزه ﷻ ويكرِّهه ويُثقله ولا يكون قادراً عليه، بل هو سبحانه الموصوف بكمال القدرة وكمال العلم وكمال اتصافه بالصفات وكمال القوة؛ فلذلك لا شيء يعجزه سبحانه وتعالى.

«وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ» فيها تقرير لتوحيد الربوبية كما ذكرنا آنفاً؛ لأن نفي العجز لأجل كمال القدرة - كمال الغنى، وكمال قوته سبحانه وتعالى، وهذا راجع إلى أفراد توحيد الربوبية.

□ قوله: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»:

● وفي الكلام على قوله: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ» مسائل:

المسألة الأولى:

أن هذا منتزع من قوله الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] فنفي سبحانه أن تَمَّ شيئاً يعجزه في السموات وكذلك في الأرض، وعلل ذلك بكونه «عَلِيمًا قَدِيرًا». ونفي العجز في الآية جاء مُعَلَّلًا بكمال علمه وقدرته؛ وذلك لأنَّ العجز في الجملة:

- إما أن يرجع إلى عدم علم؛ فلاجل عدم علمه بالأمر عجز عنه.
 - وإما أن يرجع لعدم القدرة، فَعَلِمَ ولكن لا يقدر على إنفاذ ما علم أو ما يريد.
 - وإما أن يرجع إليهما معاً.
- ولذلك لما قال: ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ عُلِّلَهُ بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾.
- ومن المقرر في علم الأصول في مسالك العلة من أبواب القياس أنَّ التعليل في القرآن والسنة يُستفاد من جهات، ومنها مجيء «إِنَّ» بعد الخبر أو بعد الأمر والنهي.

وهنا لما أخبر عن نفسه بعدم العجز، وعلل ذلك بكونه سبحانه عَلِيمًا قَدِيرًا، عَرِّمْنَا أنَّ سبب عدم العجز هو كمال علمه سبحانه وكمال قدرته.

المسألة الثانية:

أن هذه الجملة نأخذ منها قاعدة قَعْدَهَا أئمة أهل السنة والجماعة وهي أنَّ النفي إذا كان في الكتاب والسنة فإنه لا يُراد به حقيقة النفي، وإنما يُراد به كمال ضده؛ يعني: أنَّ كلَّ نَفْيٍ نُفِيَ عن الله جل وعلا، وأنَّ كلَّ نَفْيٍ أُضِيفَ لله ﷻ فنُفِيَ فهو نفي

عنه سبحانه لما لا يليق بجلاله في القرآن أو في السنة فإن المقصود منه إثبات كمال الضد؛ لأن النفي المحض ليس بكمال، فقد يُنفَى عن الشيء الاتصاف بالصفة؛ لأنه ليس بأهلٍ لها، فيقال: فلان ليس بعالم؛ لأنه ليس أهلاً لأن يتَّصف بذلك، ويقال: فلان ليس بظالم؛ لأنه ليس بقادر أصلاً، كما قال الشاعر في وصف قوم يذمهم:

قُبِيلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

لأنهم لا يستطيعون أصلاً أن يظلموا أو أن يعتدوا لعجزهم عن ذلك؛ لأن العرب كانت تفتخر بأن من لم يظلم يظلم كقول الشاعر وهو زهير:

وَمَنْ لَمْ يَذْدَعْ حَوْضَهُ بِسِلَاحِهِ يَهْدِمُ وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يَظْلَمُ

فتقرر أن النفي المحض ليس بكمال؛ ولذلك نقرر القاعدة: أن النفي في الكتاب والسنة إنما هو لإثبات كمال الضد.

وأخذنا ذلك من قوله ﷺ: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِيُعْجِرَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، فصار النفي نفي العجز عنه سبحانه فيه إثبات كمال علمه وقدرته.

وهذا خذهُ مطَّردًا في مثله قوله ﷺ: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حَفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي قوله ﷺ في أول آية الكرسي: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لكمال حياته وكمال قيوميته سبحانه، ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حَفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] فيه إثبات كمال قدرته ﷺ وكمال قوته، وفي قوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ لكمال عدله سبحانه، وفي قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]؛ وذلك لكمال اتصافه بصفاته، و في قوله: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]؛ لكمال استغناؤه سبحانه.

ففي كل نفي جاء في الكتاب والسنة تأخذ إثبات الصفة التي هي بضد ذلك النفي.

ولهذا تُثَبَّت بعض الصفات وتُثَبَّت بعض الأسماء عند طائفة من أهل العلم بالفاظ لم ترد صراحة وأخذوها من النفي الذي جاء في الكتاب والسنة.

المسألة الثالثة:

أَنَّ قَوْلَهُ: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ» كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَفْرَادِ تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ.
والتَّمثِيلُ عَنِ الْعَامِ بِبَعْضِ أَفْرَادِهِ فِي التَّوْحِيدِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ دِلَالَةَ الْخَاصِّ عَلَى
الْعَامِ مُؤَكَّدَةٌ وَاضِحَةٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَخْرُجَ دِلَالَةُ الْخَاصِّ عَنِ الْأَمْرِ الْكُلِّيِّ الْعَامِّ.
وَلِهَذَا يَجِيءُ الْإِبْطَاتُ مَفْصُلًا كَمَا ذَكَرْنَا لِأَجْلِ أَنَّ الْإِبْطَاتِ الْعَامِ اللَّهُ ﷻ فِي جَمِيعِ
الْصِّفَاتِ حَقٌّ، فَيُثَبَّتُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسْبِهِ.

فَمَنْ مَثَّلَ فِي مَوْضِعٍ بَعْضَ أَفْرَادِ الرَّبُّوبِيَّةِ، فَإِنْ تَمَثَّلَهُ لَذَلِكَ حَقٌّ وَإِنْ لَمْ يُثَبَّلْ
بِجَمِيعِ أَفْرَادِ الرَّبُّوبِيَّةِ، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتَ تُثَبَّلُ عَلَيْهَا
بِأَنْوَاعِهَا.

أَهْلُ السَّنَةِ إِذَا ذَكَرُوا الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتَ تَمَثِيلًا فِي هَذَا الْمَقَامِ فَإِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ تِلْكَ
الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنْوَاعِ الصِّفَاتِ.
فَيَذْكُرُونَ مَثَلًا لِلصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَمَثَلًا لِلصِّفَاتِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ، وَمَثَلًا لِلصِّفَاتِ
الْفَعْلِيَّةِ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ عَامًّا لِأَجْلِ أَنْ لَا يَشْتَرِكُ أَهْلُ السَّنَةِ مَعَ أَهْلِ الْبَدْعِ فِي
التَّعْبِيرِ.

فَإِذَا أَتَى مَثَلًا فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لَا يَقُولُونَ: إِنَّمَا نَثَبْتُ صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ كَالْحَيَاةِ
وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالْعِلْمِ وَالْبَصَرِ وَالْإِرَادَةِ وَالْكَلَامِ وَيَسْكُتُونَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السَّبْعَ هِيَ
الَّتِي أَثَبَّتَهَا الْكُلَّابِيَّةُ وَالْأَشَاعِرَةُ وَطَائِفَةٌ، وَلَا يَقُولُونَ: نَثَبْتُ الْحَيَاةَ وَالْكَلَامَ لِلَّهِ وَالسَّمْعَ
وَالْبَصَرِ وَيَسْكُتُونَ، وَلَكِنْ يَذْكُرُونَ هَذَا وَهَذَا، فَإِذَا ذَكَرُوا هَذِهِ السَّبْعَ يَقُولُونَ أَيْضًا
مَعَهَا فَهُوَ سُبْحَانَهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ أَوْ مَوْصُوفٌ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالْإِرَادَةِ
وَالْحَيَاةِ وَالْاِسْتِوَاءِ وَالزُّوْلُ وَالرَّحْمَةُ وَالْغَضَبُ وَالرِّضَا فَيَجْمَعُونَ؛ وَالْوَجْهَ وَالْيَدَانِ
...إِلَى آخِرِهِ - فَذَكَرَ الصِّفَاتَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْاِتِّفَاقُ وَمَا لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ الْاِتِّفَاقُ - يَعْنِي:

بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْبَدْعِ - تَمَيِّزًا لِقَوْلِ أَهْلِ السَّنَةِ عَنْ غَيْرِهِ

وأما في الربوبية لأجل أنه لم يَجِرَ فيها الخلاف فإنه يسوغ أن يمثل لها ببعض أفرادها.

المسألة الرابعة:

أنَّ العجز هنا كما في الآية، جاء نفيه متعلقًا بالأشياء، ودلالة الآية على النفي أبلغ وأعظم في قول المصنف: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»؛ لأنه جاء في الآية زيادة «مِنْ» التي تنقل العموم من ظهوره إلى النَّصِيَّةِ فيه، فقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلِلَّةٌ لِّعْجِزِهِ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، فقله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلِلَّةٌ لِّعْجِزِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ لو قال: وما كان الله ليعجزه شيء لصَحَّ النفي وصار ظاهرًا في العموم، وأما لما قال: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ جاءت زيادة «مِنْ» هذه؛ لتنتقل العموم المستفاد من مجيء النكرة في سياق النفي من ظهوره إلى النَّصِيَّةِ فيه.

ومعنى الظهور في العموم: أَنَّهُ قد يَتَخَلَّفُ بعض الأفراد على سبيل التُّدْرَةِ.

وأما النَّصِيَّةُ في العموم: فإنه لا يَتَخَلَّفُ عن العموم شيء.

فلما نفى بمجيء النكرة في سياق النفي وجاء بزيادة «مِنْ» التي دلت على انتقال هذه النكرة المنفية من ظهورها في العموم إلى كونها نصًّا صريحًا في العموم، إذا تقرر هذا فالمنفي أن يعجزه سبحانه وتعالى هو الأشياء.

والأشياء: جمع شيء، والشيء الذي جاء في الآية ﴿وَمَا كَانَتْ أَلِلَّةٌ لِّعْجِزِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [فاطر: ٤٤]، وفي قوله هنا: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»، وكذلك في قوله قبل: «وَلَا شَيْءٌ مثله» تعريف شيء عندنا: أَنَّهُ ما يصح أن يُعْلَمَ أو يُؤُولَ إلى العلم، سواء كان في الأعيان والذوات، أو كان من الصفات والأحوال.

فكلمة «شيء» في النصوص تُفسَّرُ عند المحققين من أهل السنة بأنها: ما يصح أن يُعْلَمَ أو يُؤُولَ إلى العلم.

قولنا: «يصح أن يعلم» مما هو موجود أمامك أو ما يؤول إلى العلم لعدم وجوده ذاتًا ولكنه موجود في القدر، كقول الله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقد كان شيئًا لكن لا يذكره الناس؛ لأنهم لم يروه،

ولكنه شيء يُعْلَمُ في حق الله ﷻ، وسيؤول إلى العلم في حق المخلوق والذكر؛ ولهذا في قوله: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»، وقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهَ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ راجع هنا إلى ما هو موجود وإلى ما ليس بموجود من الذوات والصفات والأحوال؛ لأنها جميعاً إما أن تكون معلومة، أو تكون آيلة إلى العلم.

□ قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»:

● قال بعدها ﷻ: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»؛ وقوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» هذا مُنْتَزَعٌ من قول الله ﷻ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] هذه جاءت بها الرسل جميعاً؛ جاء بها نوح، وجاء بها هود، وجاء بها صالح، وجاءت بها الأنبياء والرسل جميعاً. وهذا في المعنى كقوله ﷻ: ﴿الرَّكَابُ أُحْكِمَتْ أَيْدِيَهُمْ فُضِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ ① أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴿هود: ٢٠١﴾، وكقوله ﷻ: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [النحل: ٣٦]، وكقوله ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ ② [الأنبياء: ٢٥].

وفي قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» مسائل:

المسألة الأولى:

أن هذه الكلمة هي معنى كلمة، أو هي مطابقة لكلمة التوحيد «لا إله إلا الله»، وكلمة التوحيد «لا إله إلا الله» معناها: «لا إله غيرُهُ»، والإله في كلمة التوحيد وفي قوله: «لا إله غيرُهُ» هذا دخل عليه النفي؛ فالمَنْفِيُّ جنس الآلهة التي تستحق العبادة، والله ﷻ ليس داخلاً في هذا النفي، كما سيأتي بيانه في إعراب كلمة التوحيد. وكلمة «إلا الله» موافقة لـ «غيرُهُ»؛ لأن الغيرية:

- ربما كانت غيرية في الذوات، كقولك: ما دخل رجل غير زيد، فهنا ذات الرجال غير ذات زيد.

- أو في الصفات، كقولهم: جاءكم بوجه غير الذي ذهب به.

الوجه من حيث هو واحد لكن من حيث الصفة اختلف.

فإذا الغيريّة قد ترجع إلى غيرية الذات، وقد ترجع إلى غيرية الصفات، وفي النفي «لا إله إلا الله» هنا الإله المنفي هو جنس الآلهة التي تستحق العبادة. و«إلا الله» ليس هذا مُخرَجًا من الآلهة؛ لأنه لم يدخل أصلًا فيها حتى يخرج منها؛ لأن النفي راجع إلى الآلهة الباطلة.

المسألة الثانية:

أنَّ قوله: «لا إلهَ غَيْرُهُ» مشتمل على كلمة «إله»، وكلمة «الإله» هذه اختلف الناس في تفسيره.

فالتفسير الأول لها:

أنَّ الإله هو الرب، وهو القادر على الاختراع، أو هو المستغني عمّا سواه، المفتقر إليه كل ما عداه.

وهذا قول أهل الكلام، في أنَّ الإله هو الرب، يعني: هو الذي يَقْدِرُ على الخَلْقِ والاختراع والإبداع، وهو الذي يستغني عمّا سواه وكل شيء يفتقر إليه، كما ذكرنا لكم مرارًا عبارة صاحب السَّنوسية وعبارة أهل الكلام في ذلك، وهذا التفسير بكون الإله هو القادر على الاختراع وهو الرب لأهل الكلام، من أجله صار الافتراق العظيم في فهم معنى كلمة التوحيد وتوحيد العبادة وفي فهم الصفات وفي تحديد أول واجب على العباد.

التفسير الثاني لها:

نأتي للجملة هذه «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» وأنَّ الإله، إله «فِعَالٌ»؛ بمعنى: مَفْعُولٌ؛ يعني: مَأْلُوه. سُمِّيَ إِلَهًا؛ لأنه مَأْلُوه، والمَأْلُوه مفعول من المصدر وهو الإلهة، والإلهة مصدر أَلَهَ يَأْلُهُ إِلَهَةً وَالْوَهَّ إِذَا عُبِدَ مع الحب والذل والرضا.

فإذا صارت كلمة الإله هي المعبود، والإلهة والألوهية هي العبودية إذا كانت مع المحبة والرضا؛ فصار معنى الإله إذاً هو الذي يُعْبَدُ مع المحبة والرضا والذل.

وهذا التفسير هو الذي تقتضيه اللغة؛ وذلك لأنَّ كلمة «إله» هذه لها اشتقاقها الراجع إلى المصدر إلهة، الذي جاء في قراءة ابن عباس في سورة الأعراف (ويذكر

والهتك، يعني: ويذكر وعبادتك، وأما مجيئها في اللغة فهو كقول الشاعر كما ذكرنا لكم مراراً:

لله در الغانيات المُدَّة
سبحن واسترجعن من تألّهي
يعني: من عبادتي.

فالإله هو المعبود، ولا يصح أن يفسّر الإله بمعنى الرب مطلقاً؛ لأنّ الخصومة وقعت بين الأنبياء وأقوامهم، بين المرسلين وأقوامهم في العبودية لا في الربوبية. فالمشركون أثبتوا آلهة وعبدوهم، كما قال ﷺ: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۖ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ (٨١) [مريم: ٨١، ٨٢]، وكقوله: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]؛ يعني: أجعل المعبودات معبوداً واحداً؟ وهذا يدلّ على أنّ هذا النفي في قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» راجع إلى نفي العبادة. وهذا القول الثاني هو قول أهل السنة وقول أهل اللغة وقول أهل العلم من غير أهل البدع جميعاً، وهو المنعقد عليه الإجماع قبل خروج أهل البدع في تفسير معنى الإله. وهذا هو معنى كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»؛ يعني: لا معبود بحق إلا الله ﷻ. المسألة الثالثة:

راجعة إلى كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»، ما معناها؟

معناها: لا معبود حق إلا الله ﷻ، وكما هو معلوم الخبر في قوله: «(لا)، خبر «لا» النافية للجنس محذوف «لا إله»، ثم قال: «إلا الله». وحذف الخبر خبر «لا» النافية للجنس شائع كثير في لغة العرب، كقول النبي ﷺ: «لَا عَدُوِّي، وَلَا طِيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ»^(١١٩) فالخبر كله محذوف.

وخبر «لا» النافية للجنس يحذف كثيراً وبشيوع إذا كان معلوماً لدى السامع، كما قال ابن مالك في الألفية في البيت المشهور: وشاع في ذا الباب؛ يعني: باب لا

(١١٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧١٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٥١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

النافية للجنس:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

فإذا ظهر المراد مع السقوط جاز الإسقاط، وسبب الإسقاط - إسقاط كلمة «حق»، «لا إله حق إلا الله» - أن المشركين لم ينازعوا في وجود إله مع الله ﷻ، وإنما نازعوا في أحقية الله ﷻ بالعبادة دون غيره، وأن غيره لا يستحق العبادة، فالنزاع لما كان في الثاني دون الأول؛ يعني: لما كان في الاستحقاق دون الوجود جاء هذا النفي بحذف الخبر؛ لأن المراد مع سقوطه ظاهر وهو نفي الأحقية.

في «لا إله» صار الخبر راجعاً أو صار الخبر تقديره حق، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] وفي الآية الأخرى قال ﷻ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠] فلما قال سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] قرن بين أحقية الله للعبادة وبطلان عبادة ما سواه، دلّ على أن المراد من كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» هو نفي استحقاق العبادة لأحد غير الله ﷻ.

فإذا صار تقدير الخبر بكلمة «حق» صواباً من جهتين:

الجهة الأولى:

أن النزاع بين المشركين وبين الرسل كان في استحقاق العبادة لهذه الآلهة، ولم يكن في وجود الآلهة.

الجهة الثانية:

أن الآية بل الآيات دلت على بطلان عبادة غير الله وعلى أحقية الله ﷻ بالعبادة دون ما سواه.

إذا تقرر ذلك، فكما ذكّر لك الخبر مقدر بكلمة «حق»؛ «لا إله حق»، و«لا»

نافية للجنس، فنفت جنس استحقاق الآلهة للعبادة.

نفت جنس المعبودات الحقّة، فلا يوجد على الأرض ولا في السماء معبود عبده

المشركون حق، ولكن المعبود الحق هو الله ﷻ وحده وهو الذي عبده أهل التوحيد. وتقدير الخبر بـ«حق» كما ذكرنا لك هو المتعين خلافاً لما عليه أهل الكلام المذموم، حيث قدروا الخبر بـ«موجود» أو بشبه الجملة بقولهم: «في الوجود» «لا إله في الوجود»، أو «لا إله موجود».

وهذا منهم ليس من جهة الغلط النحوي، ولكن من جهة عدم فهمهم لمعنى «الإله»؛ لأنهم فهموا من معنى: «الإله» الرب، فنفوا وجود رب مع الله ﷻ، وجعلوا آية «الأنبياء» دليلاً على ذلك وهي قوله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، وكقوله في آية الإسراء: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢] ، ففسروا آية الأنبياء وآية الإسراء بالأرباب؛ بالرب، ولكن هي في الآلهة كما هو ظاهر لفظها.

إذا تقرر ذلك فنقول: إن عبادة غير الله ﷻ إنما هي بالبغي والظلم والعدوان والتعدي لا بالأحقية.

المسألة الرابعة:

في إعراب كلمة التوحيد «لا إله إلا الله»: «لا» نافية للجنس، «إله» هو اسمها مبني على الفتح، و«لا» النافية للجنس مع اسمها: في محل رفع مبتدأ.

و«حق» المحذوف هو خبر، والعامل فيه هو الابتداء أو العامل فيه «لا» النافية للجنس على الاختلاف بين النحويين في العمل.

و«إلا الله» «إلا» أداة استثناء، «الله» مرفوع، وهو بدل من الخبر، لا من المبتدأ؛ لأنه لم يدخل في الآلهة حتى يُخْرَج منها؛ لأن المنفي هي الآلهة الباطلة، فلا يدخل فيها -كما يقوله من لم يفهم- حتى يكون بدلاً من اسم لا النافية للجنس، بل هو بدل من الخبر، وكون الخبر مرفوعاً والاسم هذا مرفوعاً، يُبَيِّنُ ذلك أن التابع مع المتبوع في الإعراب والنفي والإثبات واحد.

وهنا تَنَبَّه إلى أن الخبر لما قُدِّرَ بـ«حق» صار المُثَبَّت هو استحقاق الله ﷻ

للعادة.

ومعلوم أن الإثبات بعد النفي أعظم دلالة في الإثبات من إثبات مجرد بلا نفي؛ ولهذا صار قوله: «لا إله إلا الله»، وقول: «لا إله غير الله» هذا أبلغ في الإثبات من قول: الله إله واحد؛ لأن هذا قد ينفي التقسيم ولكن لا ينفي استحقاق غيره للعبادة؛ ولهذا صار قوله ﷺ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقول القائل: «لا إله إلا الله»، بل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفات: ٣٥]، جمعت بين النفي والإثبات، وهذا يسمى الحصر والقصر، ففي الآية حصر وقصر.

وبعض أهل العلم يعبر عنها بالاستثناء المفرغ، وهذا ليس بجيد، بل الصواب فيها أن يقال: هذا حصر وقصر، فجاءت «لا» نافية وجاءت «إلا» مثبتة؛ ليكون ثم حصر وقصر لاستحقاق العبادة في الله ﷻ دون غيره.

وهذا عند علماء المعاني في البلاغة يفيد الحصر والقصر والتخصيص؛ يعني: أنه فيه لا في غيره، وهذا أعظم دلالة فيما اشتمل عليه النفي والإثبات.

ومعنى كلمة التوحيد وتفصيل الكلام عليها ترجعون إليه في موضعه من كلام أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى.

المسألة الخامسة:

على قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ» أن هذه الكلمة فيها إثبات توحيد العبادة لله ﷻ كما ذكرنا.

وتوحيد العبادة لله ﷻ لا يستقيم إلا بشيئين كما ذكرنا: بنفي وإثبات. فالنفي وحده لا يكون به المرء موحدًا، والإثبات وحده لا يكون به المرء موحدًا، حتى يجمع ما بين النفي والإثبات.

نفي استحقاق العبادة لأحد من هذه الآلهة الباطلة، وإثبات استحقاق العبادة الحق لله ﷻ وحده دون ما سواه.

وهذا هو معنى الإيمان بالله والكفر بالطاغوت، فلا يستقيم توحيد أحد حتى يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله.

ومن كان إيمانه بالله صحيحاً كان كفره بالطاغوت صحيحاً؛ إذ ثم ملازمة ما بين هذا وهذا.

وإثبات توحيد الإلهية على هذا المعنى بين النفي والإثبات يتضمن إثبات توحيد الربوبية؛ لأن كل موحد لله في الإلهية موحد لله ﷻ في الربوبية، وكذلك مستلزم لإثبات صفات الكمال لله ﷻ؛ لأنه لا يُعبد إلا من كان متصفاً بصفات الكمال. هذا خلاصة ما يشتمل عليه قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ».

في هذا القدر كفاية وأسأل الله ﷻ لي ولكم النور في الدنيا وفي الآخرة، والاهتداء التام والأمن التام، إنه كريم جواد سميع الدعاء، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

□ قوله: «قَدِيمٌ بَلَا ابْتِدَاءٍ دَائِمٌ بَلَا انْتِهَاءٍ، لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ...»:

● هذه الجمل من هذه العقيدة المختصرة عقيدة الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ وَأَجْزَلُ لَهُ المثوبة - اشتملت على جملة من صفات الله ﷻ، وهي ليست راجعة إلى ترتيب معين؛ يعني: في ذكر صفاتِ الله ﷻ، أو في ذكر قواعد في الصفات، أو فيما يخالف فيه أهل السنة والجماعة غيرهم، إلا في بعضها كما سيأتي، وهذا كما ذكرنا لك من قبل راجع إلى أنه لم يرتب هذه العقيدة على ترتيب موضوعي منهجي بحيث ينتقل من أنواع الإيمان إلى غيرها وبين أنواع الإيمان؛ يعني: أركان الإيمان وهكذا؛ ولهذا نذكر البيان على كل جملة بحسب ما اشتملت عليه، وفي ذلك إن شاء الله تعالى فوائد.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «قَدِيمٌ بَلَا ابْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بَلَا انْتِهَاءٍ»: أراد رَحِمَهُ اللهُ بذلك أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ اللهَ ﷻ مَنْزَعٌ عَمَّا خُلِقَ، فهو سبحانه خَلَقَ الزمان، والزمان لا يحويه، وكذلك خلق المكان، والمكان لا يحويه، سبحانه وتعالى، وذكر هنا أَنَّ اللهَ ﷻ سَبَقَ الزمان، وأيضاً سيدوم بعد انتهاء الزمان بلا انتهاء.

وهذا المعنى الذي أراده عبَّرَ عنه بتعبير المتكلمين في أبدية الزمان في الماضي

وفي المستقبل.

وهذا خروج منهم عمّا جاء في النص من التعبير عن أبدية الزمان من الجهتين؛ وذلك أنّ أبدية الزمان يعني أنّ الله ﷻ لا يُوصَفُ بأنه ابتدأ في زمان ولا أنه ينتهي في زمان؛ لأن الزمان محدود مخلوق، والله سبحانه وتعالى كان قبل خلقه، وسيبقى سبحانه بلا انتهاء. هذا المعنى يُعبّر عنه المتكلمون ويعبر عنه أهل العقائد المختلفة بأنواع من التعبير منها هذا الذي ذكره الطحاوي.

ومن المعلوم أنّ التعبير الذي جاء في الكتاب والسنة هو قول الحق ﷻ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وقوله سبحانه: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ هذا في المعنى الذي أراده الطحاوي؛ لهذا فسّرهُ النبي في دعائه بقوله: «أنت الأول قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»^(١٢٠) فليس قبل الرب ﷻ زمان، وليس بعده سبحانه وتعالى زمان، كما أنه ليس قبله شيء من المخلوقات، ولا بعده أيضاً شيء من المخلوقات.

وهذان الاسمان «الأوّل» و«الآخر» دلّاً على أنه سبحانه «قديم» - كما ذكر - بلا ابتداء»، وأنه «دائم» - سبحانه - بلا انتهاء».

وما جاء في وصف الله ﷻ في القرآن وفي سنة المصطفى ﷺ هو الأكمل، بل هو الصحيح، وأما ما ذكر من الوصف فسيأتي ما فيه في المسائل المتعلقة بهذه الجملة. فإذا قوله: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء» من جهة المعنى ومن جهة الدليل عرفتها. والمتكلمون يعنون بكلمة «قديم» غير ما يُعنى بها في اللغة؛ فإنهم يعنون بالقديم الذي تقدّم على غيره، والغيريّة هنا مطلقة بلا تقييد فتشمل كل ما هو غير الله ﷻ يعني من جميع المخلوقات؛ فيكون قولهم في وصف الله بأنه «قديم» أو في أسماء الله بأنه سبحانه القديم يعنون به المتقدّم على غيره مطلقاً. وهذا التقدم يشمل كل الأزمنة الماضية وزيادة.

(١٢٠) أخرجه مُسْلِم (٢٧١٣)، وَالتِّرْمِذِي (٣٤٠٠)، وَأَبُو دَاوُد (٥٠٥١)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولذلك احترز المصنف رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «قَدِيمٌ بلا ابتداء»؛ لأن كونه متقدماً على غيره قد يكون من جهة التقسيم العقلي أن له ابتداء سبحانه معروفاً، وهذا مما لم يأذن الله ﷻ لنا بعلمه، ولا تدركه أوهامنا ولا عقولنا ولا قلوبنا فلذلك قال: «قَدِيمٌ بلا ابتداء» وهذا هو معنى كما ذكرت لك اسم الله «الأول الذي ليس قبله شيء».

فإذا تعبير المتكلمين عن الرب ﷻ عن اسمه الأول بكونه قديم وأنه القديم هذا وأما المعنى اللغوي فإن القديم هو الذي صار متقدماً على غيره، وسبقه غيره، وقد سبقه غيره، كما قال ﷻ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ ۝٣٩﴾ (يس: ٣٩) وكقول الحق ﷻ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ هَذَا أَفْكٌ قَدِيمٌ ۝١١﴾ (الأحقاف: ١١) وأشبه ذلك.

والقَدَمُ أو التَّقَدُّمُ أو القَدَمُ في اشتقاق هذه المادة في اللغة - راجعة إلى ما تقدم على غيره، وهذا في اللغة.

ومعلوم أن اللغة موضوعة للأشياء المحسوسة التي رآها، أو عرفها العرب؛ ولهذا دخل في اسم القديم المخلوقات.

وإذا كان كذلك فإن القديم لا يوصف الله ﷻ به كما سيأتي في المسائل. إذا فكلمة «قَدِيمٌ بلا ابتداء» هذه عند المتكلمين لها معنى غير المعنى في اللغة، ومعناها عند المتكلمين كما ذكرت لك هو المتقدم على غيره.

وفي اللغة المعنى أخص، المتقدم أو ما كان متقدماً على غيره وتَقَدَّمَهُ غيره، وهذا يجوز في اللغة، وهم لم يريدوا هذا المعنى؛ ولذلك جعلوا القديم من أسماء الله، وجعلوا القَدَمَ صفة للحق ﷻ.

إذا تبين لك ذلك فقله: «قَدِيمٌ بلا ابتداء» هذا راجع إلى ما سُمِّيَ بالأزلية، بأزلية الرب ﷻ، وقوله: «دَائِمٌ بلا انتهاء» راجع إلى أبديته ﷻ.

ولفظ: «أزلية» هذا مركب أو منحوت من «لم يزل»، فلما أرادوا النسبة جعلوها للأزل؛ يعني: الزمان الماضي القديم جداً الذي لم يزل، لا يعرف له بداية. فيقال: هم يعبرون بأنه أزلي ﷻ، أو أن صفات الرب ﷻ أزلية، والتعبير عن هذه

الأشياء بما جاء في الكتاب والسنة هو الحق، فلا يُعَبَّرُ عن هذه الأشياء بما لم يرد في الكتاب والسنة؛ لأنه قد يشتمل على باطل، والمرء لا يعلم ذلك، حتى من جهة الاحتمالات العقلية أو الاحتمالات اللغوية.

المؤلف احتراز فقال: «قَدِيمٌ بلا ابتداء» وهذا فيه احتراز، جعل الجملة حقاً في نفسها لكن فيها مخالفة، وعَبَّرَ عن الأبدية بقوله: «دَائِمٌ بلا انتهاء».

إذا تبين لك ذلك، فعندهم أَنَّ القِدَمَ هو قِدَمُ الذات؛ يعني: عند المتكلمين وعند الأشاعرة وأشباه هؤلاء، والمعتزلة، عندهم القِدَمُ حينما يطلقونه يريدون به قدم الذات، وأما قِدَمُ الصفات فهذا فيه تفصيل.

فقوله: «قَدِيمٌ بلا ابتداء، دَائِمٌ بلا انتهاء» يعنون به: قِدَمُ الذات، ودائم الذات، أما الصفات فلهم فيها تفصيل، وكأنَّ الطحاوي درج على ما درجوا عليه؛ لأنه عَبَّرَ بتعبيرهم.

إذا تقرر لك ذلك، ففي قوله: «قَدِيمٌ بلا ابتداء، دَائِمٌ بلا انتهاء» مسائل:

المسألة الأولى:

اسم «القديم»: هذا كما ذكرت من الأسماء التي سَمَّى الله ﷻ بها المتكلمون؛ فإنهم هم الذين أطلقوا هذا الاسم القديم على الرب ﷻ، وإلا فالنصوص من الكتاب والسنة ليس فيها هذا الاسم، وإدراج اسم القديم في أسماء الله هذا غلط، ولا يجوز، وذلك لأمر:

الأمر الأول: أن القاعدة التي يجب اتّباعها في الأسماء والصفات ألاَّ يُتجاوز فيها القرآن والحديث، ولفظ أو اسم القديم أو الوصف بالقدم لم يأت في الكتاب والسنة، فيكون في إثباته تعدٍّ على النص.

الأمر الثاني: أن اسم القديم منقسم إلى ما يُمدح به، وإلى ما لا يمدح به، فإن أسماء الله ﷻ أسماء مدح؛ لأنها أسماء حسنى واسم القديم لا يمدح به؛ لأن الله وصف به العرجون، والقديم هذا قد يكون صفة مدح وقد يكون صفة ذم.

الأمر الثالث: أن اسم القديم لا يدعى الله ﷻ به، فلا يدعى الله بقول القائل:

يا قديم أعطني، أوبا أيها القديم، أو يا ربي أسألك بأنك القديم أن تعطيني كذا، والأسماء الحسنى يُدعى الله ﷻ بها فذلك لقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فالأسماء الحسنى يُدعى بها؛ يعني: تكون وسيلة لتحقيق مراد العبد؛ ولهذا لم يدخل الوجه في الأسماء، ولم تدخل اليدان في الأسماء، ولا أشباه ذلك؛ لأن هذه صفات وليست بأسماء، والأسماء هي التي يُدعى الله ﷻ بها، وإذا تبين ذلك فننتقل إلى:

المسألة الثانية:

ما ضابط كون الاسم من الأسماء الحسنى؟

الاسم يكون من أسماء الله الحسنى إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط، أو اجتمعت فيه ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون قد جاء في الكتاب والسنة؛ يعني: نُصَّ عليه في الكتاب والسنة، نُصَّ عليه بالاسم لا بالفعل، ولا بالمصدر، وسيأتي تفصيل لذلك.

الثاني: أن يكون مما يُدعى الله ﷻ به.

الثالث: أن يكون متضمنًا لمدح كاملٍ مطلقٍ غير مخصوص.

وهذا ينبغي على فهم قاعدة أخرى من القواعد في منهج أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات وهي: أنَّ باب الأسماء الحسنى أو باب الأسماء أضيّق من باب الصفات، وباب الصفات أضيّق من باب الأفعال، وباب الأفعال أضيّق من باب الإخبار، أو عكس ذلك؛ فتقول: باب الإخبار عن الله ﷻ أوسع، وباب الأفعال أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء الحسنى.

وهذه القاعدة نفهم منها أنَّ الإخبار عن الله ﷻ بأنه «قَدِيمٌ بلا ابتداء» لا بأس به؛ لأنه مشتمل على معنى صحيح، فلما قال: «قَدِيمٌ بلا ابتداء» انتفى المحذور فصار المعنى حقًا، ولكن من جهة الإخبار.

أما من جهة الوصف وصف الله بالقدم، فهذا أضيّق؛ لأنه لا بد فيه من دليل.

وكذلك باب الأسماء وهو تسمية الله بالقديم هذا أضيق فلا بد فيه من اجتماع الشروط الثلاثة التي ذكّرت لكم.

والشروط الثلاثة غير منطبقة على اسم القديم، وعلى نظائره، كالصانع والمتكلم والمريد وأشباههم لـ:

أولاً: لم ترد في النصوص، فليس في النصوص اسم القديم، ولا اسم الصانع، ولا اسم المريد، ولا اسم المتكلم، ولا المريد، ولا القديم، أما الصانع فله بحث يأتي إن شاء الله. ثانياً: اسم القديم لا يدعى الله ﷻ به؛ يعني: لا يتوسل إلى الله به؛ لأنه في ذاته لا يحمل معنى متعلقاً بالعبد فيسأل الله ﷻ به، فلا يقول: يا قديم أعطني؛ لأنه لا يتوسل إلى الله بهذا الاسم، كما هي القاعدة في الآية ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فتمّ فرق ما بين التوسل بالأسماء والتوسل بالصفات.

ثالثاً: من الشروط: الذي ذكرناه هو أن تكون متضمنةً لمدحٍ كاملٍ مطلقٍ غير مختص، وهذا نعني به أنه المدح أن أسماء الله ﷻ هي متضمنة لصفات، وهذه الأسماء لا بد أن تكون متضمنةً للصفات الممدوحة على الإطلاق، غير الممدوحة في حال والتي قد تدم في حال، أو ممدوحة في حال وغير ممدوحة في حال أو مسكوت عنها في حال.

وذلك يرجع إلى أن أسماء الله ﷻ حسنى؛ يعني: أنها بالغة في الحسن نهايته، ومعلوم أن حُسن الأسماء راجع إلى ما اشتملت عليه من المعنى، ما اشتملت عليه من الصفة. والصفة التي في الأسماء الحسنى والمعنى الذي فيها- لا بد أن يكون دالاً على الكمال مطلقاً بلا تقييد وبلا تخصيص.

فمثل اسم القديم، هذا لا يدل على مدحٍ كاملٍ مطلق؛ ولذلك لما أراد المصنف أن يجعل اسم القديم أو صفة القدم مدحاً قال: «قَدِيمٌ بلا ابتداء»، وحتى الدائم هنا قال: «دَائِمٌ بلا انتهاء».

لكن لفظ القديم قيده بكونه «بلا ابتداء» وهذا يدل على أن اسم القديم بحاجة

إلى إضافة كلام حتى يُجعل حقًا وحسنًا ووصفًا مشتملاً على مدح حق؛ لهذا نقول: إن هذه الأسماء التي تُطلق على أنها من الأسماء الحسنی يجب أن تكون مثل ما قلنا صفات مدح وكمال ومطلقة غير مختصة، وأمّا ما كان مقيداً أو ما كان مختصاً المدح فيه بحال دون حال، فإنه لا يجوز أن يطلق في أسماء الله.

ولهذا مثال آخر أبين من ذلك، مثل المرید والإرادة، فإن الإرادة منقسمة إلى:

١ - إرادة محمودّة: إرادة الخير، إرادة المصلحة، إرادة النفع، إرادة موافقة للحكمة.

٢ - والقسم الآخر: إرادة الشرّ، إرادة الفساد، إرادة ما لا يوافق الحكمة... إلى آخره.

فهنا لا يسمى الله ﷻ باسم المرید؛ لأنّ هذا منقسم، مع أنّ الله ﷻ يريد سبحانه وتعالى، فيُطلق عليه الفعل، وهو سبحانه موصوف بالإرادة الكاملة، ولكن اسم المرید لا يكون من أسمائه لما ذكرنا.

وكذلك اسم الصانع لا يقال: إنه من أسماء الله ﷻ؛ لأن الصّنع منقسم إلى ما هو موافق للحكمة، وإلى ما هو ليس موافقاً للحكمة، والله - سبحانه وتعالى - يصنع وله الصّنع سبحانه، كما قال: ﴿صَنَّعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وهو سبحانه يصنع ما يشاء وصانع ما شاء كما جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ صَانِعٌ مَا شَاءَ»^(١٢١) سبحانه وتعالى، ولكن لم يُسمَّ الله ﷻ باسم الصانع؛ لأنّ الصّنع منقسم.

أيضاً: اسم المتكلم، المتكلم لا يقال في أسماء الله ﷻ: المتكلم؛ لأن الكلام الذي هو راجع إلى الأمر والنهي - منقسم: إلى أمر لما بما هو موافق للحكمة؛ أمر بمحمود، وإلى أمر بغير ذلك، ونهي عمّا فيه المصلحة نهى عمّا فيه الخير، ونهى عمّا فيه الضرر، والله - سبحانه وتعالى - نهى عمّا فيه الضرر، ولم ينه عمّا فيه الخير، بل أمر بما فيه الخير؛ ولذلك لم يُسمَّ الله ﷻ بالمتكلم.

هذه كلها أطلقها المتكلمون على الله ﷻ، فسموا الله بالقديم، وسموا الله ﷻ

(١٢١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٣٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٩/٩)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بالمتكلم، وسموا الله ﷻ بالمريد، وسموا الله ﷻ بالصانع... إلى غير ذلك من الأسماء التي جعلوها الله ﷻ.

فإذا تبين لك ذلك فإن الأسماء الحسنی هي ما اجتمعت فيها هذه الشروط، واسم القديم لم تجتمع فيه الشروط، بل لم ينطبق عليه شرط من هذه الشروط الثلاثة، والمؤلف معذور في ذلك بعض العذر؛ لأنه قال: «قَدِيمٌ بلا ابتداء».

أَمَّا الخالق غير الصانع وذلك لـ:

أولاً: الخالق جاء في النص والصانع لم يأت في النص.

ثانياً: من جهة المعنى: الصنع فيه كلفة وليس ممدوحاً على كل حال، والخلق

هذا إبداع وتقدير فهو ممدوح

ثالثاً: الخلق منقسم إلى مراحل، وأما الصنع فليس كذلك ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ

الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]؛ فالخلق يدخل من أول المراحل، والصنع لا، الصنع ليس

كمالاً، فممكن أن يصنع ما هو محمود ويصنع ما هو مذموم، يصنع بلا براء ولا إنفاذ، وقد يصنع شيئاً لا يوافق ما يريده.

فلهذا اسم الخالق يشتمل على كمال ليس فيه نقص، وأما اسم الصانع فإنه يطرأ

عليه أشياء فيها نقص من جهة المعنى ومن جهة الإنفاذ؛ فلذلك جاء اسم الله الخالق

ولم يأت في أسماء الله الصانع.

المسألة الثالثة:

□ قوله: «قَدِيمٌ بلا ابتداءٍ دائِمٌ بلا انتهاءٍ»:

● أن قوله: «قَدِيمٌ» و«دائِمٌ» كما ذكرنا عند أهل السنة يُعَبَّرُ عنه بالأول والآخر

كما جاء في النص.

والله - سبحانه وتعالى - أوليته عند أهل السنة في ذاته وفي صفاته، وآخرُ سبحانه

في ذاته وفي صفاته.

فهو سبحانه لم يزل متصفاً بالصفات، وهو أولٌ بصفاته، وهو سبحانه لن ينقطع

اتصافه بصفاته سبحانه وتعالى من الجهة الأخرى؛ يعني: أَنَّ آخِرِيته سبحانه آخِرِيَّة ذاتٍ وصفات، وأوْلِيته سبحانه أوْلِيَّة ذاتٍ وصفات.

فنقول: عَلِمَ اللهُ سبحانه وتعالى أوْلَ، ورحمة الله ﷻ أوْلَى، وخلقه سبحانه أوْلَ؛ يعني: اتصافه بهذه الصفات كذاته سبحانه، فهو الأوْل الذي ليس قبله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، وهذا سيأتي له مزيد بيان عند قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَرْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَرْثِيًا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا»

المقصود: أَنَّ التعبير عن صفات الله ﷻ بكونها أوْلَى، والله ﷻ أوْل بذاته وصفاته- هذا الموافق للنص، أما أَنَّ نقول: الكلام القديم أو خلقه القديم أو حكمته القديمة وأشباه ذلك فَإِنَّ هذا يَرِد، وأيضًا يحتمل معنى غير صحيح.

الجملة الثانية:

□ قوله: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ»:

● وكونه سبحانه «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ» ذلك لكمال حياته ﷻ وكمال قيوميته. دلَّ على ذلك قوله سبحانه: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝﴾ (الرحمن: ٢٦، ٢٧)، ويدل عليها قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۝﴾ [القصص: ٨٨]، في أحد التفسيرين، ويدل عليها قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ۝﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وذلك لكمال حياته وكمال قيوميته، وإذا انتفى الأدنى انتفى الأعلى من باب أوْلَى؛ ولهذا قال: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ» سبحانه وتعالى.

وأراد المصنف بقوله: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ» أراد شيئين فيما يظهر:

الأول: أَنَّ هذا فيه مزيد وصف لله ﷻ بكمال الحياة وكمال القيومية ﷻ، وتفسير لقوله: «دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاء»

والثاني: أَنَّ بعض أهل البدع زعموا أَنَّ بعض صفات الله ﷻ تفنى، أو أَنَّ بعض آثار أسمائه ﷻ يبيد.

ونحن نطلق القول بأنه ﷻ لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيد سبحانه وتعالى في ذاته وفي أسمائه

وصفاته، ولا نقيّد ذلك في الزمن المستقبل بشيء، بل نقول: هو على إطلاقه، بأنه سبحانه آخر فليس بعده شيء، وأنه لن يزال متصفاً بصفاته بمشيئته وقدرته ﷻ.

فإذا قوله: «لا يَنْفَى ولا يَبِيدُ» هذا لكمال ربوبيته سبحانه وكمال اتصافه بالصفات، ثم قال: «ولا يكونُ إلا ما يُريدُ» وهذه الجملة الأدلة عليها كثيرة من الكتاب والسنة؛ فإنَّ الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (الإنسان: ٣٠) وقال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: ٢٩) و«ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» (١٢٢) والله - سبحانه - يشاء الأشياء فتكون كما شاءها ﷻ، ولا تخرج مشيئة العبد عن مشيئة الله ﷻ للأشياء.

□ وقوله: «ولا يكونُ إلا ما يُريدُ»:

● يريد به المشيئة؛ يعني: لا يكون إلا ما يشاؤه سبحانه؛ فالإرادة هنا المعني بها الإرادة الكونية.

وأراد بهذه الجملة الرد على القدرية الذين يزعمون أن الرب ﷻ أراد طاعة المطيع، وأراد إيمان المؤمن، أراد إيمان المكلف، ولكن المكلف أراد الكفر وأراد المعصية فكان ما لم يرد الله ﷻ، وهذا قول الذين يقولون: إنَّ العبد يخلق فعل نفسه، كما هو قول المعتزلة وطوائف أيضاً من القدرية.

يقولون: إنَّ العبد يخلق فعل نفسه وإنَّ الله ﷻ لا يخلق فعله، فيحصل في الكون ما لا يريده ﷻ؛ لأنَّ الله سبحانه لا يريد الكفر ولا يريد الضلال ولا يريد المعصية. وهذا القول باطل كما ذكرنا لك؛ لأنَّ الإرادة المراد بها هنا الإرادة الشرعية.

وهنا نخلص في هذه الجملة إلى مسائل:

المسألة الأولى:

(١٢٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٧٥) عَنْ بَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ»، بِرَقْم (١٤٢١).

أنه أراد بقوله: «ولا يكون إلا ما يُريد» أراد بالإرادة هنا المشيئة، والإرادة، إرادة الله ﷻ منقسمة إلى:

١- إرادة كونية، يعني: فيما يحصل في كون الله ﷻ.

٢- إرادة شرعية

فأما الإرادة الكونية فكثيرة في النصوص وهي مرادفة للمشيئة، فمشيئة الله هي الإرادة الكونية، فإذا قلنا: شاء الله كذا، يعني: أراد كونه.

أما المشيئة فلا تنقسم إلى مشيئة كونية وإلى مشيئة شرعية، بل هي نوع واحد، هو مشيئة في كونه، أما الشرع فإنما يوصف بإرادة شرعية؛ وهذا يعني: أن الإرادة الكونية التي هي المشيئة هي التي لا يخرج أحد عنها.

فقد يقع الشيء مأذوناً من الله ﷻ؛ شاءه الله - سبحانه وتعالى - كوناً وقدرًا، ولكنه لم يُرده شرعاً ولم يُرده ديناً؛ فتختلف الإرادتان إذا تعلقت بمعصية العاصي وكفر الكافر: فمن جهة معصية العاصي وقعت بإرادة الله الكونية، لكنها لم تقع بإرادة الله الشرعية، والله سبحانه قال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وفي المشيئة قال ﷻ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وهذا راجع إلى علم الله ﷻ فيهم بأنه سبحانه ما شاءه كان وما لم يشأه لم يكن سبحانه وتعالى. ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ يعني: في علم الله ﷻ فيما لم يقع، ولن يقع، لو وقع، ولو شاءه كيف يكون.

فإذا صارت مشيئة الله ﷻ هي الإرادة، والإرادة مرتبطة بالعلم وبالحكمة، وهذا خلاف الإرادة الشرعية فإنَّ الإرادة الشرعية مطلوبة من العبد، أمر بكذا، ونهى عن كذا، فصار المأمور به والمنهي عنه مراداً له شرعاً.

إذا تبين هذا فإذا قلنا: «ولا يكون إلا ما يُريد» هذا راجع إلى الإرادة الكونية

فقط، والذين لم يفرقوا ما بين الإرادتين وقع منهم الغلط في معصية العاصي وضلال الكافر فيما سيأتي بيانه إن شاء الله في موضعه من مباحث القدر.

المسألة الثانية:

أن قوله: «ولا يكون إلا ما يُريد» فيه تداخل ما بين إرادة الله ﷻ وإرادة العبد، وإرادة العبد هي مشيئته، وهي خارجة عن رؤية الحكمة؛ وأما إرادة الله ﷻ الكونية فهي منظور فيها بالحكمة؛ فالله - سبحانه - يريد ما يوافق الحكمة، والعبد يريد ما لا يوافق الحكمة وقد يريد ما يوافق الحكمة.

وإذا كان كذلك فإن إرادة الله ﷻ بالعبد موافقة للحكمة سواء تعلقت بالمعين أو تعلقت بالمجموع؛ وهذا يعني: أن إرادة العبد فيما يريده خارجة عن مقتضى حكمة الله ﷻ إذا أراد شيئاً في نفسه له؛ يعني: له بخصوصه.

والله ﷻ يريد من العبد ما يوافق حكمته، فقد تجتمع الإرادتان فيما فيه حكمة لله ﷻ، وقد تختلف الإرادتان فيما كان يريده العبد ولا يوافق حكمة الله ﷻ.

وهذا يعني أن العبد قد يتجه بإرادته إلى شيء فيُصرف عنه لعدم موافقته لحكمة الله ﷻ في نفسه؛ يعني: فيما يتعلق بالعبد أو فيما يتعلق بالمجموع.

والله ﷻ قد يريد الشيء كوناً، ولا يكون إلا ما يريد لموافقته للحكمة في خصوص العبد في نفسه، أو ظهور الحكمة في نفسه أو لظهور الحكمة في المجموع؛ يعني في غيره؛ ولهذا نقول: ما من شيء يريده الله - سبحانه وتعالى - في ملكوته إلا وهو موافق للحكمة، والشر ليس إلى الله ﷻ، بل الله سبحانه لا يوصف أو لا يضاف إليه إلا الخير. وأما العبد فقد يريد الشيء ويكون بالنسبة له شرّاً فيخرج من هذه الجهة عن كونه موافقاً للحكمة؛ يعني: حكمة العبد ومصلحته، ولكنه بالنسبة لفعل الله ﷻ وإرادته يوافق الحكمة التي هي منظور فيها إلى المجموع.

وهذا يعني: أن إرادة الله ﷻ في ملكه إنما تكون على وفق الحكمة، وحكمة الله هي القاضية لهذه الأشياء جميعاً في الإرادات.

وهذا فيه رد على طوائف كثيرة من المبتدعة في مسائل القدر يأتي بيانها مفصلاً

إن شاء الله في موضعها في تعريف الظلم والعدل، وفي التحسين والتقييح، وفي أيضاً الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، وفي وقوع المعصية ووقوع الكفر، وفي فعل العبد بنفسه.

وهذه مسائل كبيرة تحتاج إلى بيان وتفصيل في موضعها.

المقصود من ذلك: أن قوله: «لا يكون إلا ما يُريد» هذا موافق لما -أو تضيف عليها عبارة- أن ما يريده موافق لمقتضى الحكمة المطلقة، سواء وافقت العبد المعين أو وافقت المجموع.

فالله -سبحانه- الشر ليس إليه كما وصفه به النبي ﷺ بقوله في الدعاء «وَالشَّرَّ لَيْسَ إِلَيْكَ» (٢٣) ففعله سبحانه خير محض، وقد يأذن بالشر المضاف إلى العبد، ولا يكون شرًا بالنسبة لإرادته سبحانه، فالله لا يريد ظلمًا للعباد، ولا يريد شرًا بالعباد، وإنما العباد أرادوا ذلك بأنفسهم، وإذا وقع ذلك فإنما يقع بالإضافة إلى فعل العباد، وليس مضافًا إلى الله سبحانه لأن فعله سبحانه خير محض.

□ قوله: «لا تَبْلُغْهُ الْأَوْهَامَ، وَلَا تُدْرِكْهُ الْأَفْهَامُ»:

● هذا يَرُدُّ به على المجسمة والمعطلة جميعًا.

«لا تَبْلُغْهُ الْأَوْهَامُ»؛ يعني: أن تفكير المُفَكِّر ونظرة بخياله لا يمكن أن يبلغ بخياله وفكره وصف الله ﷻ ولا كُنْه ذاته -سبحانه وتعالى- فليست الأفهام مَوْضُوعَةً لإدراكه ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، سبحانه.

و«لا تَبْلُغْهُ الْأَوْهَامُ»؛ يعني: مهما فكر العبد فلن يبلغ كُنْه ذاته سبحانه، ولا كُنْه اتصافه بصفاته ﷻ، ولا يمكن للأفهام مهما عَلَتْ أن تدرك ذلك، ففيه رد على المجسمة الذين جعلوا الله ﷻ جسمًا كالأجسام.

وفيه رد على المعطلة الذين جعلوا الله ﷻ مُعْطَلًا عَمَّا وَصَفَ به نفسه؛ لأنهم

شَبَّهُوا أَوَّلًا، ثُمَّ عَطَلُوا ثَانِيًا، فقام بقلوبهم في صفات الله أنها على صفة شيء معين، فمنعوا ذلك، فدخلوا بأوهامهم وأفهامهم في تحديد كنه الاتصاف بالصفة، ثم عطلوا ونفوا ثانيًا.

وفيه رد على المتصوفة؛ غلاة المتصوفة أيضًا، وهي الطائفة الثالثة الذين زعموا: أَنَّ العبد بالرياضة قد يبلغ إلى مرتبة يرى فيها الرب ﷻ، وأنه يمكن إذا فني عن المحسوسات أن يدرك بوهمه غير المحسوسات؛ يعني: الغيبات، وهذا هو الذي يسمونه الفناء بالدرجة العليا عندهم، وهو أنه يفنى عن المخلوق ويبقى في رؤية الخالق ﷻ.

إذا تبين ذلك، ففي قوله: «لَا تَبْلُغْهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تَدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ» مسائل:
المسألة الأولى:

أَنَّ القاعدة العقلية المتفق عليها بين العقلاء والحكماء: أَنَّ معرفة الإنسان تنشأ شيئًا فشيئًا، وهذا قد جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: ٧٨)، فمعرفة الإنسان باتفاق العقلاء والحكماء، واتفاق أهل الشرع أنها إنما تكون شيئًا فشيئًا، وهذا هو الذي يسمى عند الفلاسفة نظرية المعرفة، أو نظرية حصول المعارف، وهي كما قلنا تأتي شيئًا فشيئًا.

وهي مبنية على قسمين:

القسم الأول:

أَنَّ هناك أشياء يدركها بحواسه: باللمس، بالبصر، بالشَّم، بالذوق، بالسمع، بحواسه يدرك، وهذا نوع من تحصيل المعارف، نوع من المعارف يحصل للإنسان بحواسه، وهذا أول ما يبدأ بها الصغير.

القسم الثاني:

ما يحصل بعقله وإدراكه، وهذا مبني على المقارنة.

وهذا القسم الثاني مبني على الأول، وهو أنه يقارن الأشياء مع ما أحسها؛ فالمحسوسات التي أدركها بعينه وبشمّه وبدوقه وبسمعه وبلمسه للأشياء، هذه تسمى ضرورية؛ لأن وجودها لا يحتاج إلى برهان وغيرها مما يحصل به المعرفة إنما يكون منسوباً عنده لهذه الأشياء.

فيرى مثلاً هذا العمود، فيراه بإحساسه ذا حجم، ثم يرى عموداً آخر أصغر منه، فيراه مختلفاً عنه في الطول، فعقد المقارنة وقال: هذا أصغر من هذا، ثم عقد المقارنة فقال: هذا أكبر من هذا، عقد المقارنة بين الألوان فقال: هذا أبيض وهذا أسود وهذا أحمر، عقد المقارنة بين الأشياء الحرارية فقال: هذا بارد وهذا متوسط وهذا دافئ وهذا حار... إلى آخر ذلك.

وهذا نتحصل منه على القاعدة المتفق عليها بين القائلين بنظرية المعرفة، وهي صحيحة شرعاً على القدر الذي ذكرت لك بأنه لا يمكن للوهم - وهم الإنسان - ولا يمكن لفهمه أن يدرك شيئاً ولا أن يبلغه وهمه وفهمه إلا:

- إذا رآه.

- أو أحس بأحد الحواس.

- أو رأى ما يماثله ويشابهه فيقيس عليه.

- أو رأى ما يقيسه عليه ولو لم يرَ ما يماثله أو يشابهه إذا أمكنه القياس.

فمثلاً: نذكر صفة حيوان ما، إذا قيل لك: هناك حيوان اسمه «الْقَلَع» - أي اسم - فأنت مباشرة تتصور ولو لم تعرف حقيقته، أنه ما دام أنه حيواناً فإنه يمكن أن تقيس وتُخرج بعض الصفات؛ لأننا ابتدأنا وقلنا: حيوان، فإذا قلت: إنه أكبر من الفيل ذهب إلى شيء آخر، إذا قلت: إنه أصغر من الفيل بدأت تتحدّد وتقرّب عندك؛ لأنك أدركت هذه الأشياء بما رأيت، أو بما يمكنك أن تقيس عليه.

ولهذا نقول: لا يمكن لأحد أن يدرك شيئاً ولا أن يتحصّل منه على معرفة يبلغها

وهمه ويدركها فهمه:

- إلا إذا رآه.

- أو رأى مثيله وشبيهه.

- أو رأى ما يقاس عليه.

المثيل والشبيه، مثلاً تقول: أكلنا خبزاً في بلد كذا، ما دام ذكرت الخبز. نحن أكلنا الخبز هناك، إذا قلنا لك: الخبزة طولها ثلاثة أمتار نأخذها ونقطعها، تعرف أن الخبز دقيق أو بر... إلى آخره، فعرفت مثيله أو شبيهه، فيمكن أن تدرك الآخر برؤيتك لما يدخل معه في الشبه أو في المثلية.

الله - سبحانه وتعالى - لم تُدرِكْهُ الحواس، ولم يُرَ مثيل له أو شبيه له، ولم يُرَ ما يمكن أن يقاس الحق عليه ﷻ؛ ولذلك دخول المعرفة أو إدراك المعرفة أو حصول المعرفة بالله ﷻ لا يمكن أن تكون بالأوهام أو الأفهام أو بالأقيسة أو بما تراه.

ولهذا احتاج الناس إلى بعثة الرسل بُيِّنَ لهم صفة ربهم ﷻ وصفة خالقهم؛ لأنه ﷻ لم يُرَ، ولم يُدرَكْ مثله، ولا ما يشبهه سبحانه، ولا يمكن أيضاً أن يُقاس على شيء؛ لذلك كان لا بد من بعثة الرسل لبيان ذلك.

وهذا يعني أنه سبحانه «لا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ» كما ذكر المصنف. فإذا قوله: «لا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ» مُنْطَلِقٌ مِنْ مَسْأَلَتَيْنِ كَبِيرَتَيْنِ ذَكَرْتَهُمَا لَكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

المسألة الثانية:

قوله: «الْأَوْهَامُ» و«الْأَفْهَامُ»: أَنَّ «الْأَوْهَامَ» و«الْأَفْهَامَ» هَذِهِ عَبَّرَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ» فِي «الْأَوْهَامِ»، وَفِي «الْأَفْهَامِ» قَالَ: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ».

وهذا راجع إلى أن الوهم - يعني ما يتوهمه الإنسان - غير ما يفهمه؛ فالوهم راجع للخيال، والفهم راجع للأقيسة والمقارنات؛ ولهذا الرب ﷻ لا يمكن تَحْيُلُهُ، ولا يمكن أيضاً أن يُفَكَّرَ فِيهِ فَيُدْرَكْ، وهذا معنى قول الله ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ﴾

يُذَرِّكُ الْأَبْصَرَ ﴿الأنعام: ١٠٣﴾، سبحانه وتعالى. ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ سبحانه، هنا الأبصار يأتي معنى البصر؛ هو سبحانه لا يحيط به البصر إذا رآه أهل الإيمان في الآخرة، وفي الدنيا لا تدركه الأبصار أيضاً التي هي الرؤى والعيون، وكذلك الأبصار التي هي الأفهام والأوهام لا تدركه ﷻ؛ فالفهم إذاً منقطع، والوهم إذاً منقطع؛ ولهذا قال بعض السلف: «ما خطر ببالك فالله ﷻ بخلافه»، لم؟ لأنه ذَكَرْتُ لك أنه لا يمكن أن يخطر ببالك ولا أن تتخيل إلا شيء مبني على نظرية المعرفة من قبل، وهذا مقطوعٌ يقيناً.

إذاً فصار الأمر أن إثبات الصفات لله ﷻ بأنواعها مع قطع الطمع في بلوغ الوهم لها من جهة الكيفية والكُنْه، وكذلك من جهة إدراك الأفهام لتمام معناها، فمن الجهتين - كنه الصفة «الكيفية» -

- وكذلك تمام المعنى.

هذا لا يمكن أن تبلغه الأوهام، ولا أن تدركه الأفهام.

□ قوله: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ، وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامُ، حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ، خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤْنَةٍ.»

● هذه الجمل من هذا المتن العظيم -الذي هو متن العقيدة الطحاوية- متصلة بما قبلها، والكلام فيما تقدّم كان عن وصف الله ﷻ بصفات الكمال ونعوت الجلال والجمال.

فقال ﷻ في وصفه سبحانه وتعالى: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ، وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامُ»، وهذه كما ذكرنا لك فيما سلف عامة في جميع الصفات، وأن صفات الحق ﷻ لا تشبه صفات الأنام بالقيّد الذي ذكرناه لك مُفَصَّلًا فيما سلف.

وبعدها ذَكَرَ جملة مما يُفارق به وصف الله ﷻ صفة المخلوق فقال بعد قوله: «وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامُ»: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ، خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤْنَةٍ، مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.»

وهذه الصفات هي صفات وأسماء للحق ﷻ، فإنّ صفة الحياة ثابتة له ﷻ،

وكذلك صفة القيومية وصفة الخلق والرِّزْق والإِمَاطة والبعث له سبحانه.

وهو سبحانه المحيي والحي وهو القيوم ﷻ كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وكما قال: ﴿الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] ، وكذلك صفة الخلق وصفة الرِّزْق وغير ذلك من الصفات؛ فأسماء الله ﷻ كما هو معلوم مشتملة على صفات.

وصفات الحق ﷻ مابينة لصفات المخلوق من جهات:

الجهة الأولى: أن الرب ﷻ يتصف بالصفة على وجه الكمال، والمخلوق يتصف بالصفة على وجه النقص.

الجهة الثانية: أن الرب ﷻ صفاته متلازمة؛ لأنه سبحانه له الكمال المطلق، وله الصفات العلى الكاملة من كل وجه، وأما المخلوق فصفاته غير متلازمة بل قد يكون فيه جملة من صفات النقص، ويكون فيه بعض الصفات التي هي كمال في حقه، وإن كانت في الجملة لا يتصف بها إلا لنقص فيه.

الجهة الثالثة: أن اتصاف المخلوق بالصفات وإن كان في أصل المعنى مشتركة مع صفات الحق ﷻ لكنه اتصف بها على وجه الحاجة إليها، وأما الرب ﷻ فهو متصف بصفاته لا على وجه الحاجة إلى آثار الأسماء والصفات، فمثلاً: المخلوق يُقَدَّرُ أو يُقِيمُ الأشياء لحاجته، ويخلق ما يخلق لحاجته، والله سبحانه وتعالى «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ» وَيَهَبُ المخلوق ويرزق لحاجته، والله سبحانه وتعالى يهب ويرزق ويعطي وهو الغني ﷻ ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] ، وهكذا في بقية الصفات.

فإذا اتصاف المخلوق بالصفات التي يشترك فيها من حيث أصل المعنى مع الرب ﷻ هو اتصاف على سبيل النقص، وهذا الاتصاف مع صَمِيْمَةٍ ما سبق أن ذكرنا لك فيما سلف لا يشبه فضلاً أن يماثل صفات الرب ﷻ؛ لهذا فصل الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ بعد قوله: «وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامَ» بعض صفات الحق ﷻ التي يتصف بها وفارق بها صفة المخلوق الذي

ربما اتصف بتلك الصفات.

فَقَالَ ﷻ: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ»، وكونه ﷻ حَيًّا، هذا دَلٌّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ وَدَلٌّ عَلَيْهِ السَّمْعُ؛ يَعْنِي: دَلٌّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. وَقَبْلَ وَرُودِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَالْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ مَوْجُودٌ لِكثَرَةِ الدَّلَائِلِ وَتَوَاتُرِهَا وَتَتَابُعِهَا عَلَى وَجُودِ الْحَقِّ ﷻ، وَكَوْنُهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْجُودًا يَدُلُّ بِاللَّازِمِ الَّذِي لَا انْفِكَاءَ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَحَيَاتِهِ ﷻ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَصِفٌ بِصِفَاتٍ كَثِيرَةٍ. فَإِذَا صَارَ اسْمُ اللَّهِ «الْحَيُّ» يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ قَبْلَ وَرُودِ السَّمْعِ.

وَكَذَلِكَ اسْمُ اللَّهِ «الْقَيُّومُ» وَصِفَةُ الْقَيُّومِيَّةِ لَهُ ﷻ هَذِهِ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَيْهَا الْعَقْلُ وَيَدُلُّ عَلَيْهَا السَّمْعُ لِأَنَّهُ سَبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي أَقَامَ الْأَشْيَاءَ.

فَكُونُهُ هُوَ الْخَالِقُ لِلْأَشْيَاءِ يَدُلُّ عَقْلًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَقَامَهَا وَأَنَّ قَيُّومِيَّتَهَا بِهِ ﷻ. إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَنَقُولُ: هَذَانِ الْأَسْمَانِ «الْحَيُّ» وَ«الْقَيُّومُ» قَدْ قِيلَ فِيهِمَا -وهو قول قوي، وله حظ من الترجيح-: إِنَّهُمَا اسْمَا الرَّبِّ ﷻ الْأَعْظَمَانِ.

فَالِاسْمُ الْأَعْظَمُ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ الرَّبُّ ﷻ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، هُوَ فِي سُورَةِ «الْبَقَرَةِ» وَسُورَةِ «آلِ عِمْرَانَ»، وَفِيهِمَا قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ^(١٢٤). وَهَذَا لَهُ مَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّ الْحَيَّ وَالْقَيُّومَ بِلَوْازِمِهِ -بِلَوْازِمِ اسْمِ الْحَيِّ وَمَا يُلْزَمُ مِنْ اسْمِ الْقَيُّومِ- يَقْتَضِي جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْرَادِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْرَادِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ وَلِهَذَا عُلِّقَ إِعْطَاءُ السَّائِلِ سُؤْلُهُ فِي هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ الْأَعْظَمَيْنِ؛ لِأَنَّ إِجَابَةَ السُّؤَالِ وَإِعْطَاءَ الدَّاعِي مَا دَعَا -هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ ﷻ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا إِدَانَةُ الْعَبْدِ وَإِقْرَارُهُ بِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ وَأَنَّ اللَّهَ ﷻ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، صَارَ هَذَا الدَّعَاءُ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] مُتَضَمِّنًا

(١٢٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٨)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ

رضي الله عنها، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ (٩٨٠).

لتوحيد الإلهية ولتوحيد الربوبية ولتوحيد الأسماء والصفات؛ لهذا فإن اسم الحي واسم القيوم هما اسما الله الأعظم اللذان إذا دُعي بهما أجاب، وإذا سئل بهما أعطى، في قول قويٍّ مرجَّح لأحد القولين في اسم الله الأعظم.

□ قوله: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ»:

● إذا تبين لك ذلك ففي قوله: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ» مسائل:

المسألة الأولى:

أنَّ صفة الحياة صفةٌ مُشتركة بين كل مخلوقات الله ﷻ، وكل حياة لها ما يناسبها، حتى الجماد له حياة تناسبه؛ حتى الشجر والحجر له حياة تناسبه.

وإنما سمي جمادًا؛ لأنه جامد في الظاهر، ليس له حركة ظاهرة، وإلا فإنه ليس بميت، يعني: لا حراك فيه ولا حياة، وإنما هو:

- ميت باعتبار عدم الحركة.

- وجماد باعتبار عدم الحركة.

ولهذا فإنَّ اشتراك المخلوقات مع الرب ﷻ في هذا الاسم وفي صفة الحياة- هذا اشتراكٌ في أصل المعنى فكلُّ له حياة تناسبه، على حسب القاعدة المعروفة: وهي أن الصفات بما يناسب الذوات، فإثبات الصفات إثبات وجود الله ﷻ لا إثبات كيفية وصفات المخلوقات تناسب ذواتهم الوضيعة الضعيفة الفقيرة.

وهذا ظاهر أيضًا في صفتي السمع والبصر كما قد قرَّرنَاهُ لكم مرارًا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)؛ فإنَّ صفة السمع وصفة البصر مشتركة بين أكثر الكائنات الحية، وكذلك الحياة فهي مُشتركة بين جميع الكائنات الحية، منها ما حياته بالروح والنفس، ومنها ما حياته بالنماء، ومنها ما حياته خاصة به كالصخور والتراب، وأشباه ذلك؛ ولهذا كان ﷺ يقول كما رواه مسلم في

«الصحيح»: «إني لأعلم حجراً بمكة ما مرت عليه إلا سَلَّمَ عليَّ» (١٢٥).

فإذا إثبات هذه الصفة واسم الحي الله ﷻ يدل على نفي التعطيل بجميع أنواعه، ويدل على إبطال التجسيم بجميع أنواعه؛ ولهذا صار اسماً عظيماً مختصاً بالرب ﷻ على وجه الكمال؛ لأنَّ المخلوق يعرف أنَّ حياته قصَّة قليلة يريد زيادتها فلا يستطيع، يريد أن يكون في وصفه بالحياة أكمل من وصف غيره فلا يستطيع، فدلَّ على ظهور نقصه في الصفة المشتركة بينه وبين جميع المخلوقات.

المقصود من هذا: أنَّ في إثبات صفة الحياة لله ﷻ إبطالاً للتعطيل وإبطالاً للتجسيم على الوجه الذي ذكرته لك، وهو ظاهر في قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾ [الشورى: ١١].

المسألة الثانية:

الله ﷻ قال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وذلك لكمال حياته ولكمال قيوميته ﷻ.

وقوله هنا: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ» دلَّ على القاعدة المقررة عند أهل السنة والجماعة وهي: أنَّ وصف الرب ﷻ بالنفي ليس مقصوداً لذاته وإنما هو لإثبات كمال ضد ما نفى.

لهذا سبحانه أثبت الكمال له ثم نفى ليدل على إثبات الكمالات له ﷻ، فلما قال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ ليدل على أنَّ قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لكمال حياته ولكمال قيوميته، فنفي لتأكيد الإثبات.

وهذه هي القاعدة المقررة عند أهل السنة والجماعة فيما يُنفى في القرآن وفي السنة عن الله ﷻ إنما هو لإثبات كمال ضده من صفات الحق ﷻ كما في قوله سبحانه:

﴿وَلَا يَظَلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ لكمال عدله، وكما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]؛ لكمال علمه سبحانه وحِفْظِهِ سبحانه وقيوميته، وكقوله: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣]؛ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]؛ وأشبه ذلك.

المسألة الثالثة:

أَنَّ اسم القيوم ﷻ واسم الحي هذان الاسمان مُتَعَلِّقَانِ بخلقه ﷻ؛ يعني: أَنَّ لهما الأثر في خلقه سبحانه، وكل حياة تراها في خلقه فهي من آثار حياته ﷻ، وكل صلاح أو فعل تراه في خلقه فهو من آثار قيوميته ﷻ.

واسم القيوم مبالغة لإثبات كمال قيامه سبحانه وتعالى على الوجه المطلق بنفسه وبخلقه، فلفظ القيوم، يدل على أنه سبحانه كامل فيما يختاره سبحانه وتعالى لنفسه من الصفات التي تقوم بمشيئته واختياره وقدرته، وكذلك له الكمال فيما يقيم به خلقه ﷻ. وإذا تبين ذلك فإن قول المؤلف: «قَيُّومٌ لَا يَنَامُ» راجع إلى الآية ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ وذلك لكمال حياته ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ وذلك لكمال قيوميته ﷻ.

ففسّر القيوم بأنه الذي لا ينام، وهذا كما ذكرت لك ليس تفسيرًا لمعنى القيوم؛ فَإِنَّ معنى القيوم أنه الذي قام بنفسه وأقام غيره، فليس ثم شيء إلا والله ﷻ مُقِيمٌ له على وجه ما تقتضيه حكمة الرب ﷻ.

فإذا تبين ذلك فإنَّ اسم القيوم ﷻ، واسم الحي له سبحانه وتعالى لهما أثر في إجابة السؤال، وهذا الأثر مرتبط بقاعدة كلية في ارتباط الإجابة بحسن السؤال؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فدعوة الله ﷻ بأسمائه يعني بما يناسب مقصودك من الأسماء.

وكل ما أقامه لك في حياتك فهو من آثار اسم القيوم؛ لأنك تحتاج ما تقيم به حياتك، وكل ما تُقِيمُ به حياتك إنما هو من القيوم ﷻ فإذا أقامك ﷻ على شيء، أو

أقام لك شيئاً فإنه سبحانه القيوم الذي هو ﴿قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، سبحانه وتعالى؛ لهذا فإنَّ فقه الدعاء مرتبط بفقه الأسماء والصفات، فكلما كان العبد أعرف بأسماء الله وصفاته وآثارها في خلقه، كُلِّمَا كان أعرف وأعلم بسؤال الله بها وباستحضاره لمعنى ذلك كان ذلك أرجى لقبول الدعاء وحصول المطلوب.

المسألة الرابعة:

أنَّ اسم الحي واسم القيوم بلازمهما يدلان على بقية صفات الرب ﷻ لأنَّ الحياة مستلزمة لكثير من الصفات، والقيومية مستلزمة لكثير من الصفات؛ لهذا قال طائفة من المحققين من أهل العلم في هذا الباب: «إنَّ الصفات التي أثبتتها الأشاعرة أو أثبتها غيرهم من أهل البدع وزعموا إثباتها بالعقل فَإِنَّهُمْ قَصَّروا في ذلك؛ لأنَّ العقل بالتلازم واللزوم يُثَبِّتُ صفات كثيرة لله ﷻ أكثر من السبعة التي أثبتتها طائفة منها بالعقل»؛ لهذا فاسم الحي يستلزم صفات كثيرة، واسم القيوم يستلزم صفات كثيرة؛ لذا ينبغي أن يتأمل هذا الموضع من جهة أنَّ حياة الرب ﷻ واسم الرب ﷻ «الحي»، وقيومية الرب ﷻ واسمه القيوم يستلزمان عقلاً عدداً كبيراً جداً من الصفات لله ﷻ وهذا موضع يُحْتَجُّ به على من يُثَبِّتُونَ الصفات بالعقل؛ لأنَّ حياته سبحانه ثابتة عقلاً عند الجميع، وكذلك قيوميته سبحانه ثابتة عقلاً عند الجميع.

□ قوله: «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤَنَةٍ»:

● وكما قال فيما سبق: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ» قال هنا «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤَنَةٍ». و«خَالِقٌ» اسم فاعل من الخلق؛ فالخلق مصدر خَلَقَ الشيء يَخْلُقُهُ خَلْقاً، واسم الخالق لله ﷻ هو على مقتضى اللغة يشمل مراتب:

المرتبة الأولى لصفة الخلق واسم الخالق: التقدير: فإنَّ الخلق في اللغة هو التقدير، كما قال ﷻ ﴿قَبَّارُكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وقال سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَفَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، تقدير الشيء على وفق علم المُقَدِّر.

وفي هذا قول الشاعر:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبِعْضِ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

«تَفْرِي مَا خَلَقْتَ»: يعني: تقطع ما قدرت من الأمر أو من الصناعة، «وبعض القوم -لعجزه- يخلق»: يعني: يقدر، «ثم لا يفري»، وهذه المرتبة ثابتة لله ﷻ فهو سبحانه المُقَدِّرُ للأشياء ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (الفرقان: ٢)، خَلَقَ كل الأشياء فَقَدَرَهَا، فخلقه كان مشتملاً على تقديرها شيئاً فشيئاً أو تقدير ما يصلح لها، هذا وتقديره سبحانه للأشياء بلا حاجة لهذا التقدير.

فالمخلوق يُقَدِّرُ خشية ألا يصل إلى ما يريد، فإنَّ تقديره للأشياء شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى نهايتها، وحتى يكون ما يريد على وفق ما قدَّر، أو على وفق ما يريده، فيحتاج إلى التقدير ليلم الأمر.

والله سبحانه حين قدَّر لا لحاجته لذلك، بل هو سبحانه يُجْري الأشياء وفق «كن فتكون» على وفق حكمته سبحانه بمشيئته الكونية، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. فكونه سبحانه قدَّر الأشياء لا حاجة إلى التقدير، ولكن ليكون ذلك موافقاً لحكمته سبحانه، والله الحكمة البالغة كما خَلَقَ السموات والأرض في ستة أيام وهو قادر أن يخلقها ﷻ بمباشرة الأمر لها بكن فتكون مرة واحدة.

المرتبة الثانية لصفة الخلق واسم الخالق: هو تصوير الأشياء: وتصوير الأشياء هو خَلَقَ لها؛ لأنها أعظم من التقدير العام، فإذا صوِّر الأشياء فقد خلقها، كما قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]، وفي حديث ابن مسعود المتفق عليه قال ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بطن أمه أَرْبَعِينَ يَوْماً نَظْفَةً، ثُمَّ أَرْبَعِينَ يَوْماً مَضْغَةً، ثُمَّ أَرْبَعِينَ يَوْماً عُلْقَةً...» (١٢٦) إلخ، فجعل هذه المراتب داخلية في الخلق، وهذا يدل مع دلالات كثيرة على أنَّ التصوير خلق، وحين صور الأشياء

(١٢٦) أخرجه البُخَارِيُّ (٣٢٠٨)، ومُسْلِمٌ (٢٦٤٣)، وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه).

صورها لا لحاجته سبحانه للتصوير بأنه لم ينفذ أمره إلا إذا صور كما يفعل الإنسان فإنه يصور الشيء الذي يريده بمعنى يركب أعضائه بأن يجعل هذا مع هذا؛ لأنه لن يتم إلا بهذا، ولو لم يفعل هذه الخطوة فلن تتم له الخطوة التي بعدها؛ لأنه بحاجة إلى ذلك.

فإذا التصوير عند المخلوق لحاجته إليه، والله سبحانه وتعالى يخلق مُصَوِّرًا لا حاجته إليه، فهذه داخلة في قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «خالق بلا حاجة».

المرتبة الثالثة لصفة الخلق واسم الخالق: هو البرء: برء ما صور وهو إنفاذه على آخر مراحلها وجعله خلقًا سويًا يريد الرب ﷻ؛ ولهذا قال في آخر سورة «الحشر»: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، وهو سبحانه وتعالى حين خَلَقَ وَبَرَأَ البرية وصَوَّرَهَا وجعلها على هذا المنوال وعلى اختلافها: الإنسان، الملائكة، الحيوان، على ظهر الأرض وبطن الأرض والماء وفي السماء... إلى آخر ذلك - ليس لحاجته لهم ولا لأنه يستكثر بهم بل لابتلائهم وإقامة هذا الملكوت على العبودية.

فإذا قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «خالق بلا حاجة» هذا لكمال غناه سبحانه وتعالى، وكمال حمده سبحانه، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٥٦ ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ ٥٧ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ٥٨ [الذاريات: ٥٦-٥٨]، وكما قال ﷻ في الحديث القدسي: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا عِبَادِي إِنَّي حَزَمْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي» ١٢٧ إلى أن قال: «فإنكم لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي» ١٢٨، وقد قال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْمُوا الْفُقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ١٥ [فاطر: ١٥]، وكذلك قوله: «رَازِقٌ بلا مؤنة».

(١٢٧) أخرجه مُسْلِم (٢٥٧٧)، وَأَحْمَدُ (١٦٠/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٩٥)، من حديث أبي ذر رَحِمَهُ اللهُ.

(١٢٨) أخرجه مُسْلِم (٢٥٧٧/٥٥) وغيره من حديث أبي ذر رَحِمَهُ اللهُ.

وكونه سبحانه يرزق بلا نفقة يُنفِقُهَا تَنْقِصُ مما عنده سبحانه، وبلا تعب، فهو سبحانه يرزق من يشاء بغير حساب، وما يفتح للناس من رحمة فإنه لا ممسك لها، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] ، وقال ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وفي حديث أبي ذر المعروف قال: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مِمَّا فِي يَمِينِهِ شَيْئًا» ، وهذا لا شك أنه صفة الرب ﷻ.

أما المخلوق فإنه إذا رَزَقَ فإنه يَرزُقُ بكلفة وتعب، ويرزق لحاجته أن يرزق، ويرزق أيضًا لمؤونة تنقص وتزيد، والله سبحانه له الملك الأعظم في ذلك. فَيَبَيِّنُ أَنَّ معنى قوله: «رَازِقٌ بِلَا مُؤْنَةٍ»؛ يعنى: بلا كلفة ولا مشقة، أو بلا مُؤْنَةٍ يأخذ منها فتحتاج إلى أن تُمَوَّنَ، بل هو سبحانه لا يُنْقِصُ ما يُعْطِي خلقه من ملكه شيئًا، ولا يزيد فيه شيئًا، بل هو سبحانه الرازق بلا مُؤْنَةٍ سبحانه وتعالى.

□ قوله: «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤْنَةٍ، مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ»؛
● هذه تكملة وصِلَة لما تقدم الكلام عليه من بيان معاني جُمَلِ هذه العقيدة النافعة عقيدة العلامة أبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ووقفنا عند قوله: «مُؤِمِّتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ» وهذا كالجمال التي قبله، فيها إثبات كمال الرب ﷻ، وأنه في كمالاته وصفاته غير مماثل لخلق، بل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فذكر فيما تقدم جملة من صفات الرب ﷻ، وأنه في اتصافه بتلك الصفات - لا يماثل المخلوق الذي إذا اتصف بصفة فهو لحاجته لمقتضى تلك الصفة ولضعفه ولافتقاره، والله ﷻ مُتَّصِفٌ بصفات الكمال التي مرجعها إلى أنه سبحانه هو الغني الحميد. هو الغني، غير محتاج لمقتضى صفاته وغير محتاج سبحانه لأثر تلك الصفة، بل هو سبحانه وتعالى فيما يفعل يفعل لحكمة لا لحاجة ﷻ.

فَخَلَقَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلْخَلْقِ بِلَا حَاجَةٍ، وَرَزَقَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُمْ لِحَاجَتِهِمْ
إِلَيْهِ لَا لِحَاجَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِمْ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا عَلَى حَدِّ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿تَبَايَأَ
النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

وجميع صفات الكمال ترجع إلى صفة الغنى وصفة الحمد له سُبْحَانَهُ، وإلى
هذين الاسمين العظيمين - الغني والحميد، سواء في ذلك صفات الجلال، أو صفات
الجمال - صفات الربوبية، أو الصفات التي ترجع إليها معاني العبودية للرب ﷻ.
قال هنا: «مُؤْمِتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ»، يعني: أنه سُبْحَانَهُ يَمِيتُ مَنْ شَاءَ
أَنْ يُمِيتَهُ، وَيُقَوِّدَ مَنْ شَاءَ أَنْ يُفْقِدَهُ الْحَيَاةَ، لَا لَخَوْفٍ مِنْ هَذَا الَّذِي أَفْقَدَهُ الْحَيَاةَ أَنْ
يَعْتَدِي عَلَى مَقَامِ الرَّبِّ ﷻ، وَلَكِنْ لِحُكْمَتِهِ سُبْحَانَهُ.

فهو الذي أحيا وأمات، وهو الذي أفقر وأغنى، سُبْحَانَهُ لِحُكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ الْعَظِيمَةِ،
فهو فيما يُحْيِي لَمْ يُحْيِ لِحَاجَةٍ، وَفِيمَا أَمَاتَ سُبْحَانَهُ مَا أَمَاتَ لِمَخَافَةٍ، بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ
الَّذِي يَحْيِي وَيَمِيتُ لِحُكْمَةٍ بَالِغَةٍ؛ فَقَالَ هُنَا: «مُؤْمِتٌ بِلَا مَخَافَةٍ» وَالْمَخْلُوقُ الْبَشَرُ أَوْ
غَيْرَ الْبَشَرِ يَعْتَدِي بِالْإِمَاتَةِ عَلَى مَنْ يَخَافُ مِنْ شَرِّهِ.

وهذا دليل النَّقْصِ فِي الْمَخْلُوقِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ دَافِعًا عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا بِهَذَا الْفِعْلِ
صَارَتْ فِي الْمَخْلُوقِ هَذَا مِنْ صِفَاتِ النِّقْصِ فِي أَنَّهُ يَمِيتُ لِمَخَافَتِهِ.

وهذا لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَعْنَى مَشْرُوعِيَةِ الْجِهَادِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِمَعْنَى آخَرَ لَا يَتَعَلَقُ
بِالْمَخْلُوقِ، بَلْ يَتَعَلَقُ بِحَقِّ اللَّهِ ﷻ وَإِقَامَةِ دِينِهِ وَإِعْلَاءَ كَلِمَتِهِ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «مُؤْمِتٌ
بِلَا مَخَافَةٍ»، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ «بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ»؛ بَاعِثُ الْخَلْقِ بَعْدَ مَوْتِهِمْ سَوَاءً فِي ذَلِكَ
بَعِثُ الْمَكَلَّفِينَ، أَوْ بَعِثُ غَيْرِ الْمَكَلَّفِينَ بِلَا مَشَقَّةٍ تَلْحَقُهُ سُبْحَانَهُ ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا
بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفَافًا وَحَدًّا﴾ [لقمان: ٢٨]؛ وَهَذَا لِكَمَالِ صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ.

إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِهِ مَسَائِلَ؛ أَعْنِي قَوْلَهُ: «مُؤْمِتٌ
بِلَا مَخَافَةٍ» فِيهَا مَسَائِلُ:

المسألة الأولى:

أَنَّ «مُمِيتٌ» اسم فاعل من «أَمَات» المتعدي، والاسم للرب ﷻ المميت، هو سبحانه المحيي المميت، والمميت صفة كمال مع قرينتها المحيي، المميت اسم كمال مع قرينه المحيي، فهو سبحانه الموصوف بكونه أحياء وأمات ﷻ.

المسألة الثانية:

معنى «مُمِيتٌ»؛ أي: خَلَقَ الموت، فيمن شاء سبحانه؛ يعني: جعل من شاء من خَلَقَهُ ميتًا بعد أن كان حيًّا.

والموت عند جمهور أهل السنة ومن وافقهم من غيرهم مخلوق موجود، وهو الذي يعبرون عنه بأن الموت صفة وجودية؛ وذلك لقول الله ﷻ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]؛ فجعل الموت مخلوقًا وتسلَّطَ عليه الخلق، وهذا يدل على أنه موجود، ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ﴾ وخَلَقُهُ يدل على أنه صفة وجودية، وكذلك ما جاء في السنة من أحاديث كثيرة فيها أن الموت يؤتى به يوم القيامة على هيئة كبش فيذبح على قنطرة بين الجنة والنار^(١٣٠)، فهذا يدل على أنَّ الموت موجود وله صفة الوجود، وهذا له أدلة أيضًا كثيرة تدل على ما ذكرنا من أنَّ الموت ليس عدمًا للحياة، وإنما هو وجودٌ لصفة ليست هي الحياة؛ فالحياة وصف صفة، وهو وجود لصفة أخرى، وهذه الصفة الأخرى هي الموت، هذا هو الذي قرره جمهور أهل السنة.

وقال غير أهل السنة من الفلاسفة وبعض من وافقهم من أهل السنة وهو قول أهل الكلام فيما ذكروه في كتبهم الخاصة بالكلام، قالوا في تعريفهم للموت: الموت عدم الحياة عمَّا من شأنه أن يكون حيًّا.

وهذا التعريف تجده في كثير من كتب التفسير التي ينحو أصحابها منحى أهل الكلام، حتى إنَّ بعض المنتسبين لمنهج السلف ظنَّ أنَّ هذا التعريف يمشي فنقل بعض النقول فيها هذا التعريف.

(١٣٠) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وهذا هو تعريف أهل الكلام والفلاسفة، يقولون: الموت عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيًّا.

ويجيئون عن الآية في قوله: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢] بأنَّ الخلق هنا بمعنى: التقدير، فيكون عندهم معنى الآية: الذي قَدَّر الموت والحياة ليلوكم أيكم أحسن عملاً.

وهذا مصيِّرٌ منهم إلى أن الموت عدمٌ محض، وهذا خلاف الأدلة الكثيرة من السنة، وأيضًا من القرآن التي تدل على أنَّ الموت حياة أخرى؛ ولهذا نقول لمن مات: إنه في الحياة البرزخية وليس في عدم؛ فحياة الإنسان متعلقة بروحه ومتعلقة بجسده.

وحياة الجسد بحلول الروح فيه، فإذا فارقت الروح الجسد صار الجسد عديم الحياة؛ لذلك تنتشر أجزائه في التراب ويذهب، وأما الروح وهي داخلية في جملة تسمية الإنسان إنسانًا، أما الروح فهي مخلوقة للبقاء لا للعدم؛ لهذا إذا قيل: مات؛ يعني: صار جسده للعدم أو صار جسده للفناء، وأما روحه فهي للبقاء، لكن لها حياة تخضُّبها، والجسد عند أهل السنة في القبر له تعلُّقٌ بالروح؛ فإنَّ الحياة البرزخية للروح عند أهل السنة، والجسد تبع لها؛ تبع للروح، ليست الحياة للروح فقط، بل هي للروح والجسد تابع، عكس الحياة الدنيا؛ فإن الحياة فيك الآن للجسد والروح تبع، فيألم الجسد فتألم الروح، وهكذا يسعد الجسد فتسعد الروح... إلى غير ذلك من التفصيل.

وأما بعد الحياة البرزخية -يعني: بعد الموت- فإنَّ الموت حالة، صفة وُجِدَتْ أدَّت إلى انفصال الروح عن البدن، فصارت الروح بالموت لها حياة تخضُّبها، وصار البدن بالموت له صفة تخصه، وبين هذا وهذا تعلُّق.

يدلُّك هذا على صحة ما اختاره أئمة أهل السنة بما دلَّتهم عليه الأحاديث وظاهر القرآن من أنَّ الموت صفة توجد وليس عدمًا محضًا، بل هو موجود له خصائصه، والموت في الآية مخلوق: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢].

وقولهم: إِنَّ الموت والحياة هنا تَسَلَّطَ عليها الفعل «خلق» فيكون بمعنى: التقدير، نقول: هذا غير مستقيم؛ لأنه علَّلَ ذلك بعده بقوله: ﴿لِبَلْوَاكُمْ أَتُكْرَهُ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وحُسْنُ العمل إنما يكون بعد الوجود؛ ولهذا قَدَّمَ الموت على الحياة؛ لأنَّ الموت يكون بعده الجزاء على حُسْنِ العمل، ولما جاء في السنة من الأدلة.

المسألة الثالثة:

أَنَّ الموت متعلِّقٌ، يعني: إماتة الرب ﷻ متعلقة بكل شيء، كما قال سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]؛ فكل شيء كُتِبَ عليه الموت، فلا بد أن يموت، ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾؛ يعني: مما خَلَقَهُ الحياة بالروح فلا بد أن يفنى.

وهناك ما استثنى مما يموت، وذلك في قوله ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِيَامٍ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، والاستثناء هنا في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾؛ اختلف فيه أهل العلم على عدة أقوال ترجعون إليها في التفسير: منها أن يكون المستثنى أرواح الشهداء؛ لأنَّ الشهداء أحياء بنص الآية ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [٦٩] فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ الآيات [آل عمران: ١٧٠، ١٦٩].

وهذا هو أظهر الأقوال؛ أَنَّ المُسْتَنَى أرواح الشهداء، فيكون عموم قوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨] على ظاهره في أنه سَيَهْلِكُ كل شيء إلا الرب ﷻ.

وهذا قد جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [١] رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٤، ١٥]، إلى قوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]؛ لأنَّ الرب ﷻ إذا أمات الملائكة المقربين نادى: «لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ»؟ ثم أجاب نفسه العليَّة بقوله ﷻ: ﴿الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، ثم قال: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]، وهذا يدلُّ على أَنَّ المخلوقات جميعاً ضعيفة محتاجة إلى ربها.

فكل من استحضر صفة الموت الذي سيحل به وسيحل أيضًا بغيره من المخلوقات، فإنه يظهر له عِظَمُ الرب ﷻ الذي يمسك السموات والأرض أن تزولا، وأنه سبحانه وتعالى هو المحيي المميت، وأنه ﷻ هو الواحد الأحد الغني الكامل في صفاته ونعوت جلاله وعظمته.

وأما قول الطحاوي: «بَاعِثٌ بِلا مَسْقَةٍ» فهذا فيه صفة البعث لله ﷻ وفي موضعه سيأتي إن شاء الله تعالى ذكر مسائل البعث والنشور بتفصيلاتها.

□ قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلًا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا»:

● قال بعدها: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ...» إلى آخره، أراد به أنه ﷻ لم يزل بصفاته، متصفاً بصفاته قبل أن يخلُقَ الخلق، فصفاته سبحانه ثابتة له قبل وجود المخلوقات المنظورة، التي تراها الآن، والتي لا تُرَى مما هو موجود.

قال: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا» وهذا فيه بحث مرّ معكم في اسم القديم أو في وصف الله ﷻ بالقدم.

وقوله: «قَبْلَ خَلْقِهِ» أراد به أنه سبحانه ما اتَّصَفَ بالصفات هذه بعد أن خَلَقَ الخلق كما سيأتي في قوله: «لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمُ «الْخَالِقِ»، وَلَا بِإِحْدَاثِ الْبَرِيَّةِ اسْتِفَادَ اسْمُ «الْبَارِي»».

ثم قال: «لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ» تركيب هذه الجملة كالتالي:

لم يزد شيئاً ﷻ من صفاته، لم يزد شيئاً بكونهم -يعني: بوجودهم وإيجادهم وخلقهم- لم يزد شيئاً، وهذا الشيء وُصِفَ بأنه لم يكن قبلهم من صفته.

يعني: أن الرب ﷻ ما ازداد شيئاً لم يكن عليه سبحانه قبل أن يخلقه، بل هو سبحانه بصفاته قبل أن يَخْلُقَ الخلق وبعد أن خَلَقَ الخلق؛ لأنه لا يجوز أن يُعْطَلَ الرب ﷻ من صفاته؛ لأنَّ تعطيل الرب من صفاته نقص، والله سبحانه منزّه عن

النقص بأنواعه، وهذا الكلام منه مع ما بعده متصل؛ ولذلك سنذكر ما يتعلق به من المسائل متتابعاً بعد بيان معنى هذه الجمل الآتية:

قوله: «وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً»:

يعني: أن صفات الرب ﷻ كما أنه لم يزل عليها، وهو أول بصفاته فهو أيضاً ﷻ آخر بصفاته سبحانه وتعالى؛ فصفات الرب ﷻ أبدية أزلية لا ينفك عنه الوصف في الماضي البعيد ولا في المستقبل، بل هو سبحانه وتعالى لم يزد بخلقه شيئاً لا في جهة الأولية ولا في جهة الآخرة، بل هو سبحانه وتعالى لم يزل بصفاته أولاً سبحانه وآخراً.

قوله: «ليس بعد خلق الخلق استقاد اسم «الخالق»، ولا بإحداث البرية

استقاد اسم «الباري»»:

لأراد بذلك أنه ﷻ من أسمائه: الخالق، ومن صفاته: الخلق قبل أن يخلق، فلم يصير اسمه الخالق بعد أن خلق، بل هو اسمه الخالق ﷻ قبل أن يخلق، ولم يكن اسمه الباري بعد أن برأ الخليفة بل اسمه الباري قبل أن يبرأ الخليفة.



الدرس الثالث:

الْإِيْمَانُ بِاللّٰهِ تَعَالٰى
ثَانِيًا: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ

١٥- لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبٌ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٌ.

١٦- وَكَمَّا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَيْنِ بَعْدَ مَا أَحْيَا؛ اسْتَحَقَّ هَذَا الْإِسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْسَائِهِمْ.

١٧- ذَلِكَ بَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ^(١٣١) قَدِيرٌ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ؛ وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الشرح

(١٣١) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَنْبَانِيُّ:

□ قوله: «ذَلِكَ بَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»:

● قال الشيخ ابن مانع رَحِمَهُ اللهُ (ص ٧): «يجيء في كلام بعض الناس: «وهو على ما يشاء قدير»، وليس ذلك بصواب، بل الصواب ما جاء بالكتاب والسنة: «وهو على كل شيء قدير»؛ لعموم مشيئته وقدرته تعالى، خلافاً لأهل الاعتزال الذين يقولون: إن الله سبحانه لم يرد من العبد وقوع المعاصي، بل وقعت من العبد بإرادته لا بإرادة الله؛ ولهذا يقول أحد ضلالهم:

زعم الجهول ومن يقول بقوله أن المعاصي من قضاء الخالق

إن كان حقاً ما يقول فلم قضا حد الزناء وقطع كف السارق

وقال أبو الخطاب رَحِمَهُ اللهُ في بيان الحق والصواب:

قالوا: فأفعال العباد قللت: ما من خالق غير الإله الأُمجد

قالوا: فهل فعل القبيح مراده قلت: الإرادة كلها للسيد

لو لم يرده وكان، كان نقيصة سبحانه عن أن يعجزه الردي

وهذه الإرادة التي ذكرها أبو الخطاب في السؤال: هي الإرادة الكونية القدريّة لا الإرادة الكونية الشرعيّة.

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قوله: «لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْئُوبٌ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٌ»:

● يعني: أن الله تعالى موصوف بأنه «الرب» قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه «خالق» قبل أن يوجد مخلوق.

قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دون الخالقية؛ لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرب يقتضي معاني كثيرة، وهي: المُلْك والحفظ والتدبير والتربية وهي تبليغ الشيء كماله بالتدرج، فلا جرم أتى بلفظ يشمل هذه المعاني، وهي الربوبية. انتهى. وفيه نظر؛ لأن الخلق يكون بمعنى التقدير أيضًا.

□ قوله: «وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَيْنِ بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الْأِسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ،

كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمُ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ»:

● يعني: أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم، إلزامًا للمعتزلة ومن قال بقولهم، كما حكينا عنهم فيما تقدم، وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

□ قوله: «ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَاقِرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ،

لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ [الشورى: ١١]:

● ذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه، والكلام على «كل» وشمولها وشمول «كل» في كل مقام بحسب ما يحتف به من القرائن، - يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى.

وقد حرفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقالوا: إنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا: هل يقدر على مثلها أم لا؟! ولو كان المعنى على ما قالوا لكان هذا بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها، فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شيء.

وأما أهل السنة، فعندهم أن الله على كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا، وأما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجودًا معدومًا في حالٍ واحدة؛ فهذا لا حقيقة له، ولا يُتصور وجوده، ولا يسمى شيئًا، باتفاق العقلاء، ومن هذا الباب: خلق مثل نفسه، وإعدام نفسه، وأمثال ذلك من المحال.

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا مَنْ آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا مَنْ آمن بأنه على كل شيء قدير.

وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هو شيء أم لا؟

والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به، كقوله تعالى: ﴿إِن زُلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ٥] فيكون شيئًا في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] أي: لم تكن شيئًا في الخارج وإن كان شيئًا في علمه تعالى، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

□ قوله: «فَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١]:

● رد على المشبهة، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ٩١] رد على المعطلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبهة، فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه؛ إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه وما وصفه به أعرف الخلق بربه وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمتهم، وأفصحهم وأقدرهم على البيان.

فإنك إن نفيت شيئًا من ذلك كنت كافرًا بما أنزل على محمد ﷺ

وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه؛ فليس كمثل شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافرًا به.

قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمه الله: «ومن لم يتوقَّف النفي والتشبيه زلَّ ولم يصب التنزيه».

وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧].

فجعل سبحانه مَثَلُ السَّوِّ المتضمن للعيوب والنقائص وسَلْبُ الكمال لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى المتضمن لإثبات الكمال كله لله وحده؛ فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى فقد جعل له مَثَلُ السَّوِّ، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب سبحانه وتعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان؛ لأنهما إن تكافأا من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافأا، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مِثْلٌ أو نظير. واختلفت عبارات المفسرين في المثل الأعلى، ووفق بين أقوالهم بعض من وفقه الله وهداه، فقال: المثل الأعلى يتضمن: الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكره.

فها هنا أمور أربعة:

الأول: ثبوت الصفات العليا لله سبحانه، سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنى قول من فسرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكره، من معرفته وذكره، ومحبه وجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه والإنابة إليه، وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه

فيه غيره أصلاً، بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته.
وهذا معنى قول من قال من المفسرين: إن معناه: أهل السموات يعظمونه
ويحبونه ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك به من أشرك، وعصاه من عصاه،
وجحد صفاته من جحدها، فأهل الأرض معظمون له، مُجَلُّون، خاضعون لعظمته،
مستكينون لعزته وجبروته، قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ كُلُّ لَهٗ قٰنِیْنٌ﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.
الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة
إليه، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى.

ف عبارات السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة.

فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَعارِضُ بَينَ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧].
وبين قَولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
على نفي الصفات ويعمى عن تمام الآية وهو قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]! حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم، -وهو أَحْمَدُ بن أبي دُواد
القاضي- إلى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة: ليس كمثله
شيء وهو العزيز الحكيم، حَرَفَ كلام الله لينفي وصفه تعالى بأنه السميع البصير،
كما قال الضال الآخر جهم بن صفوان: وددت أني أحكُّ من المصحف قوله تعالى:
﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول
الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمَنِّه وكرمه.

وفي إعراب ﴿كَمِثْلِهِ﴾ وجوه:

أحدها: أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حجر:

ليس كمثل الفتى زهير خُلِقَ يَوازِيهِ في الفِضائل

وقال آخر:

ما إن كمثلهم في الناس من بشر

وقال آخر:

وقتلنى كمثل جذوع النخيل

فيكون «مثله» خبر ﴿لَيْسَ﴾ واسمها «شَيْءٌ»، وهذا وجه قوي حسن، تعرف العرب معناه في لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به، وقد جاء عن العرب أيضاً زيادة الكاف للتأكيد في قول بعضهم (١٣٢):

وصالياتٍ ككما يُؤثِّفِين

وقول الآخر:

فأصبحت مثلَ كعصفٍ مأكول

الوجه الثاني: أن الزائد «مثل»؛ أي: ليس كهو شيء، وهذا القول بعيد؛ لأن «مثل» اسم والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم. الوجه الثالث: أنه ليس ثم زيادة أصلاً، بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا؛ أي: أنت لا تفعله، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا؛ أي: ليس لمثله مثل لو فرض المثل، فكيف ولا مثل له، وقيل غير ذلك، والأول أظهر.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ مَازٍ:

❑ قوله: «ذَلِكَ بَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ...»:

● يجيء في كلام بعض الناس: «وهو على ما يشاء قدير»، وليس ذلك بصواب! بل الصواب ما جاء بالكتاب والسنة: «وهو على كل شيء قدير»؛ لعموم مشيئته وقدرته تعالى.

(١٣٢) قَالَ الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

رجز لحطام المجاشعي، كما في اللسان (ثفا). والصاليات: الحجارة المحترقة (ويؤثفين): بضم الياء وسكون الهمزة وفتح التاء المثلثة والفاء وسكون الياء والنون. قال في اللسان: «جاء به على الأصل ضرورة، ولولا ذلك لقال: يثفين. قال الأزهري: أراد يثفين، من أثفى يثفي، فلما اضطره بناء الشعر رده إلى الأصل، فقال: يؤثفين؛ لأنك إذا قلت: أفعل يفعل، علمت أنه كان في الأصل يؤفعل، فحذفت الهمزة لثقلها، كما حذفوا ألف رأيت من أرى، وكان في الأصل: أرائ، فكذاك من: يرئ، وترئ، ونرئ. الأصل فيها: يرأى، وترأى، ونرأى. فإذا جاز طرح همزتها وهي أصلية، كانت همزة يؤفعل أولى بجواز الطرح؛ لأنها ليست من بناء الكلمة في الأصل». و«أثفى القدر»: جعلها على الأنافي، وهي الحجارة التي تنصب وتجعل القدر عليها.

خلافًا لـ «أهل الاعتزال» الذين يقولون: إن الله سبحانه لم يُرد من العبد وقوع المعاصي، بل وقعت من العبد بإرادته لا بإرادة الله.
ولهذا يقول أحد ضلّاهم:

زعم الجاهل ومن يقول بقوله أن المعاصي من قضاء الخالق
إن كان حقًا ما يقول فلم قضا حد الزناء وقطع كف السارق
وقال «أبو الخطاب» رحمه الله في بيان الحق والصواب:

قالوا: فأفعال العباد فقلت ما من خالق غير الإله الأُمجد
قالوا: فهل فعل القبيح مراده قلت الإرادة كلها للسيد
لو لم يرده وكان، كان نقيصة سبحانه عن أن يُعجزه الردي

وهذه الإرادة التي ذكرها «أبو الخطاب» في السؤال هي الإرادة الكونية القدريّة، لا الإرادة الكونية الشرعية، كما سيأتي بيان ذلك موضحًا.
قَالَ الْعَلَمَةُ الْبَرَّاكُ:

❑ قوله: «لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبٌ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٌ»:

● وهذه الجملة من جنس التي قبلها، فهو سبحانه موصوف بالربوبية، والخالقية، ولو لم يكن هناك مخلوق ولا مربوب، فليس مفتقرًا في أسمائه وصفاته إلى خلقه.

❑ قوله: «وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا؛ اسْتَحَقَّ هَذَا الْإِسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ،

كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»:

● كما أنه استحق اسم «مُحْيِي الْمَوْتَى»: قبل إحياء الموتى كذلك استحق اسم «الْخَالِقِ»: قبل إنشائهم.

وفي هذه العبارة دليل وتعليل وتفصيل لما تقدم من أن أسمائه وصفاته لا تتوقف على ما يخلقه أو ما يفعله، فهو تعالى مستحق لوصفه بإحياء الموتى، وأنه يحيي ويميت قبل إحياء الموتى.

وقوله: «لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتِفَادَ اسْمَ «الْخَالِقِ»:» يحتمل أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي؛ لأنه حين يقول: «لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ»، «وله معنى الربوبية ولا مربوب»: كأنه يفهم منه أن لجنس المخلوقات بداية.

لكن هل يقول إن دوام الحوادث في الأزل ممتنع؟ أو يقول إنه ممكن لكنه غير واقع؟ فيه احتمال.

والمنكر هو القول بامتناع تسلسل الحوادث في الماضي، لكن هل هو واقع -أي: أن المخلوقات لم ترز فعلاً- أو هو ممكن لكنه لم يقع؟ الأمر في هذا واسع.

❦ قوله: «ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ»:

● هذا تعليل لما سبق من أنه سبحانه وتعالى لم يزل هو الخالق، البارئ، المصور، المحيي، المميت ذلك بأنه لم يزل على كل شيء قدير، وهذا وصف قد أثنى الله به على نفسه في مواضع كثيرة من القرآن كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥].

وذكر هذا الاسم في القرآن كثير جدًا فهو القادر، وهو القدير، وهو المقتدر سبحانه وتعالى.

والأدلة على كمال قدرته بدلالات أخرى متنوعة قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُّغُوبٍ﴾ [٢٧]، ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١-٥]، ﴿وَمَا خَلَقَكُمْ وَلَا نَعْسَكُمْ إِلَّا كَفْئِيسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الفن: ٢٨]، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، فأخبره تعالى بخلق السموات والأرض، وخلق كل شيء يستلزم إثبات كمال قدرته.

فلا خروج لشيء عن قدرته؛ فكل الموجودات إنما وجدت بمشيئته وقدرته سبحانه وتعالى، وفي هذا ردُّ على القدرية؛ كالمعتزلة، الذين يخرجون أفعال العباد

عن قدرة الله وعن مشيئته، فأفعال العباد عندهم لا تتعلق بها مشيئة الله وقدرته وخلقه! فالعباد هم الخالقون لأفعالهم يتصرفون بدون مشيئة الله، والله لا يقدر أن يجعل القائم قاعدًا، والقاعد قائمًا، ولا المؤمن كافرًا، ولا الكافر مؤمنًا، فكل ما يجري في الوجود من أفعال العباد، وأفعال الحيوان، خارج عن مشيئة الله، والله تعالى لا يقدر على أن يمنع شيئًا من هذه الأمور! فالقتال الذي يجري بين الناس لمختلف الأسباب والدوافع ليس بمشيئة الله بزعمهم، والله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمْ وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلَيْسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَّهُمْ وَمَا يُفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. هذا مضمون هذا المذهب القبيح المنكر.

وقوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ»: قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أُنْتُمْ أَفْقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] كل شيء إليه فقير وهو الغني بذاته عن كل من سواه. فالغني المطلق من لوازم ذات الرب تعالى، والفقير من لوازم المخلوق فالفقير صفة ذاتية للمخلوق، والغني صفة ذاتية للخالق.

فالمخلوق فقير إلى الله من جميع الوجوه، والله غني عن خلقه من جميع الوجوه فكل شيء مفتقر إلى الله في وجوده، وفي بقاءه، وفي مصالحه، وفي كل شأنه. وقوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ»: كل شيء عليه هين، وهذا يؤكد أنه على كل شيء قدير، فليس هناك ما يصعب عليه، ويعجزه ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعْجزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩].

وقوله: «لَا يَخْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ»: هذا يؤكد كمال غناه، فهو الغني بذاته عن كل ما

سواه.

ولو قال المؤلف: «ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء عليه يسير، وكل شيء إليه فقير، لا يحتاج إلى شيء» لكان أكثر تناسباً؛ لأن الجملة الثالثة مناسبة للجملة الأولى، والجملة الرابعة مناسبة للجملة الثانية.

□ قوله: «﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]:

● هذه بعض آية من القرآن تتضمن الدلالة على المذهب الحق في باب أسماء الله وصفاته، ورد الباطل؛ فهي تدل على أنه تعالى موصوف بصفات الكمال، منزّه عن مماثلة المخلوقات.

ومذهب أهل السنة والجماعة يقوم على إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه، وأثبتته له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكيف ولا تمثيل.

فقوله: «﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»: رد على أهل التشبيه، والتكيف.

وقوله: «﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾»: رد على أهل التعطيل.

فدلت على الحق ورد الباطل، وفيها ركائز المذهب الحق، وهو: إثبات صفات الكمال لله تعالى، ونفي مماثلته للمخلوقات، ونفي العلم بالكيفية؛ فإنه إذا كان تعالى لا مثل له؛ فلا يعلم كيف هو إلا هو.

ولأهل التفسير واللغة كلام حول الكاف في قوله تعالى: «﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾» فقيل: إن الكاف صلة - زائدة - للتوكيد، والمعنى: ليس شيء مثله، هذا أنسب وأقرب وأسهل ما يقال في معنى هذا التركيب وإعرابه. «﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾» فتكون هذه الآية نظير قوله تعالى: «﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾» [الإخلاص: ٤].

وهو «﴿السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾»: اسمان من أسمائه الحسنی دالّان على صفتين من صفاته العلى، فهو السميع وهو ذو سمع، وهو البصير وذو بصر، فتدل الآية على إثبات الاسمين، وما تضمناه من صفتي السمع والبصر.

قَالَ الْعَلَمَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «﴿لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبٍ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقٍ﴾»:

● كذلك هو رب قبل أن توجد المربوبات، والرب معناه: المالك والمتصرف

والمصلح والسيد، وهذه الصفات لازمة لذاته، يوصف بالربوبية بلا بداية ولا نهاية، قبل وجود المربوبات وبعد فناء المربوبات.

□ قوله: «وَكَمَا أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الْأِسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ»:

● كما أنه سبحانه يوصف بكونه محيي الموتى في الأزل، وبأنه يحيي ويميت، ولا يكون هذا الوصف معدومًا حتى يكون أحياء الموتى، وإنما هذا له من القديم والأزل، وأما إحياء الموتى فهذا متجدد، أحياء ويحيي سبحانه إذا شاء.

□ قوله: «ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»:

● هذا وصف أزلي، لا يقال بأنه ما استفاد القدرة إلا بعد أن خلق وأوجد المخلوقات، بل القدرة صفة أزلية، وإنما كونه أوجد المخلوقات فهذا أثر ناتج من كونه على كل شيء قدير.

والله هو الذي وصف نفسه بأنه على كل شيء قدير من الموجودات ومن المعدومات، لم يقيد قدرته بشيء معين، لا يُعجزه شيء، ولا يجوز التقييد بأنه قدير على كذا، ولا يقال: إنه على ما يشاء قدير، إنما هذا خاص بجمع الله سبحانه وتعالى لأهل السموات والأرض: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩] وهذه قضية معينة.

□ قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ»:

● لا شيء يمكن أن يستغني عن الله لا الملائكة ولا السموات ولا الأرض ولا الجن ولا الإنس، ولا الجامدات من الجبال ولا البحار، كل شيء فقير إلى الله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

فكل شيء إليه فقير، لا الأولياء ولا السموات، ومن يقول: إن الأولياء لهم قدرة غير البشر وإنهم يتصرفون في الكون، وإنهم ينفعون ويضرون من دون الله، فذلك من قول الكفرة والمشركين، فليس للأولياء والرسول والملائكة غنى عن الله ولا تصرف من دونه.

وهذا مما يُبطل عبادة غير الله من الأصنام ونحوها، كيف تعبد أشياء فقيرة وتنسى الذي بيده ملكوت كل شيء؟! ولهذا لما قال بعض علماء القبورية لعاميٍّ من أهل التوحيد: أنتم تقولون: إن الأولياء لا ينفعون ولا يضرّون، قال: نقول: إنهم لا ينفعون ولا يضرّون، قال: أليس الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. قال: وهل الله قال: يُرزقون، أو يرزقون؟ قال: بل قال: ﴿يُرْزَقُونَ﴾: بضم الياء، قال: إذا أنا أسأل الذي يرزقهم ولا أسألهم!! فانخصم ذلك العالم بحجة العامي الذي هو على الفطرة.

□ قوله: «وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ»:

● ﴿لَمَّا أَمَرُوهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

فهو يحيي ويميت، ويخلق ويرزق، ويعطي ويمنع، ويحيي الموتى بعد فنائهم، وذلك يسير عليه سبحانه وتعالى، لا يكلفه شيئاً ولا يشق عليه، خلاف المخلوق، فإنه يتكلف بفعل الأشياء، أو يعجز عنها، أما الله فليس شيء عليه صعباً، ﴿مَا خَلَقُكُمْ وَلَا بَعَثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨].

□ قوله: «لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ»:

● الله سبحانه غني عن كل شيء، فالله ليس بحاجة إلى الخلق؛ لأنه هو الغني، فهو الذي يعطي الخلق سبحانه.

□ قوله: «﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»:

● هذا نفي للتشبيه عن الله سبحانه، والكاف لتأكيد النفي، مثل: ﴿وَكُفِيَ بِاللَّهِ عِلِمًا﴾ [النساء: ٧٠] الأصل: وكفى الله عليمًا، ولكن جاءت الباء للتأكيد.

وليس يشبهه شيء من الأشياء، لا الملائكة ولا الأنبياء والرسل ولا الأولياء ولا أي مخلوق ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فسمى نفسه السميع البصير.

فالآية في أولها ردٌّ على المشبهة، وفي آخرها ردٌّ على المعطلة، ودلت على أنه لا يلزم من إثبات الأسماء والصفات التشبيه بالمخلوقات، فسمِعُ وبصرُ المخلوقات لا يشبه سمع ولا بصر الله ﷻ.

قَالَ الْعَلَمَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

□ قوله: «له معنى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، ومعنى الخالقِ وَلَا مَخْلُوقَ»:

● فقبل أن يكون سبحانه خالقًا للخلق -يعني: قبل أن يكون ثَمَّ مخلوق- هو خالق، وقبل أن يكون ثَمَّ مربوب هو ﷻ الرب سبحانه وتعالى.

□ قوله: «وكما أَنَّهُ مُحْيِي الْمَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الْاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ»:

● فهو سبحانه المحيي قبل أن يكون، ثَمَّ مَيِّت، قبل أن يُمَيِّتَ الموتى هو المحيي، وكذلك هو المستحق لاسم الخالق قبل إنشائهم، ذلك بأنه على كل شيء قدير.

هذه الجمل مترابطة في الدِّلالَةِ على المعنى الذي ذكرته لك، وهذا المعنى الذي دلَّ عليه كلام الطحاوي يرتبط به مسائل مهمة جدًا في هذا الموضع.

وهذا الموضع مما يظهر منه أَنَّ الطحاوي رَحَّلَهُ خالف ما عليه أهل الحديث والأثر في هذه المسألة العظيمة؛ وذلك أَنَّ أصول هذه المسألة قديمة في البحث بين الجهمية وبين المعتزلة وبين الكلابية والأشاعرة وبين الماتريدية وبين أهل الحديث والأثر، والمذاهب فيها متعددة؛ ولهذا نُبَيِّن ما في هذه الجمل من مباحث على مسائل إيضاحًا للمقام:

المسألة الأولى:

أَنَّ الناس اختلفوا في اتصاف الله ﷻ بصفاته هل هو مُتَّصِفٌ بها بعد ظهور آثارها، وأسماء الرب ﷻ سُمِّيَ بها بعد ظهور آثارها أم قبل ذلك؟ على مذاهب:

١ - المذهب الأول: هو مذهب المعتزلة والجهمية ومن نحا نحوهم مِنْ أَنَّهُ ﷻ لم يَصِرْ له صفات ولا أسماء إلا بعد أن ظهرت آثارها، فلما خَلَقَ صارت له صفة الخلق، وصار من أسمائه الخالق، وذلك على أصل عندهم، وهو أَنَّ أسماء الله ﷻ مخلوقة، فلما خَلَقَ سَمَاءُ الناس الخالق، وَخَلَقَ له اسم الخالق، فعندهم أَنَّ الزمان لما ابتدأ فيه الخلق، أو الرِّزْق، أو الإنشاء صار بعده له اسم الخالق، وقبل ذلك لم يكن له هذا الاسم، ولم تكن له هذه الصفات.

فقبل أن يكون ثَمَّ سَامِعٌ لكلامه فليس هو سبحانه مُتَكَلِّمًا، فلما خَلَقَ سَامِعًا لكلامه، خَلَقَ كَلَامًا - عند المعتزلة والجهمية - فأسمعهم إياه، فصار له اسم المتكلم أو صفة الكلام، لَمَّا خَلَقَ مَنْ يَسْمَعُ كلامه.

كذلك صفة الرحمة على تأويلهم الذي يؤولونه أو أنواع النِّعَم، والمنعم، والمحبي، والمميت، كل هذه لا تطلق على الله عندهم إلا بعد أن وُجِدَ الفعل منه على الأصل الذي ذكرته لكم عنهم أَنَّ الأسماء عندهم والصفات مخلوقة.

٢ - المذهب الثاني: هو مذهب الأشاعرة والماتريدية ومذهب طوائف من أهل الكلام في أَنَّ الرب ﷻ كان مُتَّصِفًا بالصفات وله الأسماء، ولكن لم تَظْهَرْ آثار صفاته ولا آثار أسمائه، بل كان زَمَنًا طَوِيلًا طَوِيلًا مُعْطَلًا عن الأفعال ﷻ. له صفة الخلق وليس ثَمَّ ما يخلقه، له صفة الفعل ولم يفعل شيئًا، له صفة الإرادة وأراد أشياء كونية مؤجلة غير مُنْجِزة وهكذا.

فمن أسمائه عند هؤلاء الخالق، ولكنه لم يخلق، ومن أسمائه عندهم - أو من صفاته - الكلام ولم يتكلم، ومن صفاته الرحمة بمعنى إرادة الإنعام وليس ثَمَّ مُنْعَمٌ عليه، ومن أسمائه المحبي وليس ثَمَّ من أحيا، ومن أسمائه الباري وليس ثَمَّ بَرٌّ، وهكذا حتى أَنشَأَ اللهُ ﷻ وَخَلَقَ ﷻ هذا الخلق المنظور الذي تراه من الأرض والسموات وما قَصَّ اللهُ علينا في كتابه، ثَمَّ بعد ذلك ظهرت آثار أسمائه وصفاته.

فعندهم أَنَّ الأسماء والصفات متعلقة بهذا العالم المنظور، أو المعلوم دون غيره من العوالم التي سبقت، وقالوا هذا فرارًا من قول الفلاسفة الذين زعموا أَنَّ هذا العالم قديم، أَنَّ المخلوقات قديمة متناهية أو دائمة من جهة الأولية، من جهة القدم، مع الرب ﷻ.

٣ - المذهب الثالث: هو مذهب أهل الحديث والأثر وأهل السنة؛ أعني عامة أهل السنة، وهو أَنَّ الرب ﷻ أَوَّلٌ بصفاته، وصفاته سبحانه وتعالى قديمة؛ يعني: هو أَوَّلُ سبحانه وتعالى بصفاته، وأنه سبحانه كان من جهة الأولية بصفاته - كما عبر الماتن هنا بقوله: «كَانَ بصفاته»، وَأَنَّ صفات الرب ﷻ لا بد أن تظهر آثارها؛ لأنه سبحانه فَعَالٌ لما

يريد، والرب ﷻ له صفات الكمال المطلق، ومن أنواع الكمال المطلق أن يكون ما أراد سبحانه وتعالى. فما أراد كونه لا بد أن يكون، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. ومن مذهب أهل السنة والحديث والأثر: أنه سبحانه يجوز أن يكون خَلَقَ أنواعاً من المخلوقات وأنواعاً من العوالم غير هذا العالم الذي نراه؛ فجنس مخلوقات الله ﷻ أعم من أن تكون هذه المخلوقات الموجودة الآن، فلا بد أن يكون ثم مخلوقات أوجدها الله ﷻ وأفناها ظَهَرَتْ فيها آثار أسمائه وصفاته ﷻ. فإنَّ أسماء الرب ﷻ، وإنَّ صفات الرب ﷻ لا بد أن يكون لها أثرها؛ لأنه سبحانه فعال لما يريد.

فما أراد سبحانه فعله، وَوَصَفَ نفسه بهذه الصفة على صيغة المبالغة الدالة على الكمال بقوله: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ﴿١٦﴾ [البروج: ١٦]، فما أراد سبحانه كان. وهذا متسلسل - كما سيأتي بيانه - في الزمن الأول؛ يعني: في الأولوية وفي الآخرة، فهو سبحانه «وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً»، وهذا منهم، يعني: من أهل الحديث والأثر والسنة - هذا القول منهم لأجل إثبات الكمال للرب ﷻ. وقول المعتزلة والجهمية فيه تعطيل للرب عن أسمائه وصفاته؛ يعني: أن الله ﷻ كان بلا صفات وبلا أسماء، وأنه لَمَّا فَعَلَ وَجِدَتْ صفات الرب ﷻ، وهذا نسبة النقص لله ﷻ؛ لأنَّ الصفات هي عنوان الكمال، والله سبحانه وتعالى كماله بصفاته. أمَّا قول الأشاعرة والماتريدية ومن نحا نحوهم، فهذا أيضاً فيه وصف الرب ﷻ بالنقص؛ لأنَّ أولئك يزعمون: أنه متصف ولا أثر للصفة، ومعلوم أن هذا العلم المنظور الذي تعلق به عندهم الأسماء والصفات، هذا العالم إنما وَجَدَ قريباً. فوجوده قريب وإن كانت مدته أو عمره طويلاً لكنه بالنسبة إلى الزمن بعامه - الزمن المطلق - لا شك أنه قريب؛ لهذا قال ﷻ: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء» (١٣٣).

(١٣٣) أخرجه مُسْلِمٌ (٢٦٥٣)، التِّرْمِذِيُّ (٢١٥٦)، وأَحْمَدُ (١٦٩/٢)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

فالتقدير كان قبل أن يخلق هذه الخلائق، قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وهي مدة محدودة، والله ﷻ لا يَحُدُّه زمان؛ فهو أول سبحانه وتعالى ليس قبله شيء ﷻ.

وفي هذا إقرار؛ لأنه من جهة الأولية يتناهى الزمان في إدراك المخلوق، وننتقل من الزمان المنسوب إلى الزمان المطلق، وهذا تتقاصر عقولنا عنه وعن إدراكه، وأما هذا العالم المنظور فإنه مُحَدَّثٌ وحدوثه قريب؛ ولهذا نقول: إن قول الأشاعرة والماتريدية بأنه كان متصفاً بصفات وله الأسماء، ولكن لم تظهر آثارها ولم يفعل شيئاً إلا بعد أن أوجَدَ هذا العالم، نقول: معناه أَنَّ ثَمَّ زماناً مطلقاً طويلاً طويلاً جداً ولم يكن الرب ﷻ فاعلاً، ولم يكن لصفاته أثر ولا لأسمائه أثر في المربوبات.

ولا بد أَنَّ الله ﷻ له سبحانه وتعالى من يعبدُه ﷻ من خلقه، ولا بد أن يكون له ﷻ مخلوقات؛ لأنه سبحانه فعَّال لما يريد، وهذه صفة مبالغة مطلقة في الزمن كله؛ لأنَّ «ما» اسم موصول وأسماء الموصول تعم ما كان في حيز صلتها.

بقي أن يقال: إن قولهم: «أراد ولكن إرادته كانت مُعَلَّقة غير مُنْجَزة»: هذا تحكُّم؛ لأن هذا مما لا دليل عليه إلا الفرار من قول الفلاسفة ومن نحنا نحوهم بِقَدَمِ هذا العالم المنظور. وهذا الإلزام لا يلزم أهل الحديث والسنة والأثر؛ لأننا نقول: إِنَّ العوالم التي سبقت هذا العالم كثيرة متعددة لا نعلمها، الله ﷻ يعلمها.

وهذا ما قِيلَ: إِنَّهُ يُسَمَّى بِقَدَمِ جنس المخلوقات، أو ما يسمى بالقدم النوعي للمخلوقات، وهذه من المسائل الكبار التي نكتفي في تقريرها بما أوردنا لك في هذا المقام المختصر.

المهم: أن يتقرر في ذهنك أَنَّ مذهب أهل الحديث والأثر في هذه المسألة لأجل كمال الرب ﷻ، وأنَّ غَيْرَ قولهم فيه تنقُّص للرب ﷻ بكونه مُعْطَلاً عن صفاته أو

بكونه سبحانه وتعالى مُعْطًى أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ تَظْهَرَ آثَارُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ قَبْلَ خَلْقِ هَذَا الْعَالَمِ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمَنْظُورِ.

المسألة الثانية:

أَنَّ الطَّحَاوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَاتَرِيدِيَّةِ، وَهَذَا مِنْ أَغْلَاطِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا مُؤَلِّفُهَا مِنْهَجَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامُهُ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الشَّارِحُ.

وَمَنْ شَرَحَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ مِنَ الْمَاتَرِيدِيَّةِ قَرَّرُوا هَذَا الْكَلَامَ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ مُوَافِقٌ لِكَلَامِ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاتَرِيدِيِّ وَالْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ.

المسألة الثالثة:

وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ بِهَذَا الْبَحْثِ، وَهَذَا الْبَحْثُ مِنْ أَصْعَبِ الْمُبَاحَثِ الَّتِي سَتَعْرُضُ لَكَ فِي شَرْحِنَا لِهَذِهِ الْعَقِيدَةِ، لَكِنْ نَعْرِضُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْوُضُوحِ وَالِاخْتِصَارِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِمَسْأَلَةِ التَّسْلُسِ.

وَالْتَّسْلُسُ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا وَقَبْلَهُ شَيْءٌ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا وَبَعْدَهُ شَيْءٌ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ.

وَالْتَّسْلُسُ عَلَى عِبَارَاتٍ:

الْجِهَةُ الْأُولَى الْمُعْتَبَرَةُ فِي بَحْثِ التَّسْلُسِ: التَّسْلُسُ فِي صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ.

وَلِلنَّاسِ فِي التَّسْلُسِ الْمُتَعَلِّقِ بِصِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ مَذَاهِبٌ:

١- الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: مَنْ قَالَ: إِنَّ الرَّبَّ ﷻ يَمْتَنِعُ تَسْلُسُ صِفَاتِهِ فِي الْمَاضِي، وَيَمْتَنِعُ تَسْلُسُ صِفَاتِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ أَمَدٍ يَكُونُ قَدْ ابْتَدَأَ فِي صِفَاتِهِ أَوْ قَدْ ابْتَدَأَتْ صِفَاتُهُ، وَلَا بَدَّ أَيْضًا مِنْ زَمَنٍ تَنْتَهِي إِلَيْهِ صِفَاتُهُ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْجَهْمِيَّةِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَقَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ كَأَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ وَجَمَاعَةٍ مِنْهُمْ.

٢- الْمَذْهَبُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ التَّسْلُسَ فِي الْمَاضِي مَمْتَنِعٌ، وَالتَّسْلُسُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَمْتَنِعُ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِتِّصَافَ بِالصِّفَاتِ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ زَمَنٌ ابْتَدَأَ فِيهِ، وَهَذَا الزَّمَنُ

قريب من خلق هذا العالم الذي تعلقت به الأسماء والصفات أو الذي ظهرت فيه آثار الأسماء والصفات، و في المستقبل هناك تسلسل في الصفات؛ يعني: عدم انقطاع للصفات، وهذا هو قول أهل الكلام والأشاعرة والماتريدية.

٣- المذهب الثالث: المذهب الثالث هو مذهب أهل السنة والحديث، وهو أن التسلسل ثابت في الماضي وثابت في المستقبل، وثبوته في الماضي غير متعلق بخلق تسلسل فيهم الصفات أو تظهر فيهم آثار الصفات، بل يجوز أو نقول: بل تنوع العلاقات باختلاف العوالم، وفي المستقبل؛ يعني: في الآخرة، هو ﷺ آخر بصفاته سبحانه وتعالى، فهناك التسلسل في جهة المستقبل.

مقتضى القسمة أن يكون ثم قسم رابع: وهو أنه لا تسلسل في المستقبل وهناك تسلسل في الماضي، هذا مقتضى السبر والتقسيم في القسمة، وهذا لا قائل به من المذاهب المعروفة؛ يعني: لا يعرف أن أحداً قال بهذا القسم.

إذا تبين لك ذلك، فهذه المسألة بُحِثت أولاً -مسألة التسلسل- قبل بحث المسألة الأولى التي ذكرناها لكم من جهة مذاهب الناس في الصفات وتعلقها بالخلق؛ يعني: الثلاثة المذاهب التي ذكرناها - فلما بُحِث التسلسل نتج منه البحث الأول؛ ولهذا إذا أردت أن تفهم جهة التسلسل فعليك أن تفهم أثرها الذي ذكرته لك في الأول؛ لأن كلاً من هاتين المسألتين مرتبطٌ بالمسألة الأخرى.

الجهة الثانية المُعْتَبَرَة في بحث التسلسل: التسلسل في المخلوقات: و التسلسل في المخلوقات للناس فيه مذهبان فيما أعلم:

١- المذهب الأول: تسلسل في الماضي، وهذا ممتنع عند عامة الناس إلا الفلاسفة الذين قالوا: إنه لا عالم إلا هذا العالم، وإنَّ هذا العالم لم يزل في الماضي، وإنه ما من علة فيه إلا وهي مُؤَثَّرَة لمعلول فيه أيضاً، وإنَّ هذا العالم ترتب التسلسل فيه الآخر عن الأول والثاني عما قبله وليس ثم غيره.

نقول: إن هذا من هذه الجهة عامة الناس عدا الفلاسفة على ما ذكرنا؛ يعني: اتفق عليها المعتزلة وأهل السنة على أن التسلسل تسلسل المخلوقات في الماضي - ممتنع إلا قول الفلاسفة.

والفلاسفة - كما هو معلوم من قالوا بهذا القول - خارجون عن الملة؛ لأنهم يرون قَدَمَ هذا العالم مُطْلَقًا، وأنَّ المؤثر فيه الأفلاك بِعِلَلٍ مختلفة يبحثونها.

٢- المذهب الثاني: في المستقبل التسلسل في المخلوقات غير ممتنع عند الجمهور إلا في خلاف جهم وبعض المعتزلة في أن تسلسل الحركات والمخلوقات في المستقبل أيضًا ممتنع وأنهم لا بد أن يصيروا إلى عَدَمٍ أو إلى عدم تأثير؛ إمَّا عدم محض أو عدم تأثير.

الجهة الثالثة المُعْتَبَرَة في بحث التسلسل: تسلسل الأثر والمؤثر والسبب والمُسَبَّب والعلة والمعلول، وهذا لا بد من النظر فيه وأيضًا نقول: أشهر المذاهب فيه اثنان:

١ - المذهب الأول: مذهب نفاة التعليل والعِلَل والأسباب الذين يقولون: لا أثر لعلة في معلولها، ولا أثر لسبب في مُسَبَّب، وإنما يفعل الله ﷻ عند وجود العلة لا لكونها علة. وهذا هو مذهب نفاة التعليل، كقول الأشاعرة، القدرية، وابن حزم، وجماعات.

٢ - المذهب الثاني: أن الأسباب تُنتِج مُسَبِّبَاتِهَا ويتسلسل ذلك، وأنَّ العلة تُنتِج معلولًا ويتسلسل ذلك، يعني: جوازًا، ولكن ذلك كله بخلق الله ﷻ له، وأنَّ التسلسل في الآثار ناتج عن المؤثرات ليس لذاتها بل لسنة الله ﷻ التي أجراها في خلقه ﴿فَلَنَجْجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ ﴿٤٣﴾ (فاطر: ٤٣).

المسألة الرابعة:

قوله: «وكما كان بصفاته أزليًا، كذلك لا يزال عليها أبديًا»، وهذا القول في قوله: «كان بصفاته» هذا حق؛ لأنَّ أهل السنة يعبرون عن الله ﷻ بأنه سبحانه وتعالى بصفاته؛ فيعبرون بالباء المقتضية للمصاحبة؛ لأنَّ الله ﷻ لم تنفك عنه صفاته. «وكما كان بصفاته» سبحانه وتعالى فلم يكن سبحانه وتعالى ولا صفة، بل كان بصفاته.

والباء هنا للمصاحبة؛ يعني: أنه سبحانه وتعالى كان أزلياً بصفاته التي هو ﷻ موصوف بها. والمعتزلة وأشباههم يعبرون في مثل هذه المسائل عن الصفات بالواو، فيقولون: الله وصفته، الله وعلمه، الله وقدرته، الله وحلمه، الله ورحمته، الله وقهره... وهكذا، فيعبرون بالواو؛ لأنّ الصفة عندهم منفكة عن الموصوف، فعندهم الصفة غير ملازمة للموصوف وليست قائمة به؛ ولهذا بحث الشارح عندك هل الصفات غير الذات؟ والاسم هل هو عين المسمى؟ ونحو ذلك، عرّض لذلك بما نستفيده من بحثه؛ لأنه نوع من الاستطراد.

لكن ننبهك إلى أنّ قوله: «كَانَ بصفاته» هو الاستعمال الذي يستعمله أهل السنة، ولا نقول: الله ﷻ وقدرته مثلاً، أو نقول: الله ﷻ وعلمه، استعمال الواو في هذا المقام لا يسوغ، بل تُستعمل الباء، فنقول: الله ﷻ بعلمه، الله سبحانه وتعالى بقدرته؛ لأن الباء تدل على المصاحبة؛ لأن هذه الصفات قائمة بذات الرب ﷻ. قوله: «أزلياً» مرّ معنا البحث فيه، وأنه منحوت من كلمة «لم يزل».

المسألة الخامسة:

□ قوله: «ذلك بأنّه على كلّ شيءٍ قديرٌ، وكلّ شيءٍ إليه فقيرٌ، وكلّ أمرٍ عليه يسيرٌ. لا يحتاج إلى شيءٍ» ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿الشورى: ١١﴾. هذا تعليل لما مرّ.

«ذلك بأنّه على كلّ شيءٍ قديرٌ» على إحياء الموتى وعلى إفنائهم، وعلى رزق المخلوقات وجميع ذلك.

وقوله: «ذلك بأنّه على كلّ شيءٍ قديرٌ» تتعلق به المسألة الخامسة هذه، وهي أنّ أهل السنة يجعلون قدرة الرب ﷻ متعلقة بكل شيء، واسم الله القدير متعلق بكل شيء، وقدرة الله ﷻ غير محصورة، بل هو سبحانه قادر على ما شاء وعلى ما لم يشأ ﷻ.

وهذا هو مذهب أهل الحديث والسنة، وبه جاء القرآن العظيم، فكلّ ما في القرآن تعليق القدرة بكل شيء ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿الحشر: ٦﴾ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ مُّقَدَّرًا ﴿٤٥﴾ ﴿الكهف: ٤٥﴾، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ﴿٧٧﴾﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٧٧﴾﴾ [النحل: ٧٧] ونحو ذلك من الآيات التي فيها تعليق القدرة بكل شيء.

أهل البدع وأهل الكلام يُعلّقون القدرة بما يشاؤه الرب ﷻ؛ فيقولون: تَعَلَّقُ قدرة الرب ﷻ بما يشاؤه؛ ولذلك ترى أنهم يعدلون عما جاء في القرآن بقول: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [الحشر: ٦٠] إلى قولهم: والله على ما يشاء قدير؛ لأن القدرة عندهم متعلقة بما شاء الله وليست متعلقة بما لم يشأه.

فعندهم قدرة الله تتعلق بما شاء أن يحصل، أما ما لم يشأ أن يحصل فإنه لا تتعلق به القدرة، فإذا قيل: هل الله قادر على أن لا يُوجَد إبليس؟ فيقولون: لا، غير قادر. هل الله قادر على أن لا توجد السموات؟ يقولون: لا، غير قادر؛ لأنَّ القدرة عندهم متعلقة بما شاءه ﷻ، وما لم يشأه في كونه وفي ملكوته مما لم يحصل بعد أو مما حصل خلافه فإنَّ القدرة غير متعلقة به؛ ولذلك يقول قائلهم: ليس في الإمكان أبدع مما كان؛ لأنَّ القدرة عندهم متعلقة بما شاءه الله ﷻ.

وهذا القول باطل بوضوح وذلك لدليلين:

١ - الدليل الأول: فإن الذي جاء في القرآن كما ذكرنا لك تعليق القدرة بكل شيء في الآيات التي ذكرت لكم طرقاً منها.

٢ - الدليل الثاني: أن الله ﷻ قال في سورة «الأنعام»: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم مَّا بَعْضُكُمْ أَوْ يُصَوِّرَ لَهُمْ أَشْأَخًا﴾ [الأنعام: ٦٥]، ولما نَزَلَتْ هذه الآية تلاها ﷺ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال ﷺ: «أعوذ بوجهك»، ثم تلا: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ فقال ﷺ: «أعوذ بوجهك»، ثم تلا: ﴿أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيعًا وَيُذِيقَ بَعْضُكُم مَّا بَعْضُكُمْ﴾ قال ﷺ: «هذه أهون» (١٣٤).

والله ﷻ لم يشأ أن يعث على هذه الأمة عذاباً من فوقها أو من تحت أرجلها،
 فِيهِلِكُهُمْ بِسَنَةِ بَعَاةٍ، بل جعل بينهم بأسهم شديداً؛ لحكمته سبحانه وتعالى العظيمة
 العلية؛ فدلّت الآية على أنّ قدرة الله ﷻ تتعلق بما لم يشأ أن يحصل ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ
 أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، وهذا لم يشأه الله ﷻ ومع ذلك تعلقت به
 القدرة، وهذه من الكلمات التي يكثر عند أهل العصر استعمالها فليتنبه أنها من آثار قول
 أهل الاعتزال.

في بعض الأحاديث جاء «والله على ما يشاء قادر» و«إني على ما أشاء قادر» (١٣٥)
 وهذا الجواب عنه معروف بأنه متعلق بأشياء مخصوصة، وليست تعليقاً للقدرة
 بالمشيئة، أو أن يقال: قدرته على ما يشاء لا تنفي قدرته على ما لم يشأ ﷻ.



الدرس الرابع:

الإيمان بالله تعالى

ثالثاً: توحيد الأسماء والصفات

- ١٨- خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ.
- ١٩- وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا.
- ٢٠- وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا.
- ٢١- وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ [مِنْ أَفْعَالِهِمْ] ^(١٣٦) قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.
- ٢٢- وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.
- ٢٣- وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ^(١٣٧).

(١٣٦) وردت في بعض النسخ.

(١٣٧) قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَبْنَاءِي:

□ قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ...»:

● يعني: أن مشيئته تعالى وإرادته شاملة لكل ما يقع في هذا الكون من خير أو شر، وهدي أو ضلال، والآيات الدالة على ذلك كثيرة معروفة، يمكن مراجعتها في الشرح وغيره... والمقصود بهذه الفقرة: الرد على المعتزلة النافين لعموم مشيئته تعالى.

لكن يجب أن يُعلم أنه لا يلزم من ذلك أن الله -تعالى- يحب كل ما يقع، فالحب غير الإرادة وإلا كان لا فرق عند الله -تعالى- بين الطائع والعاصي، وهذا ما صرح به بعض كبار القائلين بوحدة الوجود من أن كلاً من الطائع والعاصي مطيع لله في إرادته!

ومذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم على التفريق بين الإرادة والمحبة، وإلى ذلك أشار صاحب قصيدة «بدء الأمالي» بقوله:

مريد الخير والشر القبيح ولكن ليس يرضى بالمحال =

٢٤- يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَنْتَلِي عَدْلًا.

٢٥- وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيَّتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

٢٦- وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ.

٢٧- لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ.

٢٨- آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَآيَقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ.

الشرح

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قَوْلُهُ: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ»:

● خلق؛ أي: أوجد وأنشأ وأبدع، ويأتي خلق أيضًا بمعنى: قَدَّر.

والخلق: مصدر، وهو هنا بمعنى المخلوق، وقوله: «بعلمه» في محل نصب

على الحال؛ أي: خلقهم عالمًا بهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾

[الملك: ١٤].

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«ثم قالت القدرية: هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، ولا يريد ذلك! فيكون ما لم يشأ، ويشأ

ما لم يكن!!».

وقالت طائفة من (المثبته): «ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن».

وإذا قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ولم يرده دينًا أو أَرَادَهُ مِنَ الْكَافِرِ وَلَمْ يَرِدْهُ مِنَ الْمُؤْمِنِ،

فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان، ولا يحبه دينًا ويحبه من الكافر، ولا يحبه من

المؤمن.

وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها؛ فإنهم متفقون على أنه ما

شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته، ومجموعه على أنه لا يحب

الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأن الكفار ﴿يُبَيِّنُونَ مَا لَا يُرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨].

[مجموع الفتاوى (٦/١١٥، ١١٦). وقد شرح ذلك العلامة ابن القيم في «شفاء العليل» (ص ١٢٠-

١٣٤) فراجع فإنه مهم].

وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا
سَقَطَ مِنْ رَاقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ
مُبِينٍ ٥٩﴾ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴿٦٠﴾ وفي
ذلك رد على المعتزلة.

قال الإمام عبدالعزيز المكي صاحب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وجليسه، في كتاب
«الحيدة»، الذي حكى فيه مناظرته بشرًا المريسي عند المأمون حين سألته عن علمه
تعالى فقال بشر: أقول: لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم، تقريرًا له،
وبشر يقول: لا يجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمام عبدالعزيز: نفي
الجهل لا يكون صفة مدح، فإن [قولي]: هذه الأسطوانة لا تجهل [ليس هو إثبات
العلم لها]، وقد مدح الله تعالى الأنبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل،
فمن أثبت العلم فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل لم يثبت العلم، وعلى الخلق أن
يثبتوا ما أثبتته الله تعالى لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه.

والدليل العقلي على علمه تعالى: أنه يستحيل إيجاد الأشياء مع الجهل؛ ولأن
إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد: هو العلم بالمراد،
فكان الإيجاد مستلزمًا للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم.

ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والأتقان ما يستلزم علم الفاعل لها؛ لأن
الفعل المُحكَّم المتقن يمتنع صدوره عن غير علم، ولأن من المخلوقات ما هو
عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالمًا، وهذا له طريقان:

أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن
الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين، أحدهما عالم والآخر
غير عالم كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالمًا لزم أن يكون الممكن أكمل
منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات - التي هي المخلوقات - فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه؛ بل هو أحق به، والله تعالى له المثل الأعلى، ولا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول، بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما فتزبه الخالق عنه أولى.

□ قوله: «وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا»:

● قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بَقَدِيرٍ﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسْوَىٰ ۖ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٢، ٣].

وفي «صحيح مسلم» عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «قَدَّرَ اللهُ مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء» (١٣٨).

□ قوله: «وَضَرَبَ لَهُمَ آجَالًا»:

● يعني: أن الله سبحانه وتعالى قَدَّرَ آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُوَجَلًّا ۖ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وفي «صحيح مسلم» عن عبدالله بن مسعود قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية، قال: فقال النبي ﷺ: «قد سألت الله لأجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يُعَجَّلَ شيئاً قبل حِلِّه، ولن يؤخر شيئاً عن حِلِّه، ولو كنت سألت الله أن يعيدك من عذاب في النار وعذاب في القبر؛ كان خيراً وأفضل» (١٣٩).

(١٣٨) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٥٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٥٦)، وَأَحْمَدُ (١٦٩/٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه.

(١٣٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦٣)، وَأَحْمَدُ (٣٩٠/١)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

فالمقتول ميت بأجله، فعَلِمَ الله تعالى وقدر وقضى أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بالحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب، والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة.

وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يُقتل لعاش إلى أجله فكان له أجلان، وهذا باطل؛ لأنه لا يليق أن يُنسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه الأَبَتَةُ، أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص والضمان على القاتل؛ لارتكابه المنهي عنه ومباشرته السبب المحظور.

وعلى هذا يخرج قوله ﷺ: «صلة الرحم تزيد في العمر»^(١٤١)؛ أي: هي سبب طول العمر.

وقد قَدَّرَ الله أن هذا يصل رحمه فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل إلى هذه الغاية، ولكن قَدَّرَ هذا السبب وقضاه، وكذلك قَدَّرَ أن هذا يقطع رحمه فيعيش إلى كذا، كما قلنا في القتل وعدمه.

فإن قيل: هل يلزم من تأثير صلة الرحم في زيادة العمر ونقصانه تأثير الدعاء في ذلك أم لا؟

فالجواب: أن ذلك غير لازم؛ لقوله ﷺ: «لَمْ حَبِيبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١٤٢): «قد سألت الله تعالى لأجل مضرية...»^(١٤٣) الحديث، كما تقدم.

فعَلِمَ أن الأعمار مقدرة، لم يُشَرِّع الدعاء بتغييرها، بخلاف النجاة من عذاب الآخرة، فإن الدعاء مشروع له نافع فيه، ألا ترى أن الدعاء بتغيير العمر لما تضمن النفع

(١٤٠) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٨٠١٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»

(٣٤٤٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «وَمُسْنَدُ الشَّهَابِ» (١٠٠)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٤١) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

الأخروي شرع كما في الدعاء الذي رواه النسائي من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي...» ^(١٤٢) إلى آخر الدعاء.

ويؤيد هذا ما رواه الحاكم في «صحيحه» من حديث ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه» ^(١٤٣). وفي الحديث ردُّ علي من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنما يُستخرج به من البخيل» ^(١٤٤).

واعلم أن الدعاء يكون مشروعاً نافعاً في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو؛ ولهذا لا يحب الله المعتدين في الدعاء، وكان الإمام أحمد رحمته الله يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فرغ منه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْمرُّ مِنْ مُعمرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ **إفاطر: ١١**، فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمرِهِ﴾: إنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه؛ أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر مُعمر آخر.

وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحُمل قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ **٣٨** يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ **الرعد: ٣٨**، على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة، وأن قوله:

(١٤٢) أخرجه النسائي (١٣٠٥)، وأحمد (٢٦٤/٤)، وابن حبان (١٩٧١/إحسان)، وغيرهم من

حديث عمار رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٣٠١).

(١٤٣) أخرجه ابن ماجه، في المقدمة، باب: في القدر (٩٠)، وأحمد (٢٨٠/٥)، وغيرهما من

حديث ثوبان رضي الله عنه، وحسنه الألباني، في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٢٤٨)، دون قوله: «وإن

الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».

(١٤٤) أخرجه البخاري (٦٦٠٨)، ومسلم (١٦٣٩)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾: اللوح المحفوظ.

ويدل على هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، ثم قال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾؛ أي: من ذلك الكتاب، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ.

وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، والسياق أدل على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِشَايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (الرعد: ٣٨)؛ فأخبر تعالى أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (٣٨) يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ (الرعد: ٣٨، ٣٩)؛ أي: أن الشرائع لها أجل وغاية تنتهي إليها، ثم تُنسخ بالشرعية الأخرى، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل، ويثبت ما يشاء، وفي الآية أقوال أخرى، والله أعلم بالصواب.

□ قوله: «لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ»:

● يعلم سبحانه ما كان وما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ (الأنعام: ٢٨) وإن كان يعلم أنهم لا يُردون، ولكن أخبر أنهم لو رُدُّوا لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَاسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (الأنفال: ٢٣)، وفي ذلك ردُّ على الرافضة والقدرية الذين قالوا: إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه ويوجده، وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

□ قوله: «وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ»:

● ذكر الشيخ رحمه الله الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر؛ إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾

[الذاريات: ٥٦] ، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] .

□ قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِى بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيَّتُهُ وَمَشِيَّتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا

شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»:

● قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]

وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] ، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ

أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَهُمُ الْمَلَكِيَّةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْقِنَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] ، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] ، وقال تعالى:

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ

أَنْ يَهْدِيَهُ يُشْرِحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا

يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿وَلَا

يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وقال تعالى: ﴿مَنْ

يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] إلى غير ذلك من الأدلة

على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وكيف يكون في ملكه ما لا يشاؤه؟! ومن أضل سبيلاً وأكفر ممن يزعم أن الله

شاء الإيمان من الكافر والكافر شاء الكفر فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله!! تعالى الله

عما يقولون علواً كبيراً.

فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا

وَلَا آبَاءَؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ، الآية. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا

عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] ، الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا

عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠] .

فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذمَّ إبليس

حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى، إذ قال: ﴿رَبِّ إِنَّمَا أَعُوذُ بِكَ أَنْ تُرْسِنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ

وَلَا غَوَيْتَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿[الحجر: ٣٩]﴾

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها:

أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبه، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليلَ رضاه، فردَّ الله عليهم ذلك.

أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به.

أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة، والجهال إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر.

وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر، فقال: «وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره» (١٤٥)؛ يشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قبل الفعل، من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟!

فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر؛ إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله عليَّ قبل أن أُخلق بأربعين عامًا؟! وشهد النبي ﷺ أن آدم حج موسى؛ أي: غلب عليه بالحجة؟

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة؛ لصحته عن رسول الله ﷺ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم ﷺ لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بني من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى ﷺ كان أعلم بأبيه وذنبه من أن يلوم آدم ﷺ على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه، واجتبه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم ﷺ بالقدر على المصيبة،

لا على الخطيئة، فإنَّ القدر يُحتج به عند المصائب، لا عند المعايب.

وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث، فما قُدِّر من المصائب يجب الاستسلام له؛ فإنه من تمام الرضا بالله ربًّا، وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعايب، ويصبر على المصائب، قال تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]. وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ إِنِّي أَخَوَيْتُكَ﴾ [الحجر: ٢٩]، إنما ذم على احتجاجه بالقدر، لا على اعترافه بالمقدر وإثباته له، ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَفْعَلُكُمْ نِصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٩].

ولقد أحسن القائل:

فما شئتَ كان وإن لم أشأْ وما شئتُ إن لم تشأْ لم يكنْ

وعن وهب بن منبه أنه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكنفهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم به.

❏ قوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَحْذِلُّ وَيَبْتَلِي عَذْلًا»:

❶ هذا رد على المعتزلة قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله؛ وهي مسألة الهدى والإضلال.

قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالًّا، أو حكمه تعالى على العبد بالإضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه، وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم.

والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [التقصص: ٥٦].

ولو كان الهدى بيان الطريق لَمَا صح هذا النفي عن نبيه؛ لأنه ﷺ بين الطريق لمن أحب وأبغض، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣].

﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (المدثر: ٣١) .

ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام في كل نفس - لما صح التقييد بالمشيئة.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا بَعَثَ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ (الصفات: ٥٧) ، وقوله:

﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَاءِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الأنعام: ٣٩) .

□ قوله: «وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيَّتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ»:

● فإنهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُفِّسُكُمْ كَافِرًا وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ (التغابن: ٢) .

فمن هداه إلى الإيمان بفضله، وله الحمد، ومن أضله فبعده، وله الحمد.

وسيأتي لهذا المعنى زيادة إيضاح إن شاء الله تعالى، فإن الشيخ رحمه الله لم يجمع

الكلام في القدر في مكان واحد، بل فرقه، فأثبت به على ترتيبه.

□ قوله: «وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ»:

● الضد: المخالف، والند: المثل، فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان

وما لم يشأ لم يكن، ولا مثل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

[الإخلاص: ٤] .

ويشير الشيخ رحمه الله - بنفي الضد والند - إلى الرد على المعتزلة، في زعمهم أن

العبد يخلق فعلة.

□ قوله: «لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لَأَمْرِهِ»:

● أي: لا يرد قضاء الله راد، ولا يُعَقِّبُ أي: لا يؤخر حكمه مؤخر، ولا يغلب

أمره غالب، بل هو الله الواحد القهار.

□ قوله: «أَمَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيُّقِنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ»:

● أما الإيمان فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

والإيقان: الاستقرار، من قرَّ الماء في الحوض: إذا استقر.

والتنوين في «كُلًّا» بدل الإضافة؛ أي: كل كائن محدث من عند الله؛ أي: بقضائه

وقدره وإرادته ومشيتته وتكوينه، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه إن شاء الله

تعالى .

قَالَ الْعَلَمَةُ الْبَرَّاءُ:

□ قوله: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا، وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ»:

● خلق الخلق عالماً بهم، والخلق يستلزم العلم: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] فالله علم أحوال الخلق وأعمالهم بعلمه القديم، والإيمان بذلك هو أحد مراتب الإيمان بالقدر.

والأدلة على إثبات العلم لله كثيرة في الكتاب والسنة، وهو من الصفات الثابتة بالعقل والسمع، فالله تعالى اسمه العليم، وأخبر بأنه بكل شيء عليم، يعلم ما كان وما يكون، وما لا يكون لو كان كيف يكون، يعلم الدقيق والجليل، والله تعالى قد فصل ذلك في كتابه ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَعَلَّمَ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] ﴿لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

فعلمه تعالى محيط بالأشياء، أحاط علمه بأعمال العباد، وأقوالهم، وأحوالهم، يعلم الخواطر التي ترد على النفوس، ويعلم ما في قلوب العباد: الملائكة والأنبياء وكل الناس، يعلم ما في قلوبهم من أفكار وخواطر، واللحظة التي يرسلها الإنسان خفية ما يدري عنها أحد، الله يعلمها ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]. يعلم دقائق الأشياء: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمْنُونِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾ [لقمان: ١٦]، ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥].

والله تعالى من أسمائه العليم، وعلام الغيوب، وعالم الغيب والشهادة.

والعلم من صفاته تعالى، ومن أهل البدع من ينكر هذا! فالجهمية ينفون عن الله أسماء وصفاته ويقولون: هذه الأسماء إضافتها إلى الله مجاز، وإلا فهي أسماء لبعض المخلوقات.

والمعتزلة ينفون الصفات، ويقولون: اسمه عليم لكنه بلا علم، فليس العلم صفة قائمة به، وقدير بلا قدرة، وسميع بصير بلا سمع ولا بصر! كذا حكى أهل العلم عنهم. وأما الحق الذي دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ودل عليه العقل، وأجمع عليه سلف الأمة، والذين اتبعوهم بإحسان فهو أنه عليم بعلم، وأن العلم صفته سبحانه وتعالى، وجاء ذكر العلم في القرآن، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وفي السنة، قال النبي ﷺ: «اللهم إني أستخيرك بعلمك» (١٤٦).

وهذا تصريح بلفظ العلم، ولو لم ترد هذه النصوص لكان ذكر الاسم كافيًا في الدلالة على إثبات الصفة.

وعلمه تعالى أزلي لا يتجدد بمعنى أنه يصير عالمًا بعد أن لم يكن، أو يعلم الشيء بعد أن لم يكن عالمًا به؛ فهذا نقص، والله منزّه عنه، كما تقدّم في التشبيه على دوام كماله «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ»: فنقول: ما زال بكل شيء عليمًا، وعلمه تعالى مطابق للواقع؛ لأن ما لم يطابق الواقع جهل.

وأما ما جاء في القرآن مما قد يفهم منه تجدد العلم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ ❶ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [العنكبوت: ٢، ٣]، فالمراد به علمه تعالى بالشيء موجودًا؛ ولهذا بعضهم

(١٤٦) أخرجه البخاري (١١٦٢)، والترمذي (٤٨٠)، وأبو داود (١٥٣٨)، وابن ماجه (١٣٨٣)، وأحمد (٣٤٤/٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

يعبر عنه بـ«علم الظهور، أو علم الوجود».

فالله تعالى قبل أن يخلق الخلق يعلم أحوالهم، وصفاتهم، ومن يطيعه، ومن يعصيه، لكن هل يعلمهم موجودين؟

لا؛ بل يعلم أن ذلك الشيء سيكون، فإذا وُجد عِلْمُه موجودًا.

فهو تعالى يعلم من يجاهد، ومن لا يجاهد، ومن يصبر، ومن لا يصبر، ويعلم من يقبل تشريعه في أمر القبلة، ومن لا يقبل، ومن يتبع الرسول، ومن لا يتبع الرسول... إلخ. يعلم أنه سيكون وهو غير موجودين، فإذا وُجدوا علمهم موجودين، والثواب والعقاب مرتب على ما يوجد بالفعل، هذا مقتضى عدله وحكمته.

فالله لا يجزي العباد بموجب علمه قبل خلقهم، بل يجزيهم على ما وقع منهم بالفعل.

والله تعالى يعلم ما لا يكون لو كان كيف يكون، وشاهد هذا في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا أَلَمًا هُوَ أَعْنَهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقد حكم الله بأنهم لا يُرَدُّونَ ﴿وَحَكَّمْ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنْتُمْ لَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

وكما دل السمع على إثبات صفة العلم؛ دل العقل عليها، وبيان ذلك: أن إيجاد المخلوقات، وإحكام هذا الخلق العظيم الواسع لا بد أن يكون عن علم يقوم بالقرب تعالى، ولا يُتصور أن يكون بلا علم -تعالى الله عما يقول الجاهلون علوًا كبيرًا-.

ومن الطرق العقلية أيضًا أن العلم يوصف به المخلوق على ما يليق به، وهو صفة كمال، فلو لم يتصف الخالق سبحانه بالعلم لزم أن يكون المخلوق أكمل من الخالق؛ وهذا ممتنع بدهة.

وقوله: ﴿وَقَدَّرَ لَهُمْ أَفْذَارًا﴾: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وجاء في حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «قَدَّرَ اللهُ مقاديرَ الخلقِ

قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة» (١٤٧).

مقادير تكون من جهة الزمان، والمكان، والذات، فكل إنسان قَدَّرَ الله له زمانًا ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥]، يعني مقدار بُث الجنين في الرحم مقدر؛ هذا ستة أشهر، وذا تسعة، وذا عشرة، وذا أكثر، وعملهم مقدر، ورزقهم مقدر، وجميع الأشياء مقدره.

وقوله ﷺ: «قَدَّرَ اللهُ مقادير الخلق» (١٤٨) كلمة قصيرة لكن مفهومها واسع جدًا، لا نحيط به ولا نتصوره لكن نفهمه إجمالاً.

وقوله: «وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا»: عطف هذه الجملة على التي قبلها من عطف الخاص على العام، «وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا»: حدد للخلق آجالًا، والأجل: يطلق على نهاية المدة المقدره، أو على نفس المدة المقدره كلها، فالدنيا لها أجل، ينتهي بيوم القيامة ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢].

والأمم لها آجال ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَعِزُّونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩] كل أمة لها أجل ثم تنتهي كيف شاء الله، وفي تاريخ المسلمين، الدولة الأموية لها تاريخ وانتهت، ثم الدولة العباسية وانتهت... وهكذا غيرها.

وكذلك آجال مختصة بكل فرد مثل ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله» (١٤٩)، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُوَجَلًّا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

إذاً، بأي شيء يموت الإنسان؟

(١٤٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٥٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٥٦)، وَأَحْمَدُ (١٦٩/٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه.

(١٤٨) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٥٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٥٦)، وَأَحْمَدُ (١٦٩/٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه.

(١٤٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٩٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٤٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

هو ميت بأجله، وفي الوقت المحدود ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] فالمقول ميت بأجله، هذا عند أهل السنة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يقولون: إن المقتول قد قطع القاتل عليه أجله، فيمكن أنه سيعيش مئة سنة لكن اعتدى عليه القاتل فقتله وهو ابن عشرين سنة فضيع عليه القاتل ثمانين سنة!

نعوذ بالله من الجهالة والضلالة، بل المقتول ميت بأجله، والآجال جعل الله لانقضائها أسباباً، فمن الناس من يموت بأسباب سماوية لا دخل لأحد من الناس فيها، ومنها ما له تسبب من الناس، مثل المقتول، وكل في كتاب مبين، معلوم لرب العالمين، ﴿وَمَا يَعْمرُّ مِنْ مُعمرٍ وَلَا يَنْفُصُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١].

فالآجال والأعمار كلها مقدرة، ودلت النصوص على أن لطول العمر وقصره أسباباً كونية، وشرعية؛ فمن الأسباب الشرعية: صلة الرحم، وبر الوالدين، ففي الصحيحين عن النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»^(١٥٠) وفي الحديث الآخر قال النبي ﷺ: «ولا يزيد في العمر إلا البر»^(١٥١).

والتحقيق أن هذا لا ينافي القدر، فليس معناه أن هذا سبق في علم الله وكتابه أن عمره ستون سنة، ثم يحدث أنه يبر بوالديه فيزداد في عمره، لا، بل هذا الذي وصل رحمه، ومد الله في عمره جزاءً له؛ قد سبق في علم الله وفي كتابه أنه يطول عمره بهذا السبب، وكل الأمور جارية على الأسباب والمسببات، ومندرجة في قدر الله التام.

ويقال مثل هذا في الدعاء، وبعض أهل البدع يقول: الدعاء لا فائدة منه؛ فإن كان الله قَدَّرَ هذا المطلوب فلا حاجة للدعاء، فهو حاصل دعوت أو لم تدع، وإن كان غير مقدر فلا فائدة في الدعاء؛ لأنه لن يحدث!

(١٥٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٦٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٥٧)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٥١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٩٢/١)، مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ

وهذا فهم باطل مبني على عدم تأثير الأسباب في مسبباتها، ويلزمهم أن يقولوا مثل هذا في كل الأسباب.

وما قَدَّرَ الله حصوله في هذا الدهاء قد يُقَدَّرُ سببه، وقد لا يقدر، فما لم يقدر سببه لا يحصل بالدعاء، وما قدر سببه يحصل السبب، والمسبب.

فتارة يقدر الله السبب، ولم يقدر المسبب.

وتارة يقدر هذا الأمر بدون هذا السبب.

وتارة يكون المقدَّرُ السبب، والمسبب، وهذا موضوع معناه واسع جداً، فالرزق للإنسان يحصل بسبب الطلب والكدح، وأحياناً يحصل بدون سعي ولا جهد.

وهذا كله يرجع إلى الإيمان بالقدر أحد أصول الإيمان.

والمؤلف لما قال: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا»

يريد تقرير الأصل السادس، وإن كان سَيِّئِي ويردد الكلام في القدر.

ثم أكد المصنف قوله: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا» بقوله: «وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ»: أكد بالنفي، فالأول إثبات،

والثاني سلب.

ثم قال: «وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ»: وهذا أيضاً تأكيد، لكن الجملة الأولى عامة.

«وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ»: سبق علمه بأعمالهم: المؤمن، والكافر، والمطيع،

والعاصي قبل أن يخلقهم، وكتب ذلك وقضاه وقدره في أم الكتاب.

وفي التقدير الثاني: قال النبي ﷺ «ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله،

وعمله» (١٥٢).

□ قوله: «وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ»:

● في هذا التنبيه على وجوب الإيمان بالشرع مع الإيمان بالقدر.

الإيمان بأن الله علم ما العباد عاملون بعلمه القديم، وكتب ذلك، وأن كل شيء يجري بمشيئة الله، والإيمان بأن الله أمر عباده بطاعته، ونهاهم عن معصيته ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦] ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]. لا بد للاستقامة على الصراط المستقيم في هذا المقام من الإيمان بالشرع والقدر جميعًا.

أما الإيمان بالقدر فهو الأصل السادس، وأما الإيمان بالشرع فهو موجب الإيمان بكتب الله ورسله.

فأهل الهدى والفلاح يؤمنون بهذا وهذا، ويؤمنون بحكمة الرب في شرعه وقدره. وأما فرق الضلال فالمشركون وأتباعهم من الجبرية فإنهم يثبتون القدر، ولكنهم ينكرون الشرع أو يعرضون عن الشرع، كما قال الله عن المشركين: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فقولهم: «لو شاء الله ما أشركنا» يتضمن أنهم يقرون بالقدر، وبمشيئة الله، ولكنها كلمة حق أريد بها باطل؛ فهم يقولون ذلك معارضة لما جاءت به الرسل من الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيهم عن الشرك به.

والجبرية -المنتسبون للمسلمين- يقال لهم: مشركية؛ لأنهم بمنهجهم ذلك شابها المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ويقابلهم المجوسية وهم: القدرية كالمعتزلة، فإنهم ينفون تعلق مشيئة الله بأفعال العباد، ويخرجون أفعال العباد عن مشيئته وقدرته وملكه، مع أنهم يقرون بالشرع. وأسلافهم الأولون الذين ظهروا في عهد الصحابة ينفون القدر كله بمراتبه الأربع: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق.

وطائفة قالت: إن الشرع والقدر فيهما تناقض. وإن أثبتتهما، فطعن في حكمة الرب سبحانه وتسمى: الإيليسية؛ فزعيمهم في هذا إبليس، فهو الذي اعترض على الرب،

وطعن في حكمته، مع إقراره بخلق الله وأمره، فكان هو إمام الطائفة المخدولة.
هذه فرق الضلال من الخائضين في القدر كما يعبر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.
□ قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذُ لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَتَّبِلِي عَذْلاً»:

● يقرر المؤلف في هذه الجملة عموم مشيئة الله، وأنها شاملة لكل شيء، فكل شيء يجري بتقديره ومشئته؛ كحركات الأفلاك، وتصريف الرياح، وحركات الناس، كلها تجري بعلمه وبمشيئته قد سبق بها العلم والكتاب.
«لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ»: فالعباد لهم مشيئة، وأفعالهم نوعان: اختيارية: فالإنسان يذهب ويجيء، ويأكل ويشرب، ويتكلم ويضرب، هذه حركات اختيارية.

وأفعال لا اختيارية: كحركة النائم، والمرتعش، فهذه يقال لها: لا إرادة.
ومشيئة العباد مقيدة بمشيئة الله، قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (التكوير: ٢٨) بإثبات المشيئة للعباد ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: ٢٩) ففي هذه الآية رد على طائفتين: الجبرية، والقدرية؛ فقوله: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ رد على الجبرية، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ رد على القدرية نفاة القدر.
«لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ»: وهذا الذي نعبّر عنه بقولنا: ما شاء الله كان، أما مشيئة الإنسان فقد تتحقق، وقد لا تتحقق، فيشاء العبد ما لا يكون، كالعاجز يريد شيئاً ولا يكون، وقد يكون ما لا يريد، كالمكره يجري عليه من الأمور ما لا يريده.
أما الرب القدير على كل شيء سبحانه وتعالى فما شاء كان، وما لم يشأ لا يكون.
وقوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً»: أدلة هذا في القرآن كثيرة، قال الله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ (البروج: ١٦) هذا دليل عام.

وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣] ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَاءُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وقوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً»: يوفق من يشاء لسبل الخيرات، والأعمال الصالحات، ويعصم من الوقوع في الزلات والسيئات، ويعافي من يشاء، وكل ذلك بفضل الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحجرات: ٧، ٨] فضل من الله ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ١١].

فهو يهدي من يشاء بفضلله وحكمته فيضع ولايته في موضعها فضلاً منه وحكمة، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحجرات: ٨]، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيماً﴾ [النساء: ٧٠].

وقوله: «يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ»: هذا قد نص الله عليه في مواضع من كتابه كما قال تعالى: ﴿فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وقوله: «وَيُخْذِلُ وَيَتَّبِلِي عَدَلاً»: الخذلان: عدم التوفيق، ويتلى: يصيب من يشاء بالبلاء، عدلاً، أي: بعدله وحكمته.

والهداية المضافة إلى الله المتعلقة بالمكلف نوعان:

هداية عامة - للمؤمن والكافر-: وهي هداية الدلالة والبيان والإرشاد لسبيل الخير والشر، قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] أي: دلَّهم وبين لهم بإرسال رسوله ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: ٤٥].

والنوع الثاني: هداية التوفيق لقبول الحق، وإلهام الرشد، وشرح الصدر، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ﴿وَأَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] فهاتان هدايتان.

الأولى تسمى: «الهداية العامة»، والثانية: «الهداية الخاصة».

أما الهداية الخاصة فلا يملكها إلا الله تعالى.

وأما الهداية العامة فالله قد جعلها للرسول أيضًا قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَآتِهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصاص: ٥٦]

نفى عنه أن يهدي من يحب، وأثبتها لنفسه سبحانه وتعالى، فبين الآيتين تعارض في الظاهر، والجمع بينهما بمراعاة التقسيم.

وأكرت المعتزلة هداية التوفيق؛ لأنهم أخرجوا أفعال العباد عن مشيئة الرب وقدرته تعالى وتقدس، فعندهم أن الله لا يقدر أن يهدي أحدًا، وإنما أثبتوا الهداية العامة، هداية الدلالة والإرشاد.

وقالوا: «يضل» و«يهدي» أي: من اهتدى حَكَمَ له بالهداية، ومن ضل سماء ضالًّا، أما أن يجعل هذا مهتدًا أو هذا ضالًّا فلا! -تعالى الله عن قول الظالمين والمفترين علوًّا كبيرًا-.

❑ قوله: «وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيَّتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ»:

● من تنمة قوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَتَلَيَّ عَدْلًا» قوله: «وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيَّتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ»: هذه النتيجة، والله تعالى حكيم يضع فضله حيث شاء، وعدله حيث شاء، له الحكمة البالغة، فالله يهدي من يشاء بفضله وحكمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته.

فالحكمة معتبرة وجارية وواقعة في الكل، له الحكمة البالغة في هدايته لمن شاء من عباده، وخذلانه لمن شاء، وكان من المناسب أن ينبه المؤلف إلى هذا.

والأدلة على حكمة الرب كثيرة، فاسمه الحكيم يدل على الحكمة، وكذلك قوله:

﴿ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠] ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ

رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وأفعال الرب معللة لكن من العِلل والحكم ما نعلمه بالنص عليه في الكتاب

أو السنة، ومنها ما يُهتدى إليه بالتدبر، ومنها ما لا يعلم؛ فالعباد لا يحيطون بحكمة الرب كما لا يحيطون بسائر صفاته.

فكل الخلق يتقلبون بين فضله وعدله، حتى في الساعة الواحدة يكون للإنسان حظ من فضل الرب سبحانه وتعالى بالتوفيق، أو يكون في حالة ابتلاء وخذلان، واقرأ ما كتبه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «مدارج السالكين» في مشاهد الخلق في المعصية في مشهد التوفيق والخذلان.

□ قوله: «وَهُوَ سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ»:

● وُصِفَ الرب بالتعالي كثير في القرآن: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨] ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] تعالى: تقدّس وتنزه وترفع، فهذا اللفظ يدل على التنزيه، فنقول: تعالى الله عن الصاحبة والولد، وتعالى الله عن السنّة والنوم والموت، وتعالى الله عن الشركاء، والأضداد والأنداد، فلا ضد له ولا ند له.

فالمضاد: المقاوم المدافع، والند: المثل.

فلا ضد يضاد أمره وحكمه سبحانه وتعالى.

□ قوله: «لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ، آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَآيَقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ»:

● هذا تفصيل لما قبله؛ فلا ضد له يرد قضاءه ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد: ١١].

وقوله: «وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ»: أي: لا مؤخر لحكمه، فحكم الله ماضٍ، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعٌ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١].

وقوله: «وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ»: هذه الجمل الثلاث معناها متقارب، كلها تفيد أن أمر الله وحكمه وقضاه نافذ، وأنه غالب لا يُغلب.

وقوله: «آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيُّنَا أَنْ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ»: هذه إشارة ترجع إلى كل ما ذكره من قوله: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ - مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ -...».

«وَأَيُّنَا»: اليقين: الإيمان الذي لا يخالجه شك، «أَنْ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ»: أي: كل ما يجري في الوجود فهو بتدبيره وتقديره سبحانه وتعالى ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكُمْ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، ويحتمل أن المؤلف أراد «آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ»: أي: ما قرره من أمر الهداية والضلال، ونفاذ المشيئة والتقدير، ويحتمل أنه يريد عموم ما تقدم.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «خَلَقَ الْخَلْقَ يَعْلَمُهُ»:

● قال سبحانه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

فخلقه دليل على علمه سبحانه وتعالى وقدرته كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

□ قوله: «وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا»:

● قدر الله جل وعلا المقادير، ولم يوجد هذه الأشياء بدون تقدير ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، فكل شيء قدره الله بمقادير وكيفيات لا تختلف ولا تتغير، فالإنسان قَدَّرَ الله جسمه وحواسه وأعضائه وتركيبه وأوزانه، حتى صار إنساناً معتدلاً يمشي ويقف، ولو اختلف شيء من أعضاء هذا الإنسان أو من تراكيبه اختلف الجسم، وكذلك سائر الكائنات ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِعَقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨] فلكل شيء مقادير ينضبط بها، ولكل شيء مقادير تختلف عن مقادير الآخر.

□ قوله: «وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا»:

● المخلوقات لها آجال ولها نهاية، قال سبحانه: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۖ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، وقال سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨].

كل شيء له عمر محدود، حدده الله سبحانه إما قصير وإما طويل، قال سبحانه: ﴿وَمَا يَعْمرُ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]، فالأعمار بيده سبحانه وتعالى، وهذا يدل على كمال ربوبيته وكمال قدرته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

□ قوله: «وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ»:

● بل هو عالم بالأشياء قبل أن توجد، لا أنه لا يعلمها إلا بعد أن وجدت.

□ قوله: «وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ»:

● علم ما يعمل العباد قبل خلقهم، أن هذا من أهل الطاعة وهذا من أهل المعصية.

□ قوله: «وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ»:

● كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]

خلقهم أولاً، ثم أمرهم بعبادته سبحانه وتعالى، فهو سبحانه أمرهم بطاعته، مع أنه يعلم ما هم عاملون من قبل، ولكن الجزاء لا يترتب على العلم، وإنما الجزاء يترتب على العمل؛ فالله لا يعذب العبد بحسب العلم إلا إذا وقع منه الذنب، ولا يكرم المحسن حتى يقع منه الفعل، فالجزاء مرتب على العمل لا على العلم ولا على القدر، ففرق بين العلم وبين الأولى وهو: العمل؛ ولذلك أمرهم الله ونهاهم، فمن أطاع الأوامر وترك النواهي حصل على الثواب، ومن خالف الأوامر وارتكب النواهي حصل على العقاب، بأفعاله هو لا بأفعال الله سبحانه؛ فالعبد هو المصلي والمزكي والحاج والمجاهد، فالأعمال تنسب إليه لا إلى الله، إلا من جهة الخلق والعلم والتقدير والتوفيق.

□ قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ»:

● لا شك أن كل شيء بتقديره لا يخرج عن تقدير الله من الخير والشر، والطاعة والمعصية، والكفر والإيمان، والمرض والصحة، والغنى والفقر، والعلم والجهل، كل شيء يجري بتقديره، وليس في ملكه شيء لم يقدره ولا يريد.

□ قوله: «وَمَشِيتُهُ تَنْفُذُ، لَا مَشِيتَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا

لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»:

● الله سبحانه وتعالى له مشيئة، والعباد لهم مشيئة، ولكن مشيئة العباد مرتبة على

مشيئة الله، وليست مستقلة؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠] وقال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] فجعل لنفسه مشيئة هي من صفاته، وجعل لعباده مشيئة هي من صفاتهم، وربط مشيئتهم بمشيئته سبحانه.

وفي هذا رد على القدرية والجبرية:

فالقدرية ينفون مشيئة الله لأفعال العباد، ويجعلون للعبد مشيئة مطلقة، وأن العبد مستقل بأفعاله وإرادته ومشيئته، هذا مذهب القدرية من المعتزلة وغيرهم. والجبرية يقولون: العبد ليس له مشيئة، وإنما المشيئة لله فقط، والعبد يتحرك بدون اختياره ولا إرادته، مثل ما تحرك الآلة.

فطائفة غلت في إثبات مشيئة الله، وطائفة غلت في إثبات مشيئة العبد.

وأما أهل السنة والجماعة: فأثبتوا المشيئتين، وجعلوا مشيئة العبد مربوطة بمشيئة الله، أخذًا من الآيتين السابقتين فقلوه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ فيه إثبات مشيئة العباد، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فيه إثبات مشيئة الله ﷻ، وفي الآية أن مشيئة العبد ليست مستقلة، وإنما هي مربوطة بمشيئة الله، لأنه خلق من خلق الله، خلقه وخلق مشيئته وخلق إرادته؛ ولهذا لما قال بعض الناس للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت، قال عليه الصلاة والسلام: «أجعلني لله ندًا؟!»، أي: شريكًا في المشيئة «قل: ما شاء الله وحده» (١٥٣). ولما بلغ النبي ﷺ أن قومًا يقولون: ما شاء الله وشاء محمد، أنكر ذلك وقال: «قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد» (١٥٤)، فجعل مشيئته مرتبة على مشيئة الله بـ «ثم» التي تفيد الترتيب والتراخي، لا بـ «الواو»؛ لأنها تقتضي التشريك.

□ قوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَذْلًا»:

● الله سبحانه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، وهذا بقضاء الله وقدره، ولكنه

(١٥٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١١٨)، وَأَحْمَدُ (٣٩٣/٥)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وَصَحَّحَهُ

الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِي فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ (٤٣٧٨).

(١٥٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١١٨)، وَأَحْمَدُ (٣٩٣/٥)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وَصَحَّحَهُ

الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِي فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ (٤٣٧٨).

يهدي مَنْ يعلم أنه يصلح للهداية، ويهدي مَنْ يحرص على طلب الهداية ويُقبل عليها، فإن الله يسره لليسرى، ويضل من يشاء بسبب إعراضه عن طلب الهداية والخير، فيضله الله عقوبة له على إعراضه وعدم رغبته في الخير، يوضح ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ۝﴾ (الليل: ٥-٧) فصار السبب من العبد، والقدر من جهة الله سبحانه ﴿وَأَمَّا مَنْ يُخَلِّ وَأَسْتَفَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۝﴾ (الليل: ٨-١٠) فصار السبب من العبد والقدر من الله ﷻ، ولكن قدره الله عقوبة له.

فقدّر الله الهداية فضلاً من الله ﷻ، وتكرّم على الشخص الذي يريد الخير ويريد الهداية، فييسره الله للخير ولفعله، وهذا لمصلحته، لا مصلحة لله ﷻ.

وأما إضلال الضالين فعدل منه سبحانه وتعالى جزاءً لهم على إعراضهم وعدم إقبالهم على الخير وعلى طاعة الله ﷻ، لم يظلمهم شيئاً؛ ولهذا نجد في الآيات ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥٨) ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٦٤)، ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (المائدة: ١٠٨) فجعل الظلم، والكفر، والفسق أسباباً لعدم الهداية، وهذه من أفعال العباد جازاهم عليها عدلاً منه سبحانه وتعالى لا ظلماً ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (النحل: ٣٣)، فلا يليق به سبحانه أن يكرم من هذا وصفه، وأيضاً لا يليق به سبحانه وتعالى أن يُضيع عمل العاملين، قال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَخْيَاهُمْ وَمَخْيَاهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (الجاثية: ٢١) ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلَيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (الجاثية: ٢٢)، ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ (٣٥) مَالِكُوكَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (القلم: ٣٥، ٣٦) هذا جور ينزه الله عنه، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (ص: ٢٨).

فالله سبحانه وتعالى لا يُضيع أجر من عمل صالحاً، ولا يجازي أحداً بغير فعله، وبغير كسبه ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الصفات: ٣٩) فالعمل كله للعبد من الخير والشر، والمجازاة من الله فضلاً وعدلاً.

□ قوله: «وَكُلُّهُمْ يَقْبَلُونَ فِي مَشِيئَةِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ»:

● وكل العباد لا يخرجون عن التَّغَلُّبِ في مَشِيئَةِ اللَّهِ بَيْنَ فَضْلِهِ عَلَى أَهْلِ الطَّاعَةِ وَأَهْلِ الْخَيْرِ، وَعَدْلِهِ مَعَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ، وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِحِكْمَتِهِ وَعَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ، فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُتَضَادَّاتِ وَالْمُخْتَلِفَاتِ، بَلْ يَنْزِلُ الْأَشْيَاءَ فِي مَنَازِلِهَا؛ وَلِهَذَا مِنْ أَسْمَائِهِ: الْحَكِيمُ، وَمِنْ صِفَاتِهِ: الْحَكْمَةُ، الْحَكِيمُ الَّذِي يَضَعُ الْأَشْيَاءَ فِي مَوَاضِعِهَا، فَيَضَعُ الْفَضْلَ فِي أَهْلِ الطَّاعَةِ، وَيَضَعُ الْعَذَابَ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي، هَذَا فَضْلُهُ سُبْحَانَهُ وَعَدْلُهُ.

□ قوله: «وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ»:

● مُتَعَالٍ؛ أَي: مُرْتَفِعٌ بِذَاتِهِ وَقَدْرُهُ وَقَهْرُهُ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ، فَالْأَنْدَادُ: هُمُ الْأَمْثَالُ وَالشَّبَهَاءُ وَالنَّظَرَاءُ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ، وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ وَلَا شَبِيهٌ، فَلَا أَحَدٌ يَشَارِكُ اللَّهَ وَلَا يَشَابُهُهُ وَلَا يَسَاوِيهِ جُلُّ وَعِلَا، وَهَذَا مِنْ عُلُوِّ قَدْرِهِ وَقَهْرِهِ وَهُوَ الْعَلِيُّ بِذَاتِهِ فَوْقَ مَخْلُوقَاتِهِ.

أَمَّا الْأَضْدَادُ: فَهُمُ الْمَعَارِضُونَ لَهُ، فَاللَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَارِضٌ، وَلَا يَضَادُّهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَمْرًا فَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَرِضَ وَيَمْنَعُ أَمْرَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِذَا أَرَادَ إِعْطَاءً فَلَا أَحَدٌ يَمْنَعُ، وَإِذَا أَرَادَ مَنَعَ لَشَيْءٍ فَلَا أَحَدٌ يُعْطِيهِ «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتُ»^(١٥٥).

قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢].

فَلَا نِدَّ لِلَّهِ وَلَا ضِدٌّ لَهُ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ، خِلَافَ الْمَخْلُوقِينَ فَيُوجَدُ مِنْ يَنْزَعِهِمْ وَيَقِفُ ضِدَّ تَنْفِيزِ أَوْامِرِهِمْ، فَالْمَخْلُوقَاتُ كُلُّهَا لَهَا مُشَارِكٌ، فَالْخَلْقُ يَتَشَابَهُونَ فِي الْعِلْمِ وَالْإِسْمِ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ، فِي الْأَجْسَادِ وَالصِّفَاتِ، وَيَشْتَرِكُونَ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَمْثَالِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَشَبَّهُهُ أَحَدٌ وَلَا يَشَارِكُهُ أَحَدٌ.

□ قوله: «لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ»:

● فالله ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣٥] ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾

وَهُوَ سَكْرِيْعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١] فالله ﷻ إذا قضى أمراً فلا يستطيع أحد أن ينقضه أو يرده، بخلاف المخلوق فقد يُعْطَلُ تنفيذُ حكمه وقد يُنْقَضُ.

«ولا غالب لأمره»: وإذا أمر بالشيء لا أحد يغلب أو امره الكونية، أما أوامره الشرعية فقد تُعْطَلُ وقد تُخَالَفُ، وهذه للابتلاء والامتحان؛ ليرتب على ذلك الثواب أو العقاب.

□ قوله: «أَمَّا بِذَلِكَ كَلِّهِ، وَأَيُّقَنَّا أَنَّ كُلَّ مَنْ عِنْدَهُ»:

● كل ما سبق ذكره من أول العقيدة إلى آخرها - ندين الله به، وليس مجرد كلام

بألسنتنا، بل هو من قلوبنا.

قَالَ الْعَلَمَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

□ قوله: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا...»:

● شرح الطحاوي رحمه الله في ذكر بعض صفات الرب ﷻ المتعلقة بقدره السابق،

وبمشيئته العامة، وأنه - سبحانه - ذو العلم الكامل المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه، وأنه سبحانه الذي أجرى كل شيء على وفق ما أراد، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وهذه المسائل والجمل متصلة ببحث القَدَر، والمؤلف الطحاوي لم يجمع الكلام في القَدَر في موضع واحد، بل فرّقه في نحو ثلاثة مواضع؛ ولهذا كان من عيوب هذه الرسالة أنها جرت على وفق ما تيسر لمؤلفها، والترتيب ينفع المُتَلَقِّي لكن بالنسبة لنا سنجري على وفق ما جرى هو عليه، ونذكر ما يفيد إن شاء الله في كل موضع بحسبه.

قال هنا: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ»، هو سبحانه خلق المخلوقات عالمًا بها غير جاهل بما هي عليه ومتى يؤول إليه أمرها، وأورد هذه الجملة الطحاوي مخالفاً أهل الاعتزال الذين لا يجعلون العلم مصاحباً لصفات الله ﷻ ولأفعاله، وعِلْمُ الله - سبحانه وتعالى - صفة ملازمة، هو سبحانه وتعالى عالم بعلم، وخالق بعلم، وقادر

بعلم، ورحيم بعلم، يرحم من يشاء عن علم، وهذا العلم صفته ﷻ الملازمة له لا تنفك عنه، وعلمه سبحانه أول، قبل خلق الخلق كان عالماً بما يصلح لهم وما تقتضيه حكمته فيهم؛ لهذا قال: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ» ففي هذا رد على المعتزلة من جهة الصفات، وفيه رد أيضاً على القدرية - أعني بهم الذين ينفون علم الله السابق، القدرية الغلاة نفاة القدر - الذين يقولون: إنَّ العلم حَدَثٌ بعد وجود الأشياء، فهو سبحانه عِلْمٌ بعد وقوع الأشياء؛ فَخَلَقَ الْخَلْقَ فَفَعَلَ النَّاسَ فَعَلِمَ ﷻ ذلك، واستدلوا على هذه النحلة بقوله ﷻ: ﴿لَعَلَّمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ﴾ [المائدة: ٩٤]، ويقولون ﷻ في تحويل القبلية: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها تعليل بعض الأحكام الكونية أو الأحكام الشرعية وحصول الأشياء بأن يعلم الله ﷻ ذلك، قال ﷻ في هذه الآية: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ فزعموا أنَّ هذه الآيات وأشباه هذه الآيات تدلّ على أنه ﷻ لا يعلم الأشياء إلا بعد أن تقع.

وأهل السنة مثبتون لعلم الله ﷻ الكلّي بالأشياء، ولِعِلْمِ الله ﷻ التفصيلي بأجزاء الأشياء وحوادثها المفردات، وإذا عُلِّلَ شيء في القرآن أو في السنة لكي يعلم الله ﷻ ذلك الشيء؛ فإن معناه عندهم بما دلت عليه الأدلة - معناه: حتى يظهر عِلْمُ الله في الأشياء في هذه الأمور ليقع حسابه وليقع تعذيبه أو تنعيمه أو نحو ذلك؛ يعني: إظهار ما تنقطع به الحجة، فقلوه سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ يعني: إلا ليظهر علمنا فيمن اتبع الرسول ممن انقلب على عقبه؛ لأنَّ الله ﷻ لو أخذ العباد، وأخذهم وحاسبهم على علمه السابق فيهم لكان لهم حجة، فهو سبحانه جعل هذه الأشياء مع علمه السابق بما سيفعله العباد لكي يظهر علمه فيهم.

فجاء إذاً هنا بلام «كي» في قوله: ﴿لِنَعْلَمَ﴾ [البقرة: ١٤٣] حتى يظهر العِلْمُ فيكون ذلك حجة على الناس، وهذا ظاهر بيّن أنَّ علم الله - سبحانه وتعالى - للأشياء قبل وقوعها،

قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحج: ٧٠]، هذا وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٦٤]، وهذا يدل على أَنَّ الله - سبحانه وتعالى - عِلْمٌ قَبْلَ الْكِتَابَةِ، والكتابة متأخرة على العلم، وهذا الذي يجعلنا نقول: إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ ﷻ أَوَّلُ بِالْأَشْيَاءِ، وهنا يُقَيَّدُ ذَلِكَ بعلم الله ﷻ بما أَرَادَهُ سبحانه وتعالى.

فإذا أَرَادَ الله ﷻ شيئاً علم تفصيلاته، وخلق المخلوقات وخلق الأشياء بعلمه؛ يعني: على وَفْقَ علمه سبحانه وتعالى بها، وهو عالم بها غير جاهل بها؛ ولهذا قرأتم أو قرأ بعضكم ما في مناظرات المعتزلة مع أهل السنة في أَنَّ المعتزلة يقولون في أسماء الله ﷻ: إنه سبحانه مثلاً عالم بغير علم، وخالق بغير خلق، وحي بغير حياة، وهكذا، يجعلون الصفات مخلوقات منفصلة؛ فعندهم العلم هو المعلومات؛ فتعلقت الصفات التي يشبونها بالمعلوم فصار عالماً، لا لعلم حدث فيه؛ وذلك فراراً منهم من مسألة حدوث مفردات العلم؛ لأنَّ العلم له مفردات وإذا حلت المفردات؛ يعني: عِلْمٌ هذه، معناه: أنه حل به عِلْمٌ بهذا الشيء الذي حصل، أو تعلق به خَلْقُ هذا الشيء، فكانه ﷻ صارت له صفة لم تكن له من قبل.

وهذا يستلزم التركيب، والتركيب يستلزم الجسمية، والجسمية تنافي ألوهية الرب ﷻ كما هو مقرر في موضعه.

المقصود: أَنَّ قوله: «خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ» ظاهر، معناه أنه خلق سبحانه المخلوقات وهو عالم بها، وهو ﷻ عِلْمٌ قَبْلَ خَلْقِهَا، وأيضاً يعلمها بعد خلقها، ثم قال رحمه الله تعالى: «وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا»؛ يعني: قَدَّرَ لِلْخَلْقِ أَقْدَارًا؛ وذلك لقول الله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۖ﴾ [القمر: ٤٩]، ولقوله سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بَقَدِيرٍ ۖ﴾ [الفرقان: ٢]، وقال سبحانه وتعالى أيضاً: ﴿سَبِّحْ أَسْمَاءَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۚ الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى ۖ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۖ﴾ [الأعلى: ١-٣]، والإيمان بِقَدْرِ اللَّهِ ﷻ هذا ركن من أركان صحة الإيمان فهو واجب؛ لأنَّ التكذيب به باطل كما سيأتي مفصلاً في موضعه.

□ قوله: «وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا»:

● يعني: أنه جعل للمخلوقات أقدارًا، لا تُحَصِّلُ المخلوقات ما هي عليه بلا ترتيبٍ سابق، بلا تقدير سابق، وهذا يشمل أشياء؛ يعني: تقدير الأقدار لهم يشمل أشياء:

الأول: تقدير ما به تمام خلقهم، فإنَّ الله ﷻ قَدَّرَ لكل مخلوق خِلْقَةً يكون عليها، ووصوله إلى غاية هذه الخِلْقَةِ أيضًا يحتاج إلى تقدير؛ فالجنين لا يخرج من بطن أمه إلا وقد سبقه تقدير تفصيلي لكل المراحل التي سيمر بها وما يَعْرِضُ له من كمال أو نقص، كما قال ﷻ: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (الرعد: ٨).

الثاني: أنَّ مقادير المخلوقات مُقَدَّرَةٌ في الصفات التي تكون عليها المخلوقات من الغرائز والأحوال التي يسميها الآخرون الأعراض، فكل الأعراض التي تَعْرِضُ على الذوات - الله ﷻ قَدَّرَهَا؛ فَقَدَّرَ الألوان بتفصيلاتها، وقَدَّرَ الصفات من الحرارة واليبوسة، وقَدَّرَ الذكاء، وقَدَّرَ تفصيلات الحياة التي في المخلوق بجميع أحواله، سواء في ذلك المخلوقات التي حياتها بالروح، أو المخلوقات التي حياتها بالنماء، أو المخلوقات الجامدة عن الحركة الظاهرة.

الثالث: قَدَّرَ الله ﷻ على المكلفين من مخلوقاته ما هم عليه من الشقاوة ومن السعادة ومن الهدى ومن الضلال؛ ولهذا قال: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوْىَ﴾ (٢) ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ (٣) (الأعلى: ٢، ٣)، فَرتَّبَ الهداية بعد التقدير؛ لأنه عنى بالتقدير هنا المرتبتين الأوليين؛ لأنه جعلها بعد قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوْىَ﴾ (٢) (الأعلى: ٢)؛ يعني: جعل الخلق على نهايته؛ يعني: سَوَّاهُ؛ يعني: جعله على نهايته المقدرة له، ثم قال: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ (الأعلى: ٣)؛ يعني: لِمَا خلق من الأشياء الغريزية والخلقية فهدى للطريقين.

إذا تبين لك ذلك فالله - سبحانه وتعالى - قَدَّرَ للأشياء المقادير، وتعبير المؤلف بقوله: «قَدَّرَ لَهُمْ» هذا مناسب من لو قال: قَدَّرَ عليهم أقدارًا؛ لأنَّ التقدير لهم يشمل ما سيكونون عليه من خير أو شر، إذا تبين هذا ففي قوله: «وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا» مسائل:

المسألة الأولى:

القَدَرُ معناه في اللغة: تهية الشيء لما يصلح له، فإذا هيأت شيئاً لما يصلح له فقد قَدَرْتُهُ، وتقول: أُقَدِّرُ أن يكون كذا وكذا؛ يعني: هيأت هذا الأمر على أن يكون كذا وكذا، فتكون داخلاً في هذا الأمر بتقدير، إذا دخلت فيه بهيئة.

وهذا هو المعنى اللغوي العام، كما قال سبحانه: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لَيْنٌ﴾ (فصلت: ١٠)، والآيات في هذا كثيرة ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (الزمر: ٦٢)، ونحو ذلك.

أما في الشرع فالقَدَرُ: سرُّ الله ﷻ الذي لم يُطلع عليه أحدًا، لم يُطلع عليه ملكًا مُقرَّبًا، ولم يُطلع عليه نبيًّا مرسلًا، بل هو سرُّ الله ﷻ، الذي لا يعلمه على وجه الكمال أحد. وتعريف القَدَرِ اختلف فيه الناس، وحتى تعريفه عند المنتسبين للسنة مُختلف، لكنه عُرِفَ بتعريف أُخذ من مراتب القدر التي جاءت الأدلة على مفرداتها؛ ف قيل في تعريف القدر عند أهل السنة: إنه علم الله السابق بالأشياء قبل وقوعها، وكتابه لذلك في اللوح المحفوظ قبل خلقها وإيجادها، ومشيتته النافذة الشاملة، وخلقُه ﷻ لكل ما قَدَر، أو خلقُه ﷻ لكل شيء، وهذا يشمل المراتب جميعًا وسيأتي ذكر مراتب القدر ودرجاته في موضعه فيما نستقبل من هذه الرسالة.

المسألة الثانية:

أنَّ القَدَرَ -لَمَّا كان هذا أول موضع فيه- يجب أن يُبحث من جهة النصوص فقط؛ لأنَّ النبي ﷺ صحَّ عنه أنه قال: «إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا» (١٥٦)؛ يعني: فأمسكوا عن الخوض فيه بما لم يَدُلُّكم عليه كلام الله ﷻ، أو كلام نبيكم !! فإذا تكلمنا في القَدَرِ أو خاض المرء فيه بعقله وفهمه؛ فيجب أن لا يتعدَّى ما دلت عليه النصوص؛ وذلك لأن تجاوز ما دلت عليه النصوص في باب القَدَرِ بسببه

(١٥٦) أخرجه الطبراني (١٠٤٤٨)، وغيره من حديث عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه)، وصححه

الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٥٤٥).

ضَلَّ النَّاسَ، وَهَذَا الْخَوْضُ يَسَبِّبُ الضَّلَالَ، إِذَا تَعَرَّضَ النَّاظِرُ لَأُمُورٍ تَسَبِّبُ لَهُ الضَّلَالَ فِي الْقَدَرِ:

الأمر الأول: الخوض في أفعال الله ﷻ بالتعليل.

إِذَا خَاضَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ ﷻ بِالتَّعْلِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ دُونَ حُجَّةٍ فَإِنَّهُ يَضِلُّ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ ﷻ صِفَاتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهِيَ مُرْتَبِطَةٌ عِنْدَنَا بِعِلَلٍ تَوَافِقُ حِكْمَةَ الرَّبِّ ﷻ، وَالْمَخْلُوقُ لَا يَفْهَمُ مِنْ تَعْلِيلِ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِمَا أَدْرَكَهُ أَوْ بِمَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِدْرَاكُهُ. بِمَا أَدْرَكَهُ؛ يَعْنِي: يَرَى مِثْلَهُ، عِلَلٌ هَذَا بِهَذَا لِأَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ، أَوْ أَدْرَكَهُ بِمَا شَاهَدَ، أَوْ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِ إِدْرَاكُهُ بِالْمَعْلُومَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي يُقَدِّرُهَا.

وَقَدْ قَدَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ الْأَسَاسَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ كَيْفِيَّةَ الْإِتِّصَافِ بِالصِّفَاتِ، كَمَا لَا يُدْرِكُ كِمَالَ مَعْرِفَةِ حِكْمَةِ اللَّهِ وَلَا كِمَالِ التَّعْلِيلِ؛ وَلِهَذَا مِنْ خَاضَ فِي التَّعْلِيلَاتِ، فِي الْأَفْعَالِ بِالْعِلَلِ، فَإِنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَخْطِئَ إِذَا تَجَاوَزَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ. وَالْعِلَلُ قِسْمَانِ: عِلَلٌ كَوْنِيَّةٌ وَعِلَلٌ شَرْعِيَّةٌ.

وَأَفْعَالُ اللَّهِ مُعَلَّلَةٌ لَا شَكَّ: أَفْعَالُ اللَّهِ فِي مَلَكُوتِهِ مُعَلَّلَةٌ وَأَفْعَالُ اللَّهِ ﷻ فِي شَرْعِهِ؛ يَعْنِي: أَحْكَامُ اللَّهِ ﷻ فِي الشَّرِيعَةِ مُعَلَّلَةٌ؛ يَعْنِي: الشَّرْعِيَّاتُ فِي الْغَالِبِ مُعَلَّلَةٌ.

إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْخَوْضَ فِي التَّعْلِيلَاتِ، فِي الْأَفْعَالِ بِالْعِلَلِ هُوَ سَبَبُ ضَلَالِ الْفِرَقِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي بَابِ الْقَدَرِ، هُوَ سَبَبُ ضَلَالِ الْقَدَرِيَّةِ الْمَشْرُكِيَّةِ، وَهُوَ سَبَبُ ضَلَالِ الْقَدَرِيَّةِ الْغَلَاةِ النَّافِيَةِ لِلْعِلْمِ، وَهُوَ سَبَبُ ضَلَالِ الْقَدَرِيَّةِ الْمُتَوَسِّطِينَ أَوْ الْمَعْتَزِلَةَ؛ لِأَنَّ الْفِرَقَ الرَّئِيسِيَّةَ فِي الْقَدَرِ ثَلَاثٌ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ:

- قَدَرِيَّةٌ مُشْرِكِيَّةٌ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].
- وَقَدَرِيَّةٌ غَلَاةٌ: نَفَاةُ الْعِلْمِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الْأُمُورَ تُفْعَلُ وَلَا يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ.
- وَقَدَرِيَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ: وَهُمْ الْمَعْتَزِلَةُ فِي بَابِ الْقَدَرِ الَّذِينَ لَمْ يَنْفُوا كُلَّ مَرَاتِبِ الْقَدَرِ، لَمْ يَنْفُوا الْعِلْمَ السَّابِقَ كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وكل هذه الفرق خاضوا في مشيئة الله وإرادته والتعليلات بعقولهم، فلَمَّا لم يفهموا التعليل ضلوا، كما قال شيخ الإسلام في تائيته القدريّة:

وأصلُ ضلالِ الخَلْقِ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ هو الخوضُ في فعلِ الإلهِ بعلّةٍ
فإنَّهُمْ لم يفهمُوا حِكْمَةَ لَهُ فصاروا على نوعٍ مِنَ الجاهليّةِ

فإذا الأمر الأول من أسباب الضلال في هذا الباب - الخوض في الأفعال.

لِمَ أغْنَى؟ وَلِمَ أفقر؟ وَلِمَ أصحّ؟ لِمَ خلَقَ هذا الشيء على هذا النحو؟ لِمَ أعطى؟
لِمَ شرع؟ لِمَ جعل هذه الأمة كذا وهذه الأمة كذا؟ لِمَ جعل الأرض كذا؟ لِمَ جعل
الجنة كذا؟ لِمَ جعل مصير هذا كذا؟ إلى آخره، كل هذا إذا خاض فيه العبد فإنه باب
ضلال؛ لَأَنَّ الْقَدَرَ سر الله ﷻ.

الأمر الثاني: قياس أفعال الله ﷻ على أفعال المخلوقين، أو جعل ميزان تقدير الله
على وجه الكمال والصحة هو ميزان تقدير المخلوقين.

فإنَّ العباد إذا نظروا في فعلِ المخلوق وفي تقديره وتصرفاته فإنهم يجعلون الصواب
والكمال في حق المخلوق على نحو ما، فإذا نقلوا هذا الذي أدركوه في المخلوق إلى
فعلِ الله ﷻ فإنه أتى بابٌ كبير من أبواب الضلال؛ يعني: حصل باب كبير من أبواب
الضلال؛ كما حصل للقدريّة من المعتزلة وأشباههم، فإنهم قاسوا أفعال الله بأفعال
خلقه، فأوجبوا على الله ﷻ فعل الأصلح بما عهده من فعل الإنسان، وأوجبوا على الله
ﷻ العدل، ونفوا عنه الظلم بما عهده من فعل الإنسان؛ ولهذا قالوا: إِنَّ الله ﷻ يجب
عليه فعل الأصلح، وأنه يَحْسُنُ في فعلِ الله كذا، ويَقْبَحُ كذا، فما حَسَنَتُهُ عقولهم بما
رأوه في البشر حَسَنَتُهُ في فعلِ الله، وما قَبَحَتُهُ عقولهم من أفعال المخلوقين قَبَحَتُهُ في
فعلِ الله، فنفوا أشياء عن الله ﷻ ثابتة له لأجل هذه المسائل الثلاثة التي ذكرتها لكم:

- مسألة التحسين والتقبيح.

- مسألة الصالح والأصلح.

- مسألة الظلم والعدل.

فهذه المسائل الثلاث هي أعظم أبواب ضلال القدرية؛ ولهذا يجب أن لا يدخل فيها المكلف إلا بما دلت عليه النصوص.

والأصل في هذا: أن الله سبحانه لا يُشَبَّهُ بِخَلْقِهِ في أفعاله ولا في صفاته، كما قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

الأمر الثالث: مما ينبغي مراعاته في بحث القَدَرِ وإذا قرأت في هذا الباب أن العلماء الذين تكلموا في مسائل القَدَرِ من المتقدمين من علماء السلف، فصنفوا فيه كابن أبي داود، بل قبله ابن المبارك، ومن كَتَبَ في ذلك في مصنفات مستقلة، أو ضمن كتب السنة الأخرى، أو من صَنَّفَ من المتأخرين في هذا الأمر يجب أن تنظر إلى كلامه على أنه قابل للأخذ والرد إذا دخل في أمر عقلي لا دليل عليه.

إذا دخل في أمر عقلي لا دليل عليه من كلام الله ﷻ، أو كلام رسوله ﷺ فتوقف؛ لأننا وجدنا أن طائفة من الناس أخذوا كلام من وثقوا به من أهل العلم في مسائل القَدَرِ على أنه مُسَلَّمٌ لَمَّا كان منتسباً إلى السنة، لكنه خاض باجتهاده في بعض المسائل من جهة العقل، فيأتي الناظر فلا يدرك كلامه على وجه التمام، أو يكون ذاك مخطئاً فيتابعه هذا وينسبه إلى السنة.

والسنة في باب القَدَرِ هي ما دل عليه القرآن وحديث المصطفى ﷺ فحسب، وما زاد عنه فيجب الإمساك عنه.

قد يحتاج طالب العلم إلى التفصيل العقلي بما دلت عليه النصوص والإلزامات، بما علم من النصوص في مقام الرد على المخالفين، لا في مقام التقرير.

فإذا ينبغي أن يفهم كلام أهل العلم على مرتبتين:

- المرتبة الأولى: مقام تقرير مسائل القَدَرِ، هذا واحد.

- والمرتبة الثانية: مقام الرد على الخصوم في القَدَرِ.

فإذا كان المقام مقام تقرير للاعتقاد الصحيح في القَدَرِ فلا يجوز أن يتجاوز القرآن والسنة، لا يجوز أن يتجاوز كلام الله ﷻ وحديث المصطفى ﷺ، لأن القدر سر الله ﷻ.

المسألة الثالثة:

قبل أن نخوض أو نبحت هذا الموضوع نعطيك تصورًا عامًا وسيأتي له تفصيل؛
فالفِرْق في هذا الباب المنتسبة للأمة ثلاث فِرَق:

- الفرقة الأولى: القَدَرِيَّة.

- الفرقة الثانية: الجبرية.

- الفرقة الثالثة: أهل السنة والجماعة.

والقدرية طوائف كثيرة منهم الغلاة، ومنهم المتوسطون.

وقولنا عنهم قَدَرِيَّة؛ نعني به: نفاة القَدَر، ننسبهم للقدر؛ لأنهم نفوه، قال أهل العلم عنهم: قَدَرِيَّة لأنهم نفوا القَدَر:

- منهم من نفى العلم

- منهم من نفى عموم المشيئة.

- أو عموم خلق الله ﷻ لكل شيء

- ومنهم الجبرية الذين قالوا: إنَّ العبد مجبور.

وهؤلاء الذين قالوا: إنَّ العبد مجبور:

- منهم الغلاة، كالجهمية وغلاة الصوفية الذين يقولون: هو كالريشة في مهب الريح.

- ومنهم المتوسطون الذين قالوا: هو مجبور في الباطن ومختار في الظاهر وهم الماتريدية والأشاعرة.

والمؤلف الطحاوي ينتمي في الجملة في المسائل المُشكِلة إلى الماتريدية؛ ولهذا ينبغي أن يُنتبه لكلامه في المواطن ذات الزلل كمسألة القَدَر، هل قَرَرَهَا على وجه الجبر، أم على وجه كلام أهل السنة والجماعة، كما سيأتي.

المسألة الرابعة:

نختم بها قوله: «قَدَرَ لَهُم أَقْدَارًا» أنَّ هناك ألفاظًا تستعملها الطوائف جميعًا في مبحث القَدَر، ولكل طائفة قصد ومصطلح في استعمالها، وهذه يجب عليك أن تنتبه لها، مثال ذلك ستأتي مفصلة في موضعها إن شاء الله تعالى.

مثال ذلك: «مسألة الكسب»؛ فإنَّ الكسب عند أهل السنة له معنى، وعند الأشاعرة والماتريدية له معنى، وعند المعتزلة له معنى؛ فَلَفْظٌ واحد يرد في كتب أهل السنة، ويرد في كتب الأشاعرة والماتريدية، ويرد في كتب المعتزلة، وكل له في هذا المقام اصطلاحه ومعناه.

كذلك «نفوذ المشيئة، مشيئته نافذة»؛ هذا عند المعتزلة له معنى، وعند الأشاعرة والماتريدية له معنى، وعند أهل السنة له معنى، نفوذ المشيئة، عموم المشيئة، شمول المشيئة.

فالقدرية يعنون بذلك معنى؛ يعني: المعتزلة ومن نفوا القَدَر، والجبرية يصرفونه لمعتقدهم، وأهل السنة يذكرونه على ما دلت عليه النصوص.

المقصود من هذه المقدمات دخول لك في هذه المباحث المهمة؛ لأننا في تقرير هذه العقيدة الطحاوية نريد أن نتقل بك من سرد المعلومات التفصيلية فقط في معتقد أهل السنة إلى ما يفتح لك آفاقاً في رؤية كتب أهل العلم في الاعتقاد بعامة؛ لأنَّ الأصل أنَّ الذين يحضرون معنا سبق أن أحضروا كتباً كثيرة؛ يعني: كالواسطية وما قبلها في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة؛ فنتبّه إلى أنَّ الألفاظ في باب القَدَر متشابهة لكن المعاني مختلفة.

إذا قرأت كتاباً من كتب التفسير في الآيات التي فيها عموم المشيئة، في الهدى والضلال، في عموم خلق الله ﷻ، الله خالق كل شيء، في التفضيل، إذا قرأت كلاماً لمفسر سلفي قد يستعمل العبارات التي يستعملها الأشعري أو يستعملها المعتزلي، وكل له اصطلاحه؛ ولهذا قال من قال عن كتاب «الكشاف» للزمخشري: إنه دسَّ فيه مذهب المعتزلة في الصفات وفي القَدَر وهو أعظم بحيث لا يدركه إلا الناقد البصير.

هذه المسائل بتفصيلاتها تأتي إن شاء الله تعالى في مواضعها.

❑ قوله: «وَضَرَبَ لَهُم آجَالًا»:

● ضرب لهم آجالاً، الآجال: جمع أجل.

وَضَرَبَ الْأَجَالَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ أَجَلًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَلَهُ أَجَلٌ يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْمَرَادُ مِنْ خَلْقِهِ.

فَالسَّمَوَاتُ لَهَا أَجَلٌ وَالْأَرْضُ لَهَا أَجَلٌ تَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَهَكَذَا مَخْلُوقَاتُ اللَّهِ ﷻ، وَمِنْهَا مَا جَعَلَ اللَّهُ ﷻ لَهُ أَجَلًا يَعْلَمُهُ سُبْحَانَهُ وَلَا يَعْلَمُهُ الْعِبَادُ قَدْ يَطُولُ جَدًّا وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ نَهَايَةٌ، بِعِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُ.

الْأَجَالُ غَيْرُ الْأَعْمَارِ، فَالْعُمُرُ أَخْصُ مِنَ الْأَجَلِ؛ وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْأَجَلَ فِي الْقُرْآنِ لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ ﴿وَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (٤٩) ﴿يُونُسُ: ٤٩﴾، ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ (يُونُسُ: ٤٩)، فِي الْأُمَمِ، وَقَالَ ﷻ فِي الْعُمُرِ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فَاطِر: ١١]، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ضَرَبَ أَجَالًا وَجَعَلَ أَعْمَارًا، وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَجَلَ لَا يَقْبَلُ التَّعْدِيلَ وَلَا التَّغْيِيرَ، وَأَمَّا الْأَعْمَارُ فَهِيَ قَابِلَةٌ لَذَلِكَ، بِأَسْبَابٍ أَنَاطَ اللَّهُ ﷻ بِهَا التَّغْيِيرَ فِي قَدَرِهِ السَّابِقِ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (الرَّعد: ٣٨)، ﴿يَمَحُوهُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ عَنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (الرَّعد: ٣٩).

فَإِذَا أَجَلَ الْعِبَادِ أَجَلَ الْمَخْلُوقَاتِ، أَجَلَ الْأُمَمِ هَذَا هُوَ الَّذِي فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ، وَلَا يَقْبَلُ التَّعْدِيلَ، جَعَلَهُ اللَّهُ ﷻ عَلَى هَذَا النِّحْوِ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَمَّا الْأَعْمَارُ فَإِنَّهَا تَقْبَلُ التَّغْيِيرَ.

وَقَبُولُهَا لِلتَّغْيِيرِ لِمَا فِي التَّقْدِيرِ السَّنَوِيِّ لِلْعِبَادِ؛ لِأَنَّ الْقَدَرَ مِنْهُ قَدَرٌ عَامٌ وَهُوَ الْأَصْلُ الْعَظِيمُ، وَهُوَ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدَرُ مَقَادِيرِ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً» ^(١٥٧) هَذَا التَّقْدِيرُ الْعَامُّ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ.

وَمِنْهُ تَقْدِيرٌ خَاصٌّ، التَّقْدِيرُ الْخَاصُّ يَخْتَلِفُ فِيهِ تَقْدِيرٌ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ فِي رَحْمِ أُمِّهِ، وَتَمَّ تَقْدِيرُ سَنَوِيٍّ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، وَتَمَّ تَقْدِيرُ يَوْمِي أَيْضًا لِمَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ. إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ هُوَ مَا فِي صَحْفِ الْمَلَائِكَةِ.

وهذا الذي يُحْمَلُ عليه قول الله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْمرُ مِنْ مُعمرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١].

بعض أهل العلم في التفسير فهم الآية أن معناها: وما يعمر من مُعمرٍ ولا يُنقص من عمر مُعمرٍ آخر إلا في كتاب، وأن تعميم المعمر يكون بسبب قد قُدِّرَ هو والتعمير معاً، فيكون قد عُمر، لا بالنسبة إلى أنه كان عمره ليس بطويل فأُطيل فيه.

وهذا يخالف ما جاءت به السنة الصحيحة من قول المصطفى ﷺ: «من سرّه أن يُيسط له في رزقه ويُنسأ له في أثره فليصل رحمه»^(١٥٨)، وبقوله ﷺ فيما صح عنه: «ولا يزيد العمر إلا البر»^(١٥٩)، قال هنا: «من سرّه أن ييسط له في رزقه وينسأ له في أثره»؛ يعني: أن زيادة الأرزاق منوطة بسبب، وأن تعميم المعمر زيادة في عمره، نسأ الأثر هذا مربوط بسبب، وهذا هو الذي ارتبط بالأعمار، بالآثار.

أما الآجال فلا، الآجال لا تقبل تغييراً؛ لأنها هي الموافقة لما في اللوح المحفوظ؛ يعني: الأجل الذي إليه النهاية، أما العمر فهذا يقبل التغيير؛ ولهذا صح عن ابن عباس رضيهما ﷺ أنه قال في قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]؛ إنه في صحف الملائكة ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(١٦٠) [الرعد: ٣٩]؛ يعني: اللوح المحفوظ وهذا واضح.

فقول المؤلف رحمه الله: «وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالاً»؛ يعني: ما كان من التقدير السابق قبل خلق السموات والأرض.

□ قوله: «وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ. وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ»:

● «لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ» هذا عام؛ يعني: من الطاعات ومن المعاصي، من الخير ومن الشر، مما سيعملون، ومما لم يعملوه لو عملوه كيف يكون،

(١٥٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٦٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٥٧)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٥٩) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٩٢/١)، مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَضَعْفُهُ الْأَبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ

فإنه سبحانه وتعالى يعلم أحوال الخلق على وجه التفصيل، فيما سيعملون وفيما لم يعملوه، ومثاله قول الله ﷻ: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۚ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِمَّا زَكَّوْهُ وَأَقْرَبَ رُحْمًا ۝﴾ [الكهف: ٨٠، ٨١]؛ إذا فالله سبحانه وتعالى تعلق علمه بكل شيء.

قال: «لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم» لم؟ لأنه سبحانه بكل شيء عليم، كما قال ﷻ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْيَصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّي يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [النور: ٣٥]، وقوله: «كل شيء» هذا عموم لا يخرج منه شيء، والأشياء كما فسرناها لكم قبل ذلك جمع شيء، والشيء ما يصح أن يُعلم أو يؤول إلى العلم.

﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [النور: ٣٥]؛ يعني: بكل ما يصح أن يُعلم أو ما يؤول إلى أن يُعلم هو بكل شيء عليم سبحانه وتعالى؛ لهذا قال علماؤنا: علم الله ﷻ متعلق بكل شيء:

عَلِمَ ما سيكون، عَلِمَ ما لا يكون، عَلِمَ ما قَدَّرَ ألا يكون، لو حصل كيف يكون. فهذه الثلاث فيها مخالفة للقدريّة والمعتزلة في مذاهبهم.

عَلِمَ ما سيكون وما لم يكن؛ يعني: والذي لا يكون أيضًا عِلْمُهُ ﷻ؛ لأنه اختار أن يكون الأمر على نحو كذا، وهو عَلِمَ ما سيكون والذي لا يكون أيضًا عِلْمُهُ ﷻ، وَعَلِمَ ما لم يكن لو كان كيف كان يكون، كما قال ﷻ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ۝﴾ [الأنفال: ٢٣].

قال ﷻ: «وَأَمَرُهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَايَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ»؛ هذا تعليق للأشياء بالأمور الشرعية؛ يعني: أَنَّ الْخَلْقَ وَالْعِلْمَ وَالتَّقْدِيرَ السَّابِقَ وَضَرْبَ الْأَجَالِ هَذَا نَافِذٌ فِيهِمْ، ومع ذلك أَمَرَهُمْ سبحانه بطاعته ونهاهم عن معصيته ﷻ.

وهذا الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية أراد منه مخالفة المعتزلة في أَنَّ الأمر بالطاعات والنهي عن المعاصي جاء عقلياً وليس شرعياً، ولكن الحق أَنَّهُ إنما جاء في الشرع لا في العقل.

لبسط هذه المسائل تفصيل يأتي إن شاء الله في موضعه.

الذي قدمناه من أول العقيدة إلى الآن وإلى قوله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُسْطَفَى» هذه كلها مقدمات، ما دخلنا في تفصيل الكلام على معتقد أهل السنة والجماعة في مواضعه؛ لذلك أنا أرجئ الكلام على تفصيلات القَدَر ومسائله في موضعه حتى يكون لك في مكانه مجتمعاً غير ما ذكرناه في هذا الموضع.



الدرس الخامس:

الإيمان بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم

- ٢٩- وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى^(١٦٠).
- ٣٠- وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ^(١٦١)، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(١٦٢).

(١٦٠) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءِي:

□ قوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى»:

● اعلم أن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، وقد ذكروا فروقاً بين الرسول والنبي تراها في «تفسير الآلوسي» (٥/ ٤٤٩، ٤٥٠) وغيره، ولعل الأقرب أن الرسول: مَنْ بُعث بشرع جديد، والنبي: مَنْ بُعث لتقرير شرع مَنْ قبله، وهو بالطبع مأمور بتبليغه؛ إذ من المعلوم أن العلماء مأمورون بذلك، فهم بذلك أولى كما لا يخفى.

(١٦١) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءِي:

□ قوله: «وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ»:

● هذه العقيدة ثبتت في أحاديث كثيرة مستفيضة، تلقتها الأمة بالقبول، وقد ذكر الشارح (في الصفحة ١٦٩ - الطبعة الرابعة) طائفة منها فلترجع منه، فهي تفيد العلم واليقين، فهو ﷺ سيد المرسلين يقيناً، ومن المؤسف أن أقول: إن هذه العقيدة لا يؤمن بها أولئك الذين يشترطون في الحديث الذي يجب الإيمان به أن يكون متواتراً، فكيف يؤمن بها من صرح بأن العقيدة لا تؤخذ إلا من القرآن، كالشيخ شلتوت وغيره، وقد رددت على هؤلاء جميعاً من عشرين وجهاً في رسالتي «وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة، والرّد على شبه المخالفين»، وذكرت في آخرها عشرين مثلاً من العقائد الثابتة في الأحاديث الصحيحة يلزمهم جحدها وعدم الإيمان بها، وهذه العقيدة واحدة منها، فراجعها فإنها مطبوعة وهامة.

(١٦٢) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءِي:

□ قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»:

● بل هو خليل رب العالمين؛ فإن الخلّة أعلى مرتبة من المحبة وأكمل؛ ولذلك قال ﷺ: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»، ولذلك لم يثبت في حديث أنه ﷺ حبيب الله. فتنبه، وراجع في الفقرة الآتية (٥٢) بسطاً لهذا في كلام الشارح عليها.

- ٣١- وَكُلُّ دَعْوَى نُبُوَّةٍ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًى^(١٦٣).
- ٣٢- وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ^(١٦٤)، وَكَافَّةِ الْوَرَى، بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

(١٦٣) قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِي:

□ قَوْلُهُ: «وَكُلُّ دَعْوَى نُبُوَّةٍ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًى»:

● وقد أخبر النبي ﷺ أمته نصحاً لهم، وتحذيراً في أحاديث كثيرة أنه سيكون بعده دجالون كثيرون، وقال في بعضها: «كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي» رواه مُسْلِمٌ وغيره (الأحاديث الصحيحة ١٦٨٣).

ومن هؤلاء الدجالين «ميرزا غلام أَحْمَدُ الْقَادِيَانِي» الذي ادعى النبوة، وله أتباع منتشرون في الهند، وألمانيا، وإنجلترا، وأمريكا، ولهم فيها مساجد يضلون بها المُسْلِمِينَ، وكان منهم في سورية أفراد، استأصل الله شأفتهم وقطع دابرهم، ولهم عقائد كثيرة غير اعتقادهم بقاء النبوة بعده ﷺ. وسلفهم فيه ابن عربي الصوفي، ولهم في ذلك رسالة جمعوا فيها أقواله في تأييد اعتقادهم المذكور، لم يستطع المشايخ الرد عليها؛ لأنها مما قاله ابن عربي مع جزمهم بتكفيرهم، ولا مجال لذكر شيء من عقائدهم الآن، وهم بلا شك ممن عناهم رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح عنه: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم وآباؤكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم» رواه المؤلف في «مشكل الآثار» (٤ / ١٠٤) وهو عند الإمام مُسْلِمٍ (٩/١).

وإن من أبرز علاماتهم أنهم حين يبدؤون بالتحدث عن دعوتهم إنما يبتدئون قبل كل شيء بإثبات موت عيسى -عليه الصلاة والسلام- فإذا تمكنوا من ذلك بزعمهم انتقلوا إلى مرحلة ثانية وهي ذكر الأحاديث الواردة بنزول عيسى -عليه الصلاة والسلام- ويتظاهرون بالإيمان بها، ثم سرعان ما يتأولونها ما دام أنهم أثبتوا بزعمهم موته بأن المقصود نزول مثيل عيسى، وأنه هو غلام أَحْمَدُ الْقَادِيَانِي، ولهم من مثل هذا التأويل الشيء الكثير والكثير جداً، مما جعلنا نقطع بأنهم طائفة من الباطنية المسلحة، وسيأتي الإشارة إلى بعض عقائدهم الضالة قريباً إن شاء الله تعالى.

(١٦٤) قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِي:

□ قَوْلُهُ: «وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ»:

● ومن ضلالات القاديانية إنكارهم ل(الجن) كخلق غير الإنس، ويتأولون كل الآيات والأحاديث المصرحة بوجودهم ومباينتهم للإنس في الخلق، بما يعود إلى أنهم الإنس أنفسهم أو طائفة منهم، حتى إبليس نفسه يقولون إنه إنسي شرير، فما أضلهم!

الشرح

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمَصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمَرْضَى»:

● الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنى.

واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى، وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته، ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، إلى غير ذلك من الآيات.

وذكر الله نبيه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات؛ فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الحج: ١٩] وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ كُنْهُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وبذلك استحق التقديم على الناس في الدنيا والآخرة.

ولذلك يقول المسيح عليه السلام يوم القيامة، إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عليه السلام: «اذهبوا إلى محمد، عبد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» (١٦٥)؛ فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالى.

وقوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا» بكسر الهمزة، عطفًا على قوله: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»؛ لأن الكل معمول القول؛ أعني قوله: «نقول في توحيد الله».

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر - تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا ريب: أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات؛ فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين.

بل قرائن أحوالهما تُعرِّبُ عنهما، وتُعرِّفُ بهما، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟! وما أحسن ما قال حسان (عليه السلام):

لو لم يكن فيه آيات مُبَيِّنَةٌ كانت بديهته تأتيك بالخبر

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز؛ فإن الرسول لا بد أن يخبر الناس بأمور ويأمرهم بأمور، ولا بد أن يفعل أموراً يبين بها صدقه، والكاذب يظهر في نفس ما يأمر به وما يخبر عنه وما يفعله ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة، والصادق ضده، بل كل شخصين ادعى أمراً: أحدهما صادق والآخر كاذب، لا بد أن يظهر صدق هذا وكذب هذا ولو بعد مدة؛ إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور، كما في «الصحيحين» عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق، حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب، حتى يكتب عند الله كذاباً» ^(١٦٦)؛ ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٣١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٣٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُهُمْ كَذِبُونَ ﴿٣٣﴾ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٣٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٣٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٦].

فالكهان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يخبرون بشيء من الغيبات، ويكون صدقاً - فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذي يخبرون به ليس عن ملك، وليسوا بأنبياء؛ ولهذا لما قال

النبي ﷺ لابن صياد: «قد خبأتُ لك خبيئاً»، وقال: هو الدُّخُّ - قال له النبي ﷺ: «أخساً؛ فلن تعدو قدرك» (١٦٧)؛ يعني: إنما أنت كاهن، وقد قال للنبي ﷺ: «يأتيني صادق وكاذب» (١٦٨).
وقال: «أرى عرشاً على الماء» (١٦٩)، وذلك هو عرش الشيطان، وبَيَّن أن الشعراء يتبعهم الغاؤون، والغاوي: الذي يتبع هواه وشهوته، وإن كان ذلك مضرّاً له في العاقبة. فمن عرف الرسول وصدقَه ووفاءَه ومطابقةَ قوله لعمله؛ علم علماً يقينياً أنه ليس بشاعر ولا كاهن.

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع الأدلة، حتى في المدعي للصناعات والمقالات، كمن يدعي الفلاحة والنساجة والكتابة، أو علم النحو والطب والفقه وغير ذلك.

والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال؛ فكيف يشبهه الصادق فيها بالكاذب؟! ولا ريب أن المحققين على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري، كما يعرف الرجل رضا الرجل وحبه وبغضه وفرحه وحزنه وغير ذلك مما في نفسه بأمور تظهر على وجهه، قد لا يمكن التعبير عنها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]، ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

وقد قيل: ما أسرَّ أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه، وفتلات لسانه. فإذا كان صدق المخبر وكذبه يُعلم بما يقترن به من القرائن، فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله؟! كيف يخفى صدق هذا من كذبه؟ وكيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة؟

-
- (١٦٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٥٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٣٠، ٢٩٣١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(١٦٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٥٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٣٠، ٢٩٣١)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(١٦٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٢٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٤٧)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولهذا لما كانت خديجة رضي الله عنها تعلم من النبي ﷺ أنه الصادق البار، قال لها لما جاءه الوحي: «إني قد خَشِيتُ على نفسي» ^(١٧٠)، فقالت: كلا والله لا يخزيك الله [أبدًا]؛ إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق.

فهو لم يَخَفْ من تعمد الكذب، فهو يعلم من نفسه ﷺ أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون قد عرض له عارضُ سوء، وهو المقام الثاني، فذكرت خديجة ما ينفي هذا، وهو ما كان مجبولا عليه من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وقد عُلِمَ من سنة الله أن مَنْ جبله على الأخلاق المحمودة، ونزهه عن الأخلاق المذمومة فإنه لا يخزيه. وكذلك قال النجاشي -لما استخبرهم عما يُخبر به واستقرأهم القرآن فقرءوه عليه-: إن هذا والذي جاء به عيسى ﷺ ^(١٧١) ليُخرج من مشكاة واحدة ^(١٧٢).

وكذلك ورقة بن نوفل، لما أخبره النبي ﷺ بما رآه، وكان ورقة قد تَنَصَّرَ، وكان يكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة: أي عم، اسمع من ابن أخيك ما يقول، فأخبره النبي ﷺ بما رأى فقال: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى ﷺ ^(١٧٣).

وكذلك هرقل ملك الروم، فإن النبي ﷺ لما كتب إليه كتابا يدعو فيه إلى الإسلام، طلب مَنْ كان هناك من العرب، وكان أبو سفيان قد قدم في طائفة من قريش في تجارة إلى الشام، وسألهم عن أحوال النبي ﷺ، فسأل أبا سفيان، وأمر الباقين إن كذب أن يكذبوه، فصاروا بسكوتهم موافقين له في الإخبار، سألهم: هل كان في آبائه من مَلِكٍ؟ فقالوا: لا، قال: هل قال هذا القول أحد قبله؟ فقالوا: لا،

(١٧٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

(١٧١) فِي الْأَصْلِ: مُوسَى، وَمَا أَثْبَتَاهُ هُوَ الصَّوَابُ. وَانْظُرْ مَصَادِرَ التَّخْرِيجِ.

(١٧٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠١/١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٢٢٦٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٤٧٩)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، وَصَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «تَخْرِيجِ فَهْمِ السَّيْرَةِ» (ص ١١٥).

(١٧٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

وسألهم: أهو ذو نسب فيكم؟ فقالوا: نعم، وسألهم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقالوا: لا، ما جربنا عليه كذبًا، وسألهم: هل اتبعه ضعفاء الناس أم أشرافهم؟ فذكروا أن الضعفاء اتبعوه، وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون؟ فذكروا أنهم يزيدون، وسألهم: هل يرجع أحد منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ فقالوا: لا، وسألهم: هل قاتلتموه؟ قالوا: نعم، وسألهم عن الحرب بينهم وبينه فقالوا: يُدَال علينا مرة ونُدال عليه أخرى، وسألهم: هل يَغْدِر؟ فذكروا أنه لا يغدر، وسألهم: بماذا يأمركم؟ فقالوا: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئًا، وينهانا عما كان يعبد أبائنا، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة.

وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بيّن لهم ما في هذه المسائل من الأدلة، فقال: سألتكم هل كان في آبائه من ملك؟ فقلت: لا، قلت: لو كان في آبائه ملك لقلت: رجل يطلب مُلْك أبيه، وسألتكم هل قال هذا القول فيكم أحد قبله؟ فقلت: لا، قلت: لو قال هذا القول أحد قبله لقلت: رجل ائتمَّ بقول قيل قبله، وسألتكم هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقلت: لا، قلت: قد علمت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله، وسألتكم أضعفاء الناس يتبعونه أم أشرافهم؟ فقلت: ضعفاؤهم وهم أتباع الرسل؛ يعني: في أول أمرهم، ثم قال: وسألتكم هل يزيدون أم ينقصون؟ فقلت: بل يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم، وسألتكم هل يرتد أحد منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ فقلت: لا، وكذلك الإيمان، إذا خالطت بشاشته القلوب لا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ ^(١٧٤).

وهذا من أعظم علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لا بد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه، والكذب لا يروج إلا قليلًا ثم ينكشف.

(١٧٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧٧٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وسألتكم كيف الحرب بينكم وبينه؟ فقلتم: إنها دُول، وكذلك الرسل تُبتلى وتكون العاقبة لها. قال: وسألتكم هل يغدر؟ فقلتم: لا، وكذلك الرسل لا تغدر، وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسنة الله فيهم أنه تارة ينصرهم وتارة يبتليهم، وأنهم لا يغدرون؛ علم أن هذه علامات الرسل، وأن سنة الله في الأنبياء والمؤمنين أن يبتليهم بالسراء والضراء؛ لينالوا درجة الشكر والصبر، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده، لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له» (١٧٥).

والله تعالى قد بين في القرآن ما في إدالة العدو عليهم يوم أُحُدٍ من الحكمة، فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، الآيات، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يَمُرُّوا أَنْ يَقُولُوا أَمَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢]، الآيات، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على سنته في خلقه وحكمته التي بهرت العقول.

قال: وسألتكم عما يأمر به؟ فذكرتم: أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، ويأمركم بالصلاة والزكاة والصدق والعفاف والصلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، وهذه صفة نبي.

وقد كنت أعلم أن نبياً يُبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين. وكان المخاطب بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذٍ كافر من أشد الناس بغضاً وعداوة للنبي ﷺ، قال أبو سفيان بن حرب: فقلت لأصحابي ونحن خروج: لقد أمر أمر ابن أبي كبشة، إنه ليعظمه ملك بني الأصفر، وما زلت موقناً بأن أمر النبي ﷺ سيظهر، حتى أدخل الله عليّ الإسلام وأنا كاره.

(١٧٥) هذا اللفظ رواه -بنحوه- أحمدُ (١٨٤/٣)، من حديث أنس رضي الله عنه، وهو حديث صحيح أصله في مُسلم (٢٩٩٩) بلفظ آخر، من حديث صهيب رضي الله عنه.

ومما ينبغي أن يعرف: أن ما يحصل في القلب بمجموع أمور، - قد لا يستقل بعضها به، بل ما يحصل للإنسان - من شبع وري وشكر وفرح وغم - بأمر مجتمعة، لا يحصل ببعضها، لكن ببعضها قد يحصل بعض الأمر.

وكذلك العلم بخبر من الأخبار؛ فإن خبر الواحد يُحصّل للقلب نوع ظنٍّ، ثم الآخر يقويه، إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى، وكذلك الأدلة على الصدق والكذب ونحو ذلك.

وأيضاً: فإن الله سبحانه أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، كتواتر الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قَصَصَ الأنبياء نبياً بعد نبي في سورة «الشعراء»، كقصّة موسى وإبراهيم ونوح ومن بعده، يقول في آخر كل قصة: ﴿إِنِّي ذَلِكَ لَآيَةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٨) وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿[الشعراء: ٦٧، ٦٨] .

وبالجملة: فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول: إنه رسول الله، وأن أقواماً اتبعوه، وأن أقواماً خالفوه، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العقابة لهم، وعاقب أعداءهم - هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلها.

وَنَقُلْ أَخْبَارَ هَذِهِ الْأُمُورِ أَظْهَرَ وَأَوْضَحَ مِنْ نَقْلِ أَخْبَارِ مَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَمِ مِنْ ملوك الفرس وعلماء الطب، كبقراط وجالينوس وبطليموس وسقراط وأفلاطون وأرسطو وأتباعه.

ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علمنا يقيناً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة:

منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أولئك، وبقاء العقابة لهم.

ومنها: ما أحدثه الله لهم من نصرهم وإهلاك عدوهم، إذا عُرف الوجه الذي حصل عليه، كغرق فرعون، وغرق قوم نوح، وبقيّة أحوالهم عُرف صدق الرسل.

ومنها: أن مَنْ عرف ما جاء به الرسل من الشرائع وتفاصيل أحوالها، تبين له أنهم أعلم الخلق، وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل، وأن فيما جاءوا به من الرحمة والمصلحة والهدى والخير، ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم - ما يبين أنه لا يصدر إلا عن راحم برّ يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق. ولذكر دلائل نبوة محمد ﷺ من المعجزات وبسطها موضع آخر، وقد أفرداها الناس بمصنفات، كالبيهقي وغيره.

بل إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى، ونسبته إلى الظلم والسفه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل جحدٌ للرب بالكلية وإنكار.

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد عندهم ليس بنبي صادق، بل ملك ظالم، فقد تهياً له أن يفترى على الله ويتقول عليه، ويستمر حتى يحلل ويحرم، ويُفرض الفرائض، ويشرع الشرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل وهم أهل الحق، ويسبي نساءهم، ويغنم أموالهم وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض، وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به ومحبة له، والرب تعالى يشاهده وهو يفعل بأهل الحق، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلي أمره، ويمكّن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن كذب على الله، وأبطل شرائع أنبيائه وبدّلها، وقتل أوليائه، واستمرت نصرته عليهم دائماً، والله تعالى يُقره على ذلك، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين.

فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم، لأخذ على يديه، ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالا للصالحين؛ إذ لا يليق بالملوك غير ذلك، فكيف بملك الملوك وأحكام الحاكمين؟!

ولا ريب: أن الله تعالى قد رفع له ذكره، وأظهر دعوته والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود،

وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم أمره، ولم تطل مدته، بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم، فقطعوا دابره واستأصلوه، هذه سنة الله التي قد خلت من قبل، حتى إن الكفار يعلمون ذلك.

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّبَّيْنَاهُ رِيبَ الْمَنُونِ ۚ قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْزِلِينَ﴾ [الطور: ٣٠، ٣١].

أفلا تراه يخبر أن كماله وحكمته وقدرته تأبى أن يُقر من تقول عليه بعض الأقاويل، بل لا بد أن يجعله عبرة لعباده كما جرت بذلك سنته في المتقولين عليه. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَاءُ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]. وهنا انتهى جواب الشرط، ثم أخبر خبراً جازماً غير معلق: أنه يمحو الباطل ويحق الحق.

وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]. فأخبر سبحانه أن من نفى عنه الإرسال والكلام لم يقدره حق قدره. وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبي وليس برسول. فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة؛ إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس؛ فالرسالة أعم من جهة نفسها، وأخص من جهة أهلها.

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصاً محمداً ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَزَكَاةَهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

□ قوله: «وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ»:

● قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وقال ﷺ: «مَثَلِي وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ قَصْرِ أَحْسَنِ بَنِيانِهِ، وَتُرِكَ مِنْهُ مَوْضِعُ لَبَنَةٍ، فَطَافَ بِهِ النَّظَّارُ يَتَعَجَّبُونَ مِنْ حَسَنِ بَنَائِهِ إِلَّا مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبَنَةِ، لَا يَعْيُونَ سِوَاهَا، فَكُنْتُ أَنَا سَدَدَتْ مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبَنَةِ، خُتِمَ بِي الْبَيَانُ وَخُتِمَ بِي الرِّسَالُ»^(١٧٦)، خَرَجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ».

وقال ﷺ: «إِنْ لِي أَسْمَاءُ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي، يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْعَاشِرُ، الَّذِي يَحْشُرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ»^(١٧٧).

وفي «صحيح مسلم» عن ثوبان، قال: قال رسول الله: «وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي...»^(١٧٨) الحديث.

ولمسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْرًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»^(١٧٩).

□ قوله: «وَأِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ»:

● الإمام: الذي يؤتم به؛ أي: يقتدون به، والنبي ﷺ إنما بُعِثَ لِلْإِقْتِدَاءِ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وَكُلٌّ مِنْ اتَّبَعَهُ وَاقْتَدَى بِهِ فَهُوَ مِنَ الْأَتْقِيَاءِ.

(١٧٦) أَخْرَجَهُ -بَنَحْوَهُ- الْبُخَارِيُّ (٣٥٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٨٦)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٧٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٥٤)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٧٨) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٥٢)، وَفِيهِ ذِكْرُ «الْكَذَابُونَ الثَّلَاثُونَ»، مِنْ حَدِيثِ ثُوبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٧٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٣)، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالحديث بلفظ آخر من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٧٧)، وَمُسْلِمٌ (٥٢٣).

□ قوله: «وَسَيِّدُ الْمَرْسَلِينَ»:

● قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع»^(١٨٠)، رواه مسلم، وفي أول حديث الشفاعة: «أنا سيد الناس يوم القيامة». وروى مسلم والترمذي عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»^(١٨١).

فإن قيل: يُشكّل على هذا قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى؛ فإن الناس يُصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يُفتق، فأجد موسى باطشاً بساق العرش، فلا أدري: هل أفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله؟»^(١٨٢) خرجاه في «الصحيحين»، فكيف يجمع بين هذا وبين قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»؟^(١٨٣)

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فلطمه مسلم، وقال: أتقول هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟! فجاء اليهودي فاشتكى من المسلم الذي لطمه، فقال النبي ﷺ: هذا؛ لأن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس كان مذموماً، بل نفس الجهاد إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذموماً، فإن الله حرم الفخر، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ فعلم أن المذموم إنما هو التفضيل على وجه الفخر، أو على وجه الانتقاص بالمفضول.

(١٨٠) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٧٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٧٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(١٨١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٧٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٠٥)، وَأَحْمَدُ (١٠٧/٤)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ وَاثِلَةَ رضي الله عنه.

(١٨٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(١٨٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١٤٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٣٠٨)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه، وَصَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ (١٤٦٨).

وعلى هذا يُحمل أيضًا قوله ﷺ: «لا تفضلوا بين الأنبياء»^(١٨٤)، إن كان ثابتًا، فإن

هذا قد روي في نفس حديث موسى، وهو في البخاري وغيره.

لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة، بخلاف حديث موسى، فإنه صحيح لا علة فيه

باتفاقهم.

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ: «لا تفضلوني على

موسى»^(١٨٥)، وقوله: «لا تفضلوا بين الأنبياء»^(١٨٦) نهي عن التفضيل الخاص؛ أي: لا

يُفَضَّل بعض الرسل على بعض بعينه، بخلاف قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»^(١٨٧)

فإنه تفضيل عام فلا يُمنع منه.

وهذا كما لو قيل: فلان أفضل أهل البلد، لا يصعب على أفرادهم، بخلاف ما

لو قيل لأحدكم: فلان أفضل منك، ثم إنني رأيت الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ قد أجاب بهذا

الجواب في «شرح معاني الآثار».

وأما ما يروى أن النبي ﷺ قال: «لا تفضلوني على يونس»^(١٨٨)، وأن بعض الشيوخ

قال: لا يفسر لهم هذا الحديث حتى يعطى مالا جزيلًا، فلما أعطوه فسر به بأن قرب يونس

من الله وهو في بطن الحوت كقربي من الله ليلة المعراج، وعدوا هذا تفسيرًا عظيمًا.

وهذا يدل على جهلهم بكلام الله وبكلام رسوله لفظًا ومعنى، فإن هذا الحديث

بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يُعتمد عليها، وإنما اللفظ الذي في

الصحيح: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»^(١٨٩).

(١٨٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١٨٥) سبق تخريجه.

(١٨٦) سبق تخريجه.

(١٨٧) سبق تخريجه.

(١٨٨) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن عند الْبُخَارِيِّ بلفظ آخر: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير

من يونس بن متى» (٣٣٩٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٧)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(١٨٩) سبق تخريجه.

(١٩٠)

وفي رواية: «من قال: إني خير من يونس بن متى فقد كذب» .

وهذا اللفظ يدل على العموم، أي: لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى، ليس فيه نهى المسلمين أن يفضلوا محمداً على يونس؛ وذلك لأن الله تعالى قد أخبر عنه أنه التقمه الحوت وهو مليم؛ أي: فاعل ما يلام عليه.

وقال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَكَاذَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ، فقد يقع في نفس بعض الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام، إذ لا يفعل ما يلام عليه.

ومن ظن هذا فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ، كما قال أول الأنبياء وآخرهم. فأولهم: آدم، قد قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] .

وآخرهم وأفضلهم وسيدهم: محمد ﷺ ، قال في الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وغيره، بعد قوله: «وجهت وجهي» إلى آخره: «اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، لا يغفر الذنوب إلا أنت...» (١٩١) ، إلى آخر الحديث.

وكذا قال موسى (عليه السلام): ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرْتَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصاص: ١٦] .

وأيضاً: فيونس (عليه السلام) لما قيل فيه: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨] ، فنهي نبينا ﷺ عن التشبه به، وأمر بالتشبه بأولي العزم؛ حيث قيل له: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ

(١٩٠)

أَخْرَجَهُ الْبَحَّارِيُّ (٤٦٠٣)، وغيره من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه).

(١٩١)

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٢١)، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٧١)، بِنَحْوِهِ

من حديث علي (رضي الله عنه).

أُولُوا الْعَزْمَ مِنَ الرُّسُلِ ﴿٣٥﴾ (الأحقاف: ٣٥)، فقد يقول من يقول: أنا خير منه وليس للأفضل أن يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل، فإن الله لا يحب كل مختال فخور، وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «أوحى إليّ أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد» (١٩٢).

فالله تعالى نهى أن يُفَخَّرَ على عموم المؤمنين، فكيف على نبي كريم؟ فلهذا قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى» (١٩٣)؛ فهذا نهى عام لكل أحد أن يتفضل ويفتخر على يونس.

وقوله: «من قال: إني خير من يونس بن متى فقد كذب» (١٩٤) فإنه لو قُدِّرَ أنه كان أفضل، فهذا الكلام يصير أنقص، فيكون كاذبًا، وهذا لا يقوله نبي كريم، بل هو تقدير مطلق؛ أي: من قال هذا فهو كاذب، وإن كان لا يقوله نبي، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: ٦٥)، وإن كان معصومًا من الشرك، لكن الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال.

وإنما أخبر ﷺ أنه سيد ولد آدم؛ لأننا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره؛ إذ لا نبي بعده يخبرنا بعظيم قدره عند الله؛ كما أخبرنا هو بفضائل الأنبياء قبله، صلى الله عليهم وسلم أجمعين؛ ولهذا أتبعه بقوله: «ولا فخر»، كما جاء في رواية.

وهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن مقام الذي أُسْري به إلى ربه - وهو مقرب معظم مكرم - كمقام الذي أُلقي في بطن الحوت وهو مليم؟! وأين المعظم المقرب من الممتحن المؤدَّب؟! فهذا في غاية التقريب، وهذا في غاية التأديب.

فانظر إلى هذا الاستدلال؛ لأنه بهذا المعنى المحرف للفظ لم يقله الرسول، وهل يقاوم هذا الدليل على نفي علو الله تعالى على خلقه الأدلة الصحيحة الصريحة

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٤/٢٨٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٩٥)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ (١٩٢) رَوَاهُ.

سبق تخريجه.

(١٩٣)

سبق تخريجه.

(١٩٤)

القطعية على علو الله تعالى على خلقه، التي تزيد على ألف دليل، كما يأتي الإشارة إليها عند قول الشيخ رحمه الله: «محيط بكل شيء وفوقه» إن شاء الله تعالى.

□ قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»:

● ثبت له ﷺ أعلى مراتب المحبة، وهي الخلّة، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»^(١٩٥).

وقال: «ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الرحمن»^(١٩٦).

والحديثان في الصحيح، وهما يبطلان قول من قال: الخلّة لإبراهيم والمحبة لمحمد، فإبراهيم خليل الله ومحمد حبيبه، وفي الصحيح أيضاً: «إني أبرأ إلى كل خليل من خلّته»^(١٩٧).

والمحبة قد ثبتت لغيره، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فبطل قول من خص الخلّة بإبراهيم والمحبة بمحمد، بل الخلّة خاصة بهما، والمحبة عامة.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي الذي فيه: «إن إبراهيم خليل الله، ألا وأنا حبيب الله ولا فخر»^(١٩٨) - لم يثبت.

(١٩٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٣٢)، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٩٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٨٣)، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٩٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧/٢٣٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٥٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٩٣)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٩٨) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦١٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٤٧)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَضَعْفُهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمٍ (٤٠٧٧).

والمحبة مراتب:

أولها: العلاقة، وهي تعلق القلب بالمحبيب.

والثانية: الإرادة، وهي ميل القلب إلى محبوبة وطلبه له.

الثالثة: الصبابة، وهي انصباب القلب إليه بحيث لا يملكه صاحبه، كانصباب

الماء في الحدور.

الرابعة: الغرام، وهي الحب اللازم للقلب، ومنه الغريم؛ لملازمته، ومنه: ﴿إِنَّ

عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾. [الفرقان: ٦٥].

الخامسة: المودة، والود، وهي صفو المحبة وخالصها ولبها، قال تعالى:

﴿سَيَجْعَلُ لَّهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾. [مريم: ٩٦].

السادسة: الشغف، وهي وصول المحبة إلى شغاف القلب.

السابعة: العشق، وهو الحب المفرط الذي يُخاف على صاحبه منه، ولكن لا

يوصف به الرب تعالى، ولا العبد في محبة ربه، وإن كان قد أطلقه بعضهم. واختلف

في سبب المنع، فقيل: عدم التوقيف، وقيل غير ذلك، ولعل امتناع إطلاقه: أن العشق

محبة مع شهوة.

الثامنة: التتيم، وهو بمعنى التعبد.

التاسعة: التعبد.

العاشرة: الخلّة، وهي المحبة التي تخللت روح المحب وقلبه.

وقيل في ترتيبها غير ذلك، وهذا الترتيب تقريب حسن، يُعرف حسنه بالتأمل في

معانيه.

واعلم: أن وصف الله تعالى بالمحبة والخلّة هو كما يليق بجلال الله تعالى

وعظمته، كسائر صفاته تعالى، وإنما يوصف الله تعالى من هذه الأنواع بالإرادة والود

والمحبة والخلّة، حسبما ورد النص.

وقد اختلف في تحديد المحبة على أقوال، نحو ثلاثين قولاً، ولا تُحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاء وجفاء، وهذه الأشياء الواضحة لا تحتاج إلى تحديد، كالماء والهواء والتراب والجوع والشبع ونحو ذلك.

□ قوله: «وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَنَعْيٌ وَهَوًى»:

● لما ثبت أنه خاتم النبيين، عُلم أن من ادعى بعده النبوة فهو كاذب، ولا يقال: فلو جاء المدعي للنبوة بالمعجزات الخارقة والبراهين الصادقة كيف يقال بتكذيبه؟! لأننا نقول: هذا لا يُتصور أن يوجد، وهو من باب فرض المحال؛ لأن الله تعالى لما أخبر أنه خاتم النبيين، فمن المحال أن يأتي مدع يدعي النبوة ولا تظهر أماره كذبه في دعواه.

والغني: ضد الرشاد، والهوى: عبارة عن شهوة النفس؛ أي: أن تلك الدعوى بسبب هوى النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة.

□ قوله: «وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَأَفَّةِ الرُّرَى بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ

وَالضِّيَاءِ»:

● أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقد قال تعالى حكاية عن قول الجن: ﴿يَقُومُونَ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣١]، وكذا سورة الجن تدل على أنه أرسل إليهم أيضاً.

قال مقاتل: لم يبعث الله رسولاً إلى الإنس والجن قبله، وهذا قول بعيد؛ فقد قال تعالى: ﴿يَمْعَشِرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ الآية [الأنعام: ١٣٠]، والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسول، كذا قال مجاهد وغيره من السلف والخلف.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الرسل من بني آدم، ومن الجن نُذُر.

وظاهر قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ الآية

[الأحقاف: ٣٠]: يدل على أن موسى مرسل إليهم أيضاً، والله أعلم.

وحكى ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم: أنه زعم أن في الجن رسلاً، واحتج بهذه الآية الكريمة.

وفي الاستدلال بها على ذلك نظر؛ لأنها محتملة وليست بصريحة، وهي - والله أعلم - كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الذُّلُومُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢] والمراد: من أحدهما. وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الوري، فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَايَهَاتُ النَّاسُ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَى إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، أي: وأنذر من بلغه، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صَدَقَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الآية [يونس: ٢]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٠].

وقال عليه السلام: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة» ^(١٩٩)، أخرجاه في «الصحيحين». وقال عليه السلام: «لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار» ^(٢٠٠)، رواه مسلم، وكونه عليه السلام مبعوثاً إلى الناس كافة معلومٌ من دين الإسلام بالضرورة.

(١٩٩) سبق تخريجه.

(٢٠٠) أخرجه مسلم (١٥٣)، وأحمد (٣١٧/٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما قول بعض النصارى: إنه رسول إلى العرب خاصة، فظاهر البطلان، فإنهم لما صدقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به. وقد قال: إنه رسول الله إلى الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتمًا، فقد أرسل رسله وبعث كتبه في أقطار الأرض إلى كسرى، وقيصر، والنجاشي، والمقوقس، وسائر ملوك الأطراف يدعو إلى الإسلام.

وقوله: «وكافة الوري» في جر «كافة» نظر، فإنهم قالوا: لم تستعمل «كافة» في كلام العرب إلا حالًا، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨]، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حال من الكاف في «أرسلناك» وهي اسم فاعل، والتاء فيها للمبالغة؛ أي: إلا كافيًا للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر «كفَّ»، فهي بمعنى: كفًا؛ أي: إلا أن تكفَّ الناس كفًا، ووقوع المصدر حالًا كثير.

الثاني: أنها حال من «الناس»، واعترض بأن حال المجرور لا يتقدم عليه عند الجمهور، وأجيب: بأنه قد جاء عن العرب كثيرًا فوجب قبوله، وهو اختيار ابن مالك رحمه الله، أي: وما أرسلناك إلا للناس كافة.

الثالث: أنها صفة لمصدر محذوف؛ أي: إرساله كافة، واعترض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالًا.

وقوله: «بالحق والهدى، وبالنور والضياء»: هذه أوصاف ما جاء به من الدين والشرع المؤيد بالبراهين الباهرة من القرآن وسائر الأدلة، والضياء: أكمل من النور، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

قَالَ الْعَلَمَةُ الْبَرَّاك:

□ قوله: «وإن محمدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبي، ورسوله المرتضى»:

● قرر المؤلف في الكلام المتقدم التوحيد بأنواعه الثلاثة، ثم ذكر بعض الأسماء، ثم ذكر أشياء من توحيده سبحانه وتعالى، ثم ذكر ما يتعلق بالقدر، فما تقدم كله

يتضمن تقرير توحيده بأنواعه الثلاثة، وأنواع التوحيد الثلاثة كلها تندرج في شهادة أن لا إله إلا الله.

فكان مجمل قوله: نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله رب كل شيء ومليكه، وإنه لا إله غيره، وإنه سبحانه وتعالى الموصوف بصفات الكمال المنزه عن كل نقص وعيب، وهذا هو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله، وبهذا تتضح المناسبة في قوله: «وإن محمدًا عبده المصطفى» يعني: نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ونقول في شأن محمد ﷺ معتقدين بتوفيق الله: إن محمدًا عبده المصطفى، بكسر همزة «إن»؛ لأنها مقول القول.

وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي، من ذرية إسماعيل بن إبراهيم -عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام-.

ومحمد هو أشهر أسمائه ﷺ، وإلا فله أسماء أخرى؛ فإنه قال: «أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على عقبي، وأنا العاقب» (٢٠١) والعقب: الذي ليس بعده نبي.

وأسماءه ﷺ أعلام وصفات، فاسمه محمد علم وصفة يدل على كثرة محامده، وكثرة حامديه؛ لأنه اسم مفعول من حمّد، وهو أبلغ من حمّد.

وقوله: «وإن محمدًا عبده المصطفى»: مما تجب الشهادة به للنبي ﷺ أنه عبد الله ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ۖ﴾ [الجن: ١٩] ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١٠] ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] في هذه الآيات وصف له، وثناء عليه بالعبودية، وهي العبودية الخاصة، وفيها إضافته ﷺ إلى ربه، فالله أضافه في هذه المواضع إلى نفسه إضافة تشريف، فهو أكمل الناس وأقومهم بالعبودية لله، فلا بد في الشهادة من شهادة أنه عبد الله ورسوله خلافاً لمن يغلو فيه ويجعل له بعض خصائص الإلهية.

(٢٠١) أخرجه البخاري (٣٥٣٢)، ومسلم (٢٣٥٤)، وغيرهما من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه.

وقوله: «الْمُصْطَفَى»: أي: المختار، والاصطفاء والاختيار: طلب خير الشئين.

وقوله: «وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى»: هو ﷺ عبد نبي منبأ بالوحي الذي أنزله الله إليه، قال

تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].

والاجتباء: قريب من معنى الاصطفاء.

وقوله: «وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى»: فهو نبي رسول ﷺ، والمرتضى: الذي ارتضاه

الله، قال سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَرَادَ مِنْ رَّسُولِي فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ

رَصْدًا ۖ﴾ [الجن: ٢٧].

ونلاحظ هنا أن المصنف قد أحسن في تناسب هذه الكلمات حيث ربط

الاصطفاء بالعبودية، فقال: «عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى»: والاجتباء بالنبوة «وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى»:،

والارتضاء بالرسالة «وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى»: فإن هذا موافق لما جاء في القرآن، فقد

قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩] وفي

سورة «الأنعام» لما ذكر الله إبراهيم، ومن هدى الله من ذريته: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ

وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ [الأنعام: ٨٤] قال بعد

ذلك: ﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ﴾ [الأنعام: ٨٧] فوصف هؤلاء الصفوة

من الأنبياء بالاجتباء، وأما الارتضاء ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَرَادَ مِنْ رَّسُولِي﴾

[الجن: ٢٧] فكأنه استوحى هذا من الآيات.

ومحمد ﷺ نبي ورسول، والله خاطبه بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ في آيات وبـ ﴿يَا أَيُّهَا

الرَّسُولُ﴾ في آيتين فخاطبه بالصفتين: النبوة، والرسالة.

فهو نبي؛ لأنه منبأ، فقد أنزل الله عليه النبأ العظيم -القرآن-.

وهو رسول مرسل إلى الناس كافة: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ

جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ

لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

وأكثر ما يذكر ﷺ بصفة الرسالة؛ لأنها هي المتعلقة بالمكلفين، والمقتضية للبلاغ.

لكن: ما الفرق بين النبي والرسول؟

فإن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾

[الإسراء: ٥٥] وقال سبحانه وتعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

فنجد آيات فيها ذكر الأنبياء وآيات فيها ذكر الرسل.

والفرق المشهور بين النبي والرسول: أن النبي مَنْ أُوحي إليه بشرع ولم يؤمر

بتبليغه.

والرسول مَنْ أُوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه.

فلفظه نبي لا تُشعر بالتبليغ، وكان هذا التعريف مستمد من لفظة «نبي»، ولفظة

«رسول» ليس إلا. وهذا تعريف غير مستقيم؛ لأن قولهم: إن النبي مَنْ أُوحي إليه

بشرع ولم يؤمر بتبليغه فيه ملاحظتان:

الأولى: أنه «أُوحي إليه بشرع» يدل على أنه يكون على شريعة يستقل بها.

والثانية: أنه «لم يؤمر بالتبليغ»؛ بل إنما هو مكلف بنفسه، فكان الشريعة التي

أُوحي بها إليه مختصة به فيتدين بدين يخصه. هذا ما يفيد هذا التعريف، ومعناه أنه لا

يأمر، ولا يدعو، ولا ينهى! وهذا خلاف ما وصف الله به الأنبياء، كأبياء بني إسرائيل،

قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ

أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤] فكان أنبياء بني إسرائيل يحكمون بالتوراة، وكانوا

يسوسون الناس كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم

الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي» (٢٠٢).

والصواب: أن كل نبي رسول مأمور بالتبليغ، لكن الإرسال على نوعين:

الأول: الإرسال إلى قوم مؤمنين بتعليمهم، وفتواهم، والحكم بينهم، وهذه وظيفة

الأنبياء.

والثاني: الإرسال إلى قوم كفار مكذبين لدعوتهم إلى الله، وهذه وظيفة الرسل. وبهذا يحصل الفرق بين النبي والرسول.

وهذا هو التعريف الذي اعتمده شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «النبوات». إذا؛ فالإرسال الشرعي فيه هذا التفصيل، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] فأثبت الإرسال للنبي أيضاً، فإذا ورد ذكر الأنبياء بإطلاق فإنه يشمل الرسل، وإذا ذكر الرسل بإجمال فإنه يشملهم كلهم.

فإذا جاء ذكر نبي ورسول فلا بد من هذا التفصيل، كما قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وهذا يشمل نوحاً ومن بعده، وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] يشمل نوحاً ومن بعده.

ولذا سمي الله تعالى أنبياء بني إسرائيل رسلاً: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

فإذا أردنا أن نصنف في ضوء التعريف المختار: فنوح، وهود، وصالح، وإبراهيم، ولوط، وشعيب، وموسى، وعيسى؛ هؤلاء رسل قص الله علينا أخبارهم مع أممهم. وزكريا، ويحيى، وداد، وسليمان، وأيوب أنبياء.

وقالت المعتزلة: إن النبوة لا تثبت إلا بالمعجزات، مثل: عصا موسى ويده، وغيرهما من الآيات، ومثل انشقاق القمر لمحمد ﷺ.

وهذا باطل؛ فإن من الأنبياء من لم يذكر الله لهم آيات، لكن قال النبي ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أُعطي ما مثله آمن عليه البشر» (٢٠٣).

فالنبوة تثبت بغير المعجزات، بأدلة من حال المدعي للنبوة، ومن حال ما جاء به، وما يدعو إليه.

ففي «الصحيحين» أن خديجة عليها السلام لما جاءها النبي ﷺ ير جف ويقول: «إني خشيت على نفسي» (٢٠٤) قالت له: «كلا، أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق». فاستدلت على صدقه، وحفظ الله له، ووقايته من شر الشيطان بما هو عليه من الفضائل العظيمة.

وكذلك مما احتج به على النبوة في القرآن أنه ﷺ عاش بين أهله ولم يُجرب عليه كذب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِنَا بِشِرَاءٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِلَهُ مِنْ يَلْقَايَ نَفْسِي إِنْ أَنِيعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ١٥ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ١٦﴾ [يونس: ١٥، ١٦] فإنه نبئ على رأس أربعين سنة من عمره ﷺ.

وفي «الصحيحين» من حديث ابن عباس أن هرقل استدل على نبوته ﷺ بما تضمنه جواب المسائل العشر التي سأل عنها أبا سفيان بن حرب.

وعقلاء الناس يفرقون بين النبي الصادق، والمتنبي الكاذب، وإن كان المتنبي يمكن أن يأتي بخوارق وشعوذات، لكن من له عقل حسن لا يلتبس عليه المتنبي الكذاب بالنبي الصادق، بل يعرف ذلك من ملامحه، ومن سيرته، ومن أقواله، ومن أفعاله، قال تعالى: ﴿هَلْ أَنتُمْ كُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ٣١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ٣٢ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَذِبُونَ ٣٣﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣].

فالصواب: أن النبوة تثبت بأدلة كثيرة، ولا يتوقف إثبات النبوة على مجرد المعجزات.

وتأمل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُمْ بِيَمِينِكَ ٣٤ إِذَا رَأَىٰ رَأَىٰ الْمُبْطِلُونَ ٣٥﴾ [العنكبوت: ٤٨] فمن أدلة صدقه ﷺ أنه جاء بهذا الكتاب العظيم، وهو ﷺ أمي لا يقرأ ولا يكتب، بل يكتب ويقرأ له أصحابه ﷺ.

فكونه بهذه المنزلة من الصدق، والأمانة، والطهر، والشرف، والفضائل، ولا يقرأ، ولا يكتب، ولا اتصل بأحد يمكن أن يتلقى عنه، ثم يأتي بهذا القرآن العظيم المحكم؛ هذا أعظم دليل على صدقه، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥٠، ٥١].

□ قوله: «وَأِنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ»:

● أي: الذي ختم به الأنبياء فلا نبي بعده، وقد دل على ذلك قوله سبحانه: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فجميع الرسل والأنبياء قد مضوا قبله، فلا نبي ولا رسول بعده ﷺ.

وقد دلت نصوص كثيرة من السنة على أنه ﷺ لا نبي بعده، فمن أسمائه ﷺ العاقب وهو الذي جاء بعد الأنبياء، فلا نبي بعده.

وفي حديث ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي» (٢٠٥).

وهذه قضية معلومة من دين الإسلام بالضرورة ليس في ذلك اختلاف ولا خفاء، بل هو أمر ظاهر مثل الشمس، ومن شك في أنه ﷺ خاتم النبيين فهو كافر، فضلاً عن من يدعي النبوة، أو يصدق مدعيها، إذاً فلا بد في شهادة أن محمداً رسول الله من الإيمان بأنه خاتم الأنبياء.

ولا بد من الشهادة بأنه ﷺ رسول إلى جميع الناس، وهذه أيضاً من ضرورات الدين، قال تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ»

(٢٠٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٥٢)، وَفِيهِ ذِكْرُ «الْكُذَّابُونَ الثَّلَاثُونَ»، مِنْ حَدِيثِ ثُوبَانَ رضي الله عنه.

لِيَكُوْنَ لِلْعٰلَمِيْنَ نَذِيْرًا ﴿١﴾ [الفرقان: ١] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعٰلَمِيْنَ ﴿١٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

فمن اعتقد أن أحدًا يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ فهو كافر، فضلًا عن من ادعى ذلك لنفسه.

ومن اعتقد أن اليهود والنصارى لا يلزمهم اتباع محمد ﷺ فهو كافر، قال النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»^(٢٠٦)، وقال ﷺ: «لو كان موسى حيًا ما وسعه إلا اتباعي»^(٢٠٧). وعيسى عليه السلام ينزل في آخر الزمان، ويحكم بشريعة محمد ﷺ.

فشريعة محمد ﷺ لازمة لجميع البشرية، ولا يسع أحدًا الخروج عن شريعته ﷺ. قوله: «وإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ»: الأتقياء: جمع تقي، وإمامهم؛ أي: مقدمهم، فجميع المتقين من النبيين فمن دونهم إمامهم مطلقًا محمد ﷺ، لكن يمكن للإنسان أن يكون إمامًا لجنس من المتقين؛ ولهذا كان من دعاء عباد الرحمن: ﴿وَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، فيمكن أن تقول: اللهم اجعلني إمامًا للمتقين. أي: قدوة في الخير، ويقتدي به المتقون.

قوله: «وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ»: أي: أفضلهم، ودليل ذلك قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة»^(٢٠٨).

أي: هو أفضل ذرية آدم من أولهم إلى آخرهم بما فيهم من الأنبياء والمرسلين، ومن الأدلة أيضًا: أنه يوم القيامة عندما يطلب الناس الشفاعة من آدم، وأولي العزم

(٢٠٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٠٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٣٨٧)، والدارمي (٤٣٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٦)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢٠٨) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٧٨)، وأبو داود (٤٦٧٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فيتراذونها حتى ينتهي الأمر إلى النبي ﷺ، فيقول: «أنا لها، فأستاذن على ربي، فيؤذن لي ويلهمني محامد أحمده بها لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخر له ساجداً، فيقال: يا محمد ارفع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعطى، واشفع تشفع» (٢٠٩). وهذا هو المقام المحمود الذي خصه الله به وفصله به، قال تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

ولا شك أن الأنبياء والرسل متفاضلون بنص القرآن، فأفضلهم على الإطلاق محمد ﷺ، يليه إبراهيم، يليه بقية أولو العزم، وهم في المشهور عند أهل العلم خمسة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (٧) [الأحزاب: ٧]، وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: ١٣].

إذاً؛ فأفضل الأنبياء والرسل هو أولو العزم، وأفضلهم الخليلان، فالله تعالى قد أخبر أنه اتخذ إبراهيم خليلاً ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وأخبر النبي ﷺ أن الله اتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً.

أما جاء من النهي عن التفضيل في قوله ﷺ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله» (٢١٠). فهذا محمول عند أهل العلم على التفضيل على وجه التعصب الذي يتضمن تنقص الآخر، كما يبينه سبب الحديث الصحيح: أن يهودياً عرض سلعة له فأعطي بها شيئاً كرهه فقال: لا والذي اصطفى موسى ﷺ على البشر!! فسمعه رجل من الأنصار فلطم وجهه، قال: تقول والذي اصطفى موسى ﷺ على البشر ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟! فذهب اليهودي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا أبا القاسم، إن لي ذمة وعهداً.

(٢٠٩) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢١٠) أخرجه البخاري (٣٤١٥)، ومسلم (٢٣٧٣)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال: فلان لطم وجهي! فقال رسول الله ﷺ: «لم لطمت وجهه؟» قال: قال يا رسول الله: والذي اصطفى موسى ﷺ على البشر، وأنت بين أظهرنا!! قال: فغضب رسول الله ﷺ حتى عُرِفَ الغضب في وجهه، ثم قال: «لا تفضلوا بين أنبياء الله؛ فإنه يُنفخ في الصور، فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله». قال: «ثم ينفخ فيه أخرى فأكون أول من بُعث فإذا موسى ﷺ آخذ بالعرش فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور أو بُعث قبلي»^(٢١١).

فاللهي عن التفضيل على سبيل التعصب، أو الذي يتضمن تنقُض الأنبياء، أما التفضيل لبيان الواقع ولاعتقاد الحق، وإنزال كل منزلته، فهذا لا بد منه، فالرسول ﷺ نُوّه بفضله؛ لأنه لا يُعلم إلا من جهته أو من القرآن، والله تعالى نص على التفاضل بين الأنبياء ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ بُرُوجَ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

□ قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»:

● «حَبِيبٌ»: بمعنى محبوب له سبحانه وتعالى، والله تعالى يحب الرسل والأنبياء، والصالحين، وكل مؤمن له حظ من محبة الله تعالى؛ فإن الله تعالى يحب المتقين، والتوابين، والمتطهرين، والمقسطين، والصابرين، والمجاهدين ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بَيْنَ مَرْمُوسٍ﴾ [الصف: ٤]؛ وإذا وصفه ﷺ بأنه حبيب رب العالمين لا تظهر فيه خصوصية؛ فكل نبي، وكل مؤمن فهو حبيب لرب العالمين، فمثلاً: عليّ ﷺ حبيب رب العالمين، قال النبي ﷺ: «يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله»^(٢١٢)؛ ولهذا كان اللائق بالمؤلف أن يقول: و خليل رب العالمين؛ لأن المحبة مشتركة بين جميع المؤمنين، وعباد الله الصالحين.

(٢١١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٩٨)، من حديث أبي سعيد ﷺ، ومُسْلِم (٢٣٧٣)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢١٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٩)، مُسْلِم (٢٤٠٥)، وغيرهما من حديث سهل بن سعد ﷺ.

أما الخُلة فمن خصائصه ﷺ مع إبراهيم عليه السلام، والخُلة أعلى مراتب المحبة؛ فالخليل هو أحبُّ العباد إلى الله، والله أخبر في كتابه أنه اتخذ إبراهيم خليلًا ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] وثبت في السنة الصحيحة أن الله اتخذ محمدًا ﷺ خليلًا، ففي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «ألا إني أبرأ إلى كل خَلٍّ من خِله، ولو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، وإن صاحبكم خليل الله» (٢١٣)، وفي الحديث الآخر: «إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا» (٢١٤).

فإبراهيم ومحمد خليلان رب العالمين، ففيه إثبات صفة المحبة لله، وأنه يحب إبراهيم ومحمدًا محبة تامة، وذلك؛ لأنهما أكمل الأنبياء توحيدًا، ومباعدة من الشرك والمشركين، فكان المناسب أن يقول المؤلف: «وخليل رب العالمين»، وكثير من الصوفية يعبر عن الرسول ﷺ بأنه «حبيب الله» ويرددون مثل هذا، ولا يعلمون أن هذه ليس فيها خصوصية، ومزية بيّنة.

وقد روي أن النبي ﷺ قال: «إن إبراهيم خليل الله ... وأنا حبيب الله ولا فخر» (٢١٥) فجعل الخُلة لإبراهيم، والمحبة له، وهو حديث ضعيف معارض للأحاديث الصحيحة، ولا يصح سندًا ولا متنًا.

❑ قوله: «وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَنَفْيٌ وَهَوًى»:

● هذا نفى وإبطال لدعوى النبوة بعد النبي ﷺ، وهذا هو مقتضى أنه خاتم الأنبياء، فإذا علم بالضرورة أنه خاتم الأنبياء، فيُعلم بالضرورة أن كل دعوى للنبوة بعده فهي دعوى باطلة، وهي من الغي ضد الرشد، ومن الهوى ضد الهدى.

(٢١٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٩٣)، وابن أبي شيبة (٣١٦/٦)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجة»، برقم (٧٦).

(٢١٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٣٢)، من حديث جندب بن جنادة رضي الله عنه، مرفوعًا، وصححه الألباني في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٧٤).

(٢١٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦١٦)، والدارمي (٤٧)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٤٠٧٧).

فكل دعوى النبوة بعد مبعثه ﷺ سواء كانت في حياته أو بعد مماته فهي دعوى باطلة، ومن يدعي النبوة بعد رسالته ﷺ فهو من أكذب وأظلم الخلق؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وقد ادعى النبوة في حياته ﷺ مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وادعاها غيرهما بعده ﷺ، وأخبر ﷺ عن ذلك كما في حديث ثوبان رضي الله عنه: «إنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي» ^(٢١٦) فكل من يدعي النبوة فهو كذاب، ولا نحتاج إلى أن ننظر فيما عنده إلا لبيان كذبه لمن قد يلتبس عليه أمره.

□ قوله: «وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَةِ الْجَنِّ، وَكَافَّةِ الرُّوِيِّ»:

● وهو ﷺ المبعوث إلى عامة الجن، وكافة الروي؛ أي: الناس، وكلام الطحاوي فيه مراعاة للجمع لينسجم هذا الكلام مع ما تقدم من العبارات.

فهو ﷺ مرسل إلى الثقليين - الجن والإنس - وهذا تقرير لعموم رسالته ﷺ، وهذا معلوم من الدين بالضرورة، ولا يكون الإنسان شاهداً بأن محمداً رسول الله حتى يشهد بأنه رسول الله إلى الناس كافة؛ قال تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَفَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] إلى غير ذلك من الآيات.

ومن الأدلة على إرساله للجن: سورة «الجن» والآيات من سورة «الأحقاف»، وخطاب الثقليين في سورة «الرحمن»:

قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۖ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝﴾ [الجن: ١، ٢] إلى آخر السورة.

وفي سورة «الأحقاف»: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأحقاف: ٢٩].

وفي سورة «الرحمن» ذكر الله خَلْقَ الثقلين، وخاطبهما وذكر جزاءهما، قال تعالى: ﴿يَمَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴿٣٣﴾﴾ [الرحمن: ٣٣]، ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾ [الرحمن: ٣٥]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴿٣٦﴾﴾ [الرحمن: ٣٦]، وفي الثواب ﴿وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴿٤٦﴾﴾ [الرحمن: ٤٦، ٤٧] إلى آخر السورة.

ويظهر من آيات الأحقاف أن موسى ﷺ كذلك مرسل إلى الجن؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ قَالُوا يَفْقَهُونَ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿٣٠﴾﴾ [الأحقاف: ٢٩، ٣٠].

واختلف الناس: هل من الجن رسل، أم الرسل كلهم من الإنس؟ جمهور أهل العلم على أن الرسل من البشر، وأما الجن فمنهم دعاة ونذُر، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّن أَهْلِ الْقُرَىٰ ﴿١٠٩﴾﴾ [يوسف: ١٠٩]. وإذا صح وعُلم بالوحي أن الرسول ﷺ مرسل إلى الجن، وموسى كذلك؛ علم أن إرسال الإنس إلى الجن يحصل به قيام الحجة عليهم.

واستدل أهل القول الثاني بقول الله تعالى: ﴿يَمَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُم مَّا آتَيْنِي وَيُذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ﴿١٣٠﴾﴾ [الأنعام: ١٣٠] فخطوب الجميع: الجن والإنس بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾.

وقال الجمهور: إن هذه الآية محتملة وليست صريحة، والمراد: من المجموع؛ لأن الخطاب للجميع.

والأمر في هذا سهل، والمقصود: أن الجن والإنس كلهم مكلفون، وقد خلقهم الله لعبادته، وأقام الحجة عليهم، ومنهم جميعاً المؤمن والكافر، والصالح والطالح.

والجن عالمٌ غيب وإنْ ظهروا للناس وتمثلوا بأشكال مختلفة، وهم كثير، ويعيشون على الأرض مع الناس، ولهم صفاتهم، ويأكلون ويشربون ويتوالدون، ومنهم الذكور والإناث، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۖ﴾ [الجن: ٦] وفي القرآن والسنة من الإخبار عنهم شيء كثير، ومن ينكر وجود الجن، فهو كافر.

□ قوله: «بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ»:

● أي: فمحمد ﷺ مرسل بالحق والهدى، والنور والضياء، والمؤلف ينوع في التعبير، فهو ﷺ مرسل إليهم بالحق، وهو ضد الباطل، والهدى، وهو ضد الضلال، وبالنور والضياء، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣] وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] بالحق في الأمور الاعتقادية والعملية، وهذا الحق الذي جاء به ﷺ نور وهدى للناس كما قال تعالى: ﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ رَسُولَهُ وَالنُّورَ الَّذِي أُنْزِلْنَا﴾ [التغابن: ٨]، وقال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] نور يبصر به المهتدون طريق السعادة، ومن حُرِمَ هذا النور؛ تَخَبَّطَ في ظلمات الجهل والغفلة والكفر، وأكثر البشرية تتخبط في الظلمات فلا طريق لمعرفة الحقائق، وتميز الحق من الباطل، والحلال والحرام إلا طريق الوحي.

فهذا الذي ذكره المؤلف جملة من خصائص الرسول ﷺ، وله خصائص كثيرة فُضِّلَ بها على سائر الأنبياء، منها ما يختص به، ومنها ما يتعلق بأتمته، مثل قوله ﷺ: «أُعْطِيتَ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتَ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا؛ فَايْمًا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تُحَلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتَ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً،

وُبُعِثَتْ إِلَى النَّاسِ عَامَةً» (٢١٧)، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَأَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْرًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّ» (٢١٨).

وخصائص الرسول ﷺ كثيرة، عني أهل العلم بجمعها.

وحقه ﷺ على أمته الإيمان به، وبما جاء به، ومحبه فوق محبة الأهل والولد والمال والنفس، قال النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما...» (٢١٩) الحديث.

وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين» (٢٢٠).

وتحقيق متابعتة ﷺ تكون بامثال أمره، واجتناب نهيه، وتصديقه بكل ما أخبر به، والتقيد في عبادة الله بماء جاء به ﷺ، ومن ذلك تحكيمة ﷺ والتحاكم إلى شريعته، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٥٥﴾ [النساء: ٦٥].

والناس في شأن الرسول ﷺ ثلاثة أقسام:

منهم من يغلو فيه ﷺ ويجعل له بعض خصائص الإلهية.

ومنهم الجافون المقصرون، وشرهم المكذبون له، وكذلك المعرضون عن سنته،

والمقصرون في تحقيق متابعتة وطاعته وتحكيمة ﷺ.

والوسط من آمن به وصدقته، واتبع أمره، وترك نهيه، وعبد الله بشرعه.

(٢١٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٨)، مُسْلِمٌ (٥٢١)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢١٨) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٣)، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَالحديث بلفظ آخر من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

مَرْفُوعًا، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ» (٢٩٧٧)، وَمُسْلِمٌ (٥٢٣).

(٢١٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٦)، وَمُسْلِمٌ (٤٣) وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٢٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥)، وَمُسْلِمٌ (٤٤) وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى»:

● لما بَيَّنَّ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ مَا يَجِبُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ، وَاعْتِقَادِ أَنَّهُ الرَّبُّ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَأَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَنِعَوَاتِ الْجَلَالِ الَّتِي هُوَ مُتَّصِفٌ بِهَا أَزَلًا وَأَبَدًا، لَمَّا بَيَّنَّ هَذَا وَوَضَحَهُ، انْتَقَلَ إِلَى مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي الرِّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَقَوْلُهُ: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى...» هَذَا عَطَفَ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللهِ، مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ: إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ...» إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وإنَّ مُحَمَّدًا...» إِلَى آخِرِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِقَادِ هَذَا، كَمَا نَشْهَدُ اللهُ بِالْأُلُوهِيَةِ، كَذَلِكَ نَشْهَدُ لِلرَّسُولِ ﷺ بِالرِّسَالَةِ؛ وَلِذَلِكَ فَالشَّهَادَتَانِ دَائِمًا مُتَلَازِمَتَانِ. «وإنَّ مُحَمَّدًا» هَذَا اسْمُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَشْهُورُ بِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٠]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٢]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الْفَتْحُ: ٢٩]، وَجَاءَ أَحْمَدُ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الْصَّف: ٦].

وَلَهُ أَسْمَاءُ جَاءَتْ فِي السَّنَةِ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ: «جَلَاءُ الْأَفْهَامِ».

والتَّعَرُّفُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ مِنْ وَاجِبَاتِ الدِّينِ، وَمِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي «ثَلَاثَةِ الْأَصُولِ»: «الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ اللهِ، وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ، وَالثَّلَاثُ: مَعْرِفَةُ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالْأَدْلَةِ»، كَمَا يَجِبُ عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ اللهِ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ نَبِيِّهِ ﷺ، وَمَعْرِفَةُ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالْأَدْلَةِ، هَذِهِ أَصُولُ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ الَّتِي يُسْأَلُ عَنْهَا الْمَيِّتُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «عَبْدُهُ» فَهُوَ عَبْدُ اللهِ ﷻ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأُلُوهِيَةِ شَيْءٌ، وَلَا مِنَ الرُّبُوبِيَةِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مُؤْتَمِّرٌ بِأَمْرِهِ، مُتَّبِعٌ عَنْ نَوَاهِيهِ، مُبْلَغٌ عَنِ اللهِ ﷻ.

وهذا فيه رد على الغلو فيه عليه الصلاة والسلام؛ لأن هناك من يغلون في الرسول عليه الصلاة والسلام، ويجعلون له شيئاً من الربوبية أو الألوهية، ويدعونه مع الله، وهذا غلو والعياذ بالله كما غلت النصارى في المسيح عيسى ابن مريم، وقالوا: إنه ابن الله أو إنه الله أو ثالث ثلاثة. ففي قوله: «عبد المصطفى» رد للغلو، فهو عبد، وكل من في الأرض والسموات عبيد لله ﷻ، قال سبحانه: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا ءَاتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فالملائكة عبيد ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [٦٦] لَا يَسْـَٔفُونَهُ، بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهٖ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦، ٢٧]، والأنبياء والرسل عبيد كما قال سبحانه في نوح ﷺ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وقال ﷺ: ﴿مَكَذِبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، وقال في داود: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ إِذْ أَنَا إِلَهُهُ وَأَبٌ﴾ [ص: ١٧]، وقال في سليمان: ﴿نَعَمْ أَلْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، وقال في أيوب: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]، وقال في عيسى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْوَعْدُ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مِثْلًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الزخرف: ٥٩]، فإذا كان الأنبياء والرسل والملائكة عبيداً لله، وهم أشرف الخلق، فغيرهم من الأولياء والصالحين من باب أولى.

وأفضلهم محمد ﷺ، وهو آخر الأنبياء، وسماه الله عبداً في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؛ يعني: رسول الله ﷺ، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ومقام العبودية هو أعلى المقامات، ولا شيء أشرف من العبودية لله ﷻ.

قال عليه الصلاة والسلام: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله» (٢٢١).

ومعنى «المصطفى»: المختار، من الاصطفاء، وهو الاختيار، قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [١٥] إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴿١٦﴾ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٥-٤٧] المصطفين: جمع مصطفى، وهو المختار، أصله مصطفى، ثم أبدلت التاء طاء فصارت مصطفى؛ ليسهل النطق بها.

فالمصطفى: هو المختار؛ لأن الله سبحانه اختار محمداً عليه الصلاة والسلام للرسالة من بين قومه، والله أعلم حيث يجعل رسالته، فلا يختار إلا من يعلم أنه يستحق الاختيار، وأنه يقوم بالمهمة؛ لأن هذه المهمة صعبة وعظيمة، فلا يختار الله إلا من هو لها أهل، قال سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

و«المجتبى»؛ بمعنى: المصطفى. و«النبي»: مَنْ أُوْحِيَ إِلَيْهِ اللَّهُ بِشَرْعٍ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ، والرسول: مَنْ أُوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ، وهذا أشهر ما قيل في الفرق بين النبي والرسول، ومعنى: أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ؛ أي: أُمِرَ بِالْإِزَامِ النَّاسِ وَأَنْ يِقَاتِلَهُمْ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ.

وكذلك النبي، يُوحى إليه ويدعو إلى الله ﷻ، ولكن يتبع من قبله من الأنبياء ويمشي على طريق من قبله، ولا ينفرد بشريعة خاصة، مثل أنبياء بني إسرائيل، جاءوا بالتوراة ودعوا إلى التوراة التي أنزلها الله على موسى ﷺ.

و«المرتضى»؛ بمعنى: المجتبى والمصطفى، فالمرتضى بمعنى: أن الله ارتضاه.

□ قوله: «وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»:

● هذه من صفاته عليه الصلاة والسلام:

«خاتم الأنبياء» ومعنى «خاتم»: الذي لا يأتي بعده نبي، وختام الشيء هو: الذي يُجعل عليه حتى لا يزداد عليه ولا ينقص منه، فالله ختم الرسالات بمحمد ﷺ، قال جل في علاه: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فلا حاجة لمجيء نبي بعده؛ لأن القرآن موجود، والسنة النبوية موجودة، والعلماء الربانيون موجودون، يدعون إلى الله ويبصرون الناس؛ فدين محمد باقٍ إلى قيام الساعة لا يبدل ولا ينسخ ولا يغير؛ لأن الله سبحانه جعله صالحاً لكل زمان ولكل مكان، أما شرائع الأنبياء السابقين فتكون مؤقتة لأممهم في فترة من الفترات، ثم ينسخ الله تلك الشريعة بشريعة أخرى تتناسب مع الأمة الأخرى ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨]. كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]؛ أي: لكل كتاب أجل.

فدين الإسلام كامل لا يحتاج بعد محمد ﷺ إلى رسول، والعلماء ورثة الأنبياء، فمن اعتقد أنه يأتي بعد محمد ﷺ نبي فهو كافر بالله خارج من الملة، وقد أخبر النبي ﷺ أنه يأتي كَذِبَةٌ يَدْعُونَ النبوة من بعده، قال عليه الصلاة والسلام: «سيأتي بعدي كذابون ثلاثون، كلهم يدعي أنه نبي، وأنا خاتم الأنبياء لا نبي بعدي» (٢٢٢).

فمن ادّعى النبوة أو ادّعت له النبوة ومن اتبعهم، فكلهم كفر، وقد قاتلهم المسلمون وكفروهم، وآخر من ادّعى النبوة في الوقت الحاضر: القادياني الباكستاني الذي ادّعى النبوة له أتباعه القاديانية، ويسمون بالأحمدية نسبة إلى اسمه؛ لأن اسمه أحمدُ القادياني، وقد كفره العلماء وطردوه من البلاد الإسلامية، وكفروا أتباعه؛ لأن هذا تكذيب لله ولرسوله، وتكفيرهم بإجماع المسلمين، لم يخالف في هذا أحد.

فلا بد للمسلم أن يعتقد أنه عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين، وإمام الأتقياء؛ يعني القدوة الوحيد للأتقياء الذين يتقون الله ﷻ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ (الأحزاب: ٢١).

أما غير النبي ﷺ فيقتدى به إن كان يقتدي بالنبي ﷺ، أما من خالف الرسول عليه الصلاة والسلام فلا يجوز الاقتداء به: ﴿قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، فلا طريق إلى الله إلا باتباع الرسول عليه الصلاة والسلام والاقتداء به.

«وسيد المرسلين» هو عليه الصلاة والسلام سيد ولد آدم، كما قال عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» (٢٢٣)، أخبر الأمة بذلك من باب الشكر لله ﷻ، ولتشكر الأمة ربها ﷻ على هذه النعمة: أن جعل رسولها سيد الرسل.

(٢٢٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٥٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٩٥٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ (١٧٧٣).

(٢٢٣) سبق تخريجه.

و«سيد» معناه: المقدم والإمام، فهو أفضل الرسل عليه الصلاة والسلام، وإمامهم ومُقدِّمهم.

«وحبيب رب العالمين» هذه العبارة فيها مؤاخذه؛ لأنه لا يكفي قوله: حبيب، بل هو خليل رب العالمين، والخلة أفضل من مطلق المحبة؛ فالمحبة درجات، أعلاها الخلة، وهي خالص المحبة، ولم تحصل هذه المرتبة إلا لاثنتين من الخلق: إبراهيم عليه الصلاة والسلام ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ونبينا عليه الصلاة والسلام، فقد أخبر بذلك فقال: «إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا» (٢٢٤). فلا يقال: حبيب الله؛ لأن هذا يصلح لكل مؤمن، فلا يكون للنبي ﷺ في هذا ميزة، أما الخلة فلا أحد يلحقه فيها.

□ قوله: «وَكُلُّ دَعْوَى النَّبْوَةِ بَعْدَهُ فَنَفْيٌ وَهَوًى»:

● هذا سبق في معنى أنه خاتم النبيين، فكل دعوى للنبوة بعده فباطلة وكفر؛ لأنه لا يأتي بعد نبينا عليه الصلاة والسلام نبي، وعيسى عليه الصلاة والسلام لما ينزل آخر الزمان فإنه لا يأتي على أنه نبي ورسول أو يأتي بشريعة جديدة، إنما يأتي على أنه مجدد لدين رسول الله ﷺ، ومتبع لرسول الله ﷺ، ويحكم بالشريعة الإسلامية.

□ قوله: «وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجَنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ

وَالضِّيَاءِ»:

● كذلك، هذا ما يجب اعتقاده في النبي ﷺ، لا يكفي أن نعتقد أنه رسول الله فقط، بل أنه رسول إلى الناس عامة، بل إلى الجن والإنس، قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]، وقال له: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] فرسالته إلى الناس عامة، وهذا من خصائصه عليه الصلاة والسلام، فهو رسول للناس عامة، ووجبت طاعته على جميع الخلق، عربهم وعجمهم، وأسودهم وأبيضهم، وإنسهم وجنهم، فكل من بلغته دعوة الرسول عليه الصلاة

والسلام وجب أن يطيعه وأن يتبعه، فمن أقر أنه رسول الله للعرب خاصة، كما يقوله طائفة من النصارى، أنه رسول الله للعرب خاصة، وينكرون نبوته لغيرهم، فهذا كفر بالله ﷻ، وتكذيب لله ﷻ ولرسوله، فالله يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]، ويقول سبحانه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] فرسالته عالمية.

وقال عليه الصلاة والسلام: «كان النبي يُبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة» (٢٢٥).

وكتب رسول الله ﷺ ملوك الأرض يدعوهم إلى الإسلام، فدل على أنه مرسل إلى أهل الأرض كلهم، وأمر بالجهاد حتى يدخل الناس في الإسلام، فدل على عموم رسالته عليه الصلاة والسلام، فيجب اعتقاد هذا.

فتجب في حقه هذه الاعتقادات:

أولاً: أنه عبد الله ورسوله.

ثانياً: أنه خاتم النبيين فلا نبي بعده.

ثالثاً: أن رسالته عامة للإنس والجن.

ودليل عمومها للإنس: ما سبق من الآيات ومكاتبة النبي ﷺ.

وأما عمومها للجن: فلقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُّنْذِرِينَ﴾ (٣١) قَالُوا يَنْقُومُنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ (٣٢) يَنْقُومُنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ (٣٣) [الأحقاف: ٢٩-٣١]، يعنون محمداً عليه الصلاة والسلام.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَىٰ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ (٣٤) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ (الجن: ١، ٢)، فدل على عموم رسالته للجن، فالنبي ﷺ بُعث لأهل الأرض كلهم، إنسهم وجنهم، فمن آمن به دخل الجنة، ومن لم يؤمن به دخل النار، من الإنس والجن.

وقوله: «وبالنور والضياء» هما بمعنى واحد، وقد بعث النبي ﷺ بهما، قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦].

قَالَ الْعَلَامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

□ قوله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمَجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، وَإِنَّ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامَ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكُلُّ دَعْوَى النَّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَنِيٌّ وَهَوِيٌّ، وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ»:

● قول المصنف رحمه الله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى»، إلى قوله: «بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ».

هذه الجملة من كلامه من التوحيد؛ وذلك أَنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ يَعْنِي: فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ»، ثُمَّ مَضَى فِي ذَلِكَ وَاتَى إِلَى مَقَامِ الرِّسَالَةِ وَالْكَلَامِ عَلَى النَّبُوَّةِ، فَقَالَ: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى»، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ».

و«إِنَّ» هُنَا مَكْسُورَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَعْمُولُ الْقَوْلِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ فِي النَّحْوِ أَنَّ «إِنَّ» تُكْسَرُ إِذَا كَانَتْ تُقَدَّرُ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِجُمْلَةٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ «إِنَّ» مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ تُقَدَّرُ بِجُمْلَةٍ؛ فَلِذَلِكَ تُكْسَرُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَ كَلَامٍ يُقَدَّرُ مَا بَعْدَهُ بِجُمْلَةٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ مَقُولٌ، وَمَقُولُ الْقَوْلِ جُمْلٌ وَلَيْسَ بِمَفْرَدَاتٍ، وَهَذَا بِخِلَافِ فَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي «أَنَّ»؛ فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ فِيهَا أَنَّهَا تُفْتَحُ إِذَا كَانَتْ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ أَوْ الْمَصْدَرِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي النَّحْوِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لَكُمْ جَمِيعًا.

المقصود: أَنَّ قَوْلَهُ: «وإنَّ مُحَمَّدًا» هَذَا بِكَسْرِ هَمْزَةِ «إِنَّ»؛ لِأَنَّهَا مَقُولُ الْقَوْلِ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ».

وبحث الرسالة والنبوة هو من توحيد الله ﷻ، ووجه ذلك:

١ - الوجه الأول: أَنَّ توحيد الله ﷻ يُطْلَقُ وَيُعْنَى به العقيدة بعامّة، فكل العقيدة بأركان الإيمان تدخل في توحيد الله، فتوحيد الله ﷻ هو الإيمان، وهو المشتمل على أركان الإيمان الستة، والكلام على نبوة محمد ﷺ من ضمن ذلك.

٢ - الوجه الثاني: أَنَّ نبوة محمد ﷺ هي طريق التوحيد؛ لأنَّ توحيد الله ﷻ لم يُعْلَمْ إلا عن طريق الرسل، وفي ذلك تقريرٌ أَنَّ العقول لا تستقل في معرفة توحيد الله ﷻ وما يتضمّنه ذلك وما يستلزمه ذلك، بل إنّه لا بد من بعثة رسل وأنبياء للبيان ﴿رُسُلًا مُبْتَرِينَ وَمُنْذِرِينَ لئَلَّايَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وبعثة الرسل بها عُلِمَ حق الله ﷻ وتوحيده توحيد الإلهية، وبها عُلِمَ نعت الله ﷻ وأسماءه وصفاته الكاملة الجليلة.

فإذا بعثة محمد ﷺ وبعثة الرسل جميعاً هي طريق توحيد الله ﷻ؛ ولهذا قال هنا: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ» واستمر ومَرَّ حتى قال: «وَإِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمَصْطَفَى»؛ يعني: «ونَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ: إِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمَصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمَجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى».

وهذه الجملة من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ فيها تقرير عقيدة عظيمة، وهي أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ جُمِعَتْ لَهُ أوصاف ونعوت ومراتب:

- فمنها أنه عبد.
 - ومنها أنه نبي.
 - ومنها أنه رسول.
 - ومنها أنه خاتم الأنبياء والمرسلين.
 - ومنها أنه حبيب رب العالمين وخليله.
 - ومنها أَنَّ بعثته عامة للجن والإنس، وكافة الوري.
- وسياتي بيان هذه الجمل والصفات في شرح كل جملة بما تقتضيه.

نخصُ الآن من هذه الجمل المتعلقة بالنبوة قوله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُتَرَفِّعُ» ذكر ثلاث مقامات لمحمد بن عبد الله ﷺ. وقوله: «إنَّ مُحَمَّدًا»: بدون أوصاف زائدة، كسيدنا محمد ونحو ذلك فيه اتباع لما جاء في الأحاديث الكثيرة من ذكر التعبد باسم النبي ﷺ مجرداً عن وصف السيادة وغير ذلك، وهذا هو المسنون والمشروع، كما في دعاء المصلي في التحيات إذا جلس للتشهد وأشباه ذلك، وكما في قول المؤذن، وكما في الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة وفي غيرها.

فالسنة التي جاءت بها الأحاديث الكثيرة وعَمَلُ السلف أن مقام المصطفى ﷺ أرفع ما يوصف به أن يوصف بمقام العبودية والنبوة والرسالة؛ وذلك لأنَّ الله ﷻ وصف نبيه بذلك في أعلى المقامات وفي أَجَلِهَا، فقال سبحانه: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]؛ فوصفه في هذا المقام العظيم وهو مقام الإسراء وما تبعه من المعراج إلى رب العالمين بأنه أسرى بعبد، وقال سبحانه في وصف نبوة محمد ﷺ وتذلل: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًّا﴾ [الجن: ١٩]، فقال سبحانه في المعراج وقرب محمد ﷺ من رب العالمين قال: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، وهذا الوصف -وصف العبودية الخاصة- هو أعلى المقامات التي يوصف بها الإنسان، فإذا زاد عليه وصف النبوة ووصف الرسالة كان ذلك أعلى الكمال؛ ولهذا يعظم العبد بتحقيق كمال العبودية لله ﷻ، وتحقيق كمال العبودية إنما هو في الأنبياء والمرسلين.

فإذا وصف محمد ﷺ بأنه «عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى» هذا فيه رفع له وإكرام للنبي ﷺ؛ لأنَّ الله ﷻ هو الذي رضي له هذا الوصف وهذا النعت وهذا المقام. وهذا هو الذي ينبغي لمن يكتب ويصنف أو يخطب أو يحاضر أن يتبع السنة في الألفاظ، فنقول: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى» دون زيادة لسيدنا وأشباه ذلك وإن كان هو ﷺ سيد المرسلين كما ذكر هنا وهو سيد ولد آدم ﷺ.

قال: «إِنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى»، والاصطفاء هو الاختيار، ومحمد ﷺ أَصْطَفِيَّ للرسالة.

وهذا اللفظ مأخوذ من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

فكل مُرْسِلٍ مُصْطَفَى؛ لأن الله اصطفاه؛ يعني: اختاره وقرَّبَهُ لمقام الرسالة ولمقام العبودية الخاصة.

قال: «وَبَيَّهَ الْمُجْتَبَى»، والاجتباء هو الاختصاص، اجتباهم ﴿وَأَجْنَبْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [الأنعام: ٨٧]، هذا معناه الاختصاص؛ يعني: جعله نبياً فاجتباه، جعله حبيباً له وخليلاً ومختاراً ومختصاً بالمقامات العالية.

والوصف الثالث قال: «وَرَسُولُهُ الْمُرتَضَى»، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِلَّا لَأَمِنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولًا رِيبَهُمْ﴾ [الجن: ٢٧، ٢٨].

هذا البيان لمعاني تلك الكلمات نُتَبِعُهُ بِأَنَّ هذا الكلام، هذه الجمل من المصنف فيها تقريرٌ لعقيدة عامة وهي أَنَّ محمد بن عبد الله ﷺ عَبْدٌ وَنَبِيٌّ وَرَسُولٌ، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَنَّ كُلَّ دَعْوَى لِلنَّبُوَّةِ فُغِيَّ وَهُوَ.

وهذا من جملة ما يدخل في أركان الإيمان، فلا يصح إيمان عبد حتى يعتقد بِأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدٌ وَنَبِيٌّ رَسُولٌ، وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ وَخَاتَمُ الْمُرْسَلِينَ، وَأَنَّهُ لَا تَصَحُّ دَعْوَى لِلنَّبُوَّةِ بَعْدَهُ، وَكُلَّ دَعْوَى لِلنَّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَكُذِّبَ وَضَلَّالٌ وَغِيٌّ وَهُوَ... إِلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي فِي بَيَانِ تِلْكَ الْجُمْلِ.

وهذه الجملة فيها تقرير ل: أَنَّ النبوَّةَ مختلفة عن الرسالة، وَأَنَّ النبوَّةَ تسبق الرسالة، كما قال: «وَبَيَّهَ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرتَضَى».

وهذا هو المعروف عندكم فيما هو مقرر من أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ نَبِيٌّ بـ «إِقْرَأْ» وَأُرْسِلَ بـ «المدثر».

فالنبوة مرتبة دون مرتبة الرسالة، كما سيأتي.

وَجَعَلَ العطف متغايراً أولاً من جَعَلِهِ؛ يعني: متغايراً في الذات أولاً من جَعَلِهِ متغايراً لفظياً؛ يعني: أَنَّ المصنف الطحاوي يرى أَنَّ النبوة غير الرسالة وَأَنَّ النبي غير الرسول، وهذا هو الحق كما سيأتي بيانه.

هذه الجملة فيها تقرير ما ذكرت من العقيدة العامة المعروفة، ويدخل تحتها

مسائل:

المسألة الأولى:

تعريف النبي والرسول: والنبي والرسول لفظان موجودان في لغة العرب، فتعريفهما في اللغة يؤخذ من موارده في اللغة، وهو أَنَّ النبي مأخوذ من النَّبَاة وهي الارتفاع؛ وذلك لَأَنَّهُ بالإيحاء إليه وبالإخبار إليه أصبح مرتفعاً على غيره، والرسول: هو مَنْ حُمِّلَ رسالةً فُبِعِثَ بها؛ ولهذا نقول: إِنَّ كلمة نبي جاءت في القرآن في القراءات على وجهين؛ يعني: على قراءتين متواترتين:

الأولى: «النبي» بالياء.

والثانية: «النبيء»، «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ».

والفرق ما بين «النبي» و«النبيء» أَنَّ النبيء هو مَنْ نُبِيَ، وكلا الأمرين حاصل في النبي ﷺ وفي كل نبي، فهو مرتفع ولأجل ذلك فهو نبي، وهو مُنْبَأٌ ولأجل ذلك فهو نبيء؛ ولهذا نقول: إن كلمة «نبي» صارت من الرفعة لأجل «نبيء» لأجل أنه نبيء؛ يعني: أَنَّهُ نُبِيَ فصار في نبوة وارتفاع عن غيره من الناس.

أما في الاصطلاح -التعريف الاصطلاحي للنبي والرسول- فهذا مما اختلف فيه

أهل العلم كثيراً، والمذاهب فيه متنوعة:

١ - المذهب الأول: قول من قال: إنه لا فرق بين الرسول والنبي؛ فكل نبي

رسول وكل رسول نبي.

٢ - المذهب الثاني: أَنَّ النبي والرسول بينهما فرق، وهو أَنَّ النبي أدنى مرتبة من الرسول؛ فكل رسول نبيٍّ وليس كل نبيٍّ رسولاً.

٣ - المذهب الثالث: أَنَّ النبي أرفع من الرسول، وهو قول غلاة الصوفية وأَنَّ الرسول دون النبي.

المذهب الأول: قال به طائفة قليلة من أهل العلم من المتقدمين ومن المتأخرين، ومنهم من يُنسب إلى السنة.

والمذهب الثاني: وَأَنَّهُ ثَمَّة فرق بين النبي والرسول وَأَنَّ كل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً، هذا قول جمهور أهل العلم وعامة أهل السنة، وذلك لأدلة كثيرة استدلو بها على هذا الأصل مبسطة في مواضعها، ونختصر لكم بعضها:

الدليل الأول:

قوله ﷺ في سورة «الحج»: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]، قال سبحانه هنا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾:

١ - ووجه الاستدلال الأول: أَنَّ الإرسال وهو فعل ﴿أَرْسَلْنَا﴾ وقع على الرسول وعلى النبي، فإذا الرسول مرسل والنبي مرسل؛ لأنَّ هذا وقع على الجميع.

٢ - وجه الاستدلال الثاني: أَنَّهُ عطف بالواو فقال: ﴿مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾، والعطف بالواو يقتضي المغايرة، مغايرة الذات أو مغايرة الصفات، وهنا المقصود منه أَنَّ الصفة التي صار بها رسولاً غير النعت الذي صار به نبياً، وهو المقصود مع تحقق أَنَّ الجميع وقع عليهم الإرسال.

٣ - والوجه الثالث من الاستدلال: أَنَّهُ عطف ذلك بـ«لا» أيضاً في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾، ومعجىء «لا» هنا في تأكيد النفي الأول، في أول الآية وهو قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾، فهي في تقدير تكرير الجملة منفية من أولها،

كانه قال: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا أرسلنا من قبلك من نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته.

الدليل الثاني: أن النبوة ثبتت لآدم عليه السلام، فأدم كما صح في الحديث «نبي مُكَلَّم» (٢٢٦) وأن هناك أنبياء جاءوا بعد آدم عليه السلام كإدريس وشيث وكغيرهما، وإدريس ذكره الله تعالى في القرآن، والرسول أولهم نوح عليه السلام، وجعل الله تعالى أولي العزم من الرسل خمسة، وجعل أولهم نوحاً عليه السلام، فهذا يدل على أن آدم عليه السلام لم يحصل له وصف الرسالة، بل جاء في الحديث قوله عليه السلام: «آدم نبي مُكَلَّم»، ووصف نوح بأنه رسول، ووصف إدريس بأنه نبي، فدل هذا على التفريق بين المقامين.

الدليل الثالث: الذي أورده أصحاب هذا القول ما جاء في حديث أبي ذر من التفريق ما بين عدد الأنبياء وعدد المرسلين، فجعل عدد الأنبياء أكثر من مئة ألف، مئة وأربعة وعشرون ألفاً أو نحو ذلك، وجعل عدد الرسل أكثر من الثلاث مئة بقليل؛ بضعة عشر وثلاث مئة رسول. والله تعالى قص علينا خبر بعض الرسل وحجب عنا قصص البعض الآخر فقال عليه السلام: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، وهذا الحديث -حديث أبي ذر- حسنه بعض أهل العلم وإن كان إسناده عند التحقيق فيه ضعف؛ لكن فيه جمل صحيحة وهو حديث طويل رواه ابن حبان غيره.

وتم أدلة أخرى في هذا المقام، قد لا تكون دالة بوضوح على المراد. إذا تبين لك ذلك، وأن الصحيح هو قول الجمهور وهو أن ثمة فرقاً بين النبي والرسول، فما تعريف النبي وما تعريف الرسول في الاصطلاح؟ قلنا: إن النبي يقع عليه الإرسال، ولكن لا يسمى رسولاً عند الإطلاق.

(٢٢٦) أخرجه أحمد (١٧٩/٥)، والطيالسي (٤٧٨/٦٥/١)، وابن أبي شيبة (٢٦٥/٧)، وصححه الألباني في «المشكاة»، برقم (٥٧٣٧).

والرسول يقع عليه الإرسال وهو الذي يسمى رسولاً عند الإطلاق.

والله ﷻ جعل ملائكة مرسلين، وإذا قلنا: الرسول فلا ينصرف بالإطلاق على المبلّغ للوحي جبريل ﷺ.

والله ﷻ أرسل الرياح وأرسل المطر وأرسل أشياء من العذاب، ولا يقع عند الإطلاق أن يقال: هذه مرسلّة أو هذه رسالة الله أو هذه الأشياء رسول، من إطلاق المفرد وإرادة الجمع به؛ ولهذا نقول: قد يقال عن هذه الأشياء كما جاء في القرآن، قد يقال عنها: إنها مرسلّة ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ (المرسلات: ١)، ولكن إذا أُطلق لفظ الرسول فلا ينصرف إلى مَنْ أُرسِلَ من الملائكة وإنما ينصرف إلى مَنْ أُرسِلَ من البشر، وهذا يدل على أنّ الفرق قائم ما بين النبي والرسول، وأنّ النبي إرساله خاص، وأنّ الرسول إرساله مطلق؛ فلهذا نقول: دلّت آية سورة «الحج»: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ (الحج: ٥٧) على أنّ كلّاً من النبي والرسول يقع عليه إرسال.

فما الفرق بينهما من جهة التعريف؟

الجواب: إنّ العلماء اختلفوا على أقوال كثيرة في تعريف هذا وهذا، ولكن الاختصار في ذلك مطلوب وهو أنّ تعريف النبي وهي مسألة اجتهادية: النبي هو مَنْ أَوْحَى الله إليه بشرع لنفسه أو أمره بالتبليغ إلى قوم موافقين؛ يعني: موافقين له في التوحيد، والرسول: هو مَنْ أَوْحَى الله إليه بشرع وأمر بتبليغه إلى قوم مخالفين.

وتلاحظ أنّ هذا التعريف للنبي وللرسول أنه لا مدخل لإيتاء الكتاب في وصف النبوة والرسالة، فقد يُعطى النبي كتاباً وقد يُعطى الرسول كتاباً، وقد يكون الرسول ليس له كتاب وإنما له صحف ﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ (الاعلى: ١٩) وقد يكون له كتاب.

فإذاً من جعلَ الفِصل أو الفرق بين النبي والرسول هو إيتاء الكتاب، وحي جاءه بكتاب مُنَزَّل من عند الله ﷻ، فهذا ليس بجيد، بل يقال كما ذكرت لك في التعريف:

إِنَّ الْمَدَارَ عَلَى:

-النبي يُوحى إليه، والرسول موحى إليه.

-النبي يوحى إليه بشرع أو بفصل في قضية، شرع يشمل أشياء كثيرة، وكذلك الرسول يوحى إليه بشرع.

-النبي يُوحى إليه لإبلاغه إلى قوم موافقين أو ليعمل به في خاصة نفسه كما جاء في الحديث: «ويأتي النبي وليس معه أحد» (٢٢٧)، الرسول يُبعث إلى قوم مخالفين له؛ ولهذا جاء في الحديث أن «العلماء ورثة الأنبياء» (٢٢٨) ولم يجعلهم ورثة الرسل، وإنما قال: «وإن العلماء ورثة الأنبياء»؛ وذلك لأنَّ العالم في قومه يقوم مقام النبي في إيضاح الشريعة التي معه، فيكون إذاً في إيضاح شريعته، في إيضاح الشريعة يكون ثمَّ شَبَّه ما بين العالم والنبي، ولكن النبي يُوحى إليه فتكون أحكامه صواباً؛ لأنها من عند الله ﷻ، والعالم يوضح الشريعة ويعرض لحكمه الغلط.

يتعلق بهذه المسألة بحث أن الرسول قد يكون متابعاً لشريعة مَنْ قَبْلَهُ، كما أنَّ النبي يكون متابعاً لشريعة مَنْ قَبْلَهُ. فإذا الفرق ما بين النبي والرسول في اتباع الشريعة - شريعة مَنْ قَبْلَ - أنَّ النبي يكون متابعاً لشريعة مَنْ قَبْلَهُ، والرسول قد متابعاً - كيوسف عليه السلام - جاء قومه بما بعث به إبراهيم عليه السلام ويعقوب - وقد يكون يُبعث بشريعة جديدة. وهذا الكلام، هذه الاحترازاات لأجل أنَّ ثمة طائفة من أهل العلم جعلت كل مُحْتَرَزٍ من هذه الأشياء فرقاً ما بين النبي والرسول.

فإذاً كما ذكرت لكم:

- الكتاب قد يُعطاه النبي وقد يُعطاه الرسول.

- بَعَثَهُ لقوم موافقين أو مخالفين، هذا مدار فرق ما بين النبي والرسول.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٥٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٠)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (عليه السلام). (٢٢٧)
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٤١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٨٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٣)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ (عليه السلام)، وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَبْنَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (٦٢٩٧). (٢٢٨)

- الرسول قد يُبعث بشريعة مَن قَبْلَهُ بالتوحيد بالديانة التي جاء بها الرسول لمن قبله، لكن يُرسل إلى قوم مخالفين، وإذا كانوا مخالفين فلا بد أن يكون منهم مَن يُصَدِّقُهُ ويكون منهم مَن يُكَذِّبُهُ؛ لأنه ما من رسول إلا وقد كُذِّب، كما جاء في ذلك الآيات الكثيرة.

المسألة الثانية:

نبوة الأنبياء هل هي واجبة أو ممكنة؟

الصواب: أن نبوة الأنبياء وإرسال الرسل مما جعله الله ﷻ على نفسه، كما قال سبحانه:

﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقد اختلف الناس في ذلك:

فقال طائفة: إرسال الرسل جائز، وقالت طائفة: إرسال الرسل واجب على الله

ﷻ. وقالت طائفة: إرسال الرسل ونبوة الأنبياء لا يقال فيها جائزة ولا واجبة بل هي تبع للمصلحة.

وكما ذكرنا أن قول أهل السنة في ذلك: أن إرسال الرسل جعله الله ﷻ حجة على الناس كما في الآية، ولا يُطلق القول بوجوبها ولا بإمكانها أو جوازها أو ردِّ ذلك، بل يُتَّبَع في ذلك النص الوارد؛ لأنَّ أفعال الله ﷻ والإيجاب عليه والتحريم إنما يكون من عنده ﷻ.

المسألة الثالثة: نبوة الأنبياء أو رسالة الرسل بما تحصل؟ وكيف يُعرَف صدقهم؟

وما الفرق ما بين النبي والرسول وبين عامة الناس أو من يدَّعي أنه نبي أو رسول أو من يأتي بالأخبار المغيبة أو يجري على يديه شيء من الخوارق؟

والجواب عن ذلك: أن المتكلمين في العقائد نظروا في هذا على جهات من النظر.

ونُقَدِّم قول غير أهل السنة، وتُبَيِّن لكم قول السلف وأهل السنة والجماعة في

هذه المسألة العظيمة.

وهي من المسائل التي يقل تقريرها في كتب الاعتقاد مُفَصَّلَة.

فنقول: إنَّ طريقة إثبات نبوة الأنبياء وإرسال الرسل للناس فيه مذاهب:

١ - المذهب الأول: أنَّ الرسل والأنبياء لديهم استعدادات نفسية راجعة إلى القوى الثلاث والصفات الثلاث وهي السمع والبصر والقلب، فإنه يكون عنده قوة في سماعه، فيسمع الكلام؛ كلام الملائكة الأعلى، وعنده قوة في قلبه؛ فيكون عنده تخيلات أو يتصور ما هو غير مرئي، وعنده بصر أيضاً قوي يبصر ما لا يبصره غيره.

وهذه طريقة باطلة، وهي طريقة الفلاسفة الذين يجعلون النبوة من جهة الاستعدادات البشرية، لا من جهة أنها وحي وإكرام واصطفاء من الله ﷻ.

٢ - المذهب الثاني: قول من يقول: إنَّ النبوة والرسالة طريق إثباتها والدليل عليها هو المعجزات.

وهذا قول المعتزلة والأشاعرة وطوائف من المتكلمين، وتبعهم ابن حزم وجماعة، وجعلوا الفرق ما بين النبي وغيره هو أنَّ النبي يجري على يديه خوارق العادات. فمنهم من التزم - وهم المعتزلة وابن حزم - في أنَّه ما دام الفرق هو خوارق العادات وهي المعجزات؛ فإذا لا يُثَبَّتُ خارقٌ لغير نبي.

فأنكروا السحر والكهانة، وأنكروا كرامات الأولياء، وأنكروا ما يجري من الخوارق؛ لأجل أن لا يلتبس هذا بهذا، وجعلوا ذلك مجرد تخيل في كل أحواله. وأما الأشاعرة فجعلوا المسألة مختلفة، وسيأتي تفصيلها في موضعها إن شاء الله عند كرامات الأولياء.

٣ - المذهب الثالث: هو مذهب أهل السنة والجماعة والسلف الصالح فيما قرره أئمتهم وهو أنَّ النبوة والرسالة دليلها وبرهانها متنوع، ولا يُحصَرُ القول بأنها من جهة المعجزات الحسية التي تُرَى أو تجري على يدي النبي أو الولي.

فمن الأدلة والبراهين لإثبات النبوة والرسالة:

- أولاً: الآيات والبراهين.

- ثانيًا: ما يجري من أحوال النبي في خبره وأمره ونهيه وقوله وفعله مما يكون دالًّا على صدقه بالقطع.

- ثالثًا: أن الله ﷻ ينصر أنبياءه وأوليائه ويمكِّن لهم ويخذل مدعي النبوة ويبيد أولئك ولا يجعل لهم انتشارًا كبيرًا.
وهذه ثلاثة أصول:

أما الأول: فمعناه: أن من قرَّر نبوة الأنبياء عن طريق المعجزات، فإننا نوافقهم على ذلك، لكنَّ أهل السنة لا يجعلونه دليلًا واحدًا، لا يجعلونه دليلًا فردًا؛ بل يجعلونه من ضمن الدلائل على النبوة.

وهذا الدليل وهو دليل المعجزات - كما يُسمَّى - يُعبر عنه أهل السنة بقولهم: الآيات والبراهين؛ وذلك لأنَّ لفظ «المُعْجَز» لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وكذلك لفظ «المُعْجَزَة»، وإنما جاء في النصوص الآية والبرهان ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٨] ، ﴿فِي سَجَاءٍ ابْتِ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾ [النمل: ١٢] ، وقال: ﴿فَلَا يَكْبُرُهُنَّانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢] ، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١] ، ونحو ذلك من الآيات التي تدل على أن ما يؤتاه الأنبياء والرسول إنما هو آيات وبراهين.

وبعض أهل العلم جعل لفظ «المُعْجَز» نتيجة في أن آية النبي وبرهان النبوة مُعْجَز، لكن لفظ الإعجاز فيه إجمال؛ وذلك لأنه مُعْجَز، لمن؟ فيه إجمال وفيه إبهام؛ فإعجاز ما يحصل؟ لمن هو معجز؟ فإذا قلنا: مُعْجَز لبني جنسه فهذه حال، مُعْجَز لبني آدم فهذه حال، معجز للجن والإنس فهذه حال، معجز لكافة الوريء فهذه حال؛ ولهذا جعل المعتزلة والأشاعرة في الخلاف ما بينهم في المعجزات جاءت من هذه الجهة: أن لفظ معجز اختلفوا فيه، معجز لمن؟

كما سيأتي تقريره في موضعه إن شاء الله؛ ولهذا نعدل عن لفظ الإعجاز إلى لفظ الآية والبرهان، ونقول: الآية والبرهان التي يؤتاها الرسول والنبي للدلالة على صدقه

تكون معجزة للجن والإنس جميعاً، فما آتاه الله ﷻ محمداً ﷺ يكون مُعْجِزاً للجن والإنس جميعاً، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].
أما إعجاز بعض الإنس دون بعض، أو الإنس دون الجن، فهذا هو الذي يدخل في الخوارق ويدخل في أنواع ما يحصل على أيدي السحرة والكهنة وما أشبه ذلك.
أما الفرق ما بين الآية والبرهان الدال على صدق النبي مع ما يؤتاه أهل الخوارق، أنه هل هو معجز عامة الجن والإنس أم لا؟

فإن كان معجزاً لعامة الجن والإنس فهو دليل الرسالة والنبوة.

هذه الآيات والبراهين التي آتاهها الله ﷻ محمداً ﷺ أنواع:

النوع الأول منها: القرآن، وهو حجة الله ﷻ وآيته العظيمة على هذه الأمة، فَتَحَدَّثَ اللهُ ﷻ به الجن والإنس، ولم يستطيعوا ذلك مع أنهم متميزون في الفصاحة والبلاغة وأشباه ذلك؛ فإذا الآية والدليل الأول هو القرآن العظيم وهو الحجة الباقية.

النوع الثاني: آيات وبراهين سمعية؛ يعني: تكون دالة من جهة ما يُسمع، ومن ذلك: تسبيح الحصى، وتسبيح الطعام على عهدِه ﷺ، كما روى البخاري في الصحيح أن ابن مسعود قال: «كنا نسمع تسبيح الطعام ونحن نأكل مع رسول الله ﷺ» (٢٢٩).

النوع الثالث: آيات وبراهين راجعة إلى البصر وهو ما يُبْصَرُ من أشياء لا تحصل لغيره، بل هي آية وبرهان على عجز الثقلين عن ذلك، مثل نبع الماء من بين أصابعه، ومثل حركة الجمادات وأشباه ذلك.

النوع الرابع: أدلة وبراهين فيها نُطْقُ ما لم يَنْطِقْ وهذه تشمل الأول المسموعة، وتحرك ما لم يتحرك بالعادة، ويشمل حركة الجمادات، وشعور من لا يُعرف بشعوره، وهذه إنما يُخْبِرُ عنها نبي وتحصل للرسول والأنبياء، مثل «حنين الجذع» (٢٣٠) وتسليم

(٢٢٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٧٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٣٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٣٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٨٤)، وَأَحْمَدُ (٣٠٦/٣، ٣٢٤)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحجر وأشباه ذلك، هذا نوع وهو الآيات والبراهين.

أما الثاني: هو أن الرسول يأتي بخبر وأمر ونهي وللرسول قول وفعل، فهذه خمسة أشياء.

وهذا النوع من الدلائل أهم من الدلائل التي ذُكرت لك فيما قبل عدا القرآن فهو أعظم الأدلة؛ وذلك أن محمداً ﷺ جاء بأخبار، هذه تصدق على جميع النبوات والرسالات:

- جاء بخبر عن الله ﷻ، وهذا الخبر منه ما يتعلق بالماضي، ومنه ما يتعلق بالحاضر، ومنه ما يتعلق بالمستقبل.

- وجاء بأمر ونهي، وهذا الأمر والنهي هو ما يدخل في الشريعة، والأوامر متنوعة والنواهي متنوعة.

- وجاء بأقوال هو قالها في التبليغ وأفعال له.

وكل هذه بمجموعها تدل للنظر على أن من قال وأخبر عن الله وفعل وأمر ونهى فإنه صادق فيما قال؛ لأن كل مدّع للخبر والأمر والنهي وله أقوال وله أفعال وليس على مرتبة النبوة فلا بد أن يظهر لكل أحد أن يظهر كذبه فيما ادعاه وتناقضه في أقواله وأفعاله وضعف أمره ونهيه وعدم إصلاحه وأشباه ذلك.

ولهذا محمد ﷺ جعل الله ﷻ له الكمال فيما أخبر به، وفيما أمر به، وفيما نهى، وفي أقواله وأفعاله، فجعل أتباعه في الأقوال والأفعال أتباعاً مأموراً به ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وجعل ما يخبر به الرسول ﷺ كخبر الله ﷻ؛ لأنه لا ينطق عن الهوى، ونحو ذلك.

فاستقام أمره ﷺ في هذه الأمور الخمسة، ولم يُعرف أن أحداً طعن في شيء من هذه الأشياء واستقام على طعنه ولم يستسلم؛ بل كل من طعن في واحد من

هذه الأشياء فإنه آله أمره إلى الاستسلام، أو أن يكون طعنه مكابرة دون برهان؛ لهذا نقول: إن هذا الدليل من أعظم الأدلة التي تُفَرِّقُ ما بين الرسول والنبى الصادق وما بين مُدَّعى النبوة، فإنَّ الرسول له أحوال كثيرة يُسَمَّعُ في أقواله، يُرَى في أفعاله، أوامره ونواهيه جاءت بماذا؟ أخباره جاءت بماذا؟

ونبينا محمد ﷺ أخبرَ عن أشياء حدثت في الماضي لم يكن العرب يعرفونها، وجاء تصديقها من أهل الكتاب وما كان يقرأ ﷺ كُتِبَ أهل الكتاب، وجاء بأخبار عما سيحصل مستقبلاً، وجاء بأخبار عما سيحصل بين يدي الساعة وحصلت بعده ﷺ شيئاً فشيئاً، منها ما حصل بعد موته سريعاً، ومنها ما يحصل شيئاً فشيئاً، ومنها ما سيحصل بين يدي الساعة، وكل هذه الأخبار في تصديقها دالة على أنه لا يمكن أن يُعْطَاها إلا نبى.

كذلك ما أمر به ﷺ وما نهى عنه فهو موافق للحكمة البالغة التي يعرفها أهل الدين ويعرفها أهل العقل الراجح، حتى إنَّ الحكماء شهدوا في الزمن الماضي وفي الزمن الحاضر بأن شريعة محمد ﷺ هي شريعة ليس فيها خلل لا من جهة الفرد في عمله ولا من جهة التنظير في المجتمع بعامة.

وكذلك ما في أفعاله ﷺ فكان ﷺ له المقام الأكمل في التخلص من الدنيا والبعد عن الرِّفْعَةِ؛ يعني: الترفع على الناس، بل كان ﷺ أكمل الناس في هديه وفي تواضعه وفي قوله وفي عمله ﷺ، وكان أكمل الناس في عبادته، وكلُّ دعوى لمن ادَّعى النبوة فلا بد أن يظهر فيها خلل في هذه الأشياء.

أيضاً هو ﷺ تحدَّى الناس بقوله فيما أتى به، وأخذ يدعو كما يظهر لك من قصة هرقل مع أبى سفيان وسؤالات هرقل لأبى سفيان، وأخذ يدعو غير ملتفت لخلاف من خالف، والناس يزدون وأعداؤه يتقصون، وهذا مع تطاول الزمن ونصرة الله ﷺ له، فإنَّ هذا دليل على صدقه فيما أخبر وفي أمره ونهيه وقوله وفعله ﷺ.

أما الثالث - كما ذكرنا - هذه جنس أجناس الأدلة: أن الله ﷻ هو صاحب الملكوت وهو ذو الملك والجبروت، وهو الذي يَنْفُذُ أمره في بريته، فمحال أن يأتي أحد ويدَّعي أنه مرسل من عند الله، ويصف الله ﷻ بما يصفه به، ويذكر الخبر عن الله وأسمائه ونعوته، ثم هو في مُلكِ الله ﷻ يستمر به الأمر إلى أن يُشْرَعَ ويأمر وينهى وينتشر أمره ويغلب من عاداه ويسود في الناس ويُرفع ذكره دون أن يُعَاقَب؛ ولهذا قال ﷻ في بيان هذا البرهان: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]، لو كانت الدَّعْوَى في ملك الله ﷻ وهذا يدَّعي أنه مُرْسَلٌ ونبي ويأتي بأشياء يقول: هي من عند الله، فإن مالِكُ الملك لا يتركه وحاله بل ربما جعل ذلك ابتلاءً وامتحاناً للناس، ولكن لا يُنَصَّر وتكون شريعته هي الباقية ويكون ذكره هو الذي يبقى، ويكون خبره عن الله وعن أسمائه وصفاته ودينه وشرعه وعن الأمم السالفة وعما يحصل هو الذي يبقى في الناس، فإن هذا مخالف لقول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]، والمشركون لما كَذَّبُوا النبي ﷺ قالوا: ﴿شَاعِرٌ نَارِضٌ بِرَبِّ الْمُنُونِ ﴿٣٠﴾﴾ [الطور: ٣٠]؛ لأنَّ السُّنَّةَ ماضية عند العقلاء أن الذي يدَّعي عن الله ﷻ فإنما يُتَرَبَّصُّ به الهلاك والإفناء.

﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرْتَبِصِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الطور: ٣١]؛ لأنَّ هذا برهان صحيح، فتربصوا فإنني معكم من المتربصين ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرْتَبِصِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الطور: ٣١] وقد صدقتم في هذا البرهان؛ لأنه لو كان كما تقولون كاذب فإنه يُتَرَبَّصُّ به ريب المنون، وأن يُهْلِكُهُ الله ﷻ، وأن يجعله مَخْلِيًا، وأن يجعله عبرة لمن اعتبر؛ فالنبي ﷺ وسائر الأنبياء والمرسلين جعلهم الله ﷻ حملةً لرسالته وشرفهم ورفعَ ذِكْرَهُمْ وَنَصَرَهُمْ بين الناس؛ ولهذا تجد أنَّ الرسالات هي الباقية في الناس، رسالة موسى ﷺ، ورسالة إبراهيم ﷺ، ورسالة عيسى ﷺ، ورسالة محمد ﷺ، وكل واحدة منها دخلها من التحريف ما دخلها، فأتباع إبراهيم حَرَفُوا في دينهم حتى أصبحوا على غير ملة إبراهيم،

وأتباع موسى من اليهود الآن على غير دين موسى، وأتباع عيسى عليه السلام الآن على غير دين عيسى، وأتباع محمد عليه السلام هم الذين حفظهم الله تعالى وجعل منهم طائفة ظاهرين بالحق يقومون به إلى قيام الساعة، هذا ما يتعلق بالمسألة الثالثة.

المسألة الرابعة:

أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بشر يجوز في حقهم ما يجوز في حق البشر مما هو من الجبلة والطبيعة؛ ولهذا في القرآن يكثر وصفهم بأنهم بشر، وأن محمداً عليه السلام بشر لكن يوحي إليه.

وأما من جهة الذنوب والآثام أو نجعل البحث هذا يعني رأس المسألة منقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول من حيث الأمراض والعاهات:

فعند أهل السنة والجماعة أن الرسل والأنبياء يُتَلَوْنَ ويمرضون مرضاً شديداً، وعند الأشاعرة أنهم يمرضون ولكن بمرض خفيف ولا يمرضون بمرض شديد. هذا غلط بين فإن ابن مسعود دخل على النبي عليه السلام وقال: «يا رسول الله، إني أراك تُوعَكَ -يعني فيك حمى شديدة- قال: «أجل إني أوعَكَ كما يوعَكَ رجلان منكم»، قال ابن مسعود: ذلك بأن لك أجريين؟ قال: «نعم...» إلى آخر الحديث، والأنبياء يُضَاعَفُ عليهم أو يشتد عليه البلاء بأنواع.

فإذاً من جهة الأمراض والآثام التي لا تؤثر على التبليغ وصحة الرسالة فإنهم ربما أُبتُلُوا في أجسامهم وأبدانهم بأمراض متنوعة شديدة.

- القسم الثاني، من جهة الذنوب:

الذنوب أقسام:

فمنها: الكفر وجائر في حق الأنبياء والرسل أن يكونوا على غير التوحيد قبل الرسالة والنبوة.

والثاني: من جهة الذنوب، فالذنوب قسمان كبائر وصغائر:

- والكبائر جائزة فيما قبل النبوة، ممنوعة فيما بعد النبوة والرسالة؛ فليس في الرسل من اقترف كبيرة بعد النبوة والرسالة أو تَفَحَّمَهَا عليهم الصلاة والسلام بخلاف من أجاز ذلك من أهل البدع.

- أما الصغائر فَمَنَعَ الأكثرونَ فِعْلَ الصغائر من الأنبياء والرسل، والصواب أَنَّ الصغائر على قسمين:

أ - صغائر مؤثرة في الصدق؛ في صدق الحديث وفي تبليغ الرسالة وفي الأمانة، فهذه لا يجوز أن تكون في الأنبياء؛ فالأنبياء منزّهون عنها؛ لأجل أنها قاذحة أو مؤثرة في مقام الرسالة.

ب - والثاني من الأقسام صغائر مما يكون من طبائع البشر في العمل أو في النظر أو فيما أشبه ذلك، أو من جهة النقص في تحقيق أعلى المقامات وأشباه ذلك، فهذه جائزة، ولا نقول: واقعة، بل نقول: جائزة، والله ﷻ أنزل على نبيه ﷺ ﴿وَإِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ الآية [الفتح: ١، ٢]، فالنبي ﷺ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

المسألة الخامسة:

هي أَنَّ الرسول والنبي فيهما شروط أو أوصاف عامة جاءت في القرآن والسنة: أولاً: أَنَّ الرسول يكون ذَكَرًا وكذلك الأنبياء ذكور، فليس في النساء رسولة ولا نبية، وإنما هم ذكور.

الثاني: أَنهم من أهل القرى؛ يعني: ممن يسكنون القرى وَيَتَقَرَّوْنَ ويجمعون، وليسوا من أهل البادية؛ يعني: ممن يبدون كما جاء في آية «يوسف».

الثالث: أَنَّ الرسول لا بد أن يُكَذَّبَ، فلم يأتِ رسول إلا وكُذِّبَ، كما قال ﷺ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠].

مباحث النبوة والرسالة كثيرة متنوعة، وهذه بعض المسائل المتعلقة بها، وقد لا تجد ذلك مجموعًا في موضع واحد.

ولا شك أنَّ هذا البحث، خاصة دلائل النبوة، بحث مهم، واعتنى به أئمة السنة والسلف، وصنف فيه عدد من العلماء في دلائل النبوة وفي آيات وبراهين النبي محمد ﷺ.

□ قوله: «وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ...»:

● تكلمنا على الجمل الأولى وهي قوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُسَظْفَى، وَنَبِيُّهُ الْمَجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُتَرْضَى» ﷺ. ووقفنا عند قوله: «وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ» وهذه الجملة فيها تقرير أنَّ محمداً ﷺ به خُتِمت النبوة، «وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ» يعني: الذي خَتَمَهُمْ فَصَارَ خَاتِمًا لَهُمْ، ليس بعده أحد.

وهذا مُجْمَعٌ عليه بين طوائف هذه الأمة جميعاً حتى الطوائف الخارجة أو الفرق الخارجة عن الثنتين والسبعين فرقة، كالجهمية والرافضة وأشباه هؤلاء من المتقدمين فإنهم مقرون بأن بعثة محمد ﷺ بها خُتِمت النبوة، وأنه ﷺ خاتم الأنبياء وخاتم المرسلين ﷺ.

فهذا إجماع، وقد ادَّعت طوائف خلاف هذا؛ ادَّعت طوائف من المعاصرين كالفاديانية وأشباههم خلاف هذا.

وبعض المتقدمين أشار إلى أنَّ النبوة قد لا تُختم وهذا سيأتي له البحث إن شاء الله فيما نعرض من مسائل، ولكن لا يُنسَبُ إلى طائفة عامة، ولكن قد يكون نُسِبَ إلى بعض الأشخاص أو بعض الأفراد المنتسبين إلى الفلسفة أو الغلو أو أشباه ذلك.

فقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَنَّهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ»؛ يعني: النبي ﷺ هذا كما قلنا مجمع عليه لدلالة القرآن والسنة على ذلك، ولإجماع أهل السنة عليه، قال ربنا ﷺ: (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين)، قرأ قوله: (وخاتم النبيين) عاصم وحده من بين القراء بفتح التاء؛ «وَوَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ»، وقرأ الباقون من السبعة «وَوَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ» وبأحد القراءات كان يقرأ الطحاوي؛ ولذلك اخترنا الكسر على الفتح لاتباع الآي قراءة الآية على ما يقرأ به المصنف رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا موضوع يحتاج من طلاب العلم إلى التنبه إليه وإلى التنبيه عليه، وهو أن كثيرين إذا نشروا كتباً أو حققوا رسائل ضبطوا الآيات بما يقرأ به المحقق أو يقرأ به الباحث. وهذا غلط؛ لأنّ حق المؤلف أن تُورَد الآية بحسب قراءته، فإذا عُرِفَت قراءته التي كان يقرأ بها، فإنه تُورَد الآية على نحو ما كان يقرأ، فإن كان يقرأ بحفص فُتِبَت على حفص، وإن كان يقرأ بأبي عمرو أُثِبَت كذلك، وإن كان يقرأ على قراءة نافع فُتِبَت كذلك، وهكذا.

فينبغي التنبه في ذلك؛ لأنّ بعض العلماء يُورَد آية ويذكر وجه الاستدلال، وقد لا يذكره فيقع إشكال في أنّ وجه الاستدلال أو أنّ الدليل لا يطابق القضية التي تُبَحَث، وذلك من جهة أنّ الناظر أو المحقق أو الناشر أورد الآية على نحو ما يقرأ هو؛ ولذلك يقع في إشكال.

وهذه بالمناسبة قضية كبيرة؛ فالذين نشروا كتباً متنوعة أو ينشرون ينبغي لهم العناية بهذا الأمر.

وأعظم منها إذا نشروا تفسيراً للقرآن فإنهم قد يجعلون التفسير بقراءة ليست هي قراءة المؤلف، كما في عامّة طبعات ابن كثير، فإن ابن كثير الحافظ المفسر لم يكن يقرأ بقراءة حفص عن عاصم، وكما في غير ذلك.

وكذلك في كتب السنة، كتب الحديث، معلوم أنها روايات، والروايات مختلفة لكتب الحديث، فالبخاري له روايات متعددة، وأبو داود له روايات قد تكون عن أبي داود نفسه وقد تكون عمّن تلقى عنه باختلاف، فيأتي الناشر ويثبت نصّاً للكتاب يخالف النص الذي شرح عليه الشارح؛ ولهذا كل النشرات أو الطباعات لكتاب «فتح الباري» ليست موافقة لرواية صحيح البخاري المثبت معها، فإنّ الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يشرح البخاري على واحدة من الروايات المثبتة طبعاً مع نسخ «فتح الباري» وهذه المسألة ينبغي لطلاب العلم أن يتنبهوا إليها، وخُذ ما جرّه الأمر في «صحيح مسلم» حيث أدخل بعض الناشرين التبويب في داخل «صحيح مسلم».

وَكَانَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الَّذِي بَوَّبَ صَحِيحَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَبْوَ بَ كِتَابِهِ وَإِنَّمَا جَعَلَهُ كِتَبًا، وَأَمَّا التَّبْوِيبُ الْدَاخِلِيُّ فَإِنَّهُ مِنْ صَنْعِ الشَّرَاحِ؛ فَلَا يَنْبَغِي لَطَالِبُ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ بَابِ كَذَا، أَوْ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ بَابِ كَذَا؛ لِأَنَّ التَّبْوِيبَ لَيْسَ مِنْ صَنْعِهِ بَلْ الْكُتُبُ مِنْ صَنْعِ الشَّرَاحِ، وَيَنْبَغِي أَنْ تُرَاعَى أَيْضًا هَلْ ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِهَا أَوْ لَمْ يَذْكُرْهَا.

الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا: أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٠]، وَفِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى الَّتِي قَرَأَ بِهَا سِتَّةٌ مِنَ السَّبْعَةِ الْقِرَاءَةِ (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خُتِمَتْ بِهِ النَّبُوءَةُ.

وَحُتِمَتِ النَّبُوءَةُ يَدِلُّ عَلَى خُتْمِ الرِّسَالَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرِّسُولَ أَرْفَعُ رَتَبَةً مِنَ النَّبِيِّ وَإِنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٍّ وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا.

وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ دَلَالَةِ الْمَسَاوَاةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرِّسُولَ وَالنَّبِيَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)، وَفِي السَّنَةِ دَلَّتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَنَّ بَعَثْتَهُ بِهَا خُتِمَتِ الرِّسَالَاتُ وَالنَّبَوَاتُ، فَثُبَّتْ عَنْهُ ﷺ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَدَّعِي أَنَّهُ نَبِيٌّ، أَوْ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي» (٢٣٧)، وَأَيْضًا دَلَّ قَوْلُهُ ﷺ فِيهِمَا فِي الصَّحِيحِ: «إِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» عَلَى ذَلِكَ، وَدَلَّ أَيْضًا قَوْلُهُ ﷺ فِيهِمَا رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الصَّحِيحِ وَبَعْضُ أَصْحَابِ السَّنَنِ، بَلْ هُوَ فِي مَسْأَلَةٍ سَتَأْتِي لَيْسَ فِيهَا لَفْظُ الْخُتْمِ.

الْمَقْصُودُ: أَنَّ الْأَدْلَةَ مِنَ السَّنَةِ الَّتِي فِيهَا ذَكَرَ خُتْمَ النَّبُوءَةِ كَثِيرَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِهِ خُتِمَتِ النَّبُوءَةُ وَكَمَا ذَكَرْنَا لَكُمْ أَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ.

إذا تبين ذلك ففي هذا البحث مسائل:

المسألة الأولى:

أَنَّ قوله ﷺ: (ولكن رسول الله وخاتم النبيين)، بكسر التاء، هو فاعل من خَتَمَ، خَتَمَ الشيء يَخْتِمُهُ فهو خَاتِمٌ له؛ يعني: جاء آخرًا فَخَتَمَهُ فهو الآخر منهم. وهذا دَلٌّ عليه قوله ﷺ: «وَأَنَا الْعَاقِبُ» (٢٣٢)؛ يعني: الذي لا نبي بعده، وأما قوله ﷺ: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] بالفتح ففسره العلماء على أوجه منها:

- أَنَّ الخَاتِمَ في هذا ﴿وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ أَنَّهُ كَالطَّائِعِ عَلَى مَسْأَلَةِ النُّبُوَّةِ، وَالطَّائِعِ عَلَى الشَّيْءِ يَأْتِي آخِرَ مَا يَأْتِي، فَالَّذِي يُرْسِلُ الرِّسَالَةَ يَجْعَلُ الخَاتِمَ آخِرَ شَيْءٍ، فَتَكُونُ دَلَالَةُ ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ دَالَةً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْآخِرُ؛ لِأَنَّ الخَاتِمَ إِنَّمَا يَأْتِي آخِرَهُ.

- وفيه أيضًا أَنَّ الخَاتِمَ هُوَ زَيْنُ الشَّيْءِ وَمَا يَتَزَيَّنُ بِهِ، فَهُوَ الْبَارِزُ حَلِيَّةَ وَزِينَةَ وَفَضْلًا. وهذا الوجه ذكره الشوكاني وغيره.

فدَلَّ هذا على أَنَّ القراءتين (ولكن رسول الله وخاتم النبيين)، والقراءة الأخرى ﴿وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ أَنَّ دِلَالَتَهُمَا عَلَى خَتَمِ النُّبُوَّةِ وَاحِدٌ، وَأَنَّ قِرَاءَةَ ﴿وَخَاتَمَ﴾ تَزِيدُ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى بَزِيَادَةِ مَعْنَى وَفَضْلِ دِلَالَةٍ.

المسألة الثانية:

أَنَّ مَسْأَلَةَ خَتَمِ النُّبُوَّةِ الْكَلَامَ فِيهَا رَاجِعٌ إِلَى بَعْضِ الْكَلَامِ فِي مَسْأَلَةِ النُّبُوَّةِ وَالنَّبِيِّ وَالرَّسُولِ الَّتِي مَرَّتْ مَعْنَا؛ ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْأَفْرَادِ الْمُتَتَسِّبِينَ إِلَى الْفَلَسَفَةِ وَإِلَى الصُّوفِيَّةِ الْغَالِيَةِ مَنْ قَالَ: إِنَّ النُّبُوَّةَ مُكْتَسَبَةٌ، وَإِذْ تُكْتَسَبُ النُّبُوَّةُ بِأَشْيَاءَ:

- منها أشياء علمية.

- ومنها أشياء عملية.

- ومنها استعدادات ومواهب فطرية.

كما قد يكون غير الأنبياء مساوين لهم في تلقي الأوامر وتلقي الوحي كما يزعمون.

وهذا القول لا يُنسَبُ إلى طائفة معروفة بحيث يقال: إِنَّ الفلاسفة قالوا هذا أو إِنَّ الصوفية قالوا هذا؛ بل ربما وُجد عند بعض أفرادِ منهم.

المسألة الثالثة:

أَنَّ الكلام على ختم النبوة هو الكلام نفسه على ختم الوحي؛ فَإِنَّ النبوة إِنما كانت بالوحي، فمن ادَّعى أَنه يسمع كلام الله ﷺ فقد ادَّعى أَنه يُوحى إليه، وانقطاع الوحي بموت النبي ﷺ دالٌّ على أَنَّ الوحي لا يكون لأحد بعده ﷺ؛ فلهذا كَفَرَ طائفة من المحققين من أهل السنة مَنْ ادَّعى أَنه يُوحى إليه وأنه يسمع كلام الله ﷺ مباشرة أو بواسطة جبريل ونحو ذلك؛ لأنَّ حقيقة سماع الوحي هي حقيقة النبوة؛ فإذا من ادَّعى أَنَّهُ يُوحى إليه فقد ادَّعى أَنَّهُ نبي، ولو نفى النسبة عن نفسه.

المسألة الرابعة:

أَنَّ ادِّعَاءَ الوحي كفر كدعوى النبوة، وهذا باتفاق أهل السنة؛ فمن ادَّعى أَنه يُوحى إليه فقد ادَّعى منزلة النبوة، وهذا يدخل في عدم التصديق بختم النبوة وبالكذب على رب العالمين، وهذا هو الكفر.

المسألة الخامسة:

أَنَّ خَتَمَ النبوة وكون النبي ﷺ خَاتِمَ الأنبياء وخَاتَمَهُمْ - لا يعارض نزول عيسى ﷺ في آخر الزمان؛ فَإِنَّ نبوته ﷺ كانت قبل نبوة محمد ﷺ، وإذا نزل فالنبوة السابقة ملازمة له ﷺ، ولكنه يأتي مؤمناً بمحمد ﷺ حاكماً بشريعته، قاتلاً الخنزير، كاسراً الصليب، واضعاً الجزية على النصارى واليهود، كما ثبت في الصحيح أَنه ﷺ

قال: «لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا. فَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخَنَزِيرَ» (٢٣٣).

وإذا نزل ﷺ جعل إمام هذه الأمة منها وصلي مأمومًا ﷺ، وقال في ذلك: «إمامكم منكم تَكْرِمةُ الله لهذه الأمة» (٢٣٤).

فلا يُنْظَرُ من أَدْعَى بطلان تقرير ختم النبوة بنزول عيسى ﷺ في آخر الزمان، فإن نبوته والوحي إليه كان سابقًا لبعثة محمد ﷺ. وإذا نزل في آخر الزمان فإنه ينزل حاكمًا بالشرعية، حاكمًا بالقرآن، مؤمنًا بمحمد ﷺ، ولا يوحى إليه بشيء جديد. الحديث الذي ذكرتُ لكم أنسيتُهُ، جاء الآن، وهو قوله ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ ابْتَنَى دَارًا فَحَسَنَهَا وَزَيَّنَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْهَا، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِذِهِ الدَّارِ، وَيَقُولُونَ: مَا أَحْسَنَهَا مَا أَجْمَلَهَا لَوْ كَمَلْتُ هَذِهِ اللَّبَنَةَ! فَنَا تِلْكَ اللَّبَنَةُ وَبِي خَتَمُ النَّبِيِّينَ» (٢٣٥) ﷺ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بعدهما «وإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ» فكونه ﷺ إمامًا؛ يعني: أنه يُؤْتَمُّ به، والأَتْقِيَاءُ هم صفوة هذه الأمة.

وفي قوله هذا إبطال لقول من قال: إن من الأَتْقِيَاءِ من قد يخرج عن الائتِمام بمحمد ﷺ كقول بعض غلاة الصوفية من أهل الزندقة الذين رأى بعضهم أنه يسعه الخروج على شريعة محمد ﷺ كما وَسِعَ الخضر الخروج عن شريعة موسى ﷺ.

فكل تقي جاء بعده ﷺ فلا يكون تقيًا إلا بالائتِمام بمحمد ﷺ. وهذا الائتِمام يكون بالاتباع كما قال ﷺ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ

الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا» [الأحزاب: ٢١]، وقال ﷺ: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» [آل عمران: ٣١]. والأَتْقِيَاءُ جمع تقي، والتقي هو من حَصَلَ التقوى.

(٢٣٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٤٨)، وَمُسْلِمٌ (١٥٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٣٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٤٩)، وَمُسْلِمٌ (١٥٥/٢٤٤)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٣٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٨٦)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والتقوى في القرآن جاءت على ثلاث مراتب:

١- المرتبة الأولى: أن يتقي العذاب المؤبد بتحقيق التوحيد، بالإتيان بالتوحيد ونبذ الشرك وتركه؛ يعني: بالإسلام، وهذه هي التي جاءت في مثل قول الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَتَقْوُوا رَبَّكُمْ﴾ [النساء: ١] فخطب الناس جميعاً بالتقوى؛ يعني: باتباع العذاب المُحَلَّد بالإيمان بتوحيد الله ﷻ وبترك الشرك والبراءة منه ومن أهله.

٢- المرتبة الثانية: أن المتقي هو الذي يفعل الواجب ممثلاً ويترك المحرم ممثلاً، وهذه هي مرتبة المقتصدين الذين جاء فيهم قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، من ترك المحرم امتثالاً وأتى بالواجب امتثالاً فهو من المتقين؛ لأنه اتقى العذاب، والعذاب يكون يترك الواجب أو بفعل المحرم.

٣- المرتبة الثالثة: أن يتقي الله ﷻ بترك صغائر الذنوب وبترك ما به بأس وبترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس، وهذه هي تقوى الله حق تقاته، كما قال ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]؛ يعني: خافوه واحذروه حق الخوف والحذر، وهذه المرتبة إنما هي للسابقين بالخيرات الذين يتركون المكروهات ويسعون في كل المستحبات.

□ قوله: «وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ»:

● قوله: «وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ» معناه: أنه ﷺ هو المقدم في المرسلين وهو أفضلهم؛ لأنَّ السيادة فرع الفضل بكمال الصفات المحمودة في السيد. «وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ» من السيادة كما ذكرنا، والسيادة معناها يجمع أموراً، ومنها أن يكون أمره نافذاً وأن يكون المرجع هو. وهذا إذا قيل في محمد ﷺ: «وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ» بهذا المعنى؛ يعني: أنه هو المرجع فبالنظر إلى شيئين:

- ١- الأول: قوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»^(٢٣٦)، وولد آدم داخل فيهم المرسلون.
- ٢- الثاني: أن رجوع الأمر إليه بالنسبة إلى الأنبياء يكون في عَرَصات القيامة؛ حيث يذهب الناس إلى آدم، ثم إلى نوح... إلى آخره، ثم يأتون محمداً ﷺ يطلبون منه تعجيل الحساب، فيقول: «أنا لها، أنا لها، فيخر تحت العرش فيحمد الله...»^(٢٣٧) إلى آخر الحديث.

وهنا في معنى السيادة كما ذكرنا، في معنى السيادة التفضيل؛ ولهذا بحث الشارح هاهنا ابن أبي العز مسألة التفضيل بين الأنبياء في هذا الموضع؛ لأن من فروع السيادة أو من أسباب السيادة الفضل.

وكون النبي ﷺ سيد المرسلين حق - كما ذكرنا - للدليل وهو قوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ».

إذا تبين ذلك ففي المسألة مسائل:

المسألة الأولى:

أن التفضيل بين الأنبياء جاء به النص كما قال ﷺ: «تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ»^(البقرة: ٢٥٣)، والرسول كثيرون وأفضلهم أولو العزم من الرسل وهم خمسة: نوح ثم إبراهيم - يعني: في الزمان - نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام، وقد جاء ذكرهم في سورتي «الأحزاب» و«الشورى».

وهؤلاء الخمسة أفضلهم محمد ﷺ، فقد فضل إبراهيم بالخلة ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(النساء: ١٢٥)، والله ﷻ جعل محمداً ﷺ خليلاً له، ففضل إبراهيم جاء لمحمد ﷺ، وفضل موسى بالتكليم ومحمد ﷺ أيضاً مُكَلِّم كما في حديث المعراج.

(٢٣٦) أخرجه الترمذي (٣١٤٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، وأحمد (٢/٣)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٢٣٩/٣)، و«صحيح سنن الترمذي».

(٢٣٧) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه.

المسألة الثانية:

أَنَّ الفضل والتفاضل والتخير بين الأنبياء له حالان: حال عامة وحال خاصة.
- فالحال العامة: يجوز فيها ذلك؛ بمعنى: أن يقال: محمد ﷺ أفضل المرسلين، سيد المرسلين، أشرف الأنبياء والمرسلين.

- وأما في مقابلة نبي بحسب شخصه في مقابلة نبي بذاته: فهذا يكون خصوصاً فلا يجري التفضيل على وجه الاختيار؛ ولهذا جاء في السنة أَنَّ النبي ﷺ قال: «لا تخيروني على موسى؛ فإن الناس يُصَعِّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخَذَ - أَوْ قَالَ: بِاطْش - بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَأَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ الطَّوْرِ»^(٢٣٨)؛ فقلوه ﷺ هنا: «لا تخيروني على موسى»، وفي رواية: «لا تفضلوني على موسى»^(٢٣٩) دلّ على عدم جواز التفضيل الخاص.

المسألة الثالثة:

أَنَّ هذا البحث وهو بحث التفضيل بين الأنبياء جاء فيه أحاديث، منها هذا الحديث «لا تفضلوني على موسى»، «لا تخيروني على موسى»، ومنها حديث عام «لا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»^(٢٤٠)، ومنها حديث خاص بيونس عليه السلام وهو قوله ﷺ: «لا

(٢٣٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٨٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٣٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤١١)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٤٠) قَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (٤١٣/١): «صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ

الْبُخَارِيُّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ «الْخُصُومَاتِ» مِنْ حَدِيثِ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ مَرْفُوعًا، فِي قِصَّةِ ضَرْبِ الصَّحَابِيِّ لِلْيَهُودِيِّ بَلْفَظٍ: «لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعَقَ أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ الْأَوَّلَى».

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٧٤) مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ عَنْ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى بِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَسْقِ لَفْظَهُ بِتَمَامِهِ، وَقَدْ سَاقَهُ أَحْمَدُ (٣/٣٣) مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ بَلْفَظٍ: «وَأَنَا أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَفِيقُ، فَاجِدُ مُوسَى...» الْحَدِيثِ.

ويشهد لهذه الرواية حديث أبي هريرة عند مُسْلِمٍ (٢٣٧٣) بلفظ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله»، قال: «ثم ينفخ فيه =

ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»^(٢٤١) وفي رواية قال: «من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب»^(٢٤٢).

وهذا اختلفت فيه أنظار العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث والتفضيل وما جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وأحسن الأجوبة على ذلك أن يقال:

أولاً: أن قوله: «لا تخيروني على موسى» هذا قاله لسبب قصة وردت، وهو أن اليهودي والمسلم اختلفا فافتخر اليهودي على المسلم بموسى، والمسلم ردّ على اليهودي ولطمه؛ فإذا يكون النهي إذا كان التفضيل الخاص جاء على جهة العصية والحمية والفخر؛ ولهذا جاء في الحديث «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»^(٢٤٣)، فدلّ على أن التفضيل إذا كان مورده الفخر والعصية فإنه يمنع منه.

ثانياً: أن جهات الفضل متنوعة، والتفضيل من جهة الجنس جنس الفضائل - سائغ، ومن جهة كل فضيلة بحسبها متعدد؛ ولهذا يقال: إن تفضيل محمد ﷺ من جهة مجموع الفضائل، ولا يُنصّ على أنه أفضل من غيره من الرسل في كل فضيلة عند جميع الرسل؛ يعني: من حيث النظر العام.

ثالثاً: أن يقال: إن التفضيل بين الأنبياء لا حاجة إليه؛ لأن الأنبياء والرسل

أخرى فأكون أول من بعث، أو في أول من بعث، فإذا موسى عليه السلام آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أو بعث قبلي». ومن هذين الحديثين يتبين أن هذه الصعقة الثانية إنما هي صعقة البعث، المذكورة في الآية، وليست صعقة تقع لفصل القضاء كما ذكر الشارح تبعاً للإمام ابن القيم. وعلى ذلك فلا إشكال في الحديث، والله أعلم. اهـ.

(٢٤١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٩٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٧)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، بلفظ: «ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى».

(٢٤٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٠٤)، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢٤٣) سبق تخريجه.

رسالتهم واحدة، والله ﷻ وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتِبَ وَرَسُولُهُ لَا نَفَرَقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رَسُولِهِ، وَالرَّسُلَ وَصَفَهُمُ النَّبِيُّ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- بِقَوْلِهِ: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتِ، الدِّينَ وَاحِدَ وَالشَّرَائِعَ شَتَّى» (٢٤٤)، وَتَوَلَّى الرَّسُلَ جَمِيعًا فَرَضَ، وَمَحَبَّتَهُمُ جَمِيعًا فَرَضَ.

فَإِذَا الدَّخُولُ فِي التَّفْضِيلِ دَخُولٌ فِيمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُقَيَّ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنَ التَّفْضِيلِ الْعَامِ دُونَ التَّفْضِيلِ الْخَاصِّ.

أَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ» (٢٤٥) فَهَذَا لِأَجْلِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَظُنُّ أَنَّ يُونُسَ ﷺ فَعَلَ مَا يُلَامُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ عَوْقَبَ بِأَنْ كَانَ فِي الْبَحْرِ وَفِي بَطْنِ الْحَوْتِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٨٧) [الْأَنْبِيَاءُ: ٨٧]، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ رُبَّمَا تَكُونُ لِمَنْ فَعَلَ شَيْئًا يُلَامُ عَلَيْهِ وَعَوْقَبَ، فَقَالَ: إِنَّ يُونُسَ بْنَ مَتَّى قَالَهَا لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا فَعَلَ.

وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى، كَمَا قَالَ ﷺ، فَيَتْرُكُ الدَّعَاءَ بِهَذَا الدَّعَاءِ الْعَظِيمِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٨٧) [الْأَنْبِيَاءُ: ٨٧]، فَهَذَا قَدْ دَعَا بِهِ آدَمُ ﷺ، وَدَعَا بِهِ مُوسَى ﷺ، وَدَعَا بِهِ غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

فَإِذَا هَذَا الدَّعَاءُ وَحَالَ يُونُسَ بْنِ مَتَّى لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ فِي حَقِّهِ ﷺ -أَعْنِي يُونُسَ بْنَ مَتَّى ﷺ-، فَإِذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: إِنَّ فَلَانًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِحْبَابِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ ذَلِكَ؛ يَعْنِي: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: إِنَّ مُحَمَّدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى عَلَى جِهَةِ الِاسْتِحْبَابِ، وَالدَّلِيلُ دَلٌّ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فِيمَنْ يَقُولُهُ لِنَفْسِهِ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى. وَالنَّبِيُّ ﷺ تَرَكَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَكْمَلُ الْخَلْقِ ﷺ.

هَذَا الْبَحْثُ رُبَّمَا لَمْ تَظْهَرِ حَاجَتُهُ لَكِنْ بَحْثُهُ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مِنْ

(٢٤٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٤٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٦٥). مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٤٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

مَنْ يَعْتَقِدُ الْكَمَالَ فِي الْوَلَايَةِ مِنْ يَظُنُّ أَنَّ حَالَتَهُ أَرْفَعَ مِنْ حَالَةِ يُونُسَ بْنِ مَتَّى عليه السلام.

□ قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»:

● فوصف النبي ﷺ بأنه «حَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، والمحبة محبة رب العالمين، محبة الله ﷻ لنبية ﷺ هذه متحققة، وَإِنَّمَا نَظَرَ فِي مَسْأَلَةِ الْخُلَّةِ. والمحبة لفظ عام يدخل تحته مراتب في اللغة، وأعلى مراتب المحبة الخلة. فالتعبير بـ«حَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» عند المصنف مال إليه لأجل ما ورد في بعض الأحاديث «أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام خَلِيلَ اللَّهِ وَمُحَمَّدٌ حَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٢٤٦).

والجواب: أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى مَرْتَبَةِ الْمَحَبَّةِ الْعَامَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ هَذَا قَصُورٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ

هُوَ حَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَهُوَ خَلِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَيْضًا.

فإبراهيم عليه السلام خَلِيلُ الرَّحْمَنِ كَمَا قَالَ ﷻ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (١٢٥)

[النساء: ١٢٥]، وكذلك مُحَمَّدٌ ﷺ خَلِيلُ اللَّهِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ، قَالَ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا أَحَدًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، أَوْ قَالَ: خَلِيلُ اللَّهِ» (٢٤٧). فدل هذا مع أحاديث أُخَرُ فِي الْبَابِ عَلَى أَنَّ الْمَحَبَّةَ ثَابِتَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَفَوْقَهَا مَرْتَبَةُ الْخُلَّةِ ثَابِتَةٌ لَهُ ﷺ.

إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى:

أَنَّ الْمَحَبَّةَ بِمَرَاتِبِهَا الَّتِي تَضَافُ إِلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﷻ إِنَّمَا هِيَ مَا وَرَدَ، وَبَعْضُ النَّاسِ غَلَوُا فِي ذَلِكَ فَوَصَفُوا اللَّهَ ﷻ بِكُلِّ مَرَاتَبِ الْمَحَبَّةِ، وَهَذَا بَاطِلٌ وَغَلُو، بَعْضُهُمْ جَفَا كَالْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فَنفَوْا الْمَحَبَّةَ بِمَعْنَاهَا الظَّاهِرُ وَمَا يَكُونُ مِنْ مَرَاتِبِهَا؛ فَنفَوْا حَقِيقَةَ مَحَبَّةِ اللَّهِ لِعَبْدِهِ، وَنفَوْا حَقِيقَةَ اتِّخَاذِ اللَّهِ ﷻ لِعَبْدِهِ خَلِيلًا، وَأَوَّلُوا

(٢٤٦) سبق تخريجه.

(٢٤٧) سبق تخريجه.

ذلك كما سيأتي في مواضعه في بيان أصولهم في الصفات.

وأهل السنة والجماعة بين هاتين الطائفتين فلم يغلو في المحبة؛ يعني: في محبة الله لعبده ولم يكونوا من الجفاة في ذلك، بل سلكوا الأصل الذي أصلوه وأن هذه المسائل تبع لما ورد في النصوص.

فمن المراتب مراتب المحبة التي جاءت في النصوص وتثبت لله ﷻ:

- الإرادة الخاصة التي هي بمعنى المحبة.

- والمحبة بلفظها.

- والمودة.

- والخلة.

وما ثبت من غير ما ذكرت هذه التي أذكرها الأربعة: إرادة، المحبة، المودة، الخلة.

المسألة الثانية:

أن من ألفاظ المحبة التي هي من مراتبها لفظ «العشق»، وهذا اللفظ استعمله طائفة من أرباب السلوك فيما بين العبد وبين ربه، فقالوا: إن الله يُعشَقُ وَيَعشَقُ، وقالوا: إنني -يعني: المتكلم الذي تكلم- أعشق الله ﷻ. ولفظ العِشْق من مراتب المحبة كما هو معلوم؛ ولكنه يُمنَع في إطلاقه من العبد لربه ومن الرب للعبد، وذلك لأمر:

١- الأول: أن لفظ العشق لم يرد في النصوص، لا في الكتاب ولا في السنة، لا من جهة العبد لربه ولا من جهة الرب لعبده، فيمتنع إطلاق هذا اللفظ واستعماله في المحبة لأجل الاتباع.

٢- الثاني -وهو تحليل لفظي أيضًا-: أن لفظ العشق إنما تستعمله العرب فيما إذا كان لصاحبه شهوة في المعشوق، ومعلوم أن الشهوة إنما تكون لمن يَنكِح أو يُنَكَّح؛ يعني: للرجل أو المرأة.

فإذا استعمال اللفظ في حق الله ﷻ ممتنع لفظًا؛ لأنه لا يستعمل هذا اللفظ إلا

في ذلك المعنى.

٣- الثالث - في رد لفظ العشق واستعماله - من جهة المعنى، وهو: - أنَّ العشق فيه من جهة العبد، أو في إطلاقه على من وُصِفَ به فيه تعلُّق بالإرادة وبالإدراك. فلا عشق يحصل إلا وهو مُؤَثِّرٌ في الإرادة بإضعافها ومؤثر في الإدراك بحصول خلل فيه؛ ولهذا أجمع أهل اللغة على أنَّ معاني العشق لا بد أن يكون في آثارها ما هو نوع اعتداء: إما على النفس، وإما على الغير.

- اعتداء على النفس بإضعاف الإدراك أو بإضعاف الإرادة.

- واعتداء على الغير بأنه لو أشعره بذلك فتعاشقًا لصار عنده ضعف في الإدراك وضعف في الإرادة. والله ﷻ لا يجوز أن يُقال في محبته: إنها تُنتِجُ ضعفًا في الإرادة أو ضعفًا في الإدراك؛ بل محبة الله ﷻ تبلغ بالعبد؛ يعني: محبة العبد لربه تبلغ بالعبد كمال الإرادة المطلوبة المحمودة وكمال الإدراك المطلوب المحمود؛ يعني: في الإيمان؛ ولهذا امتنع أن يوصف الله ﷻ بأنه يعشق عبده أو أن العبد يعشق ربه.

□ قوله: «وَكُلُّ دَعْوَى النَّبُوَّةِ بَعْدَهُ فُغْيٌ وَهَوًى، وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهَدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ»:

● وهذا فيه تقرير أن كل دعوى للنبوَّة بعده ﷺ فهي ضلال وكذب، كما قال ﷺ في حديث ثوبان: «وَأَنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» (٢٤٨) فكل دعوى للنبوَّة كذب ولا شك؛ للإجماع المنعقد على ختم النبوَّة بمحمد ﷺ كما ذكرت لكم من قبل.

قوله: «وَهَوًى»؛ يعني: أنها ناشئة عن الهوى وليس ثَمَّ شبهة فيها؛ يعني: من ادَّعى النبوَّة فلا شبهة له، وإنما هي هَوًى مُجَرَّد فلن ينزل عليه وحي ولن يكون معه معجزات - معجزات نبوة من عند الله - وإنما هي هَوًى، وقد يُسَخِّرُ الشياطين لنفسه فتعيته ببعض الخوارق... إلى آخر ما ذكرنا في البحث السابق.

«وَكُلُّ دَعْوَى النَّبُوَّةِ بَعْدَهُ ﷺ فُغْيٌ وَهَوًى» يعني وكفر.

والذي يَدَّعي أَنَّهُ نبي أو أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ أو أَنَّهُ رسول فإنه كافر يجب قتله.
وهل يستتاب فتقبل توبته إن تاب؟

هذا مبني على خلاف العلماء في قبول توبة الزنديق.

والذي يُرَجِّحُ في هذا أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ توبته ظاهراً، فإن كان صادقاً في الباطن فإنَّ الله ﷻ يقبل توبته، لكن ظاهراً لَا تُقْبَلُ توبته بل يجب قتله.

وهذا هو الراجح وهو الصحيح، فيُقتلُ لما ادَّعاهُ من النبوة ولو قال: إني تبت ظاهراً، وذلك لأنه قد يدَّعي ثلث ورابع وخامس كل يدَّعي النبوة والرسالة ثم يقول: تبت!! فيكون في ذلك خلل في الأمة.

فإذا الزنديق الذي يُظهِرُ الكفر، يسب الله ﷻ أو يسب رسوله ﷺ أو يدَّعي النبوة أو أشباه هذه الأشياء أو يدَّعي الوحي، فهذا يُقتلُ على كل حال ولا تقبل توبته.

الجملة الأخيرة قال رحمه الله: «وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهَدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ»

قوله: «وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى»؛ يعني: أَنَّهُ ﷻ هو المبعوث إلى الجن والإنس أجمعين.

وبعثه ﷻ للإنس والجن جميعاً ذَكَرَ عدد من أهل العلم الإجماع عليها، فنقل عن ابن عبد البر وعن ابن حزم في «الفصل» أَنَّهُم ذَكَرُوا الإجماع على عموم بعثة النبي ﷻ للجن والإنس، وذكرها تقي الدين السُّبْكِيُّ أيضاً في رسالة خاصة في عموم رسالته ﷻ.

والدليل على ذلك -يعني على عموم بعثته- الدليل على قول المؤلف «وَهُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى» أدلة كثيرة من القرآن ومن السنة:
فمن القرآن:

١ - الدليل الأول: قوله ﷻ: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَنذِرْكُمْ بِهِ، وَمَن يَلْعَ [الأنعام: ١٩]، والإنذار بلغ الجن كما في آيات أخر، فإذا هو نذير للجن وللإنس.

٢ - الدليل الثاني: قوله ﷻ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ

نَذِيرًا ﴿١﴾ [الفرقان: ١]، والعالمون اسم لكل ما سوى الله ﷻ، وخرج من ذلك الملائكة على الصحيح كما سيأتي، فيكون من العام المخصوص، والعام المخصوص دال على ما بقي بعد التخصيص كما هو معلوم، فيكون كل الجن والإنس داخلين في لفظ العالمين ولم يُستثنوا ولم يخرجهم دليل فيبقون داخلين في عموم النذارة.

وهذا الدليل أُعترض عليه بأن قوله ﷻ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾؛ لأن هذا هو القرآن وليس هو بمحمد ﷺ، وهذا وإن كان وجهًا لاحتمال رجوع الضمير في قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾ للقرآن في قوله في أوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ﴾؛ يعني: القرآن ﴿لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾، فهذا الوجه وإن كان محتملًا؛ لكنه خلاف الأولي، والأولي عند أهل العربية أن الضمير يرجع على أقرب مذكور وهو قوله: ﴿عَلَى عَبْدِهِ﴾، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ﴾ عبده ﴿لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾.

٣ - الدليل الثالث: قوله ﷻ في سورة «الأحقاف»: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُّنْذِرِينَ ﴿١٦﴾﴾ قَالُوا يَنْفَعُنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ ﴿١٧﴾ [الأحقاف: ٢٩، ٣٠]، إلى آخر الآيات.

٤ - الدليل الرابع: قوله ﷻ: ﴿فَيَا أَيُّهَا آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمن: ١٣]؛ يعني للجن وللإنس.

٥ - الدليل الخامس: قوله ﷻ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ ﴿٢﴾﴾ [الجن: ١، ٢]، وبعثة محمد ﷺ إلى الجن والإنس جميعًا دلّت عليها هذه الأدلة.

قال بعض العلماء: إنها في القوة وفي عدم الاعتراض ممن خالف مُرَبَّةً في قوتها حسب ترتيب المصحف، فأقواها «آية الأنعام»، ثم آية «الفرقان»، ثم «الأحقاف»، ثم «الرحمن»، ثم آية «الجن»، وهذا وجيه.

والأدلة من السنة أيضًا على عموم بعثته ﷺ للجن والإنس كثيرة معروفة، منها:

قوله ﷺ: «كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث للناس كافة»^(٢٤٩) على لغة من يدخل الجن في لفظ الناس، وسيأتي زيادة بيان لذلك.

وثبت أيضاً في الصحيح أنه ﷺ قال: «بعث للأحمر والأبيض»^(٢٥٠) قال بعض العلماء: يدخل في قوله: «الأحمر» الجن؛ لأنهم مخلوقون من نار، والنار صائرة إلى الحمرة أو لونها مائل إلى الحمرة. وغير ذلك من الأدلة التي تدل على عموم بعثته ﷺ للجن والإنس.

أما عموم بعثته ﷺ للإنس جميعاً، للناس جميعاً فتم آيات كثيرة. إذا تبين ذلك في معنى قول المصنف وفي دليله، وأن هذه المسألة ذكّر عليها غير واحد الإجماع فتم في هذه الجملة مسائل:

المسألة الأولى:

أن قوله ﷺ: ﴿يَمْعَشَرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَا يَأْتِيكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ هذا على جهة التغليب؛ لأن الجن والإنس اجتماعاً في شيء وافتراقاً في أشياء؛ فاجتماعاً في التكليف؛ فلذلك صح أن يشتركا في التثنية ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾؛ لا اشتراكهما في أصل التكليف ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٥١) [الذاريات: ٥٦]؛ والاشتراك في الجنس ولو اختلف النوع فإنه يُبقي الدلالة الأغلبية صحيحة.

وقال بعض السلف: إن الجن يكون منهم رسل. ولكن هذا القول ضعفه جماعة كثيرون من أهل العلم من التابعين فمن بعدهم.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «الرسل من الإنس ومن الجن النذُر».

أخذ هذا من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قُضِيَ وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾^(٢٩) [الأحاف: ٢٩].

(٢٤٩) سبق تخريجه.

(٢٥٠) أخرجه أحمد (١٤٥/٥، ١٤٨، ١٦١)، والدارمي (٢٤٦٧)، والطيالسي (٤٧٢)، وغيرهم

من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٣١٧/١).

المسألة الثانية:

أَنَّ بَعْثَةَ النَّبِيِّ ﷺ قِيلَ فِيهَا: إِنَّهَا تَشْمَلُ الْمَلَائِكَةَ، وَذَلِكَ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان: ١]، هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، بَلْ يَتَرَجَّحُ أَنَّهُ غَلَطَ وَذَلِكَ لِأُمُورٍ:

١- الأول: أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان: ١]؛ هَذَا فِيهِ الْإِنْذَارُ، وَالْمَلَائِكَةُ مُقِيمُونَ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ وَعَلَى تَوْحِيدِهِ وَعَلَى تَسْبِيحِهِ كَمَا قَالَ ﷺ: «أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَنْطَ مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ إِلَّا وَمَلَكٌ قَائِمٌ أَوْ مَلَكٌ سَاجِدٌ أَوْ مَلَكٌ رَاقِعٌ» (٢٥١) فَالْمَلَائِكَةُ مُوَحَّدُونَ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ، الْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللَّهِ ﷻ، الْمَلَائِكَةُ مُتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ فَلَا يَصْلَحُ لَهُ الْإِنْذَارُ؛ وَلِهَذَا قَوْلُهُ ﷺ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾؛ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ بَعْثَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَّةٌ لِلْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ فِيهَا تَعْلِيقٌ بِالْإِنْذَارِ وَالْمَلَائِكَةُ لَا يُنْذَرُونَ.

٢- الثاني: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ جَنْسُهُمْ، أَوْ نَقُولُ: مِنْهُمْ مَنْ أَتَى بِالرَّسَالَةِ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ جَبْرِيلُ ﷺ، وَأَمْرُهُ أَنْ يُبَلِّغَهَا لِلنَّاسِ، وَدُخُولُ الْأَمْرِ فِي مِثْلِ هَذَا فِي الْأَمْرِ بِحَتَّاجٍ إِلَى دَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا أَمَرَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ، فَطَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُعْلَنَ الرَّسَالَةُ لِلنَّاسِ جَمِيعًا بَلْ لِلثَّقَلَيْنِ، فإِذْخَالُهُ -إِذْخَالُ جَبْرِيلَ ﷺ- يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ.

٣- الثالث: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا، وَهُمْ أَنْصَارُ الْأَنْبِيَاءِ يُرْسِلُهُمُ اللَّهُ ﷻ إِلَيْهِمْ لِنَصْرَتِهِمْ وَهُمْ أَوْلِيَاؤُهُمْ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ خَارِجُونَ عَنِ الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا تَابِعِينَ لَصَارَتْ نَصْرَتُهُمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلِلْمُؤْمِنِينَ مُتَعَيِّنَةً بِلَا أَمْرٍ لِأَجْلِ عَقْدِ نُصْرَةِ الرَّسَالَةِ.

قَالَ هُنَا: «الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجَنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى»، «وَكَافَّةٌ» هَذِهِ فِي إِضَافَتِهَا

(٢٥١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤١٩٠)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (٢٤٤٩).

للورى - الورى يعني الناس - صحيحة، وجاءت في لغة قليلة عن العرب، واستعملها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي صحيحة، خلافاً لمن قال: إِنَّ «كَافَّةً» لَا تُسْتَحْدَمُ إِلَّا منصوبة على وجه الحال - يعني: أن تكون حالاً - كما قال رضي الله عنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، فالأصل أن تكون منصوبة حال، ويجوز أو في لغة قليلة أن تستعمل مضافة.

قوله: «بالحق والهدى، وبالنور والضياء» هذه الأربع أوصاف وأسماء للقرآن.

أَسْأَلُ اللَّهَ سبحانه أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَتْبَاعِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم.

مباحث النبوة سبق أن ذكرنا لكم أنها لم تُجَمَّعْ في كتاب عام لكل مباحث الأنبياء تعريف النبي والرسول والمعجزات والبراهين وختم النبوة والرد على المخالفين، في كل ما يتعلق بالنبوات، ولا شك أن الحاجة داعية إلى ذلك، فهذه مباحث قد لا توجد في كتاب مجموع؛ لهذا حبذا لو يتوجه إلى هذا البحث بجمع كل مسائل النبوة، بعض طلبه العلم حتى يكون تناوله يسيراً في أيدي إخوانهم من طلبه العلم.



الدرس السادس:

الإيمان بالقرآن الكريم

٣٣- وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ [عَذَابَهُ] بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُضْلِيهِ سَقَرَ ۖ﴾ [المدر: ٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۖ﴾ [المدر: ٢٥] عَلِمْنَا وَأَيَقُنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ (٢٥٢).

(٢٥٢) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءِي:

□ قوله: «وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ...»:

● نقل هذا الكلام عن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥٠٧/١٢) مستشهدًا به، وقال الشارح ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ (ص ١٧٩ الطبعة الرابعة): «وهذا الذي حكاه الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة، وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال...»

ثم ساقها، ومنها:

الثالث: وهو أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو: الأمر والنهي، والخبر والاستخبار، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا، وهذا قول ابن كُلاب ومن وافقه، كالأشعري وغيره. قال:

وسابعا: أن كلامه يتضمن معنى قائمًا بذاته هو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي...

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

وقوله: «كلام الله منه بدا بلا كيفية قولًا» -رد على المعتزلة وغيرهم.

الشرح

= فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه، كما تقدم حكاية قولهم.

وقال الشيخ محمد بن مانع رحمه الله تعالى (ص ٨):

«القرآن العظيم كلام الله لفظه ومعانيه، فلا يقال اللفظ دون المعنى كما هو قول أهل الاعتزال، ولا المعنى دون اللفظ كما هو قول الكلالية الضلال، ومن تابعهم على باطلهم من أهل الكلام الباطل المذموم، فأهل السنة والجماعة يقولون ويعتقدون: أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ألفاظه ومعانيه عين كلام الله، سَمِعَهُ جبريل من الله، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النبي، فهو المكتوب بالمصاحف المحفوظ بالصدور المتلو بالألسنة».

قال الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

| | |
|----------------------------|--------------------------|
| وكذلك القرآن عين كلامه الـ | مسموع منه حقيقة ببيان |
| هو قول رَبِّي كله لا بعضه | لفظاً ومعنى ما هما خلقان |
| تنزيل ربِّ العالمين وحيه | اللفظ والمعنى بلا روغان |

وقال الشارح رَحِمَهُ اللهُ (ص ١٩٤، ١٩٥):

«وكلام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ يرد قول من قال: إنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه، وأن المسموع المنزل المقروء والمكتوب ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عنه. فإن الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ يقول: «كلام الله منه بدا». وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدا وإليه يعود. وإنما قالوا: منه بدا؛ لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خلق الكلام في محل، فبدا الكلام من ذلك المحل، فقال السلف: «منه بدا» أي: هو المتكلم به، فمنه بدا لا من بعض المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ومعنى قولهم: «وإليه يعود»: يُرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف، كما جاء ذلك في عدة آثار.

وقوله: «بلا كيفية» أي: لا تعرف كيفية تكلمه به، «قولاً»: ليس بالمجاز «وأنزله على رسوله وحيًا» أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسمعه الملك جبرائيل من الله، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك، وقرأه على الناس.

قال تعالى: ﴿وَقَرَأْنَاكَ فُتًوَةً لِّقْرَاءَةٍ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكِّثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١٣٦] عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٣٧﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٣٨﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥] وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ:

□ قوله: «وإنَّ القرآنَ كلامُ الله، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رُسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ -تَعَالَى- بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُضْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدرثر: ٢٦]؛ فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدرثر: ٢٥] عَلِمْنَا وَأَيَقْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ»:

● هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس.

وهذا الذي حكاه الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تُغَيَّرْ بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة.

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني، إما من العقل الفعال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.

وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة.

وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عُبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عُبر عنه بالعبرية كان تورا، وهذا قول ابن كُلاب ومن وافقه، كالأشعرى وغيره.

ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، وهذا قول الكرامية وغيرهم.

وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يُحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب «المعتبر»، ويميل إليه الرازي في «المطالب العالية».

وسابعها: أن كلامه يتضمن معنى قائمًا بذاته، هو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي.

وثامنها: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي ومن اتبعه.

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يُسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

وقول الشيخ رحمه الله «وإن القرآن كلام الله»، «إن» بكسر الهمزة عطف على قوله: «إن الله واحد لا شريك له»، ثم قال: «وإن محمدًا عبده المصطفى».

وكسر همزة إن في المواضع الثلاثة؛ لأنها معمول القول؛ أعني قوله في أول كلامه: «نقول في توحيد الله».

وقوله: «كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً»: ردُّ على المعتزلة وغيرهم؛ فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبدُ منه، كما تقدم حكاية قولهم، قالوا: وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقاة الله.

يحرفون الكلم عن مواضعه! وقولهم باطل؛ فإن المضاف إلى الله تعالى معانٍ وأعيان، فإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله، وناقاة الله، بخلاف إضافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه، وحياته، وعلوه، وقهره فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقًا.

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص.

قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا

أَنَّهُ لَا يَكْلَمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ (الأعراف: ١٤٨).

فكان عبَادُ العجل -مع كفرهم- أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم أيضًا.

وقال تعالى عن العجل أيضًا: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]، فَعُلِمَ أن نفي رَجْعِ القول ونفي التكليم -نقص يُستدل به على عدم الوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم، فيقال لهم: إذا قلنا: إنه تعالى يتكلم كما يليق بجلاله انتفت شبهتهم، ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُخْلِمُنَا أَيْدِيَهُمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]، فنحن نؤمن أنها تكلم، ولا نعلم كيف تتكلم.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِمُجُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، وكذلك تسبيح الحصى والطعام، وسلام الحجر، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من الرئة المعتمد على مقاطع الحروف.

والى هذا أشار الشيخ رحمه الله بقوله: «منه بدا بلا كيفية قولاً»؛ أي: ظهر منه ولا يُدرى كيفية تكلمه به.

وأكد هذا المعنى بقوله: «قولاً»، أتى بالمصدر المعروف للحقيقة، كما أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت للحقيقة النافي للمجاز في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟!

ولقد قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء -أحد القراء السبعة-: أريد أن تقرأ: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ»، بنصب اسم «الله»؛ ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال له أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟! فبُهِتَ المعتزلي!

وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم، قال تعالى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بيننا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الرب ﷻ قد

أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله تعالى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، قال: [فينظر إليهم وينظرون إليه] فلا يلتفتون إلى شيء مما هم فيه من النعيم، ما داموا ينظرون إليه، حتى يحتجب عنهم، وتبقى بركته ونوره [عليهم في ديارهم] «(٢٥٣)»، رواه ابن ماجه وغيره.

ففي هذا الحديث: إثبات صفة الكلام، وإثبات الرؤية، وإثبات العلو، وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الرب كله معنى واحداً.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد: أنه لا يكلمهم تكليم تكرم، هو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿اخْسَوْا فِيهَا وَلَا تَكَلِّمُوْنَ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدة أصلاً.

وقال البخاري في «صحيحه»: باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة. وساق فيه عدة أحاديث، فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه تبارك وتعالى، وتكليمه لهم، فإنكار ذلك إنكار لروح الجنة، وأعلى نعيمها وأفضلها، الذي ما طابت لأهلها إلا به. وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم «كل» فيكون مخلوقاً!!

فمن أعجب العجب، وذلك: أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله، فأخرجوها من عموم «كل»، وأدخلوا كلام الله في عمومها، مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمره تكون

(٢٥٣) أخرجه ابن ماجه (١٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠٩/٦)، وضعفه العلامة الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم (٢٣٦٣).

المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ ۚ إِنَّ لَهُ الْخَلْقَ وَالْأَمْرَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففرّق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً للزم أن يكون مخلوقاً بأمر آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطل.

وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته تعالى مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم «كل»، فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره؟ ولو صح ذلك للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يُفرّق حينئذٍ بين نطق وأنطق، وإنما قالت الجلود: ﴿أَنْطَقْنَا اللَّهَ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً أو كفرًا أو هذياناً!! تعالى الله عن ذلك.

وقد طرد ذلك الاتحادية، فقال ابن عربي:

وكلُّ كلام في الوجود كلامُهُ سواءً علينا نشره ونظامُهُ!

ولو صح أن يوصف أحد بصفة قامت بغيره، لصح أن يقال للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير! لأن البصير قد قام وصف العمى بغيره، والأعمى قد قام وصف البصر بغيره! ولصح أن يوصف الله تعالى بالصفات التي خلقها في غيره، من الألوان والروائح والطعوم والطول والقصر ونحو ذلك.

وبمثل ذلك ألزم الإمام عبدالعزيز المكي بشراً المريسي بين يدي المأمون (٢٥٤هـ)، بعد أن تكلم معه ملتزماً أن لا يخرج عن نص التنزيل، وألزمه الحجة.

(٢٥٤هـ) قَالَ الْقَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

عبد العزيز المكي: هو عبد العزيز بن يحيى الكنانى، أحد الفقهاء، من أصحاب الشافعي، قدم بغداد أيام المأمون، وجرى بينه وبين بشر المريسي مناظرة في خلق القرآن بحضرة الخليفة المأمون، وصنف كتاب «الحيدة» أثبت فيه نص مناظرته لبشر، ومات عبد العزيز الكنانى سنة (٢٤٠هـ) رحمه الله. وكتابه «الحيدة» طبع مراراً، آخرها بمطبعة الإمام بمصر، بعناية الابن الفاضل الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن آل الشيخ، في هذا العام (١٣٧٣هـ).

فقال بشر: يا أمير المؤمنين، ليدع مطالبتي بنص التنزيل، وينظرني بغيره، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه، ويُقر بخلق القرآن الساعة وإلا فدمي حلال.

قال عبدالعزيز: تسألني أم أسألك؟ فقال بشر: أسأل أنت! وطمع فيّ، فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن، وهو عندي أنا كلامه في نفسه، أو خلّقه قائماً بذاته ونفسه، أو خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها! وحاد عن الجواب، فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودع بشرًا فقد انقطع، فقال عبدالعزيز: إن قال: خلّق كلامه في نفسه، فهذا محال؛ لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يكون منه شيء مخلوقاً، وإن قال: خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه، وإن قال: خلقه قائماً بنفسه وذاته، فهذا محال، لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يُعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، عُلم أنه صفة لله. هذا مختصر من كلام الإمام عبدالعزيز في «الحيدة».

وعموم «كل» في كل موضع بحسبه، ويُعرف ذلك بالقرائن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَنِّكُهُمْ﴾ [الاحقاف: ٢٥]، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؛ وذلك لأن المراد: تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير، وكذا قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]؛ المراد: من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يُفهم من قرائن الكلام؛ إذ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملوك، غير محتاجة إلى ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة.

والمراد من قوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]؛ أي: كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله تعالى فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى، وصفاته ليست بغيره؛ لأنه سبحانه وتعالى هو

الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يتصور انفصال صفاته عنه، كما تقدم الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه»، بل نفس ما استدلووا به يدل عليهم، فإذا كان قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ مخلوقاً، لا يصلح أن يكون دليلاً.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (الزخرف: ٣)، فما أفسده من استدلال! فإنَّ «جعل» إذا كان بمعنى «خلق» يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ النُّطْمَانَ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام: ١)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٥) وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ (الأنبياء: ٣٠، ٣١).

وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى «خلق»، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ (النحل: ٩١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٤)، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر: ٩١) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ (الإسراء: ٢٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ (الإسراء: ٣٩)، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ﴾ (الزخرف: ١٩)، ونظائره كثيرة، فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (الزخرف: ٣).

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ثَوْدَىٰ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة فسمعه موسى منها، وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا ثَوْدَىٰ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾، والنداء: هو الكلام من بُعد، فسمع موسى ﷺ النداء من حافة الوادي، ثم قال: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ (القصص: ٣٠)؛ أي: أن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما تقول: سمعت كلام زيد من البيت، يكون «من البيت» لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم، ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القصص: ٣٠)،

وهل قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، غيرُ ربِّ العالمين؟ ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله؛ لكان قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] صدقاً؛ إذ كلُّ من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غيرُ الله، وقد فَرَّقُوا بين الكلامين على أصلهم الفاسد: أن ذاك كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون!! فحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالقاً غير الله. وسيأتي الكلام على مسألة أفعال العباد، إن شاء الله تعالى. فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤٠، والتكوير: ١٩]، وهذا يدل على أن الرسول أحدثه، إما جبريل أو محمد ﷺ.

قيل: ذكُرُ الرسول معرّف أنه مبلّغ عن مرسله؛ لأنه لم يقل: إنه قول ملك أو نبي، فعلم أنه بلغه عن مرسله به، لا أنه أنشأه من جهة نفسه.

وأيضاً: فالرسول في إحدى الآيتين: جبريل، وفي الأخرى: محمد، فإضافته إلى كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ؛ إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يُحدثه الآخر. وأيضاً: فقوله: رسول أمين^(٢٥٥)، دليل على أنه لا يزيد في الكلام الذي أرسل بتبليغه ولا ينقص منه، بل هو أمين على ما أرسل به، يبلغه عن مرسله.

وأيضاً: فإن الله قد كَفَّرَ من جعله قول البشر، ومحمد ﷺ بشر، فمن جعله قول محمد؛ بمعنى أنه أنشأه فقد كفر.

ولا فرق بين أن يقول: إنه قول بشر، أو جني، أو ملك، والكلام كلام من قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلّغاً.

(٢٥٥) قَالَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

الآية التي ذكرها الشارح (إنه لقول رسول كريم) - جاءت مرتين: في سورة الحاقة: (٤٠)، وليس فيما بعدها الوصف بلفظ (أمين) والأخرى في سورة التكوير: (١٩)، ثم بعدها: (ذي قوة عند ذي العرش مكين، مطاع ثم أمين) - (٢٠، ٢١). فتعبير الشارح بقوله: وأيضاً فقوله: «رسول أمين» - فيه شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة، وإنما أراد المعنى فقط. ولو قال: «وأيضاً: فوصف الرسول بأنه (أمين)...» كان أدق وأجود.

ومن سمع قائلاً يقول:

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

قال: هذا شعر امرئ القيس، ومن سمعه يقول: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» (٢٥٦) قال: هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢-٥] قال: هذا كلام الله، إن كان عنده خبر ذلك، وإلا قال: لا أدري كلام من هذا، ولو أنكر عليه أحد ذلك لكذبته؛ ولهذا من سمع من غيره نظماً أو نثراً، يقول له: هذا كلام من؟ أهذا كلامك أو كلام غيرك؟

وبالجملة، فأهل السنة كلهم، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف، متفقون على أن كلام الله غير مخلوق.

ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وأن نوع الكلام قديم؟

وقد يطلق بعض المعتزلة على القرآن أنه غير مخلوق، ومرادهم أنه غير مخلوق مفترى مكذوب، بل هو حق وصدق، ولا ريب أن هذا المعنى منتفٍ باتفاق المسلمين.

والنزاع بين أهل القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته؟ وأهل السنة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوباً مفترى مما لا ينزع مسلم في بطلانه.

ولا شك أن مشايخ المعتزلة وغيرهم من أهل البدع - معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع.

ولو تُرك الناس على فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة، لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة من أغاليطه، فَرَّقَ بها بينهم ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اختلفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

والذي يدل عليه كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: أنه - تعالى - لم يزل متكلمًا إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم.

وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ في «الفقه الأكبر»، فإنه قال: والقرآن كلام الله في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق، وما ذكر الله في القرآن حكاية عن موسى ﷺ وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وعن فرعون وإبليس؛ فإن ذلك كله كلام الله إخبار عنهم، كلام الله غير مخلوق، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمع موسى ﷺ كلام الله تعالى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا. انتهى.

فقوله: «ولما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو له من صفاته» يُعلم منه أنه حين جاء كلمه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلًا وأبدًا بقول: يا موسى، كما يُفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ففهم منه الرد على من يقول من أصحابه: إنه معنى واحد قائم بالنفس لا يتصور أن يُسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء، كما قال أبو منصور الماتريدي وغيره.

□ وقوله: «الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ لَمْ يَزَلْ»:

● رد على من يقول: إنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا. وبالجملة: فكل ما تحتج به المعنزة مما يدل على أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته، وأنه يتكلم إذا شاء، وأنه يتكلم شيئًا بعد شيء، فهو حق يجب قبوله، وما يقول به

مَنْ يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وإنه صفة له، والصفة لا تقوم الا بالموصوف، فهو حق يجب قبوله والقول به، فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، والعدول عما يردده الشرع والعقل من قول كل منهما.

فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به!

قلنا: هذا القول مجمل، ومَنْ أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة؟! ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك، ونصوص الأئمة أيضاً، مع صريح العقل.

ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال ونادى وناجى ويقول، لم يفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه: أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله، كما قالت عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك: «ولشائي في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيّ بوحى يُتلى» ^(٢٥٧). ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه لوجب بيانه، إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ولا يُعرف في لغة ولا عقل قائل متكلم لا يقوم به القول والكلام وإنما قام الكلام بغيره، وإن زعموا أنهم فروا من ذلك حذراً من التشبيه، فلا يثبتوا صفةً غيره، فإنهم إذا قالوا: يعلم لا كعلمنا، قلنا: ويتكلم لا كتكلمنا، وكذلك سائر الصفات.

وهل يُعقل قادرٌ لا تقوم به القدرة، أو حي لا تقوم به الحياة؟! وقد قال عليه السلام: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر» ^(٢٥٨)، فهل يقول عاقل: إنه عليه السلام عاذ بمخلوق؟! بل هذا كقوله: «أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك» ^(٢٥٩).

(٢٥٧) أخرجه البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.
 (٢٥٨) أخرجه أحمد (٤١٩/٣)، وأبو يعلى (٦٨٤٤)، وابن أبي شيبة (٢٣٦٠١)، وصححه العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم (٢٩٩٥).
 (٢٥٩) أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

وكقوله: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»^(٢٦١)، وكقوله: «وأعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا»^(٢٦١)، كل هذه من صفات الله تعالى.

وهذه المعاني مبسطة في مواضعها، وإنما أشير إليها هنا إشارة. وكثير من متأخري الحنفية على أنه معنى واحد، والتعدد والتكثّر والتجزؤ والتبعض في الحاصل في الدلالات، لا في المدلول.

وهذه العبارات مخلوقة، وسميت «كلام الله» لدلالاتها عليه وتأديه بها، فإن عُبر بالعربية فهو قرآن، وإن عُبر بالعبرية فهو تورا، فاختلفت العبارات لا الكلام، قالوا: وتسمى هذه العبارات كلام الله مجازاً!

وهذا كلام فاسد، فإن لازمه أن معنى قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّقَّةَ﴾^(الإسراء: ٣٢)، هو معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(البقرة: ٤٣).

ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدين، ومعنى سورة الإخلاص هو معنى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾، وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساد، وعلم أنه مخالف لكلام السلف.

والحق: أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا يتناهى، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفِذَ كَلِمَتِي رَبِّي وَلَوْ جُنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(الكهف: ١٠٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذْتُ كَلِمَتِي اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(لقمان: ٢٧).

(٢٦٠) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٠٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٥٢٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٦١) أَخْرَجَهُ -بَنحوه- أَبُو دَاوُدَ (٥٠٧٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٥٢٩)، وَأَحْمَدُ (٢٥/٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَصَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ» بِرَقْمِ (٦٥٩).

ولو كان ما قي المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، لَمَا حَرُمَ عَلَى الجُنُب والمُحَدَّث مَسُّهُ، ولو كان ما يقرأه القارئ ليس كلام الله لَمَا حَرُمَ عَلَى الجُنُب والمُحَدَّث قراءته.

بل كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف، كما قاله أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفقه الأكبر»، وهو في هذه المواضع كلها حقيقة، وإذا قيل: المكتوب في المصحف كلام الله؛ فُهِمَ منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه خط فلان وكتابه؛ فُهِمَ منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد قد كُتِبَ به؛ فُهِمَ منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: المداد في المصحف؛ كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السموات والأرض، وفيه محمد وعيسى، ونحو ذلك، وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول القائل: فيه كلام الله، ومن لم يتنبه للفروق بين هذه المعاني ضل ولم يهتد للصواب.

وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعل القارئ، والمقروء الذي هو قول الباري، مَنْ لم يهتد له فهو ضال أيضاً، ولو أن إنساناً وجد في ورقة مكتوباً:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

من خط كاتب معروف، لقال: هذا من كلام لبيد حقيقة، وهذا خط فلان حقيقة، وهذا كل شيء حقيقة، وهذا خبر حقيقة، ولا تشبه هذه الحقيقة بالأخرى.

والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يُذَكَّر ويراد به القراءة، قال تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» (٢٦٢)، وتارة يُذَكَّر ويراد به المقروء، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ

(٢٦٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠١٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٤٢)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» بِرَقْمِ (٣٥٨٠)، وَ«الْمَشْكَاةَ» بِرَقْمِ (٢١٩٩).

تُرْحَمُونَ ﴿الأعراف: ٢٠٤﴾ ، وقال ﷺ : «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» (١٦٣) ، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على كل من المعنيين المذكورين ، فالحقائق لها وجود عيني وذهني ولفظي ورسمي ، ولكن الأعيان تُعلم ، ثم تُذكر ، ثم تُكتب ، فكتابتها في المصحف هي المرتبة الرابعة .

وأما الكلام ، فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة ، بل هو الذي يُكتب بلا واسطة ذهن ولا لسان ، والفرق بين كونه في زُبُر الأولين ، وبين كونه في رَق منشور ، أو في كتاب مكنون - واضح ، فقوله عن القرآن : ﴿وَلَوْ أَنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء: ١٩٦) ؛ أي : ذكره ووصفه والإخبار عنه ، كما أن محمداً مكتوب عندهم ؛ إذ القرآن أنزله الله على محمد ، لم يُنزل على غيره أصلاً ؛ ولهذا قال : «في الزبر» ، ولم يقل : في الصحف ، ولا في الرق ؛ لأن «الزبر» جمع زبور ، و«الزبر» هو : الكتابة والجمع ، فقوله : ﴿وَلَوْ أَنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء: ١٩٦) ؛ أي : مزبور الأولين ، ففي نفس اللفظ واشتقاقه ما يبين المعنى المراد ، ويبين كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس ، وهذا مثل قوله : ﴿الَّذِي يَخْدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ﴾ (الأعراف: ١٥٧) ؛ أي : ذكره ، بخلاف قوله : ﴿فِي رَقٍ مَّشْهُورٍ﴾ (الطور: ٣) أو ﴿لَوْجٍ مَّحْفُوظٍ﴾ (البروج: ٢٢) أو ﴿كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ (الواقعة: ٧٨) ؛ لأن العامل في الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة ، مثل الكون والاستقرار والحصول ونحو ذلك ، أو يُقدَّر : مكتوب في كتاب ، أو في رَق .

والكتاب : تارة يُذكر ويراد به محل الكتابة ، وتارة يذكر ويراد به الكلام المكتوب ، ويجب التفريق بين كتابة الكلام في الكتاب ، وكتابة الأعيان الموجودة في الخارج فيه ؛ فإن تلك إنما يُكتب ذكرها ، وكلما تدبر الإنسان هذا المعنى وضح له الفرق .
وحقيقة كلام الله تعالى الخارجية : هي ما يُسمع منه أو من المبلغ عنه ، فإذا سمعه السامع علمه وحفظه ، فكلام الله مسموع له معلوم محفوظ ، فإذا قاله السامع فهو مقروء له متلو ، فإن كتبه فهو مكتوب له مرسوم ، وهو حقيقة في هذه الوجوه كلها لا يصح نفيه .

والمجاز يصح نفيه، فلا يجوز أن يقال: ليس في المصحف كلام الله، ولا: ما قرأ القارئ كلام الله، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وهو لا يسمع كلام الله من الله، وإنما يسمعه من مبلغه عن الله، والآية تدل على فساد قول من قال: إن المسموع عبارة عن كلام الله وليس هو كلام الله، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾، ولم يقل: حتى يسمع ما هو عبارة عن كلام الله، والأصل الحقيقة.

ومن قال: إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله؛ فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة، وكفى بذلك ضلالاً. وكلام الطحاوي رحمه الله يرد قول من قال: إنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه، وأن المسموع المنزل المقروء المكتوب ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عنه، فإن الطحاوي رحمه الله يقول: «كلام الله منه بدا».

وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدا، وإليه يعود، وإنما قالوا: منه بدا؛ لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خلق الكلام في محل، فبدا الكلام من ذلك المحل.

فقال السلف: «منه بدا»؛ أي: هو المتكلم به، فمنه بدا، لا من بعض المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الشع: ١٠٢]، ومعنى قولهم: وإليه يعود: يُرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف، كما جاء ذلك في عدة آثار.

وقوله: «بلا كيفية»؛ أي: لا تُعرف كيفية تكلمه به قولاً ليس بالمجاز، «وأنزله على رسوله وحياً»؛ أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسمعه الملك جبريل من الله، وسمعه الرسول ﷺ من الملك، وقرأ على الناس، قال تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُ فَرَقْنَهُ لِقْرَاءٍ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشع: ١٠٢] على

فَلَيْكَ لَتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٩﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿٢٠﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]، وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

وقد أورد على ذلك أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، وإنزال الحديد، وإنزال ثمانية أزواج من الأنعام.

والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله، قال تعالى: ﴿حَمَّ ﴿١﴾ نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر: ١، ٢]، وقال تعالى: ﴿نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر: ١]، وقال تعالى: ﴿نَزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت: ٢]، وقال تعالى: ﴿نَزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٣﴾﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ ﴿١﴾ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴿٢﴾﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿فَأَتَوْا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١﴾﴾ [الفصل: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴿١﴾﴾ [النحل: ١٠٢]، وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴿١﴾﴾ [الرعد: ١٧]، والسماء: العلو، وقد جاء في مكان آخر: أنه منزل من المُنْزَن، والمُنْزَن: السحاب، وفي مكان آخر: أنه منزل من المعصرات.

وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يشبهه هذا الإنزال بهذا الإنزال، وهذا الإنزال بهذا الإنزال؟! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديده أجود.

والأنعام تُخلق بالتوالد المستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث، ولهذا يقال: أنزل ولم يُنزل، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض.

ومن المعلوم: أن الأنعام تعلق فحولها إنائها عند الوطاء، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى، وتلقي ولدها عند الولادة من علو إلى سفلى، وعلى هذا

فيحتمل قوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦]: وجهين:

أحدهما: أن تكون «من» لبيان الجنس.

الثاني: أن تكون «من» لابتداء الغاية.

وهذان الوجهان يُحتملان في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ

أَزْوَاجًا﴾ [الشورى: ١١].

□ وقوله: «وَصَدَقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا»:

● الإشارة إلى ما ذكره من التكلم به على الوجه المذكور وإنزاله؛ أي: هذا قول

الصحابه والتابعين لهم بإحسان، وهم السلف الصالح، وأن هذا حق وصدق.

وقوله: «وَأَيَقِنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ»، ردُّ على

المعتزلة وغيرهم بهذا القول ظاهر.

وفي قوله: «بِالْحَقِيقَةِ» ردُّ على من قال: إنه معنى واحد قام بذات الله لم يُسمع

منه، وإنما هو الكلام النفساني؛ لأنه لا يقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم

به: إن هذا كلام حقيقة، وإلا لزم أن يكون الأخرس متكلمًا، ولزم أن لا يكون الذي

في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي

كلام الله، كما لو أشار أخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك

الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس، فالمكتوب هو عبارة

ذلك الشخص عن ذلك المعنى.

وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يسميه أحد

«أخرس»، لكن عندهم أن المَلَك فهم منه معنى قائمًا بنفسه، لم يسمع منه حرفًا ولا

صوتًا، بل فهم معنى مجردًا، ثم عبر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي.

وأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ كَالهَوَاءِ الَّذِي هُوَ دُونَ الْمَلَكِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ.

ويقال لمن قال: إنه معنى واحد: هل سمع موسى ﷺ جميع المعنى أو بعضه؟

فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله! فساد هذا ظاهر، وإن قال:

بعضه، فقد قال: يتبعض، وكذلك كل من كَلَّمَهُ اللَّهُ أو أنزل إليه شيئًا من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، ولما قال لهم: ﴿اسْجُدُوا لِلْآدَمِ﴾ (البقرة: ٣٤)، وأسأل ذلك: هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعده.

وللناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان الروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثاني: اسم لللفظ فقط، والمعنى ليس جزءاً مسماه، بل هو مدلول مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم للمعنى فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز؛ لأنه دال عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه.

الرابع: أنه مشترك بين اللفظ والمعنى، وهذا قول بعض المتأخرين من الكَلابية. ولهم قول ثالث، يروى عن أبي الحسن: أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام الآدميين؛ لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه، وهذا مبسوط في موضعه، وأما من قال: إنه معنى واحد، واستدل عليه بقول الأخطل:

إِن الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

فاستدلال فاسد، ولو استدل مستدل بحديث في «الصحاحين» لقالوا: هذا خبر واحد! ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به! فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه موضوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه؟! وقيل: إنما قال:

إِن الْبَيَانَ لَفِي الْفَوَادِ

وهذا أقرب إلى الصحة، وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به؛ فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفس كلمة الله، واتحد

اللاهوت بالناسوت! أي: شيء من الإله بشيء من الناس! أفيستدل بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟! وأيضًا: فمعناه غير صحيح، إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلمًا لقيام الكلام بقلبه وإن لم ينطق به ولم يُسمع منه، والكلام على ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أُشير إليه إشارة.

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هذا القول له شبه قوي بقول النصارى القائلين باللاهوت والناسوت! فإنهم يقولون: كلام الله هو المعنى القائم بذات الله الذي لا يمكن سماعه، وإنما النظم المسموع مخلوق، فإفهام المعنى القديم بالنظم المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته النصارى في عيسى عليه السلام، فانظر إلى هذا الشبه ما أعجبه!

ويرد قول من قال بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس: قوله عليه السلام: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» ^(٢٦٤).

وقال: «إن الله يُحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة» ^(٢٦٥)، واتفق العلماء على أن المصلي إذا تكلم في الصلاة عامدًا لغير مصلحتها بطلت صلاته.

واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمر دنيوية وطلب - لا يُبطل الصلاة، وإنما يُبطلها التكلم بذلك، فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام. وأيضًا: ففي «الصحيحين» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم به أو تعمل به» ^(٢٦٦).

(٢٦٤) أخرجه مُسْلِمٌ (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (١٢١٨)، وغيرهم من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

(٢٦٥) أخرجه أبو داود (٩٢٤)، والنسائي (١٢٢١)، وأحمد (٤٣٥/١)، وغيرهم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (١٨٩٢).

(٢٦٦) أخرجه البخاري (٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرّق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤخذ به حتى يتكلم به، والمراد: حتى ينطق به اللسان، باتفاق العلماء، فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة؛ لأن الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب. وأيضاً: ففي «السنن»: أن معاذاً رضي الله عنه قال: «يا رسول الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم» (٢٦٧)، فبيّن أن الكلام إنما هو باللسان.

فلفظ «القول» و«الكلام» وما تصرف منهما، من فعل ماضٍ ومضارع وأمر واسم فاعل - إنما يعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنى. ولم يكن في مسمى الكلام نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما حصل النزاع بين المتأخرين من علماء أهل البدع، ثم انتشر. ولا ريب أن مسمى الكلام والقول ونحوهما - ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول شاعر؛ فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة، وعرفوا معناه، كما عرفوا مسمى الرأس واليد والرجل ونحو ذلك.

ولا شك أن من قال: إن كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى، وإن المتلو المحفوظ المكتوب المسموع من القارئ حكاية كلام الله وهو مخلوق: فقد قال بخلق القرآن وهو لا يشعر؛ فإن الله يقول: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ (الاسراء: ٨٨).

أفترأه سبحانه وتعالى يشير إلى ما في نفسه أو إلى المتلو المسموع؟! ولا شك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المتلو المسموع؛ إذ ما في ذات الله غير مشار إليه، ولا منزل ولا متلو ولا مسموع.

(٢٦٧) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٢٣١/٥)، وغيرهم من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع»، برقم (٥١٣٦).

وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾: أفتراه سبحانه يقول: لا يأتون بمثل ما في نفسي مما لم يسمعه ولم يعرفوه؟ وما في نفس الباري ﷻ لا حيلة إلى الوصول إليه، ولا إلى الوقوف عليه.

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته فلا.

فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء مثله وشبهه، وهذا تصريح بأن صفات الله تعالى محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟! ويكون التالي -في زعمهم- قد حكى بصوت وحرف ما ليس بصوت وحرف، وليس القرآن إلا سُورًا مُسَوَّرَةً، وآيات مُسَطَّرَةً، في صحف مطهرة، قال تعالى: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ أَمْثَلِهِ مُقْتَرِبِينَ﴾ [هود: ١٣]، ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنَتُ فِي صُورِ الَّذِينَ أُوْتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، ﴿فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ ۝ تَرْفَعُهُمْ مَّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١٣، ١٤]، ويكتب لمن قرأ بكل حرف منه عشر حسنات، قال ﷺ: «أما إني لا أقول: (آلم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» (٢٦٨).

وهو المحفوظ في صدور الحافظين، المسموع من ألسن التاليين.

قال الشيخ حافظ الدين النسفي رَحِمَهُ اللهُ فِي «المنار»: إن القرآن اسم للنظم والمعنى. وكذا قال غيره من أهل الأصول.

وما يُنسب إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ: أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أجزأه -فقد رجع عنه وقال: لا تجوز القراءة مع القدرة بغير العربية، وقالوا: لو قرأ بغير العربية فإما أن يكون مجنوناً فيداوى، أو زنديقاً فيقتل؛ لأن الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

(٢٦٨) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩١٠)، والطَّبْرَانِيُّ (٨٦٤٧)، وعبد الرَّزَّاقِ (٥٩٩٣)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الْعَلَمَةُ الْأَبْنَانِيُّ فِي «صحيح الجامع»، برقم (٦٤٦٩).

وقوله: «ومن سمعه وقال: إنه كلام البشر فقد كفر»: لا شك في تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال: إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، ملكًا كان أو بشرًا.

وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أوّل وحرّف فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] في بعض ما به كفر، وأولئك الذين استزلهم الشيطان، وسيأتي الكلام عليه عند قول الشيخ: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»

إن شاء الله تعالى.

وقوله: «ولا يشبه قول البشر»؛ يعني: أنه أشرف وأفصح وأصدق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] وقال تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال تعالى ﴿قُلْ فَاتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا بِسُوْرَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨].

فلما عجزوا - وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة - عن الإتيان بسورة مثله، تبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله، وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط، هذا مع أنه قرآن عربي غير ذي عِوَج بلسان عربي مبين؛ أي: باللغة العربية. فنفي المشابهة من حيث التكلم، ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف.

وإلى هذا وقعت الإشارة بالحروف المقطعة في أوائل السور؛ أي: أنه في أسلوب كلامهم وبلغتهم التي يتخاطبون بها.

ألا ترى أنه يأتي بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن؟ كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِي﴾
 ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴿البقرة: ١، ٢﴾، ﴿الَّذِي﴾
 عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ ﴿آل عمران: ١-٣﴾ الآية، ﴿الْمَصِّ﴾
 ﴿٢﴾ الْآيَةُ، ﴿الرَّحْمَنُ﴾ الْكِتَابُ الْحَكِيمُ ﴿يونس: ١﴾، وكذلك الباقي، ينبغي أن هذا
 الرسول الكريم لم يأتيكم بما لا تعرفونه، بل خاطبكم بلسانكم.

ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلى نفي تكلم الله به، وسماع جبريل منه، كما يتذرعون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إلى نفي الصفات. وفي الآية ما يرد عليهم قولهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مَثَلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] ما يرد على من ينفي الحرف، فإنه قال: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ﴾، ولم يقل: فأنزلوا بحرف، أو بكلمة، وأقصر سورة في القرآن ثلاث آيات.

ولهذا قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إن أدنى ما يجزئ في الصلاة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة؛ لأنه لا يقع الإعجاز بدون ذلك. والله أعلم.

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ مَانَعٍ:

□ قوله: «وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ...»:

● القرآن العظيم كلام الله لفظه ومعانيه، فلا يقال: القرآن اللفظ دون المعنى كما هو قول «أهل الاعتزال».

ولا المعنى دون اللفظ كما هو قول «الكلابية» الضلال، ومن تابعهم على باطلهم من أهل الكلام الباطل المذموم.

فأهل السنة والجماعة يقولون ويعتقدون أن القرآن كلام الله، مُنَزَّلٌ غير مخلوق، ألفاظه ومعانيه عين كلام الله.

سمعه جبريل من الله، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النبي ﷺ، فهو المكتوب بالمصاحف، المحفوظ بالصدور، المتلو بالألسنة.

قال الحافظ «ابن القيم» رَحِمَهُ اللَّهُ.

| | |
|-------------------------------|------------------------------|
| وكذلك القرآن عين كلامه الـ | مسموع منه حقيقة بيان |
| هو قول رَبِّي كُلُّهُ لا بعضه | لفظاً ومعنى ما هما خَلْقَانِ |
| تنزيلُ رَبِّ العالمين وحيه | اللفظ والمعنى بلا رَوَعَانِ |

قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَرَّاكُ:

□ قوله: «وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَآيَقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِحُ سَقَرَ﴾ [المدر: ٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدر: ٢٥] عَلِمْنَا وَآيَقَنَّا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبَّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ...»

● قوله: «وَإِنَّ»: هذا عطف على ما سبق، مثل ما قلنا في قوله: «وَإِنَّ مُحَمَّدًا»: يعني: ونقول في القرآن معتقدين بتوفيق الله: «وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ»: أي: نُقَرُّ ونعتقد أن الكتاب المنزل على محمد ﷺ، المبدوء بسورة «الفاتحة»، والمختوم بسورة «الناس» هو كلام الله، تكلم به تعالى، وأنزله على رسوله ﷺ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله: ﴿أَفَنظَمُعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، فالقرآن كله «كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف»، ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبَ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، كلام الله تكلم به تعالى بما فيه من أوامر، ونواهٍ، وأخبار.

وقوله: «مِنْهُ بَدَأَ»: أي: ظهر. أو بدأ: ابتداء ظهوره ونزوله من الله، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، «فَمِنْ» في هذه الآيات لا ابتداء الغاية، فنزول القرآن مبتدأ من الله، نزل به الروح الأمين

جبريل عليه السلام.

وقوله: «بَلَا كَيْفِيَّةٍ»: يعني: بلا كيفية معقولة لنا، لا بد من هذا التقييد، فلا نقول: إن الله تكلم على هيئة كذا وكذا، أو بصفة كذا وكذا.

وقوله: «قَوْلًا»: مصدر مؤكد لقوله: «مِنْهُ بَدَأَ بَلَا كَيْفِيَّةٍ»: أي: بدأ من الله كلامًا مسموعًا، سمعه جبريل، وبلغه محمدًا ﷺ، وأهل السنة يقولون: «إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود»، ومعنى: «إليه يعود»: ما ورد في الآثار: أن القرآن يُسرَى عليه في آخر الزمان، ويرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى له وجود في الأرض. وهذا عندما يُعطل، وينتهي الأجل المحدود والمحدود بتكليف العباد، وأمرهم ونهيهم بهذا القرآن.

وقوله: «وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا»: بدأ من الله قولًا، وأنزله وَحْيًا على رسوله محمد ﷺ بواسطة الرسول جبريل ﷺ، قال تعالى: ﴿نَزَلَتْ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لَتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ (الشعراء: ١٩٣-١٩٥)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا ﴿١٧٧﴾﴾ (إبراهيم: ١٧٧).

وقوله: «وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا»: صدق المؤمنون الرسول ﷺ فيما جاء به تصديقًا، والنبي ﷺ لما أرسله الله ودعا الناس؛ رموه وسفَّهُوه، ووصفوه بالشعر، والكهانة، والعجون، والسحر، وصدَّقه من صدقه، وأول من صدقه خديجة بنت خويلد ؓ أم المؤمنين السيدة العظيمة، وفازت بهذا الفضل العظيم، ثم آمن به بعض الناس على قلة من الأحرار والعبيد: واحد، واثنين، وثلاثة، حتى تتابع الناس على الإيمان، حتى دخلوا في دين الله أفواجًا، وهؤلاء المؤمنون صدَّقوا بأن القرآن كلام الله، وأن محمدًا ﷺ رسول الله، وأن ما جاء به من عند الله.

وقوله: «حَقًّا»: مصدر مؤكِّد لقوله: «صَدَّقَهُ»، كأنه قال: صدَّقوه تصديقًا، والمصدر المؤكِّد يشترط أن يكون من لفظ الفعل، كما إذا قلت: قمت قيامًا، أو من معناه كما إذا قلت: قمت وقوفًا.

وقوله: «وَأَيُّقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ»: أي: وأيقن المؤمنون الذين صدَّقوا: أن القرآن كلام الله على الحقيقة لا المجاز، والمعتلة من الجهمية والمعتزلة يقولون: إنه كلام الله لكنه مخلوق، فإضافته إلى الله إضافة مخلوق إلى خالقه، فليس هو كلام الله على الحقيقة؛ لأنهم يعتقدون أن الله لا يتكلم! إذاً؛ فالقرآن عندهم ليس كلاماً تكلم الله به، ولا يخصون القرآن بهذا؛ فكل كلام الله عندهم مخلوق حتى الخطاب الذي نودي به موسى ﷺ في الوادي المقدس زعموا أن الله خلق كلاماً في الشجرة سمعه موسى!

وردَّ عليهم أهل السنة بأن هذا يقتضي أن الشجرة هي التي قالت: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]؛ لأن الله إذا خلق كلاماً في بعض مخلوقاته؛ فالكلام لا يوصف به إلا من قام به الكلام.

وهذه المسألة هي التي نشأت عنها فتنة القول بخلق القرآن، حتى حُمل الناس على هذه البدعة بالقوة، وامتحن العلماء، وعلى رأسهم إمام أهل السنة الإمام أحمد رحمه الله. والقول بخلق القرآن قول مبتدع باطل مبني على باطل، فهو مبني على أن الله لا يقوم به كلام، وهذا قول الجهمية والمعتزلة.

وأما الأشاعرة فمذهبهم في القرآن ملفَّق، فيثبتون الكلام لله، ويقولون: إنه تعالى متكلم، والكلام يقوم به.

لكن ما هو الكلام الذي يثبتونه؟ يقولون: إن كلام الله معنى نفسي قديم واحد. هذا ضابط كلام الله عندهم، فهو عندهم: معنى واحد قديم قائم به سبحانه لازم لذاته لا تتعلق به المشيئة، ليس بحروف وأصوات، ولا يُسمع من الله، هذا تحرير مذهبهم.

وعلى هذا؛ فالقرآن المسموع، المتلو، المحفوظ، المكتوب؛ عبارة عن ذلك المعنى النفسي!

إذاً؛ فحقيقة قولهم: إن هذا القرآن مخلوقٌ للدلالة على ذلك المعنى النفسي.

فالجهمية والمعتزلة والأشاعرة كلهم يقولون: القرآن كلام الله، لكن كل على أصله:

فالجهمية والمعتزلة: يريدون أنه مخلوق لله، وإضافته إلى الله من إضافة المخلوق إلى الخالق. والأشاعرة يقولون: إنه كلام الله، فهذا الكلام المكتوب في المصاحف دليل على المعنى النفسي، وفي هذه يقتربون جداً من الجهمية والمعتزلة، فليس بينهم كبير فرق؛ لأن النزاع في هذا القرآن الذي يحفظه المسلمون، ويسمعونه، ويتلونه، ويكتبونه.

وأهل السنة والجماعة عندهم: أن القرآن كلام الله على الحقيقة كيف ما تصرف: مكتوباً، ومحفوظاً، ومسموعاً، ومتلوّاً.

فالكلام المكتوب في المصاحف هو كلام الله، وما في صدور حَفَظَةِ القرآن هو كلام الله، وما يتلوه التالون هو كلام الله، لكن الصوت صوت القارئ، والكلام المتلو كلام البارئ، وكل عاقل يفرق بين الكلام الذي يبتدئه المتحدث، وبين كلام غيره حين يقرؤه، فالكلام إنما يضاف حقيقةً إلى من قاله مبتدئاً لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً.

فإذا سمعت إنساناً يقرأ حديث «إنما الأعمال بالنيات» تقول: هذا قول الرسول ﷺ، ولا تقول: هذا كلام الذي قرأ الحديث؛ لأن القارئ يقرأ كلام النبي ﷺ.

وإذا سمعته ينشد قصيدة، للشاعر امرئ القيس؛ فإنك لا تقول: هذا كلام فلان الذي ينشد القصيدة؛ بل تقول: هذا كلام امرئ القيس.

فالقرآن هو «كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق»، كما تقول الجهمية والمعتزلة والأشاعرة «ككلام البرية» فالبشر وكلامهم، وأفعالهم، وصفاتهم مخلوقة.

وقوله: «فَمَنْ سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]»:

فمن سمع القرآن فزعم أنه كلام البشر، أنشأه محمد فهو كافر، مكذب للرسول ﷺ، مفترٍ على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ.

ويشير المؤلف إلى الآيات من سورة «المدثر» النازلة في الوليد بن المغيرة، فإنه جاء إلى النبي ﷺ فسمع القرآن فرقاً له، فجاء إلى قريش فأتى على القرآن، فعاوبوه، فلما عيروه بذلك أراد أن يحتفظ بمكانته -نسأل الله العافية- فقال ما أخبر الله به عنه: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۖ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا ۖ وَبَيْنَ شُهُودًا ۖ وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا ۖ ثُمَّ يَطْعَمُ أَنْ أَزِيدَ ۖ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عِينِدًا ۖ سَاءَ هُفُهُ ۖ صَعُودًا ۖ إِنَّهُ فَكَرَ وَقَدَّرَ ۖ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۖ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۖ ثُمَّ نَظَرَ ۖ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۖ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ۖ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ۖ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۖ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۖ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ ۖ لَا بُغْيَ وَلَا نَذْرُ ۖ لَوَاحَةٌ لِلْبَشَرِ ۖ عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرَ ۖ﴾ [المدثر: ١١-٣٠].

وقوله: «فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۖ﴾» [المدثر: ٢٥] عَلِمْنَا وَأَيُّنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ:

لما علمنا أن الله ذم وتوعد من قال: إنه قول البشر؛ علمنا أنه قول رب العالمين، لا قول البشر، ولا يشبه قول البشر؛ ولهذا كان القرآن معجزاً تحدى الله الثقيلين أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور، أو بسورة من مثله، قال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝﴾ [هود: ١٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝﴾ [يونس: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۖ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقوله: «وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ»: لا في بيانه وفصاحته، ولا في معناه؛ لاشتماله على المعاني العظيمة، فقد بلغ الغاية في الصدق في أخباره، والعدل في أحكامه ﴿نَزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿نَزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝﴾ [فصلت: ٢]، ﴿نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ۝﴾ [الزمر: ١]، لا يشبه قول البشر، مع أنه كلام،

وقول البشر كلام؛ ولذا قال بعض أهل العلم: إن افتتاح السور بالحروف المقطعة فيه تنبيه على الإعجاز، وأن القرآن كلام مؤلف من هذه الحروف التي يتألف منها سائر الكلام: «المرصطهكعق» فهو حروف وكلمات، وسور وآيات.
قَالَ الْعَلَمَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ»:

● بعد أن تؤمن بالله ﷻ، وتؤمن برسوله ﷺ، تؤمن أن القرآن كلام الله؛ لأن هذا هو الذي جاء به الرسول ﷺ، وأنزل الله عليه القرآن، وهذا القرآن ليس من كلام محمد ﷺ ولا من كلام جبريل، إنما هو كلام الله ﷻ، تكلم الله به، وتلقاه جبريل من الله، وتلقاه النبي عليه الصلاة والسلام من جبريل ﷺ، وتلقته الأمة من النبي ﷺ. فهو كلام الله، منه بدا سبحانه، لم يأخذه جبريل من اللوح المحفوظ كما يقوله أهل الضلال، ولم يكن من كلام جبريل ولا محمد، إنما هو من كلام رب العالمين، وأما جبريل ومحمد عليهما الصلاة والسلام فهما مبلغان عن الله ﷻ، فالكلام إنما يقال ويضاف لمن قاله مبتدأ، لا من قاله مبلغًا ومؤديًا.

فمن قال: إن جبريل أخذه من اللوح المحفوظ، أو: إن الله خلقه في شيء وأخذه جبريل من ذلك الشيء، فهو كافر بالله ﷻ كفرًا مُخرجًا من الملة، كما تقول الجهمية والمعتزلة ومن نحنا نحوهم، فهو كلام الله، حروفه ومعانيه، تكلم الله به كيف شاء، فنحن نصف الله بأنه يتكلم، والكلام من صفاته الفعلية، والكيفية التي تكلم بها نقول: الله أعلم بها، هذه كسائر صفاته، نؤمن بها ولا نعلم كيفيتها، فالمعنى معروف، وأما الكيفية فهي مجهولة لنا.

□ قوله: «مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا»:

● أي: أن القرآن نزل من الله، تكلم الله به وأنزله، لم ينزل من غيره ولم يبدأ من غيره، ليس كما يقولون: إنه بدأ من جبريل، أو من اللوح، أو من الهواء، إنما بدايته من الله، وسمعه جبريل وبلغه إلى النبي ﷺ وحيا، والنبي عليه الصلاة والسلام بلغه للناس، ولو كان هذا

القرآن من كلام البشر لاستطاع أحد من الناس أن يأتي بسورة من مثله، فلما عجزوا عن ذلك دل على أنه من كلام الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ١٣] فعجزهم الله بذلك، مع أنهم عرب فصحاء، والقرآن بلغة العرب، وبالحروف التي يتكلمون بها، وهم يحرصون على معاندة الرسول ﷺ ولو كان باستطاعتهم أن يعارضوا هذا القرآن، لَمَا ادخروا وسعاً في ذلك، فلما عجزوا عن ذلك دل على أنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

□ قوله: «وَصَدَقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ حَقًّا»:

● فالمؤمنون بالله ورسوله يصدقون بأن القرآن كلام الله ﷻ، وأن محمداً ﷺ إنما هو مبلغ عن الله.

وأما قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩]، فالمراد بإسناده إلى جبريل هو من باب التبليغ؛ لأنه لا يمكن أن يكون القرآن من كلام الله ومن كلام جبريل، الكلام لا يكون إلا من واحد، فلا يمكن وصفه بأنه كلام أكثر من واحد، ونسبته إلى الله حقيقة، وأما نسبته لجبريل فمن باب التبليغ. وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٢٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تَأْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١] يعني: محمداً ﷺ، بالإضافة إليه إضافة تبليغ، وقد أضافه سبحانه تارة إلى نفسه وتارة إلى جبريل وتارة إلى محمد، والكلام الواحد لا يمكن أن يتكلم به أكثر من واحد. فتكون إضافته إلى الله إضافة ابتداء وهو كلامه وإضافته إلى جبريل ومحمد إضافة تبليغ.

□ قوله: «وَأَيُّقِنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ بِالْحَقِيقَةِ»:

● ليس بالمجاز كما يقوله الجهمية والمعتزلة، هم يقولون: كلام الله، ولكن نسبته إلى الله مجاز؛ لأن الله خالقه، وإضافته إلى الله إضافة مخلوق إلى خالقه.

فنقول: كذبتهم؛ لأن الإضافة إلى الله على نوعين: إضافة معاني، وإضافة أعيان: النوع الأول: إضافة المعاني إلى الله، مثل الكلام، فإضافة المعاني إلى الله إضافة صفة إلى موصوف، فالكلام والسمع والبصر والقدرة والإرادة إضافة صفة إلى موصوف؛ لأن هذه معاني لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بالموصوف بها. النوع الثاني: إضافة أعيان، مثل: بيت الله، ناقة الله، عبدالله، هذه إضافة مخلوق إلى خالقه، وفائدة الإضافة هنا التشريف والتكريم.

□ قوله: «لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ»:

● أي: كلام الله ليس بمخلوق؛ ردًا على الجهمية والمعتزلة الذين يقولون: إن القرآن مخلوق؛ لأن الله عندهم لا يتكلم، على منتهجهم في نفي الصفات كلها، فإدّعاءهم من التشبيه؛ لأنهم لم يفرقوا بين صفات الخالق وصفات المخلوق ففروا من التشبيه الموهوم ووقعوا في التعطيل المذموم وهو شر منه، كالمستجير من الرمضاء بالنار. ولو أنهم أثبتوا ما أثبتته الله لنفسه، وعرفوا أن هناك فرقًا بين صفات الخالق وصفات المخلوق، لأصابوا عين الحق واستراحوا وأراحوا الناس، ولكنهم في ضلال.

□ قوله: «فَمَنْ سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ»:

● فمن سمع كلام الله وزعم أنه كلام البشر فقد كفر؛ لأنه جحد كلام الله ﷻ، فإذا لم يكن كلام ينزل على عباده فيم تقوم الحجة عليهم؟ فقصدتهم بقولهم هذا هدم الشرائع، فإذا كان ليس في الكون كلام لله لا في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن، فمعنى ذلك أنه ما قامت على الناس الحجة من الله، وهذا من أعظم الكفر وأعظم الضلال.

□ قوله: «وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَاطِئِلِهِمْ سَقَرٌ﴾»

[المدثر: ٢٦]»:

● وقد ذم الله ﷻ من قال هذه المقالة، فجعل القرآن كلام البشر، كما قال الوليد بن المغيرة المخزومي، وهو من أكابر كفار مكة ومن عظمائهم وكانوا يسمونه: زهرة مكة؛ لشرفه فيهم، فلما سمع القرآن من الرسول ﷺ أعجبه وعلم أنه ليس من كلام البشر،

ومدح القرآن فقال: ليس بالشعر وليس بالسحر، أنا أعرف ضروب الشعر، وأعرف أنواع السحر، وأعرف الكهانة، وأعرف وأعرف... فليس القرآن من هذه الأمور. فعند ذلك توجه إليه قومه الكفار بالتوبيخ والتعنيف، لأن معنى هذا أنه اعترف للرسول عليه الصلاة والسلام بالرسالة، فلما رأى ذلك انحرف -والعياذ بالله- بالكلام فقال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدر: ٢٥] فأنزل الله ﷻ: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدر: ١٨-٢٥] قال ﷻ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدر: ٢٦]، وهي النار.

□ قوله: «فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ عَلِمْنَا وَأَيَقْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ»:

● فمن قال: إن القرآن ليس كلام الله وإنه كلام البشر، أو الملك، فهو مثل الوليد بن المغيرة، فما الفرق بين هذا وهذا إلا أنه ادعى الإسلام والوليد لم يدع الإسلام، فدعوى الإسلام لا تكفي، فإنه إن كفر بالقرآن لم ينفعه ادعاء الإسلام؛ لأن هذا ردة والعياذ بالله.

فتبين بهذا أنه لا بد من الاعتراف بأن القرآن كلام الله حقيقة.

□ قوله: «وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ»:

● لو كان الكلام من كلام الرسول ﷺ فلا لوم على الوليد بن المغيرة إن قال: إن القرآن من كلام محمد ﷺ، فكيف يتوعدده الله بهذا الوعيد الشديد؟ فدل على أنه قال مقالة عظيمة وفظيعة حيث نسب القرآن لغير الله، وكل من سار على هذا المذهب وهذا المنهج فإنه مثل الوليد بن المغيرة، يكون في النار خالداً فيها.

قَالَ الْعَلَمَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

□ قوله: «وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بَلَاءَ كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحِيًّا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَقْنَا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ.»:

● هذه العجمل من كلام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ اشتملت على:

- تقرير قول السلف وأئمة الحديث والسنة وأهل السنة والجماعة والأثر في مسألة القرآن وكلام الله ﷻ.
- وأن القرآن كلام الله منه بدا وإليه يعود.
- وأن القرآن ليس بمخلوق.
- وأن من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر.
- وأن من زعم أن القرآن كلام البشر فهو كافر لتواتر كلام الله ﷻ على ذلك بقوله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] .

وهذه المسألة وهي مسألة القرآن وكون القرآن كلام الله ﷻ منزل غير مخلوق - هذه أكبر المسائل التي اختلف فيها المنتسبون إلى القبلة؛ ولأجلها وكثرة الكلام فيها سُمي أهل الكلام بأهل الكلام؛ فهي مسألة شرقت وغربت في القرن الثاني الهجري، وكثر الكلام فيها وإثبات ذلك ونفيه؛ يعني: إثبات أن القرآن كلام الله، وأن الله يتكلم حقيقة وما أشبه ذلك، والكلام في نفي ذلك، حتى صارت عنواناً على الانحراف في التوحيد بما سمي بعلم الكلام.

ومذهب أهل السنة والجماعة الذي دلت عليه النصوص من القرآن والسنة ودل عليه إجماع سلف هذه الأمة هو ما ذكره الطحاوي، وهو قوله: «وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزلَه على رُسُولِهِ وَحِيًّا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا». وهذه الجمل إلى آخرها اشتملت على مسائل؛ يعني: اشتملت على موضوعات:

الموضوع الأول: أن القرآن كلام الله.

الموضوع الثاني: أنه ليس بمخلوق.

الموضوع الثالث: أن من زعم أن القرآن كلام البشر فهو كافر.

الموضوع الأول قوله: «وإن القرآن كلام الله...» إلى آخره، هذه نذكر فيها بعض

التعريفات المهمة لتصورها ولتصور مذهب أهل السنة والجماعة فيها:

أولاً: قوله: «القرآن» بل قبل ذلك نقول: قوله: «وإنَّ القرآن» الكلام في كسر همزة «إنَّ» كالقلام في كسر الهمزة قبلها في قوله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى»؛ يعني: نُقُولُ في تَوْحِيدِ الله: إِنَّ القرآنَ كَلَامُ الله؛ لأنَّ توحيد الله هو الإيمان، والقلام في القرآن كلام في ركن من أركان الإيمان؛ وذلك أنَّ الإيمان هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه.

فالقلام في القرآن وأنه كلام الله - كلامٌ في التوحيد؛ في توحيد الله تعالى.

التعريفات:

قال: «وإنَّ القرآنَ كَلَامُ الله»؛ القرآن في اللغة: مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا؛ فالقرآن مصدر قرأ، كما قال الشاعر في وصف عثمان رضي الله عنه:

ضَحَّوْا بِأَشْمَطِ عُتُوَانِ السُّجُودِ بِهِ يَقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقرآنًا
يعني: قراءة عثمان رضي الله عنه.

وأما في الاصطلاح: فالقرآن اسم لكل كتاب يُتلى أنزله الله تعالى على نبي من أنبيائه، وذلك يدل على أنَّ تخصيص القرآن بالاسم بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم هو كتخصيص الدين الذي أنزل عليه بالإسلام؛ فالقرآن هو الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، كما أنَّ الإسلام هو الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وإن اشترَكَ في الإسلام دعوة جميع الأنبياء والمرسلين، وكذلك القرآن.

دلَّ على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه وصح: «ما أذن الله لشيءٍ إذنه لنبي يقرأ القرآن يجهر به يتغنَّى به» (٢٦٩)، فدلَّ هذا على أنَّ قراءة النبي لما أنزل عليه والتغني بذلك على أن هذه القراءة للقرآن كما نصَّ عليه الحديث، وهذا موافق لقولهم؛ لأنَّ أصل كلمة قرآن مصدر لـ «قَرَأَ يَقْرَأُ قراءة وقرآنًا»، لكن هي لما فيه شرف ومنزلة.

«كَلَامُ اللَّهِ» هذا اللفظ الثاني -كلام الله- هو صفة من صفاته؛ والكلام أصله في اللغة: ما سُمِعَ من الأقوال وتَعَدَّى قائله، وهذا مأخوذ من اشتقاق المادة أصلاً، مادة «الكاف واللام والميم»؛ فَإِنَّ «كَلَمَ» هذه تدل على قوة وشدة في تصرفاتها وتفرعاتها في لغة العرب كما حرَّرَ ذلك العلامة ابن جني في كتابه «خصائص اللغة».

وهذا يدل على أَنَّ حديث النفس لا يسمى في اللغة كلاماً، وعلى أَنَّ القول الذي يسمعه صاحبه دون غيره -يعني: ما يجريه على نفسه- لا يسمى كلاماً؛ يعني: في اللغة، أو يحرك به لسانه لا يسمى كلاماً حتى يُسَمَّعَ غيره.

وهذا يدل عليه من حيث الاشتقاق الأكبر والأوسط أَنَّ هذه الأحرف الثلاثة هذه «كَلَمَ» حيثما فَرَّقَتْهَا لا تدل على خفاء، ولا تدل على لين، ولا تدل على رخاوة؛ بل هي تدل على قوة وصلابة وشدة؛ فخذ مثلاً «كَلَمَ»؛ بمعنى: جَرَحَ، و«كَلَمَ»؛ بمعنى: تحدَّث. وقلب هذه الكلمة «مَلَكَ» فيه قوة، و«لَكَمَ» فيه قوة، و«كُمَلَّ» فيها قوة؛ فحيث تَصَرَّفَتْ هذه المادة وَقَلْبَتْهَا مُسْتَحْدِمًا الاشتقاق الأكبر أو الاشتقاق الأوسط فَإِنَّ هذا يدل على قوة وشدة، ولا يدل على خفاء ورخاوة ولين، وهذا أصل مهم في هذا الباب في فهم معنى الكلام لغة.

وسياتي مزيد تفصيل عند الرد على قول الجهمية والمعتزلة في هذه المسألة.

قوله: «كَلَامُ اللَّهِ» الكلام صفة من صفات الله وإضافته إلى الله ﷻ هنا إضافة صفة إلى متصف بها، والذي جاء في القرآن والسنة أَنَّ ما يضاف إلى الله ﷻ نوعان:

١- النوع الأول: إضافة مخلوقات إلى الله سبحانه، أعيان قائمة بنفسها، وهذا

كإضافة البيت «بيت الله»، وإضافة الناقة ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]،

وإضافة العبد ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [البجن: ١٩]، وكل هذه إضافة مخلوق إلى خالقه،

ولكن هذه الإضافة لتخصيصها بالله ﷻ تدل على شرف المضاف إلى الله ﷻ؛ يعني:

على شرف البيت، شرف الناقة، شرف محمد ﷺ.

٢ - النوع الثاني: معانٍ وليست بأعيان، معانٍ لا تقوم بنفسها، مثل الرحمة، لا يوجد أماننا شيء يسمى رحمة مستقل عمّن يقوم به، لا يوجد عندنا شيء يسمى كلام مستقل عن متكلم أو سامع، هذه المعاني والصفات إذا أُضيفت إلى الله ﷻ فإنها إضافة صفة إلى متصف بها، وهذا أخذ بقواعد اللغة العربية.

□ قوله: «منه بدأ بلا كيفية قولاً»:

● هذه الكلمة «منه بدأ بلا كيفية قولاً» أوردتها لاستعمال طائفة من أئمة أهل السنة والحديث والأثر لهذه الكلمة، وهو أنهم قالوا: القرآن كلام الله مُنزَّلٌ غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، فاستعملها كما استعملها الأئمة من قبله.

قوله: «منه بدأ» بدأ منه، «من» هنا ابتدائية؛ و«من» لها استعمالات كثيرة في اللغة، ومنها أن تكون للابتداء، وقد جمع الناظم في حروف المعاني، جَمَعَ معاني «من» في اللغة العربية، جمعها في اثني عشر معنى، وهي تزيد عن ذلك فقال:

أَتَتْنَا مِنْ لَتَبِيْنٍ وَبَعْضٍ وَتَعْلِيلٍ وَبَدَءٍ وَانْتِهَاءٍ
وَزَائِدَةٍ وَإِبْدَالٍ وَفَصْلٍ وَمَعْنَى عَنْ وَعَلَى وَفِي وَبَاءٍ

فأول معاني «من» التبيين ثم التبعض والتعليل والبداء، هذه رتبها، ومعنى «من» الابتدائية أن يكون الفعل بدأ من المُسْنَدِ إليه، وقوله هنا: «منه بدأ»؛ يعني: أنه ابتداء من الله ﷻ؛ يعني: من الله ابتداءً، فيعني بـ«من» أن ابتداءه كان من الله ﷻ.

وهذا دلت عليه آيات كثيرة كقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ (النحل: ١٠٢)، وكقوله: ﴿نَزَّلَ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (٢٢) [فصلت: ٤٢]، وغير ذلك كما سيأتي بيانه.

قوله: «بدأ» هكذا بلا همز «منه بدأ» تفسيرها؛ يعني: ظهر، «منه بدأ»؛ يعني: كان ابتداء ظهوره وخروجه من الله ﷻ.

ويقال فيها أيضاً: «منه بدأ»، بدأ بالهمز؛ يعني: به الابتداء، منه ابتداءً، وأن الله سبحانه هو الذي بدأه، لم يُبتدأ تنزيله من غير الله ﷻ؛ بل نَزَلَ من الله ابتداءً.

قال: «بَلَا كَيْفِيَّةٌ قَوْلًا» تقدير الكلام أو سياق سبر الكلام: منه بدا قولًا بلا كيفية؛ يعني: منه بدا، لم يبتدئ منه معنى ولكن بدأ منه قولًا، ظَهَرَ وَخَرَجَ القرآن منه قولًا؛ فهو كلامه وقد ظهر وخرج أو ابتدأ منه قولًا. ففي قوله: «قَوْلًا» إخراج لمن ادعى أنه معنى من المعاني جُعِلَ في نفس جبريل.

قوله: «بَلَا كَيْفِيَّةٌ»؛ يعني: بلا كيفية معقولة، وإلا فَإِنَّ كلام الله ﷻ لا شك أَنَّ له كيفًا ولكن كيف غير معقول. فيصدق على هذا قول الإمام مالك في الاستواء: إِنَّ الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول.

□ قوله: «وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَاتَّقِنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ...»
● «أَنْزَلَهُ»؛ يعني: الإنزال من الله ﷻ؛ والإنزال في القرآن والسنة جاء على نوعين:

١- النوع الأول: إنزال مطلق، وهذا يكون من الله ﷻ، وقد يُذكر من الله وقد لا يُذكر فيكون الإنزال المطلق من الله ﷻ.

٢- النوع الثاني: أن يكون إنزالًا مقيدًا؛ يعني: أنه يُقَيَّدُ ابتداء الإنزال من شيء مخلوق ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [ق:٩]، فصار هنا ابتداء الإنزال أو التنزيل من السماء، ونحو ذلك من الآيات التي فيها التنزيل المقيد.

إذاً قوله: «وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ» هذا لأجل أَنَّ الآيات فيها ذكر التنزيل، والتنزيل مطلق منه ﷻ، كقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل:١٠٢]، وكقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُ لَنَزَّلَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء:١٩٥-١٩٢].

وفي آية «الشعراء» هذه قوله: ﴿عَلَى قَلْبِكَ﴾؛ لأنَّ القلب به تتميز المُدْرَكَات المسموعة أو المُدْرَكَات المرئية أو المُدْرَكَات المعقولة، فذكر القلب في آية «الشعراء» لأجل تمييز المُدْرَكَات بأنواعها: تمييز المسموعة عن المسموع، وتمييز المرئي عن المرئي، وتمييز المعقول عن المعقول... وهكذا.

وكذلك قوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (٤٢) [افصلت: ٤٢]، وكذلك قوله: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ (٥٨) [يس: ٥٨]، والآيات في هذا الباب كثيرة متنوعة.

قال: «وأُنزِلَ على رَسُولِهِ وَحِيًّا» والوحي هنا المقصود به أنَّ الإنزال كان وحيًّا. «أُنزِلَ على رَسُولِهِ وَحِيًّا» أُوحِيَ إلى محمد ﷺ؛ والوحي في اللغة - يعني: تعريف الوحي في اللغة - : إلقاء الخبر أو العلم في خفاء وسرعة؛ ولهذا سُمِّيَت الكتابة وحيًّا و سُمِّيَت الإشارة وحيًّا، وهكذا، وهذا بحث معروف في اللغة واضح.

والوحي من جهة الاصطلاح: اختلفت التعاريف فيه بحسب اصطلاح مذهب القائل؛ ولهذا تجد في كثير من كتب التفسير تعريفًا للوحي لا ينطبق على مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الكلام، وربما نقله من لا يحسن.

فإذا لا بد من معرفة تعريف الوحي في الاصطلاح؛ يعني: عند أهل السنة والجماعة.

فعرّف الوحي اصطلاحًا عند أهل السنة والجماعة: هو إعلامُ النبي بشيء إما بكتاب أو برسول أو بمنام أو بإلهام. وفي كلٍّ من هَذِهِ خلاف لبعض المخالفين.

قال: «وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا»؛ يعني: آمن به المؤمنون.

قال: «وَأَيَقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ»

قوله هنا: «وَأَيَقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ» استعمل لفظ «بالحقيقة» ردًّا على قول من قال: إنه كلام الله - تعالى - مجازًا كما هو قول المعتزلة وغيرهم.

هذا من جهة استعمال لفظ الحقيقة بما استعملت فيه عند أهل هذه البحوث.

قال: «ليس بمخلوقٍ ككلام البرية»؛ يعني: أنَّ الله - سبحانه - تكلم بهذا الكلام وهو صفته ليس بمخلوق؛ بل هو وحي منزل، كلام الله ﷻ صفته، وأمّا المخلوق فهو كلام البرية.

إذا تبين لك هذه التعاريف فسقف عند هذا، ونرجع إلى تقرير ما اشتكت عليه.

هذه الجمل فيها تقرير:

- أن القرآن كلام الله ﷻ.

- وأنه منه بدأ.

- وأنه وحي.

- وأنه كلامه حقيقة.

- وأنه ليس بمخلوق.

وهذه المسائل التي ذُكرت هي التي قررتها الأدلة في الكتاب والسنة بحيث إنه من نظرَ فيها أيقن أن كل قول خلاف هذا القول فهو باطل.

ولبيان ذلك سنقول: الكلام على ما اشتمل عليه كلامه السابق ينتظم في مسائل:
المسألة الأولى:

نشأة القول بخلق القرآن أو أن كلام الله مجاز وأشباه ذلك؛ ما منشأ القول بهذه
المسألة؟ ولم خالف المخالفون في ذلك؟

من المعلوم أن أول من تكلم في هذه المسألة هو الجعد بن درهم وضحى به؛
ضحى به خالد القسري، وكان يقول: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى
تكليماً، كما رواه البخاري في خلق أفعال العباد.

هذه المسألة تطورت عند الجهمية وعند جهم بخصوصه فأصل لها أصلاً، وهو
أنه نظر في أصل الدين فوجد أنه مبني على إثبات وجود الله ﷻ، وانتبه معي في سياق
ما أذكر باختصار! نظر أن أصل الدين مبني على إثبات وجود الله ﷻ.

وقد ابتلي هو بطائفة من منكري وجود الإله، وحيروه فيما أوردوا عليه من الأسئلة.
فقالوا له: أقم لنا برهاناً عقلياً على أن الله، أو على أن هذا الخلق له رب وله خالق
وأنه موجود!! فتحير ونظر في هذه المسألة، ثم قال لهم: وجدتها.

فأقام البرهان بما يسمى عند أهله بحلول الأعراض في الأجسام، وهو أصل الانحراف
في مذهب الجهمية، ثم المعتزلة، ثم الأشاعرة والماتريدية؛ ولهذا فالسلف ينسبون كل

من انحرف في الصفات إلى جهم، فيقولون: هو جهمي؛ لأنه ما انحرف إلا بموافقة
لجهم في هذا الأصل الذي أصله وانحرف به عن منهج السلف.

وهذه المسألة أو هذا البرهان الباطل - ليس ببرهان بل هو دليل باطل - قال في تقريره:
إنَّ الجسم تحلُّ فيه الأعراض - الجسم هو المتحيز، كتاب متحيز، كرسي متحيز، مبنى
متحيز... إلى آخره - الأجسام تحل فيها الأعراض - والأعراض مثل البرودة، الحرارة،
مثل الارتفاع، الانخفاض، مثل الطول، العرض، العمق، مثل الحركة فيه والتحرك... إلى
آخره - هذه الأشياء معلومٌ أنها لا توجد بنفسها وإنما وُجِدَتْ بالجسم.

والجسم حَلَّت فيه هذه الأعراض دون اختياره، فبهذا صار هذا الجسم جسمًا
محتاجًا إلى العَرَض؛ لأنَّ العرض وحده لا يقوم بنفسه؛ وإنما يقوم بالأجسام.
وحلول الأعراض بالأجسام دلٌّ على أنَّها مخلوقة وعلى أنَّها محتاجة لهذه
الأشياء التي تميزها عن غيره وتصلح معها للوجود؛ فلهذا صار الجسم قابلاً لحلول
الأعراض فيه، وصار إذاً الجسم محتاجًا لغيره فصار إذاً مخلوقًا مُوجَدًا.

إذا تبين هذا، قالوا له: هذا دليل صحيح في أنَّ الجسم لم يُوجد نفسه؛ يعني: الجسم
المعين، العين المعينة هذه - لم يوجد نفسه وأنه موجود واقتنعوا بهذا البرهان مع أنه
في حقيقته غير مقنع وغير مستقيم، فأثبت لهم وجود خالق، وجود رب لهذه الأشياء.
فلما نظروا في هذا قالوا له: هذا دليل صحيح، فصِف لنا ربك!! كان جهمٌ فقيهاً عنده
علم بالكتاب والسنة، ولما سألوه هذا السؤال، نظر في الصفات التي جاءت في الكتاب
والسنة فتحير في أنه لو أثبت هذه الصفات لعادت على هذا الدليل الذي لم يجد غيره
في إثبات وجود الله عادت عليه بالإبطال؛ لأنه وجد في الكتاب والسنة أنَّ من الصفات
الاستواء، من الصفات العلو، من الصفات الرحمة، من الصفات الانتقام، من الصفات
الإعطاء، من الصفات الغضب، من الصفات الرضا... إلى آخره، وهذه كلها معانٍ لا
تقوم بنفسها، وهي تأتي وتذهب؛ يعني: من حيث هي؛ فلهذا قال: إنه لو قال لهم: إنَّ
صفات الرحمن ﷻ هي التي جاءت في الكتاب والسنة على ظاهرها فإنه يعود إلى أن

سيقال له: إذا فالذي يتصف بهذه الصفات هو محتاج، إذا هو مثل الجسم فهو جسم كالأجسام؛ فلهذا قال لهم: إن الله سبحانه لا صفة له إلا صفة الوجود المطلق. وعلى هذا الأصل مشى جهنم في نفى الكلام، ونفى جميع الصفات، حتى أسماء الرحمن ﷻ يفسرها بالآثار المخلوقة.

جاء بعده المعتزلة، فقالوا: هذا البرهان صحيح، ولكن ثم صفات دل عليها العقل لا يمكن أن يكون الرب ﷻ موجوداً دون هذه الصفات. جاء الأشاعرة، وقالوا: كلام المعتزلة صحيح لكن الصفات أكثر من الثلاث التي أثبتتها المعتزلة فهي سبع وتوول إلى عشرين عندهم.

بعد ذلك جاء الماتريدية وقالوا: الصفات ثمان، لا بد من زيادة على السبع، صفة التكوين... وهكذا.

إذا منشأ الضلال في هذه المسألة هو هذا البرهان الباطل على وجود الله ﷻ الذي جعل فيه دليل الأعراض هو الدليل على حدوث الأجسام، ومنه أبطل وصف الله ﷻ بصفاته ونفى الكلام؛ ولهذا فمسألة الكلام هي أعظم المسائل التي بُحث فيها؛ لأنه ورثها جهنم من الجعد بن درهم وكانت أصل المسائل التي يفكر فيها من جهة الصفات، فلما أقام برهانه صارت هذه المسألة أو هذه الصفة من أوائل الصفات التي نفاها لأجل إقامة برهانه واستقامته.

إذا تبين لك ذلك فتمَّ تعبيرات مختلفة عن منشأ الضلال في هذه المسألة، وكلها حق.

فتارة تجد من يقول: إن منشأ الضلال في هذه المسألة هو أن إثبات صفة الكلام يستلزم التجسيم، وهي راجعة إلى ما ذكرنا.

ومنهم من يقول: إن صفة الكلام المضافة إلى الله صفة تشريف؛ يعني: إضافة تشريف لا إضافة صفة إلى موصوف.

وهذان القولان هما اللذان ذكرهما الشارح ابن أبي العز في هذا الموضع؛ يعني: شبهة الذين قالوا: إِنَّ كَلامَ اللَّهِ ﷻ مخلوق.

المسألة الثانية:

أَنَّ الناس اختلفوا في مسألة الكلام هذه إلى أقوال كثيرة يهمل منها عدد؛ يعني: لا نستوعب الأقوال؛ لأنها طويلة وبعضها لا فائدة منه:

المذهب الأول: قول أهل السنة والجماعة وهو:

- أَنَّ القرآن كلامَ اللَّهِ ﷻ سمعه منه جبريل فنزل به على محمد ﷺ فسمعه منه محمد ﷺ وأسمعه الناس وتلاه عليهم.

- وأنه منه بدأ ﷻ وإليه يعود.

- وَأَنَّ كلامَ اللَّهِ سبحانه وتعالى يُسمَع، وإذا كان جبريل قد سَمِعَهُ وَنَزَّلَهُ فَإِذَا هُوَ صَوْتُ، سمعه بصوت وليس معْنَى قُدْفٍ في داخل جبريل، أو أَخَذَهُ من اللوح المحفوظ.

- وَأَنَّ كلامَ اللَّهِ سبحانه هو كلامه حيث وُجِدَ، وأنه إذا تَلَّى فَالكلام كلامَ الباري والصوت صوت القاري، فهو كلامه الموجود في المصاحف، وهو كلامه الموجود الذي يسمع في تلاوة التالي، وهو كلامه الذي يُسْتَدَلُّ به إلى آخره، لا يخرج من هذه الحالات عن كونه كلامَ اللَّهِ ﷻ.

وهذا هو الذي قُرِّرَ في هذا الموضع من الطحاوية.

المذهب الثاني:

مذهب الجهمية وهو أَنَّ اللَّهَ سبحانه لا يوصف بكلام أصلاً وليس بمتكلم ولا بذئ كلام، فَيُسَلَّبُ عنه هذا الوصف، وَيُفَسَّرُ الكلام بمخلوق منفصل يقال له: كلام؛ فَخَلَقَ اللَّهُ هذا القرآنَ وَسَمَّاهُ كلاماً له، فيكون كلامَ اللَّهِ ﷻ خَلْقاً من خلقه.

المذهب الثالث:

مذهب المعتزلة وهو شبهه بمذهب الجهمية، إلا أنهم قالوا: إِنَّ القرآنَ مخلوق خَلَقَهُ اللَّهُ ﷻ في نفس جبريل، فعَبَّرَ به جبريل أو نَقَلَ جبريل ما خُلِقَ في نفسه، فهو

مخلوق في نفس جبريل، وكلام الله ﷻ يُخلق في أحوال مختلفة؛ من جهة كلام موسى خُلِقَ في الشجرة، ويُخلق في كذا، ويُخلق في كذا... إلى آخر قولهم. فإذا يتفقون على أنه مخلوق مع الجهمية، ويجعلون زيادة عليهم أنه مخلوق في موضع يناسبه.

وهذا منهم فقه أعظم من فقه جهم؛ لأنه حتى لا يُعارض عليهم بأن القرآن تنزيل وأنه أنزل، فقالوا: إنه أنزل، ولكنه خُلِقَ في نفس جبريل أو في رُوع جبريل. المذهب الرابع:

مذهب الكلابية أتباع ابن كلاب؛ بل مذهب ابن كلاب نفسه وأتباعه من الأشاعرة وغيرهم، وهو أن كلام الله ﷻ معنى واحد وكتب الله تعبير عن هذا المعنى الواحد فتارة يُعبر عنه بالعربية فيسمى قرآنًا وتارة يُعبر عنه بالسريانية فيسمى إنجيلًا وتارة يُعبر عنه بالعبرانية فيسمى تورا، وهكذا.

فإذا هو معنى وليس ثم صوت يُسمع ولا كلام حقيقة، ولكنه معنى قائم بنفس الرب ﷻ ألقاه في روع جبريل فنزل به جبريل، عَبر عنه جبريل بهذه التعبيرات المختلفة. المذهب الخامس:

مذهب الفلاسفة وطائفة من الصوفية، وهو أن كلام الله ﷻ هو ما يُفاض أو ما يُفيض على النفوس من المعاني الخيرة، معاني الحكمة، وهذه الإفاضة قد تكون مباشرة منه إلى العقل الفعّال عندهم، والعقل الفعّال يفيضه على النفوس حسب استعداداتها، وقد تكون هذه الإفاضة منه ﷻ مباشرة على قلب الرجل، كقول طائفة من الصوفية، وقد تكون هذه الإفاضة في وقائع مختلفة.

المقصود من هذا: تقريب للمذاهب المشهورة في هذه المسألة، وإلا فثم مذاهب أخرى لهذه المسألة، وكما ذكرت لكم فإن هذه المسألة من كُبريات المسائل التي تكلم فيها الناس.

المسألة الثالثة:

أدلة أهل السنة والجماعة على قولهم، وردّ استدلال المخالفين.

أولاً: أدلة أهل السنة والجماعة على قولهم.

المسألة فيها أشياء:

- ففيها أنّ القرآن كلام الله وهذه أدلتها كثيرة معلومة لكم، ومنها قوله ﷺ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وقوله: «منه بدأ... قولاً» هذا دليله قوله ﷺ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ

بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقوله ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَاجَاءٌ هُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ

④ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ نَزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ⑤﴾ [فصلت: ٤١]،

④٢ قال: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ④﴾ [فصلت: ٤١] وَصَفَهُ، ثم قال: ﴿نَزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ

حَمِيدٍ ⑤﴾ [فصلت: ٤٢]؛ ولهذا حرف «من» هذا من الأحرف المهمة في تقرير العقائد

السلفية، فينبغي لطالب العلم أن يعتني به في كتب النحو وكتب المعاني؛ لأنه يفيد فيما

ذكرنا في مواضع كثيرة، يفيد في هذا الموضوع وفي غيره من المواضع.

قال: «بَلَا كَيْفِيَّةٌ»؛ يعني: أَنَّ الكيف غير معقول، وهذا يدل عليه قوله: ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ⑪﴾ [الشورى: ١١].

«وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحِيًّا»؛ يعني: أَنَّ القرآن وحي، وهذا أمر ظاهر متواتر معروف

للجميع.

قال: «وَأَيَقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ» هذه الكلمة دليلها قوله ﷺ: ﴿وَكَلَّمَ

اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ⑫﴾ [النساء: ١٦٤]، فتكليم موسى أَكَّدَ بالمصدر، فقال: «وَكَلَّمَ

اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» قال علماء العربية: إِنَّ تأكيد الفعل بالمصدر يدل على إرادة

حقيقته، وألا يراد به غير الظاهر والحقيقة.

هذا القول من باب التنزل معهم بحسب لغتهم، وإلا فَإِنَّ استعمال الحقيقة

والمجاز في هذا الموضوع لا يصلح تأسيسًا، وإنما إذا كان في الرد على المخالفين

فلا بأس به من باب حدِّثوا الناس بما يعرفون.

قارن بين هذه الآية وبين قوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فإذا كلام الله ﷻ الذي تكلم به هو حقيقة؛ جمعاً بين الآيتين آية براءة وآية سورة النساء.

المسألة الرابعة:

أقوال أهل البدع نخص منها قول المعتزلة وقول الأشاعرة، أما الأقوال الأخر الجهمية والفلاسفة هذه نطويها.

١- قول المعتزلة مشهور وهو أن القرآن مخلوق:

استدلوا بدليل عقلي كما ذكرنا، وهو أنه لو أثبت الكلام وأن الكلام يُسمع فمعنى ذلك أن الرب ﷻ جسم؛ لأن الكلام لا يصدر إلا بتغير وهذا التغير إذا حل في شيء فإنه يدل على أنه جسم، على الذي ذكرنا لك من قولهم.

وهذا القول يدلهم على أن الرب ﷻ يجب أن يُنزّه عن جميع المظاهر الجسمية بأنواعها لأن وصفه ﷻ بأنه جسم كفر. وهذا القول يُرد عليه من جهتين:

الرد الأول:

أن ذكر صفة الكلام لله ﷻ وارتباط الجسمية بها، هذا ليس بصحيح؛ وذلك أن المقدمة التي بُني عليها هذا القول هي البرهان بما سموه حلول الأعراض في الأجسام. وهذا البرهان لم يدل عليه القرآن ولا السنة؛ بل دل القرآن والسنة على بطلانه، وذلك من جهة أن الجسم موجود بأعراضه، وأنه إذا كان العرض يحل في الجسم فدل على أن الجسم غير مختار لحلوله.

لاحظ معي، إذا كان الجسم يحل فيه العرض، والجسم لم يختار حلول العرض فيه فدل على أنه محتاج، لا ينطبق على الصورة التي فيها الكلام.

لأن من قال: إن القرآن كلام الله تكلم به، فلو قيل: إنه عرض؛ فيقال: اتصافه به كان بمشيئته وقدرته واختياره سبحانه وتعالى، فخالف من هذه الجهة البرهان.

فدل:

-أولاً: على أن البرهان في نفسه غير صحيح على هذه المسألة؛ يعني: تطبيق البرهان غير صحيح في مسألة الكلام.

-ثانياً: دلَّ على أنهم حينما أصلوا البرهان لم يطبقوه على وجه الصواب في الصفات فجعلوا الجسمية والعرضية متلازمة دائماً مع الحاجة، وهذا فيه نظر كما ذكرت لك.

الرد الثاني:

أن النصوص دلَّت على أن القرآن كلام الله ﷻ، وعلى أن الله يتكلم، وعلى أن هذا أكَّد بمؤكدات، ومجموع هذه النصوص، إذا أريد تأويلها فإنه:

- أولاً: لا يستقيم في كل المواضع.

- ثانياً: أنه يلزم منه نفي الصفات التي وصف بها المعتزلة رب العالمين.

أما الأول: فلا يستقيم في كل موضع، فمثل ما قالوا في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، قالوا: إنَّ معناه ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بأنَّ معنى كلم الله موسى؛ يعني: أنه سمع كلامه المخلوق في الشجرة، وهذا السماع أُكِّد في حق موسى؛ لأنه سمع كلامًا تكليماً.

يعني: أن التكليم ليس تأكيداً للفعل الذي بدا من الله ﷻ ولكنه لإحساس موسى بما سمع، وقال بعض الناس في هذا: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ يعني: جَرَّحَهُ بأظاير الحكمة تجريحاً، أخذه من كَلَّمَ، يعني: جَرَّحَ، وقد جاء بعض المعتزلة إلى أبي عمرو بن العلاء -وهو أحد القراء الذين جعلوا قراءتهم معتمدة على النحو- فقال له في هذا الموطن: اقرأ (وكلم الله موسى تكليماً)؛ قال: هبني قرأت ذلك فما تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وما تصنع بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْأَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وهذا يدل كما ذكرنا لك على أنه لا يستقيم مع الآيات الأخر.

٢ - قول الأشاعرة: وهذا هو أخطر الأقوال؛ لأن قول المعتزلة جمهور الأمة يقول بخلافه؛ يعني: جمهور المنتسبين للقبلة يقولون بخلافه في زماننا هذا، ما فيه من يقول بقول المعتزلة إلا ثلاث طوائف: الرافضة والإباضية أو الخوارج والزيدية.

قول الأشاعرة ذكرنا لكم أن كلام الله معني، وأن القرآن أُلقي في نفس جبريل فعبر عنه، وهذا القول منهم لا شك أنه أخص من قول المعتزلة؛ ولذلك تجد أن الأشاعرة هم الذين أخذوا زمام الرد على المعتزلة في خلق القرآن في القرون المتوالية بعد زمن السلف كالإمام أحمد والبخاري والأئمة، هؤلاء تولوا الرد وعثمان بن سعيد وغيره ومن صنف، لكن من رد على المعتزلة برودود عقلية وتوسع في ذلك هم الأشاعرة وبينهم وبينهم مناظرات.

ولأجل خلاف المعتزلة والأشاعرة في هذه المسألة كان أهل الحديث والأشاعرة في أول الأمر متفقين غير مختلفين حتى حدث فتنة ابن القشيري المعروفة في أواخر القرن الخامس، فصارت المناظرة العظيمة ما بين الأشاعرة وأهل السنة؛ فكان الأشاعرة لا يعلنون مذاهبهم في كل المسائل على التفصيل حتى حدث الفتنة.

المقصود من هذا: أن الأشاعرة ردوا على المعتزلة في خلق القرآن، وأصل مذهب ابن كلاب في هذه المسألة أنه توسط ما بين قول أهل الحديث؛ لأنه خالط أهل الحديث، وما بين قول المعتزلة فأتى بهذا الشيء الذي هو: أن القرآن معني؛ لأن الذي من أجله قيل: إن القرآن مخلوق هو أن كلام الله ﷻ أصوات وحروف وأنه يُسمع، فقال: نفى هذه ونقي كلام الله ﷻ غير مخلوق وأنه على حقيقته؛ ولكن نقول: هو معنى دون لفظ، دون سماع.

إذا تبين ذلك فناخذ من هذا تفصيلاً وهو: أن دلالة الكلام في اللغة على اللفظ والمعنى فيها مذاهب:

١- مذهب أهل السنة والجماعة وأهل الحديث والأثر: أَنَّ الكلام والقول إذا أُطلق؛ يعني: إذا قيل الكلام كلام فلان، قول فلان، قول الله ﷻ، فإنه يراد به شيان معاً دون تَفْرِيقٍ بين الواحد والآخر؛ يراد به اللفظ والمعنى جميعاً.

٢- مذهب المعتزلة: وهو أَنَّ الكلام هو في المعنى وفي اللفظ مجاز.

٣- مذهب الكلابية: وهو أَنَّ الكلام للمعاني ولكن الحديث إخراجُه هذا دليلٌ عنه. واستدلوا على هذا بقول الأخطل في الشعر المشهور المعروف عندهم في الاستدلال:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما
جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

والكلام على هذا البيت ورد الاحتجاج به إلى آخره مرّ معنا في الواسطية فنحيلكم عليها؛ لأنه معروف مشهور كررناه أكثر من مرة.

نرجع إلى أصل المسألة وهو أَنَّ الكلابية والأشاعرة قالوا: إِنَّ الكلام معنى، كلام الله ﷻ معنى، ألقاه في رُوع جبريل؛ وهذا لأجل أنهم أَصَلُّوا تأصيلات، ومنها أَنَّ الكلام لا يدل على الإخراج، وإنما يدل على ما قام في النفس، كما استدلوا بهذا البيت؛ لهذا ذكرت لكم في أول الكلام تعريف كَلَّمَ وَكَلَّمَ وهذه المادة واشتقاقها ليبطل معه قول من قال: إِنَّ الكلام معنى؛ فَإِنَّ اللغة دَلَّتْ على أَنَّ الكلام لا بد أن يكون لفظاً ومعنى، وحتى كلمة لفظ تدل على شيء ملفوظ مفرد.

وما أحسن قول المعري وإن كان ليس مجال احتجاج قال:

من الناس من لفظه لؤلؤٌ يُبَادِرُهُ اللَّفْظُ إِذْ يُلْفَظُ
وبعضهم قوله كالحصى يقال فيُلغَى ولا يُحَفَظُ

يعني: «من الناس مَنْ لفظه لؤلؤ» اللفظ لا بد أن يُلفَظَ، يُخْرَجَ، فكيف يكون

الكلام والقول في الداخل دون الخارج؟!

وكيف يكون المعنى يُدَلُّ عليه في الإنسان بلا لفظ؟!

وإذا كان ثَمَّ لفظ فإذا ثَمَّ معنى، واللفظ لا بد أن يُلفَظَ ويُخْرَجَ.

فدل ذلك على أنّ قولهم بأنّ الكلام معنّى وأنّ هذا هو الأصل فيه، هذا لا شك أنه مُعَارَضٌ باللغة في تأصيلاتها أو اشتقاقاتها، وأيضاً مُعَارَضٌ بالنصوص التي سقنا لك بعضاً منها.

الكلاية ورثهم أبو الحسن الأشعري والماتريدي في الكلام في هذه المسألة:
- تارة يعبرون عنه بقولهم: الكلام صفة نفسية.

- وتارة يعبرون عنه بأنّ كلام الله ﷻ قديم؛ يعني: قبل أن يخلق الخلق، قبل أن يوجد شيء، تكلّم بكلام قديم وانتهى.

- تارة يعبرون عنه بأنه معنى قائم بالنفس.

- وتارة يعبرون عنه بأنه عبارة -يعني: القرآن- عن كلام الله؛ يعني: عبّر به عن كلام الله.

إذا تبين لك ذلك، فحاصل معتقد هذه الطوائف -الكلاية الأشاعرة والماتريديّة- أنّ القرآن قديم، كلام الله ﷻ قديم.

يعني: تكلّم الله ﷻ به في الأزل، ثم لما أراد إنزاله على محمد ﷺ قام ما تكلّم به في الأزل به معنى فآلقاه في رُوع جبريل فنزل به جبريل وعبّر عنه، وإلا فكلام الله عندهم ليس بالعربية وليس بالسريانية وليس... إلى آخره لتنزهه عندهم اللغات.

إذا تبين ذلك، فمن أحسن الردود عليهم ما استشكله الأمدي، و الأمدي من حذاق الأشاعرة المعروفين ومن الأذكياء.

قال: إني نظرت في هذا القول وهو أنّ كلام الله قديم، وأنّ القرآن قديم، وأنه حين أوحى إلى محمد ﷺ إنما أوحى بالعبرة وبما أُلقي في نفس جبريل، فأشكل عليّ أنّ القرآن فيه آيات كثيرة فيها التعبير عنه بلفظ الماضي ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وهل كان ثمّ مُجَادِلَة؟ وهل كان ثمّ زوج؟ وهل كان ثمّ صوت حتى يسمع الله؟

قال: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾، فإذا كان الله ﷻ قال هذا القول في الأزل ولا زوجة ولا مُجَادِلَة ولا قول، فما الذي سمع؟!

فيلزم منه أن قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ وكل أفعال الماضي في القرآن- غير مطابقة للواقع، وهذا هو الكذب.

وهذا لا شك أنه ردٌ منطقيٌ جميل: لأنه يلزمهم على أصولهم ولا فرارَ لهم منه. إذا تبين لك ذلك، فنقول: خلاصة الرد على هذه الطوائف يكمن في أشياء: الرد الأول: الاستدلال باللغة في معنى: كَلَّمَ في معنى الوحي، هذا واحد.

الرد الثاني: الاستدلال بالنصوص من القرآن والسنة التي فيها الإضافة، والقاعدة الفرق ما بين إضافة المخلوقات وإضافة المعاني.

الرد الثالث: أنه يُرد ما استدلوا به من أنواع الأدلة مثل ما أَصْلُوهُ في أَنَّ الكلام يدل على المعنى فقط في اللغة، وأنَّ الوحي يكون بالمعنى والإلقاء في الروح، وغير ذلك من الاستدلالات، مثل قولهم: يلزم التشبيه، يلزم التجسيم... إلى آخره.

الرد الرابع: بقول الأمدي في التفريق ما بين الماضي والحاضر:

الحقيقة دائمة إذا أوضحت أو أردنا مثل هذا، الواحد يتألم من جهة، وهو أن مثل هذا الكلام لا ينبغي أن يُقرَّر مثل مذاهب الفرق و أقوال الأقوام؛ لكن لا بد منه لأنه مع الأسف مجتمعات المسلمين و بلادنا بخاصة وكل من سيصلهم هذا الكلام عن طريق الأشرطة، المجتمعات اختلطت، فصار فيها من أتباع الفرق جميعًا ولا يحسن أن يبقى طالب العلم السني السلفي عَرِيًّا عن قوة الحجة وقوة الدليل، وعن فهم كلام الناس في ذلك؛ لأنه قد يقال: إنكم لا تفهمون، تقلدون... إلى آخره، فإذا فهم المسائل وضبطها واستطاع أن يرد على أولئك فقد نصر الحق، إضافة إلى أن كتب التفسير المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة أكثر من كتب التفسير السلفية، فأكثر كتب التفسير والحديث وإلى آخره شروح الحديث يعني، وكتب الأصول كلها على منهج الأقوام؛ لا تجد كتابًا في الأصول من الكتب المتقدمة إلا ما شذَّ أثبت مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الكلام، حتى كتب الحنابلة تجد فيها ضلالًا في هذه المسألة؛ لأنهم وافقوا الأقوام في أن القرآن عبارة أو معنى ونحو ذلك.

□ قوله: «فمن سَمِعَهُ فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرًا﴾ [المدر: ٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدر: ٢٥]، عَلِمْنَا وَأَيَقْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ، وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمِنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ»:

● قد مضى الكلام عن كلام الله ﷻ، وعلى أن القرآن كلام الحق سبحانه وتعالى، وعلى أن القرآن كلام الله ﷻ بحروفه ومعانيه، وأن الله سبحانه تكلم به، فمنه بدأ وسمعه منه جبريل عليه السلام، فبلغه إلى النبي ﷺ.

وتقدم لنا إبطال قول من قال: إن القرآن مخلوق، أو إن القرآن عبارة عن كلام الله، أو من قال: إن كلام الله ﷻ نفسي أو كلام الله ﷻ قديم، ونحو ذلك من أقوال أهل البدع والضلالات، من أقوال المعتزلة والأشاعرة والفلاسفة وغلاة الصوفية، وتقدم لنا ذلك مختصرًا في أوجه الرد على أولئك.

وفي مسألة الكلام النفسي ذكرنا بعض الأوجه، وسبق أن تقدم لنا في شرح الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية سبق ردود مزيدة على ما ذكرنا، وقد ردّ شيخ الإسلام ابن تيمية على من قال بالكلام النفسي في تسعين وجهًا، في رسالة مطبوعة سميت بـ«التسعينية»؛ لأنها اشتملت على تسعين وجهًا تردّ قول من قال: إن كلام الله ﷻ نفسي؛ يعني: أنه لم يتكلم بصوت يُسمع، وإنما ألقى ما أراداه في رُوع جبريل. قال الطحاوي رحمه الله: «فمن سَمِعَهُ -يعني: القرآن- فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرًا﴾ [المدر: ٢٦]، فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرٍ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدر: ٢٥]، عَلِمْنَا وَأَيَقْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ، وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمِنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ»

هذه الجمل مشتملة على تقرير مسألة عظيمة وهي أَنَّ كلام الله ﷻ لا يشبه قول البشر.

وكيف يشبه قول البشر وهو كلام الباري ﷻ الذي لا يشبه بصفاته البشر؟!
فالبشر لهم صفاتهم في كلامهم وفي سمعهم وبصرهم وإدراكاتهم وأعضائهم،
والله ﷻ له صفاته في كلامه وفي سمعه وبصره وجميع صفاته فلا يشبه في صفاته
-التي منها كلامه- لا يشبه صفات البشر.

فمن قال عن القرآن: إنه قول بشر، أو إنه مخلوق، أو هو قول جبريل، أو نحو ذلك وليس بقول الله ﷻ، فإن هذا كافر بالله العظيم، كما قال سبحانه: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۖ سَاطِلٌ فِيهِ سَفَرٌ ۚ﴾ [المدثر: ٢٥، ٢٦] لقول الوليد.

إذا تبين لك ذلك فإنهم قالوا أيضاً -أي: المشركون- قالوا: إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا نَهْمَ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّئَلَّا يُخَدِّتُوا إِلَيْهِ أَعْبَجِيْ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ۝﴾ [النحل: ١٠٣]، فالذين أبوا هداية القرآن وأبوا الإذعان له وصفوا القرآن بصفات:

- قال بعضهم: هو كهانة.

- وقال بعضهم: هو شعر.

- وقال بعضهم: هو قول البشر.

- وقال بعضهم: أساطير الأولين.

وكل هذه الأقوال يعلمون أنها هي لتنفير الناس عن قبول هذا القرآن، فلقد تواعد كما هو معلوم في القصة ثلاثة من كفار قريش ألا يأتوا إلى النبي ﷺ، بل قبل ذلك وکلُّهم كان يُراد بالقرآن، ذهب أحد هؤلاء إلى النبي ﷺ في الليل يسمع قراءته للقرآن، ولما ذهب وجد فلاناً وفلاناً فإذا بهم ثلاثة يسمعون القرآن لما له من سلطان على نفوسهم، ثم لما رجعوا تقابلوا في الطريق، فتواعدوا ألا يسمعو مرة أخرى لهذا القرآن؛

لأجل ألا يراهم بعض العامة وبعض الناس فلا يقبل قولهم في رد القرآن، ثم لما جاء من الليلة الثانية اجتمعوا أيضاً، ثم صارت أيضاً ثالثة حتى رأوا أنهم لا بد أن يتفارقوا على ذلك، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٦) ﴿فَلَنَذِيقَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَشْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٧) ﴿[فصلت: ٢٦- ٢٧] .

كذلك لما أُرسل الوليد أو عقبه إلى النبي ﷺ ليفاوضه في شأن القرآن، وأن يترك هذا الأمر قال له: يا محمد، إن أردت ملكاً ملكناك، وإن أردت مالاً جمعنا لك من المال ما تكون به أغنى العرب، وإن أردت نساءً نظرنا في أجمل نساء العرب فأتينا بهن إليك، فقال ﷺ له: «هذا الذي عندك، اسمع، فتلا عليه صدر سورة فصلت ﴿حَمْدٌ ۝ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ كَتَبْتُ فَصْلَتَآ يَنْتَهُ قُرْآنَا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝ بَشِيرًا وَنَذِيرًا عَرْضًا لِّكُرْهُمُ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ۝﴾، ومرَّ ﷺ في التلاوة حتى بلغ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ۝﴾، فالتفت إليه الرجل، فقال: حسبك الآن، فرجع إلى قومه، فلما رأوه مقبلاً، قالوا: لقد أتاكم فلان بوجه غير الوجه الذي ذهب به، فلما حضر، قالوا: ما عندك يا فلان؟ قال: إني سمعت كلاماً ليس هو بالشعر، وليس هو بالكهانة، وليس هو بالكلام الذي نألف، إنَّ له لحلاوة، وإنَّ عليه لطلّانة -أو طلاوة أو طلاوة، مثله- وإنَّ أسفله لمحورق، وإنَّ أعلاه لمثمر، وإنَّه ليعلو ولا يُعلَى عليه» (٢٧٠)؛ فتبيّن بذلك أنَّ أولئك الذين قالوا: هو كهانة وهو شعر وهو قول البشر أنهم هم الذين ردوا على أنفسهم ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَاسْتَبِقْتَهَا أَنْفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] .

هذه المسألة يمكن أن نمّر عليها فيما ذكر بشيء من التقرير العام كما فعل الشارح؛ لكن هذه المسألة متصلة ببحث عظيم، وهو بحث دلائل النبوة؛ لأنَّ كون

(٢٧٠) قال الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٢٢٣/١): «ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» بغير اسناد، ورواه البيهقي في «الشعب» من حديث ابن عباس رضيهما الله عنهما بسند جيد إلا أنه قال الوليد بن المغيرة بدل خالد بن عقبه، وكذا ذكره ابن اسحاق في «السيرة» بنحوه».

القرآن لا يشبه كلام البشر ولا يشبه قول البشر هو المسألة الموسومة عند العلماء بمسألة إعجاز القرآن، وأن القرآن مُعْجَزٌ.

وهذه ولا شك مسألة مهمة قلّ بل نَدَرَ أن تتعرَّضَ لها كتب العقائد، ولها صلة ببحث دلائل النبوة فهي في التوحيد؛ لأنَّ صلتها تارة بدلائل النبوة من كون القرآن مُعْجَزًا ودليلاً على صحة نبوة محمد ﷺ، وأنه منزل من عند الله، ومن جهة أخرى لها صلة بمبحث كلام الله ﷻ وهو أن القرآن لا يشبه كلام البشر وأنَّ كلام الله ﷻ ليس ككلام البشر.

فلا بأس إذاً أن نقرر هذه المسألة وهي المسألة الموسومة بإعجاز القرآن؛ لأجل ندرة الكلام عليها في كتب العقائد مُفَصَّلَةً، ونذكر منها بعض ما يناسب هذه الدروس المختصرة؛ لتقرير هذه المسألة وهي مسألة إعجاز القرآن، وقد تكلم فيها أنواع من الناس من جميع الفرق والمذاهب، نجعل البحث فيها في مسائل، نقول:

المسألة الأولى:

أنَّ لفظ الإعجاز لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وإنما جاء في القرآن وفي السنة أن ما يعطيه الله ﷻ للأنبياء والرسول وما آتاه محمداً ﷺ هو آية وبرهان على نبوته. فلفظ المعجزة لم يأت كما ذكرنا من قبل في الكتاب ولا في السنة وإنما هو لفظٌ حادث ولا بأس باستعماله إذا عُنِيَ به المعنى الصحيح الذي سيأتي.

الذي جاء في القرآن الآيات والبراهين؛ لكن العلماء استعملوا لفظ الإعجاز لسبب، وهو:

أنَّ القرآن تَحَدَّى الله ﷻ العرب بأن يأتوا بمثله، أو أن يأتوا بعشر سور مثله أو أن يأتوا بسورة من مثله، فلما تَحَدَّاهُمْ فلم يَغْلِبُوا، ولم يأتوا بما تَحَدَّاهُمْ به، فدل ذلك على عجزهم؛ وذلك بسبب أن القرآن مُعْجَزٌ لهم فلم يأتوا بمثله، قال ﷻ: ﴿قُلْ لِّينْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال ﷺ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَنَّهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ فَإِنَّمَا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [هود: ١٣-١٤].

إذا تبين ذلك فالتحدي لَمَّا وَقَعَ وَعَجِزُوا، وهم يريدون أي وسيلة لمعارضة القرآن وإثبات أنه قول البشر: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، اتوا بمثله ﴿فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، لما عَجِزُوا سَمَى العلماء فعلهم ذلك أو عجزهم سموه: مسألة إعجاز القرآن؛ لأجل التحدي وعجز الكفار أن يأتوا بمثله.

المسألة الثانية:

أَنَّ كلام الله ﷻ هو المُعْجِز، وليس أَنَّ الله ﷻ أعْجَزَ لأجل السماع، أعْجَزَ لَمَّا أنزل القرآن.

والفرق بين المسألتين أَنَّ الإعجاز صفة القرآن، ولكن لا يقال: إِنَّ الله ﷻ أعْجَزَ البشر عن الإتيان بمثل هذا القرآن؛ لأنَّ هذا القول يتضمن، بل يدل على أنهم قادرون لكنَّ الله ﷻ سلبهم القدرة على هذه المعارضة.

فإذا الإعجاز والبرهان والآية والدليل في القرآن نفسه، لِمَ؟

لأنه كلام الله ﷻ، ولا يقال: إِنَّ الله ﷻ أعْجَزَ الناس، أن يأتوا بمثل هذا القرآن، أو صرفهم عن ذلك، كما هي أقوال يأتي بيانها؛ فإذا تنبّه إلى أنَّ تعبير أهل العلم في هذه المسألة أَنَّ القرآن آية؛ فأية نبوة محمد ﷺ، وآية رسالته القرآن، بل محمد ﷺ لَمَّا سَمِعَ كلام الله ﷻ خاف ﷻ، فَلَمَّا فَاجَأَهُ الوحي وهو بغار حراء فأتاه جبريل فَقَالَ له: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، قَالَ: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾﴾ [العلق: ١-٢] (٢٧١) إلى آخر ما أنزل في أول ما بُنِيَ به النبي

ﷺ، فرجع بها ﷺ يرجف بها فؤاده؛ لأنَّ هذا الكلام لا يشبه كلام أحد، ولم يتحمّله ﷺ لا في ألفاظه ومعانيه ولفظه، ولا في أيضاً صفة الوحي والتنزيل، فما استطاع ﷺ أن يتحمّل ذلك فرجع بهن -يعني: بالآيات- يرجف بها فؤاده ﷺ... إلى آخر القصة. إذا فالنبي ﷺ أول ما جاء الوحي لم يتحمّل هذا الذي جاءه، لم؟ لأنه كلام الله ﷻ، وأما كلام البشر فإنه يتحمّله لما سمع منه.

المسألة الثالثة:

أقوال الناس في إعجاز القرآن.

مسألة إعجاز القرآن -كما ذكرنا- لها صلة بدلائل النبوة.

والقرآن مُعْجَزٌ لمن؟ للجن والإنس جميعاً؛ بل معجز لكل المخلوقات، لِمَ؟ لأنه كلام الله ﷻ، وكلام الله ﷻ لا يشبه كلام الخلق، وكون القرآن معجِزاً راجع إلى أشياء كثيرة يأتي فيها البيان.

فاختلف الناس في وجه الإعجاز؛ لأجل أنَّ إعجاز القرآن دليل نبوة النبي ﷺ في أقوال:

١- القول الأول:

ذهب إليه طائفة من المعتزلة ومن غيرهم حتى من المعاصرين الذين تأثروا بالمدرسة العقلية في الصفات والكلام، قالوا: إنَّ الإعجاز في القرآن إنما هو بصرف البشر عن معارضته، وإلا فالعرب قادرة على معارضته في الأصل؛ لكنهم صُرِفُوا عن معارضته، فهذا الصرف هو قدرة الله ﷻ، لا يمكن للنبي ﷺ أن يصرفهم جميعاً عن معارضته. وهذا الصرف لا بد أن يكون من قوة تَمْلِكُ هؤلاء جميعاً وهي قوة الله ﷻ، فإذا الصَّرْفَةُ التي تسمع عنها، القول بالصَّرْفَةِ؛ يعني: أن الله صَرَفَ البشر عن معارضة هذا القرآن، وإلا فإنَّ العرب قادرون على المعارضة.

وهذا القول هو القول المشهور الذي ينسب للنظام وجماعة بما هو معلوم.

وهذا القول يرده أشياء نقتصر منها على دليلين:

- الدليل الأول: سمعي نقلي من القرآن.

- والدليل الثاني: عقلي.

أما الدليل الأول وهو الدليل القرآني: فهو قول الله ﷻ: ﴿قُلْ لِّإِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، فالله ﷻ أثبت أَنَّ الإنس والجن لو اجتمعوا على أن تأتي بمثل هذا القرآن وصار بعضهم لبعض مُعينًا في الإتيان بمثل هذا القرآن أنهم لن يأتوا بمثله، وهذا إثبات لقدرتهم على ذلك؛ لأنَّ اجتماعهم مع سلب القدرة عنهم بمنزلة اجتماع الأموات لتحصيل شيء من الأشياء.

فالله ﷻ بيّن أنهم لو اجتمعوا على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وكان بعضهم لبعض معينًا وظهيرًا على المعارضة، فإنهم لن يستطيعوا أن يأتوا بمثل هذا القرآن. فأثبت لهم القدرة لو اجتمعوا قادرين وبعضهم لبعض يعين، لكنهم سيعجزون مع قُدْرَتِهِم التي ستجتمع وسيكون بعضهم لبعض معينًا على المعارضة. وهذه الآية هي التي احتج بها المعتزلة على إعجاز القرآن، ففيها الدليل ضدّهم على بطلان الصّرفة.

أما الدليل الثاني وهو الدليل العقلي: أنَّ الأمة أجمعت من جميع الفرق والمذاهب أنَّ الإعجاز يُنسب ويضاف إلى القرآن ولا يضاف إلى الله ﷻ.

فلا يقال: إعجاز الله بالقرآن، وإنما يقال باتفاق الجميع وبلا خلاف: هو إعجاز القرآن؛ فإضافة الإعجاز إلى القرآن تدل على أَنَّ القرآن مُعْجَزٌ في نفسه، وليس الإعجاز من الله بصفة القدرة؛ لأننا لو قلنا: الإعجاز إعجاز الله بقدرته الناس عن الإتيان بمثل هذا القرآن، فيكون الإعجاز بأمر خارج عن القرآن.

فلما أجمعت الأمة من جميع الفئات والمذاهب على أَنَّ الإعجاز وصفٌ للقرآن؛ علمنا بطلان أن يكون الإعجاز صفة لقدرة الله ﷻ؛ لأنَّ مَنْ قال بالصرفة بأنَّ الله

سلبهم القدرة هذا راجع الإعجاز -يعني: تعجيز أولئك- إلى صفة القدرة وهذه صفة ربوبية؛ فإذا لا يكون القرآن مُعْجِزًا في نفسه، وإنما تكون المعجزة في قدرة الله ﷻ على ذلك، وهذا لا شك أنه دليل قوي في إبطال قول هؤلاء؛ لهذا فالمعتزلة المتأخرون ذهبوا إلى خلاف قول المتقدمين في الإعجاز بالصرفة؛ لأن قولهم لا يستقيم لا نقلًا ولا عقلاً.

٢- القول الثاني:

من قال: القرآن مُعْجِزٌ بِالْفَاظِ، فالفاظ القرآن بلغت المنتهى في الفصاحة؛ لأنّ البلاغيين يُعْرِفُونَ الفصاحة بقولهم:

فصاحة المفرد في سلامته من نُفْرة فيه ومن غرابته

فالقرآن مشتمل على أعلى الفصيح في الألفاظ.

ولما تأمل أصحاب هذا القول جميع كلام العرب في خطبهم وأشعارهم، وجدوا أنّ كلام المتكلم لا بد أن يشتمل على لفظ دانٍ في الفصاحة، ولا يستقيم في كلام أي أحد -في المعلقات ولا في خطب العرب ولا في نثرهم ولا في مراسلاتهم... إلى آخره- لا يستقيم أن يكون كلامهم دائمًا في أعلى الفصاحة، فنظروا إلى هذه الجهة فقالوا: الفصاحة هي دليل إعجاز القرآن؛ لأنّ العرب عاجزون.

وهذا ليس بجيد؛ لأنّ القرآن اسم للألفاظ والمعاني، فالله ﷻ تَحَدَّى أن يُؤْتَى بمثل هذا القرآن، أو بمثل عشر سور مثله مفتریات -كما زعموا- وهذه المثلية إنما هي باللفظ وبالمعنى جميعًا، وبصورة الكلام المتركة؛ فإذا كونه مُعْجِزًا بِالْفَاظِ، نعم، لكن ليس وجه الإعجاز الألفاظ وحدها.

٣ - القول الثالث:

من قال: إنّ الإعجاز في المعاني وأما الألفاظ فهي على قارعة الطريق، مثل ما يقول الجاحظ وغيره؛ يعني: فيما ساقه في كتاب «الحيوان» يقول: الشأن في المعاني أما الألفاظ فهي ملقاة على قارعة الطريق.

يعني: أنَّ الألفاظ يتداولها الناس؛ لكن الشأن في الدلالة بالألفاظ على المعاني.
وهذا لا شك قصور؛ لأنَّ القرآن كما ذكرنا مشتمل على فصاحة الألفاظ وعظمة المعاني جميعاً.

٤ - القول الرابع:

من قال: إنَّ القرآن مُعْجَزٌ في نظمه، ومعنى النظم هو الألفاظ المتركة والمعاني التي دلت عليها الألفاظ وما بينها من الروابط.

يعني: أنَّ الكلام يُحْتَاجُ فيه إلى أشياء، يُحْتَاجُ فيه إلى ألفاظ وإلى معانٍ في داخل هذه الألفاظ يُعَبَّرُ بها، يُعَبَّرُ بالألفاظ عن المعاني، وإلى رابط يربط بين هذه الألفاظ والمعاني في صور بلاغية، وفي صور نحوية عالية، وهذا المجموع سماه أصحاب هذا القول النظم.

وهذا هو مدرسة الجرجاني المعروفة، العلامة عبد القادر الجرجاني فيما كتب في «دلائل الإعجاز» وفي «أسرار البلاغة»، وهذا القول لمَّا قال به الجرجاني وهو مسبوق إليه من جهة الخطابي وغيره، وهو أراد به الرد على عبد الجبار المعتزلي في كتابه «المغني»، فإنه ألف كتاب «المغني» وجعل مجلداً كاملاً في إعجاز القرآن، وردَّ عليه بكتاب «دلائل الإعجاز»، وأنَّ الإعجاز راجع إلى اللفظ والمعنى والروابط؛ يعني: إلى النظم، نظم القرآن جميعاً.

المقصود بالنظم: تألف الألفاظ والجمل مع دلالات المعاني البلاغية واللفظية وما بينها من صلات نحوية عالية.

وهذا القول قول جيد؛ ولكن لا ينبغي أن يُقصر عليه إعجاز القرآن.

٥ - القول الخامس:

من قال: إنَّ إعجاز القرآن فيما اشتمل عليه؛ فالقرآن اشتمل على:

- أمور غيبية لا يمكن أن يأتي بها النبي ﷺ؛ بأمر الماضي وأمر المستقبل.
- واشتمل القرآن أيضاً على أمور تشريعية لا يمكن أن تكون من عند النبي ﷺ.

- واشتمل القرآن على هداية ومخالطة للنفوس لا يمكن أن تكون من عند بشر. وهذا قول لبعض المتقدمين وجمع من المعاصرين بأن القرآن محتمل على هذه الأشياء جميعاً.

ولكن هذا القول يُشكّل عليه أن إعجاز القرآن الذي تُحدّيت به العرب، والعرب حينما خوطبوا به، خوطبوا بكلام مشتمل على أشياء كثيرة، وكان التحدي واقعاً أن يأتوا بمثل هذا القرآن أو بمثل سورة أو بعشر سور مثله مفتریات كما زعموا، وهذا يؤول إلى ما تميزت به العرب، وهو مسألة البلاغة وما تميزوا به من رفعة الكلام وفصاحته وبلاغته.

والعرب لم تكن متقدمة عارفة بالأمور الطيبة ولا بالأمور الفلسفية ولا بالأمور العقدية ولا بالغيبات، وليس عندهم معرفة بالتواريخ على تفصيلها ونحو ذلك، حتى يقال: إن الإعجاز وقع في هذه الجهة؛ لكنهم خوطبوا بكلام من جنس ما يتكلمون به - يعني: من جهة الألفاظ والحروف - لكنهم عجزوا عن الإتيان بذلك؛ لأنه كلام الله ﷻ.

٦ - القول الأخير والأقوال متنوعة؛ لأن المدارس كثيرة:

أن القرآن مُعْجَز؛ لأنه كلام الله ﷻ، وكلام الله ﷻ لا يمكن أن يشبه كلام المخلوق. وهذا القول هو الذي ذكره الطحاوي هنا، قال: «عَلِمْنَا وَأَيَقْنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشَبِّهُ قَوْلَ الْبَشَرِ، وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا عَتَبَرْ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكَفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ - التي منها القرآن - لَيْسَ كَالْبَشَرِ».

وهذا القول الذي أشار إليه لم يَنْفَرَعْ إليه شارحو هذه الرسالة سواء من السلفين أو من المبتدعة من الماتريديين وغيرهم - في تقرير هذه المسألة، وهو من أرفع وأعظم الأقوال، بل هو القول الحق في هذه المسألة: أن كلام الله ﷻ لا يمكن أن يشبه كلام البشر.

خذ مثلاً فيما يتميز به المخلوقات: ترى فلاناً فتقول: هذا عربي، وترى آخر فتقول: هذا أوروبي، وترى ثالثاً فتقول: هذا من شرق آسيا، لم؟ لأنَّ الصفة العامة دَلَّتْ على ذلك، ولو أَخَذَ الآخِذُ يُعَدِّدُ أشياء كثيرة متنوعة دلته على أَنَّ هذه الصورة هي صورة عربي، وهذه الصورة صورة أوروبي، هذه الصورة الخَلْقِيَّةُ صورة من شرق آسيا وهكذا؛ فإذا الصورة العامة بها تتفرق الأشياء، فالذي يدل على الفرقان ما بين شيء وشيء، وأهمها الصورة العامة له. كلام الناس -إذا انتقلنا من الصورة الخَلْقِيَّةِ- كلام الناس يختلف بعضه عن بعض، قول الصحابة إذا سمعنا كلاماً تقول: هذا من قول الصحابة أو من قول السلف؛ لأنَّ كلامهم لا يشبه كلام المتأخرين، كما قال ابن رجب: «كلام السلف قليل كثير الفائدة وكلام الخلف كثير قليل الفائدة».

فكلام السلف له صورة عامة تعلم أنَّ هذا من كلام السلف، فلو أتينا بكلام إنسان معاصر وبكلمات له كثيرة وقارناها بكلام السلف لاتضح الفرق؛ فإذا المخلوق البشر في كلامه متباين.

إذا رأيت كلام الإمام أَحْمَدُ تقول: هذا ليس بكلام ابن تيمية، ترى كلام الشيخ محمد ابن عبدالوهاب في تقريره تقول: هذا ليس بكلام مثلاً النووي، إذا رأيت كلام الإمام أَحْمَدُ تقول: هذا ليس بكلام أبي حنيفة... وهكذا.

فإذا الكلام له صورة، له هيئة، مَنْ سَمِعَهَا مَيَّزَ هذا الكلام.

وهذا هو الذي أشار إليه الطحاوي بأنَّ كلام الله ﷻ لا يشبه كلام البشر.

إذا تبين ذلك، فإنَّ كلام الله ﷻ صِفَتُهُ، فهذا القرآن من سَمِعَهُ أيقن أنه ليس بكلام البشر؛ ولهذا بعض الأدباء الغواة مثل ابن المقفع والمعري ونحو ذلك أرادوا معارضة القرآن بصورة أدبية فظهر، بل افتضحوا في ذلك فَغَيَّرُوا مناحهم إلى مَنَحَى التأثير إلى ما أشبه ذلك في كتبهم المعروفة وهي مطروعة. أرادوا المعارضة من جهة المعاني، من جهة الألفاظ، أن يأتوا شيئاً لكنهم افتضحوا؛ لأنَّ كلام البشر لا يمكن أن يكون مثل كلام الله ﷻ.

العرب عندهم معرفة بالبيان؛ هم الغاية في البيان، هم الغاية في معرفة الفصاحة، هم الغاية في معرفة تركيب الكلام، لكنهم لما سمعوا القرآن ما استطاعوا أن يعارضوه، لِمَ؟

لأنَّ الكلام لا يشبه الكلام، لا يمكن، لا يمكن أن يعارضوا؛ لأنَّ كلام الله ﷻ لا يشبه كلام المخلوق.

إذا تبين لك ذلك، فنقول إذا: ما نُقَرِّرُهُ هو أنَّ وجه الإعجاز في كلام الله ﷻ هو أنَّ كلام الله سبحانه وتعالى لا يشبه كلام البشر، ولا يماثل كلام البشر، وأنَّ البشر لا يمكن أن يقولوا شيئاً يماثل صفة الله ﷻ، والناس لا يستطيعون على اختلاف طبقاتهم وتنوع مشاربهم أن يتلقَّوا أعظم من هذا الكلام، وإلا فكلام الله ﷻ في عظمته لو تحمَّلَ البشر أعظم من القرآن لكانت الحجة أعظم، لكنهم لا يتحملون أكثر من هذا القرآن؛ لهذا تجد التفاسير من أول الزمان إلى الآن وكل واحد يُخرج من عجائب القرآن ما يُخرج، والقرآن كنوزه لا تنفذ ولا يفتر على كثرة الرد لا من جهة التلاوة ولا من جهة التفسير.

إذا تبين لك ذلك فكلام الطحاوي هذا من أنفس ما سمعت، وأصح الأقوال في مسألة إعجاز القرآن، وهو أنَّ الكلام لا يشبه الكلام.

إذا تبين هذا فنقول: كلام الله ﷻ في كونه لا يشبه كلام البشر، له خصائص؛ فأوجه إعجاز القرآن التي ذَكَرَهَا من ذَكَرَ نقول: هي خصائص لكلام الله ﷻ أوجبت أن يكون كلام الله ﷻ ليس ككلام البشر.

مثل ما يقول الواحد: هذا الشعر موزون، هذا البيت فيه كسر، لماذا؟ حرف واحد نقص قال فيه كسر، أو هذا البيت ما يمكن أن يكون كذا، لماذا؟

في هيئته العامة؛ لكن له برهان يأتيك، يقول: لأنَّه كذا، وكذا، وكذا، فلان بخصاله، دلنا بصفاته، حركاته، تصرفاته على أنه ليس بعربي، هذه القضية العامة لم؟ له أدلة

عليها؛ لكن هذه الخصائص العرب وما تميزوا به عن غيرهم، يقول: هذا الحديث ضعيف أو هذا الحديث معلول، ما وجه علة؟ مثل ما قال أبو حاتم وغيره ممن تقدمه: إنَّ أهل الحديث يعرفون العلة كما يعرف صاحب الجواهر الزيف من النقي. أنت ترى هل هذا ألماس نقي أو ليس بنقي؟ يأتيك صاحب الخبرة ويقول: هذا ألماس ليس بنقي، أنت ترى ما تعرف تُفرِّق، هل هذا نقي؟

هذا الكتاب طبعته طبعة حجرية، الذي لا يعرف ما يعرف، هذا الكتاب مطبوع في روسيا، كيف عرفت أنه مطبوع وليس عليه اسم البلاد؟ هذا الكتاب مطبوع في بلدة كذا، في الهند لماذا؟ عنده البرهان ولكن الصفة العامة هي هذه؛ لهذا نقول وانتبه لهذا حتى تخلص من إشكال عظيم في هذه المسألة -مسألة إعجاز القرآن- لتنوع الخطاب فيها وتنوع المدارس فيها نقول: إنَّ كلام الله ﷻ ليس ككلام البشر، وكلام الله ﷻ له خصائص ميزته عن كلام البشر.

ما هذه الخصائص؟ كل ما قيل داخل في خصائص القرآن:

- أولاً: القرآن كلام الله ﷻ، واشتمل القرآن على ألفاظ العرب جميعاً.

تجد القرآن فيه كلمات بلغة قريش، وفيه كلمات بلغة هذيل، وفيه كلمات بلغة حمير ﴿وَأَنْتُمْ سَمِيدُونَ﴾ [النجم: ٦١]، قال ابن عباس: «السمود: الغناء بلغة حمير».

بعض قريش خفي عليها بعض الكلمات، مثل ما قال عمر رضي الله عنه لما تلا سورة النحل في يوم الجمعة -يعني: في الخطبة- تلا سورة النحل فوقف عند قوله تعالى: ﴿يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمُ لَهُ وَفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ٤٧]، نظر فقال: ما التخوف؟ ^(٢٧٢)

فسكت الحاضرون، فقام رجل من هذيل فقال: يا أمير المؤمنين، التخوف في لغتنا التَّنَقُّص قال شاعرنا أبو كبير الهذلي:

تَخَوُّفُ الرَّحْلِ مِنْهَا تَامِكًا فَرْدًا كَمَا تَخَوُّفُ عَوْدِ النَّبْعَةِ السَّفِينُ

تنقص؛ يعني: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]؛ يعني: يبدأ بتنقص شيئاً فشيئاً، ينقصون عما كانوا فيه من النعمة شيئاً فشيئاً، حتى يأتهم الأجل، عُمر القرشي خفيت عليه هذه الكلمة؛ لأنها بلغة أخرى.

هل يستطيع أحد من العرب أن يحيط بلغة العرب جميعاً؟ لا يمكن، أن يحيط بلغة العرب جميعاً بألفاظها وتفصيلها لا يمكن؛ ولهذا تجد في القرآن الكلمة بلغة مختلفة، وتجد فيه التركيب النحوي بلغة من لغات العرب، فيكون مثلاً على لغة حِمير في النحو، أو على لغة سُدُوس في النحو، أو على لغة هُذَيْل في النحو. فإذا الألفاظ والمعاني والتركيب النحوية في القرآن تنوّعت ودخل فيها كل لغات العرب، هذا لا يمكن أن يكون من كلام أحد، لا يستطيع أن يحيط هذه الإحاطة إلا من خَلَقَ اللغات وهو رب العالمين.

- ثانياً: الألفاظ، كما ذكرنا ألفاظ القرآن بلغت الأعلى في الفصاحة، والقرآن كله فصيح في ألفاظه، والفصاحة راجعة إلى الكلمات جميعاً: الأسماء والأفعال والحروف، حتى ﴿آلَهُ﴾ فصيح.

إذاً من خصائص القرآن التي دلت على إعجازه أن ألفاظه جميعاً فصيحة، وما استطاع أحد من العرب الذين أنزل عليهم القرآن أن يعيبوا القرآن في لفظٍ مما فيه كما عابوا كلام بعضهم بعضاً، بل قال قائلهم: إِنَّ لَهُ لِحَلَاوَةً وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطُلَاوَةً... إلى آخر كلامه.

- ثالثاً من خصائصه المعاني: المعاني التي يتصورها البشر عند قول كلامه لا بد أن يكون فيها قصور؛ فإذا تكلم البشر في المعاني العَقْدِيَّة فلا بد أن يكون عنده لا شك قصور، إذا تكلم في المعاني التشريعية لا بد أن يظهر خلل، إذا تكلم في المعاني الإصلاحية التهذيبية لا بد أن يكون فيها خلل؛ ولهذا قال ﷺ: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ أَلْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فإذا تنوّع المعاني على هذا الوجه التام بما يناسب المعاني الكثيرة التي يحتاجها الناس يدل على أنّ هذا كلام الله ﷻ؛ يعني: أنه صفته.

هذه خصائص كلام الله ﷻ، فلو قيل تقديرًا: إننا سنصف القرآن الذي هو كلام الله ﷻ وبه فارق كلام البشر فسُتعدّد هذه جميعًا.

فهي خصائص أو أوجه للإعجاز بها صار القرآن معجزًا بجميعها، لا بواحدة منها.

- رابعًا: أنّ القرآن فيه النّظم مثل ما قال الجرجاني وهو من أحسن النظريات والكلام في إعجاز القرآن من جهة البيان، القرآن فيه القمّة في فصاحة الألفاظ وفي البلاغة. البلاغة مُترَكِّبة من أشياء، مُترَكِّبة من ألفاظ ومن معاني ومن روابط -الحروف التي تربط بين الألفاظ والمعاني وتصل الجمل بعضها ببعض-.

فالقرآن إذاً من أوجه إعجازه أو من صفاته وخصائصه أنّ نظمته -يعني: أنّ ترتيب الكلام والآيات فيه وترتيب الجمل في الآية الواحدة- يدل على أنّه الغاية في البيان، ولا يمكن لبشر أو لا يمكن للجن والإنس لو اجتمعوا أن يكونوا دائماً على أعلى مستوى في هذا النظم؛ ولهذا تجد أنّ تفاسير القرآن حارت في القرآن، حتى التفاسير المتخصصة في النحو تجده ينشط في أوله تجده يعجز في آخره، ما تجده ينشط، آخر تجده في البلاغة يريد أن يبين بلاغة القرآن فيجود في موضع ثم بعد ذلك تأتي مواضع يكسل، ما يستطيع أن يبين عن ذلك؛ ولهذا قال من قال من أهل العلم: العلوم ثلاثة:

١- علم نضج واحترق.

٢- وعلم نضج ولم يحترق.

٣- وعلم لم ينضج ولم يحترق.

والثالث: هو التفسير، لم ينضج ولم يحترق؛ لأنه على كثرة المؤلفات في التفسير وهي مئات فإنها لم تأت على كل ما في القرآن، لم؟ لأنّ الإنسان يعجز، يعجز المبيّن

أَنْ يُبَيِّنَ عَنْ كُلِّ مَا فِي الْقُرْآنِ؛ إِذَا نَظَرِيَّةُ النِّظْمِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَبْدُ الْقَادِرِ الْجُرْجَانِي فِي كِتَابِيهِ «دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ» وَ«أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ» -عَلَى تَفْصِيلٍ مَا فِيهَا- لَا شَكَّ أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْقُرْآنِ.

- خَامِسًا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى النُّفُوسِ، وَلَيْسَ ثُمَّ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ مَا لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى النُّفُوسِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ، وَلَكِنَّ الْقُرْآنَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى النُّفُوسِ بِمَا تَمِيزُ بِهِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ ﷻ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ، مِثْلُ مَا صَارَ السُّلْطَانُ عَلَى ذَلِكَ الْمَشْرُكِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُرْغِمُ الْأَنْفُوسَ، وَقَدْ كَانَ مَرَّةً أَحَدَ الدَّعَاةِ يَخْطُبُ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَفِي أَثْنَاءِ خُطْبَتِهِ يُوْرِدُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ يَتْلُوهَا، فَكَانَتْ امْرَأَةٌ كَافِرَةٌ لَا تَحْسِنُ الْكَلَامَ الْعَرَبِيَّ وَلَا تَعْرِفُهُ، فَلَمَّا انْتَهَى الْخُطِيبُ مِنْ خُطْبَتِهِ اسْتَوْقَفْتَهُ -وَكَانَتْ خُطْبَتُهُ فِي سَفِينَةٍ- لَمَّا انْتَهَى مِنْ خُطْبَتِهِ اسْتَوْقَفْتَهُ، وَقَالَتْ: كَلَامُكَ لَهُ نَمَطٌ، وَتَأْتِي فِي كَلَامِكَ بِكَلِمَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي رَنْتِهَا وَفِي قَرْعِهَا لِلْأُذُنِ عَنْ بَقِيَّةِ كَلَامِكَ، فَمَا هَذِهِ الْكَلِمَاتُ؟ فَقَالَ: هِيَ الْقُرْآنُ.

وَهَذَا لَا شَكَّ إِذَا سَمِعْتَ الْقُرْآنَ تَجِدُ لَهُ سُلْطَانًا عَلَى النَّفْسِ يَنْبِئُ النَّفْسَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ لَهُ، إِلَّا لِمَنْ رَكِبَ هَوَاهُ.

هَذَا السُّلْطَانُ تَجَدُّهُ فِي أَشْيَاءَ:

أَوَّلًا: أَنَّ آيَاتِ الْقُرْآنِ فِي السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ- لَمْ تُجْعَلْ آيَاتُ الْعَقِيدَةِ عَلَى حِدَةٍ، وَآيَاتُ الشَّرِيعَةِ عَلَى حِدَةٍ، الْأَحْكَامُ، وَآيَاتُ السُّلُوكِ عَلَى حِدَةٍ... إِلَى آخِرِهِ، بَلِ الْجَمِيعُ كَانَتْ هَذِهِ وَرَاءَ هَذِهِ، فَآيَةُ تَخَاطَبِ الْمُؤْمِنِينَ، وَآيَةُ أُخْرَى تَخَاطَبِ الْمُنَافِقِينَ، وَآيَةُ تَخَاطَبِ النَّفْسِ، وَآيَةُ فِيهَا الْعَقِيدَةُ، وَآيَةُ فِيهَا قِصَصُ الْمَاضِينَ، وَآيَةُ تَلِيهَا فِيهَا مَا سِيَّاتِي، وَآيَةُ فِيهَا الْوَعْدُ وَآيَةُ فِيهَا الْوَعِيدُ، وَآيَةُ فِيهَا ذِكْرُ الْجَنَّةِ وَذِكْرُ النَّارِ، وَآيَةُ فِيهَا التَّشْرِيعُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى آيَةِ أُخْرَى فِيهَا أَصْلُ الْخَلْقِ قِصَّةُ آدَمَ، وَهَكَذَا فِي تَنَوُّعٍ.

وَهَذَا مِنْ أَسْرَارِ السُّلْطَانِ الَّذِي يَكُونُ لِلْقُرْآنِ عَلَى النُّفُوسِ؛ لِأَنَّ الْأَنْفُسَ مُتَنَوِّعَةً، بَلِ النَّفْسُ الْوَاحِدَةُ لَهَا مَشَارِبُ، فَالنَّفْسُ تَارَةً يَأْتِيهَا التَّرْغِيبُ، وَتَارَةً يَأْتِيهَا التَّرْهِيْبُ،

تارة تتأثر بالمثل، تارة تتأثر بالقصة، تارة هي مُلزمة بالعمل، تارة هي ملزمة بالاعتقاد؛ فَكَوْنُ هذه وراء هذه وراء هذه تُغْدِقُ على النفس البشرية أنواع ما تتأثر به، وهذا لا يمكن أن يكون إلا من كلام من خَلَقَ هذه النفس البشرية ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

فتجد أنَّ القرآن يحاصرك؛ فأَيُّ إنسان أراد أن يفر لا يمكن أن يفر من القرآن، ستأتيه قوة بآية فيها وصف الكافرين، آيات فيها قوة في وصف المنافقين، آيات فيها قوة في وصف المؤمنين، آيات فيها العقيدة، فيها الماضي، فيها الحاضر، فيها النبوة، فيها الرسالة، فيها الدلائل، فيها حال المشركين، إلى آخر ما يحصر على النفس الحية والعقل الواعي الذي يتحرك وعنده همة يحصر عليه الهروب.

وهذا لا يمكن أن يحصره في أنواع النفس البشرية الواحدة إلا من خَلَقَ هذه النفس وتكلَّم بهذا القرآن لإصلاحها ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقَوْمٌ﴾ [الإسراء: ٩]. فكيف إذا بأنواع الأنفس المختلفة، هذا الذي يَصْلُحُ له الترغيب، وهذا الذي يَصْلُحُ له الترهيب، وهذا الذي يَصْلُحُ له وصف الجنة، وهذا الذي ينشأ عنه الإيمان بالحب... إلى آخره، وذلك الذي ينشأ عنه الإيمان بالجهاد، ونحو ذلك؟!

ثانياً: تنوع الأنفس وخطاب القرآن للناس جميعاً على تنوع أنفسهم، هذا دليل على أنَّ هذا القرآن له سلطان على النفوس.

أيضاً: تجد أن القرآن خُوطب به مَنْ عنده فن الشعر وما يسميه بعض الناس موسيقى الكلام؛ يعني: رنات الكلام، بعض الناس عنده شفافية في التأثر باللحن، بالرنات، بالصعود والنزول في نغمة الكلام، هذا النوع من الناس يجد في القرآن ما يجبره على أن يستسلم له.

لبيد بن ربيعة صاحب معلقة وصاحب ديوان مشهور، قيل له: ألا تنشدنا من قصائدك، لم وقفت عن الشعر؟! قال: أغناني عن الشعر وتذوقه -أو كما قال- سورتا البقرة وآل عمران.

لأنَّ له تدوِّقاً في هذا الفن بخصوصه، فيأتي القرآن فيجعل سلطانه على النفس فيقصره قصرًا؛ لهذا قال ﷺ: ﴿وَأَنَّهُ لَكِنَّتُ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا آخِجِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَتِجْعِلُُّ وَعْرِيَّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤].

- سادسًا: أنَّ القرآن فيه الفصل في أمور الغيبيات، فتمَّ أشياء في القرآن أنزلت على محمد ﷺ، وكان أميًا ﷺ، ما لم يظهر وجه بيانها وحجتها في كمال أطرها إلا في العصر الحاضر، وهو ما اعتنى به طائفة من الناس وسموه الإعجاز العلمي في القرآن. والإعجاز العلمي في القرآن حق، لكن له ضوابط، توسَّع فيه بعضهم فخرجوا به عن المقصود إلى أن يجعلوا آيات القرآن خاضعة للنظريات، وهذا باطل، بل النظريات خاضعة للقرآن؛ لأن القرآن حق من عند الله، والنظريات من صنع البشر لكن بالفهم الصحيح للقرآن.

فتمَّ أشياء من الإعجاز العلمي حق لم يكن يعلمها الصحابة رضوان الله عليهم على كمال معناها وإنما علموا أصل المعنى، فظهرت في العصر الحاضر في أصول من الإعجاز العلمي.

الإعجاز الاقتصادي، الإعجاز التشريعي، الإعجاز العقدي، أشياء تكلم عنها الناس في هذا العصر - ما نطيل في بيانها - وكل واحدة منها دالة على أن هذا القرآن من عند الله ﷻ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

- سابعًا: أنَّ القرآن من صفاته أنَّ الإنسان المؤمن كلما ازداد من القرآن ازداد حبًّا في الله ﷻ، وهذا راجع إلى الإيمان، وراجع إلى أنَّ صفة القرآن فيها زيادة في الهدى والشفاء للقلوب.

فالأوامر والنواهي والأخبار التي في القرآن هي هدى وشفاء لما في القلوب، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، وهذا سلطان

خاص على الذين آمنوا في أنه يهديهم ويخرجهم من الظلمات إلى النور في المسائل العلمية وفي المسائل العملية؛ لهذا ما تأتي فتنة ولا اشتباه إلا وعند المؤمن البصيرة لما في هذا القرآن ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

فإذا صفة كلام الله ﷻ في أن المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعلم حدوده ويعلم معانيه، أن عنده النور في الفصل في المسائل العلمية والعملية، وهذه لا يُلقاها إلا أهل الإيمان ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [٨٢] [الإسراء: ٨٢]، وهذا أيضًا سلطان خاص يزيد المؤمن إيمانًا؛ لهذا إذا تليت على المؤمن آيات الله ﷻ ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، زادتهم إيمانًا لما فيه من السلطان على النفوس.

إذا تبين لك ذلك فكلام الله ﷻ قديم النوع حادث الأحاد، والقرآن من الحادث الأحاد وقت التنزل، كما قال ﷻ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا أَسَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ ❶ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَأَ التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾ ❷ [الأنبياء: ٢، ٣] إلى آخر الآيات؛ يعني: أن الله ﷻ تكلم به، وكلام الله ﷻ أوسع من الكلام بالقرآن. والقرآن جاء على هذا النحو؛ لأنه الذي يتحملة الإنسان، الإنس والجن لا يتحملون أكثر من هذا، وإلا لصار عليهم كلفة وعنقة.

بهذا يتبين لك ما ظهر لي من تحصيل أقوال أهل العلم في هذه المسألة العظيمة التي خاض فيها المعتزلة، وخاض فيها الأشاعرة، وقلّ بل ندر من أهل السنة من خاض فيها على هذا النحو، بل لا أعلم من جمع فيها الأوجه على هذا النحو في كتب العقائد، بل تجدها متفرقة في كتب كثيرة في البلاغة، وفي الدراسات في إعجاز القرآن، وفي التفسير، وفي كتب متنوعة.

وما أجمل قول الطحاوي رحمه الله: «أَيَقْنًا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشِبُّهُ قَوْلُ الْبَشَرِ»

وهذا هو الحق؛ فالقرآن بصورته وهيئته وصفته لا يمكن أن يشبه قول البشر، حتى في رسمه وتنوع آياته وسوره لا يمكن أن يشبه قول البشر.

أسأل الله ﷻ أن يغرس الإيمان في قلوبنا غرسًا عظيمًا، وأن يجعلنا من أوليائه الصالحين، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدًا.



الدرس السابع:

حكم من قال بالتشبيه

٣٤- وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

الشرح

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ؛ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ»:

● لما ذكر فيما تقدم أن القرآن كلام الله حقيقة، منه بدا، ثبّه بعد ذلك على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر، نفياً للتشبيه عقيب الإثبات؛ يعني: أنه تعالى وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يوصف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلمًا، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل: باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه، والمعطّل يعبد عدماً، والمشبّه يعبد صنماً، ويأتي في كلام الشيخ: «ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه»، وكذا قوله: «وهو بين التشبيه والتعطيل»؛ أي: دين الاسلام، ولا شك أن التعطيل شر من التشبيه؛ لما سأذكره إن شاء الله تعالى.

وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: «فمن أبصر هذا اعتبر»؛ أي: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف، ونفي التشبيه، ووعيد المشبه؛ اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

قَالَ الْعَلَمَةُ الْبَرَّاكُ:

□ قوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ»:
وقوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ»:
يعني مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

فالله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، قال الإمام نعيم بن حماد: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهَ بِهِ نَفْسَهُ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللَّهَ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا».
وقوله: «فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ»:

مَنْ أَبْصَرَ هَذَا بِعَقْلِهِ وَبِصِيرَتِهِ اعْتَبَرَ وَحَذَرَ مِنْ حَالِ الْمَكْذِبِينَ، وَانْزَجَرَ عَنِ الْمَقَالَاتِ الْبَاطِلَةِ، كَقَوْلِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، وَقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ.
فَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ إِذَا شَاءَ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَسْمَعُهُ مَنْ شَاءَ بِلَا وَاسِطَةٍ.

وَالْأَدْلَةُ عَلَى إثْبَاتِ كَلَامِ اللَّهِ كَثِيرَةٌ وَمُتَنَوِّعَةٌ: فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [٦٥] [القصص: ٦٥]، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿فَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]،
فَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ الْكَلَامِ بِلَفْظِ الْقَوْلِ، وَالْكَلَامِ، وَالْكَلِمَاتِ، وَالنِّدَاءِ، وَالْمُنَاجَاةِ.

وَاللَّهُ كَلَّمَ مُوسَى وَنَادَاهُ وَنَاجَاهُ، نَادَاهُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، وَنَاجَاهُ بِصَوْتٍ خَفِيِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، فَمُوسَى كَلَّمَ اللَّهَ، وَنَجَّى اللَّهَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ نَاجَاهُ.

وهو تعالى يوصف بالمناداة، والمناجاة، والتكليم، والمخلوق يوصف بالمانادة، والمناجاة، والتكليم، ولكن نقول: ليس التكليم كالتكليم، ولا المناداة كالمناداة، ولا المناجاة كالمناجاة، كما نقول: إن حياته سبحانه وتعالى ليست كحياة المخلوقين، ولا علمه كعلمهم، ولا قدرته كقدرتهم، فالقول في الصفات واحد ولا فرق، وهذا أصل معقول صحيح.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْفُوزَانُ:

❑ قوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ»:

● يعني: من شبه الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر؛ لأنه تنقص الله ﷻ.

❑ قوله: «فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اغْتَبَرَ»:

● لأن هناك فرقاً واضحاً بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وإن اشتركت في الاسم والمعنى، ولكن تختلف في الحقيقة وتختلف في الواقع والخارج، فلا تشابه بين كلام الله وكلام البشر، ولا تشابه بين سمع الله وسمع البشر، ولا تشابه بين بصر الله وبصر البشر، ولا علم الله وعلم البشر، ولا مشيئة وإرادة الله ومشيئة وإرادة البشر، ففرق بين صفات الله وصفات المخلوق، فمن لم يفرق بينهما صار كافراً.

❑ قوله: «وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكَفَّارِ أَنْزَجَرَ»:

● من تدبر الآيات القرآنية التي أنزلها الله في الوليد بن المغيرة، من تدبرها عرف بطلان أقوال هذه الفرق الضالة في كلام الله ﷻ.

❑ قوله: «وَعَلِمَ أَنَّهُ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ»:

● صفاته من الكلام وغيره ليست كصفات البشر للفرق بين صفات الخالق وصفات المخلوق.



الدرس الثامن:

رؤية الله حق

٣٥- وَالرُّؤْيَى حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، [وَعَنْ أَصْحَابِهِ] (٢٧٣) - فَهُوَ كَمَا قَالَ (٢٧٤)، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا؛ فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ اللَّهُ ﷻ وَلِرَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالَمِهِ.

(٢٧٣) زيادة من بعض النسخ.

(٢٧٤) قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِي:

□ قوله: «وَالرُّؤْيَى حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ...»:

● اعلم أن الأحاديث الواردة في إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة كثيرة جداً حتى بلغت حد التواتر كما جزم به جمع من الأئمة. منهم الشارح، وقد خرج بعضها ثم قال: «وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً». ومن أحاط بها معرفةً يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أنني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث ثم قال: «ليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يُرَى لا في جهة، فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً لعقله أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال يرى لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة».

قلت: وأما رؤيته تعالى في الدنيا، فقد أخبر رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح «أن أحداً منا لا يراه حتى يموت». رواه مُسْلِمٌ: وأما هو نفسه عليه الصلاة والسلام: فلم يرد في إثباتها له ما تقوم به الحجة، بل قد صح عنه الإشارة إلى فيها حين سئل عنها بقوله: «نور، أنى أراه» ومع ذلك جازمت السيدة عائشة بنفيا كما في «الصحاحين»، وهذا هو الأصل فينبغي التمسك به.

الشرح

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قوله: «وَالرُّؤْيُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بَغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبَّنَا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ -تَعَالَى- وَعَلِمَهُ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَاءِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَانِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ اللَّهُ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمٌ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَيَّ عَالِمِهِ: ● المخالف في الرؤية: الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية.

وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة.

وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة. وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شَمَّرَ إليها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحرَمَها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وهي من أظهر الأدلة.

وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً، فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل.

ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين.

وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم.

وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية.

فهل قُتل عثمان رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد؟! وكذا ما جرى في يوم الجمل، وصِفِّين، ومقتل الحسين رضي الله عنه، والحرّة؟! وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، واфترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويل الفاسد؟! وإضافة النظر إلى الوجه، الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة «إلى» الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته موضوعه - صريح في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صلاته وتعدّيه بنفسه: فإن عُدِّي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْنِصَ مِنْ ثُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣].

وإن عُدِّي بـ«في» فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن عُدِّي بـ«إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وكيف إذا أُضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟! وروى ابن مردويه بسنده إلى ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ قال: «من البهاء والحسن» ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، قال: «في وجه الله ﷻ» [٢٧٥].

عن الحسن قال: نظرت إلى ربها فنضرت بنوره.

وقال أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قال: تنظر إلى وجه ربها ﷻ.

وقال عكرمة: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: من النعيم، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قال: تنظر إلى ربها نظراً، ثم حكى عن ابن عباس رضي الله عنه مثله.

وهذا قول كل مفسر من أهل السنة والحديث.

وقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥].

قال الطبري: قال علي بن أبي طالب وأنس بن مالك رضي الله عنه: هو النظر إلى وجه الله ﷻ.

وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابه من بعده، كما روى مسلم في صحيحه عن صهيب، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُثقل موازيننا، ويبيض وجوهنا، ويدخلنا الجنة، ويُجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة» (٢٧٦).

ورواه غيره بأسانيد متعددة وألفاظ أخر، معناها: أن الزيادة: النظر إلى وجه الله ﷻ. وكذلك فسرها الصحابة رضي الله عنهم.

روى ابن جرير عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق، وحذيفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس رضي الله عنه.

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

احتج الشافعي رحمته الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي.

(٢٧٦) أخرجه مسلم (١٨١)، والترمذي (٢٥٥٢)، وابن ماجه (١٨٧)، وغيرهم من حديث صهيب رضي الله عنه.

وقال الحاكم: حدثنا الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءتة رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾؟ فقال الشافعي: لما أن حُجِبَ هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل على أن أوليائه يرونه في الرضا.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرْضَيْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصُرٌ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالأيتان دليل عليهم:

أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه:

أحدها: أنه لا يُظَنُّ بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: ﴿إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَنْ تَرْضَيْنِي﴾، ولم يقل: إني لا أرى، ولا تجوز رؤيتي، أو: لست بمرئي.

والفرق بين الجوابين ظاهر.

ألا ترى أن من كان في كُمة حجر فظنه رجل طعاماً فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: إنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاماً صح أن يقال: إنك لن تأكله.

وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى ﷺ لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار؛ لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى.

يوضحه الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟

الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرًا، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالًا لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف أكل وأشرب وأنام، والكل عندهم سواء.

السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله تعالى أعلم موسى ﷺ أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف.

السابع: أن الله كلم موسى ﷺ وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم، وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز. ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما.

وأما دعواهم تأييد النفي بـ«لن» وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة: ففساد، فإنها لو قيدت بالتأييد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟! قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَاوَيْمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

ولأنها لو كانت للتأييد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِى﴾ [يوسف: ٨٠].

فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقله اردد وسواه فاعضدا

وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال، فلا يُمدح به، وإنما يُمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمرًا وجوديًا، كمدحه بنفي السَّنة والنوم، المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن

كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير، المتضمن كمال ربوبيته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة ^{عنده} إلا بإذنه المتضمن كمال توحده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم، المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه، المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل، المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه؛ فإذا المعنى: أنه يُرى ولا يُدرك ولا يُحاط به، فقلوه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ لَآبْصَرٌ﴾ (الأنعام: ١٠٣) يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يُدرك بحيث يُحاط به؛ فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (١١) قَالَ لَا ﴿الشعراء: ٦١، ٦٢﴾، فلم ينفِ موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية.

بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه عليهم السلام، الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن.

فمنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا، قال: فإنكم ترونه كذلك» (٢٧٧)، الحديث، أخرجاه في «الصحيحين» بطوله.
وحديث أبي سعيد الخدري أيضاً في «الصحيحين» نظيره.

وحديث جرير بن عبدالله البجلي، قال: «كنا جلوساً مع النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: إنكم سترون ربكم عياناً، كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته»^(٢٧٨)، الحديث أخرجاه في «الصحيحين».

وحديث صهيب رضي الله عنه المتقدم، رواه مسلم وغيره.

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «جنتان من فضة، آنتيهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنتيهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن»^(٢٧٩)، أخرجاه في «الصحيحين».

ومن حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه: «وَلْيَلْقَيْنَ اللَّهَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ يَلْقَاهُ، وليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، فليقولن: ألم أبعث إليك رسولاً فيبلغك؟ فيقول: بلَى يا رب، فيقول: ألم أعطك مالا وأفضل عليك؟ فيقول، بلَى يا رب...»^(٢٨٠) الحديث، أخرجه البخاري في «صحيحه».

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً.

ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أنني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث.

ومن أراد الوقوف عليها فليواظب سماع الأحاديث النبوية؛ فإن فيها مع إثبات الرؤية أنه يكلم من شاء إذا شاء، وأنه يأتي الخلق لفصل القضاء يوم القيامة، وأنه فوق العالم، وأنه يناديهم بصوت يسمعه من بُعد كما يسمعه من قُرب، وأنه يتجلى لعباده، وأنه يضحك... إلى غير ذلك من الصفات التي سماعها على الجهمية بمنزلة الصواعق.

(٢٧٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٣٥، ٧٤٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٦٣٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ رضي الله عنه.

(٢٧٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٨٠)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ رضي الله عنه.

(٢٨٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٩٥)، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه.

وكيف تعلم أصول دين الإسلام من غير كتاب الله وسنة رسوله؟! وكيف يُفسَّر كتاب الله بغير ما فسر به رسوله ﷺ. أصحاب رسوله الذين نزل القرآن بلغتهم؟! وقد قال ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» (٢٨١).

وفي رواية: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» (٢٨٢). وسئل أبو بكر رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَفِكَهَةٌ وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]: ما الأبُّ؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟ وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه. وإلا فهل تُعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يُرى لا في جهة فليراجع عقله، فإما أن يكون مكابراً لعقله أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يُرى لا أمام الرائي، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن يساره، ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

ولهذا ألزم المعتزلة مَنْ نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تُعقل رؤية بغير جهة.

وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حلق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته. ولهذا لما تجلّى الله للجبل ﴿خَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ بُنْتَ إِلَٰهِي﴾ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿[الأعراف: ١٤٣] بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده؛ ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية المَلَك في صورته، إلا من أیده الله كما أید نبينا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨].

(٢٨١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٥١)، وَأَحْمَدُ (٣٢٣/١)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَضَعَفَهُ الْعَلَّامَةُ الْأَنْبَازِيُّ فِي «ضَعِيفِ الْجَامِعِ»، بِرَقْمِ (١١٤).

(٢٨٢) انظر ما قبله.

قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا المَلَك في صورته، فلو أنزلنا إليه ملكًا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذٍ يشبه عليهم هل هو بشر أو ملك؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولاً منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه.

لكن قول من أثبت موجوداً يُرى لا في جهة - أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يُرى ولا في جهة.

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجودياً؟ أو أمراً عدمياً؟ فإن أردت بها أمراً وجودياً كان التقدير كل ما ليس في شيء موجود لا يُرى.

وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يُرى، وليس العالم في عالم آخر.

وإن أردت بالجهة أمراً عدمياً، كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات الثقلّة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه.

ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة - فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره.

وقوله: «والرؤية حق لأهل الجنة»:

تخصيص أهل الجنة بالذكر، يُفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم.

ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يروونه في المحشر قبل

دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ (٢٨٣).

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿يَحِثُّهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤].

واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني: يراه أهل الموقف، مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار ولا يروونه

بعد ذلك.

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار.

وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف.

واتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبينا

ﷺ خاصة: منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ.

وحكى القاضي عياض في كتابه «الشفاء» اختلاف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم

في رؤيته ﷺ، وإنكار عائشة رضي الله عنها أن يكون ﷺ رأى ربه بعين رأسه، وأنها قالت

لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد قَفَّ شعري مما قلت!! ثم

قالت: من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب (٢٨٤).

ثم قال: وقال جماعة بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور عن ابن مسعود وأبي هريرة،

واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من المحدثين والفقهاء

والمتكلمين.

(٢٨٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٤٠)، وَمُسْلِمٌ (١٨٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢٨٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٥٥)، وَمُسْلِمٌ (١٧٧)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه عليه السلام رأى ربه بعينه ^(٢٨٥)، وروى عطاء عنه: رآه بقلبه ^(٢٨٦).

ثم ذكر أقوالاً وفوائد، ثم قال:

وأما وجوبه لنبينا عليه السلام والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه قاطع ولا نص، والمعمول فيه على آية النجم، والتنازع فيها مأثور، والاحتمال لهما ممكن.

وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمته الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة؛

إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألتها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه عليه السلام رأى ربه

بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه»، عن

أبي ذر رضي الله عنه قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل رأيت ربك؟ فقال: نور أنى أراه» ^(٢٨٧).

وفي رواية: «رأيت نوراً» ^(٢٨٨).

وقد روى مسلم أيضاً عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: «قام فينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم بخمس كلمات، فقال: إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسطن ويرفعه،

يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجاب النور - وفي

رواية: النار - لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» ^(٢٨٩).

فيكون - والله أعلم - معنى قوله لأبي ذر: «رأيت نوراً»: أنه رأى الحجاب، ومعنى

قوله: «نور أنى أراه»، النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه؟ أي: فكيف أراه

والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟! فهذا صريح في نفي الرؤية، والله أعلم.

(٢٨٥) أخرجه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٤٧/٧)، وعزاه لابن مردويه.

(٢٨٦) أخرجه الترمذي (٣٢٨١)، والطبري في تفسيره (٥١٠/١١)، جميعاً من طريق سماك عن

عكرمة عن ابن عباس، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٤٦/٧)، إلى عبد بن حميد،

والترمذي، وابن جرير، وابن المنذر، والطبراني، والبغوي في تفسيره (٢٤٧/٤).

(٢٨٧) أخرجه مسلم (١٧٨)، والترمذي (٣٢٨٢)، وغيرهما من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢٨٨) انظر ما قبله.

(٢٨٩) سبق تخريجه.

وحكى عثمان بن سعيد الدارمي اتفاق الصحابة على ذلك.

ونحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أحوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى، فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها ألبتة. وقوله: «بغير إحاطة ولا كيفية»:

هذا لكمال عظمته وبهائه سبحانه وتعالى، لا تدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يُعلم ولا يحاط به علمًا.

قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

□ وقوله: «وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ -تَعَالَى- وَعِلْمُهُ» إلى أن قال: «لَا تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بَأْرَائِنَا وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا»:

● أي: كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه.

فالتأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد المخالف له. فكل تأويل بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبيِّن الهادي بكلامه؛ إذ لو قصده لحفَّ بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بيانًا وهديً، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحفَّ به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد؛ لم يكن بيانًا ولا هديً.

فالتأويل إخبار بمراد المتكلم لا إنشاء.

وفي هذا الموضوع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فُهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخبارًا بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقًا، كان كذبًا على المتكلم، ويُعرف مراد المتكلم بطرق متعددة:

منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى.

ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يُبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يُرد ذلك المعنى، فكيف إذا حُفَّ بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته وما وُضع له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

و«إنكم ترون ربكم عيانًا كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب» (٢٩٠). فهذا مما يقطع السامع فيه بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وُضع له مع القرائن المؤكدة، كان صادقًا في إخباره.

وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذبٌ عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا، إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وُضع له، فإن منازعه لما احتج عليه به ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر لم تذكره، وهو أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازه هو المراد، فحملناه عليه دلالة لا ابتداء.

قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أراد، وهو إما صدق وإما كذب، كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلاف حقيقته وظاهره، ولا يُبين للسامع المعنى الذي أراد، بل يقرن بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة، ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره، إذا قصد التعمية على السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المُنكر: أن يريد بكلامه خلاف حقيقته وظاهره إذا قصد البيان والإيضاح وإفهام مراده! كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفي المجاز، ويكرره غير مرة، ويضرب له الأمثال.

وقوله: «فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه»:

أي: سلم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو يقول: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل! والعقل أصل النقل!! فإذا عارضه قدمنا العقل!! وهذا لا يكون قط.

لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك: فإن كان النقل صحيحاً فذلك الذي يدعي أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك.

وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً.

ويعارض كلام من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل؛ لأن ما لس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه.

وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل؛ لزم ألا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً لم يجز أن يُتَّبَع بحال، فضلاً عن أن يُقَدَّم؛ فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل.

فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو يحمله شبهة أو شكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم، والتسليم، والانقياد، والإذعان، كما وحّد المرسل بالعبادة، والخضوع، والذل، والإنابة، والتوكل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما:

توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا يحاكم إلى غيره، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فَوَضَّه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حَرَّفَه عن مواضعه، وسمى تحريفه تأويلاً وحملًا، فقال: نُوَوِّلُه ونحمله.

فلأن يلقي العبد ربه بكل ذنب - ما خلا الإشراك بالله - خير له من أن يلقاه بهذه الحال.

بل إذا بلغه الحديث الصحيح يَعُدُّ نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوغ له أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وكلامه ومذهبه؟! بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله، من غير التفات إلى سواه، ولا يُسْتَشْكَلُ قوله لمخالفته رأي فلان، بل تُسْتَشْكَلُ الآراء لقوله، ولا يُعَارَضُ نصه بقياس، بل تُهْدَرُ الأقيسة، وتُلغى لنصوصه، ولا يُحَرَّفُ كلامه عن حقيقته؛ لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم، هو مجهول، وعن الصواب معزول! ولا يُوقَفُ قبول قوله على موافقة فلان دون فلان، كائنًا من كان.

قال الإمام أَحْمَدُ: حدثنا أنس بن عياض، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «لقد جلست أنا وأخي مجلسًا ما أحب أن لي به حُمْرَ النَّعَمِ، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا حَجْرَةً، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضبًا، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: مهلاً يا قوم! بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضًا، وإنما نزل يصدق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه» (٢٩١).

ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه؛ لكون ذلك الكلام مجملًا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده، لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه؛ فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم: ما قام عليه الدليل، والنافع منه: ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه، العلم فيها ما أخذ عن الرسول لا غير.

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ مَآعٍ:

□ قوله: «الرؤية حق...»:

● لا شك أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة من فوقهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ، فهم يرون ربهم بأبصارهم رؤية حقيقية، كما يرون القمر والشمس صحواً ليس دونهما سحاب، وهذا متواتر عن النبي ﷺ لم ينكره سوى «المعتزلة» ومن تابعهم على الضلال.

قال في «النونية» (٢٩٢):

نَظَرَ الْعِيَانُ كَمَا يُرَى الْقَمَرَانِ
يَنْكَرُهُ إِلَّا فَاسِدَ الْإِيمَانِ

ويرويه سبحانه من فوقهم
هذا تواتر عن رسول الله لم

وأما في الدنيا: فإنه سبحانه وتعالى لا يراه أحد من عباده.
ولما سُئل النبي ﷺ: «هل رأيت ربك قال: نور أنى أراه» (٢٩٣).
أي: حالت بيني وبين رؤيته تعالى الأنوار.
وقالت عائشة: «من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب».
قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَرَّاكُ:

□ قوله: «وَالرُّؤْيَى حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وَجُوهٌ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَقُولُوا لِلَّهِ عِلْمٌ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَحْكُمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ»:

● أي: رؤية المؤمنين لربهم بأبصارهم ثابتة وواقعة، فيجب الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة عياناً بأبصارهم.
وقوله: «بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ»: أي: يرونه ولا يُحيطون به، فلا يرونه رؤية يدركونه بها من كل وجه، فهو تعالى أعظم من أن يُحيط به العباد، فإنهم: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وكذلك لا يُحيطون به رؤية، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أي: لا تُحيط به الأبصار.

وقوله: «وَلَا كَيْفِيَّةٍ»: هذا يصح إن أريد به نفي العلم بالكيفية، وإلا فروية المؤمن لربه لها كيفية، وله تعالى كيفية، لكن لا نعلمها، فالنفي للكيفية متعلقٌ بالعلم، فيكون المعنى: بغير إحاطة ولا كيفية معلومة لنا.

ومسألة الرؤية مسألة عظيمة افرقت فيها الأمة، فأهل السنة والجماعة يؤمنون بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة عياناً بأبصارهم، يرونه في عرصات القيامة -أي: مواقفها-، ويرونه في الجنة، كما يشاء سبحانه وتعالى، يرونه ويسعدون، وينعمون بالنظر إلى ربهم، ﴿وَجُوهٌ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَقُولُوا لِلَّهِ عِلْمٌ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَحْكُمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢، ٢٣] وفي الآية

الأخرى: ﴿عَلَى الْأَرَايِكِ يَنْظُرُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ [المطففين: ٢٣، ٢٤].
وقد دلَّ على رؤية المؤمنين لربهم القرآن، والسنة المتواترة عن النبي ﷺ، وأجمع
على ذلك أهل السنة والجماعة:

فأما القرآن فأصرح دليل في ذلك آية سورة «القيامة» التي ذكرها المصنف: ﴿وُجُوهُ
يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ ﴿٢٣﴾ [القيامة: ٢٢]، أي: بهيئة مشرقة حسنة ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ﴿٢٣﴾ [القيامة: ٢٣]
يعني: تنظر إلى ربها.

وهذا الفعل: «نَظَرَ» يأتي على وجوه في اللغة العربية:

يأتي متعدِّياً «بنفسه» فيكون بمعنى الانتظار، قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: هل ينتظرون إلا تأويله.

ويأتي متعدِّياً بـ«في» فيكون معناه: التفكير، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [الروم: ٨].
ويأتي متعدِّياً بـ«إلى» فيرادُ به نظر العين، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ
فَوْقَهُمْ﴾ [ق: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآلِ بْنِ الْإِصْبِيِّ﴾ [الغاشية: ١٧].

ومما استدُلَّ به على إثبات الرؤية من القرآن: قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنَىٰ
وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد بيَّن النبي ﷺ أن الزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم،
وفي معناها: قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ﴿٢٥﴾ [ق: ٢٥].

كما استدُلَّ أهل السنة بقوله تعالى في الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُوبُونَ﴾ ﴿١٥﴾ [المطففين: ١٥]، فلو كان المؤمنون لا يرونه؛ لاستوواهم والكفار.

ومما استدُلَّ به من القرآن: قوله تعالى: ﴿عَلَى الْأَرَايِكِ يَنْظُرُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ
النَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ [المطففين: ٢٣، ٢٤] قيل: ينظر بعضهم إلى بعض، وقيل: ينظرون إلى الكفار
وهم يعذبون، فيغتبطون بنعمة الله عليهم أن نجَّاهم وعافاهم، وقيل: ينظرون إلى ما
أعطاهم الله من النعيم، وقيل: ينظرون إلى ربهم، أقاويل في تفسيرها للسلف كما هي
عادتهم يذكرون بعض ما تدل عليه الآية، لكن قال ابن القيم رحمه الله: «ولقد هضم معنى

الآية مَنْ قال: ينظرون إلى أعدائهم يعذبون، أو ينظرون إلى قصورهم وبساتينهم، أو ينظر بعضهم إلى بعض، وكل هذا عدول عن المقصود إلى غيره، وإنما المعنى: ينظرون إلى وجه ربهم، ضد حال الكفار الذين هم عن ربهم محجوبون».

وأما السنة فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ في إثبات الرؤية:، ومن ذلك قوله ﷺ حين سأله: هل نرى ربنا؟ قال: «هل تُضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «فإنكم ترونه كذلك»، وقال ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته» (٢٩٤).

إذا؛ رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ثابتة بالكتاب والسنة، وكذلك بإجماع أهل السنة، وهي من مطالب المؤمنين، ومما يرجون الفوز به؛ ولهذا جاء في دعاء النبي ﷺ: «أسألك لذة النظر إلى وجهك» (٢٩٥).

ومع هذه الأدلة فقد عمي عن إثبات الرؤية من لبس عليهم الشيطان، فأضلهم عن سواء السبيل من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم فقالوا: إنه تعالى لا يُرى! وهذا ليس غريباً منهم، فالذين ينفون عن الله كل الصفات حقيق بأن يقولوا: إنه تعالى لا يُرى، بل لعل قولهم: إنه لا يُرى هو من نوازم نفهم لجميع الصفات؛ لأن نفي جميع الصفات يستلزم نفي الذات، والمعدوم لا يُرى، فقولهم بنفي الرؤية مناسب لمذهبهم في التعطيل.

ومن شبهاتهم في ذلك: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فقالوا: معناه: لا تراه الأبصار.

وأجيب عن هذا بأن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ نفي للإحاطة، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، وعلى هذا فالآية دالة على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنها دالة على إثبات الرؤية من غير إحاطة.

(٢٩٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠٦)، وَمُسْلِمٌ (١٨٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.
(٢٩٥) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٣٠٥)، وَأَحْمَدُ (٢٦٤/٤)، وَالْحَاكِمُ (٧٠٥/١)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْمَشْكَاةِ» (٢٤٩٧).

وقد قيل في تفسير هذه الآية: لا تُدرکه الأبصار في الدنيا، أو لا تُدرکه أبصار الكفار، وهذان تفسيران مرجوحان:

أولاً: لأن الإدراك أخص من مطلق الرؤية، وليس المنفي الرؤية.

ثانياً: على هذا التفسير لا بد من التقييد أو التخصيص، أما على التفسير الأول فالآية على إطلاقها.

ومن صفات ربنا أنه لا تُدرکه الأبصار، وهذه صفة سلبية، وتقدم أن النفي الذي من صفات الله تعالى لا بد أن يتضمن ثبوتاً، فأما النفي الذي لا يتضمن ثبوتاً؛ فلا يدخل في صفاته تعالى، بل كل نفي في صفاته فإنه مُتضمن لإثبات، فنفي إدراك الأبصار له يتضمن إثبات كمال عظمته سبحانه، فلكمال عظمته لا تُدرکه الأبصار.

إذاً؛ فهذا نفي مُتضمن لإثبات مدح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومعلوم أن كون الشيء لا يُرى ليس صفة مدح؛ لأن النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتياً؛ ولأن المعدوم لا يُرى، والمعدوم لا يُمدح، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه».

أما الآيات التي فيها إثبات الرؤية فإنهم يُحرّفونها، فأظهر آية في الدلالة على إثبات الرؤية: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] قالوا: ناظرة إلى ثواب ربها، أو يفسرون النظر بالانتظار!

وتقدم أن هذا لا يتفق مع قاعدة اللغة.

وقد جاء في الحديث تشبيه رؤية المؤمنين لربهم برؤية الشمس والقمر، فالمشبه والمشبّه به هو الرؤية، فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي، فلا يُقال: إن الله تعالى كالشمس أو القمر، فقوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون» ^(٢٩٦) يعني: ترون ربكم رؤية كرؤيتكم للشمس والقمر، ووجه الشبه بين الرؤيتين:

أولاً: أنها رؤية بصرية لا علمية، ونفاة الرؤية يفسرون هذه الرؤية بالرؤية العلمية، أي: يزداد علمهم بالله يوم القيامة، لا أنهم يرونه بأبصارهم.
ثانياً: أنهم يرونه في العلو كما يُرى القمران في العلو.
ثالثاً: أنها رؤية من غير إحاطة، فالمؤمنون يرون ربهم يوم القيامة من غير إحاطة، كما أن الناس في الدنيا يرون الشمس والقمر من غير إحاطة.

فماذا يصنعون بهذا الحديث وغيره؟!

يزعمون أنها أخبار آحاد، ومن أصولهم الباطلة: أن أخبار الآحاد لا يُحتج بها في مسائل الاعتقاد!

أو يردونها، طاعنين في بعض روايتها، مع أنهم ليسوا أهلاً أن يتكلموا في ذلك.
فقول الجهمية والمعتزلة قولٌ باطل مردود بالكتاب والسنة والإجماع، وإنكار الرؤية كفر؛ لأنه إنكار لأمر معلوم من دين الإسلام بالضرورة؛ إذ إنه جحد لما دلت عليه هذه النصوص المستفيضة من القرآن ومن الحديث، ولما اتفق عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان.

وأما الأشاعرة فيقولون: إنه يُرى لا في جهة! فلا يُرى من فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا أمام ولا خلف!

فأضحكوا عليهم العقلاء، وفتحوا باباً للمعتزلة فاحتجوا عليهم، وكأنهم ما أثبتوا الرؤية، فقول الأشاعرة فيه تلفيق، وهذه عادتهم، فهم في باب الصفات يثبتون بعضاً من الصفات، وينفون كثيراً منها، وفي الكلام يثبتون الكلام، لكن ليس على الوجه المعقول الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

وهكذا الرؤية لإثباتهم لها ليس على ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، بل ولا على الوجه المعقول.

وهذا يرجع إلى أن من أصولهم الباطلة نفي علو الله على خلقه، ويقولون: إن الرؤية تحتاج إلى مقابلة.

نعم فالله تعالى في العلو، والعباد ينظرون إلى ربهم كيف شاء سبحانه وتعالى. وقال رحمه الله: «وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ»: هذه العبارة مضمونها التفويض، يعني: ونحن لا نعلم معاني تلك النصوص، لكن لا يصح أن يريده المؤلف؛ لأنه أثبت الرؤية، فقال: «بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ» فأثبت رؤية حقيقية، فلا يصح أن يقال: يريد المؤلف بهذا أنا لا نعلم تفسير ما ورد في هذه النصوص من ذكر الرؤية بل تفسيرها على ما أراد الله!

فإن مراد الله من ذلك أنهم ينظرون إلى ربهم، كما دلت على ذلك السنة الصحيحة الصريحة، فما أراد الله من معانيها معلوم لنا، وما أراد الله من حقائق ذلك وكيفياته هو الذي لا نعلمه، فنحن نعلم مراد الله بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] أنه ذو سمع وبصر، هذا مراد معلوم لنا، والله أراد منا أن نعلمه، فعلمنا إياه وعرفنا به، وهكذا نقول في الرؤية.

وكذلك قول الرسول ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ» مراده أن نعلم أننا نرى ربنا يوم القيامة.

والذي يظهر لي من مراد المؤلف بالتفسير: معرفة الحقيقة والكيفية؛ فذلك الذي لا نعلمه، كما سيأتي في الكلام على التأويل، فكأنه قال: وكيفية ذلك على ما أراد الله وعلمه.

□ قوله: «وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا»:

● يعني: ما جاء عن الله تعالى في كتابه هو على ما أَرَادَهُ وَعَلِمَهُ، وما جاء عن النبي ﷺ وصح من سنته؛ فهو كما قال، فقد قال ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ» فسنرى ربنا كما قال، وهذا معناه التصديق، فما جاء عن النبي ﷺ من الحديث الصحيح فهو حق كما أخبر، هذا معنى قوله: «كَمَا قَالَ»: فنحن نؤمن به مصدقين لخبر الله تعالى، وخبر رسوله ﷺ، وهذا بيان لوجوب الإيمان بما أخبر الله به، وما أخبر به رسوله ﷺ في هذه المسألة وغيرها.

وقوله: «وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ»: الكلام في هذا كالكلام فيما قبله، فقوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم» ماذا أراد الله ﷻ؟ أراد الرؤية البصرية، ونعلم أنه أراد ذلك يقيناً، وليس المقصود التفويض، فنقول: الله أعلم بمراده ومراد رسوله، بل نقول: نعم، هو كما قال، ومعناه على ما أراد، ونحن نعلم المعنى الذي أراده من قوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم» لأنه يخاطبنا بكلام واضح مُبَيَّن مفسّر لا إجمال فيه ولا إبهام، فلا يجوز أن يكون المراد ستعلمون ربكم؛ لأن العباد يعلمون ربهم وهم في الدنيا قبل أن يموتوا: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] يعرفون ربهم أنه خالقهم، وخالق كل شيء، وأنه الله الذي لا إله غيره، فلا يجوز أن يُراد بقوله ﷺ: «سترون ربكم» يعني: ستعلمون، وتكون الرؤية علمية؛ فإنه ﷻ قال: «كما ترون الشمس.. كما ترون القمر» وهذا كلام واضح قاطع مبطل لكل التحريفات.

وكلمات الطحاوي هذه توهم التفويض، لكن لا يصح أن نقول: إنه يُفَوِّض هذه النصوص؛ لأن التفويض لا يجري إلا على مذهب من ينفي حقيقة الرؤية، والمصنف بريء من هذا، فإنه يثبت الرؤية.

وقوله: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا»: التأويل بمعنى التأويل، فلا ندخل في ذلك متأولين لتلك النصوص برأينا المحض فنؤولها على خلاف ظاهرها.

قال الإمام ابن تيمية: «إن التأويل صار مستعملاً في ثلاثة معانٍ:

الأول: التأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله:

صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى احتمال مرجوح لدليل يقرن به.

الثاني: التأويل بمعنى: التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين.

الثالث: التأويل بمعنى: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام».

والمأثور من هذه المعاني هو الثاني والثالث، وأما الأول فهو اصطلاح حادث، وهو نوعٌ من التفسير، لكن الأصل أن الكلام يُحمل على ظاهره، ولا يجوز صرفه عن ظاهره إلا بدليل يجب المصير إليه، فهذه النصوص لا يجوز صرفها عن ظاهرها،

بل يجب إجراؤها على ظاهرها، كالقول في سائر نصوص الصفات، وظاهرها هو إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة عياناً بأبصارهم، ولا يجوز صرفها عن هذا الظاهر؛ لأنه ليس هناك حجة صحيحة توجب صرف هذه النصوص عن ظاهرها. وإذا قال الأصوليون: هذا مُؤَوَّلٌ، أو مُتَأَوَّلٌ؛ فمعناه: أنه مصروف عن ظاهره إلى غيره، لكن تارة يكون بحجة صحيحة، فيكون هذا التأويل صحيحاً، وتارة يكون ذلك التأويل بغير حجة صحيحة، كتأويل المبتدعة للنصوص المخالفة لأصولهم، فكل تأويلات المبتدعة للنصوص المخالفة لأصولهم من التأويل الباطل، والاسم المطابق لتأويلهم هو التحريف؛ فإن صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى احتمال مرجوح، أو صرفه عن ظاهره إلى غيره بغير دليل يوجب ذلك؛ فهو من تحريف الكلم عن مواضعه.

قوله: «وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَانِنَا»: ولا نتوهم فيها خلاف ظاهرها بدافع الهوى؛ فإن من التأويل ما لا دليل عليه غير وهم باعته الهوى؛ فإن الإنسان إذا كان له هوى في شيء يكون في عقله تصورات واعتقادات تنبعث من هواه، وهذا هو الذي يرمي إليه المؤلف بقوله: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا»، فنحرف النصوص ونصرفها عن ظاهرها بموجب آراء وشبهات، بل يجب أن نُجري النصوص على ظاهرها، ونفهمها على موجب ما دل عليه اللسان العربي، وعلى فهم السلف الصالح؛ فإن أي فهم لآية أو حديث يتناقض مع فهم الصحابة، أو فهم السلف الصالح؛ فهو باطل.

□ قوله: «فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ»:

● هذا تعليل لقوله: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَانِنَا»، بل نؤمن به على مراد الله، ومراد سوله ﷺ، فإن الواجب علينا الإيمان بهذه النصوص، والتسليم لما أخبر الله به، فما علمنا منه آمنا به على ما فهمنا منه، وما لم نعلمه نكل علمه إلى عالمه، هذا هو الواجب على المؤمن إذا وردت عليه آية من كتاب الله، أو

حديث صحيح عن رسوله ﷺ يجب عليه أن يؤمن به ولا يتوقف، فهم معناه أو لم يفهمه، فيجب أن يقابل ما أخبر الله به ورسوله ﷺ بالإيمان والإذعان.

فإنه ما سلم عبد في دينه إلا إذا انقاد لله بالتصديق وإخلاص العبادة، وانقاد للرسول ﷺ بالتصديق والمتابعة، ومن عارض النصوص بعقله فليس عابداً لله تعالى، ولا متبعاً لرسوله ﷺ، بل متبع لهواه، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] وكل أهل الباطل ينطلقون من هذين الأصلين: الظن، والهوى.

فمذاهبهم مبنية على الظنون والخرص، وليست مبنية على حجج وبيانات، بل على شبهات واهيات، وعلى الهوى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿وَأَنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٢٠]، فإنهم قد يكونون على علم بالحق، لكن يمنعه من اتباعه الهوى، وقد يضلون عن الحق بسبب ظنونهم وآرائهم وشبهاتهم، وفي كثير من الأحيان يجتمع الأمران: فيكون الباطل الشبهة والهوى؛ فالذين يُحكِّمون عقولهم مثلاً في باب الصفات، كالجهمية والمعتزلة أصلهم هو تحكيم العقل الفاسد؛ لأن العقل الصحيح لا يُناقض النقل الصحيح أبداً، لكنهم حكّموا عقولهم الفاسدة، ولو حكّموا العقل الصريح لكان موافقاً لما جاءت به الرسل، «فإن الرسل لا يأتون بما تُحيله العقول أبداً، لكن قد يُخبرون بما لا تدركه العقول، أو بما تحار فيه العقول، ولا يأتون بما تقطع العقول السليمة ببطلانه».

فما تأتي به الرسل إما أن يكون العقل شاهداً ومصدقاً على صدقه وحسنه، أو يكون العقل واقفاً جاهلاً، والجاهل عليه أن ينقاد ويُسلم.

فأخبار الرسل دائرة بين الأمرين: أما شيء يُحيله العقل فلا والله لا تأتي به الرسل؛ لأن العقل الصريح والقضايا العقلية القطعية لا تتناقض، والحق لا يتناقض، وهذه

القضية الكبيرة - أعني: الوفاق بين العقل والنقل - أُلْفَ فيها الإمام العَلَمُ شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه العظيم: «العقل والنقل» أو «درء تعارض العقل والنقل» الذي قال فيه ابن القيم:

وَاقْرَأْ كِتَابَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ

يعني في بابه.

وقوله: «إِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلِمَ لِلَّهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمٌ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ»:

هذا فيه تقرير وجوب التسليم لله، والانقياد لحكمه، وحكم الله نوعان: حكم كوني.

وحكم شرعي.

ويجب على العبد الرضا عن الله في تدبيره، وحكمه الكوني، وحكمه الشرعي، فلا يعارض حكم الله برأي ولا ذوق ولا استحسان، هذا بالنسبة للحكم والقضاء الكوني. وأما الأمور المكونة والمقضية فهذه يجب أن يعمل فيها من حيث الاستسلام والدفع والطلب بموجب الشرع، فيحكم شرع الله، فما أمره الله بفعله فعله، وما أمره بتركه تركه، فيحب ما أحبه الله، ويغض ما أبغضه الله، ويأتي ما أمره الله به، ويذر ما نهى الله تعالى عنه، ويصبر على ما أوجب الله عليه فيه الصبر، ويدفع ما أوجب الله عليه دفعه من المكروهات. وهذه الأعمال من طلب أو دفع للمقدرات تجري فيها الأحكام التكليفية: الواجب والمحرم والمكروه والمستحب والمباح.

فلا بد من التسليم لحكم الله؛ بالرضا بحكمه وتدبيره، وأنه حكيم عليم، وذلك بعدم الاعتراض عليه في قضائه الكوني، وقضائه الشرعي.

وَجَهْلَةُ الصَّوْفِيَّةِ وَغَلَاتُهُمْ يَرُونَ أَنَّ مِنَ التَّسْلِيمِ لِلْقَدْرِ الْإِسْتِسْلَامَ لِكُلِّ مَا يَجْرِي عَلَى الْإِنْسَانِ، بِحَيْثُ لَا يَطْلُبُ خِلَافَ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ، وَلَا يَدْفَعُ شَيْئًا مِنَ الْمَكْرُوهِ، حَتَّى يَقُولَ قَائِلُهُمْ: إِنْ الْعَارِفُ لَا حَظَّ لَهُ! أَوْ إِنَّهُ يَصِيرُ كَالْمَيْتِ بَيْنَ يَدَيِ الْغَاسِلِ!

قال الإمام ابن تيمية: «فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي لم يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه». وهذا كلام باطل، ولا يمكن تحقيقه في الواقع أبداً.

فقوله: «مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ» يظهر من السياق أنه يريد التسليم لشرع الله في المسائل العلمية الاعتقادية، وفي المسائل العملية؛ فإن الدين يتضمن قسمين:

اعتقادات، وأعمال، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣] فالهدى هو: العلم النافع، ودين الحق: العمل الصالح.

قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَىٰ حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، ﴿وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، قال تعالى في تحكيم الرسول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَّيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فلا بد من التسليم لحكم رسول الله ﷺ، وقبوله بانسراح صدر، وطيب نفس، فإنه لا يتحقق الإيمان كاملاً إلا بهذه الشروط مع الإيمان به، وأن ما جاء به حق من عند الله، وأن ما حكم به في كل مسائل الدين هو الحق والعدل والصواب، فإنه ﷺ إنما يحكم بشرع الله وحكمه، ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ قَحْذُوهُ وَمَنْهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُمْ أُولَٰئِكَ﴾ [الحشر: ٧].

وقد خرج عن هذا السبيل المبتدعة على اختلاف بدعهم، فلم يقنعوا بما جاء به الرسول ﷺ، فالمعطلة يرون أن كل ما في القرآن والسنة من صفات الرب سبحانه وتعالى؛ ليس المراد منها ظاهرها، وأهل التفويض يرون أنها لا معنى لها، وهذا خروج عن تحكيم الرسول ﷺ، وعن الرضا بحكمه، والتسليم له، فعندهم أن الحق في معرفة الله، وفيما يجوز عليه وما لا يجوز عليه؛ هو ما عرفوه بعقولهم، ومضمون

هذا الكلام أن الرسول ﷺ لم يبين للناس ما يجب أن يعتقدوه في ربهم، فترك هذا العلم العظيم الذي هو أهم العلوم وأجل المطالب بلا بيان.

وقد فند شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة العقيدة الحموية هذا التصور الساقط الباطل، وذكر وجوهاً من دلالات العقل على بطلان هذا القول، فكيف يبين الرسول ﷺ كل صغير وكبير للناس حتى آداب قضاء الحاجة، ثم لا يبين ما يجب على العباد أن يعتقدوه في ربهم؟! هذا من أبطل الباطل.

ومن الوجوه التي ذكر: «إن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصاً أو ظاهراً؛ لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين»؛ لأنهم يقولون: إن نصوص الأسماء والصفات ظاهرها التشبيه، ثم يلجؤون للتخلص من ذلك إما بالتفويض فيقولون: هذه نصوص الله أعلم بمراده منها، فنحن لا نفهمها وليس علينا أن نتدبرها، بل علينا أن نتلوها ألفاظاً والأكثر منهم يسلكون طريق التأويل، وهو تفسير النصوص بمعان بعيدة مخالفة لظاهرها، ولما دلت عليه سائر النصوص الأخرى الموضحة لها، فكل الآيات والأحاديث الواردة مثلاً في اليدين؛ مؤولة عندهم بخلاف ظاهرها، فيجعلون ذلك كله من قبيل المجاز والتخييل، وهذا كله ضد التسليم للرسول ﷺ، فحكموا عقولهم، ولم يحكموا النبي ﷺ، فضلوا ضلالاً بعيداً، وهذا ما يتضمنه قول المؤلف: «فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ»، وهذا هو الواجب، فما خفي على الإنسان فهمه وأشكل عليه؛ فعليه أن يقول: الله أعلم، والله تعالى علم نبيه ﷺ وعلمنا ذلك بقوله: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا﴾ [الكهف: ٢٦]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فالواجب على المكلف فيما لم يعلم أن يفوض علم ذلك إلى الله.

وقوله: «وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ»: فهناك أمور استأثر الله بعلمها، كحقائق ما أخبر الله سبحانه عن نفسه من أسمائه وصفاته، وحقائق اليوم الآخر، فهذا كله مما يخفى على العباد ولا يمكنهم معرفته؛ فالواجب في هذا هو التفويض، ورد علم ذلك إلى الله.

أما معاني النصوص، فالأصل أنها يمكن فهمها كلها، فما أخبر الله به عن نفسه، وما أخبر به عن اليوم الآخر؛ هذه لا بد أن تكون معلومة لنا من جهة معانيها، لكن قد يخفى بعضها على بعض الناس في بعض الأحوال، فهنا قبل أن يعرف المراد؛ يرد ما اشتبه عليه؛ فيقول: الله أعلم به، ثم هذا لا يمنع التدبر والبحث لمعرفة المواد؛ ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في القاعدة الخامسة من «الرسالة التدمرية»: «إنا نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه».

وقوله: «وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ»: هذا أدب رفيع، وهو مقتضى علم العبد بربه وعلمه بنفسه، فلا يتجاوز حده فيدعي علم ما لا علم له به، ولا يتكلف في البحث عما لا سبيل إلى معرفته، فما علمه قال به واعتقده وآمن به، وما خفي عليه رد علمه إلى عالمه.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «الرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، بَغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ»:

● «الرُّؤْيَةُ»: أي: رؤية المؤمنين لربهم سبحانه وتعالى، فإن المؤمنين يرون ربهم سبحانه وتعالى في الآخرة، يرونه عياناً بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر، وكما يرون الشمس صحوً ليس دونها سحاب، كما أخبر المصطفى ﷺ بذلك في الأحاديث الصحيحة المتواترة عنه عليه الصلاة والسلام^(٢٩٧)؛ ولذلك قال المصنف: «الرُّؤْيَةُ حَقٌّ»، أي: ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة من السلف والخلف، ولم يخالف فيها إلا المبتدعة وأصحاب المذاهب المنحرفة.

فالمؤمنون يرون ربهم سبحانه وتعالى كما قال سبحانه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وهي وجوه المؤمنين ﴿نَاضِرَةٌ﴾ يعني من النضرة وهي: البهاء والحسن ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [المطففين: ٢٤] وأما ﴿نَاطِرَةٌ﴾ فمعناها: المعاينة بالأبصار، تقول: نظرت إلى كذا، أي: أبصرته.

فالنظر له استعمالات في كتاب الله ﷻ:

إذا عُدِّي بـ «إلى» فمعناه المعاينة بالأبصار، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ الْإِلَهِ كَيْفَ خَلَقَ ۖ وَإِلَىٰ السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۖ﴾ [الغاشية: ١٧، ١٨]؛ أي: ألم ينظروا بأبصارهم إلى هذه المخلوقات العجيبة الدالة على قدرة الله ﷻ. وفي هذه الآية: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] معداة بـ «إلى».

وإذا عُدِّي النظر بنفسه وبدون واسطة فمعناه التوقف والانتظار: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، ﴿انظُرُونَا﴾ أي: انتظرونا من أجل أن نستضيء بنوركم؛ لأن المنافقين ينطفئ نورهم والعياذ بالله، فيبقون في ظلمة، فيطلبون من المؤمنين أن ينتظروهم حتى يقتبسوا من نورهم. وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: ما ينتظرون إلا مجيء الرب يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده.

وإذا عُدِّي النظر بـ «في» فمعناه التفكير والاعتبار، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، أي: يتفكروا في مخلوقات الله العلوية والسفلية، ويستدلون بها على قدرة الله الخالق سبحانه وتعالى واستحقاقه للعبادة. الحاصل: أن النظر هنا عُدِّي بـ «إلى» ومعناه: الرؤية والمعاينة.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فَسَّرَ النبي ﷺ ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ بأنها الجنة، وفسر الزيادة بأنها النظر إلى وجه الله الكريم، وهذا في صحيح مسلم (٢٩٨).

وقال تعالى: ﴿هُم مَّيْسَاءٌ وَفِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [اف: ٣٥] المزيد: هو النظر إلى وجه الله الكريم.

وقال تعالى عن الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾ [المطففين: ١٥] فإذا كان الكفار محجوبين عن الله، أي: لا يرونه؛ لأنهم كفروا به في الدنيا فهم محجوبون عن النظر إليه يوم القيامة، وهذا أعظم حرمان وأعظم عذاب، والعياذ بالله، فدلّت الآية على أن المؤمنين ليسوا محجوبين عن الله يوم القيامة، وأنهم يرونه بالنظر إليه في الآخرة؛ لأنهم آمنوا به في الدنيا ولم يروه، وإنما استدلوا عليه سبحانه بآياته ورسالاته، فالله أكرمهم بالنظر إليه يوم القيامة.

والنظر إلى وجه الله ﷻ أعظم نعيم في الجنة.

هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهذه بعض أدلتهم من القرآن.

وأما أدلتهم من السنة فكثيرة جداً بلغت حد التواتر، كما قال العلامة ابن القيم في كتابه القيم «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»، وساق الأحاديث الواردة في الرؤية وقد بلغت حد التواتر.

منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر، وكما ترون الشمس صحوّاً ليس دونها سحب، لا تضامون في رؤيته، أو: لا تضامون في رؤيته» (٢٩٩). يعني: لا تزدحمون على رؤية الله ﷻ؛ لأن كل واحد يرى الرب وهو في مكانه من غير زحام كما أن الناس يرون الشمس والقمر من غير زحام؛ لأن العادة إذا كان الشيء في الأرض وخفي يزدحمون على رؤيته ولكن إذا كان الشيء مرتفعاً كالشمس والقمر فإنهم لا يزدحمون على رؤيته، كلٌّ يراه وهو في مكانه، إذا كان هذا في المخلوق الشمس والقمر، فكيف في الخالق سبحانه وتعالى؟

ولم ينكر الرؤية إلا أهل البدع كالجهمية والمعتزلة الذين ينفون الرؤية، يقولون: يلزم من إثبات الرؤية أن يكون الله في جهة، والله عندهم ليس في جهة، وهو عندهم لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسرة، ليس في جهة، وهذا معناه أنه معدوم، تعالى الله عما يقولون، فنفوا الرؤية من أجل هذا الرأي الباطل. وأما الأشاعرة: لما لم يمكنهم إنكار الأدلة من الكتاب والسنة أثبتوا الرؤية وقالوا: يُرى ولكن ليس في جهة.

وهذا من التناقض العجيب! ليس هناك شيء يُرى وهو ليس في جهة؛ ولذلك رد عليهم المعتزلة؛ لأن هذا من المستحيل.

وأهل السنة يقولون: يُرى سبحانه وتعالى وهو في جهة العلو من فوقهم، فالجهة إن أريد بها الجهة المخلوقة فالله ليس في جهة؛ لأنه ليس بحالٍ في خلقه سبحانه وتعالى.

وإن أريد بها العلو فوق المخلوقات فهذا ثابت لله ﷻ، فالله في العلو فوق السموات، فالجهة لم يرد إثباتها أو نفيها في كتاب الله، ولكن يقال فيها على التفصيل السابق.

ومعنى: «بغير إحاطة ولا كيفية» أنهم لا يحيطون بالله ﷻ، ويرونه سبحانه بغير إحاطة، والله عظيم لا يمكن الإحاطة به، قال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقال جل وعلا: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يعني: لا تحيط به، وليس معناه: لا تراه؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يقل: لا تراه الأبصار، إنما قال: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ فالإدراك شيء والرؤية شيء آخر، فهي تراه سبحانه بدون إحاطة.

وفي هذا رد على من استدل بهذه الآية على نفي الرؤية وقال: الرؤية لا تمكن؛ لأن الله قال: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾.

فنقول لهم: أنتم لا تعرفون معنى ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾.

فمعنى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾، معناها: لا تحيط به، وليس

معناه: لا تراه، ولم يقل سبحانه: لا تراه الأبصار.

واستدلوا أيضاً فقالوا: موسى ﷺ قال: ﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] هذا دليل على نفي الرؤية.

نقول لهم: هذا في الدنيا؛ لأن موسى سأل ذلك في الدنيا، ولا أحد يرى الله في الدنيا لا الأنبياء ولا غيرهم، وأما في الآخرة فيرى المؤمنون ربهم، وحال الدنيا ليست كحال الآخرة، فالتناس في الدنيا ضعاف في أجسامهم وفي مداركهم، لا تستطيع أن ترى الله ﷻ، وأما في الآخرة فإن الله يعطيهم قوة يستطيعون بها أن يروا ربهم -جل وعلا- إكراماً لهم.

ولهذا لما سأل موسى ربه في هذه الآية: ﴿قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَنِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] الجبل اندك وصار تراباً، والجبل أصم صلب، فكيف بالمخلوق المكوّن من لحم ودم وعظام؟ فهو لا يستطيع رؤية الله في الدنيا.

وسؤال موسى رؤية الله دليل على جواز الرؤية وإمكانها؛ لأن موسى لا يسأل ربه شيئاً لا يجوز، إنما سألته شيئاً يجوز، ولكن لا يكون هذا في الدنيا؛ فالله سبحانه قال: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ ولم يقل: إني لا أرى.

فالله يرى في الآخرة^(٣٠٠)، وأولى الناس بهذه الرؤية الأنبياء. وقوله: «ولا كيفية» أي: لا يقال: كيف يرون الله؟ لأن هذا كسائر صفات الله ﷻ لا نعرف كيفيتها، فنحن نؤمن بها ونعرف معناها ونثبتها، ولكن الكيفية مجهولة ولا نعرفها، فالله أعلم بها سبحانه.

□ قوله: «كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾» [القيامة: ٢٢]، [٢٣]:

● هذا صريح أنه نظر إلى الله بالأبصار حيث عُدّي بـ«إلى»، فمعناه الرؤية بالأبصار،

قالت المعتزلة: ﴿إِلَى رَبِّهَا﴾ ﴿إِلَى﴾: جمع بمعنى: نَعَمْ، أي: إلى نَعَمْ ربها ناظرة. وهذا تحريف يضحك منه العقلاء؛ لأن الحرف لا يحول إلى جمع.

□ قوله: «وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَعَلِمَهُ»:

● أي: تفسير: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ أي: على ما أَرَادَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا، وهو المعاينة بالأبصار، لا على ما أَرَادَهُ المبتدعة.

□ قوله: «وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَهُوَ كَمَا قَالَ»:

● كل ما جاء عن الرسول عليه الصلاة والسلام في إثبات الرؤية فهو حق على حقيقته، مثل ما جاء في القرآن سواء، يجب الإيمان به؛ لأن كلام الرسول ﷺ وحي من الله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، ويسمى بالوحي الثاني، ولقد أخبر النبي ﷺ في أحاديث كثيرة متواترة أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، فيجب الإيمان بذلك من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تمثيل ولا تكييف.

□ قوله: «وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ»:

● أي: ما أَرَادَ الرسول ﷺ، لا على ما أَرَادَهُ المبتدعة والمحرفة.

□ قوله: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بَأَرَاتِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَاتِنَا»:

● كما يفعله الجهمية والمعتزلة ومن تتلمذ عليهم وأخذ برأيهم من التأويل الباطل.

بل الواجب علينا أن نتبع الكتاب والسنة، ولا نتدخل بعقولنا وأفكارنا ونُحْكِمَهَا عَلَى ما جاء في الكتاب والسنة، الواجب أن الكتاب والسنة يحكمان على العقول والأفكار.

□ قوله: «فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ اللَّهُ ﷻ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى

وآلِهِ وَسَلَّمَ»:

● ومعنى: «سَلَّمَ» أي: قَبِلَ ما جاء عن الله، وعن رسوله ﷺ وآمن به على ما جاء،

من غير أن يتدخل بتحريفه وتأويله، هذا معنى التسليم.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «أمنت بالله وبما جاء في كتاب الله على مراد الله، وأمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ» أي: لا على الهوى والتحريف وأقوال الناس.

من سلم وانقاد ورد ما اشتبه عليه، ولم يعرف معناه أو لم يعرف كيفيته، رده إلى عالمه، وهو الله سبحانه وتعالى، فالذي يشكل عليه شيء يرجع إلى أهل العلم وفوق كل ذي علم عليم، فإن لم يكن عند العلماء علم بهذا فإنه يجب تفويضه إلى الله جل وعلا.

□ قوله: «ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه»:

● ولذلك كان النبي ﷺ إذا سأل أصحابه عن بعض الأشياء التي لا يعرفونها قالوا: الله ورسوله أعلم. فلا يدخلون في المتهاتات ويتخرون. فإن وجدت عالماً موثقاً يبين لك فالحمد لله، وإلا فابق على تسليمك واعتقادك أنه حق، وأن له معنى، ولكن لم يتبين لك.

قال العلامة صالح آل الشيخ:

□ قوله: «الرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا

﴿وَجُودُ يَوْمِذِ نَاصِرَةٍ﴾ (٢٧) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٨﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]»:

● هذه المسألة مسألة عظيمة جداً، وهي مسألة رؤية الرب ﷻ في الجنة، ورؤية الله ﷻ في جنات النعيم هي أعلى ما يكتد به أهل الجنة، فأهل الجنة أعلى نعيمهم رؤية وجه الله ﷻ؛ وذلك لأنه منتهى الجمال، ولأن في الرؤية الرضا، ولأن في الرؤية الإكرام، ولأن في الرؤية صلاح القلب برؤية محبوبه ﷻ، فكل أنواع الجمال التي يتعلق بها المتعلقون إنما هي بعض جمال صفات الرب ﷻ؛ يعني: أنها شيء من جمال الصفات، كما أن رحمة الله ﷻ منها جزء يتراحم به الناس.

وكذلك جمال الحق ﷻ في ذاته وصفاته وأفعاله من جماله أفاض على هذا الوجود، فصارت الأشياء جميلة لما أفاض عليها ﷻ من جماله سبحانه وتعالى.

كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

وهو الجميل على الحقيقة كيف لا
وجمال سائر هذه الأكوان
من بعض آثار الجميل فربها
أولى وأجدر عند ذي العرفان

فكل جمال يطمع إليه الطامع وتعلق به نفس الْمُتَعَلِّق من جمال مخلوقات الدنيا أو من أنواع الجمال والتلذذ في الجنة، فإنه ليس بشيء عند الرؤية والتلذذ بمن أفاض ذلك الجمال، وأفاض تلك اللذات على مَنْ شاء من خلقه؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: إِنَّ الرؤية لله ﷻ هي الغاية التي شَمَرَ إليها المشمرون.

فإذا كانت الجنة غاية في تسمير المشمر، وفي تَعَبُّد العابد، فإن أعلى نعيم الجنة وأعظم نعيم الجنة أن يرى المؤمنون ربهم ﷻ، كما قال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢، ٢٣)، نظرت إلى الرحمن فاكتست الوجوه نضرة وجمالاً وبهاء وحسناً تبارك ربنا وتعالى.

قال: «والرؤية حقٌّ لأهل الجنة»؛ يعني: أن الرؤية ثابتة، وهي حق لا مِرية فيه، ولا شك فيه، وهي حق لأهل الجنة، فأهل الجنة يرون ربهم ﷻ ويتلذذون بذلك النعيم. قال: «بغير إحاطة ولا كَيْفِيَّة»؛ فنفي الإحاطة؛ لأن رؤية الله ﷻ لا يمكن أن تكون بإحاطة للمرئي، كما قال سبحانه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣)؛ ف رؤية الله ﷻ رؤية عيان، لكن لا يمكن أن يُحَاطَ بالله ﷻ رؤية كما لا يمكن أن يحاط بالله ﷻ علماً ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه: ١١٠)، ولكن أصل العلم بالله ﷻ ثابت، وكذلك الرؤية لا يحاط بها فلا تُدْرِك؛ لا تُدْرِكُ الرَّبَّ ﷻ الأبصار ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (الأنعام: ١٠٣) ولكن أصل الرؤية موجود.

فالمنفي إذاً في الآيات الإحاطة، وهذا ليس في الرؤية وحدها ولكن في كل صفات الله ﷻ؛ فإن الله - سبحانه - بذاته وبصفاته لا يحاط به علماً ولا يحاط بالله ﷻ إدراكاً ورؤية.

قال: «ولا كَيْفِيَّةٌ»؛ يعني: لا تُكَيَّفُ رؤية الناس لربهم ﷻ، وإنما هي حق على ما جاء في الأدلة، والكيفية منفية؛ لأنَّ رؤية الناس لله ﷻ؛ يعني: بالناس المؤمنين في الجنة؛ فإنَّ رؤية المؤمنين لله ﷻ في الجنة تبع لصفاته، وصفات الرب ﷻ لا تُعرَفُ كَيْفِيَّتُهَا؛ فرؤية الرائي للرب ﷻ في دار النعيم والخلود والسعادة ليست رؤية إحاطة ولا تُكَيَّفُ بكيفية:

- لأنَّ الله ﷻ في علوه لا يُعَلِّمُ كيف ذلك.

- ولأنَّ الله ﷻ في رؤية المؤمنين إليه لا تُعَلِّمُ كيفية ذلك.

- ولأنَّ الله ﷻ في كشف الحجاب الذي يحجبه عن رؤية الخلق إليه لا تُعَلِّمُ كيفية ذلك.

فربنا أعلى وأعظم مما يدور في الذهن، أو مما يحوم عليه الخاطر، أو يتوهمه المتوهم؛ فلذلك ثُبِتَ الرؤية دون نظر في كيف تكون هذه الرؤية، لكنها رؤية بالعيان رؤية بالعينين ليست رؤية قلب، كما سيأتي ذلك في الأدلة، وكما استدل المصنف رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «كما نطق به كتاب ربِّنا».

ذكرنا لكم أنَّ هذا من الذي استعمله أهل العلم كثيرًا أن يُنسَبَ القول والنطق والكلام للقرآن يعنون بذلك مَنْ تكلم به وهو الرب ﷻ، فقوله: «كما نطق به كتاب ربِّنا» لا بأس به ويستعمله كثير من أهل العلم من المحققين والأئمة.

قال ﷺ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، هذه الآية فيها إثبات رؤية أهل الجنة للرب ﷻ، وأنَّ وجوه من رأى الرب ﷻ ستكون «نَاضِرَةٌ»؛ يعني: حَسَنَةٌ بِهِمَّةٌ تَعْلُوها النُّضْرَةُ والنُّضْرَةُ، كما دعا النبي ﷺ بقوله: «نَضَّرَ اللهُ امرأً» سمع مقالتي فادأها كما سمعها» الحديث (٣٠١)، دعا له بنضارة الوجه؛ يعني: بالحسن والبهاء والزينة والجمال، وهذا إنما هو لأهل الإيمان.

(٣٠١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٥٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَحِمَهُ اللهُ.

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾؛ يعني: يوم القيامة تلك الوجوه ناضرة حسنة بهية، وتلك الوجوه ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ ناظرة إلى الرب ﷻ؛ يعني: رائية ربها ﷻ، تنظر الوجوه إلى الرب ﷻ.

ووجه استشهاد المصنف بآية سورة القيامة من ثلاثة وجوه:

١- الوجه الأول: أَنَّ النظر عُدِّي بِ«إِلَى»، وتعدية النظر بِ«إِلَى» تفيد أَنَّ معناه الرؤية، كما سيأتي بيان ذلك في المسائل.

قال: ناظرة إلى ربها، وناظرة، والنظر يأتي لمعانٍ فإذا عدي بِ«إِلَى» كان المراد رؤية العينان.

٢- الوجه الثاني: أَنَّهُ جَعَلَ النظر إلى الرب ﷻ مضافاً إلى الوجوه، فجعل الوجوه هي التي تنظر إلى ربها، قال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ فالوجوه ناظرة إلى ربها، ومحل الرؤية والنظر في الوجه هو العينان.

٣- الوجه الثالث: أَنَّهُ قال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾؛ والنضرة: وهي الحسن والبهاء والسرور والحبور الذي يعلو الوجوه والاطمئنان، هذا إنما يكون بالرؤية؛ لأنها متتهى النعيم واللذة، لا من الانتظار الذي لا يُدرى هل بعده نعيم أم بعده غير ذلك. فكون الأوجُه بالنظر صارت ناضرة؛ يعني: حَسَنَةٌ بَهِيَّةٌ دَلَّ عَلَى أَنَّ هذا إنما هو الرؤية لأنه أثر الرؤية، وأما مجرد الانتظار فليس كل مُنْتَظِرٍ للرب ﷻ يُنْضَرُ وجهه، بل مِنَ الْمُنتَظِرِ مَنْ يَكْرَبُسُ فِي جَهَنَّمَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وسيأتي مزيد بيان أوجه الاستدلال في المسائل إن شاء الله تعالى.

□ قوله: «وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ»:

● «تَفْسِيرُهُ»؛ يعني: تفسير النظر إلى الرب ﷻ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ.

التفسير هنا يراد به أحد نوعي التفسير:

وذلك أَنَّهُ جَعَلَ الرؤية حَقًّا وَنَفَى فِي الرؤية التي هي حق ويشبتها: الإحاطة والكيفية؛ فدل على أَنَّهُ يُثَبِّتُ معنى الرؤية الذي يعلمه السامع للكلام من ظاهر الكلام، فلما نفى

الإحاطة والكيفية دلّ على أنّ قوله: «الرؤية حقّ لأهل الجنة» أنّ الرؤية على ظاهرها، وهذا هو المعنى الأول للأشياء، هو المعنى المتبادر للذهن في الصفات.
نقول: هذا على ما يتبادر إلى الذهن، فصفة الرحمة معروفة، وصفة الكلام معروف... إلى آخره.

والنوع الثاني من التفسير هو: التفسير لتمام المعنى وللکيفية؛ فإنّ تمام المعنى والكيفية لا يعلمها إلا الله ﷻ، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، على من وقّف هنا، فأراد بالتأويل الذي هو التفسير تمام المعنى والكيفية.
فإذا تفسّر النظر إلى وجه الله الكريم، بتمام معناه لا نعلمه، تفسيره على ما أراه الله تعالى، هو حق، وتمام المعنى لا نعلمه كيف ذلك.
كيف تُعطى العيون القدرة؟

النبي ﷺ قيل له: أرأيت ربك؟ قال: «نور أنى أراه؟» (٣٠٢)، وقال «رأيت نورا» (٣٠٣)، كما في الصحيح من حديث أبي ذر، وموسى عليه السلام سأل ربه قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرِنِي فَلَمَّا بَجَلَّ رَبُّهُ، لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا [الأعراف: ١٤٣]، قالت طائفة من السلف: كشف الله ﷻ من الحجاب قدر هذه، أنملة واحدة، فساح الجبل، فردّ طلب الرؤية على موسى؛ لأنّه لن يقدر على ذلك، كذلك قال ﷺ: «حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» (٣٠٤).

فإذا الناس ليس عندهم القدرة على الرؤية، فكيف تكون عندهم القدرة على الرؤية؟ وكيف تكون قواهم؟ وكيف تكون قدرهم؟ وكيف يُعطون؟ وعلى أي حال تكون الرؤية وتفسير ذلك على تمام معناه؟

(٣٠٢) أخرجه مُسْلِم (٢٩١/١٧٨)، وَالتِّرْمِذِي (٣٢٨٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (رضي الله عنه).

(٣٠٣) أخرجه مُسْلِم (٢٩٢/١٧٨)، وَابْنُ حَبَّان (٥٨)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (رضي الله عنه).

(٣٠٤) أخرجه مُسْلِم (١٧٩)، وَابْنُ مَاجَه (١٩٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى (رضي الله عنه).

هذا كله لا يُعَلِّمُ كما قال: «تَفْسِيرُهُ»؛ يعني: بتمام معناه بما يزيد على إثبات الرؤية وأنها حق على ما أراد الله - تعالى - وعَلِمَهُ، لا ندخل في ذلك متأولين ولا متوهمين، كما ذكر بعد ذلك.

وهذه الكلمة تشبه ما ذكره ابن قدامة وغيره عن الإمام أَحْمَدُ وعن الإمام الشافعي في الآيات والأحاديث التي فيها إثبات الصفات؛ صفات الرب ﷻ، أنهم قالوا: أَمَرُوهَا كما جاءت لا كيف ولا معنى. وهذه استدل بها بعض أهل التأويل على أنهما - يعني: الإمامين - يعينان بذلك التأويل.

- لا كيف فلا نكيف الصفات.

- ولا معنى، لا نثبت المعنى، بل نفوض المعنى والكيفية.

وهذا ليس بمراد، بل المراد من قولهم: لا كيف ولا معنى أَنْ إِمْرَارِ الصفات، كما جاءت معناه إثبات الصفات على ما دل عليه ظاهر الكلام؛ لَأَنَّ الصِّفَةَ لَا تُثَبِّتُهَا إِلَّا بما دل عليه ظاهر الكلام.

ونفي الكيفية عن الصفة؛ يعني: الكيفية التي نحا إليها المجسمة، ونفي المعنى بقولهم: لا كيف ولا معنى؛ يعني: المعنى الذي ذهب إليه المؤولة الذي يخالف ظاهر الكلام، ويخالف الإمرار كما جاءت.

فإذا الإمرار كما جاءت بما يُفْهَمُ، فمن كَيْفٍ فقد صار مجسماً أو صار مكيفاً، ومن تأوَّلَ المعنى فقد دخل في الكلام بما يخرج اللفظ عن ظاهره؛ لهذا فقول القائل: لا كيف ولا معنى؛ يعني: لا كيف كما يقول المجسمة ولا معنى كما يقول المؤولة بما يُخْرِجُ تلك الآيات والأحاديث عن ظاهرها المتبادر منها من إثبات صفات الرب ﷻ والأمور الغيبية بعامّة، وهذا كما قال هنا: «تَفْسِيرُهُ عَلَى ما أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ».

❑ قوله: «وكلُّ ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال»:

● وقد ثبت عن النبي ﷺ رؤية المؤمنين لربهم ﷻ بالتواتر. عدَّ ذلك متواتراً في أكثر من عشرين حديثاً جاءت عن المصطفى ﷺ في إثبات الرؤية، بأحاديث متنوعة، مختلفة في ألفاظها وفي طرقها عن عدد كبير من الصحابة، فهي متواترة؛ ولهذا كَفَّرَ طائفة من أهل السنة من أنكر رؤية الرب ﷻ؛ لأنه إنكار للمتواتر من القرآن وللمتواتر من سنة النبي ﷺ.

❑ قوله: «فهو كما قال، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ، لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَانِنَا»:

● «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا»؛ يعني: نُخْرِجُ هَذَا الظَّاهِرَ بِتَأْوِيلٍ. «وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَانِنَا» بما يجعل للرؤية كيفية مُعَيَّنَةً، فَتُثْبِتُ الرُّؤْيَا بِكَيْفِيَةٍ أَوْ لِأَجْلِ الْكَيْفِيَةِ نَفِي الرُّؤْيَا، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزَلَةُ، وَكَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُجَسِّمَةُ؛ فَالْمُعْتَزَلَةُ تَوَهَّمُوا أَنَّ الرُّؤْيَا تَكُونُ بِكَيْفِيَةٍ فَنَفَوْا، وَالْمُجَسِّمَةُ تَوَهَّمُوا أَنَّ الرُّؤْيَا تَكُونُ بِكَيْفِيَةٍ فَأَثْبَتُوهَا عَلَى تِلْكَ الْكَيْفِيَةِ.

إذا تبين لك هذا المعنى العام لكلام الماتن رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَظِيمَةِ، مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَا فِيهِمَا مَسَائِلُ:

المسألة الأولى:

أَنَّ الْمُؤْمِنَ فِي تَعَلُّقِهِ بِرَبِّهِ ﷻ فِي عِبَادَتِهِ سَبْحَانَهُ بِأَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ الْقَلْبِيَةِ وَالْعَمَلِيَةِ يَرَى أَنَّ الْإِنْعَامَ عَلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ هَذَا أَعْظَمُ الْإِنْعَامِ؛ لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَمَتَّعَ بِمَلَائِكَةِهَا وَحُبُورِهَا وَسُرُورِهَا، وَأَفَاضَ عَلَيْهِ الزِّيَادَةَ وَهِيَ رُؤْيَا وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ.

وَمَنْ أَحَبَّ تَعَلَّقَ بِالْمُحَبَّبِ، وَإِذَا تَعَلَّقَ الْقَلْبُ بِالْمُحَبَّبِ لَمْ يَهْدَأْ لَهُ بَالٌ وَلَا يَقِرُّ لَهُ قَرَارٌ حَتَّى يَلْقَى مُحَبَّبَهُ رَاضِيًا عَنْهُ مَتَمِّتًا بِلَذَّةِ النَّظَرِ إِلَيْهِ وَمُحَادَثَتِهِ وَتَحِيَّتِهِ،

كما قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝١٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ۝١٤﴾ [الأحزاب: ٤٣، ٤٤]، فهذا أعلى أنواع التمتع.

والقلب إذا خشع لله ﷻ وتلذذ بتلاوة القرآن وبالصلاة، وعلم أن هذه من اللذات الحاضرة التي هي التلاوة والصلاة، فكيف بأعظم اللذات وهو رؤية الرب ﷻ وهي الغاية كما ذكر العلماء التي شَمَرَ إليها المُشَمِّرُونَ، الذين تعلقت قلوبهم بالرب ﷻ.

المسألة الثانية:

أن أهل السنة والجماعة جعلوا الرؤية حقًا، والرؤية بالعينين.

وهذه الرؤية جاءت فيها آيات كثيرة وأحاديث متواترة عنه ﷺ، وأجمع أهل التفسير من الصحابة والتابعين على القول بالرؤية، ولم ينكرها أحد من السلف الصالح رضوان الله عليهم.

ومن الأدلة على أن الرؤية حق:

قول الله ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۝١٣﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقوله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقوله ﷻ: ﴿عَلَى الْأَرْكَانِ يُنظَرُونَ ۝٢٢﴾ [المطففين: ٢٣]، وقوله ﷻ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٣﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقوله ﷻ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَجُونَ ۝٢٤﴾ [المطففين: ٢٤]، وقوله ﷻ: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٢٥﴾ [ق: ٣٥]، ونحو ذلك من الأدلة.

وكذلك الأدلة التي فيها ذكر لقاء الله ﷻ كلها صالحة للاحتجاج بها على رؤية الله سبحانه، كقوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ۚ أَحَدًا ۝١١﴾ [الكهف: ١١]، فسرها طائفة من العلماء من السلف فمن بعدهم بأن لقاء الله برؤيته وهو المعروف لغة.

وكذلك في قوله ﷺ: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ (الأحزاب: ٤٤)، قال ثعلب -وهو من علماء اللغة المبرزين العارفين-: أجمع أهل اللغة على أَنَّ اللَّقْبَ هَاهُنَا هِيَ الرَّوْيَةُ؛ وذلك لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِلَاقَاةٌ وَتَحِيَّةٌ وَخُطَابٌ بِاللُّغَةِ إِلَّا بِرَوْيَةٍ، والأدلة على ذلك متنوعة، في كل دليل فيه ذكر الروْيَةُ لله ﷻ، أو فيه ذكر اللقاء، أو ما فُسِّرَ بالسنة بروْيَةِ الله ﷻ.

وأما من سنة النبي ﷺ فكما ذكرت لكم الأدلة كثيرة جدًا بلغت مبلغ التواتر، فمنها قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ الْبَدْرَ لَيْلَةَ التَّمَامِ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ» (٣٠٥).

والحديث الآخر قال فيه ﷺ: «هَلْ تَرَوْنَ الشَّمْسَ فِي وَسْطِ النَّهَارِ، هَلْ تَضَامُونَ فِيهَا؟» قالوا: لا، قال: «هَلْ تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، هَلْ تَضَامُونَ فِيهِ؟» قالوا: لا، قال: «فَإِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَسْطَ الظُّهْرِ لَا تَضَامُونَ فِيهَا، وَكَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ التَّمَامِ لَا تَضَامُونَ فِيهِ» (٣٠٦).

وفيه أيضًا قوله ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَىٰ وَزِيَادَةً﴾ (يونس: ٢٦)، من حديث صهيب أنه ﷺ قال في حديث طويل: «الزِّيَادَةُ النَّظَرُ إِلَىٰ وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ» (٣٠٧).

وأيضًا في الباب قوله ﷺ في وصف الجنة: «جَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ وَمَا فِيهِمَا، وَلَيْسَ بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرَوْا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ يُكْشَفَ الْحِجَابُ» (٣٠٨).

(٣٠٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٤)، وَمُسْلِمٌ (٦٣٣)، مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣٠٦) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (١١٤٢٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٦٩٣)، وَأَبُو نَعِيمٍ

فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (١٢٧/٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

(٣٠٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ (٤١٩) زِيَادَاتِ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ»

(٩١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْبَعْثِ وَالنَّشُورِ» (٤٣١)، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣٠٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٨٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

نسأل الله سبحانه المنّ والكرم لرؤيته ﷺ، وأن يغفر لنا ذنوبنا وآثامنا، وأن نلقاه وهو راضٍ عنا، سبحانه إنه جواد كريم، هذه الآيات والأحاديث فيها تقرير لقول أهل السنة واضح الدلالة، ولا نخوض في ذلك بتقرير الأوجه اللغوية لما ذكر؛ لأنه بتكاثرها وتواردتها بلغت مبلغ القطع في هذه المسألة، حيث إنَّ المسألة ليست بخفية حتى قال الإمام أحمد لمن قال له: إنَّ فلاناً ينكر الرؤية، قال: كافر، كافر؛ يعني: لأنَّ هذه لا تحتمل التأويل، وليس فيها شبهة.

المسألة الثالثة:

أنَّ قول أهل السنة في الرؤية: إنَّ الرؤية حق لأهل الجنة وللمؤمنين في عرصات القيامة. والرؤية التي للمؤمنين هي رؤية سرور وتلذذ وإكرام، واختلف أهل السنة في رؤية الله ﷻ في الموقف:

- هل هي للمؤمنين وحدهم.
- أم للمؤمنين والمنافقين.
- أم للناس جميعاً، على ثلاثة أقوال. وكل الأقوال في مذهب أهل السنة؛ يعني: قال بها طائفة.

وكما قال الإمام تقي الدين ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: إنَّ الخلاف في هذه المسألة - يعني: هل يرى الكفار ربهم يوم القيامة أو لا يرونه؟ هل يراه المنافقون أو لا يرونه؟ لا ينبغي أن تكون من المسائل التي يُشَدَّدُ فيها الخلاف، بل الأمر فيها خفي! هذا نص عبارته، والمذاهب فيها كما ذكرت لكم ثلاثة:

- فجمهور أهل السنة والحديث: على أنَّ الرؤية للمؤمنين في عرصات القيامة.
- وقال طائفة: للمؤمنين والمنافقين. وممن ذهب إلى ذلك ابن خزيمة كما نصَّ عليه في كتاب «التوحيد».

- القول الثالث: أنَّ الرؤية للجميع: للمؤمنين والمنافقين والكفار. واستدلوا على ذلك بأنَّ الكافر يُحْجَبُ ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ مَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قالوا: فكونه حُجِبَ يومئذٍ دلَّ على أنَّه قبل ذلك لم يكن محجوباً؛ لأنَّ الكلام في

الآخرة، وأما في الدنيا فالكل محجوب عن رؤية الرب ﷻ.

وهذه الأقوال جَمَعَت النظر في الرؤية. ويبقى أن رؤية الرب ﷻ نوعان:

١- النوع الأول: رؤية إكرام ولذة ونعيم وإنعام وحبور وسرور، فهذه للمؤمنين في الجنة وللمؤمنين في عرصات القيامة، فهي من الطمأنينة لهم.

٢- والنوع الثاني: رؤية حساب وتقدير وتعريف، فهذه هي التي يمكن أن يقال: إنها مرادة في حديث المنافقين فيما ثبت في الصحيح: «أن الله ﷻ يأتي الأمة وفيه منافقوها، ثم يأتيهم في غير الصورة التي رأوها من قبل، ثم يأمرهم بالسجود فلا يسجدون، فيقولون: نحن هنا حتى يأتي ربنا، ثم بعد ذلك يكشف الرب عن ساق، فيعرفونه فيسجد المؤمنون، ويبقى من لم يكن مخلصاً في الدنيا يريد أن يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً» (٣٠٩) فهذا يدل على أن هذه الرؤية رؤية تعريف ورؤية حساب، وهذا النوع من الرؤية لا ينبغي أن يكون الخلاف فيه؛ لأن الحديث دل عليه.

فإذا الرؤية التي نقول: إنه أجمع أهل السنة على أنها للمؤمنين هي رؤية التمتع والتلذذ، وفي ضمن ذلك رؤية التعريف. وأما رؤية الله ﷻ للتعريف والحساب فهذه كلُّ يراه بحسب حاله والله أعلم بكيفية ذلك وتفسيره. أما الكفار فعامة أهل العلم إلا من شذَّ وقلَّ يقولون: إنَّ الكافر لا يرى الله ﷻ لا رؤية تعريف ولا رؤية تلذذ من باب أولى؛ لأنَّ الكافر محل العذاب والنكال.

وأجابوا عن استدلالهم بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (١٥) [المطففين: ١٥]، بأنَّ هذا استدلال بالمفهوم، بمفهوم ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (١٥)، وهم محجوبون في الدنيا عن الرؤية وكذلك محجوبون في الآخرة عن الرؤية.

وكلمة ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، ليس لها مفهوم كما قال ﷻ: ﴿وَيَجْلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ مُّغْنِيَةٌ﴾ (٧) [الحاقة: ١٧]، وكما في قوله: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (٨) [النكاثر: ٨]، وفي

آيات كثيرة عُلِّقَتْ أشياء تحصل يوم القيامة بـ«يَوْمِئِذٍ»، وقد يكون جنسها أو بعض أفرادها يحصل في الدنيا إما بالعموم أو بالخصوص.

المقصود من رد الاستدلال: أن كلمة «يَوْمِئِذٍ» ليس لها مفهوم، لا نفهم منه أنهم حُجِّبُوا يَوْمِئِذٍ فمعنى ذلك: أنهم قبل ذلك؛ يعني: قبل الحجب يَوْمِئِذٍ لم يكونوا محجوبين، بل كانوا محجوبين، ثم صاروا محجوبين. لكن تَوَعَّدَهُمْ وَيَبَيِّنُ حَالَهُمْ بقوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾﴾ [المطففين: ١٥، ١٦]، فحُجِّبُوا ثم صاروا صالين للجحيم.

المسألة الرابعة:

مذاهب الناس في الرؤية متعددة، -يعني: من خالف قول أهل السنة- أشهرها مذهبان:

المذهب الأول: مذهب من منع الرؤية وتأوَّل كل النصوص الواردة في ذلك: وهم المعتزلة، وقبلهم الجهمية، والخوارج بعامة، والإمامية من الروافض، بل الروافض بعامة؛ لأنَّ الزيدية ينكرون الرؤية، كقول المعتزلة، وهذا القول له حججه واستدلالاته ستأتي.

المذهب الثاني: مذهب من أثبت الرؤية ولكن قال: الرؤية ليست إلى جهة، وإنما تكون إدراكًا، وهذا هو قول الأشاعرة ومن نحا نحوهم.

فردُّوا قول المعتزلة في أنَّ الرؤية ممتنعة بإثباتها، ووافقوهم في أنَّ ليس على العرش رب، وأنَّ الله سبحانه ليس في جهة -جهة العلو- فقالوا: الرؤية لا إلى جهة، وكيف تكون رؤية إذا وليست إلى جهة؟

أما قول المعتزلة والخوارج، ويُشهِرُ هذا القول في زمننا هذا طوائف الروافض والزيدية والإباضية من الخوارج ويستدلون له.

فمن أدلتهم:

١- قوله ﷺ حينما سأل موسى ﷺ الرؤية: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ قَالَ لَنْ

تَرَنِّي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴿[الأعراف: ١٤٣]﴾، إلى آخره، قالوا: وجه الاستدلال أَنَّهُ نَفَى رؤية الله ﷻ، وموسى الكليم أحق الناس بالرؤية، والنفي بلن يفيد التأييد.

والجواب عن هذه الحجة التي أدلى بها أوائل المعتزلة من شابههم إلى يومنا هذا: أَنَّ النفي بلن في اللغة لا يفيد التأييد، وإنما يفيد النفي المجرد.

وأما من قال: إنه يفيد التأييد وهو الزمخشري في «الكشاف» وفي كتابه «المفصل» في النحو فإنه باطل، وردّه ابن مالك في الكافية الشافية بقوله:
ومن رأى النفي بلن مؤبداً

فقوله اردد وسواه فاعضدا

وردّه أيضاً ابن هشام في «أوضح المسالك» قال: ولا تفيد تأييد النفي خلافاً لمن قاله، ويدل على ذلك أَنَّ الله ﷻ قال: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ﴿البقرة: ٩٥﴾؛ يعني: الموت، فقال: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ فنَفَى بالتأييد بكلمة «أَبَدًا» وباستعمال «لَنْ» نفى التمني، وأثبت أنهم يتمنونه يوم القيامة، قال ﷻ: ﴿وَنَادُوا بِمَلَكٍ لِّيَقْضِيَ عَلَيْهِمُ تَارِكًا قَالَ إِنَّكُمْ تَكْثُرُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف: ٧٧]؛ يعني: ليمتنا ربك قال: ﴿إِنَّكُمْ تَكْثُرُونَ﴾ ، فدل على أَنَّ نفيه بـ«لَنْ» وبكلمة «أَبَدًا» لم يفد التأييد المستغرق للدنيا والآخرة معاً.

فإذا أفاد:

أولاً: أَنَّ قوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ أنه لَمَّا استعمل ﴿أَبَدًا﴾ دلَّ على أَنَّ «لَنْ» لا تفيد

التأييد.

ثانياً: أَنَّ كلمة «لَنْ» لَمْ تُفِدِ التأييد؛ لأنهم تمنوا الموت في الآخرة، فدلَّت على أنها تفيد النفي في الدنيا.

٢- ومن أدلتهم أنهم قالوا: إِنَّ النظر في القرآن وفي اللغة يفيد الانتظار، وهو أصله، وليس أصل النظر الرؤية، فالآيات التي فيها ذكر النظر تفيد الانتظار.

فقوله ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا﴾ [فاطر: ٤٣]؛ يعني: فهل ينتظرون، وقوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القيامة: ٢٣، ٢٤]؛ يعني: منتظرة الفرج.

ويستدلون عليه بقول الشاعر:

وجوهٌ يومٍ بدرٍ ناظراتٌ
إلى الرحمن يأتي بالفلاح

ناظرات إلى الرحمن، قالوا: معناها: منتظرات.

وهذا القول في الاستدلال بمعنى: النظر والإتيان عليه بهذا الشاهد اللغوي ليس على ما قالوا؛ وذلك أن اللغة فيها أفعال تختلف بالتعبير كثيرة جداً، فيكون للفعل معانٍ متعددة مختلفة بأنواع التعبير، ومنها فعل: انتَظَرَ ونَظَرَ، ومصدر ذلك واسم الفاعل ناظرًا.

وتبين ذلك أن يُقال؛ كما أوضحه الشارح وغيره من أهل اللغة: إن كلمة النظر وما اشتق منها:

- تارةً تعدى بنفسها فيكون المعنى الانتظار؛ يعني: تصل إلى المفعول بنفسها فيكون معناه الانتظار.

- وتارةً تعدى بـ«في» فيكون المعنى التفكير والاعتبار.

- وتارةً تعدى بـ«إلى» فيكون المعنى الرؤية، وقد يكون مع الرؤية الانتظار بحسب السياق، لكن لا يمكن أن تعدى بـ«إلى» ويكون انتظارًا بلا رؤية، لا يمكن، ولم يأت في أي شاهد في لغة العرب ولا في القرآن ولا في السنة أن النظر يتعدى بـ«إلى» ويكون معناه الانتظار المجرد من الرؤية، بل النظر إذا تعدى بـ«إلى» صار معناه الرؤية، وقد يكون على قلة مع الرؤية الانتظار، وهذا له نظائر في اللغة يطول الكلام ببيانها.

فإذا قوله ﷺ ﴿وَهُوَ يُؤَمِّرُ نَاصِرًا ۖ إِلَيْهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، كونه عدى اسم الفاعل «ناظرة» الذي يعمل عمل فعله عاده بـ«إلى» دل على أن المراد الرؤية، وكونه أضاف النظر إلى الوجوه التي هي مكان الرؤية دل على أن الرؤية تكون بآلة في هذا الوجه وهي العينان.

٣ - من أدلتهم أيضاً قوله ﷺ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾

[الأنعام: ١٠٣]، قالوا: فنفي الإدراك، ونفي الإدراك مستلزم لانتفاء الرؤية.

والجواب: أن هذا غلط كبير؛ لأن نفي الإدراك لا يستلزم انتفاء الرؤية، فإنه

قد ترى الشيء ولا تدركه؛ يعني: لا تحيط به، فهذه السماء نراها ولا أحد يشك في

أنه يرى السماء، ولو قلت لأي أحد يرى السماء: هل تدرك السماء رؤية وتحيط

بها؟ فسيكون جواب كل أحد: لا؛ يعني: لا يدركها رؤية، وإنما يرى منها ما يمكنه

أن يرى، وكما قال ﷺ: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَ الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (١١) قَالَ كَلَّا ﴿

[الشعراء: ٦١، ٦٢]، ووجه الدلالة أنه نفى الإدراك، ومع نفي الإدراك أثبت الله ﷻ

التراخي وهو رؤية كل جمع للآخر؛ فقال: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ هذا الجمع رأى

الجمع وذاك الجمع رأى الجمع ومع ذلك ﴿قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ (١١) فقال

موسى ﴿كَلَّا الْعَزِيزُ﴾؛ يعني: لن ندرك؛ يعني: لن يحاط بنا.

فنفي الإحاطة لا يستلزم أن تنفي الرؤية، بل نفي الإحاطة يستلزم إثبات الرؤية،

نقيض ما قالوا، وهو الوجه الثاني من الاستدلال عليهم بهذه الآية.

الوجه الثاني من الاستدلال عليهم بهذه الآية: أن نفي الإدراك ليس كمالاً،

والقاعدة المعروفة أن كل نفي في القرآن فكماله بإثبات ضده، فربنا ﷻ قال: ﴿لَا

تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ وذلك لكمال سعته سبحانه وتعالى، وكمال علوه،

وكمال استغناؤه عن خلقه... إلى غير ذلك من أفراد صفات الجلال للرب ﷻ.

فلا يقال: إنه لا يدرك ويكون المراد كمالاً إلا وأصل ذلك ثابت، وهو أنه في

محل من يرى أو في محل الرؤية.

مثال ذلك أنك لو قلت: إنني لم أر العقل، ولم أر الفهم، ولم أر القلب، ولم

أر السمع، ولم أر الإبصار، وهكذا الصفات ولم أر الرحمة، ولم أر الرأفة... إلى

آخرها، فإن نفي هذه الرؤية ليس كمالاً في أن هذه الأشياء تُرى، ولكنك عجزت؛

لأنك متى ما قلت في شيء: إنك تراه أو تدركه رؤية فإنما يكون كمالاً إذا كان في محل ما يمكن أن يُرى.

أما الأشياء التي لا تُرى أصلاً فإنه ليس من الكمال أن تنفي الرؤية عنها؛ فكونك تنفي الرؤية عن الرحمة لا يعد هذا كمالاً في الرحمة، وإنما هكذا وُجِدَتْ، كونك تنفي الرؤية عن الإبصار والإدراك لا يدل على كمال فيها؛ فإذا دَلَّ نفي الإدراك عن الرب ﷻ أَنَّ نفي الإدراك لأجل أنه عظيم ﷻ فإنه يُرى، ولكنه لا يُدرك.

والإدراك ينقسم إلى قسمين:

- إدراك برؤية

- وإدراك بعلم

والإدراك بعلم: نفاه الله ﷻ في قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ ﴿١١٠﴾

[طه: ١١٠].

وإدراك الرؤية: نفاه الله ﷻ في هذه الآية.

وهذه الآية في إدراك الرؤية لا في إدراك العلم، دلَّ عليها قوله بعد النفي:

﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿١١٣﴾ [الأنعام: ١٠٣].

فكونه سبحانه ﴿يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؛ يعني: يراها، وَخَصَّ الإدراك بإدراك الأبصار؛

لأنَّ الأبصار هي محل نفي الإدراك السابق، فقال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾، فلما قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ دَلَّنَا على أَنَّ المنفي هو إدراك الرؤية لا إدراك العلم.

والأدلة التي استدلوا بها متنوعة كثيرة، لا نُشغلكم بها معروفة، وهذه المسألة

من أطول المسائل التي فيها الكلام، لكن دائماً المؤمن أحق بالحجة من غيره، وفهم

الحجة يكون بالأنابة، تتأني في فهم احتجاج أهل السنة، فإننا - والله الحمد - بتجرد لا

نعلم مسألة قال فيها أهل السنة قولاً واستندوا فيها إلى الأدلة، ويكون فيها شبهة لا

في الأصول - أصول صفات الرب ﷻ - ولا في الغيبات بعامه؛ لأن قولهم مبرأ من الهوى، لا يدخلون متوهمين بأهوائهم ولا متأولين بآرائهم وقلوبهم، وإنما يشبتون ما ثبت في الكتاب والسنة، وإنما هم مستسلمون لنصوص الوحي، كما سيأتي في الدرس القادم بإذن الله تعالى.

من العجيب أن الحجج عند المعتزلة يحتجون بما ذكرنا ويردّون حجج أهل السنة على حسب أقوالهم بتفسير النظر كما قلنا: بأنها ناظرة؛ يعني: منتظرة... إلى آخر ما ذكرت لكم.

لكنهم إذا أتت السنة والأحاديث في تفسير الآيات وفي إثبات الرؤية وهي بالغة مبلغ التواتر فإنهم يشرحون ولا يستطيعون حتى الإبانة عن وجه ربها؛ يعني: أنهم يقلقون ولا يحسنون إبانة ولا تفقه لهم قولاً، وقد سمعت كلام بعضهم، سمعته بأذني وقرأت كلام بعضهم أيضاً بعيني فما أحسنوا جواباً ولا خلصوا إلى قول يردّون به الأدلة من السنة؛ لهذا قال طائفة من المحققين من أهل السنة: إن تأويل نصوص المعاد والبعث والقبر والصراف والجنة والنار ونحو ذلك - ما يحصل يعني: في عرصات يوم القيامة وما يحصل في السماء - أسهل بكثير من تأويل آيات وأحاديث الرؤية؛ لأنها بلغت مبلغ التواتر وأكّدت بأنواع من التأكيدات، ويثبت بأنواع من البيان بما يقطع معه السامع أن المراد بها ظاهرها على حقيقتها حتى عند قول من يجيز القول بالمجاز أو التأويل الذي ينحو إليه أولئك، فإن هذه لا يمكن أن يجري عليها ما يجري على غيرها بقطع.

فإذا الحجة فيها قوية وقاطعة وإنما هو الهوى، نسأل الله ﷻ السلامة والعافية، ولكن يجب على المؤمن الموحد أن يعلم الأدلة ووجه الحجة حتى يدلي بحجته في تلك المسائل.

أما قول الأشاعرة في المسألة وهو أنهم قالوا: يُرى إدراكاً لا إلى جهة؛ فإنه عجيب.

فإن قول المعتزلة في نفي الرؤية أقرب إلى العقل من قول الأشاعرة؛ يعني:

إلى عقل وفهم السامع، خلافاً لقول الشارح إنَّ قول الأشاعرة أقرب إلى العقل من قول من نفى.

بل الحقيقة العكس:

من نفى الرؤية؛ لأنه لا يثبت العلو قال: ما دام أننا لا نثبت العلو فالرؤية لا يمكن أن تكون إلا إلى جهة.

الإنسان كيف يرى؟

لا بد إلى جهة يراه، أما يرى شيئاً ليس أمامه ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن شماله وليس بأعلى منه ولا أسفل منه فكيف يراه؟ وأين يراه؟

لا شك أنَّ هذا العقل يردّه؛ ولهذا نقول: قول الأشاعرة: إنه يُرى لا إلى جهة؛ يعني: لا يُرى في جهة العلو ويُرى إدراكاً، فإنَّ هذا ولو كان إثباتاً للرؤية فهو غير مقبول عقلاً ولا مقبول سمعاً.

والواجب إثبات النصوص التي جاء فيها ذلك وإثبات ما دلت عليه من أنَّ الرؤية تكون على ما أخبر الله ﷻ، وأنَّ الله سبحانه يطلع إلى أهل الجنة وأنه يكشف الحجاب فيرفعون رؤوسهم فينظرون إلى الرب ﷻ، وأنه سبحانه مستور على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، وأنَّ عرش الرحمن فوق الجنة؛ يعني: سقف الجنة، وهكذا في أدلة كثيرة.

فمن نفى علو الرحمن ﷻ وقال: هو سبحانه - في كل مكان، فكيف يُقبل إثباته للرؤية؟

لا شك أنَّ قول الأشاعرة عجيب وليس لهم حجة من جهة سمعية ولا من جهة عقلية إلا شيء واحد وهو أنهم أبطلوا نفى علو الله ﷻ وأنه سبحانه في كل مكان وفرَّغوا عليه أنَّ الرؤية لما جاءت بها الأدلة قالوا: يُرى لا إلى جهة، وهذا باطل.

المسألة الخامسة:

أنَّ رؤية المؤمنين في الجنة لربهم ﷻ عامة للإنس والجن، للرجال وللنساء،

وللملائكة أيضاً ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعَمَ عُقْبَى الَّذِينَ﴾ [الرعد: ٢٤، ٢٣]، فالملائكة في الجنة؛ يعني: طائفة منهم في الجنة، وفي الجنة المؤمنون من الجن والإنس ومن الرجال والنساء، ولم يدل دليل على اختصاص الرؤية بالرجال دون النساء ولا على اختصاص الرؤية بالإنس دون الجن، وهذه فيها أقوال:

القول الأول: من قال: إن الرؤية للإنس دون الجن، وهذا خلاف الصواب كما ذكرنا؛ لأن الآيات عامة في الرؤية في كل مؤمن فمن دخل الجنة رآه.
القول الثاني: أن الرؤية للرجال دون النساء، واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، وأن القصر في الخيام يدل على عدم خروجهن من ذلك.

والصواب: أن الرجال والنساء من المكلفين من الجن والإنس يرون ربهم ﷻ إذ كانوا من أهل الجنة.
وأما الاستدلال بالآية فعجيب؛ لأن:

أولاً: الآية في الحور، والحور خلق ينشئهن الله ﷻ إنشاءً في الجنة وليسوا من المكلفين في الدنيا.

ثانياً: أن الله ﷻ قال: ﴿هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَاكِ مُتَكَوِّنُونَ﴾ [يس: ٥٦]، وقال ﷻ في الآية الأخرى: ﴿عَلَى الْأَرَاكِ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]، فمن نعيم أهل الجنة أنهم يتمتعون هم وأزواجهم على الأراك فيتكئون وينظرون، وإخراج النساء من الاتكاء ضده الآية وكذلك إخراجهم من النظر ضده الآية؛ لهذا نقول: غلط من قال: إن الرؤية للرجال دون النساء؛ فالنساء يرون ربهن ﷻ كما يراه الرجال؛ لأنهن مكلفات متعبدات، والنعيم عام للإنسان الذي يدخل الجنة من الرجال والنساء جميعاً، نسأل الله الكريم من فضله.

المسألة السادسة:

رؤية النبي ﷺ لربه، وهل حين المعراج رأى ربه أم لا؟

اختلف فيها أهل العلم على أقوال:

القول الأول: من ينفي رؤية النبي ﷺ لربه ﷻ؛ يعني: بعينه.

القول الثاني: من يثبت الرؤية إما بالقلب أو بالعينين.

والقول الثالث: التوقف.

والتوقف لا ينبغي أن يكون قولاً، لكن هكذا قيل.

أما القول الأول: وهو أن النبي ﷺ لم يرَ ربه، فهذا هو القول الذي عليه الجماهير، ولَمَّا قال مسروق لعائشة رضي الله عنها: إِنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَبَّهُ، فقالت عائشة: لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي!! يعني: وقف شعري مما قلت. وهذا مما يدل على:

- تعظيم الصحابة لربهم ﷻ.

- وأنهم قَدَرُوهُ سبحانه حق قدره.

- وأنَّ منزلة النبي ﷺ في قلوبهم مهما علت وعُظِّمَتْ؛ فإنهم يعلمون عظمة الرب ﷻ وعظيم صفاته سبحانه وتعالى.

قالت: لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي مما قلت، من زعم أن مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفَرِيَّةَ.

وفي حديث أبي ذر عند مسلم أن النبي ﷺ سئل فقليل له: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قال: «رَأَيْتُ نُورًا»، وفي الرواية الأخرى قال: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»؟! ^(٣١٠)

قوله: «رَأَيْتُ نُورًا»، يعني: الحجاب، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ نور وحجابه نور.

«رَأَيْتُ نُورًا»، يعني: رأى الحجاب، ولم يرَ الرب ﷻ؛ ولهذا في الرواية الثانية

قال: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»، يعني: ثَمَّ نور حاجب فكيف أراه؟!

وهذا هو الصحيح؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يرَ ربه، بل لا يرى أحدُ ربه بعينه في الدنيا.

أما القول الثاني: إِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ بعينه أو بقلبه وهو منسوب إلى ابن

عباس وقاله طوائف قليلة من الناس، فهذا بناء على آية سورة «النجم»، والاستدلال بها فيه نظر.

أما القول الثالث: التوقف فلا يصلح؛ لأنَّ الحديث دال على نفي الرؤية مع كلام عائشة رضي الله عنها.



الدرس التاسع:

التسليم والاستسلام

٣٦- وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ^(٣١١)، فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ؛ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَذَبَذُبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْديقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَّسًا تَائِهًا، شَاكًّا، لَا مُؤْمِنًا مُصْدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكْذِبًا.

الشرح

قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قوله: «وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ...»:

● هذا من باب الاستعارة؛ إذ القدم الحسي لا تثبت إلا على ظهر شيء؛ أي: لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه.

روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَلَّاهُ الرِّسَالَةَ، وَعَلَى الرِّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، وَهَذَا كَلَامُ جَامِعٍ نَافِعٍ.

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير؛ فإن العامي يمكنه أن يصير عالمًا، ولا يمكن للعالم أن يصير نبيًا رسولًا، فإذا عرف العامي المقلد عالمًا، فدل عليه عاميًا آخر، ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول قول المفتي، دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي؛ لأنني أنا الأصل في علمك

(٣١١) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءُ:

هذه الفقرة مقدمة على الفقرة السابقة في المخطوطات الثلاثة، وكذا في نسخة شيخنا الطباخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولعلها أولى.

بأنك مُفْتٍ، فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتٍ، فلزم القدح في فرعه! فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفتٍ، ودلت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعين، لا تستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطوك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك - لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطئ.

والعقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره، وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها - قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك؛ لكان ذلك قدحاً في ما علمنا به صدقك، فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هدى ولا علماً!! لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول، ولم يَرْضَ منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد أن يؤمن بشيء مما جاء به الرسول، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوسوس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول وما أمر به!! وقد

قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وقال: ﴿وَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤].

﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥].

﴿حَمْدٌ ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الدخان: ١، ٢].

﴿يَا أَيُّهَا ابْنُ آدَمَ الْكُتُبِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ٢].

﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١].

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾

[النحل: ٨٩].

ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

فأمرُ الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا؟ والثاني باطل، وإن كان قد تكلم على الحق بألفاظ مجعولة محتملة، فما بلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه ﷺ.

□ قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ؛ حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ»:

● هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين - بل وفي غيرها - بغير علم.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ

عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ

﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣، ٤].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ

﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَيُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٨، ٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّن رَّبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣].

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وعن أبي أمانة الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ^(٣١٢) ثم تلا: ﴿مَاضِرِيؤُهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» ^(٣١٣).

خرجاه في «الصحيحين».

ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، أو يقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذه في ذلك إلها غير الله.

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

أي: عبد ما تهواه نفسه. وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبدالله بن المبارك رحمة الله عليه:

| | |
|---------------------------|-----------------------|
| رأيت الذنوب تُميتُ القلوب | وقد يورث الذل إدمانها |
| وترك الذنوب حياة القلوب | وخير لنفسك عصيانها |

^(٣١٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٥٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٨)، وَأَحْمَدُ (٢٥٢/٥)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَانَةَ رضي الله عنه وَحَسَنَةَ الْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»، بِرَقْم (٥٦٣٣).

^(٣١٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٦٨)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

وهل أفسد الدينَ إلا الملوكُ وأحبارُ سُوءٍ ورهبانُها

فالملوكُ الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله.

وأحبارُ السوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك.

والرهبان: وهم جهال المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه ﷺ، والتعويض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفس.

فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة! وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل! وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف، وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف!

ومن كلام أبي حامد الغزالي رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَاهُ: «إحياء علوم الدين» وهو من أجلِّ كتبه، أو أجلِّها: «فإن قلت: فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم، أو هو مباح، أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوًّا وإسرافًا في أطراف: فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقي الله بكل ذنب سوى الشرك خيرٌ له من أن يلقيه بالكلام.

ومن قائل: إنه فرض، إما على الكفاية، وإما على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله.

قال: «والى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمدُ بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف» وساق ألفاظًا عن هؤلاء.

قال: «وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه». قالوا: ما سكت عنه الصحابة -مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم- إلا لما يتولد منه من الشر.

ولذلك قال النبي ﷺ: «هلك المتنتعون»^(٣١٤)؛ أي: المتعمقون في البحث والاستقصاء. واحتجوا أيضًا بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول الله ﷺ ويعلم طريقه ويشي على أربابه.

ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر. إلى أن قال: «فإن قلت: فما المختار عندك؟ فأجاب بالتفصيل، فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب، كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحلّه حرام». قال: «فأما مضرته، فإثارة الشبهات، وتحريفك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص.

فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد المبتدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم، ويشتد حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل».

قال: «وأما منفعته، فقد يُظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه وهيات، فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخطيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف».

قال: «وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خَبَرَ الكلام، ثم قلّاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى

(٣١٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٧٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٨)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى تناسب علم الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود، ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الدور». انتهى ما نقلته عن الغزالي رَحِمَهُ اللهُ.

وكلام مثله في ذلك حجة بالغة، والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحااجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق.

ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وَعَرَوْا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل.

وأحسن ما عندهم فهر في القرآن أصح تقريراً، وأحسن تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد.

كما قيل:

لولا التنافس في الدنيا لما وُضِعَتْ كُتُبُ التَّنَازُلِ «المغني» ولا الْعَمْدُ «العمد»
يحللون بزعم منهم عُقْدًا وبالذي وضعوه زادت الْعُقْدُ
فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه، الشُّبُه والشُّكُوك، والفاضل الذكي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين.

بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهةً مجملةً، فيقال لأصحابها:

هذه الألفاظ تحتل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبِلَ، وإن أرادوا بها ما يخالفه رُدَّ.

وهذا مثل لفظ المركّب والجسم والمتحيز والجوهر والجهة والحيز والعرض، ونحو ذلك.

فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يختصون بالتعبير بها عن معانٍ لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويُنظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل.

مثال ذلك، في التركيب، فقد صار له معانٍ:

أحدها: التركيب من متباينين فأكثر، ويسمى: تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنى منفي عن الله سبحانه وتعالى، ولا يلزم من وصف الله تعالى بالعلو ونحوه من صفات الكمال أن يكون مركباً بهذا المعنى المذكور.

الثاني: تركيب الجوار، كمصراعي الباب ونحو ذلك، ولا يلزم أيضاً من ثبوت صفاته تعالى إثبات هذا التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وتسمى: الجواهر المفردة.

الرابع: التركيب من الهولوى والصورة، كالخاتم مثلاً، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة.

وأهل الكلام قالوا: إن الجسم يكون مركباً من الجواهر المفردة. ولهم كلام في ذلك يطول، ولا فائدة فيه، وهو أنه: هل يمكن التركيب من جزئين، أو من أربعة، أو من ستة، أو من ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا التركيب لازماً لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه.

والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط في موضعه.

الخامس: التركيب من الذات والصفات، هذا سموه تركيباً لينفوا به صفات الرب

تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يُعرف في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة.

ولئن سموا إثبات الصفات تركيباً، فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ، سَمُوهُ ما شئتم، فلا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم! فلو اصطُلح على تسمية اللبن خمراً، لم يحرم بهذه التسمية.

السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما في الخارج، هل يمكن ذات مجردة عن وجودها، ووجودها مجرد عنها؟ هذا محال. فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده، أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك خبط كثير.

وأمثلهم طريقة رأي الوقف والشك في ذلك.

وكم زال بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل والأباطيل.

وسبب الضلال: الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة.

وإنما سُمي هؤلاء أهل الكلام؛ لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما عُلم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله يُنتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس.

وكل من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته - مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول - فقد ضاهى إبليس، حيث لم يُسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿إِنَّا أَخَيْرٌ مِّنْهُ خَلْقَيْنِ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾

[النساء: ٨٠]

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا تُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يُحِجُّدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]

أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا بنبيه، ويرضوا بحكمه ويسلموا تسليماً.

❏ قوله: «فَيَتَذَنَّبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَّسًا تَائِهًا، شَاكًا، زَائِعًا، لَا مُؤَمِّنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَا حِدًا مُكْذِبًا»:

● يتذنب: يضطرب ويتردد.

وهذه الحالة التي وصفها الشيخ رحمه الله تعالى حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد، وهو من أعلم الناس بمذهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه «تهافت التهافت»: «ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتد به؟». وكذلك الأمدى، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر.

وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق، وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات و«البخاري» على صدره.

وكذلك أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي، قال في كتابه الذي صنفه في «أقسام اللذات»:

| | |
|------------------------------|-------------------------------|
| وغيأة سعي العالمين ضلالُ | نهاية إقدام العقول عقالُ |
| وحاصلُ دنيانا أذى ووبالُ | وأرواحنا في وحشة من جسوننا |
| سوى أن جمعنا فيه: قيل وقالوا | ولم نستفد من بحثنا طولَ عمرنا |
| فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا | فكم ند رأينا من رجال ودولة |
| رجال، فزالوا والجبالُ جبالُ | وكم من جبال قد علتُ شرفاتها |

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عيلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

[طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠].

وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عَرَفَ مثل معرفتي».

وكذلك قال الشيخ أبو عبدالله محمد بن عبدالكريم الشهرستاني: إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفتُ المعاهد كلها وسيرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كفَّ حائرٍ على ذقنٍ أو قارعاً سنَّ نادمٍ
وكذلك قال أبو المعالي الجويني رَحِمَهُ اللهُ: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به.

وقال عند موته: لقد خضتُ البحر الخضمَّ، وخليتُ أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمِّي! أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور! وكذلك قال شمس الدين الخسروشاهي - وكان من أجلّ تلامذة فخر الدين الرازي - لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً، فقال: ما تعتقده؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشراح الصدر لذلك مستيقن به؟! - أو كما قال - فقال: نعم، فقال: اشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته.

ولابن أبي الحديد الفاضل المشهور بالعراق:

فيكَ يا أغلوطة الفكرِ حار أمري وانقضى عُمرِي
سافرتُ فيكَ العقولُ فما ربحتُ إلا أذى السَّفَرِ
فلحنِ اللهُ الألى زعموا أنك المعروف بالنظرِ

كذبوا إن الذي ذكروا خارج عن قوة البشر
وقال الخونجي عند موته: ما عرفت مما حصلته شيئاً سوى أن الممكن يفتقر إلى
المرجح! ثم قال: الافتقار وصف سلبى، أموت وما عرفت شيئاً!!
وقال آخر: أضطجع على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين حجج
هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء!!
ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال
أبو يوسف رحمته الله: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيماة أفلس،
ومن طلب غريب الحديث كذب.

وقال الشافعي رحمته الله: حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويُطاف
بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على
الكلام.

وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً بقوله، ولأنَّ يبتلى
العبد بكل ما نهى الله عنه - ما خلا الشرك بالله - خير له من أن يبتلى بالكلام. انتهى.
وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيُقر بما أقروا به
ويُعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو
لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم - إذا سلموا من العذاب - بمنزلة أتباع أهل
العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض، ما كان طبيباً القلوب صلوات الله عليه وسلامه
يقوله، إذا قام من الليل يفتتح صلاته: «اللهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر
السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه
يختلفون، اهْدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط
مستقيم» (٣١٥) خرجه مسلم.

توسل ﷺ إلى ربه بربوبية جبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه؛ إذ حياة القلب بالهداية.

وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة: فجبريل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذي هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها.

فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له - تأثير عظيم في حصول المطلوب. والله المستعان.

قَالَ الْعَلَمَةُ الْبَرَّاكُ:

❑ قوله: «وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ»:

● هذا تعبير فيه شيء من التشبيه والاستعارة على طريقة أهل البيان، فقوله: «لَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ»: فيصور المؤلف الإسلام كأن له قدمًا يقوم عليها، والتسليم بأنه مَرْكَب ثابت إذا اعتمد الإنسان عليه استقر وأمن من السقوط والاضطراب.

فلا يستقر إسلام العبد، ولا تحصل له الطمأنينة إلا إذا ثبتت تلك القدم على ظهر التسليم.

والاستسلام والتسليم معناهما متقارب، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبٌ﴾ [القمان: ٢٢] .

الإسلام: الاستسلام والانقياد، وهذا يقتضي عدم المنازعة؛ لأن مَنْ يَنَازِعَ لَمْ يُسَلِّمْ، وهذا الكلام يؤكد قوله السابق: «فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ».

والتسليم أصل مهم، فإذا أَصَلَّتْ أصل الدين: الإيمان بالله ورسوله وكتابه، والإيمان بالله يتضمن أنه تعالى هو الإله الحق الذي لا يستحق العبادة سواه، وأنه تعالى رب كل شيء ومليكه، وأنه سبحانه وتعالى موصوف بالكمال، منزّه عن النقص، فلا ظُلْم ولا عَبَث في خلقه وشرعه وقدره، بل هو تعالى حكيم في ذلك كله، إذا حققت هذا؛ فكل ما يرد عليك

عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ فلا بد أن يقوم على التسليم؛ لأن المعارضة والمنازعة ما تجيء إلا من ضعف الإيمان بعدل الرب، ومن ضعف الإيمان بحكمة الرب. وكل ما يعارض الحق فهو باطل، لكن تارة تكون المعارضة وقحة صريحة، كما يفعل الكفرة أو الذين قد تزلزل إيمانهم، أو كاد أن يزول، فهؤلاء يتكلمون بالمعارضات في شرع الله وقدره، وأحياناً لا يتكلم بها لكن تكون في النفس. والمسلم يجب عليه أن يدفع كل المعارضات التي تخطر بباله، أو يسمعها على ألسن الشياطين، أو ألسن الجاهلين، يدفع ذلك بالإيمان بأن الله تعالى حكم عدل، حكيم عليم.

وهذا لا يقتضي أن الشرع مخالف للعقل، بل العقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح، لكن العقل مع النقل له طاقة وله حدود، فلا يمكن لعقل الإنسان أن يدرك ويحيط بكل شيء، بل له حدود يقف عندها؛ لأن الإنسان ناقص، فلا يمكن أن تجيب عن كل سؤال، أو يجاب عليه، فلا بد من أن تقول: الله أعلم، الله حكيم عليم. فإذا سلم الإنسان استراح كثيراً وأراح، وما يرد عليك من المعارضات: إما أن تدفعه بالبينات والحجج الكاشفة لزيغ تلك الشبهات الواردة. وإن لم يتهياً ذلك لقلّة العلم فادفعه بهذا الأصل وقل: آمنت بالله ورسوله! فإن الشيطان يلقي الوسواس في النفوس.

والرسول ﷺ ما ترك شيئاً يقرب أمته إلى الجنة، ويبعدهم من النار إلا دلهم عليه، ولا ترك أمراً يحتاجون إليه في دينهم إلا بيّنه، وقد قال ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته» (٣١٦).

وفي لفظ آخر: «فليقل: آمنت بالله ورسوله» (٣١٧).

(٣١٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٧٦)، وَوُسِّلِمَ (١٣٤/٢١٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣١٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٥٧/٦)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعاً، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» بِرَقْمِ (١٥٤٢).

فهل بعد هذا الوسواس وسواس؟!

فهل ورد عليك فادفعه بسرعة بالعلاج النبوي:

فقاطع الوسواس، ولا تسترسل معه واترك التفكير، وقل: أعوذ بالله من الشيطان، آمنت بالله ورسله! فإنك إذا تفكرت فيه زاد، وطمع الشيطان فيك؛ لأنه وجد عندك قابلية للوسواس.

وانظر إلى إيمان الصحابي الذي وجد مثل هذا، فجاء مذعورًا يتذمر، ويقول: «يا رسول الله، إني أحدث نفسي بالشيء ما لو أخرج من السماء أحب إلي من أن أتكلم به!! فقال النبي ﷺ: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة» (٣١٨).

وقال في حديث آخر: «ذاك صريح الإيمان» (٣١٩).

والمراد كراهة هذا الوسواس، وبغضه والخوف منه، وهذا نابع من الإيمان، فبقدر إيمان العبد وقوته يكون موقفه من تلك الأفكار والوساوس.

وهذا كله يرجع إلى التسليم، فأى شبهة أو فكر أو خاطر أو قول يعارض الحق فهو باطل، وهذا المبدأ عصمة للمسلم من كثير من الشرور والشبهات والضلالات. فالتسليم لله ولرسوله ﷺ معتصم للمسلم أمام كل باطل وكل مجادل، فلا يعط لعقله الحرية التي تسمى حرية العقل، وليست حرية للعقل، بل عبودية للشيطان، وخروج عن عبودية الله.

فليكن هذا الأصل على بالك، فكل ما يخالف الحق الذي جاء عن الله تعالى ورسوله ﷺ؛ فهو باطل من الوهلة الأولى، وليس بلازم أن يكون الإنسان عنده

(٣١٨) أخرجه أبو داود (٥١١٢)، وأحمد (٢٣٥/١)، وابن حبان برقم (١٤٧/إحسان)، والطبراني في الكبير (١٠٨٣٨)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضيهما الله عنهما، وصححه الألباني في: «ظلال الجنة»، برقم (٦٥٨).

(٣١٩) أخرجه مسلم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

القدرة على تزييف الشبهة، المهم أن الحق عنده ثابت، فما يُدعى أن هذا يعارضه فهو مردود مدفوع، فاعتصم بالحق واثبت عليه واطرح كل ما خالفه.

وأجبت أن أؤكد على هذا فإنه ينفع المسلم ويريح باله عند ورود الشبهات على قلبه، فقد انفتح على الناس أبواب شر في هذا العصر ممثلة في وسائل الإعلام، وفي الشبكة العنكبوتية، فهي وسائل عظيمة الأثر في الخير والشر، ولكن أكثر ما تستعمل في الشر؛ لأن أكثر الناس على غير هدى، فكن على حذر مما يطرح في هذه الوسائل؛ فقد أصبح الناس في فتنه مدلهمة، فكلُّ يستطيع أن يتكلم بما يريد، الملحد والمبتدع والذي ينتسب للسنة؛ فإن من المنتسبين للسنة من تسربت إليه أفكار وتوجهات فيحملها ويحمل لواءها، فيصير -والعياذ بالله- داعي فتنه، سواء مما يتعلق بالاعتقادات أو بالسلوكيات.

❑ قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ، حُجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ»:

● هذا بيان لأثر عدم التسليم، «مَنْ رَامَ»: يعني: طلب «مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ»: يعني: حُجِبَ عَنْهُ وَمُنِعَ مِنْ عِلْمِهِ، «وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ»: فهو كثير الاعتراض والسؤال، فيقول مثلاً: لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الْحَشَرَاتِ؟ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ هَذِهِ الْمُؤَذِيَاتِ؟ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ النَّاسَ هَذَا دَمِيمٌ، وَهَذَا قَصِيرٌ؟ لَمْ أَضِلْ مِنْ أَضَلِّ مِنَ الْخَلْقِ؟ لَمْ أَغْنِ هَذَا وَأَفْقَرُ هَذَا؟ فِي تَسْأُلَاتٍ عَنْ حِكْمِ اللَّهِ فِي تَقْدِيرَاتِهِ، فِي نَفْسِهِ اعْتِرَاضَاتٍ!

ومن الأشياء التي تجري على بعض الألسن -وهي نابعة من عدم التسليم-: «فلان والله ما يستحق أن يبتلى بهذه الأمراض والأوجاع والمصائب أو يبتلى بالفقر» هذا اعتراض على تدبير أحكم الحاكمين.

وقوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ»: فيريد أن يفهم كل شيء، وهذا لا يمكن؛ لأن عقل الإنسان له حد، فلا يمكن أن يعرف أسرار الوجود، وتفصيل حِكْمِ اللَّهِ في أقداره، وإن لم يسلم الله؛ «حُجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ،

وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ»، هذه هي النتيجة «حَجَبَهُ مَرَامُهُ»: أي: منعه طلبه وتكلفه، معرفة ما هو محبوب عنه، عن خالص التوحيد وصحيح الإيمان، فالتكلف وطلب ما لا سبيل إلى معرفته ينافي تحقيق التوحيد، فتحقيق التوحيد يقتضي التسليم؛ لأن التسليم والاستسلام لله هو موجب التوحيد والإيمان الصحيح والمعرفة الحققة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۝﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩] ومما يأمر به الشيطان أن يقول الإنسان على الله ما لا يعلم.

□ قوله: «فَيَتَذَبُّ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَّسًا تَائِهًا، شَاكًا زَائِعًا لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاهِدًا مُكْذِبًا»:

● من «لَمْ يَنْقَعِ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ...» فيبقى متذبذبًا مترددًا كحال المنافق ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ١٤٣]، بين المؤمنين والكفار ﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣] فبسبب عدم التسليم والانقياد لما جاء به الرسول ﷺ يبقى مترددًا.

وقوله: «فَيَتَذَبُّ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ»: إما أنه يقع في الكفر الأعظم فعلاً فيصير مرتدًا ثم يرجع، وهذا يحصل تارة ظاهراً، كما قال الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧].

ويحصل تارة داخل القلب فقط، فلا يتبين أمره، وقد يرجع إلى الإيمان، وقد لا يرجع -والعياذ بالله-، وقد يتردد وتكون عنده حالة من الحرج والضيق فيما جاء وحكم به الرسول ﷺ؛ ولهذا قال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾ [النساء: ٦٥].

وقوله: «وَالْتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ»: هذه الكلمات متقاربة، فالكفر يكون بالتكذيب والإنكار، والإيمان يكون بالتصديق والإقرار، فهذا تنويع في التعبير، وإن كانت الألفاظ مختلفة المعاني لكنها متلازمة.

وقوله: «مُوسَّسًا تَائِهًا»:

فيبقى متذبذبًا بين هذه الأضداد «مُوسَّسًا تَائِهًا»: فالوساوس التي يلقيها الوسواس

الخناس تجعله في حيرة، فما يخطر بالبال من شبهات وأفكار تعارض الحق؛ كلها من إلقاء الشيطان، فهو مسلط على الإنسان، والإنسان مبتلى بالشيطان، وهو عدو خفي، والله سبحانه وتعالى أقدره على أن يوسوس للإنسان، والقلب بين حالتين:

بين لَمَّةِ الْمَلَكِ وَلَمَّةِ الشَّيْطَانِ: فلمة الملك لقلب المؤمن المسلم، أما الكافر فقد أحاط الشيطان به، وليس للملك فيه لمة، «فلمة الملك إبعاد بالخير وتصديق بالحق، ولمة الشيطان إبعاد بالشر وتكذيب بالحق»، فالشيطان يوسوس، فيبقى هذا المتكلف الذي لم يوفق للتسليم متذبذباً موسوساً، فقلبه مع هذه الوسواس فتجعله في تردد، كما قال سبحانه في المنافقين: ﴿فَهُمْ فِي رَبِّهِمْ يَرْتَدُّونَ﴾ [التوبة: ٤٥]

فهو يتقلب: فتارة يكون مؤمناً، وتارة كافراً، وتارة حائراً.

وقوله: «شَاكَا زَانِعًا»: أي: متردداً تائهاً، زانئاً منحرفاً، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] ، ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَهْلِكُمْ أَنْصَرَ فَوُاعِرَكُمُ اللَّهُ قُلُوبُهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧] . فهذه آثار عدم التسليم، وعكس ذلك من كان مُسْلِمًا لله ﷻ ، ولرسوله ﷺ قد قام دينه على التسليم، فأصبح ثابت القلب ليس عنده تردد ولا تذبذب ولا حيرة ولا قلق، بل يسير على صراط واضح مستقيم، يمشي بنور من الله، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَوَاجِدًا يُرْسِلُهُ يَوْمَ تَكُونُ كَفَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] ، فالمؤمن الصحيح التوحيد يمشي في هذه الحياة بنور الحق، فيعرف مواقع أقدامه، والطريق الذي يسير عليه ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ، لكن هذا المتذبذب لا يدري أين طريق النجاة، فهو متذبذب متردد بين التصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، فهو في حيرة دائمة؛ لأن الشك والحيرة عذاب، أما المؤمن فقلبه في نعيم، وكلامنا هذا في من ينتمي للإسلام، أما الكافر فهو غارق في بحر الضلال والكفر، فليس عنده تفكير، وتردد بين حق وباطل وإقرار وإنكار وإيمان وكفر، بل عنده كفر خالص وإنكار دائم تام؛ لكن هذا الذي ينتمي للدين، ويدعي الإيمان، ولكنه لم يكن مستقيماً مُسْلِمًا مستسليماً، فهذا الذي يحصل له ما يحصل من الاضطراب والقلق، فإما أن يعصمه

الله ويثبت ويوقفه؛ فيثبت على الإيمان وينجو من هذه الوسواس والشكوك، وإما أن يقوى في قلبه سلطان الباطل؛ فيصير إلى الكفر دائماً، ولا يكون عنده تردد.
قَالَ الْعَلَمَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ»:

● لا يثبت الإسلام الصحيح إلا بالتسليم لله ﷻ، قال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

والاستسلام هو: الانقياد والطاعة لما جاء عن الله ورسوله ﷺ.

□ قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ - حَجَبُهُ مَرَامُهُ

عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ»:

● من لم يؤمن بما حجب عنه علمه، مثل علم الكيفية، فالواجب علينا الإيمان بها وردها؛ أي: رد علمها إلى الله ﷻ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

وقال ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، حجب الله علمه عن الخلق فلا تتعب نفسك، ثم قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾. يسلمون ويستسلمون، ولا يمنعهم عدم معرفة معناه من الإيمان به والتسليم له. أو أن المعنى أنهم يردون المتشابه من كتاب الله إلى المحكم منه؛ ليفسروه ويتضح معناه ويقولون: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾.

□ قوله: «فَيَتَذَلَّبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصَدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ»:

● من لم يسلم لله ولا إلى الرسول، فإنه يُحجب عن معرفة الله ومعرفة الحق،

فيكون في متاهات وضلالات.

وهذه حال المنافقين الذين يتذبذبون، تارة مع المسلمين، وتارة مع الكافرين، وتارة يصدقون وتارة يكذبون ﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْآ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

أما أهل الإيمان فما عرفوا قالوا به، وما لم يعرفوا وكلوا علمه إلى الله - جل وعلا-، ولا يكلفون أنفسهم شيئاً لا يعرفونه، أو يقولون على الله ما لا يعلمون، فالقول على الله بغير علم هو عدل الشرك، بل هو أعظم من الشرك، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. فجعل القول على الله بغير علم فوق الشرك بالله؛ مما يدل على خطورة القول على الله بغير علم.

□ قوله: «مُؤَسَّرًا تَأْتِيهَا، شَاكًّا، زَائِغًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا»:

● هذه حالة أهل التردد والنفاق، دائماً يكونون شاكِّين، مترددين ومثبذبين؛ لأنه ما ثبتت قدم أحدهم في الإسلام ولم يسلم لله ولا إلى رسول الله ﷺ.

كما ذكر الله عن المنافقين أنهم ﴿مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٥] اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥].
قَالَ الْعَلَامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

□ قوله: «وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ»:

● هذه الجمل من كلام العلامة الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ جاءت بعد الكلام على الرؤية؛ رؤية الرب ﷻ في الجنة في العرصات فيما سبق لنا شرحه في الدرس الماضي، وأيضاً بعد هذه الجمل تكلم عن الرؤية متعلقاً بهذا البحث، حيث قال: «وَلَا يَصَحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَا لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ»، إلى آخر ما سيأتي إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

هذه الجمل التي ذكر تشتمل على أصل عظيم من أصول الدين الذي تميز به أهل

السنة والجماعة في مسائل العقيدة بعامة، وفي مسائل العمل بخاصة.

والعقيدة والعمل مبناها واحد من جهة الإيمان؛ وذلك أَنَّ العقيدة والعمل الجميع يُعْمَلُ به ويُعَلَّمُ من جهة أَنَّهُ من الله ﷻ ومن رسوله ﷺ؛ فالكل كلمة الله سبحانه وتعالى، كما قال ﷻ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥].

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ [الأنعام: ١١٥]؛ يعني: في الأخبار. ﴿وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] في الأمر والنهي ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥].

فالشرعة بابها واحد ولا تفريق ما بين باب الاعتقاد وبين باب العمل؛ يعني: الأبواب العلمية والأبواب العملية من جهة مصدر التلقي وهو الكتاب والسنة، ما كان من الوحي؛ لهذا قال هنا ﷻ: «فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ».

وذلك أَنَّ أمور العقيدة في الاعتقاد، وأمور الفقه في العمل لا بد أن يكون ثَمَّ إشكال في عِلَلِهَا أو في القناعة بها، ولا مجال في ذلك في الإيمان إِلَّا أن يكون على ظهر التسليم والاستسلام.

وهذا ينبنى على مسألة عظيمة من مسائل الاعتقاد والعمل، وهي أَنَّ الدِّينَ قائم على البرهان.

والأمور التي يتعاطاها الناس ثلاثة:

- أمور عاطفية: يعني: برهانها العاطفة، الغرائز، يعرف الجوع، يعرف العطش، يعرف الخوف، يعرف الرحمة بعاطفته وفطرته.

- والنوع الثاني: برهان عقلي، وهي الأمور التي يتعاطاها بعقله؛ فيقيس ويُعِلِّلُ ونحو ذلك من الأمور العقلية، وهي التي خدمها المنطق بشكل عام.

- والنوع الثالث: البراهين الدينية، والبرهان الديني مبني على مقدمة، وهي مقدمة الاستسلام لمصدر التلقي؛ ولهذا لا يصح أن يُخاطَب بين هذه البراهين، فالدين ليس مصدره العقل وليس مصدره العاطفة، وإنما مصدره نوع من البراهين، ولذلك لم يتكلم عليه الفلاسفة ولا المناطقة، وهو البرهان الديني المبني على مقدمات دينية بحتة.

وهذه المقدمات الدينية الشرعية في التصديق بها مبنية على براهين متنوعة: التصديق بوجود الله، استحقاقه للعبادة، التصديق بالرسول ﷺ وبالرسل، الآيات التي أوتيتها، البراهين، فيما ذكرنا لك، كل هذه براهين.

وهذه البراهين عقلية في أولها، ودينية في ثانيها؛ يعني أننا حين نستسلم سنستسلم للبرهان الذي استسلمت له الأمم التي قبلنا.

فالصحابة رضوان الله عليهم رأوا هذه البراهين واستسلموا لها بصدق عن قناعة وعن ديانة، ثم بعد ذلك تبعهم من تبعهم في التسليم لأنهم سلموا، ثم تبعهم من بعدهم في التسليم؛ لأن من قبلنا سلم في كثير من الدلائل.

ويبقى الدليل العام للشرعية في العقيدة وفي الفقه، وهو أنه ما كان في كتاب الله ﷻ أو في سنة الرسول ﷺ فهو حق وهو البرهان.

وما قبل هذا البرهان ثم براهين أخر، لا مجادلة في هذه الملة؛ يعني: في أتباع الفرق على صحة هذا البرهان من الكتاب ومن السنة؛ لأن الجميع يقرؤون بهذا البرهان، ما جاء في كتاب الله وما جاء في سنة رسول الله ﷺ فإنه حق.

فإنه هو برهان، لكن هل هو البرهان الأول أو هو البرهان الثاني؟ هل يُسلط العقل على الكتاب والسنة أو لا يُسلط والعقل تبع؟ ونحو ذلك.

هو جاء من جهة الخلط ما بين أنواع البراهين الثلاثة التي ذكرتها لك. هذه مقدمات بين يدي المسائل.

العقلانيون خَلَطُوا بين أنواع البراهين الثلاثة، فجعلوا البرهان العقلي والبرهان الديني واحداً، بل جعلوا البرهان العقلي متسلطاً على البرهان الديني، وظنّوا أنه إذا تسلّط عليه وسُلِّطَ عليه عُرِفَتْ صحة الشرع؛ لأنَّ العقل به عُرِفَ الشرع. وهذا ليس بصحيح، كما سيأتي في رد هذه المقالة.

الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ استحضِرَ القسمين معاً:

استحضِرْ مسائل العقيدة ومسائل الفقه، وجعل هذه الكلمات مناسبة لهذا البحث، بحث الرؤية.

ولهذا قال: «فإنَّه مَا سَلِمَ فِي دينه إِلَّا مَنْ سَلَّمَ اللهُ ﷻ وَلِرَسُولِهِ ﷺ»؛ يعني: أنه بدأ من حيث إنَّ الكتاب والسنة هما البرهان، بدأ من هذه، فإذا صدّقت وأيقنت أنَّ الكتاب والسنة هما الحق المطلق؛ لأنَّهما من عند الله ﷻ فالسُّنَّةُ وحْي، فإذا الرجوع في البرهان والدليل سيكون إلى الكتاب والسنة، وإذا كان ثَمَّ شك أو ثَمَّ تردّد فإنَّ المرء لا يَسْلَمُ في دينه؛ لأنَّ العقول ولأنَّ البراهين كما ذكرنا لك ثلاثة:

- برهان عاطفي.

- وبرهان عقلي.

- وبرهان ديني.

والبرهان العاطفي لا ينضبط؛ فعواطف الناس مختلفة.

البرهان العقلي لا ينضبط؛ لأنَّ القائل حينما قال -وهم العقلانيون من المعتزلة والأشاعرة وجماعات-: العقل ينبغي أن يُقدِّم على الشرع، فالعقل هنا غير منضبط، العقل عقل من؟ هل ثَمَّ عقل واحد أُجمِعَ عليه في النظر إلى الأشياء؟! لا، في النظر إلى الكونيات ليس ثَمَّ عقل واحد عند الفلاسفة، الذين اختلفوا في النظر إلى الطبيعيات في الأرض، الذين قدّسوا العقل اختلفوا في مقتضيات ذلك.

اتَّفَقُوا على قاعدة: «العقل»، لكن عقل مَنْ؟ هل اجتمعوا؟ لا؛ ولذلك اختلف أصحاب المدرسة العقلية إلى أنواع شتى:

فالجهمية من أصحاب المدرسة العقلية، والمعتزلة من أصحاب المدرسة العقلية، والأشاعرة أيضًا من أصحاب المدرسة العقلية إلى حد ما، ونحو ذلك، ولكنهم مختلفون في عقولهم وإدراكاتهم؛ إذاً فإذا كان البرهان العاطفي غير منضبط، والبرهان العقلي غير منضبط، فإذاً البرهان الديني يجب أن يبدأ من المستوى أو يبدأ من المقدمة التي هي ثابتة بيقين.

وهذه المقدمة الثابتة بيقين هي الكتاب والسنة؛ لأنَّ الكتاب وحي الله ﷻ، وآمنا بذلك عن برهان، وبراهين سبق أن ذكرنا لكم ذلك في الكلام على الإعجاز وبرهان النبوة في الكلام على معجزات وبراهين وآيات الأنبياء؛ فإذاً المقدمة التي يَتَّفَقُ عليها ويمكن أن يُجَمَّع عليها هي التسليم والاستسلام للكتاب والسنة.

فإذا كان الأمر كذلك كان البرهان الذي يصحَّ أن يقال إنه يَتَّفَقُ عليه بلا خلاف هو برهان الكتاب والسنة؛ ولهذا إذا جاء إشكال في الاعتقاد تُرْجِعُهُ إلى التسليم لله ﷻ ولرسوله ﷺ؛ فالكتاب والسنة برهان صحيح، فإذا لم تُدْرِكِ العلة، فإنَّ ذلك ليس معناه أنه خلل في البرهان، إنما هو خلل في التلقي، خلل في إيضاح ذلك البرهان، أو لأنَّ البرهان الذي هو الدليل لم يوضَّح لنا هذه الأسرار.

كذلك في أمور العبادات الصلوات، لماذا خمس؟ لماذا أربع؟ الفجر ثنتان المغرب ثلاث، لماذا الحجَّ على هذه الصفة؟ لماذا الطهارة على هذه الصفة؟ كل هذه مبنية على مقدمة من التسليم، وهو التسليم للكتاب والسنة؛ فلهذا: هذا البحث الذي ذكره الطحاوي في هذه الجمل يسمِّيهِ بعض المعاصرين تسمية حديثة وهي: وحدة مصدر التلقي.

فمصدر التلقي من أهمِّ المسائل التي يجب أن يُبْحَثَ فيها، فإذا اختلفت أنت وأناس على شيء، فلا بد أن يكون هناك مرجعية في البرهان حتى تنطلقوا منها،

أَيْضًا مَرَجِعِيَّةٌ فِي التَّلْقِي، وَالْأُمَّة - كَمَا قُلْنَا - لَا يُمْكِنُ أَنْ يَصْلَحَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَتَلَقَّى مِنَ الْحَقِّ الْمَطْلُوقِ وَالْبَرَهَانِ الْمَطْلُوقِ، الَّذِي هُوَ الْبَرَهَانُ الدِّينِي، الَّذِي هُوَ الْكِتَابُ وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا وَضَحَ فِيهِمَا وَمَا أُبَيِّنَ فِيهِمَا وَجِبَ اعْتِقَادُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ، وَمَا اشْتَبَهَ عَلَى الْفَرْدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ مُشْتَبَهٌ مَطْلُوقٌ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَسَائِلِ: إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى الْفَرْدِ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّسْلِيمُ.

□ قَوْلُهُ: «وَرَدَّ عَلِمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ»:

● يَعْنِي: إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ شَيْءٌ تَرَدَّدَ إِلَى عَالِمِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧]، دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُشْتَمِلٌ عَلَى مُحْكَمٍ وَعَلَى مُتَشَابِهٍ، وَعَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: آمَنَّا بِالْمُتَشَابِهِ.

مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ عِلْمُهُ فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ إِلَى عَالِمِهِ: إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ.

□ قَوْلُهُ: «وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ»:

● يَعْنِي: أَنَّ مَنْ خَاضَ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَمَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ وَالْعَقِيدَةِ فِي الْفُرُوعِ وَالْأَحْكَامِ، إِذَا خَاضَ فِيهَا مَدَقِّقًا لَيْسَ مُسْتَسْلِمًا، وَإِنَّمَا مُنَاقِشًا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ، فَإِنَّهُ يُحْجَبُ عَنْهُ الْإِيمَانُ؛ لِأَنَّ هَذَا الدِّينَ، بَلِ الْأَدْيَانَ بَعَامَةً مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ لِلْغَيْبِ؛ لِهَذَا أَوَّلُ إِيمَانٍ فِي الْقُرْآنِ هُوَ الْإِيمَانُ بِالْغَيْبِ ﴿آل عمران: ١٠﴾ ذَلِكَ أَلَمْ يَكُنْ لَآرِيبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْتُونَ بِآلِغَيْبٍ﴾ [البقرة: ١- ٣]، فَأَصْلُ الدِّينِ الَّذِي جَاءَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ الْإِيمَانُ بِالْغَيْبِ، وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ ﷻ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْمَلَائِكَةِ وَمَسَائِلِ الْقَدَرِ؛ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ بِالْكِتَابِ السَّابِقَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ كُلِّ هَذِهِ مَسَائِلُ غَيْبٍ.

فَإِذَا «لَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ» فَشَبَّهَ التَّسْلِيمَ وَالِاسْتِسْلَامَ بِالْأَرْضِ الصَّلْبَةِ الَّتِي مِنْ وَطْئِهَا فَإِنَّهُ لَا تَزِلُّ قَدَمُهُ بَلْ تَثْبُتُ؛ لِأَنَّهَا أَرْضٌ

قوية صلبة.

أما غير التسليم والاستسلام في مسائل العقيدة وفي مسائل العمل فإنها أرض دحض؛ مزية أقدام، وإنها موطن متعثر للأقدام لمن وطأها ورضي بها؛ لهذا نقول: إذا تبين لك ذلك، فإن هذه الكلمة أو هذه الجمل التي مرت معنا فيها مسائل:

المسألة الأولى:

أن الناس في تلقي الشريعة -أي فرق هذه الأمة- انقسموا إلى أقسام:

١- القسم الأول: من كان عقلياً محضاً؛ يعني: جعل العقل حكماً على الشريعة، وجعل الشريعة تابعة للعقلية.

٢- القسم الثاني: من جعل الشريعة خالية من البرهان العقلي البتة، بل الشريعة جميعاً عندهم ليس فيها عِلَل ولا تعليل بقسميها؛ العقيدة والشريعة.

٣- القسم الثالث: من توسط بين الفئتين، وقال: إنَّ الشريعة في العقيدة، في الأمور الغيبية وكذلك في العلميات: العقل مفيد فيها، والعقل خادم للشريعة وليس حكماً عليها، فنستفيد من العقل: بيان العلل والأحكام، وفهم الشريعة، واستخراج الأسرار؛ لأنَّ الله ﷻ جعل القرآن لقوم يعقلون.

هذه الثلاث مدارس كبيرة:

- المدرسة الأولى: يمثلها الجهمية والمعتزلة، والأشاعرة في أصول مباحثهم.
- والمدرسة الثانية: يمثلها الظاهرية في الفقه، وكذلك في الاعتقاد، ويمثلها الأشاعرة والماتريدية في مسائل الأسباب.

- والمدرسة الثالثة: منهج أهل السنة والجماعة.

ولتفصيل هذه المدارس الثلاث بحوث تطول، نرجئها إلى مواضعها إن شاء

الله تعالى.

المسألة الثانية:

أن التسليم لله ﷻ ولرسوله ﷺ هو تسليم للحق المطلق، والبراهين التي يتعاطاها الناس في العقليات وفي مصدر التلقي هذه البراهين تنقسم - كما ذكرت لك - إلى أقسام ثلاثة.

والتسليم؛ يعني: أن البرهان الديني الشرعي يقين، وأن البرهان العقلي ناقص، وأن البرهان العاطفي فطري.

معنى ذلك: أن البرهان الديني يقيني في مُقَدِّمَاتِهِ، نصل إلى صدق الكتاب وصدق السنة بمقدمات (.....) (٣٢٠).

(.....) البرهان العقلي يعتمد على أشياء:

- الأول: منها يعتمد على الحس.

- والثاني: يعتمد على التجربة.

- والثالث: يعتمد على تصديق اللاحق بالسابق.

١ - النوع الأول من البرهان العقلي الذي اعتمدته المدرسة العقلية «الحس»:

فالله ﷻ جعل للإنسان أعضاء: سمع، بصر، لسان؛ يعني: جعل له حواس كما قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) [النحل: ٧٨]، فهذه الثلاث هي التي يسميها الفلاسفة والمناطقة وسائل تحصيل المعرفة.

هذه وسائل ضرورية حسيّة؛ يعني: بعينك حصل لك البرهان، بسمعك حصل لك البرهان، بيدك لمست حصل الشيء لك البرهان؛ فالمعرفة جاءت من براهين ضرورية مُحَسَّنة ليست خارجة عن المحسوس؛ ولذلك ما يُجادل أحد في هذا بهذه البراهين إلا

طائفة لا يُعبأ بها يجادلون في الضروريات، ثم بعد ذلك بُنيت المعرفة بالحسيات من طريق المقارنة بين هذه المعلومات التي جاءت بالوسائل الحسية؛ يعني: نأتي نقول: هذا طويل، هذا العمود طويل، الآخر ليس في طوله، عرفنا حجم هذا وطوله بالعين؛ فصار الحجم وصار الطول مُدرَكًا محسوسًا بأمر ضروري، ثم بعد ذلك يُنسب له شيء آخر، فإذا رأينا ما هو أقل منه قيل: هذا أقصر، ما هو أطول منه قيل: هذا أطول، فيأتي أحد وينازعك يقول: القصير أطول من الطويل، لا يُقبل، لماذا؟ لأن المقارنة ما بين هذا وهذا حصلت بمقدمات يقينية؛ لأن المقدمات الحسية يقينية، مُقدِّمة العين أنها حسّت بهذا أنه أطول من ذاك، فلا يمكنه يجادل ويقول: لا، هذا أطول؛ يعني: القصير أطول من الطويل؛ لأن هذا شيء مُدرَك بالعين، وهذا ينتج في كل المقدمات الحسية.

وانتبه لمسألة المقدمات الحسية؛ لأنها أقوى البراهين التي هي الضروريات. تشرب ما تقول: هذا بارد إذا كان باردًا جدًّا: يأتي آخر، ويقول: هذا حار يغلي، لا يمكن، لماذا؟ لأن البرهان عليه الحسن. فلان مثلاً ملتحي، يأتي آخر، يقول: لا، هذا حالق لحيته، هذا لا يمكن أن يكون ثم؛ لأن البرهان حسّي. كذلك السمع يقول: هذا صوت إنسان، قال الآخر: لا، هذا صوت سيارة مثلاً، لا يمكن، هذا يتكلم؛ لأن البرهان جاء سمعيًا، وهذه تعتمد على هذه النقطة؛ لأنها تفيد في قضية الاستسلام.

هذا البرهان الحسي هو الذي بنى عليه طائفة من الناس الكلام على نظرية المعرفة وتكلموا فيه؛ قلنا: اعتمدوا على الحس؛ يعني أهل العقل اعتمدوا على الحس، وعلى التجربة، وعلى تقليل أو متابعة اللاحق للسابق.

٢- النوع الثاني من البرهان العقلي الذي اعتمدته المدرسة العقلية «التجربة»: فما يصلح للتجربة تكون التجربة برهاناً صحيحاً له، لكن ما لا يدخل تحت التجربة، كيف تكون التجربة برهاناً صحيحاً له؟ ونقول: الله ﷻ جعل الأشياء على

قسمين:

- قسم لا تدخله الأهواء لِتَغْيَرِ حقائقه.

- وقسم يدخله الهوى لِتَغْيَرِهِ.

والله ﷻ جعل كلماته تامة: ﴿وَكَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، ما لا

يدخله الهوى لم تأتِ الشرائع ببيانه، وهو ما غاص فيه الفلاسفة، وغاص فيه العلماء، وغاص فيه الباحثون.

لم تأتِ الشرائع ببيانه؛ لأنه لا يدخله الهوى، واحد زائد واحد يساوي اثنين، يساوي ثلاثة، يساوي أربعة؛ لم تأتِ به الشرائع؛ لأنَّ هذا الله ﷻ خَلَقَ الأشياءَ واحد زائد واحد يساوي اثنين، خَلَقَ الله ﷻ الجبل فيه من المكونات كذا وكذا، خَلَقَ الله ﷻ الجاذبية على هذا النحو، وقوانين الجاذبية على هذا النحو، لا يمكن لهذه الأشياء أن تدخلها الأهواء؛ ولهذا لم تتعرض لها الشرائع، ولم تتعرض لها الديانات، وترك استنتاجها والبحث فيها للناس؛ لأنَّ هذه سيصلون إليها بالتجربة، سَيُخْطِئُ المَخْطِئُ وَسَيُصَوِّبُ المَصِيبُ؛ لأنَّ الشيء مائل أمامهم، ليس لهم هوى في أن يجعلوا معامل الجاذبية، كذا يزيدون واحداً ولا ينقصون واحداً من عشرة ليس لهم. الهوى لا يدخل في هذه المسائل.

إذا قلنا: إنَّ الشرائع جاءت لما فيه إخراج الإنسان من داعية هواه؛ فالأشياء التي يَتَحَكَّمُ فيها الهوى جاءت الرِّسَالَاتُ لها.

يَتَحَكَّمُ الهوى في علاقات الناس بعضهم ببعض، يَتَحَكَّمُ الهوى في العبادة، واحد يريد أن يخرج من التكليف، يريد أن يعمل ما يشاء، يفعل ما يشاء، يقتل، يسرق، يفعل ما يشاء، الهوى يدخل في حرية الإنسان، يدخل في هل يتعب أم لا يتعب؟ في علاقته بأهله، في علاقته بمجتمعه، في علاقته بأسرته، إلى آخره، هذه أشياء يدخلها الهوى؛ لهذا جاءت الشريعة بضبطها.

إذا فنقول: التجربة في العقليات صحيحة لكن فيما لا يدخله الهوى، أما ما يدخله

الهُوَى فلا تصح التجارب فيه، لا بد أن يُتَلَقَّى من حَكَم يفرض على الأهواء لا تتنازع فيه ويسلمون له؛ ولهذا قال ﷺ: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: ٧١]؛ لأنَّ الأهواء غير منضبطة، والحق واحد لا يخضع لهوى. تجارب المجريين تصلح إذا فيما يمكن عمل التجارب عليه، لكن الأمور الكونية مثل الغيب، هل تَمَّ سلطان للتجربة عليها؟

لا، الأمور الكونية لا مجال للتجربة عليها؛ ولهذا قال من قال من العلماء المعاصرين في الأمور الدنيوية - الغريبيين - وغيرهم من الحُذَّاق: إِنَّ المرء كلما أوغل في العلم بالكونيات ازداد معرفة بأنَّ فيها أسراراً لا تُدرَك؛ ولهذا: الأمور الكونية صعبٌ أن تخوض فيها بإدراك تام، تجارب لكن ستبقى تجارب، وإذا كانت ليست مُسَلِّمات، فإذا لا يمكن أن نُخضع لها الحق المطلق.

٣- النوع الثالث من البرهان العقلي الذي اعتمدته المدرسة العقلية «أنَّ المتأخر
يسلّم للسابق»:

انظر مثلاً للمعتزلة، المعتزلة في أصلهم سَلَّمُوا للفلاسفة بصحة أنواع البرهان العقلي، فإذا ثَمَّ تقليد.

المتأخرون سَلَّمُوا لمن قبلهم، الأشاعرة سَلَّمُوا للأولين في البرهان، إذا ثَمَّ تقليد. فقولهم: برهان عقلي، وهذا عقل؛ لأنَّ الشرائع مبنية على التقليد، هذا غير صحيح منطقيًا؛ لأنه أيضًا أهل البرهان العقلي يَسَلِّمُونَ لأوائلهم بصحة البرهان... فيبتدئ من برهان الأشعري، الأشعري مثلاً بدأ ووصل إلى شيء، فيبتدئ أصحابه من النقطة التي وصل إليها، وينطلقون منها.

فإذا قولهم: العقليات تُخْلَو من التقليد ومن التسليم ومن الاستسلام وتطلق الحرية، فهذا غير صحيح؛ لأنَّه ما من أحد إلا وَيُسَلِّم لمقدمات من سبقه، فإذا كان التسليم لبشر ليس معصومًا من الخطأ، فالتسليم لمن هو معصوم من الخطأ من جهة البرهان أولى.

فإذا كانت المسألة مسألة تسليم واستسلام، فالتسليم لمن لا يُخْطئ أولى؛ لهذا تجد أنَّ من المتأخرين -حتى في العصر الحاضر من أهل العقليات- يحيلونك على شيء؛ لكن هذا الشيء بنوه على التقليد، يقولون: طبعًا هو كذا، طبعًا في عُرف من؟ لماذا هذا صار طبعًا؟ لأنه شيء غير مشكوك فيه، لماذا صار غير مشكوك فيه؟ إذا كان المرجع إلى حس فلا مجادلة إلى الحسيات، إذا كان المرجع إلى أمور تجريبية أو إلى نظريات، فإنَّ الذي يُحيل الأمور في الاستسلام إلى الدين أولى فيمن يحيل الأمور في الاستسلام إلى أصحاب العقليات؛ ذلك لأنَّ أصحاب العقليات يُقِلُّ بعضهم بعضًا، أما أصحاب الديانات فصحيح نقول: المتأخر يسلم للأول براهينه، ولكنه يصل إلى برهان يقيني هو الكتاب والسنة.

وأما تقليد العقليات، فإذا كانت راجعة إلى أشياء صحيحة فهذا تسليم لا شك في ذلك ولا نجادل فيه، لكنهم في كثير من مباحثهم يتابع المتأخر الأول.

انظر مثلاً إلى قضية ترتيب الأفلاك، الناس قرون بل آلاف منذ بدأ اليونان الكلام على ترتيب الأرض والشمس والكواكب السبعة في الكون، إلى وقت قريب تَغَيَّرَ.

هذه الأمم آلاف السنين التي مرّت من الفلاسفة والفلكيين الإسلاميين والفلكيين اليونان والمدرسة الرومانية إلى آخره، والمدرسة الهندية في الأمور العلمية والفلك، والتتابع في الطب كذلك، كلّ هذه ألم يسلم المتأخر للأول؟

سلم له، وظهر الآن أنّ تلك الأشياء جميعاً غير صحيحة، لماذا كانت غير صحيحة؟ لأنهم - كما ذكرنا لك - وضعوا تجارب، لكن التجارب صارت على أمور خارجة عن حيز التجربة الذي يُنتج نتائج صحيحة.

فهذه مسألة عظيمة، هذه المسألة راجعة إلى البرهان الحقّ في أنّ أقوى البراهين هو البرهان الديني؛ لذلك نقول لك: هذه الثلاثة من الأشياء العقلية:

- البرهان الحسي نقول: صحيح، ليس فيه إشكال، وكل المعرفة قامت على هذه البراهين الحسية.

- برهان التجربة: منقسم إلى ما يكون ثمّ تجربة ناجحة فيه، وما لا تنجح فيه التجربة.

- برهان متابعة اللاحق للسابق: هذا أيضاً لا بد أن يخضع للدراسة؛ لأنه قد يكون الأول مخطئاً في برهانه العقلي، كما هي كثير من الأمور العلمية والنظرية، فضلاً عن أمور الغيبات والإلهيات.

إذاً نخلص من هذه المسألة - الثانية - إلى أنّ أنواع البراهين الثلاثة، من قال: البرهان العقلي، هذا تجده عند جميع العقلانيين حتى في العصر الحاضر، وكثير من الناس تعجبه البراهين العقلية، ولكن عندما تخوض في صحة البرهان تجد أشياء.

فإذاً نقول: المنطق أو العقل منقسم إلى ثلاثة أقسام:

- شيء حسي.

- تجربة.

- أشياء فيها تقليد.

كيف عرفت أن هذا هو المنطق؟

قال: فلان، فيحيله على من قبله، فإذا تكون المناقشة مع من قبله؛ إذا تبقى المسألة خاضعة للبحث والرد، أما المصدر المتيقن بمقدماته هو مصدر الكتاب والسنة كما ذكرت لكم.

- وبرهان كون الكتاب من عند الله ﷻ تقدم.

- برهان وجود الله ﷻ معروف.

- برهان النبي؛ برهان النبوة متقدم.

المسألة الثالثة:

في قوله: «وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ»، كلمة «الاشتباه» و«المشتبه»؛ معناها: ما لا يُدرِكُ معه العلم، ويُقَابِلُ ما بين المُحَكَّم والمُتَشَابِه.

والله ﷻ جعل القرآن مُحَكَّمًا ومتشابهًا؛ يعني: صَيَّرَ القرآن مُحَكَّمًا ومتشابهًا.

والقرآن يصح أن يقال:

- إِنَّهُ مُحَكَّمٌ كله.

- وَإِنَّهُ مُتَشَابِهٌ كله.

- وَإِنَّهُ مُحَكَّمٌ ومتشابه.

فالقرآن منه محكم ومنه متشابه، والقرآن محكم كله، والقرآن متشابه كله، كل

قسم باعتبار.

أما كونه مُحَكَّمًا كله:

فالله ﷻ بَيَّنَّ أَنَّهُ أَحْكَمُ القرآن كما قال: ﴿الرَّكَتَبُ أَحْكَمْتُ أَيْنَهُ ثُمَّ فَصَلْتُ﴾ [هود: ١] ،

فالقرآن مُحَكَّمٌ كله ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ٢] ؛ يعني: المحكم في أحد أوجه

التفسير.

وأما كونه متشابهًا كله:

فكما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣]، فالقرآن كله متشابه، لكن هذا بمعنى أنَّ بعضه يشبه بعضاً؛ لأنَّ المسائل محدودة، وبعضه يشبه بعضاً: هذا قصص في سورة وقصص في سورة وقصص في سورة، هذا الكلام على الإيمان والإيمان والإيمان، والكلام على الجنة والنار في سور مختلفة، في صفات الله، وأسماء الله ﷻ فهو متشابه.

وأما كونه منه محكم ومنه متشابه:

وهذا هو الذي أشار إليه الطحاوي في هذا الموضع، قال: «وَرَدَّ عَلِمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ».

«منه محكم» يعني: ما معناه واضح للجميع. «ومنه متشابه»: ما يشبه معناه على البعض.

وإذا تبين ذلك فليس ثمَّ في القرآن إذاً متشابه على كل أحد، ليس ثمَّ في القرآن متشابه مطلق.

نقول: هذه المسألة متشابهة، بمعنى: أنه لا أحد يعلمها؛ أي: في القرآن آية لا أحد يعلم معناها هذا مستحيل؛ لأنَّ الله ﷻ جعل القرآن محكماً كله، وجعل منه محكماً ومنه متشابهاً، والراسخون في العلم يعلمون المتشابه الذي هو المعنى، أما المتشابه النسبي فنعم، هذا المتشابه النسبي ما معناه؟ معناه: أنه ما من شيء إلا ويشبهه عليّ أو عليك أو على فلان، فليس ثمَّ أحد بعد النبي ﷺ عِلِمَ كل شيء، عِلِمَ كل القرآن، عِلِمَ كل السنة، لا بد أن يشبهه عليه شيء؛ بمعنى: أن يستسلم لبعض الشريعة، فإنه لا يعلم المعنى.

وقد جاء عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال عند قوله تعالى: ﴿وَفَكَهَأَ وَأَبَّا﴾ [عبس: ٣١]، قال: «أي سماء تظلّني، وأي أرض تقلّني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم!» (٣٢١).

مثلاً: عند قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُهُمْ كُلُّهُمْ قُلُوبٌ أَعْمَى يَعْدَتِهِمْ مَا

(٣٢١) أخرجه ابن شعبة (٣٠١٠٣، ٣٠١٠٧)، وأورده المتقي الهندي في «كنز العمال» (٤٦٨٨)

وعزه لأبي عبيدة في «فضائل القرآن»، وعبد بن حميد (٤١٥٠، ٤١٥١).

يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ» [الكهف: ٢٢]، كم عِدَّةُ أصحاب الكهف؟

متشابهة؛ يعني: أنا لا أعلم، أنت لا تعلم، ابن عباس رضي الله عنه حينما جاء إلى هذه الآية قال: «أنا من القليل الذي يعلمه»؛ لأنه متشابه نسبي.

فإذا الذي يقول: إن في القرآن متشابهًا مطلقًا على كل أحد، هذا غير موجود لا في العقائد ولا في العمليات.

لكن هناك متشابه على الجميع وهو الكيفيات؛ ككيفيات الأشياء، ككيفيات الغيبات؛ ولهذا قال كثير من السلف: إن الوقف على لفظ الجلالة في آية آل عمران ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ يعني: تأويل الآيات، تأويل المتشابه المحكم ما يعلمه إلا الله في أمور الكيفيات، في أمور تمام المعنى، في الجنة جاءت صفتها، نعلم معنى الأنهار ومعنى الشجر، لكن كيفية ذلك، هذا مشتبه علينا؛ لذلك نقول: الاشتباه نسبي، أما الاشتباه المطلق لا يوجد.

فإذا كان كذلك: لزم أن نرد علم ما اشتبه علينا إلى عالمه، نقول: الله أعلم. لهذا قال من قال من أهل العلم: «إذا ترك العالم الله أعلم، أُصِيبَتْ مقاتله»، وفي رواية قال: «إذا ترك العالم لا أدري أُصِيبَتْ مقاتله» (٣٢٢)؛ لأنه لا بد أن يشتبه عليه شيء.

إذا تقرر لك ذلك: فإن الاشتباه الحاصل يكون في العقيدة وفي الشريعة؛ فكل ما لا تعلم علته أو حكمته أو السر فيه فهو متشابه، فسَلِّم للشريعة، سَلِّم للكتاب والسنة الحق، وأيقن بذلك ورد ما اشتبه إلى عالمه، مثلًا في العقائد يأتي أنواع الاشتباه.

في العقائد، في مسائل الغيبات، واحد يشكل عليه في مسائل الغيبات أشياء: أمر الجنة، أمر النار، أمر الناس كيف يعذبون في النار بعد الموت، تأنيك أسئلة كثيرة، الرؤية مثل التي ذكر، كيف يرى الفرد المؤمن بقواه المحدودة الرب ﷻ الذي السموات مطويات يمينه، وهو سبحانه وسع كل شيء رحمة وعلماً، كيف يكون؟ ما يتحمل العقل ذلك، العرش، كيف أن السموات السبع كدراهم سبعة ألقيت في ترس، كيف أن

(٣٢٢) ذكره أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٧٤/٧) عن سفيان بن عيينة قال: «إذا ترك العالم لا

أدري أُصِيبَتْ مقاتله».

الكرسي وسع السموات والأرض؟ كيف الماء وكان عرشه على الماء؟ تأتي مثل هذه الأسئلة، لا تدركها.

فإذا جاء عدم الإدراك في مسائل الإيمان بالغيبيات، فيجب أن تُسَلِّمَ إلى عالمه. في القدر لَمْ كان كذا؟ لَمْ قضى الله كذا؟ لَمْ أغنى الأغنياء؟ لَمْ أفقر الفقراء؟ لماذا أمرض؟ لماذا أصاب بكذا؟

إذا بدأت الأسئلة، فيأتي بدء الاعتراض، ويُحرم المرء كما سيأتي في الجملة التالية. فإذا احتاج إلى الاستسلام في العقائد أعظم الاستسلام؛ لأنها مبنية على الغيبيات، والأمور الغيبية برهانها: إذا استسلمت للبرهان فَصَدِّقْهُ، الأمور الغيبية مبنية على برهان، هل هو البرهان للغيبي نفسه؟ لا، هو برهان لبرهان الغيبيات، برهان الغيبيات هو القرآن والسنة.

عندنا برهان لصحة القرآن والسنة، هذا برهان واضح صحيح، لكن البرهان على الغيبيات بأفرادها ليس عندنا، لكن عندنا برهان على البرهان الأصلي، وهو الكتاب والسنة.

بالنسبة لأُمُور العبادات والفقه، تأتي مسائل العلل؛ التعليقات. الشريعة مُعَلَّلَةٌ ولا شك، والله ﷻ جعل الأحكام الشرعية منوطة بعلمها، لكن من العلل ما ظهر ومنه ما لم يظهر؛ لهذا تجد أن بعض العلماء يُعَبِّرُ عن مسائل العلل في العبادات بأنَّ علته قاصرة، فتجده تارة يقول: «فإنَّ العلة تعبدية»، كما أنَّ هناك عِلَلٌ معروفة. فإذا، إذا جاءتك المجاهيل في أمور العبادات، فإنك تُسَلِّمُ دون خوف؛ لأنه ثمَّ أشياء تغيب عن العبد.

المسألة الرابعة:

قوله: «وَلَا تَبْتُ قَدَمَ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ»، التسليم والاستسلام هما دين الإسلام؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ: هو الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله، فإذا دين الإسلام هو دين الاستسلام؛ ولهذا كل الأنبياء دينهم الإسلام؛ يعني: دينهم الذي دعوا إليه الاستسلام ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَسْلَمُوا﴾ [آل عمران: ١٩]، نوح عليه السلام، بُعِثَ بالإسلام، وموسى عليه السلام، بُعِثَ بالإسلام، وعيسى عليه السلام، بُعِثَ بالإسلام، الذي هو الدين العام، لكن الشرائع مختلفة.

ودين محمد ﷺ الذي بُعِثَ به هو الإسلام العام الذي اشترك فيه مع جميع الأنبياء والمرسلين، والإسلام الخاص الذي هو شريعة الإسلام. كل هذه لَا تَبْتُ إِلَّا عَلَى قَدَمِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ؛ يعني: أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ فَهُوَ شَاكٌّ، وَالشَّاكُّ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الدِّينَانِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّسْلِيمِ، فَإِذَا شَكَّ فِي أَمْرٍ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَنْ يَقِينٍ.

لا تنفع «لا إله إلا الله» إلا ييقين، لا تنفع «محمد رسول الله» إلا ييقين، لا ينفع الإيمان بالجنة والنار إلا ييقين، كما جاء في حديث عبادة: «وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ»^(٣٢٣)، فلا بد من اليقين بذلك بدون تردد.

فإذا جاء الشك والارتباب وعدم التسليم والاستسلام، هذا معناه أَنَّ الْإِسْلَامَ غَيْرُ قَائِمٍ، وَقَدْ يَكُونُ الشُّكُّ فِي بَعْضِ النَّاسِ لَطَلَبِ الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ يَبْحَثُ عَنْ جَوَابِ هَذَا السُّؤَالِ لَا يَقْدَحُ فِي دِينِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ لِلْمَرَّةِ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ لَا يُظْهِرَهُ بَلْ يَكْتُمُ ذَلِكَ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ عَدَمَ الْإِسْتِسْلَامِ وَالتَّسْلِيمِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

- القسم الأول:

الشك المستمر الذي يستكين له صاحبه، وهذا خلاف اليقين الواجب، وهذا ليس بمسلم، عنده الشك في الغيبات، وعنده الشك في الجنة، شك في النار، شك في صدق الرسالة، شك في القرآن، هذا ليس بمسلم.

(٣٢٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٨)، مِنْ حَدِيثِ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ (رضي الله عنه).

- القسم الثاني:

عنده شك في بعض الأفراد؛ مسألة في السنة، مسألة في القرآن، فليس الشك في الأصل، وإنما عنده شك في الأفراد، فهذا يجب عليه أن لا يستسلم لهذا الشك، وأن يبحث عمن يزيل عنه الشبهة.

❏ قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعِ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ، حَاجَبُهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ.»

● هذه الجملة فيها النهي عن أن يتعدى المؤمن ما عُلِّمَ في الكتاب والسنة، وأن يقتصر عليه؛ وذلك لأن ما لم نُعَلِّمْ إياه من أمر التوحيد والإيمان والعقيدة فإنَّ الخير فيما عُلِّمناه، والتعدي على ما عُلِّمناه فيه خوض فيما لم يأت لنا به علم، وهذا منهْيٌ عنه، كما قال ﷺ ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فشيء في أمور الغيبيات لم يرد النص في الكتاب ولا في السنة، فإنه يُسَكَّتْ عنه ولا يُتَكَلَّمُ فيه، وإذا كان معارضاً لما في الكتاب والسنة فيُرد؛ لأنَّ الحق فيما قال ربنا ﷺ، وقاله رسوله ﷺ.

فقوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ»؛ يعني: ما لم يأت به علم، رام شيئاً، أراد علماً لم يأتنا فيه علم وهو الدليل البرهان من الكتاب والسنة. «وَلَمْ يَقْنَعِ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ»، كما ذكرنا لكم أنَّ ثمة أشياء قد تشبه؛ فواجب على المسلم أن يُسَلِّمَ بما جاء في النص من الأمور الغيبية، فإذا لم يقنع بالتسليم، ورام شيئاً محظوراً عنه ودخل في أقوال وعقليات وآراء فإن هذا الذي فَعَلَ يَحْجَبُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ.

قال: «حَاجَبُهُ مَرَامُهُ»، وهو طلبه لشيء لم يرد فيه العلم. «عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ».

«خَالِصِ التَّوْحِيدِ»؛ يعني: كامل التوحيد، التوحيد الذي لا شيء يُكَدِّرُهُ. «خالص»؛ الشيء الخالص الذي لا شيء يكدره، صافي خالص وسامي. فمن بحث في أشياء لم يأت بها العلم الشرعي، لم يأت بها الدليل فإنَّ توحيده

ناقص، وهذا يدلُّ على أنَّ من خاض في المُشكِكات واستمر معها مُتَشَكِّكًا ولم يُسَلِّم فإنه لا بدَّ وأن يُحجَّب عن خالص التوحيد؛ ولهذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فِي «تائِيته القدرية»:

وأصل ضلال الخلق من كُلِّ فرقة
هو الخوض في فعل الإله بعلَّة
فإنهم لم يفهموا حكمة له
فصاروا على نوع من الجاهلية

خاضوا في شيء لم يأت لهم به خبر ولم يأت لهم به دليل، فخاضوا في أفعال الله ﷻ؛ فكل من خاض في أشياء غيبية لم يأت بها الدليل فإنه يُحجَّب عن خالص التوحيد؛ ولهذا واجب في مسائل الإيمان أن لا يُتجاوز فيها ما جاء في الأدلة، واجب في مسائل القدر أن لا يُتجاوز فيها ما جاء في الكتاب والسنة؛ ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «إذا ذكر القدر فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا»^(٣٢٤)؛ يعني: أمسكوا عن أن تخوضوا في هذه الأشياء في غير ما عُلِّمْتُمْ؛ فمن خاض في شيء لم يُعلِّمه فإنه يُحجَّب عن خالص التوحيد؛ لأنه قد يقوده ذلك إلى الشك وعدم الاستسلام.

قال: «وَصَافِي المَعْرِفَةِ»؛ المعرفة في كلام أهل العلم تتناوب مع العلم، إذا قيل: المعرفة، فيراد بها العلم؛ ولهذا قَسَمَ طائفة من العلماء التوحيد إلى قسمين:

- توحيد المعرفة والإثبات.

- توحيد القصد والطلب.

وتوحيد المعرفة والإثبات؛ يعني: توحيد العلم؛ يعني: التوحيد العلمي الخبري، والتوحيد الطلبي الإرادي، والمعرفة إذا كانت بهذا المعنى فلا بأس بذلك.

ونبهتكم مرارًا على أنَّ كلمة المعرفة جاءت بمعنى العلم في السنة، كما روى أصحاب الصحيح أنَّ النبي ﷺ قال لمعاذ: «إنك تأتي قومًا أهل كتاب فليكن أول ما

(٣٢٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِرَقْم (١٠٤٤٨)، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ

الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ»، بِرَقْم (٥٤٥).

تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن هم عرفوا ذلك» (٣٢٥)؛
يعني: علموا ذلك وأقروا به ونحو ذلك، هذا من المعنى الجائز الذي ورد.

وأكثر ما جاء في القرآن، بل كل ما جاء في القرآن أن المعرفة أضيفت لمن يُدَمَّ
وليس لمن يُمدَح، كما قال ﷺ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]،
وكما قال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا
يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠]، ونحو ذلك من الآيات، وهذا سبق بيانه.

فإذا قوله: «وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ»؛ يعني: وصافي العلم؛ فالعلم الصافي لا يؤتاه إلا
من سَلَمَ؛ وهذا أمر عجيب؛ لأنَّ العلم الشرعي -وخاصَّة التوحيد- يؤتاه العبد
بشيئين سلوكيين من أعمال القلوب:

١- الأمر الأول: أن لا يعترض، فإذا اعترض حُجِبَ.

٢- والأمر الثاني: أن يعمل، فإذا تعلم الإخلاص عَمِلَ به، تُفْتَحَ له من أبواب
الإيمان والعلم بالإيمان والإخلاص ما لا يُفْتَحُ للآخرين، بل المرء نفسه يجد في
حاله في تارات من حياته أو تارات من طلبه للعلم مرة يُفْتَحُ له لإخلاص كان عنده
وصدق وعمل صالح كان عنده؛ ومرات يُحَجَّبُ عنه كثير من أنواع الإخلاص وأنواع
العلوم القلبية والأعمال القلبية.

فهذان الأمران مهمان:

- الأول: عدم الاعتراض.

- والثاني: العمل بمفردات التوحيد ومفردات الإخلاص.

فصفاء العلم يكون بهذين الشيئين، حتى الأمور العملية -أمور الصلاة، الأحكام
الفقهية من العبادات في المعاملات وغير ذلك- إذا علمت شيئاً فَسَلِّمَتْ للدليل،
وَسَلِّمَتْ لكلام أهل العلم، فَعَمِلَتْ بذلك أورثك الله ﷻ ثباتاً في هذا العلم الذي
عَلِمْتَهُ وفهمًا لما لم تعلم، كما قال بعض السلف: «من عمل بما علم أورثه الله علم

ما لم يعلم» ^(٣٢٦) وقد قال ﷺ في سورة النساء: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا﴾ [النساء: ٦٦].

﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] إذا فعل المرء ما يُوعَظُ به؛ يعني: في القرآن والسنة، خير أن تعمل ما وُعِظَ به وأشدَّ تثبيتًا للإيمان وللعلم؛ ولهذا عدم الاعتراض في أمور العقائد والتوحيد على النصوص يُعطى العبد به نور ويخلص توحيده وتصفى معرفته وعلمه ويصح إيمانه كما ذكر ﷻ.

وكذلك في الأمور العملية: إذا عَمِلَ بعد العلم وسَلَّمَ ولم يعترض فإنه يصفى من جهة العمل ويكون إيمانه وعمله داعيًا له إلى العلم وإلى الزيادة من العمل.

نسأل الله ﷻ أن يجعلنا وإياكم من أهل صحة الإيمان وصفاء العلم.
 □ قوله: «فَيَتَذَدَّبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصَدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَوَسًا تَائِهًا، زَائِعًا شَاكًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاهِدًا مُكْذِبًا»:

● وهذا كثير في الذين عرضت لهم الشكوك وساروا معها ولم يقنعوا بما دلهم عليه الكتاب والسنة.

فإنهم ييقون متشككين حائرين ليسوا مؤمنين وليسوا كفارًا، تارة يَنْزِعُ إلى هؤلاء بِشَكِّهِ، وتارة يكون مع أهل الإيمان بتصديقه، وتارة يعرض له التكذيب، وتارة يعرض له التصديق، تارة يعرض له الإقرار، وتارة يعرض له الإنكار، فليس في قلبه يقين للحق، ليس في قلبه علم لا شك فيه، بل هو متردد، بل هو ذو ريب وذو شك، والله ﷻ وصف المنافقين بأنهم لا يزالون في ريبهم، فقال سبحانه: ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَذَدَّبُونَ﴾ [التوبة: ٤٥].

ننبه إلى أن قوله: «فَيَتَذَدَّبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصَدِيقِ.... مُوسَوَسًا تَائِهًا» ونحو ذلك، الوسوسة هذه لها حالات إذا عَرَضَتْ فلم يتكلم بها العبد، وَحَكَّمَ

(٣٢٦) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (١٥/١٥)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا، وَحَكَّمَ الْأَلْبَانِيُّ بِوَضْعِهِ فِي «السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ»، بِرَقْم (٤٢٢).

العلم على قلبه فإنَّ هذه الوسوسة دليل الإيمان، كما قال ﷺ لَمَّا سُئِلَ فَقِيلَ لَهُ: «إِنْ أَحَدُنَا لِيَجِدَ فِي نَفْسِهِ أَشْيَاءَ لَا يَتَجَاسَرُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَا» قَالَ: «أَوْ قَدْ وَجَدْتُمْ ذَلِكَ، ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»^(٣٢٧)؛ يعني: أَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ فِي قَلْبِهِ بَعْضُ الْوَسَاوِسِ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ وَهَذَا دَلِيلُ صَرِيحِ الْإِيمَانِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ. لَكِنْ هَذَا فِي حَقِّ مَنْ؟

مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ ثُمَّ يَنْفِيهَا بِالْعِلْمِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَسْلَمُ مِنْ هَذِهِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَأْتِي وَالشُّكُوكِ أَوْ الْوَسَاوِسِ الَّتِي يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ، لَكِنْ صَاحِبُ الْعِلْمِ يَنْفِيهَا وَلَا يَسْتَأْنِسُ لَهَا، وَأَمَّا الَّذِي يَسْتَأْنِسُ لَهَا وَيَسِيرُ مَعَهَا وَيَبْحَثُ مُتَشَكِّكًا حَائِرًا كَمَا ذَكَرْنَا وَلَمْ يَسْتَسْلَمْ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي وُصِفَ هُنَا بِقَوْلِهِ: «فَيَتَذَبُّ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ» إِلَى آخِرِهِ.

هَذِهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي سَمِعْتُمُوهَا وَمَا سَيَأْتِي تَأْصِيلُهُ فِي مَسَائِلِ التَّلَقِّيِّ وَالْمَوْقِفِ مِنَ الْعَقْلِ، وَالِاسْتِسْلَامِ لِلنَّصِّ، وَوَحْدَةِ مَصْدَرِ التَّلَقِّيِّ، وَأَنَّ الْعَقِيدَةَ مَأْخُودَةٌ بِالِاسْتِسْلَامِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْمُبَاحَثِ الْعَقْدِيَّةِ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ بَقِيَّةُ مَا أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ.



الإيمان بالرؤية والرد على المبتدعة

٣٧- وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اغْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ (٣٢٨)،
 أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ (٣٢٩)؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ، وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ -
 بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينَ الْمُرْسَلِينَ (٣٣٠). وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ
 زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ (٣٣١)؛ فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ
 بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ.

(٣٢٨) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِي:

□ قوله: «وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اغْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ»:

● أي: توهم أن الله تعالى يُرى على صفة كذا؛ فيتوهم تشبيهاً. «شرح الطحاوية».

(٣٢٩) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِي:

□ قوله: «أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ»:

● أي: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها.

(٣٣٠) وفي بعض النسخ: «المسلمين»!

(٣٣١) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِي:

□ قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»:

● وذلك لأن نفاة الصفات والرؤية من المعتزلة وغيرهم إنما ينفونها تنزيهاً لله - تعالى - بزعمهم عن التشبيه، وهذا زلل وزيغ وضلال؛ إذ كيف يكون ذلك تنزيهاً؟، وهو ينفي عن الله صفات الكمال ومنها الرؤية، إذ المعدوم هو الذي لا يُرى، فالكمال في إثبات الرؤية الثابتة في الكتاب والسنة، والمشبّهة إنما زلوا لغلوهم في إثبات الصفات، وتشبيه الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى. والحق بين هؤلاء وهؤلاء: إثبات بدون تشبيه، وتنزيه بدون تعطيل، وما أحسن ما قيل: «المعطل يعبد عدماً، والمعجم يعبد صنماً».

٣٨- وَتَعَالَى ^(٣٣٢) عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ ^(٣٣٣) وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ ^(٣٣٤).

(٣٣٢) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءِي:

في المخطوطات الثلاث وسائر المطبوعات: «تعالى» بدون الواو ولعله أصح.

(٣٣٣) قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ بَارَز:

□ قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ»:

● هذا الكلام فيه إجمال قد يستغله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته! وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده تَعَالَى تنزيه البارئ سبحانه عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل حتى يزول الاشتباه.

فمراده بـ «الحدود»: يعني التي يعلمها البشر؛ فهو سبحانه لا يعلم حدوده إلا هو سبحانه؛ لأن الخلق لا يحيطون به علماً، كما قال ﷺ في سورة «طه»: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

ومن قال من السلف بإثبات الحد في الاستواء أو غيره، فمراده: حد يعلمه الله سبحانه ولا يعلمه العباد. وأما «الغايات، والأركان والأعضاء والأدوات»: فمراده تَعَالَى: تنزيهه عن مُشَابَهَةِ المخلوقات في حكمته وصفاته الذاتية من الوجه واليد والقدم ونحو ذلك؛ فهو سبحانه موصوف بذلك، لكن ليست صفاته مثل صفات الخلق، ولا يعلم كيفيتها إلا هو سبحانه.

وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات، بغير الألفاظ التي تكلم الله بها، وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا، وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق.

والمؤلف الطحاوي تَعَالَى لم يقصد هذا المقصد؛ لكونه من أهل السنة المُشْتَبِهَةِ لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يُفَسِّرُ بعضه بعضاً، ويصدق بعضه بعضاً، ويُفسر بمشبهته بمحكمه.

وهكذا قوله: «لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ»: مُرَادُهُ الْجِهَاتُ السِّتُّ المخلوقة، وليس مراده نفي علو الله واستوائه على عرشه؛ لأن ذلك ليس داخلياً في الجهات الست، بل هو فوق العالم ومحيط به، وقد فطر الله عباده على الإيمان بعلوه سبحانه، وأنه في جهة العلو، وأجمع أهل السنة والجماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأتباعهم بإحسان على ذلك، والأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة كلها تدل على أنه في العلو سبحانه، فتنبه لهذا الأمر العظيم أيها القارئ الكريم، واعلم أنه الحق وما سواه باطل، والله ولي التوفيق.

(٣٣٤) قَالَ الْعَلَمَةُ الْأَبْنَاءِي:

□ قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ...»:

● مراد المؤلف تَعَالَى بهذه الفقرة الرد على طائفتين:

الشرح

قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزْ:

□ قوله: «وَلَا يَصْحُحُ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ يَوْمَهُمْ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمِهِمْ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلَزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْيِيعَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ...»:

● يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على المعتزلة، ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته.

= الأولى: المجسمة والمشبهة الذين يصفون الله بأن له جسماً وجثة وأعضاء وغير ذلك، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

والأخرى: المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه، وأنه بائن من خلقه، بل يصرح بعضهم بأنه موجود بذاته في كل الوجود! وهذا معناه حلول الله في مخلوقاته، وأنه محاط بالجهات الست المخلوقة وليس فوقها.

فنفي المؤلف ذلك بهذا الكلام، ولكن قد يستغل ذلك بعض المبتدعة، ويتأولونه بما قد يؤدي إلى التعطيل، كما بينه الشارح رحمه الله تعالى، وقد لخص كلامه الشيخ محمد بن مانع -عليه الرحمة- فقال (ص ١٠): «مراده بذلك: الرد على المشبهة، ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمة، وليست من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحق وأولى من ذكر الألفاظ توهم خلاف الصواب، ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. رد على المشبهة والمعطلة، فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل هذه الألفاظ ولا التعويل عليها؛ فإن الله -سبحانه- موصوف بصفات الكمال، منوعت بنعوت العظمة والجلال، فهو سبحانه فوق مخلوقاته مستوٍ على عرشه المجيد بذاته بائن من خلقه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا ويأتي يوم القيامة، وكل ذلك على حقيقته، ولا نؤوله كما لا نؤول اليد بالقدرة، والنزول بنزول أمره، وغير ذلك من الصفات، بل ثبت ذلك إثبات وجود لا إثبات تكييف.

وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة، ولو قيل: إنها مدسوسة عليه وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد إحساناً للظن بهذا الإمام، وعلى كل حال فالباطل مردود على قائله كائنًا من كان، ومن قرأ ترجمة المصنف الطحاوي، لا سيما في «لسان الميزان» عرف أنه من أكابر العلماء وأعظم الرجال، وهذا هو الذي حملنا على إحسان الظن فيه في كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد» انتهى كلام ابن مانع رحمه الله.

فإن النبي ﷺ قال: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر...» (٣٣٥) الحديث، أدخل كاف التشبيه على «ما» المصدرية الموصولة بـ«ترون» التي تنحلُّ إلى المصدر الذي هو الرؤية، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي.

وهذا بين واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها. وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سُلط التأويل على مثل هذا النص، كيف يُستدل بنص من النصوص؟! وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر؟! ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿لَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، ونحو ذلك، مما استعمل فيه «رأى» التي من أفعال القلوب!! ولا شك أن «رأى» تارة تكون بصرية، وتارة قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحُلُم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تُخلِّص أحد معانيه من الباقي.

وإلا لو أخلى المتكلم كلامه من القرينة المخلصة لأحد المعاني لكان مُجْمَلًا مُلَغَزا، لا مُبَيَّنًا موضحًا.

وأي بيان وقرينة فوق قوله: «ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحب؟!» (٣٣٦) فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟ وهل يخفى مثل هذا إلا على من أعمى الله قلبه؟!

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل حكمُ العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يُتصور إمكانها.

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها، بل لو عُرِض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته؛ لحكم بأن هذا محال.

(٣٣٥) سبق تخريجه.

(٣٣٦) سبق تخريجه.

وقوله: «لمن اعتبرها منهم بوهم»؛ أي: توهم أن الله تعالى يُرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم -إن أثبت ما توهمه من الوصف- فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم فهو جاحد معطل.

بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما ردّاً على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «ومن لم يتوقّف النفي والتشبيه، زلّ ولم يصب التنزيه»؛ فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفي! وهل يكون التنزيه بنفي صفة الكمال؟ فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال؛ إذ المعدوم لا يُرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم، فإن نفي العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم ونفي الإحاطة به علماً.

فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علماً.

وقوله: «أو تأولها بفهم»؛ أي: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نُؤوّل ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً؛ تزييناً له وزخرفة ليُقبّل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، والعبرة للمعاني لا للألفاظ.

فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق.

وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا».

ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إذ كان تأويل الرؤية، وتأويل كل معنى يضاف إلى

الربوبية: - ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين»، ومراده ترك التأويل الذي يسمونه تأويلاً، وهو تحريف.

ولكن الشيخ رحمه الله تعالى تأدب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿وَجَدِّ لَهُم بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وليس مراده ترك كل ما يسمى تأويلاً، ولا ترك شيء من الظواهر لبعض الناس لدليل راجع من الكتاب والسنة.

وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

فمن التأويلات الفاسدة: تأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وأنه لم يكن موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً!

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملاً في غير معناه الأصلي.

فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام.

فتأويل الخبر: هو عين المُخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به.

كما قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن (٣٣٧).

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِي نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلٍ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦].

وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]، إلى قوله: ﴿ذَلِكَ

تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴿[الكهف: ٨٢]﴾، فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟!

وأما ما كان خبراً، كالأخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يُعلم تأويله الذي هو حقيقته؛ إذ كانت لا تُعلم بمجرد الأخبار، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به، أو ما يعرفه قبل ذلك؛ لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله، بمجرد الأخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يُعلم ما عني بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله. فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف. وهذا التأويل كالتفسير، يُحمد حقه، ويُرد باطله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ الآية [آل عمران: ٧] فيها قراءتان:

قراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق.

ويراد بالأولى: المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله. ويراد بالثانية: المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله. ولا يريد من وقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿وَأَمَّا بِنَاءِ كُلِّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك.

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله. ولقد صدق رضي الله عنه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له وقال: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل» (٣٣٨).

رواه البخاري وغيره، ودعاؤه صلى الله عليه وسلم لا يُرد، قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، من أوله إلى آخره، أفقه عند كل آية وأسأله عنها. وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عن آية: إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله. وقول الأصحاب رحمهم الله في الأصول: إن المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور، ويروى هذا عن ابن عباس. مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثر الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً وهي المتشابه، كان ما سواها معلوم المعنى، وهذا المطلوب.

وأيضاً: فإن الله قال: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العاديين. والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية. فالتأويل الصحيح منه: الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط في موضعه.

(٣٣٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٦٦/١، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥)، وابن حبان (٧٠٥٥/إحسان)، والطبراني (١٠٥٨٧)، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ وأصل الحديث في الصحيحين بلفظ آخر، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٣)، ومُسْلِمٌ (٢٤٧٧)، وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وذكر في «التبصرة» أن نصير بن يحيى البلخي روى عن عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن محمد بن الحسن رحمهم الله: أنه سُئِلَ عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى ما يؤدي ظاهره إلى التشبيه، فقال: نُمرُّها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف.

ويجب أن يُعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه؛ فهو لتصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفتُهُ مِنَ الفهمِ السَّقِيمِ
وقيل (٣٣٩):

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ أَمَاكِنِهَا وَمَا عَلَيَّ لَهُمْ أَنْ تَفْهَمَ الْبَقْرُ
فكيف يقال في قول الله الذي هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذي ﴿أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود: ١).

إن حقيقة قولهم: إن ظاهر القرآن والحديث هو الكفر والضلال، وإنه ليس فيه بيان لما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه، هذا حقيقة قول المتأولين. والحق أن ما دل عليه القرآن فهو حق، وما كان باطلاً لم يدل عليه. والمنازعون يدَّعون دلالة على الباطل الذي يتعين صرفه.

فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحتموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة حقيقة، فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون على سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالة المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟! فإن قلتم: ما دل القاطع العقلي على استحالة تأويلناه، وإلا أقرناه.

(٣٣٩) قَالَ الْعَلَمَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

هو من قصيدة للبحثري، من أجود قصائده، وهي في ديوانه (١٨٢/٢ - ١٨٤ طبعة الجوائب سنة ١٣٠٠)، ص (٦٧٣ - ٦٧٥ طبعة بيروت سنة ١٩١١).

قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع، ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد، ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى!! وباب التأويلات التي يدعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام.

ويلزم حيثئذ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحت قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القلوب تنحل عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول؛ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبي هي الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم.

ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه، وإن خالفته أولوه، وهذا فتح باب الزندقة والانحلال، نسأل الله العافية.

❑ قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ...»:

● النفى والتشبيه مرضان من أمراض القلوب.

فإن أمراض القلوب نوعان:

مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]؛ فهذا مرض الشهوة، وقال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾

[التوبة: ١٢٥]

فهذا مرض الشبهة، وهو أَرْدَأُ من مرض الشهوة؛ إذ مرض الشهوة يرجئ له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته. والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبهة النفي أَرْدَأُ من شبهة التشبيه؛ فإن شبهة النفي رُدُّ وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ.

وتشبيه الله بخلقه كفر؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفر؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وهذا أحد نوعي التشبيه.

فإن التشبيه نوعان:

تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يَتَعَبُّ أهل الكلام في رده وإبطاله، وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح، وعُزَيْر، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك.

وهؤلاء هم الذين أرسلت إليهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

□ قوله: «إِنَّ رَبَّنَا -جَلَّ وَعَلَا- مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنَعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ»:

● يشير الشيخ رحمه الله إلى أن تنزيه الرب تعالى هو وصفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً.

وكلام الشيخ مأخوذ من معنى سورة «الإخلاص».

فقوله: «موصوف بصفات الوجدانية» مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

[الإخلاص: ١].

وقوله: «منعوت بنعوت الفردانية» من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ لَمْ يَكُنْ لَهُ

وَلَمْ يُولَدْ [الإخلاص: ٢، ٣].

وقوله: «ليس في معناه أحد من البرية» من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وهو أيضاً مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات ونفي التشبيه، والوصف والنعوت مترادفان، وقيل: متقاربان.

فالوصف للذات، والنعوت للفعل، وكذلك الوجدانية والفردانية.

وقيل في الفرق بينهما: إن الوجدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته، وهذا المعنى حق ولم يَنَازِع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير، وللشيخ رَحِمَهُ اللهُ نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بِالْخُطْبِ والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع (٣٤٠) بِالْخُطْبِ أَيْق، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أكمل في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحد من البرية.

□ قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ»:

● أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ مقدمة، وهي: أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل. وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بُيِّن ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي؛ ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً، مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله

(٣٤٠) قَالَ الْعَلَمَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ:

التسجيع، بالسین المهملة، يعني السجع.

تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفياً ولا إثباتاً، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن يُنظر في هذا الباب، أعني: باب الصفات، فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه.

والألفاظ التي ورد بها النص يُعتمد بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، ونفي ما نفتته نصوصهما من الألفاظ والمعاني.

وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا تُطلق حتى يُنظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بالألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة مع قرائن تُبين المراد، والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجَوَارِي وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فالمعنى الذي أراده الشيخ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حق، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون الله حقاً، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته.

قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان، وشعبة، وحمام بن زيد، وحمام بن سلمة، وشريك، وأبو عوانة - لا يحدون ولا يُشبهون ولا يمثلون يروون الحديث ولا يقولون: كيف؟ وإذا سئلوا قالوا بالأثر. وسيأتي في كلام الشيخ: «وقد أعجز عن الإحاطة خلقه»، فعلم أن مراده أن الله يتعالى عن أن يحيط أحد بحدّه؛ لأن المعنى أنه متميز عن خلقه، منفصل عنهم مابين لهم.

سئل عبدالله بن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بحد؟ قال: بحد. انتهى.

ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء، ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حالٍ في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه.

فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته.

وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة.

قال أبو القاسم القشيري في «رسالته»: سمعت الشيخ أبا عبدالرحمن السلمي، سمعت منصور بن عبدالله، سمعت أبا الحسن العنبري، سمعت سهل بن عبدالله التستري يقول، وقد سُئل عن ذات الله فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مُدركة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حد ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى، ظاهراً في ملكه وقدرته، قد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمنون بالأبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهاية.

وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات، فيتسلط بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه.

قال أبو حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة. انتهى.

وهذا الذي قاله الإمام رحمه الله، ثابت بالأدلة القاطعة، قال تعالى: ﴿مَا مَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدَّتِي﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصل: ٨٨]، ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿كَتَبْنَا بِكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال رحمه الله في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له:

«خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء...» (٣٤١) الحديث.

ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: القدرة؛ فإن قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تشنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك، فإبليس مع كفره كان أعرف بربه من الجهمية.

ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمَاءَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ [يس: ٧١]؛ لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع؛ ليتناسب الجمعان اللفظيان للدلالة على الملْك والعظمة، ولم يقل: «أيدي» مضافاً إلى ضمير المفرد، ولا «يدينا» بتشنية اليد مضافة إلى ضمير الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ نظير قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾، وقال النبي ﷺ عن ربه ﷻ: «حجابه النور، ولو كشفه لأحرقت سُبحَات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» (٢٣٤٢).

ولكن لا يقال لهذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية (٢٣٤٣) تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا أَلْقُرَانَ عِصِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة، وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى؛ ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى، فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة؛ فلذلك يجب أن لا يُعدَّل عن الألفاظ الشرعية نفيًا ولا إثباتًا؛ لئلا يُثَبَّت معنى فاسد، أو يُنْفَى معنى صحيح، وكل هذه الألفاظ المجملة عُرضة للمُحَقِّق والمُبْطَل.

وأما لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن

(٣٤١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٧٦)، وَمُسْلِمٌ (١٩٣)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣٤٢) سبق تخريجه.

(٣٤٣) قَالَ الْقَلَامَةُ أَخْمَدُ شَاكِرٌ:

«التعضية»: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.

المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقاً، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإن أريد بالجهة أمر عديمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده.

فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عالٍ عليه.

ونفاة لفظ «الجهة» الذين يريدون بذلك نفي العلو، يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه في جهة؛ يلزمه القول بقدم شيء من العالم، وأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها، وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق، ولكن الجهة ليست أمراً وجودياً، بل أمر اعتباري، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له فليس بموجود.

وقول الشيخ رحمه الله: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه، وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمه الله؛ لما يأتي في كلامه: «أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه»، فإذا جُمع بين كلاميه، وهو قوله: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات»، وقوله: «محيط بكل شيء وفوقه» علم أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي على كل شيء.

لكن بقي في كلامه شيان:

أحدهما: أن إطلاق مثل هذا اللفظ -مع ما فيه من الإجمال والاحتمال- كان تركه أولى، وإلا تُسلط عليه، وأُلزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أجيب عنه بما تقدم من أنه إنما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته،

فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قوله: «كسائر المبتدعات» يُفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محوي! وفي هذا نظر؛ فإنه إن أراد أنه محوي بأمر وجودي، فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل، وإن أراد أمراً عدمياً، فليس كل مبتدع في العدم، بل منها ما هو داخل في غيره، كالسموات والأرض في الكرسي ونحو ذلك، ومنها ما هو متتهى المخلوقات، كالعرش، فسطح العالم ليس في غيره من المخلوقات؛ قطعاً للتسلسل، كما تقدم.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال: بأن «سائر» بمعنى البقية، لا بمعنى الجميع، هذا أصل معناها؛ ومنه «السَّوَر»، وهو ما يبقيه الشارب في الإناء، فيكون مراده غالب المخلوقات، لا جميعها؛ إذ «السائر» على الغالب أدل منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله تعالى غير محوي - كما يكون أكثر المخلوقات محوياً، بل هو غير محوي بشيء، تعالى الله عن ذلك.

ولا يظن بالشيخ رحمه الله تعالى أنه ممن يقول: إن الله ليس داخل العالم ولا خارجه، بنفي النقيضين، كما ظنه بعض الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزّه عن أن يحيط به شيء من مخلوقاته، وأن يكون مفتقراً إلى شيء منها، العرش أو غيره. وفي ثبوت هذا الكلام عن الإمام أبي حنيفة رحمته الله نظر، فإن أصداده قد شنعوا عليه بأشياء أهون منه، فلو سمعوا مثل هذا الكلام لشاع عنهم تشنيعهم عليه به، وقد نقل أبو مطيع البلخي عنه إثبات العلو، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

وظاهر هذا الكلام يقتضي نفيه، ولم يردّ بمثله كتاب ولا سنة؛ فلذلك قلت: إن في ثبوته عن الإمام نظراً، وأن الأولى التوقف في إطلاقه، فإن الكلام بمثله خطر، بخلاف الكلام بما ورد عن الشارع، كالاستواء والنزول ونحو ذلك.

ومن ظن من الجهال أنه إذا «نزل إلى سماء الدنيا» ^(٣٤٤) كما أخبر الصادق عليه السلام يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم! فقله مخالف لإجماع

(٣٤٤) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

السلف، مخالف للكتاب والسنة.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني: سمعت الأستاذ أبا منصور بن حمشاذ -بعد روايته حديث النزول- يقول: سئل أبو حنيفة، فقال: ينزل بلا كيف. انتهى.

وإنما توقف مَنْ توقف في نفي ذلك؛ لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف؛ ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباين، ولا مُحَايِث، لا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلو والاستواء على العرش، ويقول بعضهم بحلوله في كل موجود، أو يقول: هو وجود كل موجود ونحو ذلك، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًا كبيرًا.

وسياتي لإثبات صفة العلوّ لله تعالى زيادة بيان عند الكلام على قول الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «محيط بكل شيء وفوقه» إن شاء الله تعالى.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ مَافٍ:

❑ قوله: «وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اغْتَبَرَهَا مِنْهُمْ يَوْمَ»:

● أي: توهم أن الله تعالى يُرَى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهًا.

وقوله: «أو تأولها بفهم»: أي: ادعى أنه فهم لها تأويلًا يُخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناه.

❑ قوله: «زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيَةَ»:

● وذلك أن «المعتزلة» يزعمون أنهم يتزهون الله تعالى بهذا النفي، وهل يكون التنزيه بنفي صفات الكمال، فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المعدوم هو الذي لا يُرَى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية.

❑ قوله: «عَنِ الْحُدُودِ...» إلخ:

● مُرَادُهُ بِذَلِكَ: الرَّدُّ عَلَى «المشبهة».

ولكن هذه الكلمات مُجَمَّلَةٌ، مُبْهَمَةٌ، وليست من الألفاظ المتعارفة عند «أهل السنة والجماعة» والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحقُّ وأَوْلَى من ذكر ألفاظ تُؤْهِمُ خلاف الصَّواب.

ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رَدُّ عَلَى «المُشَبَّهَةِ» و«المُعْطَلَةِ».

فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل هذه الألفاظ ولا التَّعَوُّيلَ عليها؛ فإن الله سبحانه موصوفٌ بصفات الكمال، مَنُوعٌ بِنُعُوتِ العظمة والجلال، فهو سبحانه فوق مخلوقاته، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ المَجِيدِ بِذَاتِهِ، بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَقِيقَتُهُ وَلَا نُؤُولُهُ.

كما لَا نُؤَوِّلُ الْيَدَ بِ: الْقُدْرَةِ، وَالتَّزْوِيلِ: بِنَزُولِ أَمْرِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ، بَلْ نُثَبِّتُ ذَلِكَ إِثْبَاتَ وُجُودٍ، لَا إِثْبَاتَ تَكْيِيفٍ.

وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المُجَمَّلَةُ المُوهَمَةُ المخترعة، ولو قيل: إنها مدسوسة عليه وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد إحساناً للظن بهذا الإمام.

وعلى كُلِّ حَالٍ: فَالْبَاطِلُ مَرْدُودٌ عَلَى قَائِلِهِ كَانَتْ مِنْ كَانَ.

ومن قرأ ترجمة المُصَنِّفِ «الطحاوي» لا سيما في «لسان الميزان» (٣٤٥) عرف أنه من أكابر العلماء وأعظم الرِّجال، وهذا هو الذي حملنا على إحسان الظن فيه في كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد.

□ قوله: «وَلَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ...»:

● دَلَّتْ دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ مَخْلُوقَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].
فالجهات الست عَدَمِيَّة في حَقِّه؛ لأنه تعالى فوقها.

كما قال ابن القيم في «النونية» (٣٤٦):

كُلُّ الْجِهَاتِ بِأَسْرَهَا عَدَمِيَّةٌ فِي حَقِّهِ هُوَ فَوْقَهَا بَيِّنَانِ
قَدْ بَانَ عَنْهَا كُلُّهَا فَهُوَ الْمُحْيِ ط وَلَا يُحَاطُ بِخَالِقِ الْأَكْوَانِ

قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَرَّاكُ:

□ قوله: «وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ، وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينَ الْمُسْلِمِينَ»:

● هذا كأنه كلام معترض من قوله: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا. فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ...»، واسترسل في هذه الكلمات في التأكيد، والحث على التسليم والاستسلام والتحذير من ضد ذلك، وبيان الآثار المترتبة على عدم التسليم والاستسلام، فكل هذا الكلام معترض في ثنايا كلامه في تقرير رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، ويبيِّن أن مَنْ أثبت الرؤية على خلاف ظاهر النصوص، أو تخيل كيفيتها بوهم، أو تأولها بفهم، كما صنع المعطلة نفاة الرؤية، فلا يصح إيمانه برؤية المؤمنين لربهم.

وقوله: «إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ، وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينَ الْمُسْلِمِينَ»: فالصراط المستقيم والمنهج القويم: بترك التأويل الذي معناه: صرف الكلام عن ظاهره إلى غيره، أو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى احتمال مرجوح.

فتأويل الرؤية يعني: تفسيرها، وتفسير كل معنى يضاف إلى الرب من صفاته سبحانه وتعالى يكون بترك التفسير، ومثل هذه العبارة توهم أيضاً التفويض، كقول السلف: «أَمَرُهَا

كما جاءت بلا كيف»، فتفسيرها بترك تفسيرها، وهذا لا يقصده السلف؛ فإنه قد عُلِمَ أن أهل السنة يُثبتون حقيقة الرؤية، وأنها رؤية بصرية، ويصرحون بذلك، ويُثبتون لله الصفات بالمعاني المعقولة المفهومة من النصوص، فإذا جاءت مثل هذه العبارات فلا بد أن نفهمها على وجهها الصحيح، «أَمَرُواها كما جاءت» أي: أجروها على ظاهرها، مثبتين لما دلت على ثبوته، بلا بحث عن الكيفية، ولا تحديد لَكُنْه تلك الصفات، وليس المقصود: أَمَرُواها ألفاظًا من غير فهم للمعنى! فهذا باطل؛ لأن مقتضاه أننا ما أثبتنا شيئًا.

فتفسيرها أن نُجربها على ظاهرها بعدم صرفها عن ظاهرها، بترك التأويل في اصطلاح المتأخرين، ونجد في كلام بعض الأئمة نحو هذه الكلمة: الواجب في هذه النصوص عدم تأويلها، أو إجراؤها على ظاهرها بترك التأويل.

وترك التأويل ليس ترك التفسير مطلقًا، فيكون خبر الله كلامًا لا يفهم معناه؛ لأن الكلام الذي لا يفهم معناه لا فائدة منه، تعالى الله عما يقول الجاهلون والظالمون علوًّا كبيرًا. المقصود: أن عبارة الطحاوي من جنس عبارات بعض السلف التي توهم أنه يقرر التفويض وليس كذلك؛ إذ كيف يقول: «الرؤية حق لأهل الجنة» إذا كانت الرؤية لا تفسر ولا تفهم، فلا معنى لقوله: «حَقٌّ».

فمن يقول: إن الله خاطب عباده بما لا يفهم منه شيء لا يجوز أن يتكلم في النصوص بأنها تدل على كذا، أو لا تدل على كذا، كما أوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر القاعدة الخامسة من الرسالة التدمرية، حيث قال: «وهؤلاء -يعني: أهل التفويض- قد يظنون أننا خاطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يفهم منه شيء، وهذا مع أنه باطل فهو متناقض...» إلى آخره.

❑ قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ ذَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»:

● الناس في باب الأسماء والصفات ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: المعطلة نفاة الأسماء والصفات: الجهمية ورأسهم الجهم بن

صفوان ومن تبعه، والمعتزلة ومن وافقهم.

والطائفة الثانية: المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه.

فهما طائفتان متقابلتان على طرفي نقيض:

فالمعطلة يزعمون أنهم بنفهم للصفات يقصدون تنزيه الله عن مشابهة المخلوقات، فأظهروا الباطل بصورة من الحق، فأفراطوا في التنزيه، وتجاوزوا الحدود حتى وقعوا في الإلحاد والضلال البعيد.

والمشبهة أثبتوا لله الصفات لكنهم شبهوه بخلقه، ويقول قائلهم: له سمع كسمعنا، وبصر كبصرنا، فأفراطوا في الإثبات حتى شبهوا الله بخلقه. وكلتا الطائفتين زائغتان عن الصراط المستقيم.

والطائفة الثالثة: أهل الصراط المستقيم - أهل السنة والجماعة - الذين آمنوا بكل ما أخبر الله به عن نفسه، وأخبر به عنه رسوله ﷺ، فهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، فمذهبهم بريء من التحريف والتعطيل، والتكييف والتمثيل؛ ولهذا قال نعيم بن حماد رَحِمَهُ اللهُ ذَلِكَ الْأَثَرُ الْجَلِيلُ: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بَخَلْقِهِ كُفْرٌ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ كُفْرٌ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولَهُ تَشْبِيهًا»، فليس إثبات الصفات من التشبيه في شيء، بل إثبات الصفات هو التوحيد.

وقوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ»: أي: يجتنب ويحذر «النَّفْيَ» أي: نفي الأسماء والصفات، وهو التعطيل، «والتَّشْبِيهَ» من لم يجتنب ويحذر هذين المذهبين الباطلين «زل» زلت قدمه عن الصراط المستقيم، «وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ» فالمعطلة زعموا أنهم ينزهون الله، وما نزهوا الله، بل تنقصوه تعالى أعظم تنقص، والمشبهة الذين قالوا: إن الله له سمع كسمعنا، هؤلاء وإن كان مذهبهم باطلاً؛ فإنهم خير من المعطلة النفاة؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: «إن المعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً»؛ لأن نفي الأسماء والصفات يستلزم نفي الذات، فكلهم مبطلون، لكن الذي يعبد موجوداً أعقل من الذي يعبد معدوماً.

□ قوله: «إِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنُوعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ»:

● المصنف رَحِمَهُ اللهُ يَتَحَرَّى السَّجْعَ؛ لَأَنَّهُ يَرُوقُ لِلسَّامِعِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الشَّعْرِ «فَإِنْ رَبَّنَا - جَلَّ وَعَلَا - مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ» هَذِهِ الْكَلِمَاتُ فِيهَا تَنْوِيعٌ فِي التَّعْبِيرِ، وَتَحْسِينَاتٌ لَفْظِيَّةٌ مُتَرَادِفَةٌ تَقْرِيبًا، وَالْوَحْدَانِيَّةُ نِسْبَةٌ لِلْوَاحِدِ بِزِيَادَةِ «النُّونِ».

وقوله: «فَمَنْعُوتٌ بِمَنْعُوتِ الْفِرْدَانِيَّةِ»: نِسْبَةٌ لِلْفَرْدِ، «لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ» لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ مِنْ خَلْقِهِ، فَالْجَمْلُ الثَّلَاثُ مَدْلُولُهَا وَاحِدٌ، وَتَتَضَمَّنُ أَمْرَيْنِ:

- إِبْثَاتُ أَنَّهُ الْوَاحِدُ.

- وَنَفْيُ الشَّرِيكِ وَالْمِثْلِ عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فَهُوَ الْوَاحِدُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ ١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ ٢ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا ۝ ٣ لَمْ يَكُنْ لَهُ يَدٌ ۝ ٤ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا ۝ ٥﴾ [الإخلاص: ١-٤].

واسم «الواحد» ثَابِتٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥] وَهُوَ الْأَحَدُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ ١﴾ [الإخلاص: ١].

□ قَوْلُهُ: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَغْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَخْوِيهِ الْجِبَاهُ السِّتُ كَسَائِرِ الْمُتَبَدَّعَاتِ»:

● كَلِمَةُ «تَعَالَى» تَفِيدُ التَّنْزِيهَ، وَجَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ﴿تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣]، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ ﴿سُبْحَنَهُ﴾ [البقرة: ١١٦] وَ﴿تَبَارَكَ﴾ [الأعراف: ٥٤] فَكُلُّهَا أَلْفَاظُ تَفِيدُ التَّنْزِيهَ.

«تَعَالَى» تَنْزَهُ وَتَقَدَّسَ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ تَرُدْ فِي كِتَابٍ وَلَا سَنَةٍ، فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ النُّصُوصِ هَذَا النُّوعُ مِنَ النِّفْيِ، فَلَيْتَهُ لَمْ يَأْتِ بِهَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ جِنْسِ عِبَارَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالْأَلْفَاظِ مُحَدَّثَةٍ وَمُجَمَّلَةٍ، وَالْقَاعِدَةُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُحَدَّثَةِ الْمُجَمَّلَةِ: التَّوَقُّفُ عَنِ الْحُكْمِ عَلَى قَائِلِهَا أَوْ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ الْاسْتِفْصَالِ؛ فَإِنْ أَرَادَ مِنْهَا حَقًّا قَبْلَنَا مَا أَرَادَ، وَإِنْ أَرَادَ بَاطِلًا؛ رَدَدْنَا الْبَاطِلَ، وَإِنْ أَرَادَ حَقًّا وَبَاطِلًا؛ وَقَفْنَا اللَّفْظَ، وَقَبْلَنَا الْحَقَّ، وَرَدَدْنَا الْبَاطِلَ.

وَهَذَا الْمَوْقِفُ هُوَ مَوْقِفُ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ، فَإِنْ الْمَوَافَقَةُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ تَوْدِي إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْبَاطِلِ وَمَوَافَقَةِ الْمَبْطُلِ، وَالْمُبَادَرَةُ بِالرَّدِّ تَوْدِي إِلَى رَدِّ الْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِذَلِكَ قَدْ يَرِيدُ حَقًّا، فَكَانَ فِي التَّوَقُّفِ وَالْاسْتِفْصَالِ مَخْرَجٌ مِنَ التَّوَرُّطِ بِرَدِّ الْحَقِّ، أَوْ الْمَوَافَقَةِ

على الباطل، هذه قاعدة مقررة معروفة، وهي منهج من مناهج الجدل والمناظرة.
ونأتي لهذه الكلمات: «تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ» هذا لفظ مجمل، والحد يطلق ويراد به
تحديد الماهية، مثل الحد عند المناطق، أي: التعريف الذي يتضمن تحديد كنه الشيء
وماهيته، فإن أريد هذا فهو ممتنع؛ إذ لا سبيل إلى تحديد الرب تعالى وذكر حقيقته،
فتعالى عن أن يحده الحادون، وأن يصلوا إلى معرفة كنهه وحقيقته، قال شيخ الإسلام:
«أهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أن يكيفوها»،
فهذا المعنى حق، تعالى الله عن أن يدرك أحد حقيقة ذاته أو حقيقة صفاته!!

ويأتي لفظ «الحد» ويراد به أنه سبحانه وتعالى ليس ساريًا في العالم حالاً في
المخلوقات، بل هو فوق سمواته، وهذا المعنى جاء عن الإمام ابن المبارك لما قيل
له: بماذا نعرف ربنا؟ قال: «بأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه. قيل: بحد؟
قال: بحد».

وقوله: «وَالْغَايَاتِ» الغاية تطلق ويراد بها النهاية، وتطلق ويراد بها المقصود من
العمل، أي: الحكمة منه، فإذا أريد أن الله تعالى منزّه عن أن تكون له حكم في أفعاله؛
فهذا باطل؛ لأن الله له الحكمة البالغة في خلقه وفي شرعه، يقول شيخ الإسلام
رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّدْمِيرِيَّةِ: «والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته -وهي ما تنتهي إليه
مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة- تدل على حكمته البالغة».

ومن العِلل والحكم ما علمناه بالنص عليه في الكتاب أو السنة، ومنها ما
يُهْتَدَى إِلَيْهِ بِالتَّدْبِيرِ والتفكير، ومنها ما طوى الله علمه عن عباده؛ فالعباد لا يحيطون
بحكمته تعالى.

وكذلك إذا أريد بنفي الغايات: نفي أن يكون الله في السماء فوق العرش، وأنه في
كل مكان، كقول الجهمية الحُلُولِيَّةِ.

فنفي الغايات من النفي المحدث لمعانٍ أو ألفاظ مجملة.
وقوله: «وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ»: لا حول ولا قوة إلا بالله! عفا الله عن
المؤلف وغفر الله لنا وله! ماذا يريد بالأركان والأعضاء والأدوات؟! لقد كان في غنى

عن هذا الكلام، أين الآية أو الحديث الذي فيه هذه الألفاظ؟!

والأركان: الجوانب، والأعضاء التي في الإنسان والحيوان هي أجزاؤه التي يمكن أن تتبع، والمخلوق يتبع، فالإنسان يتجزأ، وأجزاؤه يقال لها: أعضاء؛ لأنه يمكن انفصالها.

فنفي الأعضاء بمعنى: أنه تعالى منزّه عن التجزؤ؛ حق فالله منزّه عن التجزؤ، فهو تعالى أحد صمد؛ لكن هذا التعبير المحدث يمكن أن يفهم منه المبطل نفى بعض الصفات؛ لأن قوله: «وَالْأَعْضَاءُ»: يحتمل نفى بعض الصفات الذاتية، كالوجه والعينين واليدين، فيقول المبطل: هذه أعضاء، فنفي الأعضاء! وهذا باطل، ونرجو أن المؤلف لم يُرد هذا، وإنما أراد نفى ما تحصل به مماثلة المخلوق للخالق، لا سيما أنه قال: «مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوُحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ»: فهو في مقام تنزيه الله عن مماثلة المخلوقات.

وقوله: «لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُ»: الجهات الست: فوق وتحت، وأمام وخلف، ويمين وشمال. والمبدعات: المخلوقات.

وهذه أيضاً من الألفاظ المجملة؛ فنفي الجهة عن الله لفظ مجمل مبتدع؛ ليس في كتاب الله تعالى ولا سنته ﷺ أن الله ليس في جهة، بل النصوص مصرحة بأنه تعالى فوق: ﴿وَهُوَ الْفَاحِشُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿وَأَمْنُكُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، فهو سبحانه في العلو، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، والعرش فوق المخلوقات، والله فوق العرش.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «لفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السموات. وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم».

فإذا أريد بالجهة ما وراء العالم فالنافي للجهة مبطل؛ إذ ليس وراء العالم شيء مخلوق، بل وليس وراء العالم شيء موجود إلا الله تعالى.

وإذا أريد بالجهة شيء مخلوق، مثل أن يراد بالجهة نفس السماء أو العرش، وأن

الرب سبحانه حالٌ في ذلك؛ فالنافي لهذا محق والمثبت له مبطل.

فإذا أريد بكلمة «الجهات»: أشياء موجودة مخلوقة؛ فالله منزّه عن أن يحيط به شيء من المخلوقات، بل هو تعالى أعظم وأكبر من أن يحيط به شيء من المخلوقات؛ لأنه تعالى العظيم الذي لا أعظم منه فهو الذي ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهو الذي ﴿يُمِيسُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، لا يحيط به شيء من الجهات، لكنه في العلو فوق جميع المخلوقات، بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في المخلوقات شيء من ذاته.

وقد وقف الشارح ابن أبي العزّ رَحِمَهُ اللهُ في هذا الموضع، وتكلم على هذه الألفاظ كلامًا حسنًا، فجزاه الله خيرًا على ما فعل، وقد أحسن كثيرًا بهذا الشرح، الذي لزم فيه منهج أهل السنة.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْفُوزَانُ:

❑ قوله: «وَلَا يَصْحُحُ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ»:

❶ دار السلام هي الجنة، فلا يصح الإيمان بالرؤية -أي: رؤية الله فيها- لمن يتوهم ويتأول فيها وينفي حقيقتها، ولم يسلم الله ولا إلى رسوله ﷺ، ويتدخل فيها بفكره وفهمه.

❑ قوله: «إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ»:

❷ كل هذا تأكيد لما سبق في أنه يجب التسليم لما جاء عن الله، وعن رسول الله ﷺ، ومن ذلك الرؤية، لا نتدخل فيها كما تدخل أهل البدع، بل نثبتها كما جاءت ونؤمن بها، وثبت أن المؤمنين يرون ربهم في عرصات يوم القيامة قبل دخول الجنة، وبعد دخولهم الجنة يرونه أيضًا؛ إكرامًا لهم حيث آمنوا به في الدنيا ولم يروه.

❑ قوله: «وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ»:

● وهذا الأمر عليه دين المسلمين، وهو الإيمان والتسليم لما جاء عن الله ورسوله، وعدم التدخل في ذلك بالأفهام والأوهام والتأويلات الباطلة، والتحريفات الضالة، هذا دين الإسلام، بخلاف غير المسلمين، فإنهم يتدخلون فيما جاء عن الله وعن رسوله عليه الصلاة والسلام، ويحرفون الكلم عن مواضعه.

□ قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»:

● لا بد كما سبق من الوسط بين التعطيل وبين التشبيه، فلا يبالغ ويغلو في تنزيه الله حتى يعطل الله من صفاته كما فعل المعطلة، ولا يثبت إثباتاً فيه غلو حتى يشبهه الله بخلقه، بل يَتَعَدَّلُ فَيُثَبِّتُ لله ما أثبتته لنفسه وأثبتته له رسوله، من غير تشبيه ولا تمثيل، ومن غير تعطيل ولا تكييف، هذا هو الصراط المستقيم المعتدل.

فالله سبحانه وتعالى لا شبيه له، ولا مثل ولا عدل له، سبحانه وتعالى.

□ قوله: «فَإِنَّ رَبَّنَا -جَلَّ وَعَلَا- موصوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ»:

● صفات الوجدانية بأن الله واحد لا شريك له، لا في ربوبيته ولا في ألوهيته، ولا في أسمائه وصفاته، فهو واحد في كل هذه الحقائق.

□ قوله: «مَنْعُوتٌ بِنَعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ»:

● منعوت؛ أي: موصوف بصفات الكمال، ونعوت الجلال، التي لا يشبهه فيها أحد من خلقه، بل أسمائه وصفاته خاصة به، ولائقة به، وصفات المخلوقين وأسماء المخلوقين خاصة بهم ولائقة بهم، وبهذا يتضح لك الحق والصواب، وتبرأ من طريقة المعطلة ومن طريقة المشبهة.

□ قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَغْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ»:

● هذا فيه إجمال: إن كان يريد الحدود المخلوقة فالله منزّه عن الحدود والحلول في المخلوقات، وإن كان يريد بالحدود: الحدود غير المخلوقة، وهي جهة العلو، فهذا ثابت لله جل وعلا وتعالى، فالله لا ينزه عن العلو؛ لأنه حق، فليس هذا من باب

الحدود ولا من باب الجهات المخلوقة.

والغايات فيها إجمال أيضاً، فهي تحتل حقاً وتحتل باطلاً، فإن كان المراد بالغاية: الحكمة من خلق المخلوقات، وأنه خلقها لحكمة، فهذا حق، ولكن يقال: حكمة، لا يقال: غاية، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وإن أريد بالغاية: الحاجة إلى المخلوقات، فنعم، هذا نفي صحيح، فالله ﷻ لم يخلق الخلق لحاجته وفقره إليهم؛ فإنه غني عن العالمين.

«والأركان، والأعضاء، والأدوات» فيها إجمال أيضاً، إن أريد بالأركان والأعضاء والأدوات: الصفات الذاتية مثل الوجه، واليدين، فهذا حق، ونفيه باطل. وإن أريد نفي الأعضاء التي تشابه أعضاء المخلوقين وأدوات المخلوقين؛ فالله سبحانه منزّه عن ذلك، فالحاصل أن هذا فيه تفصيل:

أولاً: إذا أريد بذلك نفي الصفات الذاتية عن الله تعالى من الوجه واليدين، وما ثبت له سبحانه وتعالى من صفاته الذاتية؛ فهذا باطل.

ثانياً: أما إن أريد بذلك أن الله منزّه عن مشابهة أبعاد المخلوقين وأعضاء المخلوقين وأدوات المخلوقين؛ فنعم، الله منزّه عن ذلك؛ لأنه لا يشبهه أحد من خلقه، لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته.

الحاصل: أن هذه الألفاظ التي ساقها المصنف فيها إجمال ولكن يحمل كلامه على الحق؛ لأنه -رحمه الله تعالى- من أهل السنة والجماعة؛ ولأنه من أئمة المحدثين، فلا يمكن أن يقصد المعاني السيئة، ولكنه يقصد المعاني الصحيحة، وليته فصل ذلك وبيّنه ولم يجعل هذا الإجمال.

□ قوله: «لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُتَبَدَّعَاتِ»:

● نقول: هذا فيه إجمال، إن أريد الجهات المخلوقة؛ فالله منزّه عن ذلك، لا يحويه شيء من مخلوقاته، وإن أريد نفي كونه في جهة العلو وأنه فوق المخلوقات كلها؛ فهذا حق ونفيه باطل، ولعل قصد المؤلف بالجهات الست؛ أي: الجهات

المخلوقة، لا جهة العلو لأنه مُثَبِّت للعلو رَحْمَةً، ومُثَبِّت للاستواء.

قَالَ الْعَلَامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

❏ قوله: «وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ»:

● هذا سبق أن ذكرنا. الرؤية: رؤية الرب ﷻ، والمباحث فيها، والرد على أهل الزيغ فيها وتقرير مذهب أهل السنة والجماعة أهل الحديث في ذلك، سبق أن ذكرنا ذلك بتفصيل.

قال هنا: «وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ».

«دَارِ السَّلَامِ» التي هي الجنة ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]؛ لَأَنَّ فِيهَا السلامة بجميع أنواعها؛ السلامة في البدن، والسلامة في القلب، والسلامة في الخواطر، حتى اللغو لا يسمعون، وحتى كما قال: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا غِيَةً ۝﴾ [الغاشية: ١١]، حتى ما يُؤْذِي السَّمْعَ فَلَا يُسْمَعُ، وخير الأشجار وحركة الأوراق ألحان في الجنة، فكل ما فيها سلام، وتحية أهلها السلام.

قال: «وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ»؛ يعني: أَنَّ الْإِيمَانَ بِالرُّؤْيَةِ فَرَضٌ؛ لَأَنَّ اللَّهَ ﷻ ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، فَهِيَ عَقِيدَةُ الْإِيمَانِ بِهَا فَرَضٌ، فَمَنْ تَأَوَّلَ الرُّؤْيَةَ فَلَا يَصِحُّ إِيْمَانُهُ.

وهذا ليس للرؤية فحسب، بل كل من تَأَوَّلَ شَيْئًا مِنَ الْغَيْبِيَّاتِ فَلَا يَصِحُّ إِيْمَانُهُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِالْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ إِيْمَانٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، إِيْمَانٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الصِّفَةِ؛ إِذْ كَانَتْ قَاعِدَةُ السَّلَفِ: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ لَا يُتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ.

قال: «لِمَنْ اعْتَبَرَهَا بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ».

«اعْتَبَرَهَا بِوَهْمٍ» من تَخَيَّلَ شَيْئًا مَا.

«أَوْ تَأَوَّلَهَا»؛ يعني: سَلَّطَ عَلَى نصوص الرؤية التأويل.

قال في التعليل: «إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَا وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ»؛ يعني: أَنَّ تَأْوِيلَ الرُّؤْيَا وَتَأْوِيلَ الصِّفَاتِ الْحَقُّ هُوَ تَرْكُ التَّأْوِيلِ، وَهَذَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْمَسَائِلِ؛ فَتَأْوِيلُ الصِّفَاتِ هُوَ مَا تَوَوَّلَ إِلَيْهَا حَقَائِقُهَا، وَالْعَقْلُ وَالْقَلْبُ لَا يَدْرِكُ الْغَيْبِيَّاتِ؛ فَلِذَلِكَ عَدَمُ إِدْرَاكِهِ لِلْغَيْبِيَّاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا.

فَقَوْلُهُ هُنَا: «وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ» إِلَى آخِرِهِ عِلَلُهُ بِقَوْلِهِ: «إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَا وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ»؛ يعني: إِلَى الرَّبِّ ﷻ مِنْ الصِّفَاتِ جَمِيعًا، تَأْوِيلُ ذَلِكَ الْحَقِّ هُوَ «تَرْكُ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينَ الْمُسْلِمِينَ».

وهذه الجملة من كلامه واضحة المعنى فيما ذكرت لك، لكن ينبغي عليها لفهم

مراده مسائل:

المسألة الأولى:

التأويل لغة: هو ما تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الْأَشْيَاءُ، أَلَّ الْأَمْرَ إِلَى كَذَا؛ يعني: صار إلى كذا، والتأويل هو: إِيَّالَ الْأَشْيَاءِ إِلَى نَحْوِ مَا، هَذَا فِي اللُّغَةِ.

تأويل الرؤية: ما تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الرُّؤْيَا، تَأْوِيلُ الطَّاعَةِ مَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الطَّاعَةُ ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، يعني: وَأَحْسَنُ عَاقِبَةٍ، أَحْسَنُ مَالًا.

فَإِذَا كَلِمَةُ تَأْوِيلٍ هَذِهِ اسْمُ مَصْدَرٍ: أَلَّ الشَّيْءُ، يَتَوَوَّلُ، إِيَّالًا، وَتَأْوِيلًا، فَيُؤَيِّلُهُ؛ نَهَائِيَّةُ تَسْمِيٍّ تَأْوِيلُهُ، وَالْكُلُّ يَشْتَرِكُ فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ اللَّغَوِيِّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَكَ.

المسألة الثانية:

التأويل في استعمال أهل العلم، أو فيما جاء في الكتاب والسنة وفيما جرى عليه كلام العلماء ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- القسم الأول: التأويل بمعنى التفسير.

تأويل كذا؛ يعني: تَفْسِيرُهُ ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِي﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ يعني: هَذَا تَفْسِيرُ

﴿رَبِّ يَنْبِي﴾ [يوسف: ١٠٠].

ومنه قول العلماء في تفسير القرآن: «قول أهل التأويل»، مثل ما يستعمل الإمام ابن جرير في تفسيره ويكثر منه، فيقول: «قال أهل التأويل»، يعني: أهل تفسير القرآن.

٢- القسم الثاني: تأويل الأخبار وتأويل الأمر والنهي.

تأويل الخبر ما تثول إليه حقيقة الخبر؛ يعني: أنه إذا ذُكر شيء لك فأخبرت به فتأويله حينما تراه، كما قال ﷺ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ يعني: تأويل ما ذكر الله في سورة الأعراف من خبر يوم القيامة من الجنة والنار ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِي﴾ [الأعراف: ٥٣]، إلى آخر الآية.

قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ يعني: ما تثول إليه حقيقة الخبر، وهو ما سيراه الناس؛ فتأويل كل خبر في الأمور الغيبية هو حقيقته التي هي عليه، فتأويل الجنة هو حقيقة الجنة، تأويل النار حقيقة النار، فهذه الأخبار التي أخبر الله ﷻ بها من الغيبات تأويلها هي حقائقها في الأمور الغيبية؛ ولهذا قال ﷺ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، على من وقف عند لفظ الجلالة.

لأنَّ أحدًا لا يعلم التأويل إلا الله؛ يعني: تأويل المتشابه.

يُعْنَى بهذا التأويل: ما تثول إليه حقائق هذه الأشياء؛ يعني: ما هي عليه وهذه لا يعلمها إلا الله.

لا يعلم حقيقة الصفات إلا الله، لا يعلم حقيقة الجنة والنار إلا الله، لا يعلم حقيقة يوم القيامة إلا الله، لا يعلم حقيقة ما في السماء إلا الله، لا يعلم حقيقة الصراط وأحوال البرزخ إلا الله ﷻ.

فهذه الحقائق لا يعلمها إلا الله، لكن المسلم يعلم المعاني في الأمور الغيبية، أخبرنا في الأمور الغيبية بأشياء لها معنى فنعتقدها، وأما حقيقة ما هي عليه بكمالها من جهة المعنى والكيفية، هذه لا يعلمها إلا الرب ﷻ؛ لهذا صحَّ عن ابن عباس

ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ليس في الجنة من دنياكم إلا الأسماء» (٣٤٧).

يعني: أنك تعرف أصل المعنى، أما الحقائق فالمسألة ليست بمقدور الناس أن يفهموا حقيقة ما في الجنة.

حقائق الأخبار إذاً، حقيقة الخبر من جهة تمام المعنى ومن جهة كيفية الأمور الغيبية هذه لا يعلمها إلا الله؛ فيكون الوقف عند الآية ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل

عمران: ٧].

والراسخون في العلم لا يعلمون تأويل الأخبار بمعنى حقائق الغيبات على ما هي عليه من جهة الكيفية ومن جهة تمام المعنى، أمّا الأمر والنهي؛ فالله ﷻ أمر بأوامر ونهى عن نواه فتأويل الأمر امتثاله، وتأويل النهي الانتهاء عنه؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]؛ يعني: وأحسن امتثالاً لأمر الله ﷻ وأحسن عاقبة.

فإذا كل من أمر بأمر فتأويل الأمر؛ يعني: ما تؤول إليه حقيقة الأمر هو أن يمثله؛ فمن لم يمثّل: فلم يستسلم للأمر ولم يطع في ذلك.

تأويل النهي هو ما تؤول إليه حقيقة النهي وهو امتثاله، امتثال النهي؛ يعني: أن يجتنب النهي؛ أي: ما نُهي عنه.

ثم يزيد على الأمرين:

- في الامتثال بالأوامر عاقبة أو جزاء الامتثال.

- وفي الانتهاء جزاء الانتهاء عما نهى عنه بالنواهي.

فإذا التأويل بالأمر والنهي يشمل شيئين:

- الأول: أن يمثّل الأمر ويجتنب النهي.

(٣٤٧) أوردته المتقي الهندي في «كنز العمال» (٣٩٢٣٧)، وعزاه للضياء عن ابن عباس،

وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم (٢١٨٨)، وفي «صحيح الترغيب»، برقم

(٣٧٦٩)، وفي «صحيح الجامع»، برقم (٥٤١٠).

- والثاني: ما سيراه في الآخرة من جزاء الأمر، وما امثله، ومجازاة العبد على انتهائه عن ما نهى عنه.

٣- القسم الثالث: التأويل بمعنى حادث لم يأت في القرآن وفي السنة، وهو أن يُصَرَّفَ دليل عن ظاهره لِحُجَّةٍ.

وهو صحيح إذا كان بضابطه الذي ضبطه به أهل العلم، ويُعَبَّر عنه الأصوليون بقولهم: صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقريئة، وهذا للأصوليين فيه تفصيلات حيث إنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، لكن هذا المعنى من التأويل صحيح؛ يعني: أن النصوص ربما صُرِفَ اللفظ إلى غيره، صُرِفَتْ دلالة الدليل إلى آخر لدليل آخر لقريئة.

المسألة الثالثة:

هذا التأويل الأخير هو الذي تسلَّط به أهل الأهواء من المبتدعة على النصوص وأوَّلوها بالتأويلات.

فنصوص الرؤية حَرَّفُوهَا وَسَمَّوْا تحريفهم تأويلاً، ونصوص إثبات الصفات من الوجه واليدين والرحمة والرضا من الصفات الذاتية والصفات الفعلية جميعاً حَرَّفُوهَا وَسَمَّوْا تحريفهم لها تأويلاً.

وهذا هو الذي أَرَادَهُ الطحاوي بقوله: «إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَى وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكُ التَّأْوِيلِ وَلُزُومُ التَّسْلِيمِ»؛ لَأَنَّ تَأْوِيلَهُمْ لَهُ كَانَ بَاطِلًا، وحقيقة التأويل أن يُتْرَكَ التأويل، يعني: التأويل المطلوب شرعاً أن يُتْرَكَ التأويل، وهذا يحتاج إلى تطبيق. فالتعريف: عَرَّفَ الأصوليون التأويل بأنه صرف اللفظ، يعني: الذي جاء بالدليل عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقريئة، هنا القريئة لا بد أن تَدُلَّ على أَنَّ الظاهر غير مراد حتى يُمكن أن يُصَرَّفَ اللفظ عن ظاهره؛ لَأَنَّ الظاهر هو الأصل، فإذا أردنا أن نُؤَوِّلَ الظاهر لا بد من قريئة، هذه القريئة هي التي بها قلنا: الظاهر غير مراد، فأتوا بهذه القريئة وسلَّطوها على نصوص الصفات؛ فقالوا في الرؤية مثلاً: الرؤية ظاهرها يقتضي التجسيم، يقتضي التحيز، يقتضي التشبيه رؤية الرب ﷻ؛ يعني: أَنَّهُ يَكُونُ مُتَحَيِّزًا حَتَّى

يمكن أن يراه الناس، لا بد أن يكون في جهة حتى يمكن أن الناس يروه، لا بد أن يكون في مقابلة العينين حتى تراه العينين، وهكذا.

فلما كانت هذه القرينة العقلية عندهم وهي أن الله ﷻ لا يشبه المخلوق ولا يماثل المخلوق، قالوا: إذا الرؤية تُؤوّل؛ لأنّ معناها الظاهر غير مراد قطعاً؛ لأنّ فيه تمثيلاً وتشبيهاً لله بخلقه.

وهذا ينطبق على جميع الصفات، فيمكن أن تُطَبّق هذه القاعدة على كل ما أُوّل من النصوص في الصفات والأمور الغيبية سواء كان في الصفات الذاتية أو الصفات الفعلية. ونناقش هؤلاء وأنا أريد منكم أن تتابعوا معي؛ لأنني أريد كلمة مهمة لبناء ما بعدها عليها: هؤلاء جاءوا بشيء سَمَوْهُ قرينة فَحَكَّمُوهُ على النص، فَسَمَوْا هذا الذي فَعَلُوهُ تأويلاً، ونحن بقاعدة الأصوليين -بتعريف الأصوليين- نناقشهم، هل طبقت التأويل حقاً؟ أم أنكم عملتم شيئاً سَمَيْتُمُوهُ تأويلاً؟ القاعدة ما عليها غبار، القاعدة صحيحة. فنقول هنا: «صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقرينة»؛ لصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لا بد أن يكون الظاهر الذي صُرِفَ عنه معلوم المعنى حتى نصرفه إلى غيره، ونقول: هذا الظاهر الأول غير مراد؛ لأنّه لا يصلح، حتى يمكن أن نصرفه.

وهذا في التقعيد واضح.

صفات الرب ﷻ في ظاهرها المتبادر منها أصل المعنى، وليس ظاهراً في الكيفية وليس ظاهراً في كل المعنى.

إذا فعندنا في النص ثلاثة أشياء:

- عندنا أصل المعنى الذي نفهم به، نفهمه من اللغة.
- وعندنا كمال المعنى، تمام الصفة، كمال معنى الصفة.
- وعندنا ثالثاً الكيفية.

فإذا ظاهر النص مشتمل على أصل المعنى؛ يعني: على إثبات الصفة من حيث

الوجود، صفة الرحمة ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (النمل: ٣٠) هذا فيه إثبات صفة الرحمة، لكن ما هو كمال معنى الرحمة؟ ليس واضحاً في النص؛ إذ النصوص فيها أصل إثبات الصفة. فإذا صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لقريته، هم لم يصرفوا الظاهر، وإنما صَرَفُوا شيئاً تَوَهَّمُوهُ زيادةً على الظاهر؛ فالظاهر يجب الإيمان به والاستسلام له، فهم تَوَهَّمُوا للظاهر شيئاً زائداً على دلالة النص، توهّموا تمام معنى وتوهّموا كيفية.

فإذا لم يقتصر على الأمر الأول؛ وهو أن النص جاء في الصفات وفي الأمور الغيبية لأصل المعنى وإنما تَوَهَّمُوا كيفية، فقالوا: كيف أن الإنسان يرى الله ﷻ بعينه؟ معناه أن الله ﷻ يكون متحيزاً، وسوف يكون في جهة، وسوف يكون... إلى آخره من الأمور الباطلة.

ونقول: هذه زائدة على النص.

فإذا التأويل الذي سُلِّطَ على النص في الحقيقة سُلِّطَ على ما في الأوهام ولم يُسَلِّطَ على النص، فإنكم تَخَيَّلْتُمْ أَنَّ النص يشمل هذه الثلاث جميعاً: في أصل المعنى وفي تمامه وفي الكيفية، ثُمَّ سَلَّطْتُمْ التأويل عليها؛ فسلطتم إذا التأويل ليس على اللفظ، وإنما على ما تَوَهَّمْتُمُوهُ من اللفظ. فإذا قاعدة التأويل في الحقيقة لم تُطَبَّقْهَا وإنما طَبَّقْتُمْ ما في أذهانكم؛ لهذا نقول: إن إثبات الصفة هو إثبات وجود لمعنى وليس إثبات تمام المعنى أو الكيفية؛ فالقريته التي بها تَسَلَّطُوا على النص هي قرينة المماثلة أو المشابهة. فيقولون: هذا يقتضي التمثيل، يقتضي التشبيه، يقتضي التجسيم؛ فلذلك يُتَوَلَّى.

فالقريته عندهم عقلية بحتة وليست نصّاً، القرينة عقلية في أن هذه الأشياء ظاهرها يماثل صفات المخلوقين، يشابه صفات المخلوقين؛ فلذلك يجب أن ننفي هذا الظاهر، وهذا في الحقيقة ليس هو ظاهر النص، ظاهر النص ليس فيه الكيفية، ظاهر النص ليس فيه كمال المعنى، وإنما ظاهر النص الذي يجب الإيمان به: أن فيه أصل اتصاف الله ﷻ بالصفة؛ فنؤمن بأن الله ﷻ ذو وجه ﷻ، وأنه سبحانه مُتَّصِفٌ بصفة السمع.

لكن كيف يسمع؟ يسمع ديب النملة على ظهر الصخرة الملساء.

كيف حصل هذا السمع؟ تمام معنى السمع لا نستطيع أن ندخل فيه، وإنما نقول:

الله ﷻ موصوفٌ بصفة السمع وله من هذه الصفة كمالها؛ كمال هذه الصفة، الكمال المطلق.

لكن هل نستطع أن نخوض في تفصيلاته؟ لا نستطيع، كذلك صفة الوجه، صفة اليمين، إلى غير ذلك من الصفات؛ فإذا هو إثباتٌ وجود لا إثبات كيفية، إثبات اتصاف بالصفة لا إثبات كيفية. فإذا الذين سَلَطُوا القرينة سَلَطُوهَا بشيءٍ مُتَوَهِّمٍ؛ فهذا لا يَصِحُّ أن يُقال: إنهم طَبَّقُوا قاعدة التأويل، بل هم حَرَّفُوا؛ لأنهم جعلوا للنص دِلالةً بأوهامهم خلاف دلالة النص، ثم بعد ذلك سلطوا عليها تأويلهم؛ لهذا قال طائفة من أهل العلم: «كلُّ مُؤَوِّلٍ مُمَثِّلٌ، كلُّ مُؤَوِّلٍ مُشَبِّهٌ»؛ لأنه لا يمكن أن يُنَوِّلَ إلا وقد قام في قلبه من دِلالةِ النص التشبيه أو التمثيل، هذا واحد.

الأمر الثاني: إذا لم تُسَلِّمُوا بذلك وقلتم: إن تأويلنا كان لأصل المعنى، وليس لما قام في أوهامنا وفي أذهاننا؛ فنقول: يلزم من ذلك أن تَأَوَّلُوا صفة السمع، يلزم من ذلك أن تَأَوَّلُوا صفة البصر، يلزم من ذلك أن تَأَوَّلُوا صفة الكلام، فما الفرق بين صفة الكلام لله ﷻ وصفة السمع والإرادة والحياة وصفة الرحمة؟ ما الفرق بينها؟ ما الفرق بين هذه الصفات وبين صفة اليمين؟ فإذا في صفة السمع للمخلوق سمع، فالمشابهة حاصلة بحسب أفهامهم؛ فالنص الذي به أُثْبِتَ صفة السمع والبصر وصفة الكلام هو النص الذي أُثْبِتَ به سائر الصفات، فَلِمَ لم تعرضوا لهذا بتأويل وتَعَرَّضْتُمْ للآخر بتأويل؟

إن كان الآخر أخذتم كما قلتم أصل المعنى فأولتم، فهذه أنتم أخذتم أصل المعنى فيلزمكم التأويل؛ إذاً فالحاصل من هذا أن كلَّ مُؤَوِّلٍ لا يَصِحُّ أن يُقال: إنه مُؤَوِّلٌ، بل هو مُحَرِّفٌ؛ لأنَّ التأويل لا ينطبق على قاعدته، لا ينطبق على هذه الحالة؛ فالنصوص الغيبية بابها باب واحد، تطبيق القاعدة الأصولية التي هي التأويل لا يصلح على هذه المسائل، المسائل الغيبية لما ذكرته لك.

تتميم للمسألة. إذا قول الطحاوي هنا دقيق للغاية يُنبه لقوله، قال: «إِذَا كَانَ تَأْوِيلُ
الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ تَرْكُ التَّأْوِيلِ».

إذا أردت أن تطبق قاعدة التأويل فتخرج منها وستستنتج منها أن التأويل ترك
التأويل، كيف؟ إذا قلنا: إن القرينة غير ممكنة؛ لأن هذا المعنى غيبي، فإذا سيتج منه
أن القاعدة غير منضبطة.

فإذا التأويل سيؤدبك إلى ترك التأويل؛ لأن القاعدة غير جائية وسارية في مسائل
الغيبات.

وهذه كلمة دقيقة منه رحمه الله: «إِذَا كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ
تَرْكُ التَّأْوِيلِ وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ»؛ لأنك لو طبقت قاعدة التأويل نتج منها ترك التأويل.
التأويل: يعني: أن تترك التأويل.

المسألة الرابعة:

مثل التأويل في تسليطه على نصوص الغيبات ما يسمى بالمجاز. والتأويل
والمجاز يُستخدَمَانِ في مباحث الصفات والأمور الغيبية بعامة، يستخدمها أهل البدع
الذين لم يُسلموا للنصوص دلالتها.

«المجاز» لم يأت هذا اللفظ لا في القرآن، ولا في السنة، ولا في كلام الصحابة،
ولا في كلام التابعين، ولا في كلام تبع التابعين؛ يعني: انقضت القرون الثلاثة
المفضلة ولم يُستعمل هذا اللفظ، فلفظه حادث.

والألفاظ الحادثة بحسب الاصطلاح:

- إن كان هذا المصطلح استُخدم في شيء سليم، في شيء مقبول شرعاً، فلا بأس
به؛ إذ لا مُشَاخَّةَ في الاصطلاح، مثل ما قالوا: التأويل هو كذا وكذا فَعَرَّفُوهُ، ومثل ما
تَعَارَفُوا على أشياء كثيرة في العلوم؛ ولهذا استعمل لفظ المجاز بعض العلماء في معاني
صحيحة؛ فَكَتَبَ أَبُو عبيدة مَعْمَرُ بْنُ مِثْنَى كِتَابًا سَمَّاهُ «مَجَازَ الْقُرْآنِ»، وتجد في ألفاظ
لابن قتيبة أيضاً ذكراً للمجاز، للمجاز العام؛ يعني: المجاز المقبول، وله هو نظر في
المجاز لا نعرض له الآن.

إِذَا هَذَا تَارِيخُ اللَّفْظِ أَنَّ اللَّفْظَةَ حَادِثَةٌ مَا كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً، مَاذَا يُقْصَدُ بِلَفْظَةِ «مَجَاز» مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ؟

المجاز يعني: ما يجوز، هذا في اللغة؛ ولهذا قال أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه مجاز القرآن: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، قال: مَجَازُهُ علا على العرش، وهذا يعني: أَنَّهُ معناه في اللغة: يعني ما تُجِيزُهُ اللغة؛ يعني: هذا مجازه اللفظي في اللغة وما أجازته العرب من المعنى.

إذا نظرت لذلك وجدت أَنَّ استعمال من استعمل لفظ المجاز غير استعمال المُحَرِّفِينَ؛ لهذا نقول: المجاز عند أهل التحريف عَرَفُوهُ بما يلي:

- قالوا: المجاز هو نقل اللفظ من الوضع الأول إلى وَضْعٍ ثَانٍ لعلاقة بينهما.
- وَعَرَفُوهُ آخَرُونَ بقولهم: المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له.
- مثاله عندهم، يقول مثلاً: أَلْقَى فلان عَلَيَّ جناحه؛ فمجاز الجناح هنا قالوا: الجناح؛ يعني: كتفه ورعايته ويده إلى آخره، قالوا: أصل الجناح للطائر، جناح الطائر. فلما اسْتَعْمَلَ في الإنسان صار استعمال اللفظ لغير ما وُضِعَ له؛ لهذا سَمَّوْهُ مَجَازًا.
- إذا تبين لك ذلك فنقول:

أولاً: قولهم في تعريف المجاز: إِنَّ المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الألفاظ موضوعة لمعاني، ومن الذي وَضَعَ المعنى أو اللفظ للمعنى؟ من الذي وضع؟ يقولون: العرب وَضَعَتْ.

التعريف الأول، وهو المشهور عند الأصوليين: المجاز نقل اللفظ من وضع أول إلى وضع ثاني؛ يعني: أَنَّ العرب وضعت للألفاظ شيئاً، ثم نقلته من الوضع الأول إلى الوضع الثاني، هذا التصور مبني على خيالٍ في أصله، وهو أَنَّهُ يُطَالَبُ من عَبَّرَ هذا التعبير بأن يقال له: من الذي وَضَعَ الوضع الأول؟ هذا أولاً في التعريف؛ لهذا لا تدخل مع الذين يبحثون في المجاز أصلاً؛ يعني: في الغيبات، أما في الأمور الأدبية، هذا الأمر

سهل؛ يعني: الخلاف الأدبي سهل، لكن إذا أتى المجاز في الأمور الغيبية والصفات فناقشهُ في التعريف.

الآن، ما هو تعريف المجاز؟

استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له، أو نقل اللفظ من الوضع الأول إلى الوضع الثاني، هذا الوضع الأول والوضع الثاني، كيف عرفنا أنّ هذا هو الوضع الأول؟
الجواب: لا سبيل إلى الجواب، ليس ثمَّ أحدٌ يمكن أن يقول: هذا اللفظ وُضِعَ لكذا؛ إذ معنى ذلك أنّ العرب اتفقت، عَقَدَتِ مُؤْتَمَرًا، اجتمعت جميعًا وقالت: الآن نحدد لغتنا في الوضع الأول.

هذا السقف السماء وضعها الأول هو ما علا، الأرض هي هذه هذا الوضع الأول، السَّيْرُ، جَرَى، مَشَى، معناه كذا، جَنَاحٌ هُوَ لهذا الطائر، حَمَامٌ هُوَ لهذا الطائر، وهكذا. فَيَتَصَوَّرُ من التعريف أنّ العرب اجتمعت وجَعَلَت لكل لفظٍ معنى في لغتها، وهذا خيال؛ لأنّ من عَرَفَ ودرس نشأة اللغات لا يمكن أن يتصوّر أنّ اللغة العربية نشأت على هذا النحو؛ لهذا نقول: أولاً التعريف غير صحيح؛ لأنّ الوضع الأول يَحْتَاجُ إلى برهان لإثبات أنّه وُضِعَ أول؛ أثبت لي أنّ هذا هو الوضع الأول ولا بأس، ولا سبيل إلى الإثبات؛ لهذا نقول: إنّ المعاني في اللغة العربية كثيرٌ منها كُلِّيَّةٌ، وكلما ذهبت إلى المعنى الكلي كلما كنت أحمق وأفهم للغة.

وهذا ما جرى عليه العالم المحقق ابن فارس في مقاييس اللغة، كتاب سماه «معجم مقاييس اللغة» جَعَلَ الكلمات لها معاني كلية، ثم تندرج التفريعات تحت المعنى الكلي، وليس وضعًا أول ثم وضعًا ثانٍ، وهذا حقيقة وهذا مجاز، ليس كذلك.

إذا تبين ذلك فنقول: لفظ التأويل ولفظ المجاز يُسْتَعْمَلَانِ كثيرًا. الظاهر: يقابله التأويل، والحقيقة: يقابلها المجاز؛ فيقال: هذا حقيقة وهذا مجاز، ويُقال: هذا ظاهر وهذا تأويل، ولا يقال في التأويل: مجاز وللمجاز تأويل، لا، التأويل يختلف عن المجاز كما ذكرته لكم مرارًا.

المجاز - كتطبيق لأجل أن تفهم - كيف يطبقون المجاز على قاعدتهم؟ وكيف أنّ

هذا الكلام الذي طبقوه غير جيد غير صحيح؟ يقولون مثلاً: الرحمة مجاز عن الإنعام. مجاز عن الإنعام؛ يعني: أن لفظ الرحمة وضعه العرب للمخلوق للإنسان. فلما استعمل في صفات الرب ﷻ نَقَلُوهُ من الوضع الأول إلى وضع ثانٍ وهو الإنعام؛ لأنَّ العرب استعملت الرحمة بمعنى الإنعام. فإذا الرحمة تشمل رحمة الأم بولدها، ورحمة الوالد بولده، ورحمة الإنسان بمن يتعرض لشيء أمامه من المكروهات، وتشمل الإنعام.

رَحِمَهُ؛ يعني: أنعمَ عليه، قالوا: الإنعام هذا وضع ثانٍ والرحمة التي يجدها الإنسان في نفسه هذا الوضع الأول، ففي صفات الرب ﷻ لا نقول: إنه متصف بالرحمة، لِمَ؟ قالوا: لأنَّ الرحمة لا تحصل إلا بضعف، إلا بانكسار، وهذا منزّه عنه الرب ﷻ. فإذا نقلوا من الوضع الأول إلى وضعٍ ثانٍ لعلاقة. العلاقة بينهما هي مناسبة هذا لله ﷻ.

يعني: الإنعام مناسب في هذا وفي هذا. العلاقات عندهم في المجاز نحو ثلاثين علاقة، وأُلِفَتْ فيها كتب؛ يعني: من باب الذكر وليست مهمة.

عندكم الرحمة بمعنى: الإنعام، والرحمة حينما فسرتموها قلتم الوضع الأول في الإنسان، لماذا؟ الرحمة هذا اللفظ وَجَدَ مع الإنسان، أليس كذلك؟ وَجَدَ مع الإنسان، أَحَسَّ بهذا الشيء الذي في نفسه وهذا الشيء سُمِّيَ رحمة.

فهل هذه الرحمة حينما وُضِعَ لها هذا المعنى هي في لغة العرب أو هي في اللغات جميعاً؟

الجواب: أنها في لغة العرب؛ يعني: من حيث لفظ «رحمة»، وأما المعنى المُشْتَرَك لهذه الصفة فهذا عام في جميع اللغات؛ يعني: موجود في كل لغة ما يدل عليه.

اللغة؛ هل تضع الأشياء محدودة أو كلية؟ اللغة المفروض فيها أنها تجعل الألفاظ للمعاني الكلية، لا لمعانٍ محدودة؛ فنأتي للرحمة فنقول: الإنسان عنده هذه الرحمة، وَجَدَ هذه الصفة في نفسه فَسَمَّاها رحمة، لكن لا يوجد تعريف في أي

كتاب من كتب اللغة للرحمة بتعريف جامع مانع محدود، كذلك الرأفة، كذلك الوُد، كذلك المحبة، ونحو ذلك؛ فالمعاني النفسية هذه الموجودة في داخل نفس الإنسان هذه لا يوجد تعريف محدّد لها حتى في كتب اللغة؛ إذًا فهي ليست موضوعاً لما يحسُّه الإنسان، وهي إذًا موضوعة لمعانٍ كلية تشمل هذه الصفة؛ ولهذا نجد أنّ كل الصفات المعنوية لا يمكن تعريفها.

لو أتاك أحد وقال: عَرِّف لي هذه الرحمة التي في قلبك؟ لا يُحسِّن حتى هؤلاء الذين يحكِّمون بالمجاز وبالتأويل لا يُحسِّنُونَ أن يُعرِّفوا الرحمة بشيء جامع مانع. هات الرحمة بتعريف جامع؟

فُيَسَّر الرحمة بأثر الرحمة، فُيَسَّر الرأفة بأثر الرأفة، فُيَسَّر المحبة بأثر المحبة، لكن كل إنسان في أي لغة إذا طَرَّقَ سمعه الرحمة هو يعرف مدلول الرحمة بما يجده في نفسه؛ إذًا فالمعاني النفسية هذه التي هي ليست ذوات هذه كليات، والكليات ليست مفردات، الكليات للجميع. فإذا جَعَلُ الكلية اللغوية مُفَرِّدًا في حال الإنسان، و جَعَلُ هذه المفردة وضعًا أول هذا لا شك أنه ليس له دليل في اللغة، وليس له أيضًا برهان وهو تَحَكُّم؛ فإذا لكل شيء يناسبه.

إذا قلت للعربي: رحمة الطير، الطير حينما رَحِمَ، هل كانت الرحمة في الإنسان واستعار للطير الرحمة؛ أي: جَعَلَهَا في الطير مجازًا؟

الجواب: لا، يقول: لا، الطير فيه رحمة، هذا المعنى الكلي بين الطير والإنسان، هل كان في الوضع الأول خاصًا بالإنسان، ثم عُدِّيَ أو كان للجميع؟ فإن قال للإنسان وحده فإنه لن يقوله؛ لأنه لا يُسَلِّم له، وإن قال للإنسان والطير وللحيوان فيما يَرَحِم، قيل له: فإذا العرب وضعت هذا اللفظ بالوضع الأول للجميع لهذين فقط، أو وضعت كُلِّيَّة فَطِئَتْ على الإنسان والحيوان وعلى الطير؟ فَمَوَدَّى الأمر أن هذه الكلمات مبنية على برهانين:

١- البرهان الأول:

معرفة نشأة اللغات، وأنَّ الوضع الأول للأشياء في الإنسان أو في الطير فقط أنَّ هذا غير جارٍ؛ لأنه ما يُتَصَوَّر، كما قلت لك: خَيَالٌ أَنَّ العرب اجتمعت ووضعت هذه الأشياء على هذا النحو.

٢- البرهان الثاني:

أن يُقَالَ: المعاني الكلية المشتركة هذه لها تعريف عام لُغَوِي، وإذا كان لها تعريف عام، ووجودها في الإنسان تمثيل، ووجودها في الطير تمثيل، ووجودها في الأم من الحيوان لولدها تمثيل، وهكذا، فإذا القضية الكلية أو التعريف الكلي لا يُسَلِّط عليه المجاز بالأمثلة.

هذه القضية كبيرة بلا شك، ولا بد منكم لمن أراد التحقيق في علوم العقيدة وفي علوم اللغة أن ينتبه إلى هذه المسألة؛ وهي نشأة اللغات.

كيف نشأت اللغات؟ كيف نشأت اللغة العربية؟ في اللغة العربية أتى العرب فكانت أمامهم لغة؟ لا، الأسماء عُلِّمَها آدم ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]؛ هذه الأسماء؛ هل كانت باللغة العربية؟ لا، كانت بِلُغَةٍ، ثم بعد ذلك تداخل أولاد آدم، تنوعت لغاتهم، اكتسبوا أشياء من الأصوات، اكتسبوا أشياء من الرؤية.

كلمة كانت بسبب الصوت مثلاً، مثل كلمة (جَرَّ)، (جَرَّ) هذه أنت لو حَمَلْتَ جذع شجرة تحتاجه في إيقاد النار، تأتي به من مكان بعيد عن المكان الذي تطبخ فيه، تسمع صوته في الأرض بهذه الكلمة (جَرَرَر)، فتسمع هذه، مثل كلمة (خَرِير)؛ خَرِير الماء هذا الصوت، مثل كلمة (وسوسة الصوت) هذه الوسوسة مأخوذة بالسمع؛ إذا اللغة تَشَكَّلَتْ من أشياء، وَمَنْ دَرَسَ نشأة اللغات يقول: إِنَّ البرهان على الوضع الأول الذي، اعْتَمِدَ عليه بالمجاز ممتنع، وأنا أريد الحقيقة، من باب طلب الحق أن يأتي باحث ممن يبحث في اللغة ويثبت لي هذا الوضع الأول كيف جاء؟ كيف تواضعت العرب على أنَّ الكلمة بهذا المعنى في الإنسان المحدد أو في الحيوان إلى

آخره؟ خذ مثلاً كلمة جناح.

(جناح) في اللغة فيها دلالة على الميل؛ ميل واستطالة في الميل؛ يعني: مَالٌ وَثَمَّ زيادة واستطالة في الميل، ليس ميلاً خفيفاً لكن فيه استطالة؛ لهذا قال: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [المتحنة: ١٠]؛ يعني: لا إثم عليكم؛ لأن الإثم ميل واستطالة؛ إذا فتسمية جناح الطائر بجناح، هل هو لأنهم أطلقوا على هذا الجزء؛ يعني: قَسَّمُوا الطائر إلى أجزاء، وقالوا: هذا سَمُوهُ جناح، أو هو لمعنى كلي موجود قبل وَجَدُوهُ في هذا الجزء من الطائر فَسَمُوهُ به؟

هم عندهم الميل، رأوا أَنَّ جناح الطائر فيه استطالة وميل، يمتد يستطيل ويميل إلى آخره، نفس الجناح، لكن جسم الطائر ثابت، لكن هذا الذي يذهب ويجيء هذا الجناح؛ فسمّوا هذا الجناح بهذا الاسم.

كذلك جاء في الإنسان: الإنسان فيه أيضاً شيء يميل وهو اليد، فاليد تميل. إذا اليد أيضاً جناح؛ ولذلك قول الله ﷻ: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، كما قال المفسرون: اخفض لهما جناحك الذليل، ليست استعارة وليست مجازاً وإنما اليد جناح؛ لأنها فاعلة وتذهب وتجيء؛ ولهذا قال ﷻ في قصة موسى ﷺ: ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذُنُوكَ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصاص: ٣٢].

﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصاص: ٣٢] الجناح ما هو؟ اليد، ليست استعارة؛ لأنها المعنى الكلي.

إذاً في هذه المسائل تطول؛ يعني: العنق سُمِّيَ عنق يعني هكذا، أم ثُمَّ معاني نشأت منها اللغات ثم تَوَسَّعَتْ؟

لهذا نقول: اللغة كليات جاءت أمثلة عليها تطبيقات في الواقع، قواعد عامة؛ لهذا من عَرَفَ أَقْسَمَةَ اللغة فَهَمَّ حَقِيقَتَهَا، أما وجود وضع أول يُنَى عليه المجاز فهذا غير ممكن.

□ قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»

● هذا رد على الطائفتين: طائفة المؤولة المحرّفة وطائفة المجسمة؛ المجسمة شبهوا، والمؤولة أو المحرّفة نفّوا. فهؤلاء نفوا الصفات والمجسمة مثلوا، فمن كان مُثَلًّا أو مُحَرِّفًا فقد زلّ ولم يصب التنزيه؛ ولهذا نقول: إنّ قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ» أنّ هذا تحذير حتى للموحد.

لا يخطر ببالك أنّ الله ﷻ في صفته ثَمَّ مُشَابَهَةٌ بينه وبين صفة الخلق، وكل ما خطر ببالك فالله ﷻ بخلافه، لا من جهة تمام الصفة ولا من جهة الكيفية، وإنما ثبت كمال الصفة، الكمال المطلق، لكن كيف هذا الكمال، حدود هذا الكمال؟ لا نستطيع ذلك.

قال رحمه الله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ» هذه العبارة مُقَرَّرَةٌ لقاعدة عامة من قواعد أهل السنة والجماعة: أنّ صفات الرب ﷻ يجب أن لا يُسَلَّطَ عليها النفي، ولا أن يُعْتَقَدَ فيها التشبيه، بل يجب على المسلم في إثباته للصفات أن يَتَوَقَّعَ نفيها بدرجاته، وأن يَتَوَقَّعَ التشبيه، فلا يُثَبِّتَ مُشَبِّهًا ولا ينفي مُعْطَلًا. قال: «زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»؛ لأنه ليس على الطريق الحق، فكلّ من تَعَرَّضَ للصفات بنفي أو بتشبيه فإنّه ليس بموحد.

قال: «لَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»؛ يعني: لم يُصِبِ التوحيد وتنزيه الرب ﷻ عمّا لا يليق بجلاله وعظمته، وهذا الأصل معلوم في الكتاب والسنة في مواضع كثيرة:

منها قول الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ (٢) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وقال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ۝﴾ (١٥) [مريم: ٦٥]، وقال أيضًا ﷻ: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ۝﴾ [الروم: ٢٧].

﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾؛ يعني: له النعت الأعلى والوصف الأعلى، و﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ۝﴾؛ يعني: يُسَامِيهِ يُمَانِلُهُ يُشَابِهُهُ في كمال أسمائه وما تضمنته من الصفات، فهو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۝ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورى: ١١].

إذا تبين لك هذا المعنى العام لهذه الجملة فقله: «النَّفْي» و«التَّشْيِيه» و«التَّنْزِيه»
هذه ألفاظ تحتاج إلى شرح، وتناولها في مسائل:

١- «النفي»:

المسألة الأولى: أن النفي يشمل أشياء:

- أن ينفي صفات الله ﷻ كلها.

- أو أن ينفي أكثرها.

- أو أن ينفي بعضاً منها

فالذين نفوا كل الصفات هم الجهمية، والذين نفوا أكثر الصفات هم المعتزلة
والكلابية والأشاعرة والماتريدية، والذين نفوا بعض الصفات طوائف كثيرون من
المفسرين ومن سُراح الأحاديث، يَغْلُطُونَ فَيُثْبِتُونَ في موضع ويناقضون أنفسهم
فينفون في موضع آخر.

فإذا النفي من جهة أصله فيه هذه الدرجات، والدرجة الأخيرة وهي نفي بعض
الصفات فأكثر ما يغلط فيه من غلط من المفسرين وسُراح الحديث في الصفات التي
هي من جهة صفات الأفعال، وهذه يعني الصفات الاختيارية مثل: الرضا، والغضب،
والنزول، والمقت، والأسف، وأشباه ذلك من الصفات؛ فالصفات الاختيارية قل من
ينهج فيها منهج السلف الصالح؛ وذلك لأن الباب باب واحد في الصفات الذاتية وفي
الصفات الفعلية.

المسألة الثانية:

- النفي تارة يتوجه لأصل الصفة.

- وتارة يتوجه لظاهر الصفة.

- وتارة يتوجه لكيفية الصفة.

- وتارة يتوجه إلى معنى الصفة.

١- المرتبة الأولى: توجهه لأصل الصفة، ينفي أصلاً اتصاف الله ﷻ بالسمع،

ينفي أصلاً اتصاف الله ﷻ بالحكمة، ينفي أصلاً اتصاف الله ﷻ بالعلم، وهكذا.

٢ - المرتبة الثانية: توجهه لظاهر الصفة، فيقولون: ثبتت الصفة لكن ظاهرها غير مراد، كيف؟ يقولون: ثبت الاستواء لكن ليس على ظاهره، فالاستواء له معنى غير المعنى الظاهر المتبادر منه، له معنى آخر.
وهؤلاء على فرقتين:

- منهم من يقول: المعنى كيت وكيت.

- ومنهم من يقول: المعنى لا أحد يعلمه.

فأما الأولون فهم المؤولّة، وأما أصحاب القول الثاني فهم أهل التجهيل الذين يسميهم العلماء المَفَوِّضَة، يُثَبِّتُونَ لكن يُفَوِّضُونَ كل الصفة لله ﷻ، لا يعلمون لها معنى، ولا يعلمون لها كيفية، جميع الصفة منفية؛ يعني: مثبتة لكن منفي العلم بها.
٣ - المرتبة الثالثة: توجُّههُ لكيفية الصفة، هذا النفي الذي يَتَّجِهُ إلى كيفية الصفة هذا واجب، وهو منهج أهل السنة والجماعة، فإننا ننفي العلم بالكيفية؛ لأنَّ الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، فُثِبَتِ الصِّفَةُ مع نفينا للكيفية.

وهذا المعنى ليس مراداً في قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ»، بل هذا نفي واجب وهو أن ننفي عِلْمَنَا بالكيفية؛ فالكيفية لا يعلمها إلا الله ﷻ، كما قال ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٧).

٤ - المرتبة الرابعة: توجُّههُ لمعنى الصفة، والنفي المتجه للمعنى هذا يُثَبِّتُ كثيرون الصفة لكن ينفون المعنى؛ يقولون: ليس لها معنى، ليس لها معنى مطلقاً؟
فاسم الرحيم هو العليم، والرحمة هي العلم؛ لكن لَمَّا تَعَلَّقَتْ إرادة الله بالمُعَيَّنِ

فَرَحِمَ سُمِّيَ هذا التَّعَلُّقُ رحمة، لما تَعَلَّقَتْ به قُدْرَةُ سُمِّيَ ذلك قدرة إلى آخره. فيقولون: هي من جهة قيامها بذات الرب ﷻ شيء واحد؛ ولذلك نفى أن يكون لهذه الصفات معانٍ متعددة، وهذا يشترك فيه جملة من أصحاب المذاهب المختلفة. فقوله إذا: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ» يدل على أَنَّ ترك النفي مطلوب وواجب، وهو ألا تُنْفَى أصل الصفات، وألا يُنْفَى الظاهر، وألا يُنْفَى العلم بالمعنى؛ بل يُنْفَى شيء واحد وهو الكيفية دونما سواها.

٢- «التَّشْبِيه»:

التشبيه مصدر شَبَّهَ بغيره تشبيهاً، أو شَبَّهَ الشيء بكذا تشبيهاً؛ فالتشبيه: هو جعل المخلوق مشابهاً لله ﷻ، أو جعل الله ﷻ مُشَابِهاً في صفاته للمخلوقات.

المسألة الثالثة:

التشبيه مراتب أيضاً:

١- فالمرتبة الأولى: التشبيه الكامل وهو المساوي للتمثيل:

يعني: أن يقول: يده كيدي، كقول المجسمة والعياذ بالله، وصورته كصورتي والعياذ بالله، وأشبه ذلك، فهذا تشبيه كامل؛ يعني: شَبَّهَ الله ﷻ بالمخلوق من جهة الصفة في الكيفية وفي المعنى، وهذا كفر بالله ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، والمُشَبَّهُ يَعْبُدُ صَنَمًا، الممثل يَعْبُدُ صَنَمًا؛ فهو تَخِيلٌ في نفسه صورة للرب ﷻ فَجَعَلَهَا عليه، وهذا كما قلنا لكم: لا يمكن أن يكون الله ﷻ في ذاته وصفاته شيء يَتَخَيَّلُهُ العبد أو يتصوره؛ لأنَّه كل ما خطر ببالك فالله ﷻ بخلافه، كل ما جاء في بالك فالله بخلافه؛ لأنَّ المعرفة واستقبال المعارف والإدراكات في الإنسان ستأتي شيئاً فشيئاً، وهو أصلاً جاء من غير إدراك والله ﷻ جعل له السمع والبصر والفؤاد ليدرك؛ فإذا كل المُدْرَكَات في الإنسان مَجْلُوبَةٌ له من واقع ما رَأَى، ومن واقع ما سمع، أو من

واقع ما قارن، والشيء الذي لم يره ولم يسمعه وليس ثمَّ ما يُقَارَنُ به، فكيف تحصل له معرفته؟ ولذلك تجد أنَّ الإنسان لا يمكن أن يتصوَّرَ شيء ما رآه أو رأى مثيلاً له أو رأى ما يُقَاسُ عليه، ما يجتمع هو وإياه في أشياء، ما يمكن أن يتصوَّرَ شيء لم يره أصلاً أو لم ير مثيلاً له.

لكن لو رأى ما يُقَاسُ عليه ممكن، لو رأى مثيلاً له ممكن، مثلاً تقول: الإنسان الياباني مختلف في صورته عنَّا، لكن يبقى التَّخَيُّلُ العام عندك أنه ما دام أنه إنسان فهو على هذه الصفة.

تقول مثلاً: الخبز في بلدٍ له شكل غريب، أنت لا تتصور هذا الشكل لكن تعرف الخبز ما هو من حيث الصفة؛ لأنك تعرف أنَّ ذاك سيكون في مادته مشابهاً لهذا الذي عرفته. لو ذُكر لك شيء غريب، مثلاً في بلد من البلاد، رأينا بناءً عجيباً جداً، ممكن أن تتصور البناء على نحو ما إذا كنت رأيت شبيهاً له أو ما يقاس عليه، أو مُرَكَّبَات هذا البناء وطريقة البناء وأنه أدوار مثلاً.

مثلاً: شُرح لك عن الأهرامات من صفتها كذا وكذا، يمكن أن تتصور لأنَّكَ رأيت مثيلاً له؛ رأيت ما يُقَاسُ عليه، رأيت ما يمكن أن تعقد مقارنة فتصل على نوع إدراكٍ لذلك.

أما الرب ﷻ وتقدس أَسْمَاؤه وصفاته فلا يقاس بخلقه ولم ير مثيلاً له ﷻ ولا يُقَارَنُ بشيء؛ ولذلك كل ما يخطر في البال إنما هو من جَرَاءِ إدراكات مختلفة لا يمكن أن يكون منها حقيقة الرب ﷻ؛ ولهذا كل ما خطر في بالك فالله ﷻ بخلافه، فإذا استرسل مع هذا وشبهه فإنه يعبد صنماً؛ يعني: تَخَيَّلَ في نفسه صورة وهيأ له إلهاً يكون على نحو ما فَعَبَدَهُ؛ ولهذا قال أئمة السلف: «المشبه يعبد صنماً والمعطل يعبد عدماً».

هذا التشبيه الكامل هو التَّمثِيل، وهذا التمثيل أو التشبيه:

- قد يكون في الذات بأجمعها.

- وقد يكون في صفة من الصفات.

قد يقول: الله سبحانه وتعالى مثلي، على صفتي -والعياذ بالله- وهذا كفر.
أو يقول: يده كيدي، وسمعه كسمعي، وعينه كعيني وأشباه ذلك، وهذا أيضًا كفر
بالله ﷻ.

٢- المرتبة الثانية: التشبيه في بعض الصفة، لا في الكيفية ولكن في المعنى:
فيقول: الكيفية لا نعلمها، لكن معنى الصفة في الله ﷻ هو معناها في المخلوق.
وهذا أيضًا مما ينبغي تَجَنُّبُهُ؛ لأنَّ صفة الرب ﷻ معناها في حقه كامل لا يعتريه
نقص من وجه من الوجوه، وأما في المخلوق فهو فيه الصفة ولكنها ناقصة تناسب
نقص ذاته؛ ولهذا يقال في مثل هذا: إِنَّ الله ﷻ له الكمال المطلق في صفة السمع،
والمخلوق متصف بالسمع، أو تقول: لله ﷻ سمع وللمخلوق سمع وليس السمع
كالسمع؛ يعني: في أصل المعنى، موجود سمع وسمع، لكن في تمام المعنى وكماله
مختلف ليس الاتصاف في الله ﷻ مثل الاتصاف في المخلوق.

٣- المرتبة الثالثة: تشبيه العكس وهو تشبيه المخلوق بالخالق والعياذ بالله، وتشبيه
المخلوق بالخالق؛ يعني: أن يجعلَ للمخلوق صفة من صفات الله ﷻ، مثل أن يُغِيثَ
أو أنه يسمع وهو غائب، أو أن له قدرة أو أن له تصرف في الكون أو أشباه ذلك.
وهذا كحال عِبَادِ الأصنام والأوثان والقبور وعِبَادِ عيسى والملائكة وعِبَادِ الأولياء،
كلهم على هذه الصفة، يجعلون للمخلوق بعض صفات الله ﷻ.

وهذا لا شك أنه تشبيه وهو في حد ذاته من جهة التشبيه كفر لمن اعتقده؛ فمن
وَصَفَ المخلوق بصفة الله ﷻ من تصرف الكون أو يقولون: فلان من الأولياء له
ربع الكون يتصرف فيه، أو له نصف الكون يتصرف فيه، أو فلان المَلَك له التَصَرُّفُ
في الملكوت بنفسه فَيُطَلَّبُ منه وَيُسْتَعَاثُ به وَيُسَالَى أو يُلَجَأُ إليه، ونحو ذلك من
الأموات أو من الغائبين.

فكل هذا تشبيه للمخلوق بالخالق وتمثيل للمخلوق بالخالق وهو شرك بالله ﷻ؛
لهذا لم يُطلق أكثر السلف نفي التشبيه، وإنما أطلقوا نفي التمثيل؛ لأنَّ الله ﷻ قال:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] .

ولفظ التشبيه لم يرد فيه النفي في الكتاب ولا في السنة فيما أعلم، وإنما ورد لفظ التمثيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] . وفرق ما بين التمثيل وبين التشبيه:

- فالتمثيل: معناه المساواة هذا مثل هذا؛ يعني: يساويه في صفة أو في صفات.
- أما التشبيه: فهو من التشابه، وقد يكون التشابه كاملاً، فيكون تمثيلاً، وقد يكون التشابه ناقصاً فيكون في كل المعنى أو في أصل المعنى على نحو ما فصلت لك.

فإذا قيل لا نُشَبِّهه فلا يندرج في ذلك إثبات أصل المعنى؛ يعني: التشابه في المعنى؛ لأنه لا يستقيم إثبات الصفات إلا بمشابهة في المعنى، ولكن ليس مُشَابَهَةً في كل المعنى، ولا في الكيفية؛ لأن هذا تمثيل؛ فهذا لا يُطلق النفي للتشبيه، لا نقول: التشبيه منتفياً مطلقاً، كما يقوله من لا يحسن، بل يقال: التمثيل منتفٍ مطلقاً، أما التشبيه فنقول: التشبيه منتفٍ؛ والله سبحانه وتعالى لا يماثله شيء ولا يشابهه شيء.

وينصرف هذا النفي للتشبيه في الكيفية، أو في تمام المعنى في كماله.

٣- «التنزيه»:

«التَّنْزِيهَ»؛ يعني: تنزيه الرب ﷻ عما لا يليق بجلاله وعظمته.

قال: «لَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ» فالذي لم يحذر النفي ولم يحذر التشبيه، فإنه يَزِلُّ ولن يصيب تنزيه الرب ﷻ عما لا يليق بجلاله وعظمته.

والتنزيه هو التسبيح؛ فمعنى ذلك: أَنَّ من نفى أو شَبَّهَ فإنه لم يُسَبِّح الله ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته؛ لأنَّ معنى سبحان الله هو تَنَزُّيْهَا لله، والكون كله يردد سبحان الله وبحمده: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤] .

فإذا من الواجب أن يُنَزَّه الله ﷻ عما لا يليق بجلاله وعظمته؛ ولهذا نقول: إنَّ اتقاء النفي والتشبيه هو طريق التنزيه والتسبيح الحق لله ﷻ؛ فالمعتزلة الجهمية والمبتدعة من الأشاعرة والكلابية وسائر الطوائف التي نفت بعض الصفات هؤلاء لم يُنَزِّهُوا الرب ﷻ عن ما لا يليق بجلاله وعظمته، بل وقعوا في شيء من عدم التنزيه.

لذلك قال: «وَلَمْ يُصَبِّ التَّنْزِيَهُ»؛ يعني: لم يُنَزَّهَ سواءً أكانَ مُرَادُهُ التَّنْزِيَهُ فَأَخْطَأَ أو هو في الحقيقة لم يُنَزَّهَ؛ لأنه ما نَزَّهَ اللهُ ﷻ عما لا يليق بجلاله وعظمته؛ لأنَّ الله سبحانه له الكمال المطلق في الاتصاف بالصفات.

فمن لم يثبت جميع الصفات، فهو لم يثبت الكمال المطلق، فمعناه: أنه نقص حمده لله ﷻ ومعنى ذلك أنه لم يُنَزَّهَ اللهُ ﷻ عما لا يليق بجلاله وعظمته.

وهذه الجملة عظيمة من كلام الطحاوي رحمه الله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ - يعني: من سائر طوائف الضلال - زَلَّ وَلَمْ يُصَبِّ التَّنْزِيَهُ»، وإن زعمَ أنه يُنَزَّهَ فإنه لم يُصَبِّ، وهذا يكثر في المعطلة وفي المؤولة وفي النفاة، يقولون: نفينا وأولنا وعطلنا لأجل التنزيه.

وهذا يُرَدُّ عليهم بأن ما فعلتموه هو وصف لله بالنقائص، وليس تنزيهاً للرب سبحانه وتعالى.

ثم علل ذلك بقوله: «فَإِنَّ رَبَّنَا ﷻ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنُوعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ»

هذا أخذه من قول الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١-٤]

قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] «أَحَدٌ»؛ يعني: واحد في أسمائه وفي صفاته وفي أفعاله، فليس له شريك في ملكه، وليس له مثيل في صفاته وأفعاله، وليس له نَدُّ في فردانيته وفي صمدانيته ﷻ؛ ولهذا بعدها جاء بأنواع التوحيد قال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] «أَحَدٌ»؛ يعني: الذي تصمد إليه المخلوقات بأجمعها في طلب ما ينفعها ودفع ما يضرها؛ فإذا في قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾ إثبات توحيد الإلهية، قال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾، هذا فيه إثبات التفرد بالربوبية.

قال: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ وهذا فيه توحيد الأسماء والصفات،

فلا أحد يكافئه ويمثله؛ فلذلك هو ﷻ أحد في أسمائه وصفاته وأفعاله ﷻ.

□ قوله: «فَإِنَّ رَبَّنَا ﷻ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنَعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ»:

● قال: «فَإِنَّ رَبَّنَا ﷻ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ»؛ يعني: أنه متوحد في صفاته.

«مَنَعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ»؛ يعني: أن كل نعت يُنعت به الرب ﷻ على أساس أنه

مفرد فيه، فهو سبحانه فرد في أسمائه وصفاته وذاته، فهو سبحانه وتر وفرد، وصفاته هو فيها سبحانه فرد فلا يمثله شيء ولا يشاركه فيها أحد ﷻ.

إذا تبين لك ذلك فالصفة والنعت هنا غايَر بينهما قال: «مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ

الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنَعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ»، والصفة والنعت في اللغة متقارب.

وهو لم يُرد التفريق ما بين الصفة والنعت؛ لأن الله - سبحانه - له الصفات العلى

وله النعوت العلى، له المثل الأعلى.

والصفة والنعت هي المثل في القرآن في قوله: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧]؛

يعني: له النعت والصفة العليا سبحانه وتعالى، أما المخلوق فله الوصف الأدنى

الذي يناسب ذاته الوضيعة الضعيفة المحتاجة.

صفات الرب ﷻ ونعوته تنقسم إلى أقسام باعتبارات مختلفة:

فتنقسم باعتبار قيامها بالرب ﷻ إلى قسمين:

- إلى صفات ذات.

- وإلى صفات فعل.

القسم الأول: صفات الذات: وهي التي لا ينفكُ ربنا ﷻ عن الاتصاف بها، لم يزل

موصوفاً بها وهو متصفٌ بها دائماً، مثل الوجه والعينين واليدين، مثل الرحمة والسمع

والبصر، فإنَّ الله - سبحانه - لم يزل ذا وجه وذا سمع وذا بصر سبحانه وتعالى، وكذلك

في صفاته الذاتية، ومنها صفة الرحمة، فالله ﷻ متصف بصفة الرحمة وهي ملازمة له

سبحانه وتعالى.

القسم الثاني: صفات الأفعال: وصفات الفعل لله ﷻ يسميها بعض الناس من أهل العلم الصفات الاختيارية، وهي التي يفعلها ربنا ﷻ تارة ولا يفعلها تارة، صفات الفعل هي التي تقوم بالرب ﷻ بمشيئته وقدرته سبحانه وتعالى. وهذه الصفات التي هي الصفات الاختيارية أول من نفاها بخصوصها الكلابية، وتبعهم على ذلك أبو الحسن الأشعري؛ يعني: ابن كلاب أول من نفاها، ثم تبعه أصحابه، ثم تبعهم أبو الحسن.

من جهة أخرى نقسم الصفات إلى قسمين:

- إلى صفات جلال.

- وإلى صفات جمال.

القسم الأول: صفات الجلال: هي الصفات التي فيها نعت الرب ﷻ بجلاله وعظمته وقهره وجبروته سبحانه وتعالى، وهي التي تجلب في قلب الموحد الخوف منه سبحانه وتعالى، مثل صفة القوة، القدرة، القهر، الجبروت وأشباه ذلك. صفات الجلال؛ يعني: من تأملها أجل الله ﷻ وهابه وخافه سبحانه وتعالى.

القسم الثاني: صفات الجمال: وصفات الجمال هي الصفات التي تبعث في قلب الموحد حب الرب ﷻ والأنس به وبلقائه وبمناجاته وبالإجابة إليه، وهذه صفات كثيرة لله ﷻ، مثل صفة الرحمة والرأفة والمغفرة وقبول التوبة والسلامة؛ اسم الله السلام، والمؤمن وأشباه ذلك.

فإذا صفات العظمة هذه يقال لها: صفات جلال، وصفات ونعوت الرحمة والمحبة يقال لها: صفات جمال، هذا اصطلاح لبعض علماء السنة وهو اصطلاح صحيح؛ ولهذا في الخاتمة التي تُنسبُ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَجَّحَ طائفة من أهل العلم أن تكون لشيخ الإسلام لورود هذا التقسيم فيها، وهو قوله في أولها: «صدق الله العظيم المتوحد بالجلال لكمال الجمال تعظيمًا وتكبيرًا».

ولا أعلم من أشهر هذا التقسيم قبل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ يعني: تقسيم الصفات إلى صفات جلال وجمال.

وفي هذه الخاتمة جُمِلَ معروفة في الاستعمال عن شيخ الإسلام دون غيره، وابن القيم رَحِمَهُمُ اللَّهُ بحث صفات الجلال والجمال في بعض كتبه.

التقسيم الثالث للصفات:

- صفات ربوبية.

- صفات ألوهية.

هذا باعتبار التوحيد؛ يعني: رجوع الأسماء والصفات إلى نوعي التوحيد، توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية.

القسم الأول صفات ربوبية: وهو ما كان من أفراد الربوبية؛ مثل: المُلْك والهيمنة والانتقام والقدرة والقوة والإحاطة وأشباه ذلك.

والقسم الثاني صفات الألوهية: وهي التي وَحَّدَ العبد ربه ﷻ بها مثل: اسم الإله وما فيه، مثل الصمد وأشباه ذلك مما فيه توجه من العبد إلى الرب ﷻ.

لَقَوْلِهِ: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبتَدَعَاتِ»:

● هنا ذَكَرَ هذه الألفاظ متابَعَةً لما جرى عليه المتكلمون في زمنه، وهو ذَكَرَهَا بعد إثبات، فأثبت الصفات ثم نفَى، وقاعدة أهل السنة والجماعة: أَنَّ النفي يكون مُجَمَّلاً، وَأَنَّ الإثبات يكون مُفَصَّلاً.

ففي قوله هذا نوع مخالفة لطريقة أهل السنة والجماعة، لكن كلامه محمول على التنزيه بعد الإثبات.

والتنزيه بعد الإثبات يُتَوَسَّعُ فيه؛ لِأَنَّ طريقة أهل البدع أنهم يُنْزَهُونَ أو ينفون بدون إثبات؛ ينفون مفصلاً ولا يثبتون، ولكن المؤلف أثبت مُفَصَّلاً ونفَى وكان في فيه بعض التفصيل؛ ولهذا نقول عند الاختيار: لا نقول هذا الكلام «تعالى ربنا عن

الحدود والغايات والأركان والأعضاء ونحو ذلك» عند الاختيار لا نقوله كما ذكرت لك؛ وذلك أنَّ هذه الألفاظ فيها مخالفة من أوجه:

١- الوجه الأول: أنَّ هذا نفْيٌ مُفَصَّلٌ، وهو مخالف لطريقة أهل السنة؛ لأنَّ طريقتهم مأخوذة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿١١﴾ [الشورى: ١١]، فنَفَى مُجْمَلًا وَأَثَبَتْ مُفَصَّلًا.

٢- الوجه الثاني: أنَّ هذه الكلمات لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة؛ فلهذا الذي لم يرد لا يحسن أن ننفيه ولا أن نثبت؛ لأنَّ طريقتنا هو اقتفاء الكتاب والسنة. فلفظ الحد والغاية والركن والأعضاء والأدوات والجهات، كل هذه ما جاءت في القرآن ولا في السنة؛ فلذلك لا نثبتها ولا ننفوها.

وليس معنى النفي أَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ، فإذا قال أهل السنة: «لا ننفوها» لا يُفهم منه؛ يعني: أنَّ معناها محتملة، لا، ولكن لا ننفوها؛ لأننا لا نتجاوز القرآن والحديث، هذا أمر غيبي كيف تتجاسر عليه بدون دليل؛ فلذلك نقول: لا نثبت إلا بدليل ولا ننفي إلا بدليل.

فإذا استعمال هذه الألفاظ لا يسوغ، والمؤلف يُؤَاخِذُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي استعماله هذه الألفاظ؛ لأنها من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة.

طبعًا الحد والغاية متقارب في أن يكون له حد ينتهي إليه اتصافه بالصفة، وفي هذا مسألتان:

المسألة الأولى:

أَنَّ طائفة من العلماء لما ذكروا الاستواء على العرش ﷻ سئلوا: بحدٍ؟ قالوا: بحد.

وهم طائفة من أئمة أهل السنة كابن المبارك والثوري وجماعة من الأئمة، وهذا يُوجِّهُ بأنَّ استعمالهم لفظ «الحد» مع أنه لم يأت في الكتاب والسنة لأجل أن يبتلوا دعوى الجهمية في أنَّ الله في كل مكان.

وإذا احتاج المُوَحِّد لبيان عقيدته في المناظرة إلى كلمات تُوضِّح الأمر فإنه لا بأس باستعمالها للمصلحة، لكن لا تُثَبِّتُ عقيدةً مُستقلة.

يعني: إذا جاء أحد يقول: ما هي عقيدتك؟ فلا تقل: عقيدتي أن الله مستوٍ على عرشه بحد، إنما نقول: هو ﷻ مستوٍ على عرشه.

إذا احتيج إلى ذلك في مقامه فقد يُقال ذلك؛ لأنَّ لفظ «بحد»؛ يعني: أنه ليس مختلطاً بخلقه ﷻ.

فهو سبحانه تعالى عنه الحدود والغايات التي تنتهي إليها صفاته كما قال: «تَعَالَى عَنِ»؛ لأنَّ الله سبحانه ليس لصفاته حد يعلمه البشر.

قال: «تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ»؛ يعني: المعلومه، «وَالْغَايَاتِ» المعلومه.
المسألة الثانية:

يُشْكِلُ عَلَى هَذَا مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ فِي وَصْفِ الرَّبِّ ﷻ: «حِجَابُهُ النَّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(٣٤٨)، فهل معنى ذلك أن البصر محدود بالخلق؟

والجواب عن ذلك: أن هذا إحالة على؛ يعني: في قوله: «مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» في أن الإحراق إحراق السبحات لما انتهى إليه البصر؛ والبصر لا ينتهي لحد، فكذا الإحراق لا ينتهي لحد؛ فإذا هو بناء شيء على شيء، فلا يُثَبِّتُ الثاني لأجل ورود الأول، بل الثاني مَنفِي فكذا الأول نقول: ليس له حد.

«مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»: الله ﷻ يَنْفُذُ بصره في جميع بريته سبحانه وتعالى، وكل ما سواه ﷻ مخلوق؛ فإذا بصره ينتهي في جميع مخلوقاته، فإذا لَوْ كَشَفَ الحجاب لأحرقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ مخلوقاته، فإذا هذا ليس فيه إثبات الحد والغاية، وإنما هذا فيه إثبات أنه ﷻ مُطْلَقٌ في اتصافه بصفاته لا حد؛ يعني: لذلك يُثَبِّتُ، بل نقول: هو سبحانه كامل في صفاته.

قال: «وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ».

هذه الألفاظ الثلاث «الركن والعضو والأداة» هذه راجعة إلى الصفات الذاتية؛ يعني: مثل اليد، القدم، العينين، ومثل الوجه إلى آخره، فهذا ينفي أن يكون هذا عضو أو ركن أو أداة أو نحو ذلك؛ لأنَّ هذه الأشياء في المخلوق فينزّه الربّ ﷻ عنها، هذا مراده.

وكما ذكرت لك المُقَرَّر أنَّ هذه الأشياء لا تُقال لا نفياً ولا إثباتاً، بل لا نذكر ذلك؛ لأن الله - سبحانه - أعظم من أن يُنفي عنه استعمال هذه الألفاظ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قال: «لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُ كَسَائِرِ الْمُتَبَدَّعَاتِ».

«الْمُتَبَدَّعَاتِ»؛ يعني: المخلوقات.

وقوله: «كَسَائِرِ الْمُتَبَدَّعَاتِ» «سائر» في اللغة تستعمل بمعنى: بقية؛ ولذلك قيل لبقية الشراب: سؤر.

فكلمة سائر؛ يعني: البقية، تقول مثلاً: أتاني محمد وسائر الإخوان؛ يعني: وبقية الإخوان، لكن هنا استعملها بمعنى: «كل» «كَسَائِرِ الْمُتَبَدَّعَاتِ»؛ يعني: ككل المخلوقات.

المخلوقات تحويها الجهات الست.

«لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُ كَسَائِرِ الْمُتَبَدَّعَاتِ»، ما هي الجهات الست عندهم؟ الجهات الست أمام وخلف ويمين وشمال وأعلى وأسفل، هذه الجهات الست مخلوقة، وهذه المخلوقة لا تحوي الربّ ﷻ، بل الله سبحانه فوق مخلوقاته، لكن ما من مخلوق من هذه الجهات الست: إلا وهو نسبي إضافي ليس مطلقاً.

فما من شيء إلا وأمامه شيء، وهو أمام شيء، وهو يمين شيء وثم شيء آخر - يمين، وهكذا.

مثل ما نقول: نحن الآن أسفل؛ يعني: في أرض المسجد، لكن بالنسبة لمن تحتنا في

القَبُو مثلاً إذا كان فيه قَبُو نحن فوق مثلاً، واحد ساكن في أدوار، الدور الأول فوق الدور الأرضي فهو أعلى، لكن هو بالنسبة للدور الثاني أسفل؛ إذا الجهات هذه ليست مطلقة، وإنما هي نسبية.

فتقول: يمين، ليس ثُمَّ يمين مطلق في حياة المخلوقات وإنما هو يمين إضافي، لا تقل شمال مطلق، إنما هو شمال إضافي.

أمام مطلق، إنما هو أمام إضافي؛ يعني: نسبي تَنَسُّبُهُ إليك وتَنَسُّبُهُ إلي. تقول أمامي، أمام فلان، يمين فلان إلى آخره؛ ولهذا الجهة -جهة العلو- إذا نسبتها للمخلوق فثُمَّ جهة لنا هي حال، وَثُمَّ جهة لمن هم في الجهة الثانية من الأرض هي لها حال أخرى، فنحن جهة العلو عندنا فوق، وجهة السُّفل هم، وهم بالعكس؛ يعني: الذين في الجهة الثانية من الأرض.

إذا فجهة العلو وجهة السُّفل هذه نسبية لك، تقول: هذا أعلى، ليس هذا هو العلو المطلق

هذا العلو المنسوب إليك، والذي في الجهة الثانية من الكرة الأرضية العلو هو المنسوب إليه؛ فإذا هذه أمور نسبية في الجهات، فإذا أردت المطلق فثُمَّ شيء واحد فقط وهو العلو المطلق على جميع المخلوقات، غير منسوب لطائفة من المخلوقات أو لبعض المخلوقات، وهو علو الرب ﷻ.

إذا فنقول: هذه الجهات الست إذا أريد بها النسبي، فنقول: نعم الله -سبحانه وتعالى- لا تحويه الجهات النسبية؛ يميني وفوقي وأمامي وشمالي وإلى آخره، لا تحويه.

لكن المطلق لا نقول: تحوي ولا ما تحوي؛ لأنَّ الله -سبحانه- فوق مخلوقاته، والمخلوقات هذه محتاجة إليه، لكن له العلو المطلق، هو سبحانه ﷻ كلتا يديه يمين، اليمين المطلق ليس النسبي، وهو سبحانه وسع كل شيء، واسع سبحانه وتعالى؛ فإذا تنبّه إلى أنَّ هذه المخلوقات نسبية وليست مطلقة.

فإذا قوله: «لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُ» ليس في هذا مَنَحَى من منحى أهل البدع في نفي العلو، لا، لكن هذه يعني بها: الجهات الست النسبية كسائر المخلوقات. كل مخلوق لا بد أن يكون محصور بهذه الجهات؛ يعني: أعلى أسفل يمين شمال والثاني كذلك، والثالث كذلك. وهذه مسألة مهمة تفيدك في كل ما يوصف الرب ﷻ به لا تقسه بالمخلوق؛ اجعله مطلقاً.

مثل الآن مسألة النزول «ينزل ربنا حين يبقى ثلث الليل الآخر»^(٣٤٩)، أو «في النصف الآخر من الليل» أو «آخر كل ليلة» على اختلاف الروايات والألفاظ، هذه ثلث الليل هل هو منسوب لك أو منسوب للزمان المطلق؟

هنا ننسبه للزمان المطلق، الذي يدخل فيه الزمان النسبي بالنسبة للمخلوق الواحد، كذلك جهة العلو أنت تدعو ربك ﷻ إلى أعلى، ونعلم أنه فوقنا سبحانه وتعالى، ومن هو في الجهة الثانية هو فوقه أيضاً وهو في جهة أخرى، نحن مثلاً نتجه كذا وهو في الجهة الثانية من الأرض يتجه عكس الاتجاه، أليس كذلك؟ لكن هذا علو نسبي وهذا علو نسبي.

وإذا أردت العلو المطلق فتأمل قول الله ﷻ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وتأمل أن السموات السبع الأرض بالنسبة لها صغيرة، والسموات السبع بالنسبة للكرسي صغيرة، والكرسي بالنسبة للعرش أيضاً كحلقة ألقيت في ترس صغير.

فإذا كلها تتلاشى، ويبقى الإطلاق في الزمان وفي المكان بما يجعل معه أن تَصَوِّرَ العبد لما يوصف الله ﷻ به نسبياً يجني على نفسه ويدخل في النفي أو التشبيه. فيجب أن يكون ما يؤمن به الموحّد من صفات الله ﷻ على ما جاء في الكتاب والسنة، وكل ما جاء هو على الإطلاق، لا على ما تعرفه أنت من نفسك.

والإطلاق اللائق بالله ﷻ يدخل فيه ما يختص بالمعِين من المخلوقين، تبارك ربنا
وتعظم وتقدس سبحانه وتعالى وسع كل شيء رحمةً وعلماً، وكان الله بكل شيء
محيطاً ﷻ وتقدّست أسماؤه.



الدرس الحادي عشر:

اليمان بالأسراء والمعراج

٣٩- وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (١١) [النجم: ١١] فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.

الشرح

قال العلامة ابن أبي العز:

□ قوله: «والمعراج حق، وقد أُسْرِيَ بالنبي ﷺ، وعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (١١) [النجم: ١١]، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى:»
● «المعراج»: مفعال، من العروج، أي: الآلة التي يُعْرَجُ فيها، أي: يصعد، وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغييات، تؤمن به ولا نستغل بكيفيته.

□ قوله: «وقد أُسْرِيَ بالنبي ﷺ، وعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ:»

● اختلف الناس في الإسراء:

فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده، نقله ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوه.

(٣٥٠) قال العلامة الألباني:

□ قوله: «﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (١١)»:

● يعني من آيات ربه الكبرى، وأما القول بأنه - عليه الصلاة والسلام - رأى ربه لَيْلَتَهُ بعينه فلم يثبت كما تقدم التنبيه عليه قريباً، ولذلك قال الشارح وغيره: «والصحيح أنه رآه بقلبه، ولم يره بعين رأسه».

لكن ينبغي أن يُعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسراء منامًا، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم؛ فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولوا: كان منامًا، وإنما قالوا: أُسري بروحه ولم يُفقد جسده، وفرق ما بين الأمرين؛ إذ ما يراه النائم قد يكون أمثالًا مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عُرج به إلى السماء، وذهب به إلى مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال، فما أراد أن الإسراء كان منامًا، وإنما أراد أن الروح ذاتها أُسري بها، ففارقت الجسد ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت.

وقيل: كان الإسراء مرتين: مرة يقظة، ومرة منامًا.

وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك، وقوله: «ثم استيقظت» ^(٣٥١)، وبين سائر الروايات.

وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين: مرة قبل الوحي، ومرة بعده.

ومنهم من قال: بل ثلاث مرات: مرة قبل الوحي، ومرتين بعده.

وكلما اشتبه عليهم لفظ زادوا مرة؛ للتوفيق!! وهذا يفعله ضعفاء أهل الحديث، وإلا فالذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة، بعد البعثة، قبل الهجرة بسنة، وقيل: بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البر.

قال الشيخ شمس الدين ابن القيم: يا عجبًا لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مرارًا! وكيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تُفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى يصير خمسًا، فيقول: «أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وَخَفَفْتُ عَنْ عِبَادِي» ^(٣٥٢)، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس!!

(٣٥١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥١٧)، وَمُسْلِمٌ (١٦٢)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه.

(٣٥٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٠٧)، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ صَعْبَةَ رضي الله عنه.

وقد غلّط الحفاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: «فقدّم وأخر وزاد ونقص»، ولم يسرّد الحديث، فأجاد رَحِمَهُ اللهُ. انتهى كلام الشيخ شمس الدين رَحِمَهُ اللهُ.

وكان من حديث الإسراء: أَنَّهُ ﷺ أُسْرِيَ بجسده في اليقظة، على الصحيح، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى راكباً على البُراق، صُحْبَةً جبريل ﷺ، فنزل هناك وصلى بالأنبياء إماماً، وربط البُراق بحلقة باب المسجد.

وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك ألبتة.

ثم عُرج من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، ففتح له، فرأى هناك آدم أبا البشر، فسَلَّمَ عليه، فرحب به وردَّ عليه السلام، وأقرَّ بنبوته.

ثم عُرج به إلى السماء الثانية، فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بن زكريا وعيسى بن مريم، فلقيهما، فسَلَّمَ عليهما، فردَّاهُ عليه السلام، ورحبا به، وأقرَّاهُ بنبوته.

ثم عُرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف، فسَلَّمَ عليه فردَّاهُ عليه السلام ورحب به وأقرَّ بنبوته.

ثم عُرج به إلى السماء الرابعة، فرأى فيها إدريس، فسَلَّمَ عليه ورحب به وأقرَّ بنبوته.

ثم عُرج به إلى السماء الخامسة، فرأى فيها هارون بن عمران، فسَلَّمَ عليه ورحب به وأقرَّ بنبوته.

ثم عُرج به إلى السماء السادسة، فلقى فيها موسى فسَلَّمَ عليه ورحب به وأقرَّ بنبوته، فلما جاوزه بكى موسى، فقليل له: ما يبكيك؟ قال: أبكي؛ لأن غلاماً بُعث بعدي يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتي.

ثم عُرج به إلى السماء السابعة، فلقى فيها إبراهيم، فسَلَّمَ عليه ورحب به وأقرَّ بنبوته، ثم رُفِعَ إلى سدرة المنتهى، ثم رُفِعَ له البيت المعمور.

ثم عُرج به إلى الجبار، جل جلاله وتقدست أسماؤه، فدنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض عليه خمسين صلاة، فرجع حتى مر على موسى، فقال: بم أُمِرْتُ؟ قال: بخمسين صلاة، فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك، ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك!! فالتفت إلى جبريل كأنه يستشير في ذلك، فأشار: أن نعم، إن شئتَ، فعلا به جبريلُ حتى أتى به إلى الجبار تبارك وتعالى وهو في مكانه - هذا لفظ البخاري في «صحيحه»، وفي بعض الطرق - فوضع عنه عشرًا، ثم نزل حتى مر بموسى، فأخبره، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف!! فلم يزل يتردد بين موسى وبين الله تبارك وتعالى حتى جعلها خمسًا، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: قد استحيتُ من ربي، ولكن أرضني وأسلم، فلما نفذ نادى منادٍ: قد أمضيت فريضتي وخففتُ عن عبادي.

وقد تقدم ذكر اختلاف الصحابة في رؤيته ﷺ ربه ﷻ بعين رأسه، وأن الصحيح أنه رآه بقلبه، ولم يره بعين رأسه، وقوله: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، صح عن النبي ﷺ أن هذا المرئي جبريل، رآه مرتين على صورته التي خلق عليها.

وأما قوله تعالى في سورة «النجم»: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨]، فهو غير الدنو والتدلي المذكورين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة «النجم» هو دنو جبريل وتدليّه، كما قالت عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ ﴿ذُومِرَةً فَاَسَوَّى﴾ ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٥-٨]، فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلم الشديد القوى، وأما الدنو والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذلك صريح في أنه دنو الرب تعالى وتدليّه، وأما الذي في سورة «النجم»: أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، فهذا هو جبريل، رآه مرتين: مرة في الأرض، ومرة عند سدرة المنتهى.

ومما يدل على أن الإسراء بجسده في اليقظة: قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] والعبد عبارة عن

مجموع الجسد والروح. كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح، هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح، فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر - لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة وهو كفر.

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟

فالجواب - والله أعلم -: أنه كان ذلك إظهاراً لصدق دعوى الرسول ﷺ المعراج حين سأله قريش عن نعت بيت المقدس فنعتهم لهم، وأخبرهم عن غيرهم التي مر عليها في طريقه، ولو كان عروجه إلى السماء من مكة لما حصل ذلك؛ إذ لا يمكن اطلاعهم على ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد اطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه لمن تدبره. وبالله التوفيق.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَرَّاكُ:

□ قوله: «وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعَرَجَ بِشَخْصِهِ فِي الْبَقَّةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١] فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى»:

● الإمام الطحاوي رحمه الله في هذا المؤلف المختصر في مسائل الاعتقاد؛ لم يلتزم بالتنسيق بين المسائل، وضم كل نوع إلى ما يناسبه، بل نوع: فتارة يذكر المسائل المتعلقة بالتوحيد وبأسماء الله وصفاته، والمسائل التي تخص الرسول ﷺ، ومسائل أخرى كثيرة تتصل بالقدر، والملائكة ... فتجده يتنقل، فمثلاً: قال هنا: «وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ»: فالإسراء والمعراج مما يتصل بخصائص نبينا ﷺ، فصله المؤلف عما تقدم

من كلامه في رسالة نبينا محمد ﷺ، وما ذكره من بعض خصائصه.

وأصل كلمة «مِعْرَاج» في اللغة آلة العروج، والعروج: الصعود، فتقول: عرج إلى السطح وإلى الجبل وإلى السماء، أي: صعد، قال تعالى: ﴿تَقْرَأُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ [المعراج: ٤]، وفي الحديث: «ثم يعرج الذين يأتوا فيكم» (٢٥٢) وليس المراد هو إثبات الآلة أو الوسيلة التي عرج بها النبي ﷺ، بل إثبات عروج النبي ﷺ إلى السموات، وإلى حيث شاء الله من العلا، فكان المصنف يقول: وعروج نبينا ﷺ إلى ما شاء الله حق. لكن صار لفظ «المِعْرَاج» علماً على هذا الأمر.

وقد أشار الله إلى العروج بالنبي ﷺ في القرآن في سورة «النجم»: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ۚ أَفَتَسْمُرُونَ عَلَىٰ مَآبِئِ ۙ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۚ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ۚ﴾ [النجم: ١١-١٤] وقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ حينئذ رأى جبريل على صورته التي خلق عليها له ست مئة جناح.

والمراد بالإسراء هو: الذهاب بالنبي ﷺ ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى في بيت المقدس، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١].

وقد جاء ذكر صفات المِعْرَاج في أحاديث، لكن الغالب أنها ليست من الأحاديث المعتمدة. لكن الإسراء بالنبي ﷺ، والعروج به إلى السموات؛ هذا أمر معلوم، ومجمع عليه بين أهل السنة، ودلت عليه الأحاديث الصحاح المتواترة.

وقد اختلف الناس في حقيقة الإسراء والمِعْرَاج - مع الاتفاق على ثبوتهما - على أي وجه وقع؟

والحق أنه قد أسري بالنبي ﷺ بروحه وبدنه، وعُرج به إلى حيث شاء الله من العلا يقظة لا مناماً؛ ولهذا نص المؤلف على ذلك بقوله: «وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ»: وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر الأدلة، قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] والعبد اسم للروح والبدن.

وتصدير هذه الآية بالتسبيح دال على عظم الأمر، والإسراء كان بروحه وبدنه يقظة لا مناماً؛ فإن الذهاب والانتقال في النوم أمر ليس بمستغرب ولا مستنكر، فهو يحدث لسائر الناس.

ومما يؤكد هذه الحقيقة ما جاء في الحديث الصحيح أن الرسول ﷺ لما أخبر قريشاً استعظموا ذلك وكذبوه، وسألوه عن أشياء من بيت المقدس، قال النبي ﷺ: «فَكُرِبَتْ كُرْبَةٌ مَا كُرِبْتُ مثله قط، فرفعه الله لي أنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلا أنباتهم به» (٣٥٤) فهذا كله يؤكد أن الإسراء كان بروحه وبدنه يقظة لا مناماً.

وكذلك العروج به إلى ما شاء الله من العلا كان بشخصه ﷺ يقظة لا مناماً، فهذا هو الأمر الخارق العظيم أن يقطع هذه المسافات ويعود في ليلة.

وفي حديث الإسراء والمعراج أمور كثيرة، منها: أن جبريل عليه السلام صعد به واستفتح له السماء، ثم فتح له، فلقي الأنبياء: آدم وعيسى ويحيى ويوسف وإدريس وهارون وموسى وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام، وعند كل سماء يستفتح، فكل سماء لها أبواب وحراس من ملائكة الله، وكل ذلك من الغيب، لا نتصوره ولا ندرك حقائقه، فيستفتح جبريل عليه السلام، فيقول له المَلَكُ الموكل بباب السماء: من؟ فيقول: جبريل. فيقول: ومن معك؟ فيقول: محمد ﷺ. فيقول: وهل أرسل إليه؟ فيقول: نعم. فيقول: مرحباً ولنعم المجيء جاء! عند كل سماء يتجاوزها حتى بلغ سدرة المنتهى، وفرض الله عليه الصلوات الخمس.

وقال بعضهم: إنه كان مناماً! واحتجوا برواية شريك بن عبدالله بن أبي نمر: «واستيقظ وهو في المسجد الحرام».

ورد ذلك المتحققون وقالوا: إن هذا وهم من شريك، وقد وهم في هذا الحديث في مواضع عدة.

والقول بأن الإسراء والمعراج كان مناماً قول باطل ليس بشيء، فلو قال الرسول

(٣٥٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٢)، وَأَحْمَدُ (٥٢٨/٢)، النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (١١٤٨٠)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لقریش: إني رأيت في المنام، لم يكذبوه؛ لأنه أمر عادي يحصل لأحد الناس. ونُسب إلى عائشة ومعوية رضي الله عنهما أن الإسراء والمعراج كان بروحه عليه السلام دون جسده. وهو رأي عندي غير مقبول، ويردُّ عليه ما يرد على القول بأنه كان منامًا، فإذا كان جسده باقيًا عندهم فلا يكون بينه وبين رؤيا المنام كبير فرق، وما معنى أن يأتيه جبريل بالبراق، ويحمله عليه ويسير به، ويصلي بالأنبياء؟ فهذا القول فيه نظر، وهو خلاف ظاهر الأدلة.

ومن اختار هذه الأقوال من العلماء أراد أن يوفق بين الروايات فيقول: إن الإسراء كان مرة يقظة ومرة منامًا، ومرة في مكة ومرة في المدينة!

وهذا وهَّنه العلامة ابن القيم، وقال: «هذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة أخرى، فكلما اختلفت عليهم الروايات عدَّدوا الوقائع! والصواب الذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة، ويا عجبًا لهؤلاء الذين زعموا أنه مرارًا، كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليه الصلاة خمسين ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسينًا، ثم يقول: «أمضيت فريضتي، وخففت عن عبادي» (٣٥٩) ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين ثم يحطها عشرًا عشرًا.

فالصواب: أن الإسراء والمعراج حدث مرة واحدة والنبي عليه السلام في مكة قبل الهجرة، وفرضت عليه الصلوات الخمس، وقد اتفق أهل العلم: أن الصلوات الخمس قد فرضت عليه وهو في مكة قبل الهجرة، والمشهور أن ذلك قبل الهجرة بثلاث سنوات، وقيل: بأقل، وقيل: بأكثر.

وفي قصة الإسراء والمعراج الدلالة على عظم شأن الصلاة حيث فرضت على النبي عليه السلام بلا واسطة وفُرضت عليه وهو في أعلى المقامات فوق السموات. وفي قصة الإسراء والمعراج دلالة على علو الله تعالى على خلقه، فإنه عُرِج

به إلى ربه، كما قال تعالى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] فالملائكة والأرواح تعرج إلى الله؛ لأنه في العلو.

وفيها إثبات صفة الكلام لله تعالى، وتكليمه لنبينا محمد ﷺ بلا واسطة. وفي ذلك فضيلة لنبينا ﷺ حيث أكرمه الله ورفعته على سائر النبيين والمرسلين، حتى تجاوز كل الأنبياء، حتى إبراهيم عليه السلام لقيه في السماء السابعة وتجاوز إلى مكان فوق ذلك يسمع فيه صريف الأقلام.

سبحان الله!! مع هذه الأبعاد العظيمة يتم هذا في ليلة، هذا أمر خارق، ولا تقل: كيف؟ والآن آتى الله للناس بشيء ما كان يخطر ببالهم، هذا الصوت الآن في أقصى الدنيا، يقول لك: السلام عليكم، فتقول: وعليكم السلام، فسمعه وترد عليه، والذين يصعدون في المراكب الفضائية أيضاً مع البعد العظيم الذي تنتهي إليه تلك المراكب، يتكلمون مع من يكلمهم في الأرض، ويصل الصوت في نفس الوقت، فهذا مثال أصغر للحدث العظيم حدث الإسراء والمعراج، سبحان الله! هذه أمثلة وآيات لعلها تدخل في عموم: ﴿سَرَّيْهُمْ أَتَيْنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

وأى أمر تستعظمه مما أخبرت به الرسل فرده إلى كمال القدرة يُسهل أمره عليك جداً، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ومتى استبعد الإنسان شيئاً من ذلك، فذلك لنقص إيمانه بكمال قدرة الرب تعالى وتقدس، ﴿وَمَا كَانَتْ أَلِلَّةٌ لِّعِجْزِهِ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].
قَالَ الْعَلَمَةُ الْفُوزَانُ:

□ قوله: «وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»:

● معنى الإسراء هو السير ليلاً، فقد أُسري بالنبي ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى في ليلة واحدة.

أُسْرِيَ به جبريل بأمر من الله تعالى، قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا

مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴿١﴾ [الإسراء: ١].

وهذا من معجزاته عليه الصلاة والسلام؛ لأن هذه المسافة كانت تُقطع في شهر أو أكثر، وقطعها النبي ﷺ في ليلة واحدة.

وأما المعراج: فهو آلة الصعود، وعرج، يعني: صعد ﴿تَنْزِجُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ [المعراج: ٤]؛ يعني: تصعد، فالعروج معناه: الصعود، والمعراج آلة الصعود التي يصعد بها. وكلاهما ثابت للنبي ﷺ (٣٥٦).

فالإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وأما المعراج فمن الأرض إلى السماء، وكل هذا حصل في ليلة واحدة، أُسري به إلى بيت المقدس ووصل فيه بالأنبياء، ثم عرج به إلى السماء وجاوز السبع الطباق، وأراه الله من آياته ما أراه من آياته الكبرى، ثم نزل إلى الأرض، ثم جاء به جبريل إلى المكان الذي أُسري به منه في ليلة واحدة.

فالإسراء مذكور في سورة «الإسراء»، والمعراج مذكور في سورة «النجم» ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَطُوقُ عَنِ الْمُتَوَىٰ ۝٣ إِن هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝٧ هَذَا الْعُرُوجُ﴾ ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ من ربه سبحانه وتعالى أو أن جبريل دنا من الرسول ﷺ: ﴿فَنَدَنَّا ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١-١٠].

فالإسراء والمعراج حق، ومن أنكرهما واستبعدهما فهو كافر بالله ﷻ، ومن تأولهما فهو ضال، ولم ينكره إلا المشركون، فمن يقول: أُسري بروحه دون جسده، أو كان ذلك مناماً لا يقظة، فهذا ضال؛ لأن الله قال: ﴿أَسْرَىٰ عَبْدِهِ﴾ والعبد اسم للروح والبدن، لا يقال للروح إنها عبد، وكان الإسراء في حال اليقظة ولم يكن مناماً؛ لأن المنام ليس فيه عبرة، كل الناس يرون الرؤيا ويرون عجائب، وليست خاصة بالنبي ﷺ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ:

□ قوله: «وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِىَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (النجم: ١١)»:

● هذه الجملة من كلامه اشتملت على تقرير الإسراء والمعراج، وأن النبي ﷺ أُسْرِىَ به من مكة إلى بيت المقدس، وأنه عُرِجَ به ﷺ إلى السماء في اليقظة إلى حيث شاء الله ﷻ من العلو.

وهذه المسألة من المسائل الغيبية؛ يعني: أن حقيقة الإسراء وحقيقة المعراج من الغيب الذي لم يُعلم إلا من جهته ﷻ.

يعني: أن الله ﷻ أُسْرِىَ بِنَبِيِّهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ؛ فَالْعَقْل لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ سُلِّمَ بِهِ وَكَانَ حَقًّا مِنْ جِهَةٍ أَنْ اللَّهُ ﷻ أَخْبَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ وَأَخْبَرَ بِهِ نَبِيَّنَا ﷺ، فَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَهُوَ حَقٌّ لَا مَرِيَةَ فِيهِ، وَتَمَّ كَمَا سَمِعْتَ ارْتِبَاطَ مَا بَيْنَ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ.

والإسراء والمعراج معنيان مختلفان

- فالإسراء: هو المشي في الليل، سَرَى؛ أي: مشى في الليل، وأُسْرِىَ؛ أي: مشى ليلاً.
- والمعراج: فهو مِفْعَالٌ مِنَ الْعُرُوجِ، وهو اسمٌ لِلآلَةِ الَّتِي عَلَيْهَا عُرِجَ بِهِ ﷻ.
والإسراء: هو الانتقال ليلاً من مكة إلى بيت المقدس، وكان على دابة بين البغل وبين الحمار تسمى الْبُرَاقَ، و العروج إلى السماء كان على آلة، على سُلَّمٍ خاص وهو المعراج.

فإذا الإسراء اسم للفعل، والمعراج اسم للآلة التي عليها سار ﷻ إلى السماء.
إذا كان كذلك، فالإسراء وهو المشي ما بين مكة إلى بيت المقدس ليلاً في ساعات معدودة ثم الرجوع، هذا أمر غيبي عجيب؛ لهذا الإيمان به واجب بتفاصيله التي وردت، فيكون له أصل الكلام على الغيبات.

فما جاء فيه يُصَدَّقُ دُونَ تَعَرُّضٍ لِلْعَقْلِ فِيهِ؛ يعني: أن العقل لا مَسْرَحَ لَهُ فِي

الأُمُور الغيبية فكل ما جاء فيه حق، دون تفكير فيه من جهة العقل، هل هذا يمكن عقلاً أو لا يمكن؟

كذلك المعراج وهو أبلغ في كونه غيبياً، فإن آلة العروج وذهاب النبي ﷺ إلى السموات السبع يُسْتَفْتَحُ له من سماء على سماء إلى أن بلغ سدره المنتهى إلى أن كلم الرحمن ﷻ، هذا أمر غيبي؛ ففي أصله وفي تفاصيله مندرج عليه قاعدة الغيبيات عند أهل السنة والجماعة.

إذاً فهذا الذي ذكره الطحاوي أصل في الإيمان بالإسراء والمعراج، وأن الإسراء والمعراج أمران غيبيان، وإذا كانا غيبين فلا يُتَعَرَّضُ لهما ولا لما جرى فيهما بتأويل أو تحريف يخالف ظاهر ما دلت عليه النصوص؛ فالنص من الكتاب والسنة دلّ على أن النبي ﷺ أُسْرِيَ به ليلاً في وقتٍ قصيرٍ ما بين مكة إلى بيت المقدس.

وأخبر ﷺ أن جبريل جاءه وهو مضطجع في الحطيم، فأخذه فشَقَّ صدره ما بين غرة نحره إلى شعرته إلى أسفل بطنه، وكان أثر المِخِيط يظهر في صدره ﷺ، فلمَّا شَقَّه أخرج قلبه وجيء بطست فيه الإيمان والحكمة، طست من ذهب، قال ﷺ: «فَغُسِّلَ قلبي به وحُشِيَ إيماناً وحكمة» (٣٥٧)، وكان هذا لأجل أن يستعد ﷺ لهذا الأمر الغريب؛ وهو أنه يقطع هذه المسافة الطويلة في الأرض في وقت وجيز، ثم يُصْعَدُ به إلى السماء فيحتاج إلى قلب خاص.

ومعلوم أن الإنسان إذا خاف أو استغرب فأَوَّلُ ما يتأثر قلبه؛ فإذا كان قلبه لا يتأثر من الاختلاف، فإنه يتحمل بدنه ذلك بما أعدَّ الله ﷻ له في ذلك.

قال: «ثم أخذني جبريل فإذا دابة بين البغل والحمار، فقال: اركب فركبت، ثم سرنا إلى أن وصلنا بيت المقدس» إلى آخر الحديث.

فهذه الصفات وما جاء فيه مما حصل له في بيت المقدس من لقاء الأنبياء ومن صلاته فيه؛ يعني: صلاته في بيت المقدس، ومن كونه صار إماماً، واجتماع الأنبياء

له، وكونه ﷺ أمهم، كل هذا وما ثبت في الأحاديث الصحيحة من الأمور الغيبية التي تجري عليها قاعدة أهل السنة والجماعة في الأمور الغيبية بأنه:

١ - يُسَلَّمُ بها.

٢ - يُؤْمَنُ بها.

٣ - ألا يُتَعَرَّضَ لها بتأويل يصرفها عن ظاهرها، أو بتحريف يصرفها عن حقائقها.

فنؤمن بها على ما جاء، من جنس جميع الأمور الغيبية التي أخبرنا بها ﷺ، أو أخبرنا بها نبينا ﷺ.

المعراج - كما ذكرت لك - آلة العروج، وقد جاء وصفها؛ لأن النبي ﷺ لما صُلِّيَ في بيت المقدس أخذه جبريل، قال: «فوجدتُ سَلَمَيْنِ أحدهما ذهب والآخر فضة، فقال لي جبريل: اصعد فصعدتُ»، وجاء في بعض الروايات: أن النبي ﷺ قال في المعراج: «وهذا هو الذي يشخص إليه البصر حين تفارق الروح البدن» (٣٥٨) يعني: أن هذا المعراج آلة خاصة يُعرج بالبدن والروح في السماء بها.

فهي إذا آلة من جنس الآلات الله ﷻ أعلم بحقيقتها، إذا تبين ذلك في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في الإسراء والمعراج، على هذا الوجه الإجمالي فثم هاهنا مسائل:

المسألة الأولى:

أن الإسراء والمعراج يُربطان معاً، وأهل العلم مختلفون في هل تكرر الإسراء والمعراج، أم كانا مرة واحدة، على أقوال كثيرة، وأهمها قولان:

١ - القول الأول: أن الإسراء والمعراج لم يكونا إلا مرة واحدة.

٢ - والقول الثاني: أن الإسراء وقع مرتين، والمعراج وقع مرة واحدة، وهذا هو

اختيار الحافظ ابن حجر.

والقول الأول أولى، وهناك من قال: إن المعراج تكرر وأن الإسراء تكرر ثلاث مرات أو أربع مرات، وسبب الاختلاف في تكرر وقوعه هو اختلاف الروايات، فكلما جاءت رواية فيها مخالفة لرواية أخرى مع ثقة النقلة قالوا: إن هذا يحمل على تعدد الوقوع، ولكن هذا ليس بجيد ولا بصحيح من حيث المنهج؛ لأن الإسراء كما هو ظاهر الآية وقع مرة واحدة ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَمَرَ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١].

وقد يكون ثم احتمال في بعض الروايات أن الإسراء وقع مرتين، لكن الأقرب لظاهر الأدلة أن الإسراء والمعراج وقعا مرة واحدة.

المسألة الثانية: متى وقع الإسراء والمعراج؟

١- القول الأول:

وهذا عليه أكثر أهل العلم على أن الإسراء والمعراج وقعا قبل الهجرة بسنة، على تباين بينهم في هل السنة تحديداً أم السنة تقريباً؟

- فقال بعضهم: سنة إلا شهر.

- وقال بعضهم: سنة إلا شهرين.

- وقال آخرون: ثمانية أشهر قبل الهجرة.

- وقال آخرون: عشرة، إلى آخره.

وإذا تبين هذا الاختلاف في كونه قبل الهجرة بسنة لهذا القول، فإن معه عدم تحديد وقوع الإسراء والمعراج في شهر رجب.

واشتهر عند المؤرخين، أصحاب السير أن الإسراء والمعراج وقعا في رجب، ليلة السابع والعشرين، وهذا إنما هو عند طائفة من أهل السير، وأما أهل العلم المحققون من محدثين وفقهاء ومن المفسرين فإنهم لا يحملون ذلك على الوقوع في شهر رجب بظهور، وإنما يقولون: وقع قبل الهجرة بسنة.

ومعلوم أن الهجرة كانت في شهر ربيع الأول، وإذا كان كذلك فقولهم قبله

بسنة؛ يعني: أنَّ الإسراء والمعراج لم يقع في رجب. والأكثر من أهل العلم على أنه أكثر من سنة؛ سنة وشهرين، سنة وثلاثة أشهر ونحو ذلك، والقليل من قال: إنه ثمانية أشهر.

هذا قول أنه كان قبل سنة.

٢- القول الثاني: أنه كان قبل ثلاث سنين.

٣- القول الثالث: أنه كان قبل خمس سنين، واستدلوا على ذلك بأنَّ خديجة صلت وقد ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين أو بخمس سنين، قالوا: كيف تصلي وإنما فرضت الصلوات في ليلة المعراج؟ فكونها صلت يدلّ على أن المعراج وقع في حياتها، وهي ماتت قبل الهجرة بثلاث أو بخمس سنين.

والجواب عن هذا: أنَّ الصلاة كانت مفروضة ركعتين ركعتين؛ ركعة أول النهار وركعة آخر النهار، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «فرضت الصلاة أول ما فرضت ركعتين ركعتين، فزيد في صلاة الحضر، وأُقرت صلاة السفر» (٣٥٩).

فخديجة رضي الله عنها كانت تصلي، ولكن لم تكن الصلاة المفروضة؛ الصلوات الخمس التي فرضت ليلة المعراج.

المسألة الثالثة:

الإسراء والمعراج هل وقعا بجسد النبي ﷺ أم بروحه؛ يعني: بجسده وروحه، أم بروحه فقط، أم كانا منامًا؟

اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في ذلك:

- فقالت طائفة: كان الإسراء والمعراج بروحه.

- وقال آخرون: بل بروحه وبجسده.

ولم يقل أحد منهم: إنَّ الإسراء والمعراج كانا منامًا؛ فهذا لا يسوغ أن يُنسب هذا القول للسلف، بل قاله بعض العلماء الذين لم يدققوا الفرق بين قول من قال:

إنه روح، وبين أن يكون منامًا.

والصواب: الذي عليه عامة أهل السنة - أكثر أهل السنة - أنه كان بجسده وروحه معًا في الإسراء والمعراج، ولم يقل أحد من المتسبين لأهل العلم فيما أعلم: إنه أُسري بجسده وروحه وعرج بروحه فقط، وإنما ثَمَّ اتفاق ما بين الإسراء والمعراج؛ لأنه لم يقل أحد: أنه ذهب ونام في بيت المقدس.

إذاً نقول: الصواب أن الإسراء والمعراج كانا بروحه وجسده معًا. ويدلُّ على ذلك أدلة منها:

١- أن الله ﷻ قال: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْأَيْمَانِ﴾ [الإسراء: ١].

قوله: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] العبد: اسم للجسد والروح معًا، وليس اسمًا للروح، وإنما الروح تُخَصُّ بالإضافة، فيقال: روح العبد، «روح عبدي فلان»، كما جاء في بعض الأحاديث، وكذلك الجسد يُخَصُّ، فيقال: جسد فلان، أو جسد عبدي فلان؛ يعني: إذا كان من الله ﷻ، أما إطلاق لفظ العبد أو الإنسان فإنه يكون لمجموع الروح والجسد؛ فإذا في قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] دليل على أن الإسراء كان بالروح والجسد معًا، وإذا كان في الإسراء كذلك، فالمعراج كان بهما جميعًا.

٢- أن النبي ﷺ أخبر أنه كان مضطجعًا في بيته، أو في بيت أم هانئ، ففُرج السقف فنزل جبريل، وفي رواية «أنه ﷺ كان مضطجعًا في الحطيم» [٣٦٠] في «الصحيحين» فأخذه جبريل فشق صدره ما بين ثَغْرَةِ نحره إلى أسفل بطنه، استخرج قلبه إلى آخره، وهذه إنما تكون للجسد، ولا معنى للإسراء بالجسد بدون روح، فصار ثَمَّ تلازم ما بين الإسراء بالجسد والروح معًا.

إلى أدلة أخرى في هذا المقام معروفة.

المسألة الرابعة:

أَنَّ الإسراء والمعراج اختلفت فيها الأحاديث.

فمن الأحاديث ما أُفرد فيه الإسراء دون المعراج، ومنها ما أُفرد فيه المعراج دون الإسراء، وهي في الصحيح وفي غيره، وما جرى في الإسراء وما جرى في المعراج يؤخذ من مجموع الأحاديث؛ يعني: أن تجمع الروايات الصحيحة التي جاءت في الإسراء وجاءت في المعراج، ويُتَظَر ما حدث في الإسراء والمعراج؛ يعني: أن بعض الروايات مثلاً فيما رواه البخاري في «صحيحه» قال: «فأتاني جبريل فأخذني فأركبني على البراق فخرجت في السماء - أو فخرج بي إلى السماء - فاستفتح» وهذا فيه نقص؛ لأنَّ العروج في السماء إنما كان بعد الذهاب إلى بيت المقدس. وبعض الروايات فيها نقص.

المقصود: أَنَّ الإسراء والمعراج تنوعت الروايات فيه، وثَبَّه أهل العلم على أَنَّ أحد الروايات في الإمراء والمعراج مما رُوِيَ عن أنس رضي الله عنه أَنَّ فيها خلطاً، وهي رواية شريك بن عبدالله بن أبي نمر في البخاري وفي غيره.

ومسلم رحمته الله حينما ذكر الرواية في صحيحه أشار إلى رواية شريك بن عبدالله عن أنس، وقال: فزاد ونقص؛ يعني: شريكاً فزاد ونقص وقَدَّمَ وأخَّر ولم يسق روايته، وفي روايته أغلاط عند أهل العلم، خالف فيها مجموع أهل العلم للذين رَوَوْا ذلك عن الصحابة؛ إذاً فمسألة جمع الروايات بها يُعلم ما حصل.

وبالنسبة للمعراج رواية الإسراء فيها؛ يعني: الإسراء والمعراج معاً؛ يعني: مجموع الروايات، فيه أَنَّ فيه وصف الدابة، وفيه تسميتها بالبراق.

وتسمية هذه الدابة بالبراق لأمرين:

الأول: أنها في سرعتها كالبرق، وقد جاء في وصفها أنها؛ تضع حافرهما حيث ينتهي بصرها، ومعلوم أَنَّ الإسراء كان بالليل، ومعنى ذلك أنها تبصر ليلاً وَأَنَّ سرعتها عظيمة؛ فلذلك كان من أوجِه تسميتها بالبراق أَنَّ سرعتها كالبرق.

٢- الثاني: أَنَّ لها بريقاً؛ ولذلك جاء في وصفها أنها دابة بيضاء بين البغل

والحمار؛ ذلك لأنَّ لها بريقاً، والبريق يؤخذ من البياض.

النبي ﷺ في الإسراء به مرَّ على أشياء كثيرة حتى وصل إلى بيت المقدس.

قال طائفة من أهل العلم: ارتبط الإسراء بالمعراج مع أنَّه لا رابط بينهما من جهة العروج إلى السماء فإنه يمكن أن يكون العروج إلى السماء من مكة، ارتبط الإسراء بالمعراج لأُمور؛ يعني: لِحَكَمٍ فيما استظهروه:

١- الحكمة الأولي: أن يطلع النبي ﷺ في مسيره على الأرض على أشياء تكون أقوى لحجته إذا سأله المشركون، ولو عُرِّجَ به إلى السماء مباشرة، فإذا سأله فلن يكون عنده ما يَقُوِّي حجته عليهم بهذا الأمر؛ ولهذا لما رجع سأله فأخبرهم عن خبر قافلة، فلما رجع أهل القافلة سألوهم فقالوا: نعم، حصل كذا وكذا.

٢- الحكمة الثانية: أنَّ فيها إظهاراً للتراطيب ما بين مكة وما بين بيت المقدس، وأنَّ بيت المقدس كان قبله وأنَّ مكة كانت قبله، فلم يَتَوَجَّه أتباع الأنبياء إلا إلى بيت المقدس وإلى مكة المكرمة؛ يعني: إلى الكعبة.

٣- الحكمة الثالثة: أن يظهر فضل محمد ﷺ حيث يلتقي بالأنبياء في بيت المقدس، ثم يصلي بهم.

وقد جاءت روايات مختلفة صحيحة في دخول النبي ﷺ إلى المسجد الأقصى، ففيها أنه دخل فقال له جبريل: صَلِّ ركعتين؛ فصلِّ ركعتين أو صلِّ جبريل ركعتين، ثم وجد الأنبياء ووجد صفوفاً خلفه فصف معهم، ثم قَدَّمَهُ جبريل ﷺ فصلِّ بهم؛ ففي هذا إظهار لفضله ﷺ ولمكانته ومَزيَّتِهِ بالإمامة على سائر الأنبياء ﷺ، أيضاً مما يذكر في الإسراء أنَّه ﷺ مرَّ بموسى في قبره.

قال كما رواه مسلم: «مَرَرْتُ لَيْلَةً أُسْرِي بِي بِمُوسَى وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ» (٣٦١).

(٣٦١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٧٥)، والنسائي (١٦٣١، ١٦٣٢)، وأَحْمَدُ (١٢٠/٣، ١٤٨، ٢٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

وهذا الحديث رواه مسلم في «الصحيح»، وطائفة من أهل العلم قالوا: إنَّ في هذا الحديث شذوذًا أو نكارة ولم يقبلوه، والأكثر على قبوله؛ يعني: أن هذا الحديث صحيح، وابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجماعة ممن يميلون إلى أنَّ فيه مقالًا.

أيضًا مما حدث في الإسراء أنَّ أهل العلم اختلفوا في الدابة: هل رُبِطَتْ أم تُرِكَت؟ فأنكر طائفة أن تكون رُبِطَتْ في الصخرة، وقَبِلَ هذه الرواية أكثر أهل العلم فقالوا: إنَّ جبريل وَخَرَ الصخرة فانتشبت فربط الدابة فيها، أما المعراج فلما عُرِج به ﷺ أتوا إلى السماء الأولى فاستفتح جبريل.

ف قيل له: أمعك أحد؟

قال: نعم.

قيل من؟

قال: محمد بن عبد الله.

ف قيل له: «أَوَقَدْ بُعِثَ؟» أو «أَوَقَدْ أُرْسِلَ؟» أو «أَوَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْهِ؟»

فقال: نعم، فَفُتِحَ له.

قال النبي ﷺ: «فلما ولجنا السماء وجدتُ فيها آدم ﷺ؛ يعني: السماء الأولى

إلى آخره، ف قيل لي: هذا أبوك آدم فسَلِّم عليه، قال: فسَلِّمْتُ عليه، ثم رَدَّ علي

السلام، فقال: مرحبًا بالابن الصالح والعبد الصالح».

ثُمَّ عُرِجَ به إلى السماء الثانية، فاستفتح؛ يعني: حصل مثل الذي حصل؛ من

معك؟ أَوَقَدْ أُرْسِلَ؟ إلى آخره، فوجد في السماء الثانية عيسى ﷺ ويحيى وهما ابنا

خالة، ثُمَّ إلى السماء الثالثة وجد فيها يوسف، ثُمَّ السماء الرابعة وجد فيها إدريس، ثُمَّ

السماء الخامسة وجد فيها هارون، ثُمَّ السماء السادسة وجد فيها موسى عليهم جميعًا

السلام، ثُمَّ السماء السابعة وجد فيها إبراهيم، وكلُّ يقول له: مرحبًا بالأخ الصالح

والعبد الصالح، إلا آدم وإبراهيم فيقولان: مرحبًا بالابن الصالح والعبد الصالح.

ولما مَرَّ على موسى ﷺ وسلم عليه ورد عليه موسى، قال ﷺ: فلما انصرفت

-أو فلما ذهبت- إذا بموسى عليه السلام يبكي فقيل له: ما يُبكيك؟ قال: أبكي أن بُعِثَ غلام من بعدي يكون من يدخل الجنة من أمته أكثر ممن يدخل الجنة من أمتي، ثم لقي إبراهيم الخليل عليه السلام في السماء السابعة، قال: ثم رُفِعَت لي سدرة المنتهى، فإذا نبتُها مثل قلال هجر وإذا ورقُها مثل آذان الفيلة. قال: ثم رفع لي نهران باطنان ونهران ظاهران، فسألت: فقيل لي النهران الباطنان من الجنة والنهران الظاهران النيل والفرات، ثم أُتِيْتُ بإناء من خمر وإناء من لبن وإناء من عسل، فشربت الإناء من اللبن، فقيل لي: هُذِبَت للفطرة أو هذه الفطرة فيك وفي أمتك، أو كما قال ﷺ إلى آخر الحديث ^(٣٦٢).

المقصود: أن هذا حديث المعراج وما فيه، هذه إحدى الروايات والروايات في ذلك كثيرة، باختلاف أماكن الأنبياء، واختلاف المقالة، اختلاف ما حصل وكذلك في ما حصل في السماء السابعة.

إذا تبين ذلك فتمَّ كلام هنا على لقيا النبي ﷺ للأنبياء والمرسلين.

المسألة الخامسة:

هل لقي النبي ﷺ أجساد الأنبياء مع أرواحهم؟ أم أنه ﷺ لقي أرواحهم دون أجسادهم؟

العلماء لهم في ذلك قولان:

١- القول الأول:

قال طائفة من أهل العلم: لَقِيَ أرواحًا وأجسادًا، واستدلوا على ذلك بدليلين:
- الدليل الأول: أن هذا هو الظاهر من الجَمْع؛ يعني: من أنهم جُمِعُوا له وأنه كَلَّمَ آدم وكَلَّمَ فلان وكَلَّمَ فلان إلى آخره.

- والدليل الثاني: أنه جاء في أحد الروايات قوله: «وَبُعِثْتُ لي الأنبياء» وَبُعِثْتُ الأنبياء له، تدلُّ على أن ذلك خاص في ذلك الموقف الخاص.

٢- القول الثاني:

أن ذلك إنما هو للأرواح دون الأجساد حاشا عيسى ﷺ فإنه رُفِعَ إلى السماء بروحه وجسده.

وفي إدريس قولان؛ إدريس ﷺ في السماء الرابعة فيه قولان، هل كان رفعه للسماء الرابعة بروحه فقط أم كان بروحه وجسده؟ وفي ذلك خلاف عند المفسرين وعند أهل العلم تجده عند قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۝﴾ [مريم: ٥٧] في قصة لا تثبت؛ يعني: في قصة لسبب الرفع لا تثبت.

والأظهر من القولين عندي: أن ذلك كان بالأرواح دون الأجساد خلا عيسى ﷺ؛ وذلك أن النبي ﷺ حين التقى بالأنبياء وصلوا معه ﷺ:

- إما أن يُقال: صلُّوا معه بأجسادهم، وقد جُمِعَتْ أجسادهم له من القبور، ثم رَجَعَتْ إلى القبور وبقيت أرواحهم في السماء.

- وإما أن يُقال: هي بالأرواح فقط؛ لأنه لقيهم في السماء، ومعلوم أن الرفع إنما خُصَّ به عيسى ﷺ إلى السماء رَفْعًا حَيًّا، وكونهم يُرْفَعُونَ بأجسادهم وأرواحهم إلى السماء دائمًا ولا وجود لهم في القبور، هذا لا دليل عليه، بل يخالف أدلة كثيرة أن الأنبياء في قبورهم إلى قيام الساعة.

فمعنى كونهم ماتوا ودُفِنُوا أن أجسادهم في الأرض، وهذا هو الأصل، ومن قال بخلافه قال: هذا خاص بالنبي ﷺ أنه بُعِثَ له الأنبياء فَصَلَّى بهم ولقيهم في السماء. وهذه الخصوصية لا بد لها من دليل واضح، وكما ذكرت لك فالدليل التأملي يعارضه، وعلى كل هما قولان لأهل العلم من المتقدمين والمتأخرين.

المسألة السادسة:

النبي ﷺ حين رُفِعَ إلى ما فوق السماء السابعة، ورَأَى البيت المعمور، ورَأَى سدة المنتهى، رأى أشياء من آيات الله الكبرى، كما قال ﷺ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ۝﴾ [النجم: ١٨]، والنبي ﷺ رأى هذه الأشياء بقلبه ورأها بعينه، كما قال ﷺ:

﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ (النجم: ١١)؛ فصار للفؤاد رؤية، وقال: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾ (النجم: ١٧)؛ فصار للبصر رؤية؛ لهذا نقول: رؤية النبي ﷺ لآياتِ رَبِّهِ الْكَبْرَى لما فوق السماء السابعة وفي السماء السابعة وما رأى صار بشيئين: بالبصر وبالقلب جميعاً، ولا يقال: بالبصر وحده، ولا يقال: بالفؤاد وحده، بل رأى بهما جميعاً، وهذا يعني: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثَمَّ أَشْيَاءَ رَأَاهَا بِبَصَرِهِ وَقَلْبِهِ جَمِيعاً، وَثَمَّ أَشْيَاءَ رَأَاهَا بِفُؤَادِهِ دُونَ بَصَرِهِ؛ لِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَبَّهُ ﷻ بِفُؤَادِهِ، وَهَذَا يَجْرُنَا إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْمَشْهُورَةِ: هَلْ رَأَى نَبِينَا ﷺ رَبَّهُ أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ لِلصَّحَابَةِ:

- منهم من قال: رأى ربه.

- ومنهم من قال: لم يره.

كما هما قولان لعائشة وابن عباس ؓ أجمعين، والصحيح من ذلك: أن النبي ﷺ لم يَرِ رَبَّهُ وَإِنَّمَا سَمِعَ كَلَامَهُ ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ (النجم: ١٠)، كما ثبت في الصحيح من حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قيل له: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ فَأَنْتَ أَرَاهُ» (٣٦٣)؟

يعني: ثَمَّ نُورٌ وَهُوَ الْحِجَابُ، حِجَابُ الرَّبِّ ﷻ نُورٌ، قَالَ: «ثُمَّ نُورٌ أَنِّي أَرَاهُ»، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ: «رَأَيْتُ نُورًا»؛ يعني: نور الحجاب؛ إِذَا فَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَصَلَتْ لَهُ أَنْوَاعُ رُؤْيَاةٍ:

- منها رؤية أشياء بالبصر.

- ورؤية أشياء بالقلب، بالفؤاد.

- ورؤية أشياء بهما جميعاً.

وأما الله ﷻ فلم يره وإنما سمع كلامه ﷻ.

المسألة السابعة:

من المشهور المعروف في قصة الإسراء والمعراج المراجعة التي حصلت بين النبي

ﷺ وموسى في فرض الصلاة؛ فإن الله ﷻ فَرَضَ الصلاة المفروضة على هذه الأمة خمسين صلاة، ثم رجع جبريل مع النبي ﷺ ثم لَمَّا لَقِيَ النبي ﷺ موسى سألَه فقال: «فرض علي خمسين صلاة»، فقال: إنها لكثيرة وقد عالجت من أمر أمتي ما علمتُ أنَّ أمتك لن تطيق ذلك، فارجع فاسأل ربك التخفيف، فقال ﷺ: «فاستأذنت جبريل فأذن لي فسألت ربي التخفيف» (٣٦٤) .

هنا وقع خلاف في الروايات: هل صار التخفيف خمسًا خمسًا؟ أم كان التخفيف عشراً عشراً حتى وصلت إلى خمس في آخرها؟ والصواب والأصح: أنَّ التخفيف وقع عشراً عشراً؛ يعني: كانت خمسين ثُمَّ خُفِّفَ عنه عشراً فصارت أربعين، ثُمَّ خُفِّفَ عنه عشراً فصارت ثلاثين، ثم خفف عنه عشراً فصارت عشرين، ثم خفف عنه عشراً فصارت عشراً، ثم خفف عنه خمساً، ثم لما رجع إلى موسى قال: إنها كثيرة إنَّ أمتك لن تطيق ذلك، فقد عالجتُ من أمر أمتي ما عالجت أو كما قال، فقال نبينا ﷺ: «لقد استحييت من ربي» قال: فسمعت من يقول: لقد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي.

هذه بعض المسائل المشهورة في مسألة الإسرائء والمعراج، ولا ندري هل غُطِّيت أم لا؟ نرجع إلى ألفاظ المؤلف.

قال: «وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ».

«فِي الْيَقَظَةِ»؛ يعني: ليس في المنام.

«وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ»؛ يعني: بجسده؛ يعني: بروحه، فنفهم من قوله: «وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ»

أنه عروج بالروح والجسد معاً.

وقوله: «فِي الْيَقَظَةِ»: أنها ليست في المنام.

وقوله: «وَقَدْ أُسْرِيَ وَعُرِجَ» نفهم منه أنهما متلازمان كما قررتُ لك سالفاً.

قال: «إِلَى السَّمَاءِ»؛ والمقصود بـ«السَّمَاءِ»: جنس السماء وهي السموات.

قال: «ثُمَّ لِي حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعَلَا»؛ يعني: مما فوق السماء السابعة.

قال: «وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ»؛ يعني: من تكليمه، ومن أنه رأى أشياء لم يرها

غيره

وما حباه الله به.

قال: «وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى» في شأن الصلاة وفي غيره.

﴿مَّا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١] هذه قد تُفهم على أنه رأى ربّه بفؤاده؛

يعني: من حيث صياغة المؤلف، وقد يفهم أنه أراد الاستشهاد بالآية ﴿مَّا كَذَبَ الْفُؤَادُ

مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]؛ يعني: ما رآه في أثناء الوحي من الأنوار والآيات العظام.

[النجم: ١١]

□ قوله: «فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى»؛ من الله صلواته معناها الثناء عليه

● «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ»: الصلاة منا على النبي

فإن الصلاة لها استعمالات:

- فالصلاة من الله على عبده: على الأنبياء والمرسلين وعلى المؤمنين ﴿هُوَ

الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ ، تكون الصلاة من الله بعباده بعبادته؛

[الأحزاب: ٤٣]

يعني: يُثني على نبيه في الملأ الأعلى.

«اللهم صلّ على محمد»؛ يعني: اللهم اثنِ على محمد في الملأ الأعلى بما هو

أهله

- والصلاة من الملائكة على المؤمنين: هو الدعاء لهم والاستغفار ﴿هُوَ الَّذِي

يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ ؛ يعني: الملائكة تدعو لابن آدم: اللهم اغفر

له، اللهم ارحمه، تستغفر له كما قال ﷺ: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأحزاب: ٤٣]

والصلاة من العبد للعباد: اللهم صلّ على فلان؛ يعني: اللهم اثنِ على فلان،

[غافر: ٧]

صليتُ عليك أو لك؛ يعني: دعوت لك؛ لهذا قال ﷺ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ

وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ ؛ إذا تبين ذلك فالصلاة من

الله ﷻ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ؛ يعني: لا يقال على وجه الانفراد: «اللهم صلّ

[التوبة: ١٠٣]

على فلان» إلا أن يكون نبياً أو رسولاً.

أما غيرهم فلا يُصَلَّى عليه على وجه الانفراد، وقد يُصَلَّى عليه على وجه التبع

«اللهم صل على محمد وعلى آل محمد»، «اللهم صل على محمد وآله وصحبه»، «صلى الله عليه وآله وصحبه»، هذا يجوز من جهة التبع، أما من جهة الاستقلال، فلا يقال: «صلى الله على آل محمد»، فقط، «صلى الله على الصحابة» فقط، وقد يجوز على المفرد إذا لم يكن شعارًا، مرّةً مرتين تارةً تارتين ونحو ذلك، ولا يكون شعارًا، كما قال عليه السلام لما جاءه ابن أبي أوفى بالصدقة قال: «اللهم صل على آل أبي أوفى»^(٣٦٥)، هذا دعاء لهم، هذا يكون على وجه الانفراد، ولا يكون شعارًا.

فإذا لا يكون شعارًا أنا نُصَلِّي على عَلِيٍّ عليه السلام، كلما ذكر علي عليه السلام قلنا عليه السلام، أو بعض الآل نقول: عليهم الصلاة والسلام أو نحو ذلك، فهذا مخالف للهدي، هدي الصحابة رضوان الله عليهم.

تجوز الصلاة على المفرد بشرطين ذكرتهما لك:

- ١- الشرط الأول: ألا تكون دائمًا؛ بمعنى: أن تكون أحيانًا.
- ٢- الشرط الثاني: أن لا تكون شعارًا على شخص أو على مجموعة؛ مثل الأئمة «صلى الله على الأئمة»، هذه كلها من شعارات أهل البدع. هذا ما يتعلق بهذه الجملة.



تم الجزء الأول والحمد لله والجزء الثاني وأوله

الإيمان بالحوض والشفاعة والميثاق

الفهرس

فهرس الجزء الأول

| | |
|----|--|
| 0 | مقدمة الناشر |
| ٧ | مقدمة عامة حول مباحث علم العقيدة |
| ١٩ | مقدمة عن الطحاوية |
| ٢٠ | تراجم العلماء |
| ٢٠ | متن الطحاوية |
| ٤٦ | مقدمة العلامة ابن أبي العز |
| ٥٠ | مقدمة العلامة ابن مانع |
| ٥٣ | مقدمة العلامة البراك |
| ٥٤ | مقدمة العلامة الفوزان |
| ٥٥ | مقدمة العلامة صالح آل الشيخ |
| | الدرس الأول: |

| | |
|----|---------------------------------|
| ٥٩ | مقدمة الإمام الطحاوي |
| ٥٩ | شرح العلامة ابن أبي العز |
| ٦٤ | شرح العلامة ابن مانع |
| ٦٦ | شرح العلامة البراك |
| ٦٧ | شرح العلامة الفوزان |
| ٧٠ | شرح العلامة صالح آل الشيخ |
| | الدرس الثاني: |

| | |
|-----|--|
| ٧٥ | الإيمان بالله تعالى أولاً توحيد الألوهية |
| ٧٩ | شرح العلامة ابن أبي العز |
| ١٣٨ | شرح العلامة ابن مانع |
| ١٣٩ | شرح العلامة البراك |
| ١٦٥ | شرح العلامة الفوزان |
| ١٧٦ | شرح العلامة صالح آل الشيخ |
| | الدرس الثالث: |
| ٢٣٦ | شرح العلامة ابن أبي العز |

- شَرْحُ الْعَلَامَةِ ابْنُ مَآعٍ ٢٤٠
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْبَرَّاك ٢٤١
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْفُوزَانَ ٢٤٤
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخ ٢٤٧

الدرس الرابع:

الإيمان بالله تعالى ٢٥٧

ثالثاً توحيد الأسماء والصفات ٢٥٧

- شَرْحُ الْعَلَامَةِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ ٢٥٨
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْبَرَّاك ٢٦٨
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْفُوزَانَ ٢٧٩
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخ ٢٨٤

الدرس الخامس:

الإيمان بنبوة محمد ﷺ ٢٩٨

- شَرْحُ الْعَلَامَةِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ ٣٠٠
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْبَرَّاك ٣١٨
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْفُوزَانَ ٣٣٣
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخ ٣٣٩

الدرس السادس:

الإيمان بالقرآن الكريم ٣٧٦

- شَرْحُ الْعَلَامَةِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ ٣٧٨
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ ابْنِ مَآعٍ ٤٠٠
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْبَرَّاك ٤٠١
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْفُوزَانَ ٤٠٦
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخ ٤٠٩

الدرس السابع:

حكم من شَرَحَ بالتشبيه ٤٤٨

- شَرْحُ الْعَلَامَةِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ ٤٤٨
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْبَرَّاك ٤٤٩
- شَرْحُ الْعَلَامَةِ الْفُوزَانَ ٤٥٠

الدرس الثامن:

رؤية الله حق ٤٥١

- شرح العلامة ابن أبي العز ٤٥٢
- شرح العلامة ابن مائع ٤٦٧
- شرح العلامة البراك ٤٦٨
- شرح العلامة الفوزان ٤٨٠
- شرح العلامة صالح آل الشيخ ٤٨٦

الدرس التاسع:

التسليم والاستسلام ٥٠٧

- شرح العلامة ابن أبي العز ٥٠٧
- شرح العلامة البراك ٥١٩
- شرح العلامة الفوزان ٥٢٥
- شرح العلامة صالح آل الشيخ ٥٢٦

الدرس العاشر:

اليمان بالرؤية والرد على المبتدعة ٥٥٢

- شرح العلامة ابن أبي العز ٥٥٢
- شرح العلامة ابن مائع ٥٦٧
- شرح العلامة البراك ٥٦٩
- شرح العلامة الفوزان ٥٧٥
- شرح العلامة صالح آل الشيخ ٥٧٨

الدرس الحادي عشر:

اليمان بالأسراء والمعراج ٦١٠

- شرح العلامة ابن أبي العز ٦١٠
- شرح العلامة البراك ٦١٤
- شرح العلامة الفوزان ٦١٨
- شرح العلامة صالح آل الشيخ ٦٢٠



جامع أحكام الموارث

موسوعة شاملة في فقه الموارث تشمل جميع أحوال الميراث
من خلال رسائل وشروح وأمثلة وفتاوى نخبة من العلماء

أصحاب الفضيلة

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

محمد بن صالح العثيمين

صالح بن فوزان الفوزان

فيصل بن عبد العزيز آل مبارك

رشيد بن محمد القيسي

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

عبد المجيد القرني

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

دار الإفتاء
الشافعية



جامع الدرر والنفائذ في شرح

العقيدة الواسطية

لشيخ الإسلام ابن تيمية

(القول سنة ٧٧٧هـ)

شرح أصحاب الفضيلة

عبد الرحمن بن ناصر السعدى
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك

صالح بن فوزان الفوزان

وبهاشيه تعليقات أصحاب الفضيلة

عبد العزيز بن محمد بن صالح
عبد العزيز بن محمد بن صالح
عبد العزيز بن محمد بن صالح
عبد العزيز بن محمد بن صالح

الشيخ

عبد الرحمن بن ناصر السعدى

لدار الإفتاء والشافعية

دار الإفتاء
الشافعية



من إصداراتنا

شرح الثلاثين الأصول

تأليف

شيخ الإسلام محمد بن عبد الله بن باز

محمد بن عبد الوهاب

شرح أصحاب الفضيلة

عبد العزيز بن عبد الله بن باز
عبد الرحمن بن ناصر السعدى
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك

صالح بن فوزان الفوزان

وبهاشيه تعليقات

الشيخ محمد بن عبد الله بن باز

دار الإفتاء
الشافعية



جامع الدرر والنفائذ في شرح

المقدمة للأحرمية

لابي عبد الله بن أحمد

شرح أصحاب الفضيلة

عبد الرحمن بن ناصر السعدى
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك
عبد بن حبيب بن عبد الله بن مبارك

مقدمة لأحرمية

بطلب من دار الإفتاء

بطلب من دار الإفتاء

دار الإفتاء
الشافعية



شرح الوصيات

لإمام الحرمين الجويني

شرح أصحاب الفصيلة

الإمام تاج الدين ابن الفراكح
الإمام أبو عبد الله الحطاب
العلامة عبد الله بن جبرين
الإمام جلال الدين المحلي
الإمام شهاب الدين الرملي
العلامة صالح آل الشيخ

ومعه

شرح نظم الوصيات

لشرف الدين العمري

شرح

الشيخ محمد بن صالح العثيمين

طبعة مطبعة الأحاديث على كسب
القائمة محمد تايصل الدين الألباني وولده

كتاب الوصيات
القاهرة



شرح مقدمات النفسانية

لشيخ الإسلام ابن تيمية

شرح أصحاب الفصيلة

محمد بن صالح العثيمين
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الجبرين

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

طبعة مطبعة الأحاديث على كسب
القائمة محمد تايصل الدين الألباني وولده

كتاب مقدمات النفسانية
القاهرة



الجامع الفريد في شرح كتاب التوحيد

شرح أصحاب الفصيلة

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجبرين
صالح بن عبد العزيز آل الشيخ
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجبرين
صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

ومعه

أبواب وأجوبة

لنفسه الشيخ
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

شرح مسائل التوحيد

لنفسه الشيخ
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

كتاب التوحيد
القاهرة

طبعة مطبعة الأحاديث على كسب
القائمة محمد تايصل الدين الألباني وولده



كتاب الوصيات
القاهرة